حاشية العطار

لشيخ الأزهر الإمام حسن بن محمد العطار الشافعي المصري

على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

تحقيق

أنور صباح محمد أمين   طلال جاسر فلاح النداوي



حاشية الإمام حسن العطار على موصل الطلاب للعلامة الأزهري

تحقيق : أنور صباح وطلال النداوي

الطبعة الأولى: ٢٠٢٢م

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار النور المبين



دار النور المبين للنشر والتوزيع

عمّان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859

Email: darannor@gmail.com

www.darannor.com

حاشية العطار

لشيخ الأزهر الإمام حسن بن محمد العطار الشافعي المصري

على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

تحقيق

أنور صباح محمد أمين

طلال جاسر فلاح النداوي



2022

حاشية الإمام حسن العطار على موصل الطلاب للعلامة الأزهري

تحقيق : أنور صباح وطلال النداوي

الطبعة الأولى: ٢٠٢٢م

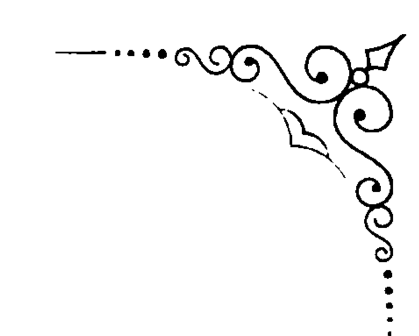
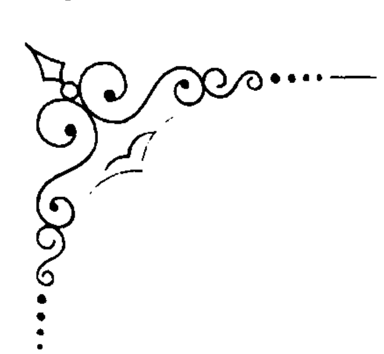


دار النور المبين للنشر والتوزيع

عمّان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859

Email: darannor@gmail.com

www.darannor.com

شكر وتقدير

إلى فضيلة الشيخ، من الإمارات العربية المتحدة

عادل عبد الرحيم العوضي

ـ منحْتَنا الكثير من النُّسَخ الخطِّيَّة،

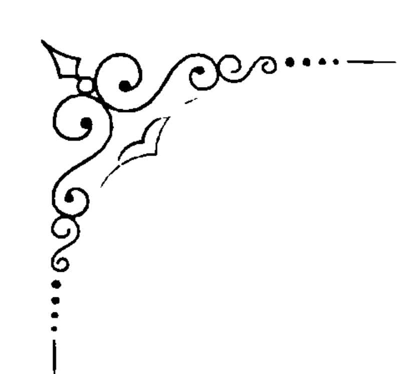
ـ ومعها ما لا نحصيه من أخلاق القُرون الأُولى،

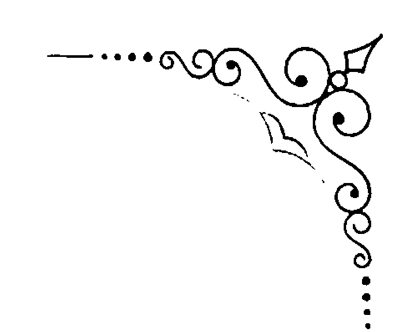
ـ لعلّ تحقيقنا هذا يفي ببعض ما لَك من شُكر.

المحققان









مقدّمة التّحقيق

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وآله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد:

فهذا تحقيق «حاشية حسن العطار على مُوَصِّل الطُّلّاب إلى قواعد الإعراب»، يجد طريقه إلى النّشر، ليقدّم صورة غنيّة عن مناهج التأليف ومصادر التدريس في القرن الثالث عشر الهجري.

فبعد أن نضجت أبواب النحو العربي ومصطلحاته حتى عصر ابن هشام (ت٧٦١هـ)، حرص العلماء على استيعاب المطولات للدارسين، فوضعوا المتون المختصرة، وظهرت الحاجة إلى شروح الكتب السابقة، حتى كانت سمة غالبة في القرون المتأخرة.

ثم جاء عصر الحواشي، وبرزت فيه كثرة النّقل عن المتقدمين، والموازنة بين النصوص السابقة، ولعلّ مرجع ذلك إلى حرص العلماء على نقل التراث للدارسين، وكثير من الطلبة قد لا يتمكن من الاطلاع على المؤلفات بيُسر، وانتقاء المادة المنقولة فرضتها الطبيعة التعليمية بملاحظة مستوى الطلاب ودرجة السهولة والصعوبة في تأليف الحواشي.

ومن تلك المتون التي دارت حولها الشروح والحواشي: «الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري»[1]، لقي قبولًا عند الطلاب، وعني به علماء العربية، واتخذت عنايتهم صورًا وأشكالًا متعددة، فبعضهم مزج الشرح بالمتن، كما فعل خالد

---

(١) حُقق في طبعتين، الأولى: بتحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ط١، سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م. والأخرى: بتحقيق: علي فودة نيل، الرياض، سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

الأزهري (ت ٩٠٥هـ) في: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»، وآخرون فصلوا بينهما، كما فعل العطار في حاشيته هذه.

كان العطّار يصف ما يمرّ به أبناء عصره، من خلال ثقافته الواسعة في علوم اللغة والمنطق، والهندسة والفلك وغيرها، إذ سادت حالة من الجمود، بالموازنة مع المتقدمين، فقال: «قصارى أمرنا النقل عنهم، بدون أن نخترع شيئًا من عند أنفسنا»[١].

ومع ذلك تراه ـ في حاشيته هذه ـ يدقّق تدقيق العالم، في النسخ الخطّية التي بين يديه ويوازن بينها، يتثبت من الألفاظ وما سقط منها، قد لا تسعفه النسخ أحيانًا فيدعوك لتحريرها، أو تدفعه نحو نسبة كتاب إلى غير مؤلِّفه[٢].

كان على صلة وثيقة بأشياخه، فينقل عنهم ـ مثلًا ـ ما يلخص طبيعة اللغة الاجتماعية، من: أنّ اللغة هي الاستعمال. ولم يكن مجرد ناقل، بل كان واعيًا حين ينقل عنهم، كتوثيقهم ابن مالك حين يتفرد بشاهد شعري[٣].

❁ ❁ ❁

---

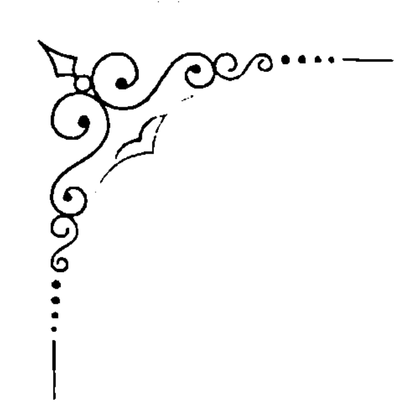
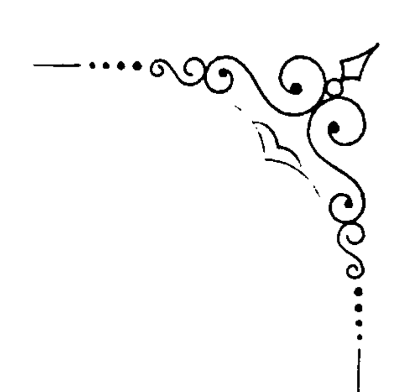
(١) حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/ ٢٤٧).

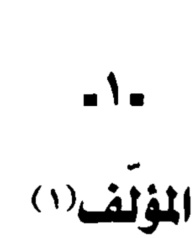
(٢) كما حدث حين نسب إلى الشمني شرحًا لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب، وإنما هو: للزيلي.

(٣) نقل العطار توثيق ابن مالك، عن: (حاشية المطول، لحسن جلبي الفناري ٣٨٢) في قوله: «وهو [أي: ابن مالك] ثقة لا يستشهد إلا بشاهد عربي».

وقول الفناري: «ثقة» تحرف في المطبوع إلى «لغة». ينظر: (حاشية المطول لحسن جلبي الفناري، مخطوطة: نورعثمانية برقم ٤٤٠٥، لوحة ٢٤٧/ ب) وصورته كالآتي:


وهو ثقة لا يستشهد إلا بشاهد عربي



-١-

المؤلف[١]

١/ ١: اسمه ونسبه:

كان يوقع كتاباته باسم: حسن بن محمد، الشّهير بالعطَّارُ. ويضيف أيضًا: الأزهري، المصريُّ مَولِدًا ومَنشأً، الإسكندريُّ غُربةً وتوطُّنًا، الشافعيُّ مَذهبًا، الخَلْوَتِيُّ طَريقةً[٢].

١/ ٢: حياته (١١٨٠هـ - ١٢٥٠)[٣]:

ويمكن تلخيص سيرته بحسب السنين كالآتي:

١١٨٠هـ= ١٧٦٦م: ولادته تقريبًا، في القاهرة.

١٢٠٠هـ= ١٧٨٦م: أول مؤلف له، وهو في النحو.

١٢١٣هـ= ١٧٩٨م: الهروب إلى أسيوط بعد الاحتلال الفرنسي لمصر.

١٢١٣هـ= ١٧٩٩م: عودته إلى القاهرة وكتابته المقامة.

١٢١٦هـ= ١٨٠٢م: مغادرة مصر إلى تركيا عن طريق دمياط.

---

(١) لا نرى داعي للإطالة في الترجمة، ومن الكتب الحديثة التي استفاضت في الحديث عنه:
- حسن العطار، لمحمد عبد الغني حسن، (ط دار المعارف).
- الجذور الإسلامية للرأسمالية في مصر، بيتر جران (ترجمة: محروس سليمان، دار الفكر).

(٢) ينظر: الحواشي الرومية (مخطوطة: محمد عاصم، ٥٣٣، لوحة ٢٦) وحاشية نتائج الأفكار (مخطوطة: محمد عاصم، ٥٦١، لوحة ١٠١). أفادنا بها الأستاذ: سامي معوض (من مصر).

(٣) ينظر: الجذور الإسلامية للرأسمالية في مصر: بيتر جران ١٤٩.

١٢١٧هـ= ١٨٠٤م: زيارته الاسكندرونة (بلاد الروم).

١٢٢٥هـ= ١٨١٠م: رحلته إلى دمشق ودراساته الصوفية هناك.

١٢٢٥هـ= ١٨١١م: رحلته إلى فلسطين.

١٢٢٩هـ= ١٨١٤م: استكمال أعماله الرئيسة في الطب وعلم الكلام والحواشي.

١٢٣٠هـ= ١٨١٥م: عودته إلى القاهرة، واشتغاله بالتدريس والكتابة.

(١٢٣٥هـ ـ ١٢٤٠هـ)= (١٨٢٠ ـ ١٨٢٥م): تأليفه في المنطق واشتغاله معلمًا لأبناء الأمراء.

١٢٤٣هـ = ١٨٢٨م: المحرر العربي للوقائع المصرية (الجريدة الرسمية المصرية)، وبدأ كتابة عمله في أصول الدين.

١٢٤٦هـ =١٨٣١م: تعيينه شيخًا للأزهر، وإنجاز كتابه في أصول الدين.

١٢٥٠هـ = ١٨٣٥م: وفاته.

/ ٣: شيوخه[1]:

من شيوخه الشافعية:

- أحمد السجاعي (١١٩٧هـ).

- أحمد بن موسى العروسي (١٢٠٨هـ).

- أحمد بن يونس (١٢٠٩هـ).

- عبد الرحمن البناني المغربي (١١٩٨هـ).

- عبدالله الشرقاوي (١٢٢٧هـ).

---

(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١/ ٤٩١).

- عبدالله بن علي سويدان (١٢٣٤هـ).

- محمد الصبان (ت ١٢٠٦هـ).

- محمد بن علي الشنواني (١٢٣٣هـ).

ومن شيوخه المالكية:

- أحمد برغوث (١٢٢٤هـ).

- أحمد بن موسى البيلي (١٢١٣هـ).

- محمد الأمير (١٢٣٢هـ).

- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (١٢٣٠هـ).

١/ ٤: تلاميذه:

ومنهم[١]:

- أحمد عارف حكمت (ت ١٢٧٥هـ)[٢].

- حسن بن إبراهيم البيطار (ت١٢٧٢هـ).

- حسن بن علي قويدر (ت١٢٦٢هـ).

- رفاعة بن رافع الطهطاوي (ت١٢٩٠هـ).

- محمد بن إسماعيل، المكي ثم المصري، المعروف بشهاب الدين (ت١٢٧٤هـ).

- محمد عَيّاد الطنطاوي (ت١٢٧٨هـ).

---

(١) ينظر: حسن العطار، لمحمد عبد الغني حسن ٢٥.

(٢) إجازة المؤلف له في: غرائب الاغتراب لأبي الثناء الآلوسي ٥٣٥ (تحقيق: أحمد الشرقاوي، ط١، مكتب الصفوة، تركيا ٢٠١٩م).

- يوسف الحسني (ت١٢٧٩هـ).

١/ ٥: مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة ومتنوعة، فُقِد بعضها، منها[١]:

- الإنشاء.

- تحفة غريب الوطن في تحقيق نصر الشيخ ابن الحسن الأشعري.

- تفسير مقولات أرسطو لابن الفراج عبدالله.

- تقريرات العطار على حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على شرح قطب الرازي على الحاشية.

- التقييد والإيضاح لما أغلق وأطلق من كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث.

- جواب العطار عن سؤال جاء إليه من أساتذه الشيخ ثعيليب.

- جواب العطار عن سؤال جاء إليه من الشيخ الفضالي.

- حاشية الخطائي على شرح المختصر لسعد الدين التفتازاني.

- حاشية العطار (الصغرى) على شرح السجاعي على المقولات.

- حاشية العطار (الكبرى) على شرح السجاعي على المقولات.

- حاشية العطار على السمرقندية في علم البيان.

- حاشية العطار على حاشية ابن الفتح، (المسمى تاج الصعيدي)، على شرح تأسيس الأشكال لموسى بن محمد السمرقندي.

- حاشية العطار على شرح البهنسي على الرسالة الولدية لمحمد المرعشي.

---

(١) الجذور الإسلامية للرأسمالية في مصر: بيتر جران ٣٤١ (ملحق ٣).

- حاشية العطار على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع للسبكي.
- حاشية العطار على شرح خالد الأزهري المعروف باسم موصل الطلاب إلى قاعد الإعراب لابن هشام.
- حاشية العطار على شرح خالد الأزهري على الآجرومية.
- حاشية العطار على شرح خالد الأزهري على متنه المقدمة الأزهرية في علم العربية.
- حاشية العطار على شرح زكريا الأنصاري على متن ايساغوجي للأبهري.
- حاشية العطار على شرح شريف الحسيني على هداية الحكمة لأثير الدين الأبهري.
- حاشية العطار على شرح عبيدالله الخبيصي على تذهيب المنطق.
- حاشية العطار على شرح عصام الدين الإسفرايني.
- حاشية العطار على شرح عصام الدين على رسالة العضدية.
- حاشية العطار على شرح على الرسالة الولدية لمحمد المرعشي.
- حاشية العطار على شرح محب الله البهاري على سلم الأخضري.
- حاشية العطار على شرح مصطفى بن حمزة الأترولي المسمى بنتائج الأفكار في شرح إظهار على إظهار الأسرار لمحمد بير البرغيلي.
- حاشية العطار على شرح ملاحنفي على أدب البحث لعضد.
- حاشية العطار على لامية الأفعال لابن مالك.
- حاشية العطار على متن النخبة في أصول الحديث.
- حاشية العطار على مقولات السيد البليدي.
- حاشية العلامة عبد الغفار على فوائد الضيائية.

- حاشية المغني في النحو.
- حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية الشريف الجرجاني على شرح قطب الدين محمد الرازي والمسمى لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار.
- حاشية على تعريب الرسالة الفارسية في البيان لعصام الدين الإسفراييني.
- حاشية فصيح الدين لمحمد النظامي على شرح قاضي زاده الرومي.
- ديوان الخشاب. جمعه: العطار.
- ديوان العطار.
- رسالة التدمير على أزمير.
- رسالة العطار في علم الكلام.
- رسالة العلامة حسن العطار في الاجتهاد.
- رسالة تتعلق بختم شرح الأزهري على الآجرومية.
- رسالة تتعلق بموضوع علم الكلام.
- رسالة جمع فيها بعض مقطوعات شعرية في فنون مختلفة.
- رسالة في البسملة والحمدلة.
- رسالة في الرمل والزايرجة.
- رسالة في الفرق بين الإمكان واللاإمكان.
- رسالة في حل لغز بعض العلماء من لتبالون.
- رسالة في كفاية العمل بالاسطرلاب والمقنطر والمجيب والبسائط (الميقات).
- رسالة هل الماهية مجهولة أم لا.

- شرح العطار على رسالة تشريح الأفلاك في علم الهيأة.

- شرح هداية الرامي لمحيي الدين تقي الدين السلطان الدمشقي.

- الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجماعي والفردي.

- قلائد الدر في المقالات العشر.

- كتاب الأكر لثيودسيوس، ترجمة: قسطا بن لوقا، وآخرين.

- المقدمة التي كتبها حسن العطار لكتاب: مجموعة في علم التصريف.

- منظومة في الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة.

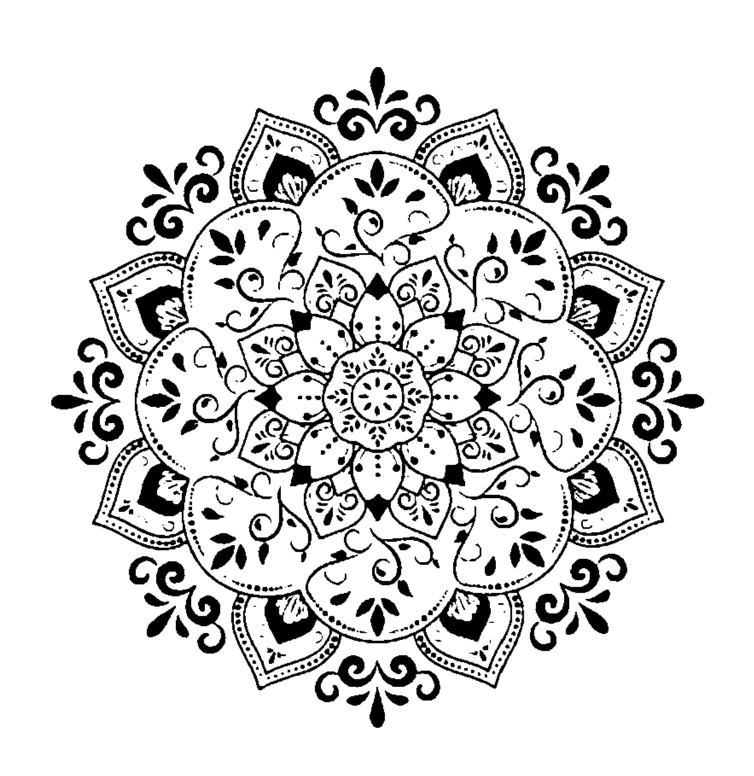
- منظومة في علم النحو.

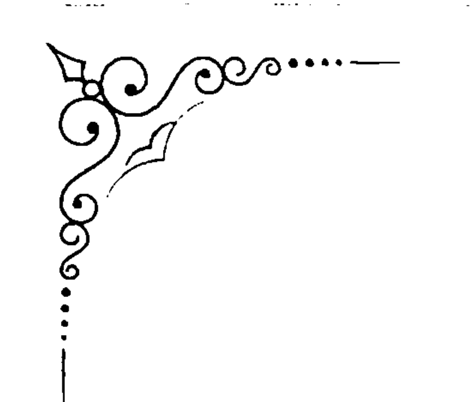
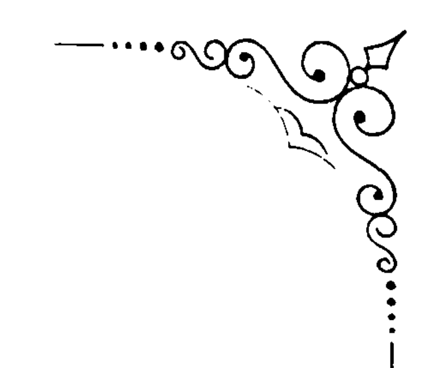
- هداية الأنام لما أتى من الأحكام.

- هذا جواب الشيخ حسن العطار عن سؤال الفقير مصطفى البديري.

- هذان مسألتان من المسائل الأربعين التي صنفها الإمام فخر الدين الرازي في علم الكلام.

❁ ❁ ❁



ـ٢ـ
الكتاب

٢/ ١: عنوانه:

لم ينص العطار على عنوان معيَّن لمؤلَّفه هذا، واستفدنا في وضع العنوان من تسمية عمله هذا بأنّه «حاشية»، في أكثر من مناسبة[١]. ثم في مقدمة حاشيتنا هذه، صرّح أنّه علّقها: «على شرح» الأزهري المسمّى: «مُوَصِّل[٢] الطُّلَّاب إلى قواعد الإعراب».

٢/ ٢: نسبته إلى المؤلف:

أشار العطار إلى مؤلفه هذا، أثناء تعداد مؤلفاته، بقوله: «فمنها: حاشية شرح قواعد الإعراب»[٣]. وزاد في موضع آخر في الدلالة على أنّ حاشيته التي وضعها إنما هي على شرح الأزهري خاصّة بقوله: «وله زيادة تحقيق في هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للمؤلف»[٤].

من ناحية أخرى، فمن المعروف أنّ للعطار مؤلف على شرح الآجرومية، وقد أشار إليه، في حاشيتنا هذه، بقوله: «وقد أوضحنا ذلك مع البحث المذكور في ما كتبناه على خاتمة الشّارح على الآجرّوميّة».

---

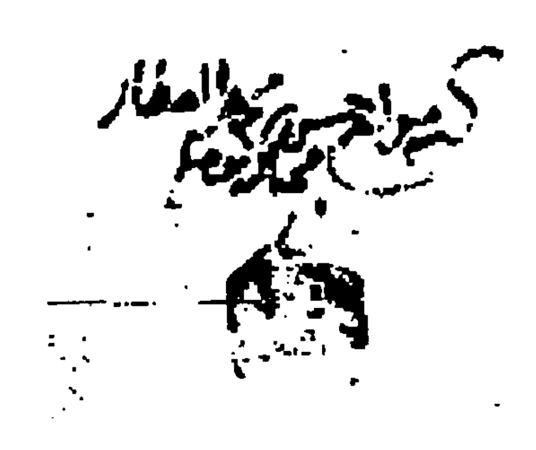
(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١/ ٤٩١).

(٢) هذا ضبط العطار للكلمة.

(٣) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١/ ٤٩١)

(٤) حاشية العطار على الأزهرية ٣ (ط مصطفى الحلبي).

يضاف إلى ذلك أنّ نسخة (د) جاء في أولها توقيع المؤلف بخطه وهو: «كتبه مؤلفه حسن بن محمد العطار»، وصورته كالآتي:



٢/ ٣: زمن التأليف ومكانه:

أشارت النسخ في خاتمتها إلى أنّه فرغ من تأليف مسودتها، في الجامع الأزهر، عصر يوم الجمعة، في رجب سنة ١٢٠٩هـ.

وفرغ من تبييضها، في جمادى الثانية، سنة ١٢١١هـ.

٢/ ٤: مصادره:

يمكن تقسيم المصادر الأساس التي رجع إليها العطار في حاشيته إلى قسمين:

أولًا: شروح «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهي:

- أوثق الأسباب، لمؤلفه: عز الدين ابن جماعة (ت٨١٩هـ).

وأوله: «الحمد لله الذي جمّل أولي الألباب بحلل مفاخر جمال الإعراب».

- شرح قواعد الإعراب، لمؤلفه: محيي الدين الكافيجي (ت٨٧٩هـ)[1].

وأوله: «الحمد لله الرّافع لقواعد الدين والإسلام».

- كاشف القناع والنّقاب بإزالة الشّبه عن وجه قواعد الإعراب، لمؤلفه: محمد بن

(١) طبع بتحقيق: د. فخر الدين قباوة، في دمشق.

الشيخ عبد الكريم البركلي الرومي (ت٨٦٤هـ)(١).

وأوله: «الحمد لله الذي جعل النحو أهم الوسائل إلى تحصيل علم الشريعة والقرآن».

- حل معاقد القواعد اللاتي تثبت بالدلائل والشواهد، لمؤلفه: أبو الثناء أحمد بن محمد بن عارف الزيلي السيواسي الشمسي، (ت ١٠٠٩هـ)(٢).

وأوله: «الحمد لله الذي رفع أسماء العلماء بفعل الخشية».

ثانيًا: حواشي «موصل الطلاب»(٣)، وهي:

- حاشية الزرقاني (كان حيًّا سنة ٩٦٥هـ). مخطوط.

- حاشية الشنواني (ت١٠١٩هـ)، المسمّاة: هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب(٤).

- حاشية المدابغي (ت١١٧٠هـ). مخطوط.

---

(١) اعتمدنا المخطوط منه في توثيقنا. ثم اطلعنا على طبعته: في المطبعة العامرة سنة ١٣٠٠هـ، ونسبته إلى: «شيخ زاده». ونُسب هذا الشرح خطأ إلى: محمد بن مصطفى القوجي ت ٩٥٠هـ (بتحقيق: إسماعيل مروة، ط دار الكفر). ينظر: كشف الظنون (١/ ٨١) وإيضاح المكنون (٤/ ٣٦٥) وهداية العارفين (٢/ ٢٤٥).

(٢) طُبع بتحقيق: د. عمر الدليمي، لبنان ٢٠١٢م. ونسبه العطار (لأبي العباس أحمد بن محمد الشمني ت٨٧٢هـ). وجاء اسمه في المقدمة: «أبو الثناء أحمد بن محمد»، وفي خاتمته: «وقد وقع الفراغ من نقله إلى البياض عام سبع وسبعين وتسعمئة، [...] وكان التأليف في قصبة الزيلة». ولعل سبب الخطأ في النسبة: الاشتراك في (أحمد بن محمد)، ثم اشتبه (الشمسي) بـ (الشمني) فنسب إليه.

(٣) من الحواشي المطبوعة بأخرة حاشية: تيسير الأسباب لمطالعة موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لمؤلفها: محسن بن جعفر بونمي (المتوفى سنة ١٣٧٩هـ)، بتحقيق: أمين سالم عبدالله باسليمان، دار النور، الأردن ٢٠١٤م.

(٤) طبع قسم منه، بتحقيق: محمد شمام، تونس ١٣٧٣هـ=١٩٥٣م.

٢/ ٥: مصطلحاته ورموزه:

جاء في حاشية العطار بعض المصطلحات والرموز، وهي:

إلخ: إلى آخره.

المصنف: ابن هشام.

الشارح: خالد الأزهري.

بعض الشّرّاح: عز الدين ابن جماعة (ت٨١٩هـ).

ش: الشنواني.

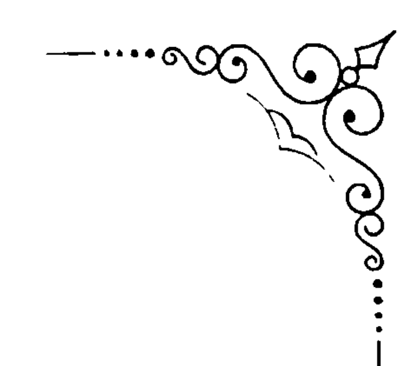
ق: الزرقاني.

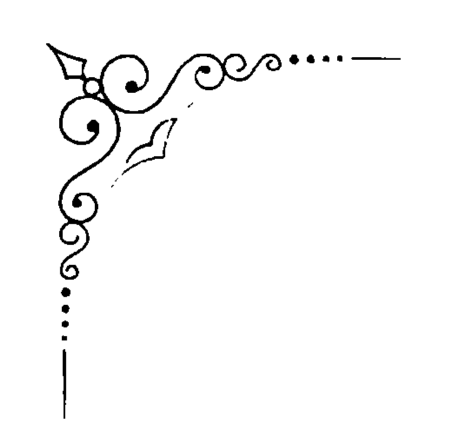
ك: الكافيجي.

م د: المَدابغي.

م: الشُّمُنِّي.







-٣-

التحقيق

٣/ ١: نسخه:

تيسرت لنا أربعة مخطوطات، ثلاثة منها من المكتبة الأزهرية، بالإضافة إلى نسخة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وهي كالآتي:

- نسخة (أ): وهي مخطوطة المكتبة الأزهري برقم ١٥٨٢٨.

عدد اللوحات: ٩٤ والقياس: ٢٣×١٦,٥ وعدد الأسطر: ٢٥، بقياس والخط مشرقي معتاد خالٍ من الضبط والشكل. الناسخ هو: خليل عمر الشافعي. كتبت بتاريخ: يوم ١٣ من شهر محرم سنة ١٢٥٨هـ. وهي أقدم النسخ التي وقفنا عليها.

- نسخة (ب): وهي مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم ٦٨٢٣٤.

عدد اللوحات: ١١٥ وعدد الأسطر: ٢٧ والقياس: ٢٣×١٦ والخط: مشرقي معتاد، قليل الضبط. الناسخ هو: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد السبكي الشافعي. كتبت بتاريخ: ضحوة السبت، الثامن عشر من شهر جمادى الأولى، من سنة ١٢٧٧هـ. عليها وقف، نصه: «وقفت هذا الكتاب على طلبة العلم المقيمين بالأزهر خاصة، كتبه محمد بن إبراهيم».

- نسخة (ج): وهي مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم ٣٣٦٥٧.

عدد اللوحات: ١٦٤ والقياس: ٢٣×١٩,٥ وعدد الأسطر ٢١ الناسخ: مهدي الكرداسي، وعليه تملك: أحمد عطائي السلموني بتاريخ ١٢٥٣هـ.

- نسخة (د): وهي مصورة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة برقم ٦٤٩٩.

عدد اللوحات: ١٢٠ وعدد الأسطر: ٢٥. لم يُذكر الناسخ ولاتاريخ النسخ، وعليها إجازة مختومة بتوقيع المؤلف ونصه: «كتبه مؤلفه حسن بن محمد العطار». ومع ذلك فهي كثيرة الأخطاء.

٣/ ٢: منهج التحقيق:

- وضعْنا في الأعلى كتاب «موصل الطلاب» لخالد الأزهري، و«حاشية العطار» العطار تحتها.

- في «موصل الطلاب»[1] للأزهري، استفدنا من ثلاث مخطوطات:

الأولى: نسخة الحرم المكي برقم ٣١٢٥، كتبت سنة ٩٢٢ه، وهي أقدم نسخ الكتاب، لم تُعتمد في الطبعات السابقة.

والثانية: مخطوطة جامعة الملك سعود في الرياض، برقم ٤١٨٥، في (٥٨ ورقة)، كتبت سنة ١٠٥٢ه.

والثالثة: (نسخة الرياض) برقم ٢٨٦٧، في (٥٤ ورقة)، كتبت سنة ١١٣١ه، وهي جيدة ومقابلة.

- اعتمدنا في «حاشية العطار» على نسخة (أ) لتقدمها، واتضح لنا أنّها تشترك مع نسخة (ج) في أصل واحد. وأمّا نسخة (ب) فهي مِن أصل مختلف. ونسخة (د) عليها ختم

---

(١) له طبعات متعددة، منها:

- بتحقيق: د. عبد الكريم المجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، سنة ١٤٢٧ه=٢٠٠٦م.
- بتحقيق: عبد الكريم حبيب، ط اليمامة، حمص ـ سورية، ١٩٩٩م.
- بتحقيق: أبي بلال الحضرمي، ١٤٢٨ه=٢٠٠٧م، والطبعة الثالثة، دار الآثار، ١٤٣٣ه= ٢٠١٢م.
- بتحقيق: علاء الدين عطيّة، ط١، دمشق ـ الشام، ١٤٤٢ه=٢٠٢١م.

المؤلف، ومع ذلك لم نعتمدها، لكثرة الأخطاء فيها التي منعتنا من إثبات الفروق بينها وبين النسخ الأخرى، واقتصرنا على المواضع الضرورية منها.

- حافظنا على نص المخطوطات، ولم نتصرف أو نصحح في المواضع المشكلة إلّا عند الضرورة بالاستدلال بنص سابق أو لاحق للمؤلف.

- وقفنا على أغلب المصادر التي النقل عنها المؤلف، وهي في الغالب مخطوطات، حتى وقفنا على أكثر من نسخة للكتاب الواحد، ولم نكتف بالمطبوع منها بل ضممنا إليه مخطوطاته الأخرى، للتّوصل إلى ما هو أقرب إلى نص المؤلف.

- لمّا كان كثير من المصادر المستعملة في التحقيق مخطوطة، نقلنا نصوصها في الهامش، وفي مواضع أخرى أثبتنا صورها.

- خرّجنا الآيات والأحاديث والأمثال والأشعار.

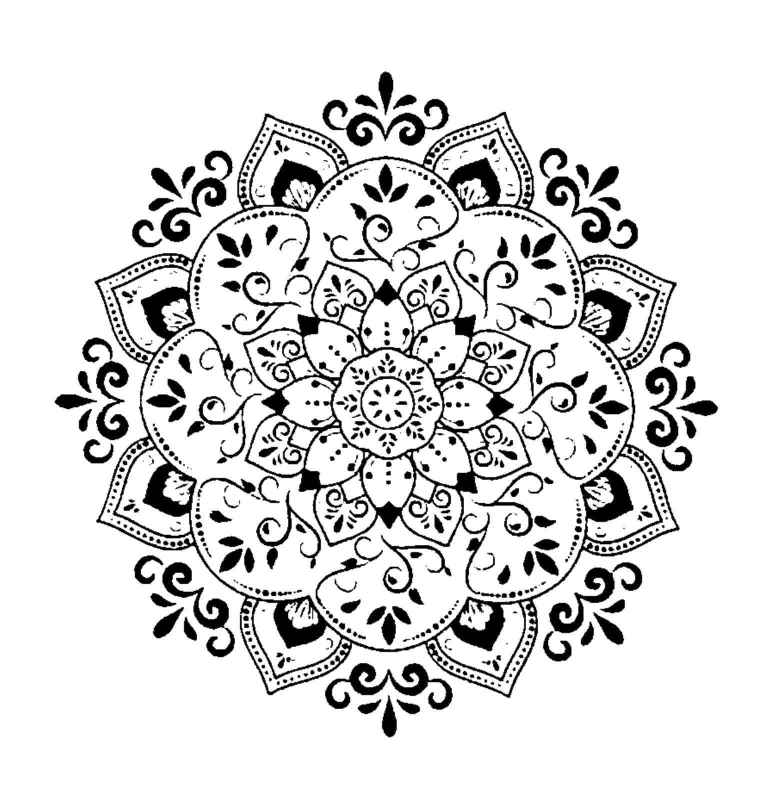
وكتبه

أنور صَباح محمد أمين

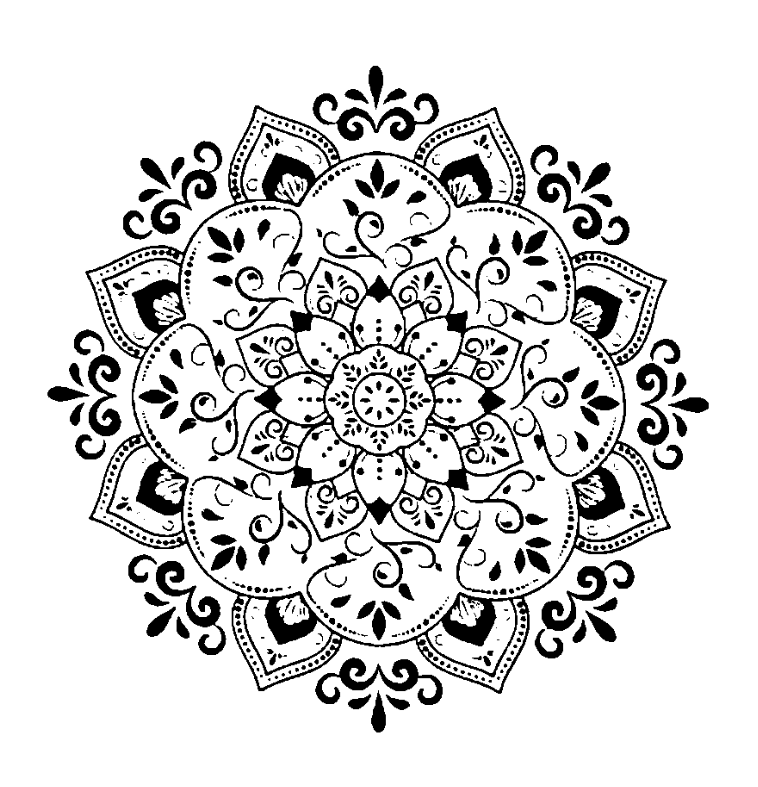
أربيل - العراق

٢٥/ رجب/ ١٤٤٢هـ= ٩/ آذار/ ٢٠٢١م





نماذج من المخطوطات



اللوحة الأولى من نسخة (أ)

خاتمة نسخة (أ)

حاشية العلامة الشيخ حسن العطار
على شرح العلامة الشيخ خالد
على قواعد الإعراب للإمام
جمال الدين ابن هشام
رضي الله عنهم
أجمعين
آمين

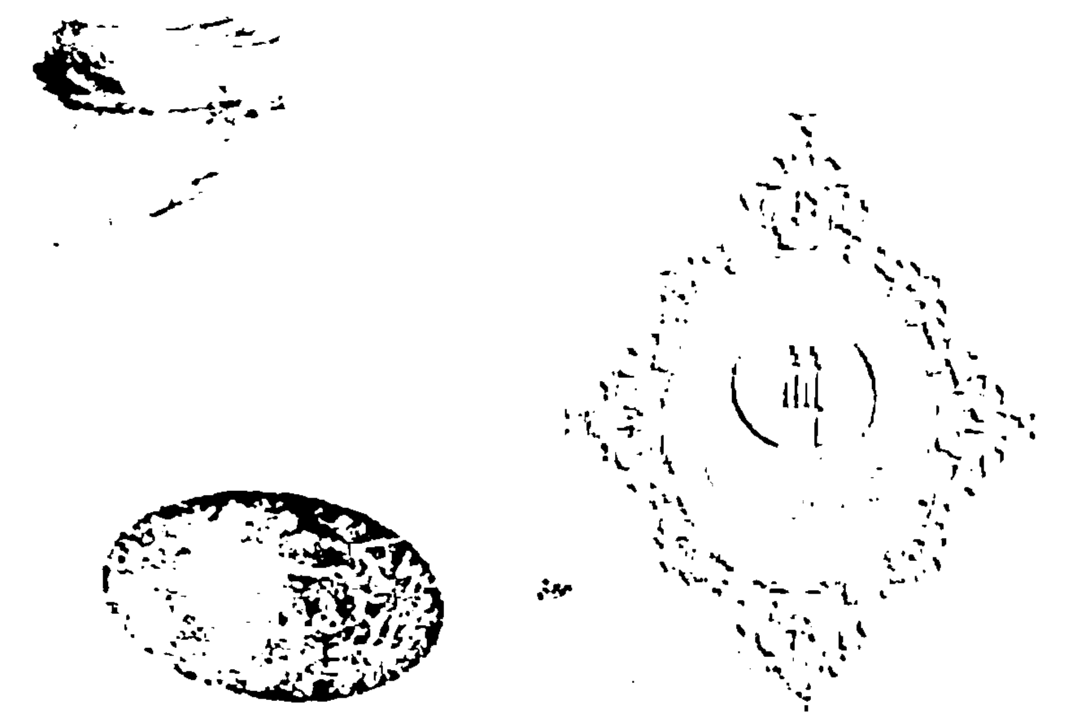
وقفت هذا الكتاب على طلبة العلم المقيمين
بالأزهر خاصة كتبه محمد بن ابراهيم



لوحة العنوان في نسخة (ب)

اللوحة الأولى في نسخة (ب)

خاتمة نسخة (ب)



لوحة العنوان في نسخة (ج)

اللوحة الأولى في نسخة (ج)

١٦٤

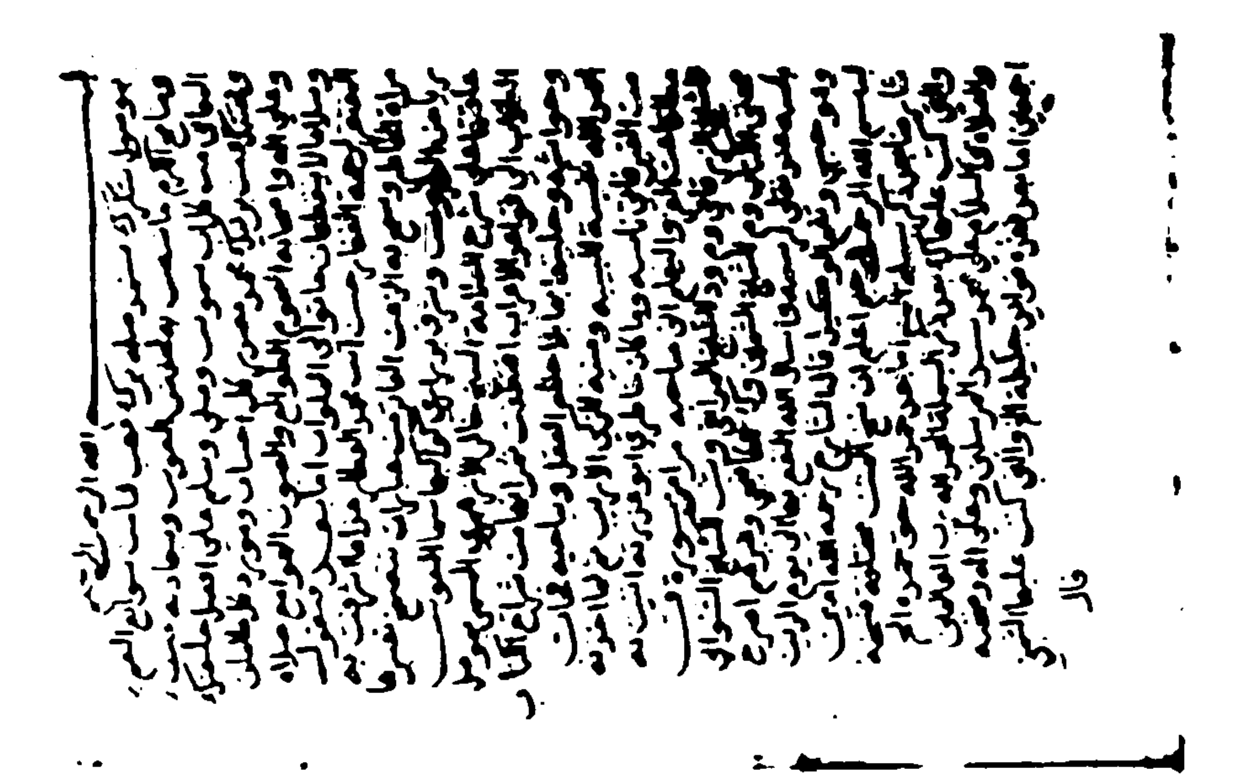
من الملل لغيرها يلتجى إليها قيل إذا جمع العالم ثلاثا تمت
النعمة على العالم العقل والأدب وحسن الفهم وصلى الله
على سيدنا محمد قال ابن عبد السلام ليست صلاتنا عليه
صلى الله عليه وسلم شفاعة له إذ مثلنا لا يشفع لمثله بل
صلاتنا عليه شكر له على ما أولانا من إرشاده وقد قال
عليه أفضل الصلاة من أسدى إليكم معروفا فكافئوه
فإن لم تستطيعوا فادعوا له ولهذا يشير قول الحليمي المقصود
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم التقرب إلى الله تعالى
بامتثال أمره وقضاء حق النبي صلى الله عليه وسلم علينا
فالحمد لله الذي جعلنا من أمته ووفقنا للعمل بسنته نسأله
سبحانه وتعالى أن لا يحرمنا من شفاعته وأن يدخلنا بمرافقته
الشاملة نعيم جنته ورحم الله والدينا ومشايخنا وإخواننا
وأحبابنا ورزقنا وإياهم سعادة الدارين بجاه نبيه صلى الله
عليه وسلم وكان الفراغ من تأليفها عشية يوم الجمعة المبارك بالجامع الأزهر
وذلك في شهر رجب سنة ١٢٠٩ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة
وأتم السلام ووافق الفراغ من تبييضها على يد المؤلف يوم [illegible]
المبارك في شهر جمادى الثانية من شهور سنة ١٢١١ ولا يحرمنا المطلع على ما كتبنا
والمتأمل لما رقمناه من صالح دعوة يحصل لنا وله
بها أجر وثواب عند الله فإن الله لا يضيع أجر
المحسنين على يد كاتبها الفقير مهدي
الكردي عفا الله عنه ولوالديه
ولمشايخه ولإخوانه
بجاه سيدنا محمد
وآله

خاتمة نسخة (ج)

هذه حاشية الشيخ الإمام العالم
العلامة البحر الفهامة وحيد
دهره وفريد عصره سيدي
واستاذي الشيخ
حسن
العطار
على قوا
عد الا
عراب
الشيخ ابن هشام في علم العربية
على التمام والكمال
والحمد لله تعالى
على كل حال

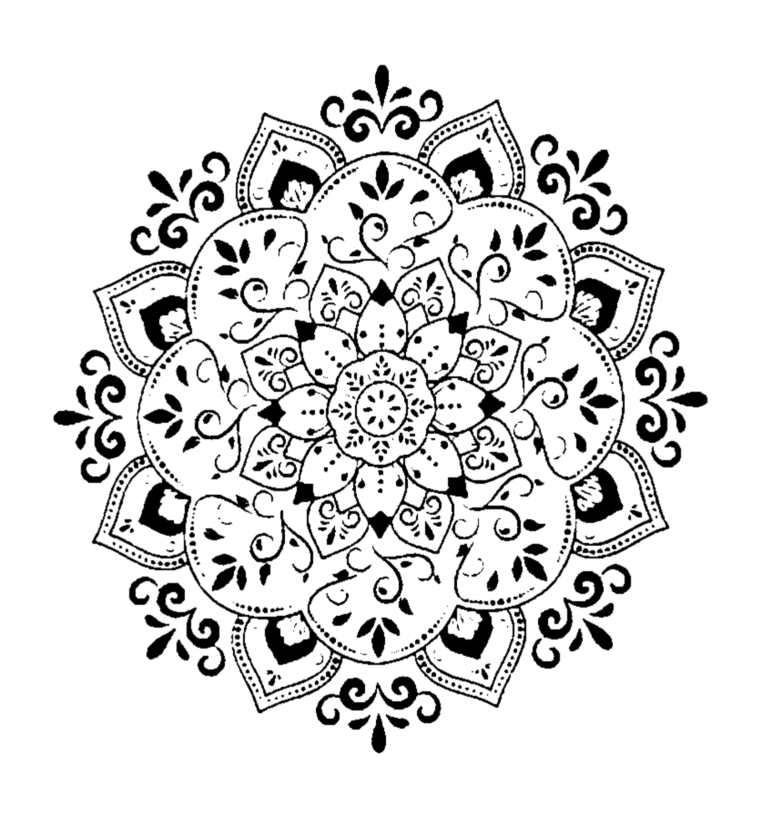
الخط يبقى زمانا بعد كاتبه وكاتب الخط تحت الأرض مدفون

لوحة العنوان في نسخة (د)

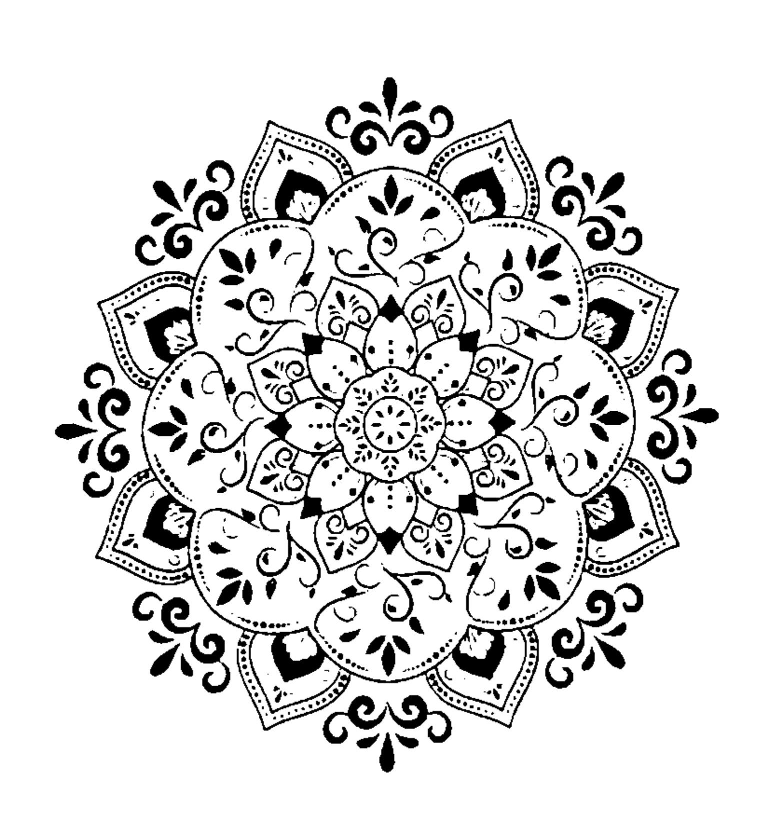


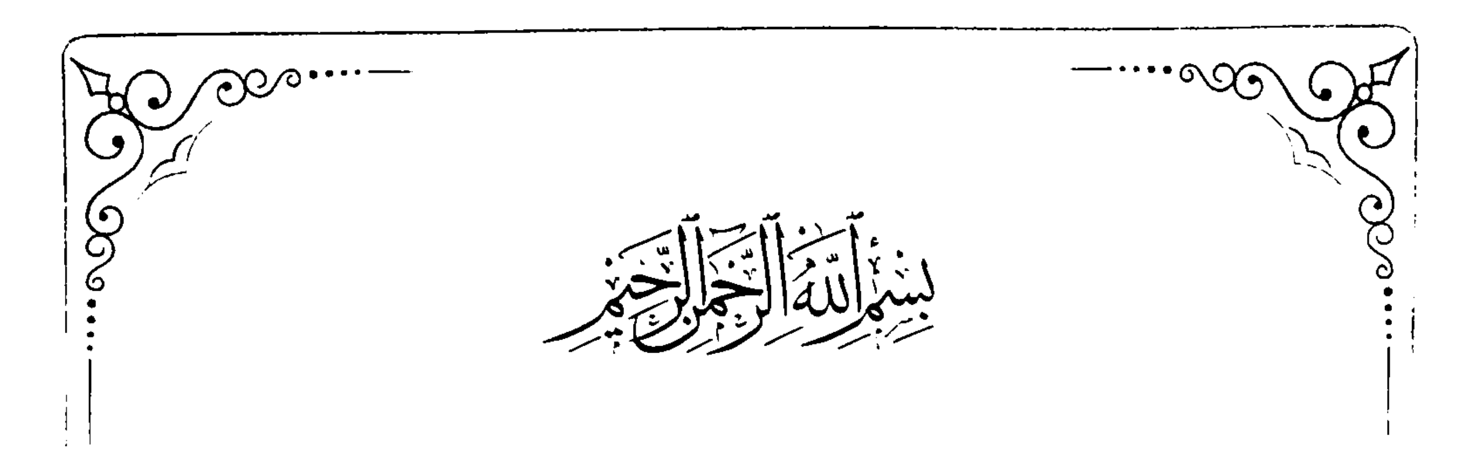
اللوحة الأولى في نسخة (د)

خاتمة نسخة (د)



[النص المحقق]





بموصول شكرك نستمدّ صلة برّك، فهب لنا من سوابغ النّعم، ومَنائِح الكرم ما نتصبُ به لخفض النّفوس، وينقاد به من المعاني من[١] كلّ آبٍ[٢] شَموس، وصلِّ وسلِّم على أفضل خليقتك، ونخبتك من بريّتك، محمّد مصدر كلّ إحسان، ومورد كلّ ظمآن، وعلى آله وأصحابه النّجوم الطّوالع، والغيوث الهوامع، صلاةً وسلامًا لا ينقطعان ما توالى المَلَوان.

أمّا بعد:

فيقول المفتقر لرحمة الغفّار، حسن بن محمّد العطّار:

هذا ما أشرقت به مرآة الخاطر، وسمح به الذّهن الفاترمن عبارات تتضمّخ بعبيرها رياض الطّروس، ويُشرق بدراري كواكبها سماء النّفوس، علّقتهاعلى شرح العلّامة الشّيخ خالد الأزهريّ، المسمّى بـ «مُوَصِّل الطّلّاب إلى قواعد الإعراب»، اقتطفت ثمراتها من شرّاح الكتاب وحواشيه، وحلّيتها بما يلاحظه العقل ويناجيه، فجاءت ـ بحمد الله تعالى ـ بُغْيَة[٣] للّبيب، ومنيةً للذّكيّ الأريب، ثمّ ما أخذته من الغير، فإنّي إليه ناسبُه، وما كان خاطري أبوعُذْرَتِه[٤] أتيت به مطلقًا عن العزو ليُعلم أنّي صاحبه، رامزًا بصورة (ق) للشّيخ

---

(١) (ب): لنا.

(٢) (أ) و(ج): آن.

(٣) (أ) و(ج): نفيسة.

(٤) سقطت من (ب). والمعنى: استنبطه ولم يُسبَق إليه، يُقال هو أبُو عذر هذا الكلام وغَيره أي هُو أول من سبق إليه. ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (٢/ ٣٦٩).

الزّرقانيّ(١)، و(م د) للشّيخ المَدَابغيّ(٢)، و(ش) للشّيخ الشّنوانيّ(٣) مُحشِّي الكتاب، و(م) للشّيخ الشُّمُنِّي(٤)، و(ك) للكافيجيّ(٥)، وغيرهم أصرّح باسمه عند نقلي لرسمه، وأسأل الله النّفع بها إلى يوم الدّين، وهو حسبي ونعم الوكيل.

❁ ❁ ❁

---

(١) هو: أحمد بن محمد الزرقاني المالكي، كان حيًّا سنة ٩٦٥هـ. له: حاشية على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (مخطوط). ينظر: معجم المؤلفين (٢/ ١٠٢).

(٢) هو: حسن بن علي الشافعي المصري الأزهري، الشهير بالمدابغي، المتوفى سنة ١١٧٠هـ. له: حاشية على موصل الطلاب. أولها: «فهذا ما فتح به الوهاب من الحواشي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب». ينظر: هداية العارفين للبغدادي (١/ ٢٩٨) وفهرس الفهارس للكتاني (٢/ ٥٦٣) والأعلام للزركلي (٢/ ٢٠٥) ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٤٨).

(٣) هو: أبو بكر ـ وكنيته اسمه ـ بن إسماعيل بن فخر الدين الشنواني الوفائي العراقي، وبيت الوفائية هو أحد بيوت أربعة: بيت ينسب إلى (وفاء) وأصله من تونس، وانتقل إلى مصر في أثناء المئة الثامنة، والثلاثة الباقية تنسب إلى (أبي وفاء) وهي بيت من العرب وبيت من الحجاز وبيت من العراق، وهذا البيت الأخير هو الذي منه صاحب الترجمة. المتوفى سنة ١٠١٩هـ. له: هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. تنظر: مقدمة تحقيق: حاشية الشنواني (طبع الجزء الأول، بتحقيق: محمد شمام، تونس ١٣٧٣هـ=١٩٥٣م).

(٤) كذا نسبه العطار (لأبي العباس أحمد بن محمد الشمني ت٨٧٢هـ). وإنما هو: أبو الثناء أحمد بن محمد ابن عارف الزيلي السيواسي الشمسي، المتوفى سنة ١٠٠٩هـ. له: حل معاقد القواعد اللاتي تثبت بالدلائل والشواهد، (طُبع بتحقيق: د. عمر الدليمي، لبنان ٢٠١٢م). وأوله: «الحمد لله الذي رفع أسماء العلماء بفعل الخشية». وجاء اسمه في المقدمة: «أبو الثناء أحمد بن محمد»، وفي خاتمته: «وقد وقع الفراغ من نقله إلى البياض عام سبع وسبعين وتسعمئة، [...] وكان التأليف في قصبة الزيلة». ولعل سبب الخطأ في النسبة: الاشتراك في (أحمد بن محمد)، ثم اشتبه (الشمسي) بـ (الشمني) فنسب إليه.

(٥) هو: محيي الدين أبو عبدالله، محمد بن سليمان الرومي الكافيجي، المتوفى سنة ٨٧٩هـ. له: شرح قواعد الإعراب، مطبوع بتحقيق: د. فخر الدين قباوة، دمشق ١٩٨٩م.

قال الشّارح، رحمه الله، آمين: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشارح ، رحمه الله، آمين: (بسم الله الرحمن الرحيم)

اعلم أنّ نُسَخ المتن مختلفة، فنسخة شارحنا بعد ذكر بسملة المصنّف: «أمّا بعد حمد الله حقّ حمده»[1] إلخ، والّتي كتب عليها (ك) بعد ذكر البسملة: «الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على محمّدٍ سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أمّا بعد: فهذه فوائدُ جليلةٌ»[2] إلخ، والّتي كتب عليها الشُّمُنّي: «قال الشّيخ الإمام العالم العامل، جمال الدّين ابن هشام، نفع الله المسلمين ببركته: هذه فوائد جليلة» إلخ، وعلى هذه النّسخة شرح الشّيخ عبد الكريم الرّومي[3]، إلاّ إنّه ذكر بسملة المصنّف، و(م) لم يذكرها لعدم تَكَلُّمِه عليها، إلا أنّه لم يَثبُت عنده أنّ المصنّف لم يُبسمل، لأنّ في كلامه ما يقتضي أنّه بسمل، حيث قال: «فإن قلت: لِمَ ترك المصنّف الحمد الثّابت بحديثه، ﷺ. قلت: إنّ تَرْكَه غيرُ مُسَلَّم، لأنّ الإتيان بالتّسمية الدّالّة على صفات الكمال، إتيانٌ بالحمد بعينه لغةً وعرفًا»[4].

فنشأ من هذا أنّ المصنّف بسمل. وهل حصل منه حمدٌ صريحًا أو لا؟ أمّا على نسخة (ك) فالأمر ظاهر، وأمّا على غيرها فيُجَاب عنه: بأنّ البسملة مشتملة على الحمد كما

---

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ٥٩ (تحـ: رشيد عبد الرحمن العبيدي).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٠ ـ ٤٤.

(٣) هو: محمد بن الشيخ عبد الكريم بن عبد الوهاب البركلي الرومي، المتوف سنة ٩٦٤هـ. ورد اسمه في مقدمة شرحه المخطوط. وهو مطبوع في المطبعة العامرة سنة ١٣٠٠هـ ونسبته هذه الطبعة إلى: «شيخ زاده»، أي: ابن الشيخ (زاده، بمعنى: ابن أو ولد، في اللغة العثمانية والفارسية). وعنوان شرحه: (كاشف القناع والنّقاب بإزالة الشّبه عن وجه قواعد الإعراب)، وهو شرح ممزوج على (الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام). وأول الشرح: «الحمد لله الذي جعل النحو أهم الوسائل إلى تحصيل علم الشريعة والقرآن». ونُسب هذا الشرح خطأ إلى: محمد بن مصطفى القوجي ت ٩٥٠هـ (بتحقيق: إسماعيل مروة، ط دار الكفر). ينظر: كشف الظنون (١/ ٨١) وإيضاح المكنون (٤/ ٣٦٥) وهداية العارفين (٢/ ٢٤٥).

(٤) حل معاقد القواعد للزيلي ٦٧.

....

سمعت، أو أنّه جرى على ما هو الشّائع عند محقّقي الصّوفية، من أنّ الحمد هو: إظهارُ صفة الكمال، ولأنّ الإتيان بالحمد أوائل الكتب أمرٌ غيرُ مجمعٍ عليه، فكثير من العلماء لم يأتِ به، كالبخاريّ في صحيحه، لكن قال شاه حسين في حواشي الألوغيّة: الأوْلَى أن تُصَدّر الكتب بالتّسمية والتّحميد، ليستفيد الطّالب أنّ هذا الكتابَ تامٌّ شرعًا، فيبذل جهده في تحصيلهِ، ويكون ذلك داعيًا لإقبال النّاس عليه.

أو أنّه حَمِدَ لفظًا لا خطًّا.

وأمّا قول (م): «ولو سُلِّمَ تركُ الحمد، فلعلّه إنّما تركه اعتذارًا، وكسرًا لنفسه، وادّعاءً بأنّ كتابه هذا من حيث إنَّهُ كتَابُهُ ليس من الأمور ذوات البال حتّى يُصَدَّرَ بالحمد كسائر الكتب»[1].

وأمّا قوله في مدح كتابه: «هذه فوائد جليلة»، فبالنّظر إلى نفس المسائل والكتاب وما قلنا بالنّظر إلى نفسه، فَبَعُد كونه بعيدًا، لأنّ ادّعاء أنّ كتابه ليس من ذوات البال، لا يُخرجه عن كونه منها في نفس الأمر، فتطلب له التّسمية بهذا الاعتبار، على أنّ كسر نفسِه لا يجرّ إلى ترك ما هو مطلوبٌ له لا يُسلَّم إلاّ على ما وقع في نسخته هو، أمّا على ما كتبَ عليه شارِحُنا فلا، لكنّه يحتاجُ إلى التأويل بما ذكرنا.

فإن قلت: ما منشأ هذا الاختلاف؟

قلت: لعلّة أنّ الصّادر عن المصنّف بعد البسملة: (هذه فوائد) إلخ، وهذه زياداتٌ من الطّلبة أتوا بها لتحصيل بركة الحمدلة كما في نُسخٍ، وللتّعريف بالمؤلّف[2] كما في

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٦٨.

(٢) (ب): للمؤلف.

....

أخرى. ثمّ إنّ (م د) عدّد في البسملة أربعة مقاصد، ولم يتكلّم عليها، وهذا بعد كونه ممّا يجرّ إلى القصور، إذ البسملة لا ينحصر الكلام عليها في هذه المقاصد، كيف وهي الجامعة لمعاني الكتاب الّذي لم يُفرَّط فيه من شيء غيرُ لائقٍ في صناعة التّدوين، إذ لا معنى لتعداد شيءٍ لم يُبيَّن، بل هو مجرّد تطويلٍ، ونحن نذكر لك ما هو اللّائق في هذا المقام، فنقول: إنّ الباء تحتمل الزّيادة والأصالة، فعلى الأوّل لا تحتاج إلى متعلَّق[1]، وعلى الثّاني تحتاج، والمناسبُ جعلُها أصليّة فتتعلَّق، والكلام على المتعلِّق سيأتي.

وقولهم: الزّائد هو الّذي لا يفيد معنىً، أي: من معاني الحروف الأصليّة، كالإلصاق في الباء ونحوه، فلا ينافي أنّه يفيد التّقوية، وإلاّ لكان دخوله عبثًا يُصان عنه الكلام البليغ، كيف وقد وقع في القرآن.

ومما يُؤيّد هذا، ما قاله ابن القيم[2] في سرّ الصنّاعة: إنّ معنى قولهم: زيدت الباء، أنّه إنّما جيء بها توكيدًا للكلام، ولم تُحدث معنىً، كما أنّ (ما) من قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥، المائدة: ١٣]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿مما خطاياهم﴾[3] [نوح: ٢٥] كذلك[4].

قال (ك): «ومعناها، هنا: المصاحبة، والملابسة كما في قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، ويجوز أن تكون للاستعانة، نحو: كتبتُ بِالقلم، والأوّل يناسب الدّراية،

---

(١) (ب): إلى متعلق.

(٢) كذا في المخطوطات. وهو خطأ.

(٣) هذه قراءة أبي عمرو: (خطاياهم). وفي المصحف من قراءة حفص عن عاصم: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥].

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ١٤٣).

....

والثّاني يناسب الرّواية، لكنّ الأوّل لَمّا كان أرجح، رُجِّح على الثّاني»[١].

وعطف الملابسة على المصاحبة مرادِف، والمراد: الملابسة على جهة التّبرّك، فالتّبرّك جزئيّ من جزئيّات الملابسة، وعَرَضٌ لها كالضّاحك للإنسان، وليس هو معنًى وُضعت له الباء كما قد يُتوهَّم.

ووجه كون الأوّل مناسبًا للدّراية، أي: القواعد، أنّ الملابسة من أفراد الإلصاق، الّذي وُضعت له الباء، إذ هو المعنى الحقيقيُّ لها، ولأنّ استعمال الباء في الملابسة والمصاحبة أكثرُ من الاستعانة، ولدلالتها على تلبُّس آخر الفعل بالتّبرّك باسم الله، ولأنّ في التّبرّك باسم الله من التأدّب ما ليس في جعله بمنْزلة الآلة الّتي لا تكون مقصودةً[٢] بالذّات، وإن أُجيب عنه بما ستَسمع.

ومناسبة الثّاني للرّواية أي: الحديث، إفادة أنّ ذا البال لا يتمّ إلاّ بالتّسمية، فيشبه الشّيء الّذي يتوقّف على آلته، ولا يُشكِلُ عليه ما اشتهر من لزوم كون اسم الله آلة، وفيه: إساءة أدب، فإنّه أجيب عنه: بأنّا نلاحظ في الآلة جهة التّوقف، لا أنّها غيرُ مقصودةٍ لذاتها، على أنّ الفاضل عبد الحكيم قال في حواشي المطوّل: «إنّ هذا بالنّسبة للآلة الجزئيّة الحقيقيّة».

وإنّما كُسِرت وكان حقّها الفتح، لأنّ كلّ حرفٍ مفردٍ أوّلَ الكلمة، حقُّهُ أن يكون مفتوحًا، إذ الفتحة أخفّ الحركات، لاختصاصها بلزوم الحرفيّة والجرّ، ولتُوَافِقَ حركَتُها عمَلَها.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيان: «ربّما فُتحت الباء مع الظّاهر، فقالوا: بَزيد، حكاه أبو

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٢.

(٢) (ب): التي تكون غير مقصودة.

....

الفتح[١] عن بعضهم»[٢].

والاسم: مشتقّ من السُّمو عند البصريّين، لكونه رفعةً وشعارًا للمسمَّى، فحُذِف الآخِر، وبني الأوّل على السّكون، فزِيد عليه همزة الوصل، لأنّ دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرّك، ويقفوا على السّاكن.

قال الخفاجيّ[٣] في حواشي البيضاويّ: «وإنّما كان الوقف على السّاكن، لأنّه ضدّ الابتداء، فَأُعطِي ضدَّ وصفه، ولأنّه انتهاءٌ وعدم، فناسب السّكونَ الّذي هو عدمُ الحركة»[٤].

ثم قال: «والحركة والسّكون حقيقةً، من صفات الأجسام، فوصفُ الحرفِ بها مجاز، ثمّ شاع حتّى صار حقيقةً عُرفيّة».

ومن السّمة عند الكوفيّين بمعنى: العلامة، فتاؤه عوضٌ عن الواو، كما في عِدَة، فيكون أصله: وسمًا، فَحُذِفت الواو، وعُوِّضت همزة الوصل.

ومجيء سُمَى كَهُدى لغة قليلة، قال الشّاعر:

وَالله أسماك سُمًا مُباركًا ... آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيثَارَكَا[٥]

قال (ك): «فإن قلت: الابتداء بالسّاكن ممكنٌ أو ممتنع؟ قلت: الحقّ هاهنا هو

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ١٣).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (١١/ ١٩٠).

(٣) (ج): «الكافيجي». وفي (أ): «ك»، وهو رمز الكافيجي، وفي الحاشية إشارة إلى نسخة أخرى فيها: الخفاجي.

(٤) حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي (١/ ٤٠)

(٥) للقناني. ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ١٠٤و١٣٤ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ١٩) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٨١) والمقاصد النحوية للعيني (١/ ٢٠٤)

....

التّفصيل، بأن يقال: إن كان السّكون للسّاكن لازمًا لذاته كالألف فممتنع، وإلاّ فممكن، لكنّه لم يقع في لغتهم، لسلامتها من اللّكْنَة»[1].

أقول: هذا أحد أقوالٍ ذكرها الشّهاب الخفاجيّ في حواشي البيضاويّ.

الثّاني: أنّ الابتداء بالسّاكن مطلقًا ممكن، لكن تُرِك لما فيه من اللّكنة والبشاعة، وقد قيل: إنّه موجودٌ في لغة العجم، وإنما تُرِك لتعسّره لا لتعذّره، واختاره الشّريف.

وقال غيره: الحقّ أنّ وجوده في الفارسيّة غير ثابت، وإن لم يقم الدّليل على استحالته.

الثّالث: أنّه متعذّر مطلقًا كما هو الشّائع.

ولفظ الجلالة عَلَمٌ على الذّات المقدّسة، لأنّه يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، ولأنّه لا بدَّ لهُ من اسمٍ تجري عليه صفاته، ولا يصلحُ له ممّا يطلق عليه تعالى سواه.

قال (ك): «ولأنّه لو لم يكن عَلَمًا، لما أفاد التّوحيد، لكنّه مفيدٌ فيكون عَلَمًا.

فإن قلت: إفادته التّوحيد موقوفةٌ على العلميّة، والعلميّة موقوفةٌ على الإفادة، فيدور؟ قلت: الإفادة موقوفةٌ على ذات العَلَم، بدون اعتبار كونه علمًا، وهو لفظ الجلالة، والعلميّة أي: كون اللّفظ عَلَمًا موقوفةٌ على الإفادة، فلا دَوْرَ، لاختلاف الجهة، وأنت خبيرٌ بأنّ كون الشّيء بديهيًّا، لا يستلزم أن يكون وصفه بديهيًّا.

فإن قلت: أليس هذا إثباتُ اللّغة بالاستدلال، وذا لا يجوز، فإنّ اللّغة لم تُبنَ على المشاحّة؟ قلت: ليس الأمر كذلك، بل هو في الحقيقة تصوير المنقول بالمعقول، لِيُرى أنّه

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٦.

....

من المباحث القطعيّة»[١].

أقول: قد تمنعُ ملازمة دليله، بأنّ إفادة التّوحيد تحصل بالقرائن الخارجية على تقدير كونه كليًّا انحصر في فردٍ، فلا تتوقّف الإفادة على العلميّة، ولأنّ الشّارع جعل هذه الكلمة أمارةً على التّوحيد مختصّة، كما جُعل «الله أكبر» مِفتاحًا للصّلاة دون غيرها، فتكون الإفادة بطريق الشّرع، ويؤيّده: أنّ مَنْ نطق بهذه الكلمة حُكِم بإسلامه، ولو لم يكن عالمًا بمعنى العلميّة، فضلاً عن أن يكون عالِمًا بأنّ هذا عَلَم، وقيل: إنّه وصفٌ في أصله، لكنّه لما غلب عليه تعالى بحيث لا يُسْتعمل في غيره، صار كالعَلَم فَأُجري مجراه[٢].

أصله: إله، وهو اسمٌ لكلّ معبودٍ، ثم غُلِبَ على المعبود بحقّ، على وزن (فِعال) بمعنى: مفعول، أي: مألوه، وإليه مال البيضاويّ.

واعتُرِض عليه، بأنّه إذا كان في الأصل وصفًا، ثم عَرَض له معنى الاسميّة بالغَلَبة، لم يكن لله تعالى في أصل الوضع، بل إلى عروض الغلبة اسم تجري عليه صفاته، وهو ظاهر الفساد.

وبأنّ الغلبةفي الصّفة لا توجب العلميّة، كما قال في الكشّاف: إنّ الرّحمن «من الصّفات الغالبة»[٣]. فكيف يكون[٤] الله علمًا بالغلبة؟

وأجاب شيخي زاده في حاشيته عليه عن الأول: بأنّ منشؤه، عدم التّفرقة بين الغلبة

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨.

(٢) (أ) و(ج): مجرى.

(٣) الكشاف للزمخشري (١/ ٢٤).

(٤) (أ): «فيكون»، بدلاً من: «فكيف يكون».

....

التّحقيقيّة والتّقديريّة، والغفلة عن إغناء التّقديريّة عن الوضع، وعن الثّاني: بأنّه لم يدّع أنّه عَلَمٌ حقيقةً، بل قال: إنّه صار كالعَلَم.

ثم قال في بيان الفرق بين الغلبة التّحقيقيّة والتّقديريّة: إنّ الغلبة التّحقيقيّة: عبارةٌ عن أن يُستعمل اللّفظ أوّلاً في معنى، ثم يغلب على آخر[1] كالصَّعِق، والتّقديريّة: عبارةٌ عن أنّه لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى، لكن يكون مقتضى القياس، أن يُستعمَل في غيره، ولفظ الجلالة، والثريّا من هذا القبيل.

قال الرّوميّ: «واشتقاقه من أَلَهَ ـ بالفتح[2] ـ بمعنى: عَبَد، وبالكسر بمعنى: تحيَّر، لأنّ العقول متحيرةٌ في معرفته، أو من أَلِهْتُ إلى فلانٍ، أي: سكنتُ، لأنّ القلوب تطمئنُّ بذكره، وتسكُن إلى معرفته، أو من أَلِهَ: إذا فَزِع من أمرٍ نزل به، لأنّ العائذ يفزَع إليه، أو من أَلِهَ الفَصِيلُ: إذا حرص على أمّه، لأنّ العباد يحرصون عليه بالتّضرّع في الشّدائد، أو من وَلَهَ وهو أيضًا بمعنى: تحيّر، فكان أصله: وِلَه ـ بكسر الواو ـ فقلبت الواو همزة، لاستثقال الكسرة عليها، فحذفت الهمزة، وعُوّض عنها الألف واللّام، وقيل: أصله لاهٍ مصدر لاَهَ يلِيهُ: إذا احتجب وارتفع، لأنّه تعالى محجوبٌ عن إدراك[3] البصائر، ومرتفعٌ عمّا لا يليق به، وقيل: أصله لاها بالسّريانيّة، فَعُرّبَ[4] بحذف الألف الأخيرة، وإدخال اللّام عليه».

وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله، أو انضم سُنّة.

وحذف ألفه لحن، وقد جاء لضرورة الشعر:

---

(١) (ب): الآخر.

(٢) «بالفتح» سقط من (أ).

(٣) (أ) و(ج): درك.

(٤) (أ) و(ج): فاعرب.

....

ألا لا بـــــارِكَ اللهُ في سُـــــهيل إذا مـــا اللهُ بـــارِكَ في الرِّجـــالِ[١]

الشّاهد في الشّطر الأوّل.

و(الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ): صفتان مشبَّهتان من رَحِم بالكسر بعد النّقل إلى (فَعُلَ) بالضّم، أو بعد تنْزيلِهِ منْزلة الّلازم، كالفعل المتعدّي إذا قُصد منه الاستغراق، مثل: فلانٌ يعطي.

وقول بعض الحواشي: إنّهما بُنيا للمبالغة من مصدر رَحِم بتنْزيله منْزلة الّلازم، أو بجعله لازمًا، ونقله إلى (فَعُل) بالضّم، سهو ظاهر، فإنّ هذا التّأويل إنّما يُصار إليه عند الأخذ من الفعل لا المصدر، على أنّ قوله: «أو بجعله لازمًا ونقله إلى (فَعُل)»، ظاهره أنّه محتاجٌ للنّقل بعد صيرورته لازمًا، وقد علمتَ أنّه لا حاجة إلى النّقل إذا صُيّر لازمًا، إلاّ أن يُجاب: بأنّ الواو بمعنى: (أو) وهو من عطف السّبب على المسبَّب فتدبّر.

وقيل: إنّ الرّحمن عَلَمٌ، بدليل وقوعه في القرآن كثيرًا متبوعًا لا تابعًا، وجرى عليه الأعلم وابن مالك، وعلى هذا فيُعرب بدلاً من لفظ الجلالة لا نعتًا، كما يُعرب نعتًا إذا كان صفةً، والرّحيم: نعت لهُ لا للجلالة، إذ لا يتقدّم البدل على النّعت.

ويظهر أثر الخلاف في الجارّ للرّحمن، ما هو؟ فعلى القول الأوّل بأنّه نعت، يجري فيه الخلاف في تابع المجرور في غير البدل، أهُوَ مجرورٌ بما جَرّ المتبوع، أو بنفس التّبعية؟ والأَصحُّ[٢] الأوّل.

وعلى القول بأنّه بدل، يكون مجرورًا بمحذوفٍ مماثلٍ في العامل في المتبوع، لما تقرّر

---

(١) بلا نسبة في: الخصائص لابن جني (٣/ ١٣٤) وسر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ٣٥٢) وخزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٣٥٥).

(٢) () و(ج): «وإلا هي». بدلاً من: «والأصح».

....

أنّ البدل على نية تكرار العامل.

قال (ك): «فإن قلت: من أين عُلم أنّ الرّحمنَ ليس بعلمٍ، مع أنّه مختصٌّ استعماله بالله؟ قلت: من جهة أنّه[1] يقع صفةً، وأنّ معناه: البالغُ في الإنعام، لا الذّات المخصوص، وأيضًا لو كان علمًا لكان قوله: لا إله إلا الرّحمن، مفيدًا للتّوحيد»[2]، لكنّه لا يفيد التّوحيد، فلا يكون علمًا. ولك منع هذه الملازمة ببعض ما قلنا في الملازمة السّابقة.

قال أيضًا: «واستدلّ بعض المحقّقين باختصاص الرّحمن بالله تعالى، على أنّ المجاز لا يستلزم الحقيقة، وأما قول الشّاعر في مُسَيْلِمَة:

وأنْتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمانا[3]

فليس بحجةٍ، لأنّه تعنّتٌ في الكفر»[4].

أقول: هذا الجوابُ غير مرضيّ عند الفضلاء، فإن التّعنّت لا يُخرج البدويّ عن عربيّته، فالأحسن[5] ما قيل: إنّ المختصّ به تعالى هو المعرَّف لا الْمُنكَّر، ورحمانًا في البيت منكَّر.

فإن قلت: يلزم على هذا أن يكون للرّحمن حقيقةٌ استعملت، لأنّ المعرَّف فرعٌ عن الْمُنكَّر مع أنّهم قالوا: لا حقيقة له؟

---

(١) (أ) و(ج): أن.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩.

(٣) بلا نسبة. ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٢٤ دار الكتاب العربي ط١) وشرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/ ٥٣١٧).

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٩.

(٥) (أ): فالأحق.

....

وأُجيب: بأنّ (ال) لما كانت كالجزء من مدخولها، غايرتْ بين المعرَّف والْمُنكَّر.

تنبيهات:

الأوّل: قال ابن القيّم في البدائع: «الوصلات في كلامهم الّتي وضعوها للتوصّل بها إلى غيرها، خمسة أقسام:

أحدها: حروف الجر، وضعوها ليتوصّلوا بالأفعال إلى المجرور بها، ولولاها لما تعدّى الفعل إليها، ولا باشرها.

الثّاني: هاء التّنبيه، وضعوها للتوصّل بها إلى نداء ما فيه (ال).

الثّالث: ذو، وضعوه وصلةً لوصف النّكرات بأسماء الأجناس غير المشتقّة.

الرّابع: الّذي، وضعوه وصلةً إلى وصف المعارف بالجُمَل، ولولاه لما جرت صفاتٌ عليها.

الخامس: الضّمير الّذي يربط الجمل الجارية على المفردات أحوالاً وأخبارًا وصفاتٍ، فإنّ الضّمير هو الوصلة إلى ذلك»[1].

وانظر ما وجه كون هاء التّنبيه وصلةً لنداء ما فيه (ال)، مع أنّ الوصلة إلى ندائه (أيّ).

ويجاب: بأنّها لمّا كانت لازمةً لها جَعَلها وصلةً، فلذلك استغنى عن ذكر (أيّ)، فإنّها من الوصلات، وهو بصدد تعدادها، وسيجيء لهذا كلامٌ يتعلّق به.

الثّاني: عبّر ابن مالك في شرح التّسهيل عن باء الاستعانة بباء السّببيّة[2]، وعليه اقتصر.

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٩).

أ ....

قال في شرحه: «هي الدّاخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل تعدّاها مجازًا، نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾[البقرة: ٢٢] و﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فلو اقتصر إسناد الإخراج إليها في قوله: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ﴾، وإسناد الإرهاب إليها في قوله: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ﴾، فقيل: أنزل ما أخرج من الثّمرات رزقًا، وما استطعتم من قوّة تُرْهِبُ عدوّ الله، لصحّ وحَسُن، لكنّه مجازٌ والآخر حقيقة، ومنه: كتبتُ بالقلم، وقطعتُ بالسّكّين، فإنه يصحّ أن يقال: كتب القلم، وقطع السّكّين.

والنّحويون يُعبّرون عن هذه بباء الاستعانة، وآثرتُ على ذلك التّعبير بالسّببيّة من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السّببيّة فيها يجوز دون الاستعانة»[١].

قال أبو حيّان: «وما ذهب إليه من أنّ ما ذكره النّحويون من باء الاستعانة مندرجٌ في باء السببيّة قولٌ انفرد به، وأصحابنا فرّقوا بين باء السّببية، وباء الاستعانة، وقالوا: باء السّببيّة هي: التي تدخل على سبب الفعل، وباء الاستعانة هي: الّتي تدخل على الاسم المتوسّط بين الفعل ومفعوله الّذي هو آلة، كـ: كتَبْتُ الكتابَ بالقلم، و: عَمِلَ النّجّارُ البابَ بالقدّوم، و: بريتُ القلمَ بالسّكّين، و: خضتُ الماءَ برجلي، ولا يمكن أن يقال: سببُ كتابةِ الكتاب هو القلم، ولا سببُ عملِ النّجّار هو القدّوم، ولا سببُ بري القلم هو السّكّين، ولا سبب خوض الماء هو[٢] الرِّجل، بل السببُ غير هذا، فجعلُ هذا سببًا ليس بواضح، ومثّلوا للسبّب بقولك: ماتَ فلانٌ بالغيظ وبالجوع، وحججتُ بتوفيق الله، وأصبت الغرضَ بفلان»[٣].

الثّالث: قال ابن مالك في شرح التّسهيل: «باء المصاحبة هي الّتي يحسُن في موضعها

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠).

(٢) سقطت «هو» من (أ) و(ج).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل لابي حيان (١١/ ١٩٣).

الحَمدُ لله ....

مع، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]، أي: مع الحقِّ، ومُحِقًّا، وكقوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، أي: مع سلام ومُسَلِّمًا»[١].

قال الشّيخ شمس الدّين أبو الفتح[٢] في شرح الجمل: «الثّالث: باء المصاحبة، وبعضهم يسمّيها باء الملابسة، وبعضهم يقول: الباء الّتي بمعنى مع، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، أي: مصاحبين لحمدك، أو ملابسين له، أو نسبّح مع حمدك».

وبه يظهر ما قلنا سابقًا من أنّ عطف الملابسة على المصاحبة مرادف.

قوله: (الحمد لله)

في (م د): «أي: جميعُ أفرادِ الحمد من جميعِ أفراد الخلق، أو جنسه المتحقّق في ضمن أيّ فردٍ فيها أو المعهود شرعًا، وهو ما حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياؤه وأولياؤه، والعبرة في مقام الحمد المطلوب، كماله[٣] بحمد هؤلاء، إذ حمدُ غيرِهم بالنّسبة إليه لقلّته، لا يُطلَبُ وحدَه في هذا المقام مملوك[٤] ومستحقّ ومختصّ به تعالى لا يُشرَّكُ فيه غيره، فاللّام في (الحمد) إمّا للاستغراق وهي الّتي يحلّ محلّها (كلّ)، أو للجنس وهي الدّالّة على الحقيقة بمجرّدها، أي: من غير تعرّضٍ لشيءٍ من أفرادها، أو للعهد الخارجيّ العِلْميّ، لحضُورِ مَعناهُ في عِلْمِ المُخَاطبِ».

وفيه: أنّ (ال) الإسْتِغْرَاقيّة هِي: الّتي يُراد بها الحقيقة في ضِمْنِ جميع الأفراد، فمَدْخُول (أَلْ) هاهنا حقيقة الحمد، وهو الثّناء من حيث تحقّقه في جميع أفراده،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٥٠).

(٢) هو: محمّد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعليّ الحنبليّ. ينظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٣٢٦).

(٣) في (أ) و(ج): «كمال». والمثبت من (ب) ومخطوطة حاشية المدابغي.

(٤) في نسخة لمخطوطة المدابغي: «ملك».

....

وهو معنى قوله: «أي جميع أفراد الحمد»، وحينئذٍ فزيادة من جميع أفراد الخلق مستدرَكٌ بل مضرّ، لإخراجه الحمد القديم، مع أنّ المقصودَ شمولَه، كما هو اللّائق بمقام الثّناء.

وقوله: «أو جنسه المتحقّق في ضمن أيّ فردٍ منها»، يفيد أنّ (ال) الجنسيّة، أعني: الّتي للحقيقة، يكون مدخولها الماهيّة بشرط شيء، وليس كذلك، بل مدخولها الماهيّة من حيث هي هي[1]، إنّما المعنى الّذي ذكره معنى (ال) الّتي للعهد الذّهنيّ، وهو غير مُرضٍ هنا، لنبوّ مقام الحمد عنه، إذ هو مقام إظهارٍ للثّناء لا إبهامٌ له، ولمنافاته لقوله: «وهي الدالّة على الحقيقة بمجرّدها»، أي: من غير تعرّضٍ لشيءٍ من أفرادها، ولأنّ الّذي ارتضاه صاحب الكشّاف جَعْلُها للحقيقة من حيث هي هي، كما قال السيّد في حواشي المطوّل بعد سرد كلام، فدلّ ذلك على أنّه اقتصر في معنى الحمد على الجنس من حيث هو هو، فأنت ترى كيف تناقض كلامُه في اللف والنشر، وحينئذٍ فالأولى حذف قوله: «في ضمن أيّ فردٍ منها»، لفساده.

وقوله: «وهو ما حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياؤه»، ينبغي أن تكون الواو بمعنى أو، يعني: أنّ المراد بالحمد المعهود، ثناءُ الله على نفسه، وهو الحمد القديم، أو ثناءُ غيرِهِ عليه، وهو الحمدُ الحادث، والغيرُ مخصوصٌ بهذا النّوع الكامل، فقوله: «والعبرة» إلخ، بيانٌ لمنشأ التّخصيص في الغير، وقوله: «مملوكٌ» إلخ، يشير إلى أنّ اللام على كل من التّقادير الثّلاثة[2] الّتي في (ال) تحمل هذه المعاني الثّلاثة، وهو ما أخذ به بعض الحواشي، فقال: إنّ الاحتمالات تسعة، وهو كلام ظاهريّ متسَاهلٌ فيه.

---

(١) لم تكرر اللفظة في (أ): هي.

(٢) (أ) و(ج): الثلاث.

....

والتّحقيق: أنّ (ال) إن جُعِلَت عهديّة، والمعهود الحمدُ القديم، فلا تُجعل (ال) للمُلك، إذ الحمدُ القديمُ نوعٌ من الكلام النفسيّ كما حُقّق، وهو صفةٌ قديمة لا يوصف بالملكيّة، وإن جُعلت استغراقيّة فالتّوزيع، فما كان من الأفراد حادثًا صحّ، وما لا فلا.

ثم قال (م د): «وكونها للجنس أولى، كما قاله الزّمخشريّ»، ثم علّل ذلك بما لا يخلو عن دغدغة وتساهل، ونحن نذكر لك خلاصته، فنقول:

قال السيّد في حواشي المطوّل: «والسّبب في اختياره ـ أي: الزّمخشريّ ـ الجنس، أنّ دلالة اللّفظ على الجنس، وعلى اختصاصه بالله تعالى، لا يُحتاج فيها إلى الاستعانة بالمقام، مع أنّ اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الأفراد، ويؤدّي مؤدّاهُ، فلا حاجة هاهنا في تأدية ما هو المقصود، أعني: انتفاء المحامد عن غيره تعالى وثبوتها له، إلى أن يزاد على الجنس معنىً زائدًا يُستعان فيه بالقرائن والأحوال.

فإن قلت: إذا استُعين بها صار اختصاص أفراد الحمد مصرّحًا به، وإذا اكتُفي بدلالة جوهر الكلام، يكون مفهومًا ضمنيًا، والأوّل أولى، فلِمَ اختار الثّاني؟

قلت: الاختصاصان متلازمان، فإن كان المقصود[1] اختصاص الجنس فالأمر ظاهر، وإن كان اختصاص الأفراد فقد جعل اختصاص الجنس[2] دليلاً عليه، وسلوك طريقة البرهان من فن البلاغة»[3].

وبه تعلم أنّ ما وقع في بعض الحواشي بعد تقرير وجه العدول، ثم أدخل (ال) الّتي

---

(١) (أ): القصد. و(ج): المقْصِد

(٢) سقط من (أ) و(ج): «الجنس فالأمر ظاهر، وإن كان اختصاص الإفراد فقد جعل اختصاص الجنس».

(٣) الحاشية على المطول للسيد الشريف (٣٦ ط العلمية).

....

للاستغراق لإفادة العموم أو للجنس أو للعهد خلل، لأنّ قوله: (أو للجنس، أو للعهد)، لا يصحّ عطفه على الاستغراق بالنّظر لقوله: (أو للعهد)، لمنافاته لقوله: (لإفادة العموم)، لأنّ العموم لا يحصل على جعلها عهديّة ولا على إفادة، لأنّه يفيد أنّ الجنس والعهد مفادان لـ (ال) الاستغراقيّة، وهو فاسد.

ومن البعيد قول (ك): «إنّ اللّام هاهنا للتّعليل، بمعنى: أنّ الحمد ثابت لأجل الله، كما في قولك: الدّار لفلان»، إذ لا يقال: إنّ المحمودَ باعثٌ على الحمد، وثبوته، إنّما الباعث المحمود عليه.

ويؤيّده ما في (ش) أنّ: «المحمود عليه ما كان الوصف بالجميل بإزائه ومقابله، بمعنى: أنّ الموصوف لمّا كان له ذلك الشّيء، ذكر جميله، وأظهر كماله، فهو لأجل حصوله له، لولاه لم يُوصف، أي: لم يتحقّق ذلك الوصف، فهو كالعلّة الباعثة للواصف، أو هو العلّة».

بقي أنّ المحمود عليه لا بدّ أن يكون فعلاً اختياريًّا كما صرّح به السّعد[1] في «حواشي الكشّاف»، وأشعر كلامه به في «المطوّل» موافقًا للرّازيّ كغيره، فلا يكون ثناء اللّؤلؤة على صفائها حمدًا.

قال المحقّق اللّاريّ[2] في حواشي الفوائد الضيائيّة: فإن قيل: قد نسب الحمد إلى ما لا اختيار له كالصّبر والمقام في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وفي قول الشّاعر:

---

(١) السعد التفتازاني، وهو: مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، سعد الدين، المتوفى عام ٧٩٣هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٢١٩).

(٢) عبد الغفور بن صلاح اللاري، المتوفى عام ٩١٢م. ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٣٢).

المُلهِم ....

والصّبرُ يُحمَدُ في المواطنِ كُلِّها إلاّ عليكَ فإنّهُ مَذْمُومُ[(١)]

فالجواب: أنّهما يؤوّلان بالحذف والإيصال، فتقدير الأوّل: محمودًا أنت فيه، وتقدير الثّاني: أنّ الصّبر يحمد عليه فهو المحمود عليه لا المحمود، لا يقال: الأصل عدم التّأويل، لأنّا نقول بعد نقل الثّقات من[(٢)] مثبتي اللّغة يكون التّأويل لازمًا.

قوله: (المُلهِم)

اسم فاعل من الإلهام، وهو إلقاء معنىً في القلب بطريق الفيض.

قال بعضهم: ولا يكون إلاّ خيرًا، وأورد عليه قوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨].

وأجيب بأنّ الإلهام في الآية معناه: التّعليم.

والّذي في بعض حواشي المطوّل أنّ الإلهام معناه اللّغويّ: الإعلام، وحينئذٍ لا تَرِدُ الآية.

والأظهر: أن يُفسّر الإلهام بالتّوفيق، لأنّ الحمد شكرٌ للمُنْعِم، وشكرُ المُنْعِم واجبٌ بالشّرع، فحكمُ الحمد نظريّ، وليس حاصلاً بطريق الإلهام، وإضافةُ حمدٍ للضّمير من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل، أي: لحمد الخلق إيّاه.

وليس التّقدير: لحمدي، بجعل الفاعل الضّمير، كما درج عليه بعض[(٣)] الحواشي، لما نصّ عليه في المطوّل من أنّ إضافة المصدر تفيد العموم، والمقصود: التّعميم في جميع

---

(١) قاله: العُتْبيّ، محمد بن عبيدالله القرشي البصري، المتوفى عام ٢٢٨هـ. ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ٦٧٩).

(٢) (أ) و(ج) سقطت: من.

(٣) (أ) و(ج) سقطت: بعض.

لِحَمْدِه، والصَّلاةُ والسَّلام على سيِّدنَا مُحَمَّد رَسُوله وعَبده ....

أفراد الحمد الصّادرة عنه، وعن غيره حتّى يلائم التّقرير المتقدّم، وهو لا يحصل إلاّ بما ذكرنا، لقصور تقدير الضّمير على استغراق أفراد الحمد الصّادرة عن المتكلّم، وهو صحيحٌ أيضًا، لكنّ اللّائق بمقام الحمد هو[1] الّذي ذكرنا، وفي الحمد أوّلًا على الذّات، ثمّ على الإلهام الّذي هو صفة فعل، تنبيهٌ على تحقّق الاستحقاقين الذّاتيّ والوصفيّ، فتدبّر.

ولام (لحمده) للتّقوية متعلّقة بالملهِم لما ذُكر في «المغني» أنّ: «اللّام المقويّة متعلّقة بالعامل المقوّي، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: ٩٧، آل عمران:٣]، ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البرج: ١٦]. ثمّ هي ليست زائدةً محضةً، لما يخيّل في العامل من الضّعف الّذي نُزِّل منْزلة القاصر، ولا مُعَدِّيَةً محضةً، لاطّراد صحّة إسقاطها، فلها منْزلةٌ بين المنْزلتين»[2].

قوله: (رسولِهِ وعَبْدِهِ)

في (م د) وكذا في بعض الحواشي: «قدّم الوصف بالرّسول للسّجع، وإلاّ فالموافق لحديث: «ولكن قولوا عبدُ اللهِ ورسُولُه»[3]، تقديم الوصف بالعبوديّة، ولأنّه أشرف الأوصاف العليّة».

أي: فمقتضاه أن يُقَدَّم وعكسَ، لتحصيل السّجع، والّذي يظهر أنّ العبد وقع في مركزه، لأنّ الترقّي يكون من الأدنى للأعلى، فيقال: عَالِمٌ نِحْرِيرٌ، وجَوادٌ فيَّاضٌ[4].

---

(١) (أ) و(ج) سقطت: هو.

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٧٦ (دار الفكر ط٥).

(٣) ينظر: سنن الدرامي (٣/ ١٨٣٢ برقم ٢٨٢٦).

(٤) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٢٥).

....

والعجب من البعض، حيث غفل عن هذه النّكتة مع أنّه قرّرها عند الكلام على البسملة، وعبارته: وإنّما قدّم الرّحمن، والقياس يقتضي التّرقّي من الأدنى للأعلى كقولهم: عَالِمٌ نِحْرِيرٌ وجوادٌ فيّاضٌ، لأنّه صار كالعَلَم.

ويجاب عمّا في الحديث: بأنّ النّبي قدّم في كلامه العبوديّة على الرّسالة، تواضعًا، أو نظرًا لتقدّمها في الوجود على الرّسالة، لطريان الرّسالة عليها.

والسّبب في أشرفيّة وصف العبوديّة، أنّ الألوهيّة والسّيادة والرّبوبيّة، إنّما هي في الحقيقة لمن دونه، ففي الوصف بالعبوديّة إشارةٌ أيُّ إشارةٍ إلى كمال اتّصافه تعالى بهذه الصّفات[1]، ولأنّ العبوديّة لكونها انصرافًا من الخلق إلى الحقّ في حقّه ﷺ أكملُ من الرّسالة، لكونها بالعكس من ذلك، ولأنّ العبدَ يتكفَّلُ مولاهُ بإصلاح شأنِهِ، والرّسولُ متكفّلٌ بإصلاحِ شأن الأمّة، وفرقٌ ما بينهما.

والرّسول مصدرٌ بمعنى: الرّسالة، يطلق على الواحد وغيره، ومن العرب من يثنّيه ويجمعه، وورد الاستعمالان في القرآن المجيد، قال تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، أي: موسى وهارون، ﷺ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [هود: ٦٩]، ﴿أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ﴾ [مريم: ١٩][2].

قال الشّيخ يس[3] في حواشي لقطة العجلان: «وليس كونُهُ بمعنى: الرّسالة إطلاقًا

---

(١) (أ) و(ج): الأوصاف.

(٢) (أ) و(ج) سقط: «أي: موسى وهارون، عليهما السّلام: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [هود: ٦٩]، ﴿أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ﴾ [مريم: ١٩]».

(٣) ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي. المتوفى عام ١٠٦١هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٨/ ١٣٠).

....

آخر، كما يوهمه كلام شيخنا الغُنَيمِيّ في شرح الشّعراويّة»[١].

أقول: ما يوهمه كلام الغنيمي صريحُ كلام (ش) هنا.

وبين المرسَل والرّسولِ فرقٌ، لأنّه ليس كلُّ مرسَلٍ رسولاً، فالرّياح مرسلاَت، والرّسول اسم للمبلِّغ عن المرسِل، ومن هنا حسُن: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، دون: نبّأناك نبيًّا.

قال (ش): «وإطلاق السيّد على نبيّنا ﷺ، يوافق ما ثبت في الحديث أنّه قال: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»[٢]، ولكنّ هذا في مقام الإخبار عن نفسه بمرتبته، ليُعتقد[٣] أنّه كذلك، وأمّا في ذكره والصّلاة عليه ﷺ حين سألوه عن كيفيّتها، فلم يذكر لفظ السيّد، وقد تردّد نظر الشّيخ عزّ الدّين في أنّ الأفضل ذكر السيّد مراعاة للأدب، أو عدم ذكره رعاية[٤] للوارد نقله عن الأسنويّ.

قال: وفي حفظي أنّ الشّيخ عزّ الدّين بناه على أنّ الأفضل سلوك الأدب أم امتثال الأمر؟ فعلى الأوّل يُستحبّ دون الثّاني.

وأفتى ابن تيمية بترك زيادة (سيّدنا) قبل (محمّد)، وأطال بعض الشافعيّة والحنفيّة في ردّه وتزييفه.

ومحمّد: بدلٌ من سيّدنا، لا يقال: هذا يقتضي أنّ إثبات السّيادة له ﷺ غير مقصود،

---

(١) حاشية ياسين على فتح الرحمن (للأنصاري) على لقطة العجلان (للزركشي) ٣.

(٢) سنن ابن ماجة (٢/ ١٤٤٠ برقم ٤٣٠٨).

(٣) (أ): ليفيد.

(٤) (أ) و(ج): مراعاة.

....

لأنّ المبدل منه في نية الطّرح، لأنّا نقول: المراد بكون المبدل منه في نية الطّرح أنّه غير مقصودٍ بالذّات، بل ذُكِرَ توطئةً، وهاهنا الأمرُ كذلك، إذ المقصود بالذّات الصّلاة عليه ﷺ»[1]. بتصرف.

وهذا الجواب وإن شاع لا يلائم السّؤال، إذ جَعْلُ المبدل منه غير مقصودٍ بعيد البحث، فالأحسن أن يقال: إنّ هذا ليس كليًّا، بل قد يكون المبدلُ منه هو المقصود.

قال في التّذكرة[2]: سلكت العربُ في المبدل منه مسلكين، أحدهما: أنّه[3] ليس في تقدير الطّرح، ولذلك أخبرَ عنه بعد أن أبدل منه، نحو:

إنّ السُّيُوفَ غُدُوَّها ورَواحُها تَرَكَتْ هَوزانَ مثلَ قَرن الأعضَبِ[4]

وتقول: الّذي مررتُ به أبي عبدالله، ولو فرضت اطّراح الأوّل لخلت الصّلة من عائد، وأمّا سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم في الغلط: مررتُ برجلٍ حمار، لأنّه لم يقصد بالخبر.

قال الشّيخ يس: وفيه تصريحٌ بأنّ ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطّرح. والحقّ أنّ المسلكَيْن يجريان فيما عدا بدل الغلط، ومثال ما سلكتَ به مسلك الطّرح قولهم: إنّ زيدًا عينَهُ حسنةٌ، وإنّ هندًا جفنَها فاترٌ، بنصب العين والجفن، فأنّث الخبر في الأوّل، وذكّر في الثّاني، لأنّ المعتمد عليه هو البدل، والمبدل منه في تقدير الطّرح، وبذلك يجمع بين ما وقع

---

(١) إلى هنا ينتهي كلام الشنواني، وفي الفقرة الأخيرة تصرف في النقل.

(٢) التذكرة لابن هشام، وسينسبه العطار إلى: المصنف.

(٣) (أ) و(ج): أن.

(٤) للأخطل. ينظر: ديوانه ٧٤ (تحـ: قباوة، ط٤) والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (٢/ ١٢).

وعلى آله وصَحبه وجُندِه...............................

في كلام العلماء من التّنافي، والوقوف عند آخر العبارات قصور.

والأولى: أن يُعرب عطفَ بيانٍ جيء به لمجرد المدح، فإنّ عطف البيان قد يأتي لذلك، وخرّج عليه الزّمخشريّ قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[المائدة: ٩٧].

قوله: (وعلى آله)

اشتهر أنّ إعادة لفظ (على) ردٌّ على الشّيعة النّاقلين للنّهي عنه[١] حديثًا موضوعًا، وجرى على ذلك (ش) هنا.

ونقل المحقّق اللّاريّ في حواشي الفوائد الضّيائيّة: أنّ الشّيعة إنّما يمنعون إدخال (على) في التّشهّد، وحينئذٍ فلا يصحّ هذا نكتةً لإعادة لفظ (على) عمومًا، وقيل: إنّها زيدت الإشارة إلى تفاوت القدرَين، فإنّ الواصل له ﷺ مغايرٌ للواصل إليهم، وفيه: أنّه لا يظهر إلاّ إذا كان العامل في المعطوف مغايرًا للعامل في المعطوف عليه، مع أنّ العامل فيهما واحد، على أنّ ما وُهِبَ لنبيّنا من العطايا فهو يعمّ مسلمي البرايا، فالأحسن التّعليل بموافقة الوارد.

قوله: (وجنده)

نقل (ش) عن الجوهريّ أنّ الجند هم: الأنصار، والأعوان، قال: ودمشق وحِمْص وقِنَّسْرِين والأُرْدُنُّ وفِلَسْطِين، كلٌّ منها يسمّى جُنْدًا[٢]، لإقامة الأنصار والأعوان بها في ذلك الوقت.

وأقول: من أين هذا التّخصيص، إذ الأعوان والأنصار أقاموا في غيرها من البلاد أيضًا،

---

(١) (أ) سقط: عنه.

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٤٦٠ جند).

وبَعْدُ:

فيَقول العَبد الفَقِير إلى مَولاهُ..................................

كالعراق وفارس ومكّة والمدينة، على أنّ مكّة والمدينة مبدأ نصرة الإسلام فليُحرّر.

قوله: (وبعد)

في (م د): «أنّ فيه عطف الخبر على الإنشاء». وأجاب: بجعل ما بعد (بعد) إنشاءٌ معنىً قُصِدَ به مدح الشّرح[1]. وأنت خبيرٌ بأنّ هذا مع بعده لا داعي إليه، لأنّ الواو على تقدير كونها عاطفةً تجعلُ جملة الحمدِ خبريّة، لأنّ المُخبِرَ بالحمد حامد، ويكون من عطف الخبر على الخبر، ولك جعل الواو استئنافيّة استئنافًا نحويًّا، وهو ظاهر، أو بيانيًّا على القول باقترانه بها، وإن ردّه عبد الحكيم في حواشي المطوّل، وبعد: معمولةٌ ليقول، فالفاء زائدة، وفي الكلام التفاتٌ على مذهب السكّاكيّ من التكلّم إلى الغيبة، على أنّ الواو لو جعلت عاطفة، وجعل ما بعدها خبريّة، وجملة الحمدلة[2] إنشائيّة، فليس من عطف الخبر على الإنشاء، بل يُجعلُ من عطف القصّة على القصّة، ومثّل له السيّد ـ قدّس الله سرّه ـ بقوله: زيد يُعاقَبُ بالسّجنِ والإزهَاق، و: بَشِّر عمرًا بالعفو والإطلاق.

قوله: (فيقول)

الفاء واقعةٌ في جواب (أمّا) الّتي نابت عنها الواو، كذا في بعض الحواشي.

وفيه: أنّه يلزم عليه الجمعُ بين العِوَض والمعوَّض، لأنّ وقوع الجواب مقترنًا بالفاء

---

(١) قال المدابغي (مخطوط): «إن جعلنا الواو في (وبعد) عوضًا عن أمّا وليست عاطفة، فلا إشكال، وإن جعلناها عاطفة أشكل بأن فيه عطف الخبر على الإنشاء فيما لا محل له من الإعراب والجمهور على منعه إلا أن يقال إن جملة (وبعد) إلخ، يحتمل الإنشاء لأن الغرض منها مدح الشرح».

(٢) (أ): الحمد.

الغَنِيّ، خالِدُ بن عبدِالله الأزهَرِيّ: فهَذا ....

دليل على تقديرها، والمقدّر كالثّابت، فكيف تُجعل الواو عوضًا؟

وما وقع في الخَيالِيّ[١] من أنّه كثيرًا ما يجمع بين أمّا والواو كقول صاحب المفتاح: (وأمّا بعد)، فقد ردّه[٢] عبد الحكيم[٣] في حواشيه عليه: بأنّ (وأمّا بعد) هذه ليست هي[٤] الّتي للاقتضاب الّتي الكلام فيها، بل الواقعةُ في كلام صاحب المفتاح فذلكة، أي: إجمالٌ للكلام السّابق بمنْزلة قولك: والحاصل.

فإن قلتَ: مِنَ المقولِ أيضًا البسملة والخطبة، فَلِمَ لَمْ يُسلّط القول عليهما؟ قلت: قدّما امتثالاً للحديث، ولتعمّ[٥] بركتهما القول ومقوله.

وبهذا ظهر أنّ قول بعض الحواشي أنّ ما هنا إلى آخر الكتاب مقول القول، قصور.

قوله: (الغنيّ)

في بعض الحواشي: (ال) للكمال، وأقول: لعلّ هذا معنىً مستحدث من قولهم: الشّيء إذا أطلق ينصرف للفرد الكامل[٦]، وإلاّ فكثيرًا ممّن تكلّم على أقسام (ال) لم يتعرّض له.

قوله: (فهذا)

---

(١) هو: أحمد بن موسى الخيالّي الرّوميّ شمس الدّين، المتوفى عام ٨٨٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١/ ٢٦٢).

(٢) (أ) و(ج): رد.

(٣) هو: عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السِّيالكُوتي، المتوفى عام ١٠٦٧هـ. ينظر الأعلام للزركلي (٣/ ٢٨٣).

(٤) (أ) و(ج) سقط: هي.

(٥) (أ) و(ج): وليعم.

(٦) (أ) و(ج): الكمال.

شرحٌ لطيفٌ ....

المشار إليه: ما في ذهنه قُدِّمتْ الخطبة أو أُخِّرتْ، كما حقّقه الجلال الدَّوّاني[1] في حواشي التّهذيب، وكذا الفاضل اللّاريّ في حواشي الفوائد الضّيائيّة، وإن اشتهر التّفصيل في عباراتهم، وجرى عليه هنا (ش).

واستعمال اسم الإشارة هنا مجاز، لأنّ ما في الذّهن ليس بمحسوسٍ مشاهَد، واسم الإشارة وُضع ليُستعمل في مشاهد، ثمّ إنّ الذّهن قد يقوم به المفصَّلُ.

والشّرح: اسم للألفاظ الدّالة على المعاني.

وحقّق المعتصم بلطف الحق في شرح العضدية: أنّ أسماء العلوم كالكتب من قبيل علم الشخص، نظرًا إلى أنّ تعدد اللّافظ والمحلّ غير معتبر، بل هو تدقيقٌ فلسفيّ، والمعنى: هذه المعاني المفصّلة في ذهني، مدلولةٌ لهذه الألفاظ، وطاش ما أطالوا به هنا.

قال (ش): «والنّكتةُ هنا» ـ في استعمال اسم الإشارة في أمرٍ معقول ـ «الإشارةُ إلى إتقانه هذه المعاني حتّى صارت لكمال علمه بها، كأنّها مبصرةٌ عنده، ويَقْدِرُ على[2] الإشارة إليها[3]، أو الإشارةُ إلى كمالِ فطنة الطّالب، بحيث بَلغ مبلغًا صارت المعاني معه كالمُبْصِرَات عنده، واستحقّ أن يُشَار له إلى المعقول بالإشارة الحسيّة، وفي ذلك مبالغةٌ في حثّ الطّالب على تحصيل المعاني[4]، أو الإشارةُ إلى أنّها سهلةُ التّناول، قريبةُ المأخذ، كالأمور المحسوسة».

أقول: هكذا شاعت هذه التّوجيهات، لكن ردّ المحقّق اللاّريّ الوجه الثّاني: بأنّه إنّما

---

(١) هو: محمد بن أسعد الصديقي الدواني، جلال الدين، المتوفى عام ٩١٨هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٣٢).

(٢) (أ) و(ج): إلى.

(٣) (أ) و(ج) تكرار بزيادة: والإشارة إليها.

(٤) هنا كلام للشنواني، لم ينقله المؤلف اختصارًا.

على قَواعِدِ الإعراب.................................

يحسُن لو كان الخطاب خاصًّا، والأمر في الكتب بخلاف ذلك.

ويمكن أن يجاب: بأنّه من قبيل حُسْن الظّن بالنّاس، ولله در القائل:

وما عَبَّرَ الإنْسانُ عن فَضْل نَفْسِهِ ... بِمِثْل اعتقادِ الفَضْل في كُلّ فَاضِل[1]

وفي جريان الاستعارة في اسم الإشارة بحث لم يتمّ الجواب عنه، فالأولى: أن يجعل[2] مجازًا مرسلاً علاقته الإطلاق عن التّقييد.

وعلى تقدير جعله استعارة، هل هي أصليّة أم تبعيّة؟ أجرى الاحتمالين (م د)[3] واستظهر الأوّل تبعًا للشّيخ يس. والّذي حقّقه العِصام[4] في الرّسالة الفارسيّة هو الثّاني. وقد أوضحنا ذلك مع البحث المذكور في ما كتبناه على خاتمة الشّارح على الآجرّوميّة.

قوله: (على قواعد الإعراب)

قد علمت أنّ الشّرح: عبارةٌ عن الألفاظ المخصوصة الدّالة على المعاني المخصوصة،

---

(١) لأبي الحسن، عمر بن محمد النَوقاتي. نسبة إلى نوقات، موضع بسجستان. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات ابن الأنباري ٣٢ والآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ١٠٦ ط الرسالة).

(٢) (أ) و(ج): تجعل.

(٣) قال المدابغيّ (مخطوط): «واسم الإشارة راجعٌ إلى الألفاظ المستحضرة في ذهن الشّارح، نزّلت منْزلة المشخص المحسوس المشاهد بالبصر، لأن هذا وبقية أسماء الإشارة إنما وضعت لتستعمل في المحسوس المشخص المشاهد، والألفاظ ليست مشاهدة وإن كانت تحسّ بالسّمع، فلم يستعمل هذا هنا فيما وضع له فيكون استعارة، حيث شبّهت الألفاظ بالمشخص المشاهد في مطلق الحضور، واستعير لها لفظ هذا، فهي استعارة مصرّحة تحقيقيّة؛ لتحقّق الألفاظ ذهنًا، وهل هي أصليّة أو تبعيّة؟ إن نظرنا إلى أنّ لفظ هذا في معنى المشار إليه فهي تبعيّة؛ لأنّه حينئذٍ في معنى المشتقّ، وإلاّ فأصليّة، وهو الظّاهر، كما قاله الشّيخ ياسين في بعض حواشيه».

(٤) هو: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسْفَرايِيني، عِصام الدين. المتوفى عام ٩٤٥هـ.

سألنيه بعض الأصحاب، ....

والقواعد: عبارةٌ عن النِّسَب كما هو أحد الاحتمالين، ثانيهما أنّها القضايا، والأوّل أرجح وهو المراد هنا، فهو من ظرفيّة الدّال في المدلول، والتّعبير بـ (على) إشارةٌ إلى تمكّن الألفاظ من المعاني حتّى إنّها لا تزيد عنها، ولا تنقص حتّى يلزم الحشو، أو القصور، وفي الكلام مجاز استعارة.

قوله: (سألنيه)

قال الرّاغب: «السّؤال إذا كان للتعرّيف يتعدّى إلى المفعول الثّاني، تارةً بنفسه، وتارةً بـ (عن)[1]، وهو أكثر، نحو: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وإذا كان لاستدعاء مالٍ، فإنّه يتعدّى بنفسه، أو بـ (مِنْ)[2]، وبنفسه أكثر، نحو ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقُوا۟﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٣٢]»[3].

قوله: (الأصحاب)

جمع صَحِب بالكسر مخفّف صَحْب بالسّكون، أو جمع صاحب[4] كما نقل عن الدّوانيّ[5].

---

(١) (أ) و(ج): أو عن.

(٢) (أ) و(ج) سقطت عبارة: «نحو: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ [الإسراء: ٨٥]. وإذا كان لاستدعاء مالٍ؛ فإنّه يتعدّى بنفسه، أو بـ (مِنْ)».

(٣) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (٤٣٧، سول، ط دار القلم). نقلاً عن الشنواني.

(٤) بخصوص (الأصحاب)، نقلاً عن الشنواني: «قال الدواني: جمع صاحب أو جمع صَحْب، تخفيف: صَحِب، بمعنى: صاحب».

(٥) النقل عن حاشية الشنواني.

يحل المباني، ....

وقال الزّمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]، إنّه جمع شاهد[١]، كما نقله عنه السّمرقنديّ في حواشي المطوّل، قال: «وإنكار الجوهريّ مجيء فاعل على أفعال[٢] لا ينهضُ على الزّمخشريّ، إذ قد خطّأه في مواضع عديدة».

والصّاحب لغةً: مَنْ بينك وبينه مواصلة ومداخلة، وعرفًا: التّابع للغير، الآخذ بمذهبه[٣].

قوله: (يحلّ المباني)

في المختار: حَلَّ بالمكان، من باب رَدّ[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١]، أجمع القرّاء على الضّم، وحَلَّ العذابُ يحِلّ ـ بالكسر ـ حَلالاً: وجب، ويحُلّ ـ بالضّم ـ حُلولاً: نَزَل، وبهما قُرِئ في السّبع قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، ,ما هنا يُقرأ بالضّم[٥].

ثمّ في (م د): أنّه مكنيّة، أو تصريحيّة، أو مجاز مرسل، أو كناية[٦].

وفيه أنّ جعله مكنيّة إساءة أدب[٧] بالمصنّف، حيث شبّه ألفاظه بالشّيء المعقّد، وفي

---

(١) نص قول الزمخشري (الكشاف ٤/ ١٣٠ دار الكتاب العربي ط١): «والأشهاد. جمع شاهد، كصاحب وأصحاب».

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٣٠٥ جني).

(٣) النقل عن حاشية الشنواني.

(٤) مختار الصحاح لأبي بكر الرازي ٣٥٩ (حلل، ط بولاق).

(٥) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٢٢ والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٥/ ٢٤٣ ط دار المأمون).

(٦) قال المدابغي (مخطوط): «وفي الكلام استعارةٌ مكنيّة، وتخييل، أو استعارةٌ تبعيّة، أو مجاز مرسل، أو كناية، كما هو مشهور».

(٧) (أ) و(ب) سقط: أدب.

ويبين المعَانِي، سمّيته «مُوَصِّل ....

جعله كناية، يردُ عليه أنّ المعنى الحقيقيّ يصحّ مجامعته للمعنى الكنائيّ، وهو غير متأتٍّ هنا، وجعل قوله: (ويبيّن) من عطف العام على الخاصّ، بناءً على أنّ فكّ[1] التّراكيب يلزَمُهُ بيان المعنى، وهذا كلام لا يتمّ، إذ قد تفكّ التّراكيب مع خفاء المعاني، كالتعرّض للإعراب، فإنّه بيان للألفاظ مع عدم فهم المعاني منه، وأعاريب المتون شاهد عدلٌ على ذلك.

قوله: (المعاني)

جمع معنى: اسم مكان، أو اسم مفعول، وهي الصّورة الذّهنيّة من حيث وضع الألفاظ بإزائها كما في القطب[2] على الشّمسيّة.

قال السيّد في حاشيته عليه[3]: «المعنى ما يقصد بالفعل من اللّفظ، أو ما يمكن أن يقصد[4]، فهذان معنيان اصطلاحيان».

قال السيّد عيسى الصّفويّ: «وذكر الجاميّ معنًى آخر يحتاج فيه إلى نقل، وهو المقصود من الشّيء».

قوله: (مُوَصِّل)

بضمّ الميم، وفتح الواو مع تشديد الصّاد، من وصّل المضاعَف، وهو مرفوعٌ على الحكاية، أو منصوبٌ بـ (سَمَّى).

---

(١) (أ) و(ج): ذكر.

(٢) هو: قطب الدّين محمد بن محمد الرّازيّ، المتوفى سنة ٧٦٦هـ. وكتابه: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية». ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٣٨).

(٣) (أ) و(ج): على.

(٤) (أ) و(ج) زيادة: «أن يقصد بالفعل من اللفظ أو ما يمكن أن يقصد».

الطلاب إلى قَواعِد الإعراب» نافِعٌ إن شاءَ الله تعالى

بِسم الله الرَّحمَن الرَّحِيم البَاء مُتَعَلقَةٌ بِفعل مَحذُوف ....

والطّلاّب: جمع طالب، ككُتّاب جمع كاتب، ويُجمع على طَلَبة وطالِبينَ جمعَ تكسيرٍ وسلامة.

قوله: (نافع إن شاء الله)

في (ش) نقلاً عن «الرّاغب: «النّفع: ما يُستَعانُ به في الوصول إلى الخير، وما يُتوصّل به إلى الخير فهو خير، فالنّفع خير وضده الضّرّ، قال تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦]»[١].

ولا شكّ في توقّف النّفع به على تعلّق مشيئة الله تعالى به كسائر الكائنات، ويجوز عود (إن شاء) على جميع سابقه»[٢].

يريد: أنّه مرتبطٌ إمّا بـ (نافع) لقربه، أو بكلٍّ من (يحلّ) وما بعده لعمومه، وبتفسير النّفع الّذي هو مبدأ المشتقّ، فُهِمَ منه بالأوْلى معنى المشتقّ، فهو أنسبُ من الاقتصار على تفسير المشتقّ، كما في (م د) زاعمًا أنّه المناسب.

قوله: (الباء متعلّقة بفعلٍ محذوف)

جوازًا لا وجوبًا، إذ ليس من مواضع الحذف الواجب، ولأنّ تقدير الفعل خاصًّا يدلّ على جواز الحذف، كما أشار إليه بقوله: (تقديره[٣] افتتح)[٤].

---

(١) ينظر: مفردات الراغب الأصفهاني ٨١٩.

(٢) الشنواني.

(٣) (أ) سقط: تقديره.

(٤) الزرقاني.

....

وعلى هذا فالظّرف لغوٌ، لتعلّقه بخاصّ، ومقابله المستقرّ، وهو ما كان عامِلُهُ عامًّا كالاستقرار والحصول، كما في اللّب[١].

وقيل: اللّغو ما يكون عامله[٢] مذكورًا، والمستقرّ ما يكون محذوفًا مطلقًا، وما قرّرنا جارٍ على الاصطلاح الأوّل.

قال (ق): «وذكر الشّارح في شرح الأزهريّة: أنّه متعلّق بمحذوفٍ وجوبًا، وفيه نظر».

والجواب: أنّ كلام الشّارح هناك محمولٌ على جعل الظّرف حالاً من فاعل الفعل المقدّر، أو خبرًا، فإنّ الحذفَ حينئذٍ يكون واجبًا.

ولمح للردّ على (ق) (م د) بقوله: «وهذا التّفصيلُ أولى من الاقتصارِ على أحد الشقّين»[٣].

قال (ك): «والمحذوف ثابتٌ لغةً ساقطٌ ذِكرًا، وإلاّ فلا يكون الحذف من الأبحاث المتعلّقة باللّغة»[٤].

---

(١) لبّ الألباب في علم الإعراب، وأوله: «الحمد لله الموجد من العدم...». للفاضل الأسْفَرايِنِيّ، محمد بن محمّد بن أحمد، تاج الدين. المتوفى عام ٦٨٤هـ. ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٥٤٣ ـ ١٥٤٥).
والنسبة إلى بلدة، ضبطها ياقوت: (أسْفَرايِيْن)، بفتح الهمزة وجوّز غيره الكسر، وبكسر الياء وهي لا تهمز على الأصح وجوَّز بعضهم همزها، وياء أخرى ساكنة، وهي بلدة في خراسان من نواحي نيسابور. وضبطها الفيروزابادي: «(إسْفِرايِن)، بكسر الهمزة والمثناة التحتية»، واقتصر على ياء واحدة. ينظر: معجم البلدان لياقوت (١/ ١٧٧) والقاموس المحيط (١٢٠٥، سفرن) وتاج العروس (٣٥/ ١٩١، سفرن) والأعلام للزركلي (١/ ٦٦).

(٢) (أ) و(ج) سقطت: «عامًا كالاستقرار والحصول، كما في اللب. وقيل: اللغو ما يكون عامله».

(٣) المدابغي.

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٤.

....

ومن هنا ورد البحثُ المشهور في مقدّرات القرآن، وحاصله: أنّه إن كانت هذه المقدّرات من القرآن لزم أنّ القرآن حادث، لأنّ المقدّرات حادثةٌ مع أنّ القرآن قديم، وإن كانت ليست منه، لزم

أنّ القرآنَ غيرُ تامِّ المعنى، هكذا اشتهر، وإيراد السّؤال على هذا الوجه غير حسن، فإنّ القول بأنّ القرآن قديم مغالطه، لأنّ القديم هو المعنى النّفسيّ لا اللّفظ الّذي الكلام فيه، فإنّه حادث، إذ المراد بقولنا: مقدّرات القرآن، اللّفظ المنزّل المقروء، فالأحسن في إيراده أن يقال: إنّها لو كانت منه لزم التعبّد بتلاوتها وتواترها[1] من الرسول ﷺ مع أنّها ليست كذلك، ولذلك اختُلف فيها، وإن كانت ليست منه لزم عدم تمام معنى القرآن.

وحاصل ما أشار إليه الشّهاب الخفاجيّ[2] في جوابه: أنّ المقدّرات من معاني القرآن لا من لفظه، وذلك لأنّ صحّة المعنى تتوقّف عليها، فالألفاظ القرآنيّة دلّت عليها بدلالة الاقتضاء، لتوقّف فهم معناها عليها، فقوله في البحث: (إنّها لو لم تكن منه لزم عدم تماميّة معنى القرآن)، لا يُسلّم، إذ لا يلزم ذلك إلاّ لو لم تكن معانيها منه، نعم الألفاظ ليست منه.

وقولهم: معنى القرآن قديم، المراد به: المدلول الالتزاميّ وهو الكلام القديمُ، لا مدلول العبارة، فإنّ منه ما هو قديم ومنه ما هو حادث، كما حقّقه القرافيّ.

ثمّ تقديرُ المتعلّق فعلاً هو مذهب الكوفيّين. قال ابن هشام: «وهو المشهور في التّفاسير

---

(١) (أ) و(ج): وتواتر السماع.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي ١/ ٣٣).

....

والأعاريب»[١].

فالجملة فعليّة، وبسم: ظرفُ لغوٍ متعلّقٌ بالفعل، والمجرور في محل نصبٍ بذلك الفعل على المفعوليّة، وقدّره البصريّون اسمًا فالجملة اسميّة وهو إمّا مبتدأ وبسم: ظرف لغوٍ متعلّق به، فمحل المجرور نَصْبٌ به على المفعوليّة، وقولهم: المصدر لا يعمل محذوفًا، خاص بغير الظّرف،

لتوسّعهم فيه، والخبر محذوف، والأصل: ابتدائي بسم الله كائن، وإمّا خبر وبسم: ظرف مستقرّ متعلّقٌ به، فمحلّ المجرور نَصْبٌ به على المفعوليّة، والأصل: ابتدائي كائن بسم الله، إلخ.

فعلى كلا الاحتمالين: المبتدأ وخبره[٢] محذوفان، إلاّ أنّ بسم الله[٣]: على الأوّل متعلّقٌ بالمبتدأ، وعلى الثّاني متعلّقٌ بالخبر، وينبني على الوجهين: أنّ حذف المتعلِّق واجبٌ على الثّاني، لعمومه دون الأوّل، وإنّما اختار الشّارحُ مذهب الكوفيّين، لما تقدّم ولقلّة المحذوف، لأنّ المحذوف عليها كلمتان، وعلى الثّاني ثلاث كلمات، ولأنّ الأصل في العمل للأفعال، وبكثرة التّصريح بالمتعلِّق فعلاً كما في آية: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، وحديث: «بِاسْمِكَ رَبِّي، وَضَعْتُ جَنْبِي»[٤].

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٤٩٥.

(٢) (أ) و(ج): والخبر.

(٣) (أ): «لان بسم». (ج): لا ان بسم.

(٤) مسند أحمد (١١/ ١٩٠ برقم ٦٦٢٠ ط الرسالة) والجامع المسند الصحيح للبخاري (٨/ ٧٠ برقم ٦٣٢٠ ط طوق النجاة).

....

تنبيهات:

الأوّل: قال صاحب اللّباب: «قول النّحاة: الجارّ مع المجرور في محلّ نصبٍ، محمولٌ على المسامحة، إذ لا شك أنّ منصوبَ المحلّ هو المجرورُ فقط، بشهادة المعنى المستقيم، وبدلالة الذّوق السّليم»[١].

قال (ك): «ويدلّ لذلك إدخال كلمة (مع) على المجرور، فإنّها تدلّ على المتبوعيّة والأصالة، ألا ترى أنّهم يقولون: جاء الوزيرُ مع السّلطان، ولا يقولون: جاء السّلطانُ مع الوزير.

فإن قلت: الجارّ تعلّق بمعنى الفعل والمجرور له تعلّقٌ به، فما الفرق بينهما؟ قلت: تعلّقُ الجارّ من جهة الإفضاء، وتعلّقُ المجرور من جهة المعموليّة، ومعلومٌ أنّ محلّ الإعراب إنّما يُتصوّر في الجهة الثّانية فقط»[٢].

الثّاني: قال المصنّف[٣] في تذكرته: القياس أن يُكْتَبَ وأن يقال في أوائل الأشياء، بعد بسم الله الرّحمن الرّحيم، وبالصّلاة على محمّد، وآله، لأنّ متعلّق الباء في (بسم الله) محذوفٌ، تقديره: أبدأ، على رأي الكوفيّين، فالمعنى أبدأ بهذا وبهذا، و: كائنٌ ومستقرٌّ على مذهب البصريّين، لأنّهم يرون أنّ الجارّ والمجرور في محلّ رفعٍ على الخبريّة، فالمعنى: ابتدائي كائنٌ بهذا وبهذا، فأمّا كتاباتهم: وصلّى الله، فوجهُهُ[٤]: أن يكون أبدأ بالتّسمية، وأصلّي على محمّد،

---

(١) نقلاً عن الكافيجي. وفي اللباب للأسفراييني ٨٥: «والمنصوب المحلّ هو المجرور فقط».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٣.

(٣) هو: ابن هشام.

(٤) (أ) و(ج): من جهة.

تَقدِيره افتتح، ....

فوضع الخبر موضع الطّلب، مثل: اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَل خيرًا يُثَبْ عليه، وأَنْجَزَ[١] حُرّ ما وعد، وهو من باب عطف إنشاءٍ على إنشاءٍ، فلا يختلف عاقلٌ في جوازه، وقول قومٍ: إنّه من باب عطف الخبر على الإنشاء فلا يجوز إلاّ بغير عطفٍ، فاسدٌ من أوجه:

○ أحدها: أنّه ليس كما ادعَوا.

○ الثّاني: أنّ الإتيان به بغير عطفٍ يؤدّي إلى عدم الارتباط، وكونه كلامًا آخر منفصلاً، وهو غير سديد.

○ الثّالث: أنّ الطّلب يعطف على الخبر، وبالعكس في الأصحّ، وإنّما ضعّفه من جهة أنّه لا يفيد أنّ الصّلاة مبدوءٌ بها قصدًا، بل يفيد أنّه إنّما بدأ بالبسملة، وأنّه صلّى على النّبيّ ﷺ، أمّا كون الصّلاة للابتداء، أو لغير ذلك فلا، والمقصود غير ذلك».

الثّالث: المتعارف أن يقال في المعمول: متعلِّق ـ بكسر اللّام ـ وفي العامل: متعلَّق ـ بفتحها ـ والسرّ في ذلك أنّ المعمول ضعيفٌ والعاملُ قويّ، والمناسب جعل الضّعيف متعلِّقًا ـ بالكسر ـ والقويُّ متعلَّقًا، ويصحُّ الفتح في المعمول، والكسر في العامل، لأنّ المتعلّق نسبةٌ بينهما.

قوله: (تقديره: أفْتَتِحُ)

أولى منه: أُؤلِّف أو أُصنّف[٢]، لما شاع أنّ تقديره خاصًّا أولى، رعايةً لحقّ المقام، ولإشعار ما بعد البسملة به[٣]، فهو قرينةٌ على المحذوف، ولدلالته على تلبّس الفعل كلّه

---

(١) الضبط من (ب). وأما (أ) و(ج): الخبر.

(٢) الشنواني.

(٣) (أ) و(ج) سقط: به.

يقدر مُؤَخرًا لإِفادَة الحصر عِند البيانيين، والإهتمام عِند النَّحوِيين.

بالتّسمية بخلاف مادّة الابتداء والافتتاح، وما قيل: إنّ تقدير مادّة الابتداء مناسبٌ للابتداء بالبسملة المطلوب فهو أولى، فمدفوعٌ بأنّ معنى الابتداء بالبسملة الإتيان بها قبل الشّروع في المقصود، وهو حاصلٌ سواءٌ قُدّر المتعلِّقُ ابتداءً أو غيره، وكذا ما قيل: من أنّه يقدّر عامًّا، قياسًا على تقدير النّحاة متعلّق الظّرف المستقرّ عامًّا، لأنّ محلّ ذلك إذا لم توجد قرينة الخصوص.

قوله: (لإفادة الحصر) إلخ.

علّة لقوله: (يقدّرُ مؤخَّرًا) ونكتة لمخالفة الأصل، إذ أصل العامل التّقديم، فلا يؤخّر إلاّ لنكتة، وظاهره: أنّ التّقديم عند البيانيّين لا يكون إلاّ لإفادة الحصر، وعند النّحويين يكون إلاّ للاهتمام، وليس كذلك[1]، بل كلٌّ منهما قائلٌ بالأمرين معًا.

وأجاب (ق): بأنّ **الحصر** هو المقصود بالذّات للبيانيّين، و**الاهتمام** المقصود بالذّات للنّحويّين.

وفيه: أنّ الاهتمام قد يقتضيه المقام، فيكون مقصودًا، على أنّ الاهتمام ليس من مباحث النّحويّين، لأنّهم إنّما يبحثون عن الكلمات من حيث الإعراب والبناء، وأمّا التّقديم والتّأخير فليس من أغراضهم، وبالجملة: فهذه العبارة وإن اشتهرت لا تخلو عن دَخَل.

ولعلّ وجه كون المقصود للبيانيّين الحصر دون الاهتمام، أنّ الاهتمام لمّا لم يصحّ جعله سببًا وحده للتّقديم إلاّ مع بيان وجه الاهتمام، كما نصّ عليه الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ في دلائل الإعجاز، حيث قال: «إنّا لم نجدهم اعتمدوا في التّقديم شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يُفسّر وجه العناية بشيءٍ، ويُعرف له

---

(١) الشنواني.

....

معنىً»[١]. لم يصلح وحده لأن يكون مقصودًا، بخلاف النّحويّين فإنّهم يوجّهون مخالفة الأصل، كتقديم المعمول بالاهتمام، لما أنّ غرضهم مجرّد تصحيح الألفاظ، فيتخلّصون بأيّ نكتة تُلتَمس، وبما قلنا يظهر لك ما في جواب (ش) حيث قال: «إنّ الشّارحَ أضافَ لكل قومٍ ما اشتهر عندهم».

ثمّ اعلم أنّه ليس المراد أنّ التّقديم عند البيانيّين للتّخصيص دائمًا، بل هو لازمٌ له لزومًا جزئيًّا يعني: أنّ التّخصيص لا ينفكُّ في غالبِ الأمر عن تقديم ما حقّه[٢] التّأخير، إذ التّقديم قد لا يكون للتّخصيص، بل لمجرد الاهتمام على ما فيه، أو التّبرّك، أو الاستلذاذ، أو للسّجع وما أشبه ذلك، حتى قال ابن الأثير في المثل السّائر: إنّ التّقديم في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، لمراعاة حسن السّجع، لا للاختصاص على ما قاله الزّمخشريّ[٣].

وأنكر ابن الحاجب، وابن أبي الحديد صاحب الفلك الدّائر[٤]، كون التّقديم مفيدًا للتّخصيص، وهما تابعان لسيبويه، فإنّه قال، وقد تكلم على: ضربت زيدًا: «وإذا قدّمت الاسم فهو عربيّ جيّد، والاهتمام والعناية هنا في التّقديم والتّأخير سواء»[٥].

قال ابن جماعة: «والحقّ عندي هو هذا، ومن ادّعى الإفادة بشيءٍ من ذلك فعليه البيان».

قال بعض الفضلاء: «والحقّ ما ذهب إليه أهل المعاني، فإنّ الطّبع يميل إليه، والسّجيّة

---

(١) دلائل الإعجاز ١٠٧ـ١٠٨، اختصارًا نقلاً عن الشنواني.

(٢) (أ) و(ج): ما احتمله.

(٣) ينظر: المثل السائر (٢/ ٢١٢ تحـ الحوفي).

(٤) ينظر: الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد (٤/ ٢٤٧ ملحق بالمثل السائر، تحـ الحوفي).

(٥) الكتاب لسيبويه (١/ ٨٠ ـ ٨١ ط هارون، ١/ ١٤٧ ـ ١٤٨ ط البكاء).

حرفٌ فيهِ معنى الشَّرط ....

العربيّة تحتوي عليه».

ولعمري لقد أبدع عبد القاهر في استخراج هذه الدّقائق، واستنباط هذه الحقائق، على أنّ سيبويه سيفٌ صقيلٌ في هذه الضّربة نَبا، وجواد سباق لكنّه في هذه الحَلْبَةِ كبا، وإلاّ فما قرّره أهل المعاني المرقَّصُ المُطرِبُ، والطّراز المذهَّبُ المُعْجِبْ.

قوله: (حرفٌ فيه معنى الشّرط)

أي: وليس بحرف شرط، إذ لو كانت أداة شرط لاقتضت فعلاً بعدها، لكنَّها لم تقتضه، وهي من أغرب الحروف، لقيامها مقام أداة شرطٍ، وجملة شرطية، ولكونها دالّة على الشّرط، علم أنّ معنى قولك: أمّا زيد فذاهبٌ، الإخبار بأنّه سيذهب في المستقبل، لأنّ جواب الشّرط يجب أن يكون مستقبلاً، وليس في كلام الشّارح ما يفيد الحصر حتّى يرد أنّها أيضًا تستعمل للتّفصيل والتّوكيد، فقد قال الرّضيّ: «إنّها موضوعة لمعنيين: لتفصيل المجمل، ولاستلزام شيءٍ لشيء، وهذا لازمٌ لها في جميع استعمالاتها بخلاف معنى التّفصيل»(١).

والرّضيّ وإن لم يصرّح بالتّأكيد، بل بالشّرطيّة والتّفصيل، لكنّ التّأكيدَ لازمٌ لكلامه، لأنّه ناشئٌ عن الشّرط، وذكره في «المغني» قال:

«وقلَّ مَـنْ يَذْكُرُه، ولم أرَ مَنْ أحْكَمَ شرحَهُ غيرَ الزّمخشريّ، فإنّه قال: «فائدة (أمّا) في الكلام أن تعطيه فَضْل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنّه لا محالة ذاهب، وأنّه بصدده، وهو منه عزيمة، قلت: أمّا زيدٌ فذاهبٌ، لذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ(٢)، وهذا التّفسير أفاد أمرين: بيان كونه تأكيدًا، وأنّه في معنى

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٦٦ تحـ يوسف حسن عمر).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٣٧ ط هارون، ٤/ ٢٧٣ ط البكاء).

بِدَلِيل دُخُول الفاء في جوابها.

الشّرط»[١].»[٢].

ولم يُرد سيبويه أنّ معنى (أمّا) كمعنى مهما وشرطها، لأنّ (أمّا) حرف، فكيف يصحّ أن يكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنّما المراد: أنّ موضعها صالحٌ لهما، وهي قائمةٌ مقامها، لتضمّنها معنى الشّرط.

وما قاله (م د): إنّها لفصل الخطاب مردودٌ، بل الّذي لفصل الخطاب هو: (أمّا بعد)، لما نقله التّفتازنيّ آخر علم البديع عن ابن الأثير من إجماع المحقّقين من علماء البيان، على أنّ فصل الخطاب هو: (أمّا بعد)، لأنّ المتكلّم يفتتح كلامه في كلّ أمرٍ ذي شأن بذكر الله، فإذا أراد أن يخرج إلى غرضه، فصل بينه، وبين ذكره تعالى بقوله (أمّا بعد)[٣].

قوله: (بدليل دخول الفاء في جوابها)

علّله ابن مالك بتأويل (أمّا) بـ (مهما يكن)[٤]، وردّه أبو حيان: بأنّ جواب (مهما)، لا تلزمه الفاء إذا كان صالحًا لأداة الشّرط، والفاء لازمةٌ بعد (أمّا)، كان ما[٥] دخلت عليه صالحًا لأداة الشرط أم لا؟ ألا ترى أنّه يجوز: (مهما يكن من شيءٍ لم أبال به)، فدلّ ذلك على أنّ وجوب دخول الفاء ليس لأجل تأويلها بمهما يكن[٦].

وإنّما لزمت الفاء بعد (أمّا)، ولم تلزمه بعد غيرها من الشّروط، لأنّ (أمّا) لمّا كانت

(١) الكشاف للزمخشري (١/ ٩٣).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٨٢.

(٣) المثل السائر لابن الأثير (٣/ ١٣٩).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢٩).

(٥) (أ) سقط: ما.

(٦) كلام أبي حيان في: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٩/ ٤٥٠٩).

بَعْدَ بالنّصب على الظَّرفية الزمانيَّة، واختُلفَ في ناصبه فَقيل: فعلٌ مَحذُوفٌ وهُو الَّذِي نابَت أما عَنهُ. وقيل: أمّا لنيابتها عَن المحذُوف، وهُو مذهب سِيبَويهِ، والأصل عِنده: مهما يكن من شَيء بعد. حَمْدِ اللهِ بَدَأ بالحَمد، تأديةً لحقّ شَيءٍ مِما وجب عَلَيهِ، والجَلالَة: اسم للذات المُستجمِع لسائِر الصِّفات. حقَّ حَمده أي: واجِب حَمدِهِ الَّذِي يتَعَيَّن لَهُ، ....

دلالتها على الشّرط بنيابتها عن (مهما يكن)[١]، ضعُفَتْ فاحتاجت للزوم الفاء، لتدلّ على الشّرطية، بخلاف (مهما)، وغيرها من الشّروط، فإنّ دلالتها على الشّرطيّة[٢] بالأصالة»[٣]. (ش) بتصرّف.

وبه تعلم أنّ قول (م د): «قلت الفرق» إلخ[٤]، صوابه: أُجِيب، لإشعار عبارته بأنّه المجيب، وليس كذلك[٥].

قوله: (بدأ بالحمد)

قد علمت في الكلام على بسملة الشّارح، ما يزيل عنك الشّكوك هنا.

قوله: (والجلالة اسم)

---

(١) (أ) و(ج) سقطت: «وإنما تلزمه بعد غيرها من الشروط، لأن (أما) لما كانت دلالتها على الشرط بنيابتها عن مهما يكن».

(٢) (أ) و(ج) سقطت: «بخلاف (مهما) وغيرها من الشروط، فإن دلالتها على الشرطية».

(٣) الشنواني.

(٤) نص كلام المدابغي (مخطوط): «فإن قلت: مالفرق؟ قلتُ: الفرق أنّ (أمّا) لمّا كانت دلالتّها على الشّرط بنيابتها عن (مهما يكن)؛ ضعفت فاحتاجت للزوم الفاء لتدلّ على الشّرطية؛ بخلاف (مهما)، وغيرها من الشّروط فإن دلالتّها على الشّرطيّة بالأصالة».

(٥) لأن المدابغي نقل الجواب عن الشنواني.

ويستحقهُ كَمال ذاته، وقِدم صِفاته وتقدس اسمائه وعُموم آلائه، .....

كان الوجه أن يقول: والله عَلَم، لأنّ لفظ الجلالة ليس هو الاسم ولأنّ الاسم يشمل الصّفة إلاّ أن يقدّر في الأوّل مضاف، أي: مسمّى الجلالة، ويراد بالثّاني: العَلَم بالقرينة الذّهنيّة، أفاده القليوبيّ.

وإذا تأمّلت وجدت الوجه في ترك هذا التّأويل، لأنّه حيث أريد بالثّاني، أي: الجلالة، العَلَم اعتمادًا على القرينة، فأولى أن يراد به ذلك بدون تكلّف، تقديرٌ[1] على أنّه بعد هذا التّكلّف يصير المعنى والمسمّى أي: الذّات الواجب الوجود اسمٌ، وفيه فساد، الّلهم إلاّ أن يؤوّل بمدلول اسمٍ، وهو رجوعٌ إلى تكلّفٍ غير الّذي تُخُلّصَ منه.

وكلّ هذا نشأ من فهم أنّ المراد من قوله: (والجلالة) هذا الّلفظ، وأنت خبيرٌ بأنّ هذا ليس مراد الشّارح بل مراده بالجلالة لفظ (الله)، وإنّما عدل عن قوله: (والله) إلى قوله: (والجلالة)، تفخيمًا لقدر الاسم وتعظيمًا له كمسمّاه.

وقوله: (ولأن الاسم يشمل الصّفة إلخ) هذا الشّمول مبنيّ على فهم أنّ المراد بالاسم: ما قابل الفعل، وليس هذا مرادًا، بل المراد به العَلَم فتدبّر.

قوله: (ويستحقّه)

تفسير ليتعيّن، وبه يندفع ما يقال: إنّ الحمد لا يكون واجبًا إلاّ إذا قيّد بالنّعمة لفظًا أو نيّة، وليس في كلام المصنّف الأوّل، والثّاني محتمل، فكيف يجزم الشّارح بأنّ حمدَ المصنّف واجب؟

ووجه اندفاعه: تفسير الوجوب بالاستحقاق بدليل العطف، لا الوجوب الّذي هو

---

(١) (أ) و(ج): فتدبر.

وانتصابُهُ على المفعوليَّة المُطلَقَة والصَّلاة والسَّلام عطفٌ ....

أحد[١] الأحكام الخمسة، ثمّ المراد بكون الحمد واجبًا، إذا وقع بإزاء النّعمة، الإثابةُ عليه ثواب الواجب، أو أنّه واجبٌ حقيقة، إذ هو شكر، وشكر المنعم واجبٌ بالشّرع.

لكن قال الشّيخ زكريا في حواشي جمع الجوامع: ليس المعنى أنّه إذا أنعم على عبده بنعمةٍ يجب عليه أن يحمده عليها، بالحمد اللّفظيّ أو المعنويّ[٢].

قوله: (وانتصابه)

أي: حقٌّ على المفعوليّة المطلقة، والعامل فيه النّصب هو (حمد) والتّقدير: بعد حمدِ الله حمدًا حقَّ حمده، فهو من نصب المصدر بالمصدر، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

قوله: (عطفٌ)

بمعنى: معطوف، وهو خبرٌ لمبتدأ محذوف قدّره (م د): «هو».

ثمّ إنّ (الصّلاةَ) معطوفةٌ على الحمد قولاً واحدًا، و(السّلام) إمّا معطوفٌ عليه أيضًا أو عليها[٣]، على القولين في تكرار[٤] المعطوف بالواو. هل[٥] يُعطف على الأوّل أو الملاصق؟ ورُجّح الأوّل بخلافِ غير الواو، فإنّ كلاً يُعطَفُ على ما قبله، وعلى الرّاجح فالمناسب هما، ويُجاب: بأنّ المصدر لا يثنّى ولا يجمع، ومدلول الضّمير هو المصدر،

---

(١) (أ) و(ج) سقط: أحد.

(٢) كذا في المخطوطات. وفي حاشية الزرقاني (مخطوط) وحاشية زكريا الأنصاري (١/ ١٥٣) بلفظ: المنوي. ينظر: حاشية زكريا الأنصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع (١/ ١٥٣ ط الرشد).

(٣) (أ) و(ج) سقط: عليها.

(٤) (أ) و(ج): تكرر.

(٥) (أ) و(ج): بل.

بالجَرِّ عطفٌ على حمد الله ....

أو يقال: إنّ مرجع الضّمير ما ذَكَر، فقوله: (وهو) أي[١]: ما ذَكَر، وعلى المرجوح فالمناسب (هي) أي: الصّلاة، ويُجاب: بأن التّذكير باعتبار اللّفظ أي: هذا اللّفظ عطفٌ، إلخ.

ولعلّ إسقاط الشّارح المبتدأ، ليصحّ تخريج كلامه على كلٍّ من المذهبَينِ وإلّا لو ذكره لكان نصًّا في أحدهما.

وفي نسخةٍ: (عطفًا) بالنّصب على الحال، أي: حال كونهما عطفًا، أي: ذا عطفٍ، أو يؤوّل بمعطوفه أو معطوفانِ على التّأويلينِ السّابقينِ.

وقوله: (بالجرّ) متعلّقٌ بمحذوف أي: يُقرَآنِ بالجرّ، وإنّما لم يصحَّ رَفْعُهما، لأنّه يلزم عليه الفصل بين (أمّا) والفاء بجملة[٢] غير شرطيّة، لكن صرّح بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، الآية، أنّ جواب (أمّا): فذوقوا، وقوله: ﴿أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]، اعتراض، وعليه فيصحّ الرّفع هنا كما لا يخفى.

فائدة:

قال الغزاليّ[٣] في الخصائص: «قال النّحاة: من خصائص المصدر أنّه لا يُثنى ولا يُجمع، إلاّ إن جُرِّد نحو: ضربةٌ وضربتان وضَرَبات، أو تختلف أنواعه كعلم النّحو، وعلم الفقه، وعلم الطّب، أمّا المصدر من حيث هو فلا يُثنّى، ولا يُجمع، لأنّه لا يقع على القليل والكثير من جنسه، ولذا وُحِّد السّمع، وجُمِع الأبصار، كما قال المفسّرون.

---

(١) (أ) و(ج) سقط: أي.

(٢) (أ) و(ج): بين أما والفاعلية.

(٣) كذا في المخطوطات. وإنما هو: شهاب الدين القرافي المالكي، المتوفى عام ٦٨٤هـ.

....

وفيه أبحاث:

الأوّل: لفظ المصدر إنّما وُضع للقدر المشترك، ولذا أجمع النّحاة على أنّه لو فُسِّر بضربةٍ واحدةٍ يكون حقيقة، ولو وضع للكثير كان مجازًا في القليل، وحيث كان موضوعًا للقدر المشترك فلا يدلّ على الأفراد الكثيرة، لأنّها أخصّ منه، والدّال على الأعمّ غير دالٍّ على الأخصّ.

الثّاني: أنّ أسماء الأجناس، نحو: جماد وحيوان، إنّما وضعت للقدر المشترك بين أفرادها، فهي كالمصادر يتعذّر تثنيتها وجمعها، حتّى يَعْرِضَ لمسمّياتها ما يوجب التّعدّد من العوارض والمُشْخِصَات، وهي من حيث هي، لا تقبل شيئًا من ذلك، وحينئذٍ يسقط ما اعتمده المفسّرون في جمع الأبصار وتوحيد السّمع.

الثّالث: الاستثناء في قولهم: (المصدر لا يُثنى ولا يُجمع إلا إن جُرِد، أو اختلفت أنواعه)، يجب أن يكون منقطعًا، فإنّ المصدر هو الماهيّة الكليّة، والّذي ثنّى وجمع أفرادها، فالنّفي والإثبات ليس لشيءٍ واحد، كما هو شرط الاستثناء المتّصل»[1].

وفي قوله: (فلا يدلّ على الأفراد الكثيرة) إلخ، نظرٌ كما صرّح به المحقّقون، من أنّ لفظ العامّ إذا أطلق على الخاصّ لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار تحقّقه[2] ليس من المجاز في شيء.

---

(١) ملخصًا من: الخصائص للقرافي ٢٧٣٧ ـ ٢٧٣٧ (الخصيصة التاسعة عشرة، تحقيق: د. ناجي محمدو). ولعله لم ينقله مباشرة منه. ينظر: حاشية الشيخ ياسين الحمصي على شرح لقطة العجلان وبلة الظمان للزركشي ٧ (ط العلمية).

(٢) (أ) و(ج): محققه.

على سيِّدنَا مُتَعَلِّقٌ بالسَّلامِ على اختِيار البَصرِيّين، ومتعلّق الصَّلاة مَحذُوف تَقدِيره: عَلَيهِ، ولا يجوز أن يتَعَلَّق المذكُور بالصَّلاةِ، لأنَّهُ كانَ يجب ذكر المتَعَلّقِ بالسَّلامِ، على الأصَح.

قال في المطوّل في بحث الاستعارة: «وهذا يشتبه على كثير من المحصّلين فيتوهمون أنّه مجاز، ويعترضون أيضًا بأنّه لا دلالة للعامّ على الخاصّ، ومنشؤه عدم التّفرقة بين ما يقصد باللفظ من الإطلاق والاستعمال، وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج»[1].

قوله: (على سيّدنا)

عدّيت الصّلاة بـ (على)، لتضمّنها معنى العطف على القول بأنّ لها معنىً واحدًا يختلف بحسب ما تُضَاف إليه، فسقط ما يقال: إنّ الدّعاء بـ (على) للمضرّة.

ووجه السّقوط: أنّها هنا ليست للدّعاء، بل مستعملةٌ في العطف، غايته: أنّه يراد من العطف هنا معنىً مجازيّ هو الرّحمة، ولئن سُلِّم أنّ معناها الدّعاءُ فقرينة عدم إرادة المضرّة أشهرُ من نارٍ على عَلَم، وضمير (نا) راجع لمعشر العقلاء أو الخلق، والأوّل أولى، فيكون التّفضيل على الغير في الأوّل أولى، وفي الثّاني صريح، ولا يلزم على الثّاني التّفضيل على النّاقص، وهو تنقيصٌ، لأنّ محلّ ذلك إذا فضّل عليه بخصوصه، لا على طائفةٍ اندرج فيها النّاقص.

قوله: (متعلّقٌ بالسّلام)

اختار هنا التّنازع بين أسماء المصادر، ونقل في التّصريح: أنّه لا تنازع بينها[2] ولا تنافي،

---

(١) المطول للتفتازاني ٥٨٤.

(٢) (أ) و(ج): بينهما.

وفي نُسخَة: **وعَبده**، وهُو مَعطُوف على سيدنَا، وفيه من أنواعِ البديع: المطابقَة. **مُحَمّد** ....

لجريانه هناك[١] على قول، وهنا[٢] على مختاره، ويحتمل أن يكون مستقرًّا في محل نصبٍ على الحال منهما، أي: وبعد الصّلاة والسّلام حالَ كونهما كائنَين على سيّدنا محمّد، ولا يلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه مع انتفاء شرطه، إذ التّقدير: مهما يكن من شيءٍ تأخّر عن الحمد، والصّلاة إلخ، ففي[٣] الحقيقة: الحال من مجرورٍ لا من مضافٍ إليه، تأمّل.

قوله: (وفي نسخة)

النّسخة الّتي تجرّدت عن هذه الزيادة أرشقُ عبارة، لأنّه يحصل بهذه الزّيادة ثلاثُ فِقَر، والفِقْرَة من السّجع بمنْزلة الشّطر من البيت، فتصير الثّالثة فذّة لا مقابل لها، وهو خللٌ في السّجع، ولعلّ الشّارح في خطبته تأسّى بالمصنّف أخذًا بمقتضى هذه الزّيادة، فوافقه في تعدّد الفِقَر، ورويّها، فيردُ عليه ما وَرَد هنا، لا يقال: إنّ زيادة (وعبده) محصّلةٌ لنوعٍ بديعيّ وهو الطّباق فيحسن السّجع،

لأنّا نقول: هذا حُسنٌ عَرَضيّ لا يُلتفت إليه إلاّ بعد تصحيح معروضه، وحينئذٍ لا عبرة بتحصيل الطّباق مع كون السّجع مختلاًّ، نظير: سيفُ خشبٍ يُحَلّى بحليةٍ من الذّهب.

قوله: (البديع)

هو علمٌ يُعرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، والمطابقة

---

(١) (أ) و(ج): هنا.

(٢) (أ) و(ج): هناك.

(٣) (أ) و(ج): فرفض.

بَدَل من سيدنا، ....

الّتي تعدّ في البديع، الجمع بين معنيينِ متقابلَين في الجملة، وهي هنا[١] الجمع بين السيّد والعبد.

وذكر القليوبيّ: أنّها بين اسمين كما هنا، وفعلين نحو: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وحرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفي الجملتين نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الإنعام: ١٢٢]، انتهى، وللنّظر فيه مجالٌ فتأمّل.

قوله: (بدل)

أي: على نسخة إسقاط (عبده)، وإلاّ فهو بدلٌ من (عبده)، فلا يصحّ مع وجوده، كونه بدلاً من سيّدنا، لأنّ عطف النّسق لا يتقدّم على البدل، ومثل البدل عطف البيان.

فقول الشّارح: (بدلٌ من سيّدنا) لا يصحّ، اللّهم إلاّ أن يقال: إنّ قوله: (وعبده) محكيٌّ مرادٌ به الإخبار بما في بعض النّسخ من الزّيادة، لا أنّه أُتى به ليُشرح عليه، ويؤيّده: كتابته في بعض النّسخ بالمداد الأسود[٢]، ولا يجوز أن يُعرب محمّدٌ نعتًا، لأنّ العَلَم يُنعتُ ولا يُنعت به، وما ذكره الزّمخشريّ في الكشّاف في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [فاطر: ١٣]، من أنّه: «يجوز في حكم الإعراب، إيقاع اسم الله تعالى صفةً لاسم الإشارة أو عطف بيان، وربّكم خبر»[٣]، إنّما يصحّ بناءً على تأويله بالمعرّف باللّام كالمستحقّ للعبادة، وإلاّ فتجويز نعت اسم الإشارة بما ليس معرّفًا باللام[٤]، وبما ليس بموصولٍ، ممّا أجمع النّحاة على بطلانه، وقد صرّح هو أيضًا بامتناع كلٍّ من الأمرين في مفصّله، وأيضًا صرّح في أوائل الكشّاف بأنّ

---

(١) (أ) و(ج): هذا.

(٢) (أ) و(ج) سقط: الأسود.

(٣) وتكملته: «لولا أن المعنى يأباه». ينظر: الكشاف للزمخشري (٣/ ٤٦٠).

(٤) (أ) و(ج) سقط: «كالمستحق للعبادة وإلا فتجويز نعت اسم الإشارة بما ليس معرفا باللام».

لأن نعت المعرفة إذا تقدم عَلَيها أُعرب بِحَسب العوامل وأُعربت المعرفَة بَدَلًا فصارَ المتبُوع تابعًا كَقَولِه تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢] في قِراءَة الجَرّ، نَص على ذَلِك ابن مالك.

هذا الاسم لا يُوصف به، واستدلّ بذلك على علميّته.

قوله: (لأن نعت المعرفة) إلخ.

قيّد الكلام بالمعرفة، لأنّ الكلام هنا فيها، ولأنّ نعت النّكرة إذا تقدّم، لا يجب أن يُعرب بحسب العوامل، بل قد يكون حالاً نحو:

لميّـة موحشًـا طلـل[1]

قال الرّضيّ: «واعلم أنّه إذا صَلُح النّعت لمباشرة العامل إيّاه، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه، نحو: مررتُ بظريفٍ رجلٍ، قال الشّاعر:

والمـؤمنِ العائـذاتِ الطّيـرَ يمسَـحُها رُكْبَـانُ مكّـةَ بـين الغِيْـل والسَّـنَدِ[2]

وقريبٌ منه قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، لأنّ حقّ ﴿وَغَرَابِيبُ﴾ [فاطر: ٢٧]، أن يتبع ﴿سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، لكونه تأكيدًا له، نحو: أحمر قانئ[3]، وإن لم يصح لمباشرة

---

(١) تمامه: يلوح كأنه خللُ. ينظر: ديوان كثير عزة ٥٠٦ (تحـ: إحسان عباس) والكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٣ ط هارون، ٢/ ٢٠٦ ط البكاء) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٥١) وتحصيل عين الذهب للشنتمري ٢٧٩ والمقاصد النحوية للعيني (٣/ ١١٣٠) وخزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٢١١).

(٢) ديوان النابغة (٢٠ صنعة ابن السكيت بتحقيق: شكري فيصل، و٨٦ بتحقيق: ابن عاشور). ورواية الأصمعي: «بين الغَيْلِ والسَّعَدِ»، ينظر: ديوان النابغة (٢٥ بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) وخزانة الأدب للبغدادي (٥/ ٧١).

(٣) يقال: أسود غِرْبيب وأبيض ناصع وأحمر قانئ. ينظر: الغريب المصنف لأبي عبيد (١/ ٢٧٧).

وعَلى آلـه هم كَما قالَ الشَّافِعِي أقاربه المؤمنِينَ من بني هاشم وبني المطلب ابنَيْ عبد مناف، ....

العامل إيّاه، لم يُقدّم إلاّ ضرورةً[1] والنّية التّأخير، كما نقول في: إنّ رجلاً ضربك بالدّار: إنّ ضَرَبك رَجُلاً بالدّار»[2].

ويجب أن يشترط لصحّة الحال، صلوحها لذلك، وعدم المانع من تقديمها، ليخرج بالأوّل: الوصف في نحو: جاءني رجلٌ أحمرُ، ونحوه من الصّفات الثّابتة.

وبالثّاني: نحو: مررتُ برجلٍ ضاحكٍ، لأنّ الحال لا تتقدّم على صاحبها المجرور عند الجمهور، ويغلب في نعت النّكرة أن يصير حالاً، ولا يجب ذلك على الأصحّ.

قوله: (أقاربه المؤمنون)

فيه تغليب، والمراد: ما يشمل المؤمنات، والّذي ينبغي حمل الآل[3] في كلام المصنّف على الأتباع، ليدخل ما ليس من أقاربه من الصّحابة وغيرهم من بقيّة الأمّة، لأنّه اللّائق بمقام الدّعاء وبمقام المصنّف، وهو عدمُ إهمال الصّحب، بل يصير فيه تورية وهو أن يُذكر لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيد، فيراد البعيدُ اتّكالاً على قرينةٍ خفيّة، وفيه نزاع، راجع حواشي عصام على السّمرقنديّة.

قال (ش): «وأفتى ابن عبد السّلام، بأنّ الأولى الاقتصار على ما ورد من ذكر الآل والأزواج والذّريّة، دون الأصحاب، وهو ظاهرٌ بالنّسبة لصلاة التّشهّد، أمّا الصّلاةُ خارجَ الصّلاة فالأولى ذكرُ الصّحب فيها، لأنّها إذا طُلبت على جميعِ الآل ومنهم مَنْ ليسَ بصحابيٍّ

---

(١) (أ): لضرورة.

(٢) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٢٧). قال المحقق في الهامش: «ضربك: نعت، في المثالين».

(٣) (أ) و(ج): الاول.

من بعده أي من بعد مُحَمَّد، وأشارَ بذلك إلَى أن الصَّلاة على الآل مُترتِّبة وتابعة للصَّلاة على مُحَمَّد ﷺ فَهَذِهِ فَوائِد جُملَةٌ مقرونة بالفاءِ على أنَّها جَواب أما، وأشارَ بِهَذِهِ إلَى أشياء مُستحضَرة في ذهنه ....

فعلى الصّحابيّ أولى».

قوله: (مِنْ بعده)

حالٌ من الصّلاة والسّلام، أي: حال كونهما كائنَينِ بعده أي: بعد محمّدٍ على حذف مضاف، أي: بعد الصّلاة والسّلام عليه، وأشار به إلى أنّ الصّلاة تكرهُ استقلالاً على غير الأنبياء، لأنّه شعارُ أهل البدع.

قوله: (على أنّها جواب أمّا)

أي: بتقدير القول، لأنّ الجزاء مترتّبٌ على فعل الشّرط فيكون مستقبلاً، والفوائد أمرٌ محقّق في نفسه غير مترتّبٍ على شيءٍ، فهو في الحقيقة متعلّقُ جواب الشّرط، واستشكل بقاء الفاء إذا حذف القول، مع أنّها تحذف معه كما قال

في الخلاصة:

وَحَذْفُ ذِي الفا قَلَّ في نَثْرٍ إذا[1]

فالأحسن أن يُجاب بما صرّح به الفاضل الرّودانيّ في حواشي التّصريح: من أنّ الشّرط قد يراد به مجرّد الاستلزام، وحينئذٍ فلا يحتاج لتقدير القول، فيكون الجواب في الحقيقة هو قوله: (فهذه فوائد).

قوله: (مستَحْضَرة)

(١) ألفية ابن مالك، البيت (٧١٣)، وتمامه: لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا.

والفوائد جمع فائِدَة وهُي ما يكون الشَّيء بِهِ أحسن حالًا مِنهُ بغَيرِهِ ......

أي: حاضرة، فالسّين والتّاء زائدتان، للإشارة إلى كمال الاستحضار حتى نزّلت منْزلةَ الأمر المشاهد، فاستعمل فيها ما هو موضوعٌ لذلك، لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، وما سلكه الشّارح هنا، من جعل اسم الإشارة راجعًا لما في الذّهن، وسكوته عمّا استظهره (ك) و(م) من أنّ المشار إليه هاهنا: محقّق، إجراءً للكلام على المتبادر، ولجري العادة بتأخير الخطبة عن سائر ما في الكتاب، قالا: «ويجوز أن يكون المشار إليه غير محقّق، لكنّه لَمَّا كان بصدد الوقوع وحاضرًا في الذّهن في الجملة، نُزّل منزلة الموجود المحقّق، فعبّر عنه باسم الإشارة»، أوْلى لأمرين:

الأوّل: أنّ المشار إليه في مثل هذا، ما في الذّهن مطلقًا، قُدِّمت الخطبة أو أُخّرت، على ما هو التّحقيق الّذي سبق.

الثّاني: أن ضمير (سمَّيتُها) يرجع للفوائد.

والتّحقيق: أنّ مسمّى الكتب هو: الألفاظ الدّالّة على المعاني، فلو جعلنا المشار إليه أمرًا محقّقًا لكان هو النّقوش، إذ لا محقَّق سواها، لا الألفاظ، لعدم بقائها واجتماعها في الوجود، إذ وجودُ بعضها مشروطٌ بانقضاء بعض، فلا تصلح لأن يُشار إليها، ولا المعاني، لأنّها صورٌ ذهنيّةٌ غيرُ محقَّقةٍ خارجًا، ومعلومٌ أنّ المسمّى ليس هو النّقوش، فلا يصحُ إرجاع الضّمير إليها في (وسمّيتها) إلاّ بتكلّفٍ، أي: وسمّيتُ مَدْلُولَها، مع سلُوكِ غير الجادّة في جعل المشارِ إليه النّقوش، ووقع في بعض الحواشي هنا تشويشٌ فاحذره.

قوله: (ما يكون الشّيء) إلخ.

ضمير (به) عائد على (ما)، ومنه[1] للشّيء، والمستتر في (أحسن) يعود على الشّيء،

---

(١) (أ) و(ج): وفيه.

جليلة أي: عَظِيمَة، ....

وضمير (بغيره) يعـود لـ (ما)، فالعِلْمُ مثلاً يكونُ زيدٌ بسببِهِ أحسنُ حالاً من نفسهِ متّصفًا بغير العِلم، وهو الجهل، فيصدُقُ على العِلمِ أنّه فائدة، وهذا أحدُ معنيينِ اصطلاحيّينِ للفظ الفائدة، سكت الشّارح عن أشهرها، أعني: الثّمرة المترتّبة إلخ، لانطباق هذا التّفسير على ما هنا، فإنّ القـواعد بالتّرتيب على هذا[1] الوجه الأنيـق، أحسنُ حالاً من نفسهـا حـال كونها متفرّقة.

فإن قُلتَ: على هذا التّقرير، صار المسمّى بالفوائد هو نفس التّرتيب، لانطباق التّعريف الّذي ذكره المصنّف عليه، مع أنّ الغرض تسمية المسائل نفسها بالفوائد؟ قُلتُ: لمّا كان التّرتيب قائمًا بالمرتّب الّذي هو نفس المسائل، أُطْلِق عليها لفظ[2] الفوائد مبالغةً، وإن كان المسمّى بالفوائد حقيقةً هو التّرتيب.

فإن قُلتَ: حيثُ كانَ الأمرُ كذلك، فما معنى الجمع، إذ التّرتيب فائدةٌ واحدة؟ قُلتُ: بعد تسليم ما ذكر، فالتّعدّد باعتبار تعدّد[3] المباحث الّذي تَعَلَّقَ به[4] التّرتيب.

ثمّ لا يخفى أنّ الفائدة بالمعنى الثّاني أعني: الثّمرة المترتّبة إلخ، يصحُّ إرادتها هنا كما قرّر نظيره السّمرقنديّ في شرح العضديّة عند قول المتن: (هذه فائدة)، إلاّ أنّ الفائدة بهذا المعنى الّذي ذكره الشّارح أبلغُ كما هو غيرُ خافٍ على العالم بدقائق الكلام.

قوله: (أي: عظيمة)[5]

---

(١) (أ) سقط: هذا.

(٢) (أ) و(ج) سقط: لفظ.

(٣) (أ) و(ج) سقط: تعدد.

(٤) (أ) و(ب): بها.

(٥) في النسخ، قوله: «أي: عظيمة»، مؤخر عن شرح قوله: (في قواعد). وقدمنا لمراعاة ترتيب: موصل الطلاب.

في قَواعِد جمع قاعِدَة ....

العِظَم هنا وقع وصفًا للكَمْ المنفصل، فيرجع للكثرة[١]، يقال: (فلانٌ جَلّ)، أي: عَظُمَ قدرُه، ويقال: ما أجَلَّني ولا أدقَّنِي، أي: ما أعطاني كثيرًا ولا قليلًا[٢]، وصحّ وصف الجمع به، لأنّ فعيلًا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، والمفرد والجمع، قال تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، ولأنّ فوائد، جمع كثرة لما لا يعقل، والأفصح فيه الإفراد.

قوله: (في قواعد)

المراد بها هنا: النِّسَب كما هو المشهور، فظرفيّة الفوائد فيها من ظرفيّة الدّالّ في المدلول بنوع تجوّز، ولا يصحّ أن يراد بالقواعد هنا القضايا، لأنّها ألفاظٌ فلا تُجعل ظرفًا للفوائد بمعنى: الألفاظ، إلاّ أن يُراد من الفوائد المعاني، فتكون الظّرفيّة من ظرفيّة المدلول في الدّالّ عكس الأوّل، لكنّه يخالف ما حقّقنا سابقًا من أنّ المراد بالفوائد الألفاظ.

وفي (م د): «أي: دالّة على معاني قواعد» إلخ، وهو غيرُ سديد، لأنّه إمّا أن يراد من القواعد المعاني، فيلزم إقحام لفظ المعاني، أو يراد بها القضايا، فتكون الألفاظ مدلولة للألفاظ، فيلزم ظرفيّة الشّيء في نفسه، وقد يقال: نختار الأوّل، ونجعل الإضافة بيانيّة، وأقحم لفظ المعاني، إشارةً إلى أنّها المرادة بالقواعد هنا.

وبهذا تعلم أنّ ما وقع في بعض الحواشي، من جواز أن يراد من الفوائد المعاني، ومن القواعد الألفاظ، ليس على ما ينبغي.

قال (ك): «واشتقاق (القواعد) من القعود بمعنى: الثّبات. مرفوعُ المحلّ على أنّه صفة ثانية لـ (فوائد)».

---

(١) (ب): لكثرة.

(٢) الأفعال لابن القطاع (١/ ١٧٩) والمفردات للراغب الأصفهاني ١٩٨.

وهِي قَضِيَّة كُلية يتعرف مِنها أحكام جزئياتها، ....

يُريد: أنّ مفرد القواعد، وهو قاعدة مشتقّةٌ من القعود، وفي جعل الجارّ والمجرور في محلّ رفعٍ صفة نظر، لأنّ قواعد: علمُ شخصٍ على هذا المتن، فيكون معرفة، والجارّ والمجرور بعد المعارف حال، فيكون (في قواعد) إلخ، في محلّ نصبٍ، إلا أن يقال: إنّه جرى على القول بأنّ أسماء الكتب من قبيل اسم الجنس، لكنّه خلاف التّحقيق.

قوله: (وهي قضيّة كليّة)

قال (ك): والمراد بها هنا: ما يكون إحدى مقدّمتي الدّليل، كقولنا: كلّ ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة فهو مرفوع، وكلّ ما اشتمل على عَلَم المفعوليّة فهو منصوب إلخ، فإذا أردنا[1] الاستدلال بصورة القياس الاقترانيّ، نقول: زيدٌ مشتملٌ على عَلَم الفاعليّة، وكل ما اشتمل على عَلَم الفاعلية فهو مرفوع، فزيدٌ مرفوع، وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس[2] الاستثنائيّ، فنقول: كلّما لم يكن زيدٌ مرفوعًا، لم يشتمل على عَلَم الفاعليّة، لكنّه مشتمل فيكون مرفوعًا[3]. انتهى ملخّصًا.

وفيه نظرٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ قوله: (والمراد بها هنا) إلخ، ليس على ما ينبغي، بل هذا يقال في لفظ مقدّمة لا قاعدة، بل المراد بالقاعدة[4]، هنا: ما عرّفه الشّارح، وهو المعنى الاصطلاحيّ لها، وأمّا جعلها كبرى لصغرى سهلة الحصول، فتكون حينئذٍ مقدّمة، لأنّها جعلت جزء دليل، فذاك

---

(١) (أ) و(ج): أردت.

(٢) (ب) سقط: «الاقتراني، نقول: زيد مشتمل على علم الفاعلية وكل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع فزيد مرفوع وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس».

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٥.

(٤) (ب): بل القاعدة.

الإعراب في الاصطلاح، ....

لتعرّف كيفيّة الأخذ منها، وهو أمر عرض للتّعليم.

الثّاني: أن قوله: (زيدٌ مشتمل على عَلَم الفاعليّة)، ما المراد بالعَلَم هنا؟

والظّاهر أنّ المراد به: الوصف، وهو تكلّف، ومع ذلك فهو مقحَم، لأنّ ملاحظة زيد بعنوان كونه فاعلاً، مُغنٍ عن هذا الوصف، ولا يصحّ أن يراد بالعَلَم هنا: المعنى المتعارَف، إذ يصير المعنى: زيد مشتمل على عَلَمٍ هو الفاعليّة، والفاعليّة ليست بعلم، بل هي وصف، ولا يصحّ جعل الإضافة حقيقيّة، إذ الفاعليّة لا عَلَم لها، فكان الأولى حذف عَلَم، فتدبّر.

قوله: (في الاصطلاح)[1]

وهو على القول بأنّه معنويّ: اختلافُ آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا، وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم.

وعلى القول بأنه لفظيّ: ما حصل به الاختلاف المذكور، وهو مذهب الفارسيّ وابن الحاجب، فعلى الأوّل: الحركات دلائل الإعراب، وعلى الثّاني نفسه.

قال (ك): لكن إذا رجعتَ للإنصاف، فالحقّ ما ذهب إليه ابن الحاجب، فإنّ الاحتياج إلى الإعراب لأجل تمييز المعاني، والتّميزُ لا يكون إلا بالحركات لا بالاختلاف[2]. ملخّصًا.

وإنّما قيّد[3] الشّارح الإعراب بالاصطلاح، لمناسبته قوله بعد: (سميتها بالإعراب)، ولأنّ المعنى اللّغويّ ليس مرادًا هنا إلاّ بتكلّف، بأن تُجعل الإضافة لاميّة واللّام للتّعليل، أي: قواعدُ لأجل الإعراب، أي: التّحسين، أو إزالة الفساد، يعني: أنّ هذه القواعد وُضعت

(١) كذا في النسخ. وفي النسخة المكية ٢ من (موصل الطلاب): الاصطلاحي.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦، وقال أيضًا: «مع أنه خال عن التكلف».

(٣) (أ) و(ج): حذف.

....

لأجل تحسين الكلام، بجريَانِهِ على الّلغة العربيّة أو إزالةُ الفساد، أي: الّلحن عنه، وهو لازمٌ لما قبله.

فإنّ الإعراب لغةً كما في (م): «إمّا بمعنى: البيان والإظهار، إذا كان من أعْرَبَ الرَّجُلُ عن حجّته، وإمَّا بمعنى: إزالة الفساد، إذا كان من عَرِبتْ مَعِدَتُه، بمعنى: فَسدت، والهمزة للسّلب فيكون معنى الإعراب: إزالةُ الفساد الحاصل في الكلام، باستعمال النّحو المشبَّه بالملحِ في الطّعام، ويحتمل أن يكون من قولهم: امرأةٌ عَرُوبٌ، أي: محبوبٌ كلامُها، لأنّ الاسم إذا أُعْرِب بأن رَفَع الفاعل، ونَصَبَ المفعول، وجَرّ المضاف إليه، يكونُ محبوبًا عند المخاطب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا ۝٣٦ عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٦ـ٣٧]، أي: محبّباتٌ إلى أزواجهِنَّ جمعُ عَروب، كذا في أسرار التنْزيل[1]»[2].

ولا تتوهّم[3] من اقتصاره على هذه المعاني، انحصارها بل له معانٍ غيرُها مذكورةٌ في المبسوطات.

ثمَّ في تفسيرُه أوّلًا العَرُوب: بالمحبوبِ كلامُها، وتفسيرُها بعد ذلك بالمحبَّة إلى زوجها، تنافٍ. ويجاب: بأنّها متى كانت محبّبةً، كان كلامها محبوبًا، كما قيل:

بـالله ضَـعْ قَـدَمَيْكَ فَـوْقَ مَحـاجِرِي ... فلَقَـدْ رَضِـيتُ مِـن الزَّمـانِ بِـذاكا

وأعِـدْ[4] حَـدِيثَكَ لـي فـإنّ مَسَـامِعِي ... تَهْـوَى حَـدِيثَكَ مِثْـلَ مـا تَهْواكـا[5]

---

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ١٧٩، تفسير البيضاوي، تحقيق: المرعشلي).

(٢) حل معاقد القواعد للزيلي ٧١.

(٣) (أ) و(ج): يُتَوهم.

(٤) (ب): واعمد.

(٥) لابن أبي حديد، بنحوه في: مسالك الأبصار للعمري (١٢/ ٣٢١ ط المجمع الثقافي) وديوان الصبابة =

تقتفي ....

لكن ينظر المعنى الحقيقيّ ما هو، ولعلّه الأخير فحرّره.

قوله: (تقتفي)

بالمثنّاة فوق، وبالباء في (بمتأمّلها)، وعليها حلّ الشّارح، وضَمّن (تقتفي) معنى: تَسْلُك مع أنّهُ متعدٍّ بنفسه، لأنّ تعلّق السّلوك بالجادّة أنسب، فإنّ: سلكتُ الطرِيقَ، أنْسَبُ من قفَوتُه، أي: تبعتُه، فالحامل على التّضمين جزالة المعنى، لا التّعدية بالحرف، فاندفع ما أورده (ق) هنا من أنّ «المعنى على إسقاطها لا يصحّ، إذ يصير تتبع متأمّلها[1] مع أنّها متبوعةٌ لا تابعة، وقفى في مثل هذا، يتعدّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف جرّ، يقال: قفَوتُ بزيدٍ إثرَ عمرو»[2].

ولا بدّ من التّجوّز في الإسناد كـ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة:٢١]، بمعنى: مرضيّة، والأصل: يقتفي بها متأمِّلُها، فأُسند إليها الفعل مبالغةً.

والّتي حلّ عليها (ك): (تقتفي) بالمثنّاة فوق، وباللّام في (متأمِّلِها)[3] وفسّرها بـ: تختار، مأخوذٌ من قولهم: فلانٌ اقتفى الأمر: اختاره، وجَعَلَ اللّامَ للتّعدية أو التّعليل.

= لابن أبي حجلة (٢٢٩ ط الهلال):

بالله ضع قدميك فوق محاجري	فلقد قنعت من الوصال بذاكا
وأطل محادثتي فإن مسامعي	تهوى حديثك مثل ما أهواكا

(١) (أ) و(ج) تحرفت إلى: مقابلها.

(٢) الرزقاني.

(٣) عند الكافيجي ٤٧، باللام، بلفظ: (لمتأملها)، وفي بعض النسخ بالباء: (بمتأملها)، وفي نسخ بدون حرف الجر، على أنه فاعل يقتفي، بلفظ: (متأملها).

من القُفُو وهُو الاتِّباع، ....

والّتي حلّ عليها (م): (يقتفي)[1] بالياء التّحتيّة، ومتأمِّلُها بدون شيء، وفسّره بـ: يسلك ويتبع، وجعل متأمّلها فاعلًا.

والّتي كتب عليها الرّوميّ: (تقتفي) بصيغة التّأنيث، وجعل متأمِّلَها مفعولًا، فالنُّسخ أربع:

فعلى نسخة (ك): لا يُحتاج للتّضمين، بل الاختيار هو معنى: القفو، كما هو ظاهرُ قوله: (مأخوذٌ من قولهم) إلخ، لكنّ الإسناد مجازيّ، لأنّه لا اختيار لها إنّما الاختيار للمتأمِّل.

وعلى نسخة (م): لا حاجة لتضمينٍ، ولا مجازٍ في الإسناد.

وعلى نسخة الرّوميّ: يُحتاج إلى التّجوّز، لأنّ فاعل (تقتفي) الضّمير، ومتأمِّلَها منصوبٌ على نزع الخافض.

ولا يخفى أنّ ما كتب عليها (ك) أحسن، وفي ذكر التّأمل دون القراءة والحفظ، تنبيهٌ على أنّ العمدة العظمى في نيل تلك الفوائد، التفكّر لا مجرّد القراءة والحفظ، فتفسير الشّارح المتأمّل بالنّاظر، المراد منه: بعين البصيرة الّذي هو معنى التّفكّر، لا البصر دافعًا لما قاله (ق) من أنّه: «تفسير للشّيء بما هو أعمّ منه»، وحاصل الدّفع: منع أنّه أعمّ بل مساوٍ.

وجملة (تقتفي) جعلها (ك) في محلّ رفعٍ صفةُ فوائد، وجعل جملة قوله: (وتُطْلِعُه) معطوفةٌ عليها بمنْزلة الثّمرة للشّجرة، يعني: أنّ الاطّلاع مسبّبٌ، وناشئٌ عن القفو، وجعل (م) جملة (تقتفي) حالًا من القواعد، وهو أجزلُ معنًى لإفادة الحال التّقييد، تأمّل.

قوله: (من القُفُو)

---

(١) في مطبوعة: حل معاقد القواعد للزيلي (٧١ تحـ الدليمي) تحرفت إلى: «تقتضي».

يُقال: قَفَوت فلانا إذا تبِعت أثَره وضَمّنَهُ معنى تسلك، بمتأملها أي: بالناظر فيها، جادّة بالجِيم أي: مُعظم طَرِيق الصَّواب وهُو ضدّ الخَطَإ، وتُطْلِعُه أي: تُوقِفُه، في الأمَد أي: في الزَّمن القصير خلاف الطَّوِيل، ولَوْ قالَ: القَلِيل بدل «القصير» لكانَ أنسب لـ: «كثير» في قَوله:

بوزن دُنُو. وضَبَطَه بعضهم: بفتح القاف وسكون الفاء.

قوله: (أي: تُوْقِفُه)

من أطلَعْتُ فلانًا على سرّي، إذا أوْقَفْتُه عليه، «أي: تَجْعَلُهُ مشاهدًا للنُكتِ الكثيرة، ولأجل هذا اختاره على أن يقول: تُعْلِمُهُ»[1].

والإسناد مجازيّ من قبيل الإسناد إلى السّبب كـ: بنى الأميرُ المدينةَ.

قوله: (لكان أنسب)

لحصول الطباق، وأنت خبيرٌ بأنّ هذه نكتةٌ لفظيّةٌ، والّذي سلكه المصنّف أنسبُ بالمعنى، إذ الكثرةُ والقلّة إنّما يُوصَفُ بهما ذو الأجزاء كالنُكت، والزّمن لا يتجزّى، لكونه أمرًا اعتباريًّا، بناءً على القول بأنّه المقارنة أو حركة الفَلَكِ أو جوهرٌ متّصل لا مُفْصَلَ فيه، بناءً على مذهب بعض الفلاسفة: أنّه الفَلَك الأعظم، والأجسام عندهم ليست مركّبة من الجواهر الفردة، لبطلان الجوهر الفرد عندهم، وإذا كان كذلك، فوصفُ الزّمن بالقِصَر والطُّول، لا للكثرة والقلّة، والنّظر لجانب المعنى أنسب.

والحاصل: أنّ الزّمان من قبيل الكمّ المتّصل، والطُّول والقِصَرُ من لوازمه، والكثرةُ والقلّة ترجع للكمّ المنفصل، ثمّ وصف الزّمان بالقِصَر نسبيّ، لأنّه قد يكون في نفسه قصيرًا،

(١) الشنواني.

....

ومع ذلك فهو طويلٌ بالنّسبة إلى غيره، لأنّ القِصَر والطّول من الأمور النّسبيّة الّتي تُعْقَل بالقياس إلى غيرها.

وبهذا سقط ما قاله الشّارح، وما قاله (ك) من أنّ المراد: «القصير في نفسه أو بالنّسبة إلى وقت تحصيلِ غير هذا الكتاب، فالمقصود[1] الزّمن القليل»[2]، وما قاله (م) من: أنّ «القصير كنايةٌ عن القليل»[3].

قال (ك): «ثمّ الأَمَد يُطلق على المدّة كلّها، وعلى آخرها، وكذا الغاية والأجل، ولكنّ المراد منه هنا جميع المدّة، أي: جميع وقت تحصيل هذا الكتاب، فتكون الألف واللام للعهد، فاستعماله يتضمّن المبالغة والإيهام[4]»[5].

قوله: (وكذا الغاية) راجع لقوله: (وعلى آخرها)، لأنّ غاية الشّيء آخره، وكذلك الأجل، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقوله: (فاستعماله يتضمّن المبالغة) وجهه: أنّ الأمد عبارةٌ عن الزّمن مطلقًا، لا زمنَ تحصيلِ هذا الكتاب، فكأنّه جعل ذلك الأمر الكليّ هو ذلك الجزئيّ، وفيه من المبالغة ما ليس خافٍ، كقول بعضهم:

والمراد: استعماله بجعل (ال) فيه عهدية، لا استعمالُهُ دون لفظِ الزّمن، فإنّه يحصلُ

(١) (أ) و(ج): فالمقصد.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨.

(٣) حل معاقد القواعد للزيلي ٧٢.

(٤) (أ) و(ج): والإبهام.

(٥) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨.

على نكت كثيرٍ بالإضافَة والنكت بالمثَنَّاة جمع نُكتَة وهِي الدقيقة، من الأبواب جمع باب ويجمع أيضا على أبوبة للازدواج كَقَول ابن مقبل:

هَتّاكُ أخْبِيَة ولّاجُ أبْوِبَة يُخالِطُ البِرُّ مِنهُ الجِدَّ واللِّينا

فيه هذا المعنى أيضًا على هذا التّقرير، ووجهُ الإبهام[1]: أن الأمدَ له معنيان، فأريد منه أحدهما.

قوله: (كثيرة)

أي: «في نفسها، أو بالنّسبة إلى الغير»[2]. (ك).

وفيه: أنّ القلّة والكثرة من الأمور النّسبيّة، وقد علمت ما فيه.

قوله: (بالإضافة)

هذا لا يظهر إلّا إذا لم توجد التّاء، مع أنّ نُسَخ غيره من الشرّاح فيها التّاء، فلعلّها نسختان، وإنّ اختيار الشّارح هذه، وقراءتها بالإضافة مع صحّة الوصفيّة، لأنّ فعيلًا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، لإفادته أنّ الكثرة راجعةٌ لما يستفاد من الأبواب، فتكون (من) للبيان المشوب بالتّبعيض، وإضافة (نكت) لـ (كثير) بيانيّة.

والمراد بالأبواب: الدّقائق الّتي يستخرجها بقوّة حدسه من هذه القواعد، عبّر عنها بالأبواب مبالغةً، كأنّ كلّ واحدةٍ منها تستحقّ أن تترجم بباب، وعلى هذا الوجه فالتّغاير حقيقيّ، هكذا ينبغي تقرير هذا المقام، ولهم هاهنا تشكيكات ساقطة.

قوله: (وهي الدّقيقة)

---

(١) (ب): الإيهام.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٩.

عمِلتها بِكَسر الميم، ....

عبارة[1] (ك): أنّ «النّكتة في اللّغة: كلُّ نقطةٍ من بياضٍ في سواد أو[2] بالعكس، قال الجوهريّ: «النّكت: أن تنكتَ في الأرضِ بقضيبٍ، أي: أن تضربَ فيؤثّر فيها»[3]، ونُكتُ كلّ شيءٍ، لطائِفُهُ، والمراد هاهنا: الفوائد العلميّة الدّقيقة الّتي تستخرج بدقّة النّظر»[4].

وبه تعلم: أنّ ما ذكره الشّارح معنىً مجازيّ، ولذلك قال: «وهي إلخ».

قوله: (عَمِلْتُها)

«بكسر الميم. وأمّا بالفتح فاسم رجل. يقال: رجلٌ عَمِل[5] وعَمُول، إذا كان مطبوعًا على العمل»[6]. (ك).

والحمل مبالغة في الأوّل من قبيل: (زيدٌ عدل)، فالأوّل مصدر، فقوله: اسم رجل، أي: وصفُ رجل، أي: يُحمَل عليه، لأنّ الأخبار صفاتٌ في المعنى، ثمّ إنّ الشّارح سكت عن بيان مرجع الضّمير.

وقال (ك): «يجوز جعله راجعًا إلى النُّكَت، لأنّه أقربُ، وأنسب».

وفيه: أنّه لا يلائم بعض الأوجه الّتي ذكرها في قوله: (على نكتٍ كثيرة)، وهو قد جعل ضمير (سمّيتُها) راجعًا للفوائد، فيلزم عليه تشتيت الضّمائر أيضًا، على أنّ العمل بهذه النّكتة يقتضي أن يكون ضمير (سمّيتها) راجعًا للنّكتة[7] لقربها، مع أنّه خالفَ ذلك، فلعلّ سكوت

---

(١) (أ) و(ج): هو عبارة.
(٢) (أ) و(ج): و.
(٣) الصحاح للجوهري (١/ ٢٦٩ نكت).
(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٩.
(٥) الضبط من: الكافيجي ٥٠ والصحاح للجوهري (٥/ ١٧٧٥، عمل).
(٦) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٠.
(٧) (أ) و(ج): للنكت.

عمَل بفَتحِها، مَنْ طَبَّ لمن حَبَّ، لُغَة في أحبَّ، والأصلُ كـ «عمل من طبَّ لمن أحبَّ» والمُراد أنّي بالَغْتُ في النّصح فجعلْتُ هَذِه الفَوائِد لطلبة العلم كَما يَجعَل الطَّبِيب الحاذِقُ الأدوِيَةَ النافعة لمحبوبِهِ ....

الشّارح عن مرجع الضّمير، لعلمه من قوله: (سمّيتها)، إذ الضّمائر الّتي ذُكِرَت في وصف الرّسالة كلُّها راجعةٌ للفوائد.

وأما قوله: (عمِلتها) أي: الرّسالة الحسيّة والمعنويّة، فمبنيٌّ على ترداده السّابق في قوله: (هذه فوائد)، وقد علمت ما فيه.

قوله: (مَن طَبَّ لِمَنْ حَبَّ)[1]

(مَن) فيهما إمّا نكرة، أو اسم موصول، و(حبَّ)، إمّا من حَبَّ يحِبُّ ـ بالكسر ـ متعدّيًا، فالمرفوع فيه عائدٌ على (مَن) الأولى، والمنصوبُ المحذوف عائدٌ على الثّانية، وذلك جائزٌ على تقديرها موصولة، لأنّه فضلة كما قال:

وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلي[2]

والشّارح اختار جعل (حبَّ) متعدّيًا، فقال: (لغة في أحبّ)، يشير إلى أنّه ماضي يحِبُّ ـ بالكسر ـ متعدّيًا[3]، لا يحُبُّ ـ بالضّم ـ لازمًا، لعدم ظهور المعنى عليه إلا بتكلّف، كأن يُراد بمَن حُبَّ، الّذي قام به الحبّ، مصدر المبنيّ للمفعول، وهو بعيد، والمعنى على التّشبيه كما بيّن الشّارح وجه الشّبه بقوله: (والمراد: أنّني بالغت).

---

(١) قوله: (مَنْ طب)، أي: صار طبيبًا، واستعمل أدوية الطب، والمعنى: عمل حاذق لإنسان يحبه. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ٢٣٨ ومجمع الأمثال للميداني (١/ ٣٩٧) وحل معاقد القواعد للزيلي ٧٢.

(٢) ألفية ابن مالك، البيت ١٠٢.

(٣) (أ) و(ج) سقط: «فقال: لغة في أحب، يشير إلى أنه ماضي يحب ـ بالكسر ـ متعديًا».

والغَرَضُ من هَذا التَّشبيه بَيان كَمالِ الاجتِهَادِ في تَحصِيل المُرادِ وإلا فقد قالَ الأَطِبَّاء: الأبُ لا يَطِبُّ ولَده والمُحِبُّ لا يَطِبُّ حَبيبَهُ، والعاشق لا يَطِبُّ مَعشوقَهُ.

(م): فعلى هذا (عمَلَ) منصوبٌ بنَزع الخافض[1]، قصدًا لكمال التّشبيه وأبلغيّته.

ثمّ النّصبُ بنَزع الخافض، وإن كان سماعيًّا إلاّ أنّه وقع فيه التوسّع، فهو كثيرٌ في كلامهم.

وبهذا ظهر أنّ ما قاله (م د) من أنّ: الأولى جعله مفعولاً مطلقًا[2]، ليس على ما ينبغي، لأنّ المعنى على التّشبيه، إذ المعنى: صرفتُ جَهْدِي في تعليمهم، وجَلبِ العلوم النّافعة لهم، وإزالة الأمراض عنهم، كما يبذِلُ جَهْدَه الطّبيبُ الحاذقُ في مداواة محبوبه، بجامع أنّ كلاًّ مزيلٌ للمرض، بل ذا أبلغ، لأنّه يُزيلُ مرضَ الرّوح، ويخلّصُها من عَلائق الجهالات، وذاك يُزيلُ مرضَ الأشباح.

قوله: (والغرض)

قالوا: الأولى التّفريع، وإلاّ لزم التّكرار مع قوله: (والمراد)، ولك أن تقول: إنّ قوله: (والغرض)، إجمالُ الكلام[3] السّابق، بمنْزلة: والحاصل، ليُرتّبَ عليه قولَه، وإلاّ فقد قال: إلخ، وغرض الشّارح بهذا، صرفُ عبارة المصنّف عن ظاهرها، أخذًا بقولهم: الأب

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٧٢.

(٢) قال المدابغي (مخطوط): «(عمل) منصوب بنزع الخافض، وهو كاف التشبيه، فهو من التشبيه البليغ، لما في حذفها من المبالغة والاختصار، **والأولى أن يكون منصوبًا على المفعولية المطلقة**، فيكون مصدرًا مبينًا للنوع، لأن النصب بنزع الخافض سماعي. نعم هو مفيد للتشبيه على حذف الكاف بحسب الأصل، والغرض من هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد».

(٣) (أ) و(ج): للكلام.

وسمَّيتُها أي: الفَوائِدَ الجليلَةَ، بالإعراب لُغَةً: هُو البَيانُ عَن قَواعِدِ الإعرَابِ اصطِلاحًا ....

لا يَطِبُّ ولده إلخ.

وأنت خبيرٌ بأنّ هذا كلامٌ قُصِد به لازمه، أعني: الإخبار بكمال الشّفقة، لا معناه الظّاهريّ، على أنّه لو قُصِدَ هذا فليس كليًّا، لتقييده بما إذا كان الطبّ محتاجًا إلى كثيرِ معالجةٍ، وإيلام ككيّ ونحوه، وهو ليس مطّردًا في كل المعالجات، لحصول بعضِها بدون ذلك، وحينئذٍ فالأولى: إبقاء كلام المصنّف على ظاهره، ولا يُخرَّجُ على مقتضى هذا الكلام العرفي.

ويمكن أن يجاب: بأنّ العلاج يحتاج لمباشرة، والمصنّف ألّفَ المتنَ غيرَ قاصدٍ به معيّنًا، بل كلّ شخصٍ ينتفع به بعده، فكأنّه هيّأه للطّلاب، كما يُهيّئ الطّبيبُ الدّواءَ النّافعَ، ويصِفُهُ للمريض من غير أن يُبَاشِرَه، لكن يُحتَاجُ إلى التّقييد في قوله: (الأبُ لايُطِبُّ ولدَه)، أي: مباشرةً، بأن يُعالجه بآلات الجراحة ونحوها، فلا ينافي أنّه يُهيِّئ له الدّواء ويعطيه إيّاه ليستعمله، بل إذا توقّف إزالة الضّرر على معالجةٍ فتركُها سفهٌ، هذا أحسنُ ما يُقرَّر به هذا المقام فتأمّله، فإنه يُعِينُك على ردّ كلامهم هنا.

ثمّ في اختياره مادّة الحُبّ على العِشْق والشّوق ونحوهما لعمومها، ولتحصيل الجناس الّلاحق، وإنّما ترك العطف في جملة: (عَمِلْتُها)، لما في العطف من التّبعيّة، فنبّه بتركه، على أنّ العمل على هذا الوجه، سابقٌ على اتّصاف الفوائد بهذه الصِّفات، أعني: (تقتفي)، وما عُطف عليه، لكنّه قدّم تلك الصّفات، لارتباطها بموصوفها، وسلاسة[1] السّبك، فتدبّر.

قوله: (وسمّيتها)

قال محشّي الضّوء: «سمّى من الأفعال الّتي تتعدّى للثّاني بواسطة الحرف، لكن

---

(١) (أ) و(ج): وسلامة.

وهُو عِلمُ النَّحو، وفي هَذِه التَّسمِيَة من البديع التَّجنِيس التَّام: .....

يحذف اتّساعًا».

قال الجوهريّ: «سمّيتُ فلانًا زيدًا وسمّيته بزيد، بمعنىً»[١].

وإلّا فقد جعل الواو عاطفةً، ويصحُّ أن تكون للاستئنافِ البيانيّ جوابًا لسؤال مستشعرٍ تقديره: هل سمّيتَ هذه الفوائدَ الموصوفةَ بالصّفاتِ السّابقة باسمٍ؟

فأجاب بقوله: (وسمّيتها).

ثمّ إنّ الشّارح حمل الإعراب هنا، على المعنى اللُّغويّ، رعايةً لما أسلفه من الحمل على المعنى الاصطلاحيّ سابقًا.

وأشار بقوله: (وهو البيان) إلى صحّة تعلّق الجار به، لأنّه حينئذٍ جزءُ عِلْمٍ، والعِلْمُ فضلاً عن جزئه لا يتعلّق به الجارّ، لجموده كما هو مقرّر.

واختار في التّفسير: الحمل بـ(هو) دون (أي)، لئلاّ يُتوهّم أنّ هذا تفسيرٌ للإعراب بالمعنى الاسميّ، أي: حال جعله عِلْمًا، فاعتراضُ بعضهم: بأنّ هذا يقتضي أنّ الاسم هو البيان، ليس على ما ينبغي، وقول (م د) في دفعه، ويجاب كذلك، إذ مقتضاه التّسليم فالأولَى، وهو ممنوعٌ، وإنّما اختار الشّارح تفسير الإعراب بهذا المعنى، ليناسب تعدّيه بـ(عن)، يقال: أعرَبَ الرّجلُ عمّا في ضميره أي: بيّنه، وأمّا بقيّة المعاني، وإن صلُحت باعتبار المعنى هنا، لكن لا تصلُح باعتبار اللّفظ، ولا يخفى ما في التّسمية من المبالغة، لأنّه جعلها نفس الإعراب بمعنى: البيان، لما لها مزيدُ اختصاصٍ بمعرفة الإعراب، فتأمّل.

قوله: (وهو عِلْمُ)

---

(١) الصحاح للجوهري (٦/ ٢٣٨٣ سما).

اللَّفظِيُّ والخطّيُّ، ومن الله استَمدُّ أي: أطلب المَدَدَ، قدَّم معموله عَلَيهِ لإفادَة الحصرِ، التَّوفيق: خَلْق قُدرَة الطّاعَة في العَبد، وضِدُّه الخُذلان، والهِدايَةُ

الظّاهر رجوع الضّمير للمضاف إليه، وإن كان قليلاً، وأنت خبيرٌ بأنّ علم النّحو ليس هو الإعراب، إذ علم النّحو هو: القواعد الباحثة عن أحوال الكلمة من حيث الإعراب والبناء، وموضوعه: الكلمات العربيّة، مقيّدة بالحيثيّة المذكورة، وإنّما الإعراب ثمرته.

ويجاب: بتقدير مضافٍ، أي: ثمرةُ علم النّحو، أو يُراد بالإعراب: تطبيقُ الكلام على القواعد النّحويّة، كما قاله بعضهم، أو يحمل الإعراب على المعنى العُرفيّ السّابق، والحمل مبالغة، إذ كما يَبْحثُ النّحو عن حركات الكلمة، يَبْحَثُ عن غيرها، كوجوب كسر همزة إنّ بعد القول، وفتحها إذا[1] وقعت موقع المفعول، وككون جملة الصّلة خبريّة، ولا بدّ فيها من عائد، واحتياج الجارّ لمتعلّق، ونحو ذلك، وهذه المباحث لا تعلُّقَ لها بالحركات الإعرابيّة، فإن جعلت الضّمير راجعًا إلى المضاف، كان الحمل ظاهرًا، ولم تحتج إلى هذا التكلّف، فتأمّل.

قوله: (خلقُ قدرة الطّاعة)

و«هي امتثال الأمر، فهي أعمّ من القُربة، أعني: ما تقرّب به، بشرط معرفة المتقرَّب إليه، ومن العبادة، أعني: ما تُعبِّد به بشرط النيّة، ومعرفة المعبود». (م د).

وفيه: أنّ امتثال الأمر يستلزم معرفة الآمر، بل معرفة الآمر من جملتها[2]، لأنّا مكلّفون بمعرفة الحقّ ـ سبحانه ـ وحينئذٍ لم يظهر فرقٌ بين الطّاعة والقُربة.

قوله: (والهداية)

---

(١) (أ) و(ج): إن.

(٢) (ب): معرفة الامرين جملتها.

....

وهي في اللّغة: الدّلالة بلطف، ولذلك تستعمل في الخير، وأمّا قوله تعالى: ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، فوارد على سبيل التهكّم.

ثمّ المشهورُ عند أهل الحقّ، أنّ الهداية هي: الدّلالة إلى طريقٍ توصل إلى المطلوب، سواءٌ حصل إيصالٌ أم لا؟ وعند المعتزلة هي: الدّلالة الموصلة إلى المطلوب.

هذا والظّاهر أنّه لا نزاع بينهم في الحقيقة، لأنّ الهداية تجيء تارةً بمعنى: خَلْقُ الاهتداء، كما في قوله تعالى: ﴿يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص: ٥٦]، فلذلك نفى الهداية في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾ [القصص: ٥٦].

وأخرى تجيء بمعنى: بيان الحقّ والصّواب، فلذلك نسبت الهداية إلى النبي ﷺ ي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]، فكلّ واحدة من الطّائفتين، قصدت معنًى غير[1] ما قصدت الأخرى. (ك).

وفي شرح الرّومي: «والحقّ أنّها مستعملة في كلا المعنيين، لكنّ الاستعمال في معنى الدّلالة الموصلة أكثر».

فهما استعمالان لغويّان واردان، ومعلومٌ أنّ هذا خلافٌ في الإطلاق، فهو بحثٌ لغويّ لا كلاميّ، حتّى يكون معتركًا للمعتزلة وأهل الحقّ، نظير ما قيل: إنّ الشّيء يطلق على الموجود عند أهل السنّة، لا على المعدوم كما للمعتزلة.

قال في المقاصد: «أمّا أنّه هل يطلق على المعدوم لفظ الشّيء حقيقةً؟ فبحثٌ لغويّ، فعندنا هو: اسمٌ للموجود، لما نجده من شيوع الاستعمال في هذا المعنى، ولا نزاع في

---

(١) (ب)، سقط: غير. والمثبت من (أ) و(ج) وشرح الكافيجي.

....

استعماله في المعدوم مجازًا، وما ذكره أبو الحسين البصريّ من أنّه حقيقة في الموجود، مجاز في المعدوم، هو مذهبنا بعينه»[1].

فقوله: (وما ذكره)، يفيد أنّ أبا الحسين، وإن كان معتزليًا، إلاّ أنّه وافقنا في إطلاق الشّيء على المعدوم مجازًا، فلولا أنّه بحثٌ لغويّ لخالفنا فيه، أمّا البحث الّذي وقع الخلاف بيننا وبين المعتزلة فيه، فهو أنّ المعدوم هل له ثبوتٌ وتقرّر في نفسه أم لا؟

قالت المعتزلة: بالأوّل بناءً على أنّ الماهيّات ليست بجعل جاعل، وهو مذهبٌ تبع المعتزلةُ فيه المشّائين من الفلاسفة، فإنّهم قالوا: أثرُ الفاعل هو ثبوت الماهيّة في الخارج، ووجودها فيه، بمعنى: أنّه يجعل الماهيّة متّصفة به في الخارج، وأمّا الماهيّة: فهي أثرٌ له باعتبار الوجود، لا من حيث هي، بأن تكون نفس الماهيّة صادرةٌ عنه، ولا من حيثُ كونها تلك الماهيّة، بأن يجعل الماهيّة ماهيّة، وحينئذٍ فأثر الفاعل عندهم الماهيّة من حيث الوجود، لا من حيث نفسها، ولا من حيثُ كونها تلك الماهيّة، ومال إلى ما ذهب إليه المعتزلة ابن العربي في كثيرٍ من كلامه، قال: «إذا لم يكن المعدوم ثابتًا، فكيف يصحّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]».

وهذا ساقط، فإنّ المحقّقين على أنّ هذا الكلام[2]، تمثيلٌ لسرعة الإيجاد، وعدم التّخلّف عن تعلّق الإرادة، وليس هذا كلامٌ به الإيجاد، لأنّ الكلام لا يتعلّق تعلُّقَ تأثير.

وقال أهل السنّة: إنّ المعدومات ليست بثابتة، بناءً على أنّ الماهيّات مجعولة، بأن يكون أثر الفاعل نفس ماهيّة ذلك الشّيء مستتبعًا له استتباع الضّوء للشّمس، والعقل ينتزعُ

١() ينظر شرح المقاصد للعلامة التفتازاني ١/ ٣٦٤.

(٢) (ب)، سقط: على أن هذا الكلام.

....

منها الوجود، ويصفها به، على ما قاله الأشراقيّون[١]، فإنّهم ذهبوا إلى أنّ الماهيّة: هي الأثر المترتّب على تأثير الفاعل، ومعنى التّأثير: الاستتباع، ثمّ العقل ينتزع منها الوجود، ويصفها به، مثلاً: ماهيّة زيد تستتبع الفاعل في الخارج، ثمّ يصفها العقل بالوجود، والوجود ليس إلاّ اعتباريًّا[٢] عقليًّا انتزاعيًّا، كما أنّه يحصل من الشّمس أثراً في مقابلها من الضّوء المخصوص، وليس هاهنا مستقرٌ ثابت في نفسه، بجعله الشّمس متّصفًا بالوجود، لكنّ العقل يعتبر الوجود[٣] ويصف به، فيقول: وُجد الضّوء بسبب الشّمس، وللكلام بقيّة تُطلب من حاشية التّجريد للعلاّمة السيّد.

ونحن قد جعلنا نبذةً لك، وإن كانت ليست ممّا نحن فيه، لتنبعثَ همَّتُكَ بالشّوق لى الأصل الطيّب، تهذيبًا إلى الكلّ.

قال اليوسيّ في حواشي الكبرى: «الهداية عندنا، خلق القدرة على الطّاعة، وقيل: خلق الطّاعة، والخذلان ضدّه».

وتأوّل المعتزلة الهداية والتوفيق، بالدّعوة العامّة، بناءً على أصلهم الفاسد، من أنّه لو كان تعالى هو الخالق لذلك، لما صحّ منه المدح والذمّ والعقاب، ثمّ إنّ الله تعالى هو الخالق للكلّ، وبيده الخذلان والهداية والإضلال، وهذا مذهب أهل الحقّ، قال تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣].

قال المُقْتَرَح[٤]: «وممّا قرع سمعي في مناظرة بعض العلماء، أنّه ناظر بعض الإماميّة

---

(١) (أ) و(ج): الاشرافيون.

(٢) (أ) و(ج): اعتبارا.

(٣) «الوجود»، من (أ) و(ج).

(٤) (ب): «المعزلة». والمقترح: هو تقي الدين، مظفر بن عبدالله. وقال حاجي خليفة: ولا يقال له إلا التَّقي =

....

في إضافة الغواية إلى الله تعالى، فاستدلّ بقوله تعالى في قصّة نوح: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، ففي هذه الآية إضافة الإغواء إلى الله تعالى، فلم يجد الإماميّ جوابًا وعَجِزَ عن التّأويل، فقال ذلك الرّافضي: أخطأ نوح، فغضب الشّيخ وترك المجلس، وقال: لا نجلسُ في موضعٍ تُخطّأ فيه الأنبياء، فلقيه بعض أئمة عصره، فقال: لقد أمكنَتْكَ معه الفرصة فتركْتَها، هذا الرجل يقول بالإمام المعصوم، فإذا لم تثبت عصمة النّبي عن الخطأ فيما يصحّ نسبته إلى الله تعالى، فبأيّ طريقٍ تثبت عصمة الإمام الّذي هو نائبه وخليفته؟»[١]، ونظيرُ ذلك ما أورده بعض النّصارى على المسلمين، حيث قال:

أيا عُلماءَ الدّينِ ذمّيُّ دِينِكُم ... تحيَّر دُلُّوهُ بأوضَحِ حُجّةِ

إذا ما قَضَى ربّي بكُفْري بزَعْمِكُمْ ... ولم يَرْضَهُ منّي فما وَجْهُ حِيلَتي؟

قضَى بضَلالي ثمّ قال ارضَ بالقضا ... فكيف رِضَائي بالّذي فيه شِقوتي

دعاني وردّ الباب دوني فهل إلى ... دخولي سبيلٌ بَيِّنُوا لي طريقتي

إذا شاء ربّي الكُفْر منّي مشيئةً ... فهل أنا عاصٍ باتّباع المشيئة

وهل لي اختيارٌ أن أُخالِفَ حُكْمَهُ ... فباللهِ تشْفُوا بالبراهِينِ عِلّتي[٢]

= المقترح المتوفى سنة ٦١٢هـ. ومن كتبه: شرح الإرشاد في أصول الدين. ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٢٥٦).

(١) شرح الإرشاد للتقي المقترح ٣٥٤ (تحـ فتحي أحمد عبد الرزاق، دكتوراه من جامعة الأزهر بالقاهرة، ١٩٨٩م).

(٢) كتم الناظم اسمه، وجعله على لسان بعض أهل الذمة. ويقال إنه: البَقِّيّ. ويقال: لبعض اليهود. ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٢٠/ ١٥١ ط إحياء التراث) وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/ ٣٥٢ ط هجر).

الإرشادُ والدّلالَةُ، وضدها الغَوايةُ والضلالةُ، ....

وقد أجبت عنه، فقلت:

نَــدُلُّكَ يــا هــذا بأوضــح حجّــة ... مــن العِلْــم تَبْـدُو مثْـل شـمْس منيـرةِ

إذا ما قضى المولى على العبد بالّذي ... أراد فمـــا عنـــه مَفـــرٌّ بحيلـــةِ

وإنْ في عـــذاب الله أبقـــاهُ[1] ربنـــا ... جـزاءً علـى فعـل مضَـى بمشـيئةِ

فـلا يُسـألنْ عـن فعلـه فهـو سيّـدٌ ... تصـــرّف في ملـــكٍ لـــه وخليقـــة

وقـد منـح النّـاس العقـول فكُلّفـوا ... بمـــا جـــاء نصًّـــا في كتـــابٍ وســـنّةِ

بيّن للخلـق الضـلال مـن الهـدى ... وللعبـد في الفعـل اختيـار بجملـةِ[2]

فجـوزيْ علـى أفعالـهِ باختيـارهِ ... وإن كـان مجبـورًا بـنفس الحقيقـةِ

ولـم ينْسـب المـولى لظلـمٍ لأنّـه ... مليـكٌ فمـا حـدًّا[3] تعـدّى بفعلـةِ

وأفعـالُ مولانـا الجميـعُ مليحـةٌ ... وألبَسَـها التّقبـيحَ كسـبُ البريّـةِ

فنرضى بها من حيث مصدرها ولَيْـ ... ـسَ نرضى بها من حيثُ كسب الخليقةِ

قوله: (الإرشاد)

«مصدر أرشده بمعنى: هداه ووفقّه، والرَّشَادُ والرُّشْد ـ بضمّ الرّاء وإسكان الشّين وبفتحها ـ نقيض الغيّ، وهو الهُدَى والاستقامة، يقال: أَرْشَدَ يَرْشُدُ رُشْدًا بوزن عَجَبَ يَعْجُبُ

(١) (أ) و(ج): عذاب النار ألقاه.

(٢) البيت زيادة من (د).

(٣) (ب) سقط: حدا.

إلَى أقومِ طَرِيق قَدَّم الصّفة على المَوصُوف وإضافتها إلَيهِ رِعايَةً للسجعِ، والأصل إلَى طَرِيقٍ أقْومَ أي: مُستَقِيمٍ وهُو كِنايَةٌ عَن سُرعة الوُصول إلَى الماموول لأن الخط المُستَقيم أقصر من المُنحَني، ....

عُجبًا، وبوزن أَكَلَ يَأكُلُ أُكْلاً، بضمّ الهمزة»[1]. من شرح الرّملي على المنهاج.

قوله: (رعايةً للسّجع)

وهو: تواطؤ الفاصلتَينِ من النّثر على حرفٍ واحد.

قوله: (وهو كناية)

هي: لفظ أُريد به لازم معناه، فأطلق الطّريق المستقيم وأراد لازمه، لأنّ الاستقامة يلزمها السّرعة بالنّسبة للمِعْوَجّة، فهو أمرٌ نسبيّ، فلا ينافي أنّ المستقيم قد يكون طويلًا فلا تحصل السّرعة.

وما ذكره الشّارح هنا أحدُ وجهين ذكرهما (ك) مستبعدًا لهذا، قال: وإن كان فيه إيماءٌ إلى حصول المطلوب، الثّاني: أنّ في هذا القول إشارةٌ إلى أنّ الهداية هي: الدّلالة إلى طريق الحقّ، وتلويحٌ إلى أنّ الضّلالة هي: الدّلالة إلى طريق الباطل[2].

ثمّ إنّ الخطّ من أجزاء الجسم التّعليميّ العارضُ للجسم الطّبيعيّ، وأقلّ ماهيّتِهِ نقطتان، ولا يوجد بدون السّطح، والخطّ والجسم من أقسام المقدار الّذي هو قسمٌ من مقولة الكمّ الّتي هي

قسمٌ من العَرض، وهو ما يقوم بغيره، وقول المهندسين: الخطُّ ما تركّب من النّقط،

---

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي (١/ ٣٠ ط العلمية).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٦.

بمنِّهِ أي: إنعامِهِ، ويُطلق المنّ على تعديدِ النِّعمِ الصادِرةِ من الشَّخص إِلَى غَيره كَقَولِه: ....

والسّطح ما تركّب من الخطّ، والجسم ما تركّب من السّطح، إنّما هو للتّقريب والتّعليم، مع حكمهم بتلازم هذه الأمور، فلا ينفكّ بعضها عن بعض، كما ثبت ذلك في الفلسفة ببرهان إبطال الجزء الّذي لا يتجزّأ.

ثمّ المستقيم من الخطوط: ما سُتِرَ طرَفُه وسمطه إذا وقع في امتداد وشُعاع البصر، وقيل: أقصر خطٍّ وُصِلَ بين نقطتين، وقيل: ما انطبق على خيط الشّاقول، وقيل غير ذلك.

والمنحني: ما وقع على سطح الكسرة، أو ما كان قطعةً من دائرة، أو نحو ذلك.

وممّا يؤيّد ما قاله الشّارح، ما ذكره البيضاويّ في تفسيره عند الكلام على قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]: «الأكثر على أنّه أُسري بجسده إلى بيت المقدس، ثمّ عُرِجَ[1] به إلى السّماوات حتّى انتهى إلى سدرة المنتهى، ولذلك تعجّب قريشٌ واستحالوه، والاستحالةُ مدفوعةٌ بما ثبت في الهندسة، أنّ ما بين طرفي قرص الشّمس ضعف ما بين طرفي كرة الأرض مئةً ونيفًا وستّين مرّة، ثمّ إنّ طرفها الأسفل يصل موضع طرفها الأعلى في أقلّ من ثانية، وقد برهن في الكلام أنّ الأجسام متساويةٌ في قبول الأعراض، وأنّ الله قادر على كلّ الممكنات»[2].

قوله: (أي: إنعامه)

فهو مأخوذٌ من قولهم: مَنَّ عليه مِنَّةً، إذا أنعَمَ عليه، وأمّا قوله: (ويطلقُ) إلخ، فعليه هو، مأخوذٌ من قولهم: مَنَّ عليهِ مِنَّةً، إذا امتنَّ عليه.

---

(١) (أ) و(ج): يعرج.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (تفسير البيضاوي ٣/ ٢٤٧).

فعلتُ مَعَ فلان كَذا وكَذا، وتعديد النعم من الله تعالى مدحٌ ومن الإنسان ذمٌّ، ومن بلاغات الزَّمَخشَرِيّ: ....

قوله: (مدح)

«وهو تارةً يكون للتّعظيم، والتّكريم، وتارةً في معرض اللوم، وعلى كلٍّ فهو نعمة منه على عبده»[١].

قوله: (ذمّ)

أي: إذا كان التّعداد على سبيل التّوبيخ والتكبّر، فخرجَ منه الشّيخ والوالد للعمل بمقتضاها، وإنّما كان ذمًّا «لأنّ المنعم الحقيقيّ هو الله، لأنّه هو الّذي أقدره، ووفّقه للإنعام فهو يُمتدَحُ بما ليس منه»[٢].

إذا الجودُ لم يُرزَق خَلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا

قال القليوبي: نعم، إن كان للنّهي[٣] عن مذمومٍ فممدوح[٤].

قوله: (ومن بلاغات الزّمخشريّ)

أي: ومن الكلام الّذي اشتمل على البلاغة بمعنى: الفصاحة، لا المتعارفة الّتي هي: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهاتان سجعتان من كتابه المسمّى بـ: «النّوابغ»[٥]، نحو

---

(١) المدابغي.

(٢) المدابغي.

(٣) (أ) و(ج): لكن. وفي حاشية المدابغي: للكف.

(٤) بنحوه في حاشية المدابغي.

(٥) ينظر: نوابغ الكلم للزمخشري (١٥، ط٢ مصر ١٩٣٥م).

«طعم الألاءِ أحلى من المَنِّ وهُو أمَرُّ مِن الألاءِ عِند المَنِّ» أرادَ بالألاء الأُولى: النِّعَم، وبالثانية: الشَّجَر المُرَّ، وأرَادَ بالمَنِّ الأول: المذكور في قَوله تعالى ﴿ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧]، ....

الكُرَّاسَيْنِ مشتملٌ على أمثالِ هذه[1] الحِكَم، كقوله: (النّاسُ أجناس، وأكثرهم أنجاس).

وقوله: رُبَّ صدقةٍ من قلبك خيرٌ مِنْ صدقةٍ من كفك[2].

قوله: (طَعم)

بفتح الطّاء: الكيفيّة. وبضمّها: ذو الكيفيّة. والمناسب هنا الأوّل.

و: (الألاء)[3]

بالقصر والمدّ في الأوّل، والمدّ في الثاني. ومفرده ألّا، بفتح الهمزة وكسرها[4]، ولذلك تأوّل بعض المعتزلة قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]، فقال: إنّ (إلى) اسمٌ بمعنى النّعمة أي: منتظرةٌ نِعَم ربّها، فليس في الآية دليلٌ على الرّؤية، كما تمسّكَ به أهل السنّة، ورُدَّ عليه بما هو مسطورٌ في الكتب الكلاميّة.

قوله: (وهو أَمَرُّ)

أي: الطّعم، وهذا أولى من قول (ش): أي: المَنّ. (م د).

ولعلّ (ش) راعى نكتةً لفظيّةً، وهي قرب مرجع الضّمير، و(م د) راعى نكتةً معنويّة،

(١) (أ) و(ج) زيادة: من.

(٢) (أ) و(ج): من بين كفيك.

(٣) الألاء: هو شجر حسن المنظر، مرُّ الطعم. ينظر: الغريب المصنف لأبي عبيد (١/ ٤٦٦). وفي حاشية إحدى مخطوطات الغريب المصنف: وهو الدِّلفى.

(٤) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٢٧٠، ألا).

وبالثَّانِي تعديد النِّعم. وكَرَمِه أي: جوده، ....

وهي: المبالغة في عدم تحمّله، لأنّه إذا كان أحلى من المنّ عند عدم المنّ، وقد صار عنده أمرٌّ من الآلاء، كان كريهَ الطّعم جدًّا.

وإنّ امْـرأً أهـدى إلـيّ صـنيعةً وذكّرنيهـا إنّـه لبخيـلُ[١]

والمنّ: طعامٌ حلو، يقال له: التَّرنْجَبِين، والسّلوى: اسم للطّائر السُّماني[٢].

قوله: (وكرمه)

هو نقيض اللؤم، وعطفه على (المنّ) عطف تفسير.

قوله: (أي: جوده)

«هو: الإعطاء لا لغرضٍ، فالجود الحقيقيّ لا يُتصوّر إلاّ لله تعالى، ويقال فيه أيضًا: هو[٣] إعطاء ما ينبغي، لمن ينبغي، على وجهٍ ينبغي، أي[٤]: لا لغرض». (م د).

فائدة: قال طاووس: «البُخل: هو أن يبخل الإنسانُ بما في يده، والشّحّ: هو أن يبخل بما في أيدي النّاس»[٥]. وقيل: البُخل هو أن يأكل بنفسه، ولا يُؤْكِلَ غيرَهُ، والشّحُّ: أن لا يأكُلَ بنفسهِ، ولا يُؤْكِلَ غيرَه، والسّخاء: أن يأكل ويُؤْكِلَ، والجود: أن لا يأكل ويُؤْكِل.

---

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٢٣٨) وفتوح الغيب (حاشية الطيبي على الكشاف ١٥/ ٥٧٠) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي (٢/ ٣٥٦ صنع)، بلفظ:

وإنّ امْـرأً أَسْـدَى إلـيَّ صَـنِيعَةً وَذَكَّرَنِيهـا مَـرَّةً لَلَئِـيمُ

(٢) ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان ١/ ٧٠٣ ط هجر)، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (٢/ ٤٥).

(٣) «هو» من (أ) و(ج).

(٤) (ب) سقط: أي.

(٥) جامع البيان (تفسير الطبري ٧/ ٢١ ط هجر) وتفسير ابن المنذر (٢/ ٧٠٧ ط المآثر).

يُقال على الله تعالى كريم، ولا يُقال: سَخِيٌّ، إما لِعَدم الوُرُود وإما للإشعار بجَوازِ الشُّحِّ.

ويَنحصِرُ يُقرَأ بالتحتانية على إرادَة المُصَنِّف أو الكِتاب، وبالفَوقانِيَّة على إرادَة الفَوائِد الجليلة أو المُقدَّمَة، مِن حَصْر الكُلّ في أجزائِهِ، وهِي: الجُملَة وأحكامُها، والجَار والمجرُور، وتَفسِير كَلِماتٍ، ....

قوله: (أمّا لعدم الورود) إلخ.

هي ومقابلها إشارةٌ للمذهبَينِ، وعلى كلٍّ فالإطلاق ممتنع، لعدم الورود على الأوّل، والإشعار بالنّقص على الثّاني.

قوله: (على إرادة المصنِّف)

اسم مفعول، وعود الضّمير عليه باعتبار علمه من المقام كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، لكنّ المناسب، هو الوجه الثّاني.

قوله: (أو المقدّمة)

المناسب عودُه على الفوائد، كعوده عليها في: (وسمّيتها)، لا على المقدّمة، إذ يلزم عليه تشتيت الضّمائر، على أنّه(١) لم يتقدّم لها ذكر، وإن أمكن الجواب بما ذكرنا في المقابل.

قوله: (في أربعة أبواب)

إن قيل: الباب عبارةٌ عن الألفاظ الآتية، باعتبار دلالتها على المعاني، وقد حصر فيها الفوائد، فيلزم حصرُ الشّيء في نفسه، وأجيب: بأنّ الفوائد بالنّسبة إلى العقل عامّة، وقد

---

(١) (أ) و(ج): أنها.

....

انحصرت في هذه الأبواب، بالنّسبة إلى الوجود. هذا حاصل ما قاله (ق).

وإذا تأملت وجدتَ كلام الشّارح مُغنٍ عنه، لأنّ قوله: (من حصر الكلّي)، إشارةً إلى الجواب عن[1] هذا الإشكال بأنّ المنحصر الأمر الكلّيّ، والمنحصر فيه الأجزاء، أي: أنّ هذا الكلّ لا يخرج عن هذه الأجزاء، وهذا معنى: حصر الكلّ في أجزائه، على أنّ قوله: (الفوائد) الّتي تعلّق بها قصد المصنّف لا نسلّم عمومها، بل هي شيءٌ مشخَّصٌ معنًى، وإن أريد مطلقًا، فهي وإن كانت عامّة قبل الانحصار، فهي ليست عامّةً بعده، وكلامنا إنّما هو بعد الانحصار، فيعود المحذور بعينه فالمرجع إليه، هو الّذي ذكره الشّارح، لكن هو مبنيٌّ على أنّ المراد بالفوائد الألفاظ وبالأبواب أيضًا.

وهو أولى مما قاله (ك) بأنّ المراد من الكتاب: المفهومات، ومن الأبواب الأربعة: العبارات، لأنّ ضمير (تنحصر) للفوائد، وتقدّم أنّها عبارةٌ عن الألفاظ، وعلى هذا الوجه يراد منها المعاني، فيُرتكب الاستخدام، ولا داعي له.

ثمّ إنّ هذا الحصر جَعْليٌّ بالنّسبة للمؤلِّف، استقرائيٌّ بالنّسبة لغيره، كما حقّقه المرعشيّ في «تقرير القوانين»، وقد استوفينا ما للحصر وما عليه في حواشي رسالته المسمّاة بـ «الولديّة».

قال (ك): ووجهه أن يقال: مقصودُ الكتاب لا يخلو من أن يكون متعلّقًا ببيان تكملات الأفعال، أعني: الجارّ والمجرور أوْ لا. فالأوّل هو: الباب الثّاني، والثّاني لا يخلو من أن يكون متعلّقًا[2] بالكلمات أو بالاصطلاحات، فالأوّل هو: الباب الثّالث، ....

---

(١) (أ) و(ج): على.

(٢) (ب)، سقط: «بيان تكملات الأفعال، أعني الجار والمجرور أو لا. فالأول هو الباب الثاني، والثاني لا يخلو من أن يكون متعلقًا».

والإشارَة إِلَى عِبارات مُحَرَّرة. وستمرّ بك هَذِه الأبواب بابًا بابًا....

والثّاني هو: الباب الرّابع[١].

قوله: (إلى عباراتٍ محرّرة)

«العبارات: جمع عبارة، وهي اللّفظ، لأنّه يُعبّر به عمّا في الضّمير.

والمحرّرة: مأخوذة من التّحرير، وهو التّهذيب والتّنقية، فالمحرّرة: المهذّبة المنقّاة»[٢]. (ش).

قوله: (وستمرّ بك)

فيه قَلْب، أي: تمرُّ أنت عليها، أو المعنى: أذكرها لك، فلا قَلْب.

و: (بابًا بابًا) منصوب[٣] على الحال بالعامل الأوّل، لأنّ مجموعها[٤] هو الحال، ونظيره في الخبر: هذا حلوٌ حامض.

قال أبو حيّان: «ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنّ نصبه، إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلّف»[٥].

❁ ❁ ❁

---

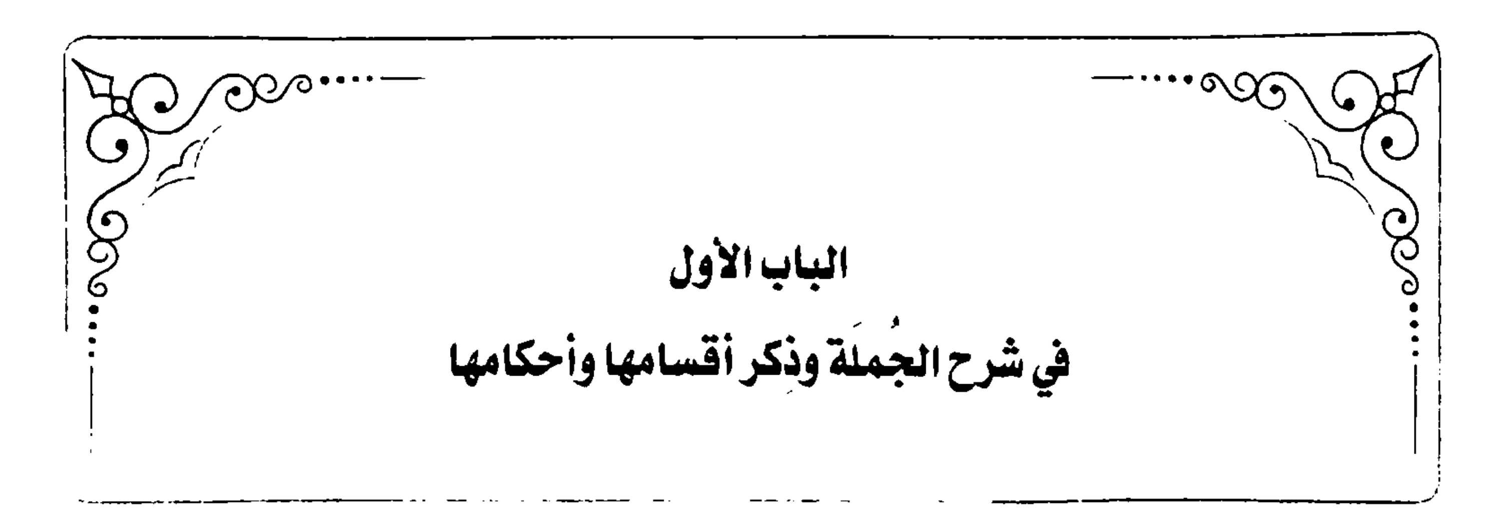
(١) اختصار لقول الكافيجي (شرح قواعد الإعراب ٥٧ ـ ٥٨): «ووجه الضبط أن يقال: مقصود الكتاب لا يخلو إما أن يكون متعلقا ببحث الجملة أو لا، فالأول هو الباب الأول وإن كان الثاني فلا يخلو من أن يكون متعلقا ببيان مكملات الأفعال ـ أعني الجار والمجرور ـ أو لا، فالأول هو الباب الثاني، والثاني لا يخلو من أن يكون متعلقا بالكلمات أو بالاصطلاحات فالأول هو الباب الثالث والثاني هو الباب الرابع».

(٢) الشنواني.

(٣) (أ) و(ج): منصوبان.

(٤) (أ) و(ج): مجموعهما.

(٥) ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٥٨).



الباب الأول
في شرح الجُملَة وذكر أقسامها وأحكامها

وأيّد بظهورها في بعض التّراكيب، كحديث: «لتتّبعنّ سَنَن مَن قبلكم باعًا فباعًا»[١].

قال أبو حيّان: «والمكرّر في هذا، لا يدلّ على أنّه أُرِيدَ به شفع الواحد، بل الاستغراق بجميع الأبواب»[٢].

قوله: (الباب الأوّل)

قدّمه على غيره، لأنّ المقصود من هذه الفوائد، بيانُ الإعراب، كما أشعر بذلك قوله: (هذه فوائد في قواعد الإعراب، وسمّيتها: الإعراب).

والإعرابُ إنّما يكون للكلمة بعد التّركيب، فمعروضُهُ الكلمة بهذا القيد، فقدّم ما هو باحثٌ عن المركّبِ، ولمّا شاركت الظّروفُ الجملَ في بعض الأحكام، كوقوع الظّرف بعد النّكرة صفةً كالجملة، ونحو ذلك، ثنّى بالباب الثّاني الباحثِ عنها، ولأنْفَعِيَّة بيان الكلماتِ يَحْتاجُ إليها المُعرِب، ثلّثَ بالباب الباحثِ عنها، فلم يبق للباب الرّابع إلاّ التّأخير.

قيل: البابُ ما يتوصّل منه لغيره، فاعترضه ابن قاسم في حواشي شرح البهجة، بشموله للطّريق الّذي يتوصّل به لغيره في الصّحراء، وتَبْعُدُ تسميتُهُ بابًا[٣].

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٩٣ برقم ١٠٦ ط العلمية)، بنحوه في: مسند أحمد (١٤/ ٨١ ط الرسالة).

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي (٢/ ٢٢٧ ط العلمية).

(٣) (ب) سقط: وتبعد تسميته بَابًا.

....

قال بعض الفضلاء: وشموله للجسر الممتدّ على النّهر، إلّا أن تجعل ماءً عبارةً عن فرجة، فيؤخذ منه: أنّ التّعريف الّذي ذكره (م د)، تصحيحٌ للتّعريف الأصليّ الّذي ورد عليه ما ذُكِر.

لكن قال الشّيخ ياسين في «حواشي لقطة العجلان»[١]: «التّخصيصُ بالفُرجة، مخالفةٌ لإطلاقهم اصطلاحًا لأبواب العلوم، ولكلام أهل اللّغة، فإنّه صريحٌ في أنّ كلّ ما يتوصّل به إلى شيء[٢] فهو بابه، ومنه قوله ﷺ: «أنا مَدِينَةُ العِلْمِ، وعَلِيٌّ بابُها»[٣]، وإن قال الحفّاظ: إنّه لا أصل له، ومنه:

وأنـــت بـــابُ الله أيُّ امْـــرِئٍ أتـــاهُ مِـــنْ غَيـــرِكَ لا يَـــدخُلُ[٤]

فلا بدّ من تسمية الطّريق والجسر بابًا لغةً»[٥]. انتهى كلامه.

وعلى هذا، فالرّجوع للأصل أحرى، ولك أن تقول: إنّ إطلاق الباب على أبواب العلوم مجاز، كما صرّح بذلك بعضهم حيث قال: إنّه حقيقةٌ في الأجرام، مجازٌ في المعاني، فانتفت المخالفة، وحيث حُكم بعدم صحّة هذا الحديث، كيف يُحتجّ به في إثبات بحث[٦] لغويّ، وأنّ البيت مولّد لا يُحتجُّ به أيضًا، فلم يتمّ ما ذكره الشّيخ ياسين من قوله:

---

(١) (ب) هنا زيادة: «في».

(٢) (ب): الشيء.

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (١/ ٣٠٣ ط العلمية).

(٤) البيت لشمس الدين محمد بن أبي الحسن البكري، المتوفى سنة ٩٩٣هـ. ينظر: النور السافر في أخبار القرن العاشر للعيدروس (٥٣٤ و٥٤٠ ط صادر) من قصيدة أولها:

مـــا أرســـل الـــرحمن أو يرســـل مـــن رحمـــة تصـــعد أو تنـــزلُ

(٥) شرح لقطة العجلان وبلة الظمآن بحاشية ياسين الحمصي (١٥ ط العلمية).

(٦) (أ) و(ج): مبحث.

....

(فلا بد) إلخ.

وفي «ثمرات الأوراق» لابن حجّة: أرسل بعضهم لُغزًا لآخر في باب، وهو:

مـــا وَافَـــقَ في المخـــرج يــــذهبُ طَـــوْرًا ويَجـــي

لســـتُ أخـــافُ شـــرَّهُ مـــا لَـــم يَكُـــن بمرتجـــي

فبعثَ إليه الجواب: ذهابٌ وإياب، وخوفٌ وشرّ، هذا بابُ خصومة، والسّلام[1].

ولا يخفاك لطفُ الجواب، وإن لم يُطابِقْ، لكونه نثرًا، مع قبح البيت الأول[2] وشناعته.

وقوله: (الأوّل)

نقل الرّوميّ عن الصّحاح: أنّه نقيض الآخِر، وأصله: أَوْأَل بوزن (أفْعَل)، مهموز الوسط، قلبت الهمزة واوًا وأدغمت. يدلّ على ذلك: جمعه على أوائِل، والأوالي أيضًا على القلب.

وقال قوم: أصله: ووّل بوزن (فَوْعَل) فقلبت الواو الأولى همزة، وإنّما لم يجمع على أواول، لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع[3]. بتصرّف.

فعلى ما في (ك): من أنّ الأصل الثّاني: وَوْأَل، بواوين بعدهما همزة، تكون الأصول ثلاثة.

ولا يخفى أنّ ما ذكره الرّوميّ أقلّ تكلّفًا.

---

(١) ثمرات الأوراق (١٩ ـ ٢٠ ط العصرية)

(٢) (ب) سقط: الأول.

(٣) الصحاح للجوهري (٥/ ١٨٣٨ وأل).

جمع حُكمٍ وهو النِّسبة التّامّة بين الشيئين، وفيه أي: الباب الأول أربع مسائِلَ جمع مسألةٍ «مَفعَلةٍ» من السّؤال، وهي يُبرهَن عليه في العِلمِ.

ولأوّل استعمالان نظمهما الشّيخ الأُجْهُوريّ في نظمه المشهور، واختصرته بقولي:

وأوّلُ منعُ صرفهِ مثلُ أَسبَقَ لوصفٍ ووزن الفعل أمّا كقبلُ لا

وقولي: (مثل أسبق) إلخ، حالٌ من (أوّل) أي: وأوّلُ حالَ كونه مماثلاً لأسبق، وبمعناه، يُمنع من الصّرف.

قوله: (وذِكْرِ أقسامها)

من إضافة الصّفة لموصوفها، وهو معطوفٌ على (شَرْح)، مِن عطف الخاصّ على العامّ، لأنّ التّقسيم من تمام الشّرح بمعنى: البيان، فالبيانُ شاملٌ له، ويصحُّ عطفه على (الجملة)، لأنّه شَرْحُ أقسامها بذكر أمثلتها، فهذا الوجه تبقى الأقسام فيه على حالها، والأوّل يراد منها التّقسيم، تدبّر.

قوله: (وهو النّسبة)

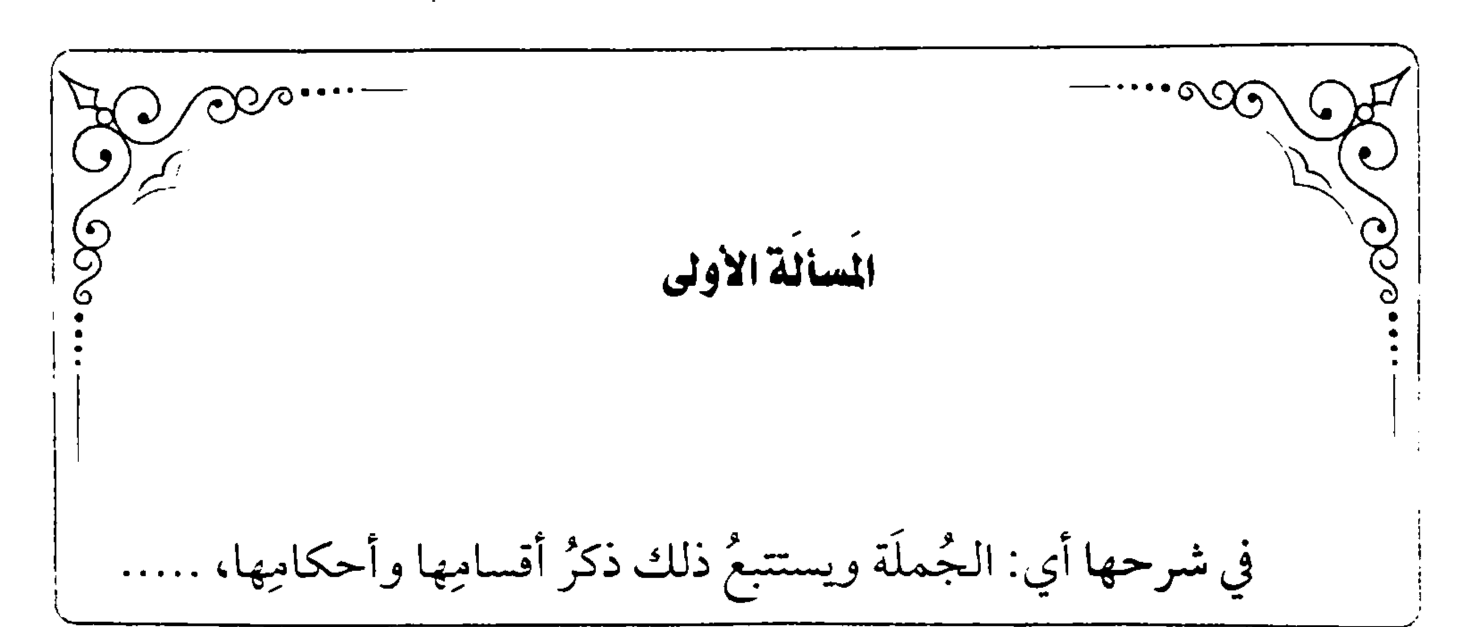
جملة معرّفة الطّرفَين، فتفيد الحصر، أي: حصرَ الحُكم فِيما ذكر، مع أنّ هذا أحد معانٍ للحُكم الواقع في هذا المقام، لا الحُكم الكليّ المتعدّد المعاني.

قوله: (بين الشّيئَين)

هو قيدٌ لبيان الواقع، لأنّ النّسبة لا تكون إلّا كذلك.

قوله: (وفيه أربعُ مسائل)

❀ ❀ ❀



المَسألَة الأولى

في شرحها أي: الجُملَة ويستتبعُ ذلك ذكرُ أقسامِها وأحكامِها، .....

قالوا: إنّه من باب التّجريد، وهو بعيد، فالأوْلَى: أن يُجعلَ من ظرفيّة الجزء في الكلّ، فيكونُ البابُ عبارةٌ عن الهيئة الاجتماعيّة من المسائل الأربع، فيلاحظ ظرفًا، والمظروف: كلُّ واحدة من المسائل على انفرادها، عكسَ ما وُجِّه به وينحصر[1]، فتأمّل.

قوله: (وهي ما يُبرْهَن)

إن أريد تعريف المسائل مطلقًا، فالمراد بالبرهان: ما يشمل الدّليل، إذ بعض المسائل أوْ كلها[2] ظنية كالعربيّة، وإن أريد تعريف المسألة الّتي تقع هنا، فالمراد بالبرهان: الدّليل.

قوله: (ويَسْتَتْبِعُ)

أي: يتبعُ، واسم الإشارة راجعٌ لشرح الجملة.

قوله: (ذِكْرُ أقسامها)

ليس الإضافة هنا من إضافة الصّفة للموصوف كالسّابق، لأنّ الدّاعي للتّأويل في الأوّل، عدم صِحّة تسلّط (شَرْحِ) على ما ذَكَر[3]، كما هو أحد الوجهَيْن السّابقَيْن، وإن صحّ باعتبار الوجه الثّاني.

---

(١) (أ) و(ج): وتنحصر به.

(٢) (أ) و(ج): أولها.

(٣) (أ) و(ج): على ذكر.

والمُرادُ بالأقسامِ الجُزئيّاتُ لا الأجزاءُ. ....

ثمّ المقصودُ من هذا الكلام: الإشارةُ لوجهِ تأخّر التّقسيم، والأحكام في كلام المصنّف عن شرح ماهيّة الجملة، حيث عطف التّقسيم بـ (ثمّ) المفيدة للتّراخي، لبعد مرتبة التّقسيم عن بيان الحقيقة، وذَكَر الأحكام بعد ذلك، في المسائلِ الآتيةِ بعدُ.

فَقَصْدُ الشّارِحِ هنا: بيانُ جهة التّرتيب، ليكون كلٌّ من: التّقسيم والأحكام تابعًا لبيان حقيقة الجملة، وعَطَفَ الأحكام على الأقسام، ليفيد أنّها متأخّرة عنها، وإن كانت الواو لا تفيد إلاّ التّشريك في الحكم، ويبقى الكلام محتملاً للمعيّة، والتّقدّم والتّأخّر، لكنّها تفيد التّرتيبَ بالقرائن، والقرينة هنا أشهر من نارٍ على عَلَم، بل ادّعى بعض أنّ الواو للتّرتيب.

فينتج من كلام الشّارح: أنّ الأقسامَ تابعةٌ صراحةً من قوله: (ويستتبعُ)، وأنّ الأحكام تابعة للأقسام، إشارة من ذِكرِها بمعونة القرائن، أمّا كون بيان حقيقة الجملة متبوعًا، فواضح، وأمّا تبعيّة الأحكام للأقسام، فلأنّ ذِكْرَ الأقسام مِن تتميم بيان الجملة، وبه تتّضح حقيقتُها أشدّ اتّضاح، فهو مرتبطٌ ببيانها، فلم يبق للأحكام إلا التّأخير، لأنّ الحكم على الشّيء فرعٌ عن تصوّره، فيجب تقديم ما يفيد التّصوُّر.

وعلى هذا التّقرير، فليس في كلام الشّارح تعرّضٌ لكونِ ذِكرِ الأقسامِ والأحكامِ، ذِكْرٌ في هذه المسألة، حتّى يلزم البطلان، أو ذكرُ الأقسام فيها والأحكام في توابعها[1]، كما هو الواقع، هكذا ينبغي فهمُ عبارة الشّارح، وسقط ما أطالوا به هنا.

قوله: (والمراد)

الأَوْلَى: حذفه، لأنّ المتبادر من الأقسام الجزئيّات، إذ قسمُ الشّيء ما كان مباينًا له، ومندرجًا معه تحت أصلٍ كُلّيٍ، وهنا الأمر كذلك، لأنّ الاسميّة والفعليّة والصُّغرى والكُبرى ونحو ذلك، أقسامٌ لمطلق جملة، وجزئيّاتٌ لها، نظير الاسم والفعل والحرف، بالنّظر للكلمة،

---

(١) (أ) و(ج): تواليها.

اعلم أيهَا الـواقِف على هَذا المصَنّفِ أنَّ اللَّفـظَ المُركَّب الاسناديَّ يكون مُفيدًا كـ«قام زيدٌ»، وغير مُفيد، نَحو «إن قامَ زيدٌ»، ....

ولا يُتوهّم أنّها أجزاءٌ لها، إذ أجزاؤها المسند والمسند إليه، وعلى فرض توهمّ ذلك، يندفع بهذا التّبادر، فما أُجيبَ به عن الشّارح هنا تمحّل.

قوله: (اعلم أيّها الواقف)

اعلم: فعل أمر، وأيّ: منادى، وها: للتّنبيه، والواقفُ بالرّفع: نعتٌ لأيّ على لفظها، ويجوز نصبُها نعتًا على المحلّ، وجملة: (على هذا المصنَّف) من الجار والمجرور في محلّ نصبٍ بقوله: (الواقف)، لأنّه يعمل عمل الفعل.

قوله: (المركّب الإسناديّ)

ذِكْرُ الشّارحِ هذينِ القيدَينِ، تورُّكٌ[1] على المصنّف في إهمالهما؛ اكتفاءً بدلالة الالتزام من حيث إنّ الإفادة تستلزم التّركيب والإسناد، لهجرانها في التّعاريف.

والإسناديّ: نسبة للإسناد الّذي هو: ربط إحدى الكلمتَينِ بالأخرى، بحيث إنّه لو لم يتكلّم بشيءٍ غيرهما، لم يبق للمخاطَبِ انتظارٌ تامٌّ لشيءٍ آخر، فالمركّب الإسناديّ لا يكون إلاّ مفيدًا، والظّاهر أنّ الرّبط هو نفس النّسبة الحكميّة، فيكون من نسبة الشّيء إلى جزئه، لأنّها جزء المركب.

ثمّ إنّ الشّارح جعل اللّفظ المركّب الإسناديّ، مقسّمًا للمركّب المفيد، والمركّب غير المفيد، فلزم عليه[2] تقسيم الشّيء إلى نفسه وإلى غيره، وتوضيحه: أنّ[3] المركّب

(١) تورّك عليه: في هذا السياق، فيه معنى التهكّم والتعالي على غيره.

(٢) «عليه»، من (أ) و(ج).

(٣) (أ) و(ج): إلى.

وأنَّ غير المفيد يُسمى جملَةً فَقَط، وأنَّ المفيد يُسمى كلامًا لوُجُود الفائِدَة، ويُسمى جُمْلَةً..

الإسناديّ هو المفيدُ كما علمت، وهو عين[1] أحد القسمين الّذي أشار له بقوله: (فيكون مفيدًا)، وأنّ غير المفيد نقيض المفيد، فكيف يُجعل قسمًا له، مع وجوب تحقّق المقسِّم في الأقسام، والشّيء لا يصدُق على نقيضه؟

وحاصل الجواب: أنّ المقسِّم يؤخذ عامًّا، بأن يُرادَ الإسناديّ في الأصل، كجملة الشّرط، أو في الحال، كـ (قام زيدٌ)، فعلى هذا يكون صادقًا على القسمَينِ، ويخصّ القسم الأوّل أعني: ما كان مفيدًا أي: في الحال، والقسم الثّاني أعني: غير المفيد، له جهتان: جهة ثبوت، وهوكونه مفيدًا،

وجهة نفي، وهو كونُه غيرَ مفيد، وكلٌّ منهما مقيّدٌ، فهو غير مفيدٍ في الحال، ومفيدٌ في الأصل، فباعتبار حالة الثّبوت، يشمله المقسِّم لا باعتبار حالة النّفي، لأنّه مناقضٌ له، والاعتراض مبنيّ على ملاحظة حالة النّفي، أعني: كونُه غير مفيدٍ.

والحاصل: أنّا نُعمِّم في المقسِّم، بجعله شاملاً للمفيد بحسب الأصل، وبحسب الحال، ونقيّدُ كلاًّ من القسمَينِ، أمّا المفيد: فنقيّده بالحال، كـ: قام زيدٌ، فإنّه في هذه الحالة مفيد، وأمّا غير المفيد: فبالأصل، نحو: إنْ قامَ زيدٌ، فإنّه وإن كان غيرَ مفيدٍ باعتبار هذه الحالة، وهو حالة دخول (إنْ)، فإنّه مفيدٌ بحسب الأصل، وهو حالته قبل دخولها، والمقسِّم شاملٌ لهُ من هذه الجهة، فلم يلزم عليه تقسيم الشّيء إلى نفسه، لما علمتَ من التّخصيص في كلٍّ من القسمَينِ، والتّعميم في المقسِّم، ولا إلى غيره، لأنّ شمول المقسِّم لغير المفيد، ليس من جهة النّفي، بل من جهة الثّبوت، فتدبّر فإنّه دقيق.

قوله: (يُسمَّى جملةً فقط)

---

(١) (ب): غير.

لوُجُود التَّرِكِيب الإسنادي ونَعني مَعشَر النُّحَاة بالمفيد ....

أي: لا كلامًا، فلا ينافي أنّه يُسمَّى قولاً.

قوله: (لوجود التّركيب الإسناديّ)

قد علمت أنّ المراد به: ما يشمل الإسناد[١] «في الأصل أو في الحال، ولا يرِدُ على ذلك نحو: قائمٌ أبوهُ، من قولك: زيدٌ قائمٌ أبوه، لأنّ الوصف مع مرفوعه، لا إسناد بينهما، لا في الأصل، ولا في الحال.

وفي شرح الحاجبيّة للرّضيّ: «الفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة: ما تضمّن الإسناد الأصليّ، سواءً كانت مقصودةً بالذّات [أم لا][٢]».

والكلام: ما اشتمل على نسبةٍ مطلقًا[٣]، فاسم الفاعل مع فاعله، ليس جملةً إلّا إذا وقع صلةً للام، فإنّه حينئذٍ مقدّر بالفعل، فتكون نسبتُها أصليّة، أو وقع في مثل: أقائمٌ الزّيدان، فإنّه مع كونه جملةً كلام، وماعداهما فليس نسبةً أصليّة، بل على سبيل التّشبيه بالفعل، لاشتماله على معناه» (ش).

وبهذا سقط ما قاله (ق) من أنّ: الصّواب أن يقول: (لوجود التّركيب الإسناديّ أصالة)، ليخرج الإسناد إلى اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما، لأنّ الإسناد إليهما فرع بالنّسبة إلى الفعل.

قوله: (ونعني)

---

(١) (ب): الاسنادي.

(٢) زيادة من الشنواني، نقلاً عن الرضي (١/ ٣٣)، وفيه بلفظ: «أو لا».

(٣) نقلاً عن التفتازاني، قال الشنواني (مخطوط): «والتحقيق أن يقال: الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة بالذات، والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية مطلقًا، فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة إلا إذا وقع صلة للام فإنه حينئذ مقدر بالفعل فتكون نسبة أصلية....».

....

إنّما عبّر به، لأنّ «النّحاة أطلقوا المفيد بالاشتراك على ما يقابل المهمَل، حتى إنّ كلّ لفظٍ موضوعٍ مفيدٌ مفردًا كان أو مركّبًا، وعلى ما يفيد فائدةً جديدةً، وعلى ما يصحّ السّكوت عليه، وفسّروا صحة السّكوت بأنّ الكلام لا يستدعي لفظًا آخر انتظار المحكوم عليه وبه.

فمن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام، وهو صاحب «المفصّل» وصاحب «اللّباب»[١] وابن الحاجب، لم يفرّق بين صحّة السّكوت وحسن السّكوت. ومن ذهب إلى عموم الجملة، وهو سائر النحاة، يفرّقُ بين صحّة السّكوت وحسن السّكوت[٢]، بأن يقال: المرادُ بصحّة السّكوت: كونُ الكلام متضمّنًا للإسناد الأصليّ، سواءً كان مقصودًا لذاته أو لا؟ والمراد بحسن السكوت: كون الكلام متضمّنًا للإسناد الأصليّ[٣]، وكان مقصودًا لذاته.

فعلى هذا، لفظ المفيد إذا كان مفسّرًا بصحّة السّكوت، يكون تعريفًا للجملة، وإذا[٤] كان مفسّرًا بحسن السّكوت، يكون تعريفًا للكلام»[٥]. أفاده الشّيخ عبد الكريم في شرح المنتسب[٦].

وبهذا سقط ما اعترض به (م) دعوى المصنّف أنّ صاحب المفصّل قائلٌ بترادف

---

(١) قال الأسفراييني (اللباب ٢٣): «الإسناد وهو تركيب الكلمتين، [...]، ويسمى كلامًا وجملة».

(٢) (ب) سقط: «ومن ذهب إلى عموم الجملة وهو سائر النحاة يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت».

(٣) (ب) سقط: «سواء كان مقصودا لذاته أو لا، والمراد بحسن السكوت كون الكلام متضمنا للإسناد الأصلي».

(٤) (أ) و(ج): إن.

(٥) حاشية الرومي.

(٦) كذا في المخطوطات.

....

الجملة والكلام، حيث قال في المغني: «ليسا بمترادِفَين كما توهّمه كثيرٌ من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنّه قال بعد أن فرغ من حدّ الكلام: ويسمّى جملة، والصّواب: أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولذا تسمعُهم يقولون: جملة الشّرط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس بمفيد»[١].

قال: «وفي استدلاله التّرادف[٢] من المفصّل بحث، إذ الظّاهر من هذا القول عدم لزوم التّرادف، لأنّ تسمية الكلام جملةً لو أوجب التّرادف، لأوجب في كلامه، والتّسمية تصحُّ في صورة العموم أيضًا»[٣].

وتوضيحه: أنّ قول صاحب المفصّل: (ويسمّى جملةً)، ليس بلازمٍ أن يكون هذا اللّفظ موضوعًا له، لجواز أن يكون من تسمية الأخصّ باسم الأعمّ، كما يسمّى الإنسان حيوانًا، وليس هذا مفيدًا للحكم بالتّرادف، ولأجل هذا قال المصنّف: «وهو ظاهر قول صاحب المفصّل».

وقوله: (لأوجبَ في كلامه) أي: المصنّف هنا، حيث قال: «اعلم أنّ اللفظ المفيد يسمّى كلامًا وجملةً».

فلو أخذنا بظاهر عبارة المفصّل، وقلنا بالتّرادف، وجب أن نأخذ بظاهر العبارة هنا، ونقول بالتّرادف، لتساوي العبارتَين، فلا يصحّ الحكم بعد ذلك بعموم الجملة، إذ ظاهر هذا أنّ لفظ الجملة موضوعٌ للمعنى الّذي وضع له لفظ الكلام، فيكونان مترادفَين.

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام (٤٩٠، دار الفكر ط٥). نقلاً عن: حل معاقد القواعد للزيلي ٨١.

(٢) (ب)، سقط: الترادف.

(٣) حل معاقد القواعد للزيلي ٨١.

حَيثُ أطلقناه في بحث الكَلام: ما يحسن من المُتكَلِّم السُّكُوت عَلَيهِ بحَيثُ لا يصير السَّامع ....

ووجه سقوط هذا الاعتراض: أنّ مَن قال بترادف الجملة والكلام، لم يفرّق بين صحّة السّكوت وحسن السّكوت، فجعل مفهومهما شيئًا واحدًا، فلا ينافي عموم وخصوص حتّى يقال: إنّه يجوز أن تكون التّسمية من باب تسمية الأخصّ باسم الأعمّ، ومن ذهب إلى العموم والخصوص، يفرّقُ بينهما، فالمفهومان متغايران، فعلى فَرضٍ وقوع ما يفيد التّرادف للفرقين[1]، كظاهر عبارة المصنّف، يُصرفُ عن ظاهره بقرينة اصطلاحهم على التّفرقة، وعلى أنّ المصنّف هاهنا نصب قرينةً، على أنّ المراد بالتسمية: الإطلاق لا الوضع، بقوله بعد ذلك: «وأنّ الجملة أعمّ من الكلام»[2].

وللإشارة إلى هذا التّأويل، قال (ك) في قوله: «(يسمّى): أي: يطلق عليه الجملة، لا أنّه يوضَع له لفظ الجملة والكلام، فيكونان[3] مترَادِفَين، فلا يمكن بيان النّسبة بينهما بالعموم والخصوص»[4]، فتأمّله.

قوله: (ما يَحْسُن)

قال (م): «لو قال (يُمكن) أو (يَصِحّ)، مكان (يَحْسُن) لكان أحسن، إذ رُبَّ كلامٍ يمكنُ السّكوتُ عليه ولا يَحْسُن، كما إذا قلت: ضُربَ زيدٌ، لمن يريد معرفة الضّارب والمضروب معًا، فإنّه كلامٌ يمكن السّكوت عليه، بناءً على إفادة أصل الخبر، ولا يَحْسُنُ عند السّامع،

---

(١) (أ): الفرقين. (ج): المفرقين.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ٦٠.

(٣) (ب): «فلا يكونان». وعبارة الكافيجي: «وإلا فهما يكونان مترادفين».

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٦٦.

منتظرًا لشَيءٍ آخرَ ....

لنقصانه في الإفادة نظرًا إليه، إلاّ أن يقال: المرادُ بالسّكوت: سكوتُ المتكلِّم»[١].

وكأنّ الشّارحَ لاحظ هذا فقيّد السّكوتَ بكونه من المتكلّم، هذا أحسن ما علّلوا به حيث قالوا: «إنّما قال: من المتكلّم، ولم يقل: من السّامع، لأنّ الأنسب إضافة السّكوت للمتكلّم، لأنّه خلاف التكلّم الّذي هو صفةٌ له أيضًا»[٢].

قوله: (منتَظِرًا لشيءٍ آخر)

أي: انتظارًا تامًّا، فدخل الفعل المتعدّي مع فاعله، مع وجود انتظار المفعول به، لأنّ هذا انتظارٌ أقلّ.

ولا يَرِدُ ما صرّح به ابن الحاجب في الكافية من أنّ: «تعقّل[٣] الفعل المتعدّي موقوفٌ على المفعول به»[٤]، لأنّ تعقّل المتعدّي كما يتوقّف على تعقّل شيءٍ ما، وهو معلومٌ لكلّ شخص، فلا يُنتظر أن يذكره المتكلّم للتعقّل أصلاً، وإنّما ينتظره لأجل الرّبط، فلا يبقى انتظارٌ تام، لا يقال: لو ذُكر المفعول، يُعلم حال المواضع[٥]، ويحصل الارتباط طائفة[٦]، فلا يحتاج إلى الفاعل، ولا ينتظره أيضًا، فيكون الفعل مع المفعول كلامًا تامًّا، وهو باطل، لأنّا نقول: الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل، لأجل بناء الفعل المبنيّ للفاعل كالأصل للإفادة، حتّى

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٧٨.

(٢) باختصار، نقلاً عن الشنواني.

(٣) (ب) سقط: تعقل.

(٤) نقلاً عن الشنواني. قال ابن الحاجب (الكافية ٤٧ ط مكتبة الآداب): «فالمتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلق، كـ: ضرب، وغير المتعدي: بخلافه، كـ: قعد».

(٥) في (ب): الواضع. وعند الشنواني: الواقع.

(٦) كذا في المخطوطات، وصورتها كالآتي: (أ): طايفة، و(ب): طائفة، و(ج): طايفة

وبَين الجُملَة والكَلام عُمُوم وخصوص مُطلق، وذَلِكَ أنَّ **الجُملَة أعم من الكَلام**، لصدقها بِدُونِهِ وعدم صدقه بِدُونِها، فكُلّ كَلام جملَة لوُجُود التَّركِيب الاسنادي، ....

لو بُنِى الفعل للمفعول لكفى المفعول، فافهم. ملخّصًا من (ش).

ويرده[1] ما ذكره علماء المعاني، من أنّ احتياج الفعل للفاعل، أشدّ من احتياجه للمفعول، لأنّ نسبته إليه نسبة صدور، وللمفعول نسبة وقوع، ولأنّ الفعل المتعدّي قد يُنَزَّلُ منزلة اللّازم لقصد العموم، فيقطع النّظر عن المفعول.

قوله: (وبين الجملة والكلام عموم مطلق)

العموم والخصوص عند المناطقة في المفردات، يرجع للحمل، وفي القضايا، للصّدق، أي: التّحقّق، وما هنا من الأوّل، فتقول: فعل الشّرط جملة، ولا يصحُّ أن تخبر عنه بأنّه كلام، ونقول: قام زيدٌ، جملةٌ وكلام، فالجملة أعمّ، لحملها على فعل الشّرط، واشتراكها في الحمل على (قام زيدٌ) مع الكلام، وأنّ الكلام لا ينفرد عنها فهو أخصّ، فكلّ ما صَدُق، أي: حُمِل عليه الكلام، حُملت عليه الجملة، وليس كلّ ما حُمِلَت عليه الجملة، يُحمَل عليه الكلام.

وأمّا إطلاق الكلام على القرآن، كأن تقول: الصّفة النّفسيّة القائمة بذاته تعالى كلام الله، والألفاظ الّتي نتلوها كلام الله، فهذا اصطلاح المتكلّمين، وحيث[2] أُطلق الكلام عندهم فالمراد به: الصّفة النّفسيّة، والألفاظ المتلوّة، كما هو مذهب الأشعريّ من أنّه مشترك.

وأمّا الكلام عند النّحويّين: فهو اللّفظ المفيد، والنّسبة بين الكلام والجملة هنا، مأخوذةٌ

---

(١) (أ) و(ج): ويورد.

(٢) (أ) و(ج): إذ حيث.

ولا ينعكس عكسًا لغويًا، أي: لَيسَ كل جملَة كلامًا، **لأنَّهُ تُعتَبر فيهِ الإفادة** بخِلافِها، **ألا ترى أنَّ جملَة الشَّرط نَحو: «قامَ زيد» من قَولك: «إن قامَ زيد قامَ عَمرو» تُسمّى جملَة**، لاشتمالها على المسنَد والمسنَد إلَيهِ، **ولا تُسمَّى كلامًا، لأنَّهُ لا يُفيد معنى يحسن السُّكُوت عَلَيهِ**، لأنَّ «إن» الشّرطِيَّة أخرجته عَن صلاحيته لذَلِك، لأن السَّامع ينتَظر الجَواب، **وكذَلِكَ**، أي: وكالقول في جملَة الشَّرط **القَول في جملَة الجَواب** أي: جَواب الشَّرط وهِي جملَة «قامَ عَمرو» من المثال المذكُور، فتسمى جملَةً ولا تسمى كلامًا، لما قُلنَاهُ. والحاصِل: أنّه جعل في كل من جملتَي الشَّرط وجَوابه أمرين، أحدهما ثُبوتي: وهُو التَّسمِيَة بالجُملَةِ، والآخر سَلبِيٌّ: وهُو عدم التَّسمِيَة بالكلام........

من اصطلاحهم، أي: النّحاة، الّذي هو الموضوع، ولا يُخْلَط اصطلاحٌ باصْطِلاحٍ، فسَقط ما قيل هنا وطاح.

قوله: (ولا ينعكس عكسًا لغويًا)

بأن يقال: وكلّ جملةٍ كلام، بل ينعكس عكسًا منطقيًا، والموجبةُ الكليّة تنعكسُ موجبةً جزئيّة، وهي هنا: بعضُ الجملةِ كلام، أي: مايصدُق عليه لفظُ الجملة، يصدُقُ عليه لفظ الكلام في بعض الصّور، فقول الشّارح: (أي: ليس كلّ جملة)، ليس تصويرًا للمنفيّ الّذي هو العكس الّلغويّ كما

قد يتبادر من عبارته، بل للنّفي[1]، لكنّه لم يصرّح بالعكس، بل صرّح بما استلزمه، وهو السّالبة الجزئيّة أعني: (ليس كلّ جملةٍ كلامًا).

---

(١) (أ) و(ج): النفي.

ففي ذَلِك دَلِيل على ما ادَّعاهُ من عدم ترادف الجُملَة والكَلام، ....

وقد تقرّر في الميزان: أنّ السّالبة الجزئيّة، تستلزم موجبةً جزئيّة، وإنّما لم يصحّ العكس اللّغويّ، لأنّه يفيد التّرادف، والغرض خلافه، نعم على القول بترادفهما يصحّ العكس اللّغويّ، هذا توضيح عبارة الشّارح.

قوله: (ففي ذلك دليلٌ على ما ادّعاه)

في كون ذلك دليلاً نظر، وإنّما هو توضيح. (ش).

وهو مدفوعٌ بأنّ المصنّف تعرّض لأخذ[1] النّسبة بينهما وهي: إفادة العموم والخصوص، ووضّحه بالمثال، ومعلومٌ أنّ العموم والخصوص[2] المطلق، يرجع لموجبةٍ كليّةٍ قائلة: كلّ ما صَدُق عليه الأخصّ، صَدُق عليه الأعمّ، وسالبة جزئيّة، وهي: كلّ ما صَدُق عليه الأعمّ، صَدُق عليه الأخصّ، فهاتان القضيّتان لازمتان للعموم والخصوص المطلق.

والتّرادف يلزمه موجبتان كليّتان، كقولنا: كلّ ما صدُق عليه بشيءٌ، صَدُق عليه إنسان، وكلّ ما صَدُق عليه إنسان؛ صَدُق عليه بشيء، ومعلومٌ أنّ تنافي اللّوازم؛ يدلّ على تنافي الملزومات.

والعموم والخصوص المطلق[3] مباينٌ للتّرادف، فمتى ثبت أحدهما انتفى الآخر، فتمّ كون ما ذكره دليلاً مشابهًا لدليل الخلف، الّذي فيه إثبات الشّيء بإبطال نقيضه، وكأنّه قال: لو كانا مترادِفَين

---

(١) (أ) و(ج): لأَخذِ.

(٢) (ب) سقط: «ووضّحه بالمثال، ومعلومٌ أنّ العموم والخصوص».

(٣) المثبت من (د)، وهو سقط في (أ) و(ب) و(ج): «والتّرادف يلزمه موجبتان كليّتان، كقولنا: كلّ ما صدُق عليه بشيءٌ، صَدُق عليه إنسان، وكلّ ما صَدُق عليه إنسان؛ صَدُق عليه بشيء، ومعلومٌ أنّ تنافي اللّوازم؛ يدلّ على تنافي الملزومات، والعموم والخصوص المطلق».

وَرَدٌّ على من قالَ بترادُفِهما كالزّمخشريّ، وعلى من قال: جملَة جَواب الشَّرط كَلام بخِلاف جملَة الشَّرط، كالرّضيّ ....

لصَدُق أحدهما على ما يصدُق عليه الآخر، والتّالي باطل، فبطُل المقدّم، وهو التّرادف، فثبت العموم والخصوص، وهو المدّعي، لأنّ الأمر دائرٌ بينهما، فحيث انتفى أحدهما ثبت الآخر، فتدبّر.

قوله: (ورَدٌّ على مَن قال بترادفهما، كالزّمخشريّ)

«قال الدّمامينيّ: ظاهر كلام الأندلسيّ[١] في شرح المفصّل: أنّ كونهما مترادِفَينِ رأي الجميع.

وما ذهب إليه الزّمخشريّ اختاره ناظر الجيش[٢]، وقال: إنّه الّذي يقتضيه كلام النّحاة.

وأمّا إطلاق الجملة على الواقعة شرطًا أو جوابًا أو صلةً، فإطلاق مجازيّ، لأنّ كلاًّ منهما كان جملةً قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان»[٣].

قال (م د): «وعلى القول بالتّرادف، فقيل: تُردّ الجملة للكلام، فلا بدّ فيها من الفائدة، وقيل: يُردّ الكلام للجملة، أي: لا يشترط في الكلام الفائدة».

قوله: (وعلى مَن قال: جملة جواب الشّرط كلام، كالرّضيّ)

---

(١) هو: القاسم بن أحمد بن الموفق، علم الدين، الأندلسي اللُّوْرقي (بضم اللام وسكون الواو). من مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح مقدمة الجزولي. توفي سنة ٦٦١هـ. ينظر: معجم الأدباء لياقوت (٥/ ٢١٨٨) وإنباه الرواة للقفطي (٤/ ١٦٧) ووفيات الأعيان لابن خلكان (٥/ ٣٨) وتاريخ الإسلام للذهبي (١٥/ ٤٤) والوافي بالوفيات للصفدي (٢/ ٧٣).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (١/ ١٤٤).

(٣) الشنواني.

....

فإنّه قيّد الإسناد المعتبَر في الكلام بالمقصود لذاته، وأخرج به الإسناد الّذي في الجملة التضمنيّة، لأنّها لتوكيد جواب القسم، والّذي في الشّرطيّة، لأنّها قيدٌ في العموم، قال: «فجزاء الشّرط، وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشّرطيّة والقسميّة»[١].

لكن قال السيّد: «جوابُ القسم، كلامٌ بلا نزاع، وأمّا جواب الشّرط ففيه بحث، والجواب: الكلام هو المجموع المركّب من جملة الشّرط والجزاء، لا الجزاء وحده، لأنّ الصّدق والكذب إنّما تعلّقا بالنّسبة الّتي بينهما، لا بالنّسبة الّتي بين طرَفَي الجزاء، يظهر ذلك، بالتّأمل في قولك: ضربَتني فرسُك[٢]، فإنّه قد لا يوجدُ منكَ مثل ضَرْب المخاطب أصلاً، ويكون هذا الكلامُ صادقًا، ولو كان الحُكم المقصود بالجزاء لم يُتصوَّر صدْقُه، مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلّيّة»[٣].

أي: «فمورد الصّدق والكذب، إنّما هو الرّبط بين الشّرط والجزاء»[٤]، فيكون الكلامُ هو المجموع عند السيّد.

قال (ش): «والّذي يظهر أنّ محلّ[٥] الخلاف، إذا كانت أداة الشّرط حرفًا أو اسمًا ليس مبتدأ، وإن كانت اسمًا مبتدأً، فإن قيل: إنّ خبره جملة الشّرط وجوابه، أو جوابه فقط، فالكلام إنّما هو المبتدأ وخبره، وإن قلت: إنّ الخبر جملة الشّرط فقط، فالكلام مجموع

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٣).

(٢) كذا في المخطوطات. ولعله تحريف، وفي حاشية الشنواني، وحاشية السيد (١/ ٨): «قولك: إن ضربتني ضربتك».

(٣) حاشية السيد الشريف على شرح الرضي (١/ ٨).

(٤) الشنواني.

(٥) المثبت من (ب) والشنواني. وفي (أ) و(ج): «كل».

....

المبتدأ وخبره، وهذا الجواب على هذا الحمل يكون كلامًا آخر، ويحتمل خلافه فليحرّر، فإنّي لم أر مَن تعرّض لذلك».

أقول: وافق السيّد الغير في القول بأنّ الكلام هو الجزاء، وسيأتي المصنّف يفيد أنّه جارٍ على طريقة السيّد من أنّ الكلام هو المجموع.

قال (ك): «فإن قلت: جملة جزاء[1] الشّرط، قولٌ مفيدٌ، مقيّدٌ[2] بالشّرط مثل: جئتُكَ إذا طلَعتِ الشَّمس، فكما لا يخرج عن التّقييد هذا القول عن الإفادة، فكذلك لا يخرج هذا القول عنها، فكيف تكون جملة الشّرط[3]؟

قلت: مهما يكون حصول[4] الجزاء موقوفًا على[5] حصول فعل الشّرط المشكوك، لا يصحّ السّكوت عليه، لأنّ الجزم بالجزاء ما دام الشّك في الشّرط لا يُتصوّر، نعم حصل الجزم بالتّعليق بين الجملتَين في الحال، لكنّ الفرق بين حصول الجزم بالتّعليق بين الجملتين وبين حصول الجزم بمضمون الجزاء ظاهر، فالجزم المنفيّ هو الثّاني لا غير، فالإفادةُ مسلوبةٌ عن كلّ واحدةٍ منهما، لا عن مجموعهما فإنّه مفيد، وإنّما التّقييد في قولك: جئتُكَ إذا طَلَعَتِ الشَّمس، فلا ينافي الجزم بحصول المجيء في وقت طلوع الشمس، فهو محقّقُ الوقوع فيصحّ السّكوت عليه»[6]. ملخّصًا.

---

(١) (ب) سقط: جزاء.

(٢) عند الكافيجي ٧٠: «مفيد مقيد». وفي (ب): مقيّد. و(أ) و(ج): مفيد.

(٣) (ب) سقط: «الشرط». والنص عند الكافيجي (مخطوط): «فكيف يكون جملة الجزاء مثل جملة الشرط».

(٤) (أ) و(ج): كان وصول.

(٥) (أ) و(ج): موقوف عليه.

(٦) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٠ ـ ٧١.

ثُمَّ الجُملَة تَنقَسِم أولًا بالنِّسبَةِ إلى التَّسمِيَة إلى: اسميَّة وفعليَّة، ....

قوله: (ثُمَّ الجملة)

لا يخفى أنّ تعريف الحقائق الاصطلاحيّة كالجملة والكلام، حدودٌ رسميّة لا حقيقيّة كما علمت، كما عليه البعض، وحقّق السيّد الثّاني، وأنّ التّقسيمات من باب الرّسوم.

وهل فيها حكمٌ أو لا؟

حكى السّيرامي في حواشي العصام على العضُديّة القولان، ورجّح أنّ فيها حكمًا، لكنّ المقصود منه التّصوّر، وعلى كلٍّ ففي التّقسيم نوع بيانٍ للمُقسَّم، فلما كان التّقسيم مشاركًا للحدّ في مطلق البيان، حسُن عطفه عليه لاتّصاله به، ولمّا كانت رتبته أحطُّ منه من حيث إنّ الأوّل حدّ والثّاني رسم، والحد: ما كان بالذّاتيّات، والرّسم: ما كان ببعضها وبالخواصّ، أو بالخواصّ فقط كما هنا، فإنّ التّقسيم خاصٌّ من خواصّ المقسَّم، والذّاتيّ مقدّمٌ على الْعَرَضيّ، كانت رتبة التّقسيم منحطّةٌ عن رتبة الحدّ، حسُن الإتيان بـ (ثمّ) المفيدة للتّراخي، إشارةً لبُعد مرتبة ما بعدها عمّا قبلها، فهي هنا عاطفة لا استئنافيّة كما قالوا، لأنّه يفوّت الإشارة إلى هذه النّكتة، فما بعدها في محلّ نصب، عُطِفَ على مدخول (أنّ) في قوله: (اعلم أنّ اللّفظ المفيد)، كما أشار لذلك (ك) حيث قال: «ثمّ اعلم أنّ الجملة»[1].

قوله: (بالنّسبة إلى التّسمية)

أخذه من قول المصنّف: «تسمّى اسميّة»، وإنّما اختار التّسمية على الانقسام، حيث قال: (تسمّى)، ولم يقل: (تنقسم إلى: اسميّة وفعليّة)، مع أنّ المقام مقام الانقسام، إشعارًا بأنّ هذه المباحث راجعةٌ إلى اللّفظ، والاصطلاح، «وقدّم الاسميّة، لبساطة الاسم، وتركّب

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧١.

....

الفعل، أو للاحتراز عن الفصل بين القِسمَين بقوله: «لأنّ التّقدير» المشار له، لدفع سؤالٍ مقدّر، كما سيأتي، وإن كان حقّ الفعل التّقديم، لأصالته في الإسناد»[١].

قال الرّوميّ: «ثمّ الحصر حقيقيّ، إن كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب، وهو: أنّ الجملة إمّا اسمية أو فعليّة فقط، والشّرطيّة تدخل في الفعل[٢]، وكذا الظّرفيّة عند أكثر البصريّين، وهم الّذين قدّروا الفعل في الظّروف، وادّعائي إن كان مذهبه كمذهب الزّمخشريّ، وهو: أنّ الجملة أربعة، تنبيهًا على أنّهما أصلان بالنّسبة إلى غيرهما».

قوله: (وهم الّذين قدّروا الفعل)[٣]، أي: وأمّا مَن قدّر المتعلّق اسمًا، فلا يتصوّر هناك جملة.

بقي أنّ (ش) قال: ظاهر كلام الشّارح «أن انقسامها إلى: الصّغرى والكبرى، بالنّسبة إلى الوصفيّة، وبه صرّح فيما يأتي، والظّاهر أنّه لا ضرورة إلى ذلك، لجواز أن يكون الجميع اسمًا، وكان يقول: ينقسم بالنّسبة إلى البداءة باسمٍ وفعلٍ إلى: اسمية وفعليّة، وبالنّسبة إلى وقوعها خبرًا عن غيرها ووقوع غيرها خبرًا عن مبتدئها إلى: صغرى وكبرى».

وفيه: أنّ التّسمية بالاسميّة والفعليّة منظورٌ فيه، لما هو جُزْء[٤] الجملة، بخلاف الصّغرى والكبرى، فالوصفيّة لأمرٍ عرضيّ، فناسب ذكر التّسمية في هذا دون ذاك، لأنّ ما بالذّات أقوى ممّا بالغير لزواله، ومن ثمّ قال الشّارح: (تنقسم أوّلًا)، يشير إلى أنّ التّقسيم

---

(١) الرومي.

(٢) الرومي (مخطوط): الفعلية.

(٣) المثبت من (د). وسقط في (أ) و(ب) و(ج): «في الظّروف وادّعائيّ إن كان مذهبه كمذهب الزّمخشريّ، وهو أنّ الجملة أربعة؛ تنبيهًا على أنّهما أصلان بالنّسبة إلى غيرهما. قوله: (وهم الّذين قدّروا الفعل)».

(٤) (ب): خبر.

وذَلِكَ أَنَّها تُسمّى اسميَّة إن بُدِئَتْ باسم صَرِيح كـ«زيد قائِم» أو مؤول نَحو ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صَومُكم خيرٌ لكم، أو بوصف رافع لمُكتَفًى بِه، نَحو «أقائم الزيدان»، ....

أَوَّلِيّ، لرجوعه لذاتها، فهو فَهْمٌ بِهِ، فاندفع ما استظهره، ويُعلم منه وجه تقديم هذا على التّقسيم الآتي، فتأمّل.

قوله: (إن بُدِئَت باسمٍ)

المراد بالبدء: كون المرتبة الأولى للاسم، فنحو: قاموا الزّيدون، وقاما أخَواك، ونِعْمَ الرّجلُ زيدٌ، اسمية على القول بأنّ الاسم مبتدأ وما قبلُ خبر، فعليّة على الإعراب الآخر.

قوله: (صريح)

أي: ظاهرٌ غيرُ محتاجٍ في كونه اسمًا إلى تأويل، فيقابله المؤوّل[1]، وأمّا مقابلته بالكناية، ومقابلة المؤوّل بالظّاهر، فذاك اصطلاح الأصوليّين.

قوله: (أقائمٌ الزّيدان)

هو وما بعده، مُختَلفٌ فيه، «فهما جملتان اسميّتان عند الجمهور، وفعليّتان عند صاحب اللّباب، لأنّ الجملة الفعليّة عنده: ما لا يكون المسندُ فيه مؤخّرًا عن المسندِ إليه، لا لفظًا ولا تقديرًا، ولم يسدَّ مسدَّ المبتدأ ظرفٌ أو ما جرى مجراه، سواءٌ كان المسند فعلاً أو اسمًا أو اسمَ فعلٍ»، قال الرومي.

وإنّما تَركَ المصنّفُ التعرض[2] للتّمثيل بمثل هذا، لوجود هذا الاختلاف، وعليه فكان

---

(١) (ب): الأول.

(٢) (أ) و(ج): العرض.

أو اسم فعل نَحو: «هَيهَات العقيق».

الأولى للشّارح عدم ذكره، اللّهم إلاّ أن يقال: ترجّح عنده أنّ المصنِّف وافق الجمهور فيهما.

فإن قلت إنّ: «أ قائمٌ الزّيدان» في قوّة «أ يقومُ الزّيدان».

فالجواب: أنّ ذلك لمجرّد بيان اسم الفاعل ومعناه، وما جرى عليه الشّارح هنا جرى عليه (ك) أيضًا، ولعلّ الشّارح أعاد الجارّ في قوله: (بوصفٍ)، ولم يَجعَل منه أفراد الاسمِ على تقدير حذفها، ليشير إلى هذا الخلاف، بخلافِ ما لوحذفها، وبهذا سقط ما قاله (ش): «لو أسقط الباء في

قوله: (بوصفٍ)، وجعله وما بعده معطوفَينِ على (صريحٍ)، لكان أولى لتكون الأقسامُ كلّها داخلةٌ في عبارة المصنّف».

ووجه سقوطه: أنّه على هذا التّقدير، يلزم أن تكون هذه المسألة اتفاقيّة كما قبلها، كـ: زيدٌ قائمٌ، وقد علمت ما فيه.

قوله: (نحو: هيهاتَ العقيق)

قال الرّضيّ: «اعلم أنّ بعضهم يدّعي أنّ أسماء الأفعالِ مرفوعةُ المحلّ، على أنّها مبتدأٌ لا خبر لها، كما في: أقائمٌ الزّيدان، وليس بشيء، لأنّ معنى: (قائم) معنى الاسم، وإن شابه الفعل، فيصحُّ أن يكون مبتدأً، بخلاف اسم الفعل، فإنّه ليس معنى الاسم فيه، ولا اعتبار باللّفظ، فإنّ (تَسْمَع) في قولك: تَسْمَعُ بالمُعيديّ: مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً، وما ذكره بعضهم من أنّ الأفعال بعدها مقدّرة، فلم تكن قائمةً مقام الفعل، يلزم عليه أن لا تكون مبنيّة»[1].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٨٦).

وإذا دخل عَلَيها حرف فلا يُغير التَّسمِيَة، سَواءٌ غَيَّر الإعراب دون المعنى، أم المعنى دون الإعراب، أم غَيَّرهما مَعًا، أم لم يُغيِّر واحِدًا مِنهُما. فالأول نَحو: «**إنَّ زيدًا قائِمٌ**»، والثَّانِي نَحو: «**هَل زيدٌ قائِمٌ؟**»، والثَّالِث نحو: «**ما زيدٌ قائِمًا**»، والرَّابع نَحو: «لَزيدٌ قائِمٌ». والجُملَة تُسمّى **فِعليَّة إن بُدِئَت بِفعلٍ**، سَواءٌ كانَ ماضِيًا أم مضارعًا أم أمرًا، وسَواءٌ كانَ الفِعل متصرفًا أم جامِدًا، وسَواءٌ كانَ تامًا أم ناقِصًا، وسَواءٌ كانَ مَبنِيًّا للفاعِل أم مَبنِيًّا للمَفعول كـ«**قام زيد**» و«يضرب عَمرو»، و«اضْرِب زيدًا»، و«نِعمَ العَبد»، و«كانَ زيدٌ قائِمًا»، و﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠].

ولا فرق في الفِعل أن يكون مَذكُورًا، ....

قوله: (وإذا[١] دخل عليها حرف، فلا يغيّر التسميّة)

وذلك لأنّ المراد بصدر الجملة: المسند إليه، أو المسند، فلا عبرة بما بصدّرها من الحروف.

قوله: (نحو: إنّ زيدًا قائمٌ)

قال (ك): «نُقِلَ عن سيبويه أنّ: (أنّ) وما بعدها، مبتدأ لا خبر له»[٢].

قوله: (سواءً كان ماضيًا) إلخ.

لا يخفى أنّ هذه الأقسام متداخلةٌ، فيصدق جملةٌ منها في شيءٍ واحد، كـ: قام زيد، فإنّه ماضٍ متصرّفٌ تامٌ، مبنيٌّ للفاعل.

---

(١) (أ) و(ج): فإذا.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٢.

أو محذوفًا تقدم معمولُهُ عَلَيه، أم لا، تقدم عَلَيهِ حرفٌ، أو لا، نَحو: «**هَل قامَ زيدٌ**» ونَحو: «**زيدًا ضَربتُهُ**»، و«**يَا عبدالله**»، فـ«زيدًا» و«عبدالله» منصوبان بِفعل مَحذُوف، **لأنَّ التَّقدِير في الأوّلِ**: «**ضَرَبْتُ زيدًا ضَربتُهُ**» فحُذِفَ «ضَربْتُ» لوُجُود مفسِّرِه وهُو «ضَربته»، وفي الثَّانِي: «**أدعُو عبدَاللهِ**»، فحُذِفَ «أدعُو»، لأنَّ حرف النّداء نائِبٌ عَنهُ، ....

قوله: (لأنّ التّقدير)

جوابٌ عمّا يقال: كيف عُدّت هاتان الجملتان، أعني جملة: زيدًا ضربتُه، وجملة: يا عبدَاللهِ، من الفعليّة مع أنّهما بُدِئَتا باسمٍ، فأجاب بقوله: (لأنّ التّقدير) إلخ.

قوله: (أدعُوا عبدَاللهِ)

قال الرّوميّ: «لعلّ وجه تعبير المصنّف عن التّقدير بـ: أدعُو عبدَاللهِ، عاريًا عن حرف النّداء، اختيارُ مذهب المبرِّد، وهو أنّ حرف النّداء، سدّ مسدّ الفعل، فإذا عُبِّر بـ: يا أدعو، يلزم ذكرَ النّائب والمنوب، فعلى مذهب هذا، يكونُ أحدُ جزأي الجملة: حرف النّداء، والآخر: الفعل المقدّر، وأمّا عند سيبويه أحد جزأي الجملة: هو الفعل المقدّر بين حرف النّداء والمنادى، وهو (أدعو)، والآخر: الضّمير المستترُ فيه، فيكون أصل: (يا عبدالله): يا أدعو عبدالله، فحُذِف الفعلُ حذفًا لازمًا، لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النّداء عليه، وإفادته فائدتَه، فيكون جزء الجملة هو: الفعل، والفاعل المقدّران، وقال أبو عليّ الفارسيّ: إنّ حرف النّداء، اسمُ فعلٍ، فيكون أحدُ جزأي الجملةِ: حرفُ النّداء، والآخرُ: الضّمير المستترُ فيه، فعلى مذهبه، كونها من الجملة الفعليّة، على رأي صاحب اللّباب»[1].

---

(١) الرومي.

....

وقد تقدّم لك مذهبه، فلا تَغفَل.

واعلم أنّ الهمزة من أدوات النّداء، فعلى مذهب الفارسيّ: تكون قد استوفتْ أقسام[1] الكلمة الثّلاثة، فهي حرفُ استفهامٍ، واسمُ فعلٍ في النّداء، وفعلُ أمرٍ من (وَأى) بمعنى: وعد، وعليه اللّغز المشهور وهو قوله:

إنّ هندُ المليحةُ الحسناءَ وَأْيَ مَن أضمَرتْ لخلٍ وفاءَ[2]

وقد ألغزتُ في ذلك، وقلت:

إمامَ النّحوِ ما أَلِفٌ أَتَتْنا وَهْيَ مِنَ الحروف اسمًا وفعلا

وفي الحالين قد حمَلت ضميرًا أما هذا عُجابٌ فابْدِ نقلا

وأجبتُ عنه فقلت:

هي الألفُ الّتي جاءتكَ أمرًا مصوغًا من وأى يا صاح فعلا

وتأتي للنّدا وهناك قولٌ حكاه لنا أبو حيّان يُتلَى

بأنّ حرف ما ناديتَ بعضٌ يقول: هي اسمُ فعل صحّ نقلا

وقد حملت ضميرًا للمنادى فهذا، حلُّ لغزٍ صار سهلا

وقولي: «حكاه لنا أبو حيّان»، هذا إشارةٌ لما نقله السّيوطيّ في حواشي المغني، فإنّه نقل هذا القول عن أبي حيّان حاكيًا له عن البعض، ولم يعيّنْهُ، فنظمتُ اللغز على ما رأيتُ

---

(١) (ب): أجزاء.

(٢) ليوسف بن أحمد الدباغ الصقلي. ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٩ و٤٣) وإنباه الرواة للقفطي (٤/ ٧٠) ومغني اللبيب لابن هشام ٢٧ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (١/ ٥٧).

ونَحو ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿فَفَرِيقًا﴾ [البقرة: ٨٧]، مُقدَّم من تأخِيرٍ، والأصل: كَذَّبْتُم فريقًا. ثُمَّ الجُملَة تَنقَسِم ثَانِيًا ....

في حواشي السّيوطيّ، ثمّ بعده على ما هنا، فرأيت أنّ ذلك البعض: هو الفارسيّ، فأبقيتُ ما كان على ما كان، فلا تعترض.

قال (ك): وعبدَالله منصوبٌ على أنّه مفعولٌ به، وهذا ظاهرٌ إن كان (عبد) مضافٌ إلى (الله)، وأمّا إذا كان علمًا، فالقياس: أن يكون الإعراب في الآخر، لكنّه أُجْرِي في العبد، إبقاءً لما كان.

فإن قلت: يا عبدَالله: إنشاء، وأدعو عبدَالله: خبر، فكيف يكون التّقدير: أدعو عبدالله؟ قلت: (يا) نائبٌ مناب (أدعو)، إذا كان[1] مستعملًا في الإنشاء مجازًا، وإن كان خبرًا بحسب لفظه[2]. بتصرّف.

قوله: (ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧])

ومثله: كيفَ جاءَ زيدٌ، وقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، فإنّ تقدير الأوّل: جاءَ زيدٌ كيفَ، وتقدير الثّاني: تنكرون[3] أيّ آياتِ الله، فَقُدِّما لاقتضاء الاستفهام الصّدارة.

قوله: (ثمّ الجملة)

هكذا في نسخة الشّارح، والّذي كتب عليها غيره، بإسقاط هذا، وأوّل المتن: (وإذا

---

(١) (ب): فكان.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٤.

(٣) المثبت من (د). وسقط في (أ) و(ب) و(ج): «فإنّ تقدير الأوّل: جاءَ زيدٌ كيفَ، وتقدير الثّاني: تنكرونَ».

ـ بالنِّسبَةِ إلَى الوصفية ـ إلى: صُغرى وكُبرى، فالصُغرى هِيَ المُخبَر بها عَن مُبتَدإٍ في الأصل، نحو: «إن قامَ زيدًا قامَ أبوهُ»، أو في الحال إسميَّة كانَت أو فعليَّة، ....

قيل) إلخ، وقد حذف في نسخة (م) قول المتن: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أيضًا.

قوله: (بالنّسبة إلى الوصفيّة)

«ليس هذا بضرُوريّ، إذ لا مانع من رجوع هذا إلى التّسمية أيضًا، فكما أنّ الاسميّة، والفعليّة اسمان، تكون الصّغرى والكبرى اسمين، ولا ضرورةَ إلى جعلهما وصفَين». (م د).

وهذا الكلام بعينه، اعتراض (ش) السّابق، وقد علمت ما فيه، فلا تغفل.

قوله: (إلى صُغرى وكبرى)

لم يقصد هنا التّفضيل، فيصحّ التّطابق، كقوله:

إذا غابَ عنكمْ أسودُ العينِ كنتُمُ كِرامًا وأنتم ما أقامَ ألائِمُ[1]

أي: لِئام، وعلى هذا يتخرّج ما هنا، وقول أبي نُواس:

كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعِها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ[2]

---

(١) بلا عزو في: غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٧٢) والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (٢/ ٢٣٢) وأمالي القالي (٢/ ٤٧) وخزانة الأدب للبغدادي (٨/ ٢٧٧). وللفرزدق في: المقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٥٥٠) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٧٧٩).
أسود العين: جبل. وألائم: جمع ألأم بِمَعْنى لئيم، مجردًا عن معنى التفضيل. يريد: لا يزول لؤمكم حتى يزول هذا الجبل، ولا تكونون كرامًا حتى يغيب هذا الجبل، وهو لا يغيب أبدًا.

(٢) ديوان أبي نواس (٣/ ٣٦)، بلفظ: «من فواقعها». ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٥٤٧) وخزانة الأدب للبغدادي (٨/ ٣١٩) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ١٧٤).

والكبرى هِيَ الَّتي خَبَرُها جملَة كـ«زيدٌ قامَ أبوهُ» فجملة «قامَ أبوهُ» صغرى، لأَنَّها خبر عَن «زيد»، وجُملَة «زيد قامَ أبوهُ» كبرى، لأن خَبَر المبتَدَإ فيها جملَة. وقد تكون الجُملَة صغرى وكبرى باعتبارين،..........................

وقول العَروضيّين: فاصلة صُغرى، وكُبرى.

قوله: (والكُبرى)

«هي الاسميّة»[1]، في المغني.

«قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها، ولهذا النّوع أسئلة:

أحدها: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النمل: ٣٩]، إذ يحتمل ﴿ءَاتِيكَ﴾ [النمل: ٣٩]. أن يكون فعلاً مضارعًا، ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل، ومضافًا إليه، ومثله: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾ [هود: ٧٦]، و: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، ويؤيّده أنّ أصل الخبر الإفراد، وأنّ حمزة يُميل الألف من (آتى)[2]، وذلك ممتنعٌ على تقدير انقلابها عن همزة.

الثّاني: «زيدٌ في الدّار»، يحتمل تقدير: استقرّ، وتقدير: مستقرّ.

الثّالث: «إنّما أنت سيرًا»، إذ يحتمل تقدير: تسيرُ سيرًا، وتقدير: سائر.

الرّابع: «زيد قائمٌ أبوه»، إذ يحتمل تقدير: أبوه مبتدأ، وأن يُقدّر فاعلاً بقائم»[3]. (ش).

قوله: (وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين)

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٤٩٨.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٨٢.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٤٩٨. نقلاً عن الشنواني.

كَما إذا قيل: «زيد أبوهُ غُلامُهُ منطلق» فـ«زيد» مُبتَدأ أول، و«أبوهُ» مُبتَدأ ثانٍ، و«غُلامه» مُبتَدأ ثالِث، و«منطلق» خبر المبتَدَإ الثَّالِث وهُو «غُلامه»، والمبتدأ الثَّالِث وخَبره: وهما «غُلامه منطلق» خبر المبتَدَإ الثَّانِي وهُو «أبوهُ» والرابط بَينهما الهاء من «غُلامه». والمبتدأ الثَّانِي وخَبره وهما: «أبوهُ غُلامه منطلق» خبرُ المبتَدَإ الأول، وهُو: «زيد»، والرابط بَينهما الهَاء من «أبوهُ»، ويُسمى المجمُوع ـ وهُو: «زيد منطلق» وما بَينَهما ـ جملَة كبرى لا غير، لأن خبر مبتدئِها جملَة، وتُسَمَّى جملَة «غُلامه منطلق» جملَة صغرى لا غيرُ، لأَنَّها وقعت خَبرًا عَن مُبتَدإ، وهُو «أبوهُ»، وتُسمّى جملَةُ «أبوهُ غُلامه منطلق» جملَة كبرى بالنِّسبَةِ إلَى جملَةِ «غُلامه منطلقٌ»، وتُسَمّى جملَة «أبوهُ غُلامه منطلق» أيضا جملَة صغرى بالنِّسبَةِ إلَى «زيدٌ» لكَونها وقعت خَبرًا عَنهُ، ....

هذا يقتضي أنّ غرض المصنّف بهذا المثال، بيان كون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، لا بيانُ كونها كبرى فقط وصغرى فقط، وكبرى وصغرى باعتبارين، وليسَ كذلك، بل غرضه: الإشارةُ إلى جميعِ ذلك، ويدلُّ عليه التعرُّضُ له في كلامه، وأنتَ خبيرٌ بأنّ المصنّف لو كان غرضهُ ما ذُكِر، لأتى بالفاءِ المفيدةِ للتّفريع، فيقول: فإذا أوّلنا الاحتجاج بأنّ المصنّف تعرّض للصّغرى فقط والكبرى فقط، فإنّما ذلك لِتَعْرِفَ حقيقةَ ذات الاعتبارينِ أشدَّ تَعَرُّفٍ، لأنّ الشّيءَ إنّما يتّضحُ أشدَّ اتّضاحٍ، بانكشاف حقيقة مقابله، على أنّ المصنّف أتى بهذا المثال تمهيدًا لقوله: «ومثله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]»، ومحلّ القصد من المثال: هو الجملة ذات الوجهين، كما يشير إلى ذلك الشّارح بقوله: «ومثله في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارَيْن».

ثمّ في الرّوميّ أنّ الجملة ذات الوجهين تسمّى: «وُسطى»، فحرّر.

والمعنَى: «غُلام أبي زيد منطلق».

ولَك في الروابط طَريقانِ:

قوله: (والمعنى: غلامُ أبي زيدٍ منطلقٌ)

«فيه شيء، وذلك لأنّ المعنى: الإخبار عن زيدٍ بأنّ غلامَ أبيهِ منطلقٌ». (ق).

وأقول: لا شيء فيه، وإن جرى عليه (م د)[1]، لما ذكره علماء الوضع: من أنّ الكلام إذا اشتمل على نسبتينِ مثلاً، فإذا كان المقصود الثّانية فموضوع الأولى ليس محكومًا عليه في الحقيقة، وإنّما ذُكر لتعرف حال موضوع الثّانية، وإن كان المقصود الأولى فموضوع الثّانية لتعرف حقيقة محمول الأولى، فليس ثمّ إلاّ حكمٌ واحد[2]، ويجري هذا الاعتبار هنا، والشّارح لاحظ النّسبة الأخيرة، فأوقع عليها الحكم، كما أنّه يصحّ ملاحظة الأولى، فكلامه صحيح، وإن أردت تحقيق الحال، فراجع مواد العضُديّة.

ويدلّ على ما قلنا: أنّ أصل الكلام للشّارح، وعبارته: (والمعنى: غلامُ أبي زيدٍ منطلقٌ)، ولك أن تقول: الأولى أن يقال: (والمعنى: زيدٌ منطلقٌ غلامُ أبيهِ)، فعبارته مفيدةٌ للتّخيير، وإن كان أحدُهما أولى، على أنّ الأولويّة ممنوعةٌ بأنّ هذا أمرٌ مختَلِفٌ بالاعتبار، وما كان كذلك، لا أولويّة لوجهٍ فيه على الآخر، بل ما صنعهُ الشّارحُ أولى، لأنّ الانطلاقَ وصفٌ للغلام اتّفاقًا، وهو خبرٌ، والخبرُ وصفٌ للمبتدأ أصالةً، والأصل في الخبر الإفراد، ولأنّ القاعدة: أن يُجعل المبتدأُ الآخِرُ أوّلاً مضافًا لمتلوّه، ثمّ لما قبله، وهكذا فكلامُ الشّارحِ

---

(١) قال المدابغي (مخطوط): «الأولى أن يقول: والمعنى زيد غلام أبيه منطلق، كما في الأزهرية؛ لأن المحدث عن المبتدأ وهو زيد، لا عن غلام، فإن القصد الإخبار عن زيد بأن غلام أبيه منطلق، لا مجرد الإخبار عن غلام أبي زيد بالانطلاق».

(٢) (ب): فليس ثم الحكم واحدًا.

أحدهما: أن تضيف كُلًّا من المُبتدآت ـ غير الأول ـ إلَى ضمير مَتلُوِّه كَما مثَّل المُصَنِّف.

والثّانِي: أن تَأتي بالرابط بعد خبر المبتدإ الأخير، نَحو: «زيدٌ هِندٌ الأخوانِ الزيدون ضارِبوهُما عِندها بإذنِه» ....

جارٍ على هذه الطّريقة، دون ما قالوا كما سيظهر لك، تأمّل.

قوله: (أنّ تضيف كلاً من المبتدآت)

«فإذا قلت: (زيدٌ عمّهُ خالهُ أخوهُ أبوهُ قائمٌ)، فزيد: مبتدأ أوّل، عمّه: مبتدأ ثانٍ، خالُه: مبتدأ ثالث، أخوه: مبتدأ رابع، أبوه: مبتدأ خامس، وقائم: خبر المبتدأ الخامس، ومعنى المثال: أبو أخي خالُ عمِّ زيدٍ قائمٌ، وتلخيص هذا الوجه لمن أراد فهمه:

أن يُثبّت المبتدأ الأخير، وخبره، ثمّ يجعلُ بدلَ كلّ مضمرٍ، الظّاهر الّذي كان الضّمير يعود إليه». (ش) بتصرّف.

وهو ممّا يؤيّده الرّد السّابق على (ق).

قوله: (والثّاني: أن تأتي بالرّوابط) إلخ

وبيانه: «أن تذكر المبتدآتِ مجرّدةً عن ضميرٍ مضافٍ، نحو: زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربتُه في دارهِ من أجلهِ، وتخبرَ عن المبتدأ الأخير، وتجعل المبتدأ الأخيرَ مع خبره، خبرًا للمبتدأ الّذي يليه، ثمّ تجعل هذا المبتدأ المتلوَّ مع ما بعده خبرًا عن المتلوّ إلى أن تخبر عن الأوّل بتاليه مع ما بعده[1]، وتأتي بعد خبر المبتدأ الأخير بروابط المبتدآت[2] المخبرِ عنها بالجمل،

(١) (ب) سقط: «خبرًا عن المتلو إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده».

(٢) (أ) و(ج): المبتدا.

فضمير التَّثنِيَة للأخوين، وضمير المؤنَّث لـ«هِند»، وضمير المُذكَّر لـ«زيد».
ويتفرَّع من هذين الطَّرِيقين طَرِيقَةٌ ثَالِثَةٌ مركبةٌ مِنهُما، وهِي: أن نَجعَل بعض الروابط مَعَ المبتَدَإ وبَعضها مَعَ الخَبَر، نَحو: «زيد عَبدَاهُ الزَّيدونَ ضارِبوهُما».

ومِثْلُهُ أي: في كَون الجُملَة فيهِ صغرى وكبرى باعتبارين، قَوله تعالى ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]

ويكون ترتيب الرّوابط

على حسب ترتيب المبتدآت في الذّكر، فتجعل أوّل الرّوابط لآخر المبتدآت، والّذي يليه من الرّوابط للّذي يلي الأخير، وهكذا إلى الأوّل، فمعنى المثال حينئذٍ: هندٌ ضاربةٌ بكرًا في دارِ عمروٍ من أجل زيدٍ»[١]، و«لا يتعيّن التّرتيب المذكور، إذا أمن اللّبس، فلو قيل: زيدٌ هندٌ[٢] الغلامانِ أَحْسَنْتَ إليهما عندَه في دارها، لم يمتنع، وكذا: أحسنتَ في دارها إليهما عنده». ملخّصًا من (ش).

قوله: (فضمير التّثنية للأخَوينِ) إلخ

«لم ينبّه على الرّابط بين المبتدأ الرّابع، وخبره في هذا المثال، ولا على الرّابط بين المبتدأ الثّالث وخبره في مثال المصنّف، مع أنّ الضّمير هنا مسترٌ ينبغي التّنبيه عليه، لأنّ الخبر مفرد، إذ الوصف مع معموله مفرد، والمفردُ لا يحتاج لرابط، فلذلك لم يتعرّض له». (ق).

قوله: (ومثلُه في كون الجملة) إلخ

---

(١) الشنواني.

(٢) (ب) سقط: «ولا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن اللبس فلو قيل زيد هند».

إذ أصلُهُ أي: أصل ﴿لَكِنَّا﴾ لكِن أنا، فحذفت الهمزَة بنَقل الحَرَكَة أو بِدُونِهِ، وتلاقت النونانِ ....

«فيه: إشارةٌ إلى وجه التّشبيه، وهذا مبنيّ على ما قدّمه في قوله: (وإذا قيل) إلخ، وقد تقدّم الاعتراض عليه. ويمكن أن يجاب عمّا هنا: بأنّ التّنبيه على الصّغرى فقط، والكبرى فقط في هذا الموضع بعد ذكر ما سبق، غيرُ متوهَّم، والمتوهَّم اجتماع الصّغرى والكبرى، فلذلك اقتصر عليه، مع أنّ الأنسب التّعميم». (ق).

أقول: هذا الاعتراض مبنيّ على ما أسلفه، وقد علمت ما فيه.

قال (ك): «لا يذهبُ عليك أنّ استعمال الْمِثْل مقيَّدًا بما ذُكِر هاهنا صحيح، لكنّ الأولى أن يقال: بَدَلَ (مِثْله): يَدُلُّ عليه أو يَشْهَدُ له»[1].

قوله: (إذ أصله)

وجه كونه أصلاً أنّ «الأصل: ما يُبنى[2] عليه غيره، والْمُثْبَتُ: ينبني عليه المحذوف، ويدلّ على هذا الأصل قراءة أبيّ بن كعب»[3]، كما سيأتي.

قوله: (فحذفت الهمزة بنقل)

الباء فيه سببيّة، وعلى هذا فالحذف قياسيّ، لأنّ حذف الهمزة بعد سلب حركتها قياسيّ، لكنّ الإدغام ممتنع، لأنّ الهمزة مقدّرة، لكونها حُذفت لعلّة، والمقدّر ثابت، فهي مانعةٌ من الإدغام.

وقوله: (أو بدونه)

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٨.

(٢) المثبت من (ب) ومخطوطة كافيجي. وأما في (أ) و(ج): ينبني.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٨.

....

الباء بمعنى: (مَعْ)، أي: حذفت مصاحبةً، لعدم النّقل بأن حذفت مع حركتها بدون نقل، فالحذف اعتباطًا لا قياسيّ، والإدغام قياسيّ، لأن المحذوف اعتباطًا غيرُ ثابت.

والحاصل: أنّ أحد الأمرينِ لازم، إمّا عدم صحّة الإدغام، وإمّا الحذف اعتباطًا، وأتى الشّارح بـ (أو)، ليشير إلى أنّ الحذف دائرٌ بين أمرين: إمّا بعد سلب الحركة، أو معها، فالباء على الأوّل سببيّة، وعلى الثّاني بمعنى: (مع)، فليس فيه اجتماع معنيينِ في آنٍ واحدٍ على الحرف.

فسقط ما قاله (ق)، من أنّ جعل الباء في (بنقلٍ) سببيّة، وفي (بدونه) للمعيّة، يؤدّي إلى اجتماع معنيينِ على حرفٍ واحدٍ مع إمكان معنى.

قال (ق) أيضًا: «والباء في (بنقل)، و(بدونه)، المناسب كونها للمعيّة، فإن قيل: لا معيّة، إذ الحذفُ متأخّرٌ عن النّقل. فالجواب: أنّ المعيّة في الخارج».

وتوضيحه: أنّ الباء إذا كانت للمعيّة، صار معنى الكلام أنّ الباء حذفت، مصاحبةً للنّقل.

فورد عليه: أنّ حذفها متأخّرٌ عنه، فكيف تُجعل الباء للمعيّة، المنافي ذلك للواقع؟ فأجاب بقوله: «إنّ المعيّة باعتبار الخارج»، فمعناه: أنّه تحقّق في الخارج حذفُ الهمزة مع النّقل، فلا ينافي أنّ أحدهما سابقٌ على الآخر.

وهذا صحيح، إذ بعد النّقل، وبعد حذف الهمزة يثبت هذان الأمران، أي: وجود النّقل ووجود الحذف، فظهر أنّ ما قاله (م د): «والباء في (بنقل)، و(بدونه) بمعنى: (مع)، وهي لا تقتضي الاتّحاد في الزّمان، فسقط اعتراض الزرقاني»، ما لم يُصَادِف محلاً من احتمالَيهِ اللّذين ذكرهما، كما لا يخفى على المتأمّل.

فأُدغِمَ في قِراءَة ابن عامر بإثبَات ألف «نا» ....

قوله: (فأُدغِمَ)

«إن قيل: كان المناسب أن يقول: (فأُسْكِن الأوّل وأُدْغِم)، إذ لا يحصل إلاّ بعد الإسكان، وهاهنا الحرف متحرّكٌ بحركة الهمزة المحذوفة.

فالجواب: أنّ الإدغام لمّا كان يستلزمُ السّكون، اكتُفِيَ به، أو أنّ معنى قوله: (فأدغم) فحصل الإدغام». (ق).

وتوضيحه: أنّ الشّارح ذكر احتمالَينِ في الهمزة، وفرّع عليهما الإدغام، لكنّ أحد الوجهين يُحتاج فيه لإسكان النّون، وهو الأوّل، وأحدهما لا يُحتاج، وهو الثّاني، والشّارح أجمل في الإدغام، لأنّ قوله: (فأدغم)، يُحتمل بعد التّسكين، كما هو الأوّل، أو بعد الحذف، كما هو الثّاني، فكان عليه أن يقول: (فسُكِّن وأدغم)، للتّنصيص على أنّ الإدغام إنّما يكون بعد السّكون في الوجه الأوّل، وأمّا الثّاني فالنّون فيه ساكنة، فلا يُتوهَّم فيه أنّ الإدغام حال التّحرّك، وحاصل الجواب الأوّل: أنّ الإدغام لمّا كان يستلزم السّكون، اكتفي به ليكون كلامُه عامًّا في الاحتمالَينِ، بخلاف ما لو قال: (فَسُكِّن وأدغم)، لكان نصًّا في الاحتمال الأوّل.

والجواب الثّاني: أنّ المراد بقوله: (فأدغم)، حصل الإدغام، وهذا صادقٌ بأن يكون بعد التّسكين على الوجه الأوّل، أو بعد الحذف على الثّاني، فظهر أنّ ما قاله (م د) من التأمّل في كلام (ق)، محلُّ تأمّل.

قوله: (في قراءة ابن عامر)

«يوهم أنّه لا إدغام في قراءة غيره[1]، وليس كذلك، لأنّ الّذي يختصّ به ابن عامر، إثباتُ الألف وصلاً لا أصلُ الإدغام.

(١) (ب): «يوهم أن الإدغام ليس في قراءة غيره». والمثبت من (أ) و(ج) ومخطوطة المدابغي.

وصْلًا ووقْفًا، والَّذِي حَسَّن ذَلِك وُقُوعُ الألف عِوضًا عَن همزَة «أنا»، وقَرَأ أُبَيٌّ بن كَعبٍ ﴿لَكِن أنا﴾ على الأصل.

قال الشّاطبيّ:

وفي الـوصـل لكنّـا، فَمُـدَّ لـه مُـلا[1]

ولا اختلاف في إثباتها للجميع في الوقف، وفاقًا للرّسم»[2].

وتوضيح بيت الشّاطبيّ: أنّه أشار بقوله: (له) باللّام، إلى هشام، وبالميم من قوله: (مُلا)، لابن ذكوان، وهما من رواة ابن عامر، الّذي يشير له بالكاف استقلالاً، فثبت أنّ ابن عامر يقرأ بإثبات الألف حالة الوصل، لا أحدُ رواته، وإنّما رمز لكلٍّ من راوييه، ولم يرمز لابن عامر بالكاف، كما هو عادته، لضيق النّظم، وقوله: (فَمُدَّ) المراد بالمدّ: إثبات الألف حالة الوصل، لا المدّ الاصطلاحيّ.

قوله: (وصلاً ووقفًا)

«أمّا إثباتها في الوصل، فلكونها عوضًا عن الهمزة المحذوفة، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف، لما بينهما من تناسب التّضاد، كما في قول الشّاعر:

أنــا أبــو النَّجـم وشِـعْـريَ شِـعْـري[3]

وأمّا إثباتها في الوقف فظاهر»[4]. (ك).

---

(١) حرز الأماني للشاطبي ٦٦، البيت ٨٣٩ (تحقيق: الزعبي).

(٢) المدابغي.

(٣) لأبي النجم العجلي. ينظر: ديوانه ١٩٨ (طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق) والأغاني للأصفهاني (٢٢/ ٣٣٩ ط دار الكتب المصرية) والخصائص لابن جني (٣/ ٣٤٠) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤/ ١٦١٠) وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٤٣٩) وشرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٣٤٠).

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٩.

وإلا أي: وإنْ لم يكن أصلُه «لَكِنْ أنا» بالتَّخفيفِ بل كانَ أصله «لَكِنَّ هُو» بالتَّشدِيدِ وإسقاط الألف لَقيل: لَكِنَّهُ، لأنَّ «لَكِنّ» المُشَدَّدَة عامِلة عمَل «إنَّ» فإذا كانَ اسمها ضميرًا وجَب اتِّصاله بها.

فقول الشّارح: (والّذي حسّن ذلك) إلخ، اسم الإشارة فيه، يرجع لحالة الوصل لا الوقف، لأنّه قياسيّ لا يدخله استحسان.

قوله: (وإلّا)

هذا دليلٌ استثنائيّ لما ادّعاه من أنّ أصل (لكنّا): (لكنْ أنا)، وتقريره: لو لم يكن أصل (لكنّا): (لكنْ أنا) ـ بإسكان نون لكنْ ـ لكان أصله: (لكنّ) بتشديدها، والتّالي وهو كون لأصل: (لكنّ) بالتّشديد باطل، فبَطُل المقدّم، وهو عدم كون أصله: (لكنْ أنا) ـ بإسكان النّون ـ فثبت نقيضه، وهو ثبوت كون أصله: (لكنْ أنا)، أمّا بيان الملازمة: فلأنّ الأمرَ دائرٌ بين الاثنين، فمتى انتفى أحدهما، ثبت الآخر.

وأمّا دليل بطلان التّالي فأن تقول: ولو كان أصله: (لكنّ) ـ بتشديد النّون ـ لقيل: لكنّه، والتّالي باطل فبطل المقدّم، فالمصنّف حذف التّالي من الدّليل الأوّل، والاستثنائيّة، وحذف مقدّم الدّليل الثّاني، وذكر التّالي بقوله: «لقيل»، وبيّن الشّارح ملازمة الدّليل الثّاني بقوله: «لأنّ لكنّ المشدّدة»، وترك التعرّض لبيان بطلان التّالي في الشّرطيّة الثّانية لظهوره.

وبهذا تعلم ما سلكه الشّارح هنا من التعسّف في كلام المصنّف، ورَدٌّ ما قاله: (م د) أنّ فيه: استدلالاً على الأصل بصورة الدّليل الاستثنائيّ.

قوله: (وجب اتّصاله بها)

وقد تَسامَح المصنّفون بدُخُول اللام في جَواب «إن» الشّرطِيَّة المقرونة بـ«لا» النافية في قَولهم: «وإلا لَكانَ كَذا» حَمْلًا على دُخُولها في جَواب «لَو» الشّرطِيَّة، لأنَّها أُختها. ومنع الجُمهُور دُخُول اللام في جَواب «إن» وأجازَهُ ابن الأنبارِي.

و«لَكِنْ» حرف استِدراك من «أكَفَرتَ»، كأنَهُ قالَ: «أنت كافِر بالله لَكِن أنا هُو الله رَبِّي» فـ«أنا» مُبتَدأ أول، و«هُو» ضمير الشَّأن مُبتَدأ ثانٍ، و«الله» مُبتَدأ ثَالِث، و«رَبّي» خبر المبتدإ الثّالِث، والثَّالِث وخَبره خبر الثَّانِي، ولا يحتاج إلى رابطٍ، لأنَّها خبر عَن ضمير الشَّأن، والثَّانِي وخَبره خبر الأول، والرابط بَينهما ياء المتكَلّم، ويُسمى المجمُوع: جملَة كبرى، و«الله رَبِّي» جملة صغرى، و«هُو الله رَبِّي» جملَة كبرى بِالنِّسبَةِ إلى «الله رَبِّي» وصغرى بِالنِّسبَةِ إلى «أنا» ....

«ولا يستقيم تقدير ضمير الشّأن، ليكون اسم لكنّ، وقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨]، خبر، لأنّ حذف ضمير الشّأن منصوبًا ضعيف، إلاّ مع (أنْ) المخفّفة المفتوحة، فإنّ الحذف فيها لازم»، أفاده الرّوميّ.

قوله: (وقد تسامح المصنّفون)

أجيب عنه بأن: «(إنْ) ـ في هذا التّركيب وما أشبهه ـ بمعنى (لو)، و(لا) بمعنى (لم)، أي: ولو لم يكن كذا لكان كذا. والّلام تدخل في جواب (لو)». من (ق).

قوله: (والله: مبتدأ ثالث)

«قال ابن الحاجب: هو: ضمير الله سبحانه، ولفظة الجلالة: بدل منه أو عطفُ بيانٍ

وقد تكون الجُملَة لا صغرى ولا كبرى لفقد الشَّرطَينِ: كـ«قام زيد» و«هَذا زيدٌ».

عليه، وقيل: ربّي: نعت الله، فحينئذٍ لا يكون ممّا نحن بصدده»[1]. من (ك).

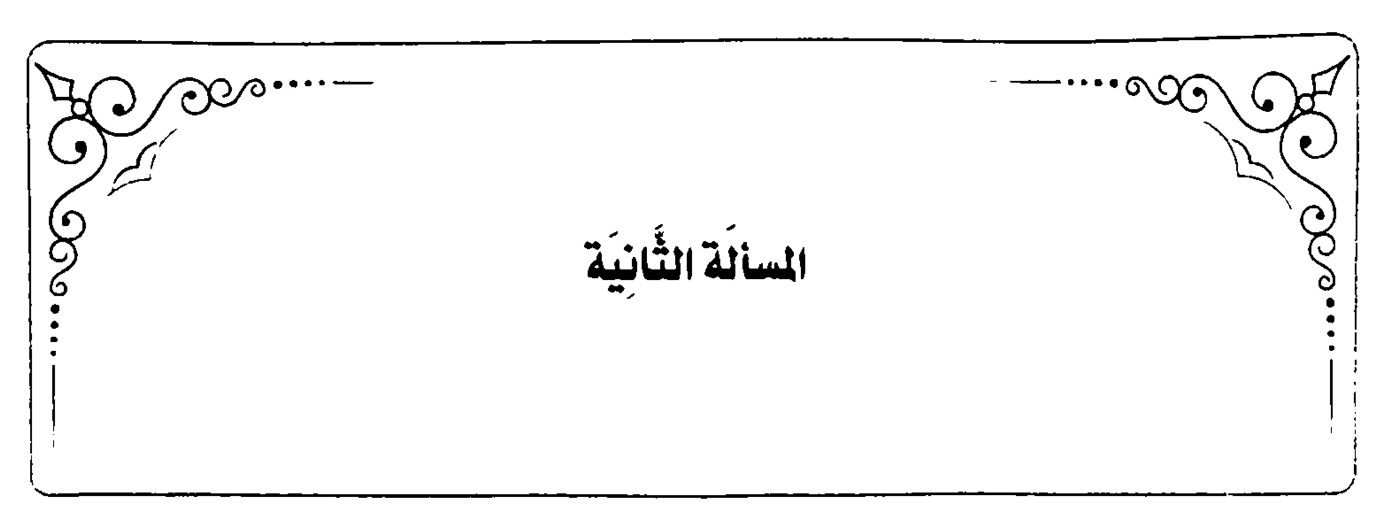
قوله: (لفقد الشّرطين)

المراد بالشّرط هنا: السّبب، لأنّ الوصف بالصُّغرى والكُبرى، دائرٌ معه وجودًا وعدمًا، ولا كذلك الشّرط، فإنّه لا يلزم من وجوده وجود المشروط.



---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٩.



المسألة الثانية

قوله: (المسألة الثّانية)

قد علمت ممّا سبق، وجه تقديم المسألة الأولى على ما عداها، أمّا وجه تقديم هذه على مسألة: (ما لا محلّ له من الإعراب)، فلأنّ مفهوم ما له محلّ وجوديّ، وهو أشرف من العدميّ فقُدّم، ولأنّ مفهوم ما لا محلّ له سلبٌ لما له محلّ، وتعقّل الثّبوتِ سابقٌ على تعقّل النّفي.

وقد عكس في «المغني» فقَدّم ما لا محلّ له، نظرًا إلى أنّه لا يحلّ محلّ المفرد، فهو مستقلّ، والأصل في المحل[1] الاستقلال، فقدّم لمجيئهِ على الأصلِ، فلكلٍّ نكتةٌ، والنّكاتُ لا تتزاحم.

ثمّ إنّ المصنّف عدّ ما له محلٌّ تسعًا في «المغني»، بزيادة الجملة المستثناة كقوله تعالى ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، أي: مستولٍ، ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٣ ـ ٢٤]، فجملة ﴿مَن تَوَلَّىٰ﴾ [الغاشية: ٢٣] إلخ: في محلّ نصبٍ على الاستثناء، والاستثناء متّصلٌ إن حُمل العذاب على عذاب الدّنيا بالجهاد ونحوه، منقطعٌ إن حُمل على عذاب الآخرة، وليس منه نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه، لأنّ الجملة حالٌ من أحدٍ باتّفاق، أو صفةٌ له عند أبي الحسن، ومثله: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، وكذا: ما علمتُ زيدًا إلاّ يفعلُ الخيرَ، فإنّها مفعول.

---

(١) (ب): الجمل.

في بيان الجُمَل الَّتِي لَها مَحل من الإعراب الَّذِي هُو الرّفع والنّصب والخفض والجَزْم.

وهِي سَبْعٌ على المشهُور. إحداها: الواقِعَة خَبرًا لمبتدأ في الأصل

والجملة المسندُ إليها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، إذا أُعرِبَ ﴿سَوَآءٌ﴾ [البقرة: ٦]، خبرًا، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، مبتدأ، ونحو: (تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)، إذا لم تقدّر (أنْ).

فقول الشّارح بعد: «على المشهور»، جواب عمّا يقال: قد عدّها في «المغني» تسعًا، فما باله عدّها هنا سبعًا؟

ثمّ المراد بالجملة هنا: هي الّتي لا يصدقُ عليها تعريف الكلام، لأنّ الأحوال الآتية عارضة لها، فلا تغفل.

قوله: (محلٌّ من الإعراب)

أي: من محالّ الإعراب بتقدير هذا المضاف، والمصدر بمعنى: اسم المفعول، أي: محل المُعْرَبِ أي: أنّها تحُلّ محلّ المعرَبِ، فيطرأ عليها الإعراب، لحلولها ذلك المحلّ، فمن ثمّ قيل: الإعراب محليّ، أي: حاصلٌ بسبب الحلول في هذا المحلّ، فاندفع ما أطالوا به هنا، والحكم بالحلول محلّ المعرَب للجملة، سواءٌ قدّرت بالمفرد، كالواقعة خبرًا أو حالاً أم لا، كالمحكيّة بالقول.

قوله: (الّذي هو الرفع) إلخ

فيه جريٌ على القول بأنّ الإعراب لفظيّ، فإن خُرّج على أنّه معنويّ، قدّر أثر.

قوله: (الواقعةُ خبرًا) إلخ

أو في الحال، ومَوضِعُها إمّا رفعٌ أو نصبٌ، وموضِعُها ....

«مفعول[١] للواقعة، لأنّ (وقعَ) يتعدّى بنفسه كقولك: وقَعْتُ السّكينَ. وقد يستعمل بالأداة كقولك: وقَعتُ عن كذا[٢]». نقله الرّوميّ عن الصّحاح[٣].

قوله: (وموضعها)

«أي: محلّها، وإنّما فسّرناه بذلك، لأنّ الجملة من حيث هي جملةٌ مبنيّةٌ، والمبنيّ مخصوصٌ بالإعراب المحليّ، بخلاف الإعراب اللّفظيّ والتّقديريّ، فإنّهما مخصوصان بالمعْرَب». روميّ

وفيه: أنّ الإعراب والبناء من عوارض الكلمة، فكيف قوله: (لأنّ الجملة) إلخ.

ويجاب عنه: بأنّه أراد بالبناء، عدم التّغيير، لكنّ السّياق يخالف هذا الجواب، لأنّه يقتضي أنّ المراد: البناءُ المقابل للإعراب، اللّهم إلاّ أن يكون جاريًا على القول المرجوح، بأنّ الجملة مبنيّة، كما حكاه يس في حواشي المختصر.

قال (ك): «فإن قلت: الجملة من حيث هي جملةٌ، لا يتصوّر توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها كالمبنيّات، فكيف يكون لها إعراب محليّ؟

قلت: إنّها حينئذٍ في قوّة المفرد، فعُلِمَ من هذا أنّ موضوع علم النّحو لا يخلو عن اعتبار الكلمات لفظًا أو تقديرًا.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الإعراب المحليّ والتّقديريّ؟

---

(١) يعني: (وخبراً: مفعول)، كما عند الرومي.

(٢) قال إبراهيم الحربي (غريب الحديث ١/ ٦٣): «أَخْبَرَنِي أَبُو نَصْرٍ، عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، يُقَالُ: وَقَعْتُ عَنْ كَذا، ومِنْ كَذا وَقْعَةً ووُقُوعًا». وينظر: المخصص لابن سيدة (٤/ ١٠٠).

(٣) في الصحاح للجوهري (٣/ ١٣٠٢ وقع): «وَقَعْتُ السِّكِّين. أَحْدَدْتُها».

رفعٌ في بابَي المبتدإ و«إنَّ» المشَدَّدَة، فالأول: نَحو«زيد قامَ أبوهُ»، فجملة «قامَ أبوهُ» في مَوضِع رفع خَبَرُ زيدٍ، والثَّانِي نحو: «إنَّ زيدًا أبوهُ قائِمٌ»، فجُملَة «أبوهُ قائِمٌ» في مَوضِع رفع خبرُ إنَّ.

والفرق بَين البابَينِ من وُجُوه:

أحَدُها: إنَّ العامِل في الخَبَر على الأول المبتَدَأُ، وعَلى الثَّانِي إنَّ.

قلت: الفرقُ بينهما أنّ المانع من الإعراب، في الأوّل: الكلمة بتمامها كـ (هو)، وفي الثّاني: الحرف الأخير منها، كألف العصا[1]»[2].

قوله: (في بابي المبتدأ)

وإن جمع بينهما، لاشتراكهما في حكم الرّفع، وإن فرق بينهما بما سيذكره الشّارح.

ثمّ المراد بباب (إنَّ) ما يعملُ عملها، فيدخل (لا النّافية للجنس)، نحو: (لا ربيئةَ قومٍ يجيئُني بخبر)، كما أنّ المراد بباب (كان) ما يعملُ عملها، فيدخل الأحرف المشبّهات بليس، فلا إهمال في كلامه.

قوله: (نحو: زيدٌ قام أبوه)

الخبر هنا جملةٌ خبريّة، وتركَ التّمثيلَ بوقوع الإنشائيّة خبرًا، لعلّه للخلاف فيها، فإنّ بعضهم يقول: إن وقعت خبرًا، نحو: زيدٌ اضرِبْهُ، وعمروٌ هلْ جاءَك؟، قُدّر القول، فَعَليهِ يكون محلُّها نصبًا، والرّفع إنّما هو للقول مع مقوله، وقيل ـ وهو التّحقيق ـ: لا يحتاج للتّقدير،

(١) عند الكافيجي ٨٢: الغضى.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٨٢.

ثَانِيها: إنَّ الخَبَر في الأول مُحكَمٌ، وفي الثَّانِي مَنسُوخٌ.

ثالِثهَا: إنَّ الخَبَر في الأول يُلْقى إلى خالِي الذِّهن من الحُكمِ والتَّرددِ فيهِ، وفي الثَّاني يُلقى إلى الشَّاكِّ أو المُنكِرِ في أول دَرَجاتِهِ.

ويكون[1] محل (اضربه) رفعًا، على هذا.

ومبنى الخلاف: هل الإنشاءُ يقعُ خبرًا للمبتدأ أو لا؟ والصّحيح الأوّل، لأنّ الخبر الّذي شرطه احتمال الصّدق والكذب ـ الخبر الّذي هو قسيم الإنشاء ومقابله، لا خبر المبتدأ، للاتّفاق على أنّ أصله[2] الإفراد، واحتمال الصّدق والكذب إنّما هو من صفات الكلام.

قوله: (ثانيها: أنّ الخبر في الأوّل، محكمٌ)

أي: غير منسوخ، وهذا الوجه، وإن عُلم التزامًا من سابقه، لكن لم يكتَفِ بذلك، فصرّح.

قوله: (والمتردّد)

«معطوف على (خالي)، والمتردّد هو: الشّاك، وقد علمت أنّ خبر (إنّ)، يُلقى إلى الشّاك، فيكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيّ، يجتمعان في مادّة، وهو الإلقاء إلى الشّاك، وينفردُ خبر المبتدأ، بالإلقاء إلى الخالي من الحُكم، وينفردُ خبر (إنّ)، بالإلقاء إلى المنكرِ في أوّل درجاته»، و«يقع في غالب النّسخ: والتردّد بدون ميم، لكنّ قوله: (خالي الذّهن من الحُكم) يغني عنه، إذ هو معطوفٌ على الحُكم». ملخّصًا من (ق)

قوله: (في أوّل درجاته)

وأمّا إذا اشتدّ الإنكار، فيُزادُ في المؤكّد.

---

(١) (ب): فكيف يكون.

(٢) (ب): صلة.

ومَوضِعُها نَصْبٌ في بابَي «كانَ».

قوله: (وموضِعُها نصبٌ)

قدّره الشّارح، لدفع ما يرِدُ على المصنّف من لزوم العطف على معمولَينِ لعامِلَينِ مختلفَينِ، لعطفِ (نصب) على (رفع) العاملُ فيه: المبتدأ، وعطفٌ (في بابي كان) إلخ، على (بابي المبتدأ) العامِلُ فيه الحالُ المحذوفة وهي (واقعة)، والشّارح بهذه الضّميمة، جعله من عطف الجُمل.

قوله: (في بابي كان)

أي: النّاقصة، لأنّها المحتاجةُ إلى الخبر[1]، والفرق بينها وبين التّامّة مع أنّ كلاً منهما مشتقٌّ من الكَون بمعنى الوجود، أنّها إذا استُعملت لتقرير ثبوت الوصفِ لأمرٍ، اقتضى ذلك شيئين فلا يَسْتَقِلّ معناها بأحدهما، فسمّيت ناقصة، لكونها لا تتمُّ بأحد الاسمَين.

وأمّا التامّة: فهي مستعملةٌ لإفادة معنى الوجود، المسند لشيءٍ ما[2]، فيتمّ معناها بما تفيد وجوده.

تذنيب[3]:

«(كان) عند ابن الحاجب، على ثلاثة أنواع:

ناقصةٌ: كما في قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ [مريم: ٢٩]، على ما اختاره الزّمخشريّ.

وتامّة: بمعنى وُجِد أو وَقع، كما في المثال المذكور، على ما اختاره صاحب «الضّوء».

---

(١) (أ) و(ج): للخبر.

(٢) المثبت من (ب). وأما في (أ) و(ج) و(د): «إنها إذا استعملت لا تتم بأحد المسند لشيء ما».

(٣) (أ) و(ج): تنبيه.

....

وزائدة: غيرُ مفيدةٍ لشيءٍ إلاّ محض التّأكيد، كما في المثال المذكور أيضًا، على ما اختاره البعض.

والنّاقصة ثلاثة:

أحدها: لتقرير المبتدأ على الخبر في الزّمان الماضي، إمّا دائمًا إلى زمانِ النّطقِ من غيرِ تعرّضٍ لانقطاع نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، أو منقطعًا، فلا بّد حينئذٍ من قرينةٍ مقاليّةٍ، كقوله تعالى: ﴿إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أو حاليّة كقول الفقير: كانَ لي مالٌ.

وثانيها: بمعنى: صار، كقول الشّاعر:

قطا الحَزْنُ قد كانت فِراخًا بُيوضُها[1]

وثالثها: أن يكون فيها ضمير الشّأن، كقوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، أي: رأيٌ، وهذا المثال يصلُح أن يكون مثالاً للكلّ، كما نصّ عليه صاحب «اللّبّ».

وأمّا العلاّمة الزّمخشريّ، فإنّه عدّ ما فيها ضمير الشّأن قسمًا مستقلاًّ، وإن كانت داخلةً في أقسام النّاقصة، تنبيهًا على أنّها تختصّ بأحكامٍ لا يشاركها فيها بقيّةُ أقسام النّاقصة:

منها: أنّ اسمها لا يكونُ إلاّ ضميرًا.

ومنها: أنّه لا يكونُ إلاّ للحديث.

---

(١) لابن أحمر الباهلي. ينظر: ديوانه ١١٩ والمعاني الكبير لابن قتيبة (١/ ٣١٣) والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٢/ ٤٣٦) وشرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٦٨) والمحكم لابن سيدة (٨/ ١٥٨) وأسرار اللغة لأبي البركات الأنباري ١١٥ وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٢٠١ ـ ٢٠٥).

و«كاد»، فالأول نَحوُ: ﴿كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، فجملة ﴿يَظۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، من الفِعل والفاعل في مَوضِع نصبٍ خبرٌ لـ«كانَ»،

ومنها: أنّه لا يكونُ إلاّ مبهمًا.

ومنها: أنّه لا يكونُ خبرُها إلاّ جملة.

ومنها: أنه يكونَ فيها ضميرٌ يعودُ على اسمها.

وصاحب «اللّبّ» عدّ كونها بمعنى: صار، وجهًا مستقلاًّ، وإن كانت داخلةً في كونها ناقصة، للمخالفة بينهما في المعنى»[1]. أفاده الرّوميّ.

قوله: (وكاد)

«اعلم أنّ (كاد) من أفعال المقاربة، وُضِع لدنوّ الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النّفي، نفي مضمونها.

وأنّ (عسى) ناقصةٌ عند أكثر البصريّين، نحو: عسى زيدٌ أن يخرُجَ، فالمضارع المصدّر بأن في محلّ نصبٍ على الخبريّة، أي: عسى زيدٌ الخروجَ، فعلى مذهبهم: يلزم تقدير المضاف، إمّا في جانب الاسم، نحو: عسى حالُ زيدٍ الخروج، وإمّا في جانب الخبر، أي: عسى زيدٌ ذا الخروج، لوجوب صدق الخبر على الاسم.

وتامّةٌ عند الكوفيّين وبعض البصريّين، فعند ذلك البعض يكون المضارع مع (أنْ) مشبّه بالمفعول وليس بخبر، لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكلُّف، وذلك لأنّ أصل: عسى زيدٌ أن يخرُجَ، قاربَ زيدٌ أن يخرُجَ، أي: الخروج، ثمّ نُقِل إلى إنشاء الطّمع، فالمضارع مع (أَنْ) وإنْ لم يبق على المفعوليّة في صورة الإنشاء، فهو مشبّه بالمفعول الّذي

(١) كل النص الذي عنونه بـ«التذنيب» منقول عن الرومي.

والثَّانِي نَحوُ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فجملة ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، في مَوضِع نصب خبرٌ لـ«كادَ».

والفرق بَين البابَينِ من وُجُوه:

الأول: أنَّ جُملَة خبر «كانَ» تكونُ جُملَةً اسميَّة أو فعليَّة، وجُملَة خبر «كاد» لا تكون إلا فعلية فِعلُها مضارع. الثَّانِي: أنَّ خبر «كانَ» لا يجوز إقترانه بـ«أن» المصدرية، ويجوز في خبر «كادَ».

كان في صورة الخبر فانتصب لشبههِ بالمفعول.

وأمّا على مذهب الكوفيّين، فالمضارع مع (أنْ) بدل اشتمالٍ من زيد، لأنّ فيه إجمالاً ثمّ تفصيلاً، وفي إبهام الشّيء ثمَّ تفسيره وقعٌ عظيمٌ لذلك الشّيء في النّفوس.

قال الرّضيّ: وهذا أقربُ عندي[1].

فعلى هذَينِ المذهبَينِ، إطلاق باب (كاد) يكون على سبيل التّغليب، لخروج (عسى) عنه». أفاده الرّوميّ.

قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

أي: ما قاربُوا الفعل، وهذا لا ينافي ما قبله، وهو قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١]، لأنّ الواو عاطفة، لا للحال، فالمعنى: أنّهم ذبحوها بعد أن كانوا بُعداءَ من ذبحها، فلكلٍ وقت، وشرط التناقض اتّحاد الوقت.

قوله: (لا يجوز اقترانُهُ بأنْ المصدريّة)

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

الثَّالِث: أنَّ خبر «كانَ» مُختَلَفٌ في نَصبه على ثَلاثَة أقوالٍ: أحدها: أنه خبر مُشبَّه بالمَفعول عِند البَصرِيين. والثَّانِي: أنه مُشبَّه بِالحال عِند الفراء. والثَّالِث: أنه حَال عِند بَقِيَّة الكُوفيين.

ليس على إطلاقه، بل يُقيّدُ بما إذا كانَ اسمَ ذاتٍ، لأنّ (أنْ) يُسبَكُ ما بعدها بالمصدر، فيقتضي هذا الإخبار عن اسم الذّات، بالحدث، ومعلومٌ أنّ الخبرَ متّحدٌ مع المبتدأ كما هو شأن الحمل، أمّا إذا كان اسمَ معنى، كـ: كانَ الرأيُ أنْ تسافر، أو اسمَ ذاتٍ منفيًّا عنه الخبر، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [يونس: ٣٧]، أي: مُفترًى[1].

قوله: (على ثلاثة أقوال)

أيّد الأوّل بأنّها أشبهت الفعل المتعدّي، في احتياجها إلى اسمين، فوقع الثّاني منهما موقع الثّاني في المتعدّي، فهو شبيهٌ به من حيث وقوعهِ في رتبتهِ، واحتياج الفعل إليه.

واعترضه الكوفيّون: «بأنّه لو كان مشبّهًا بالمفعول لم يقع جملةً ولا ظرفًا، ولا جارًّا ولا مجرورًا، واللّازم منتفٍ.

وأجيب: بأنّ المفعولَ قد يقع جملةً، وذلك بعد القول وفي التّعليق، وأمّا الظّرف وشبهه فليسا الخبر، إنّما الخبر هو متعلّقهما المحذوف، وهو اسمٌ مفرد». من (ش).

وبه تعلم: أنّ قول (م د) في الجواب عن هذا الاعتراض: «أنّ المشبّه لا يُعطى حكم المشبّه به من كل وجهٍ»، ليس على ما ينبغي، إذ ظاهره التّسليم وليس كذلك، وكذلك اقتصاره على إيراد الجملة، تدبّر.

قوله: (والثّالث أنّه حال)

---

(١) فلا يمتنع اقترانه فيهما بـ (أن). نقلاً عن المدابغي.

الجُملَة الثَّانِيَة والثَّالِثَة الواقِعَة حَالًا والواقعة مَفعُولا بِهِ، ....

يُردُّ باطّرادِ ورودهِ معرفةً وجامدًا، وبأنّه غيرُ فضلة، إذ لا يُستغنى عنه.

ثمّ ظاهر اقتصار الشّارح على ذكر الخلاف في خبر (كان)، أنْ لا خلافَ في خبر (كاد)، وليس كذلك، بل قيل: إنّ النّصب على أنّه خبر، وقيل: على المفعوليّة، لأنّ (كاد) معناه: قارب، وقيل: على إسقاط الخافض، فمعنى (كاد): دنا، وقيل: هو بدل اشتمال، فـ: (كاد زيدٌ يبكي)، معناه: قرُبَ بكاؤه، فيكون محلّهُ رفعًا.

وأجابوا بأنّ الخلاف في (كاد) ليس كالخلافِ في (كان)، وأنت خبيرٌ بأنّ الخلافَ في (كان)، لو كان هو الخلافُ في (كاد)، لم يصحّ جعل هذا من وجوه الفرق، وعليه فعلى الشّارح مؤاخذة بعدم ذكره، لأنّ هذه التّفرقة محصّلها الاختلاف في الخبرَينِ، ولا يتمّ إلاّ بذكرهما معًا، والاقتصار على أحدهما إخلال بالتفرقة، تأمّل.

قوله: (الثّانية والثّالثة)

قد وُجد في بعض النّسخ: «والثّانية» بالواو، وحينئذٍ فهي لعطفِ البدل على البدل، لا لعطفِ البدل على المبدل منه، فإنّه غير جائز. أفاده (ك)[1].

وعلى هذا فالواو الّتي قبل قول شارحنا: (والجملة الثّانية) إلخ، كما في بعض النّسخ أيضًا تكتبُ بالحمرة، لأنّها من المتن، وجَمع بين هاتَينِ المسألتينِ اختصارًا، ولسلوك طريق اللّف والنّشر، ولاشتراكهما في حكم النّصب مع كونهما فضلة.

قوله: (الواقعة مفعولاً به)

كذا في نسخٍ، وفي أخرى بإسقاط (به) وهي مرادة، إذ حيثُ أطلقَ المفعول فالمراد

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٩٠.

ومحلهما نصبٌ، ....

المفعول به، ولأنّ الجملة لا يَجْرِي فيها غيرُه على الرّاجح، خلافًا لابن الحاجب، حيث قال: إنّ الجملة المحكيّة بالقول: مفعولٌ مطلقٌ مبيّن للنّوع، كـ: قعدَ القُرفُصاء، أي: قعدَ نوعًا من القعود، لأنّ القُرفُصَاء: أن يجلس على أليبه.

قيل مبنى الخلاف: هل العاملُ فيها القول بالمعنى المصدريّ فتكونُ مغايرةً له، فهي مفعول به، كـ(ضربتُ زيدًا)؟ أوالقول بمعنى: المقول، فهي مفعولٌ مطلق، لأنّها حينئذٍ عينه.

قال ابن الحاجب: «والّذي غرّ الأكثرين، أنّهم ظنّوا أنّ تعلّق الجملة بالقول، كتعلّقها بـ (عَلِم) في: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وليس كذلك، لأنّ الجملة نفس القول، والعِلْم غيرُ المعلوم، فافترقا»[1].

قال (ك): «والأولى التّفصيل بأن يقال: قد يكونُ مقول القول مفعولًا مطلقًا تارةً، كما إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، وأخرى يكون مفعولاً به، كما إذا حكيتَ قول الغير، والمذكور في الكتاب من قبيل الثّاني»[2].

قوله: (ومحلّهما نصبٌ)

أمّا الحاليّة فظاهر، وأمّا الواقعة مفعولاً فمقيّدٌ بما إذا لم تنُب عن الفاعل، وذلك في القول خاصّة، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٧]، وإنّما جاز ذلك هنا، لأنّ الجملة الّتي يراد بها لفظها تنزّل منْزلة المفرد، وهذه الخاصّة لا توجد في غير القول فاختصّت النّيابة به.

بل أجاز بعضهم «وقوع الجملة فاعلًا صريحًا، وحمل عليه قوله تعالى:

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٣٨ ـ ٥٣٩.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٩٤.

فالحاليّة ....

﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فجملة: ﴿فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، معلّقٌ عنها العامل، بسبب الاستفهام في محلّ الرّفع على أنّها فاعل ﴿وَتَبَيَّنَ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، فجملة: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، معلّقة باللام، مرفوعٌ محلاً، لكونها فاعل ﴿بَدَا﴾ [يوسف: ٣٥]»[1].

وأجاب المانع بأنّ في ﴿بَدَا﴾ [يوسف: ٣٥] ضمير (البُدُوّ) فاعلًا. وتقدّر (ما) المصدريّة أو (أنْ) في ﴿فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

قال (م): «وعلى هذا لا يكونُ عددُ الجملة الّتي لها محل ثمانيةً بل تسعة»[2].

وفيه: أنّه على هذا يكون عددُها إحدى عشرة[3]، بزيادة النّائبة عن الفاعل والفاعل، لأنّ الجمل الّتي لها محلّ: تسع، فإن أراد الجمل الّتي ذكرت هنا، فكان الواجب أن يقول: عدد الجملة الّتي لها محلّ: سبع، لأنّ ما ذُكر هنا سبع، والّذي ذُكر في المغني: تسع، فكلامه لم يوافق واحدًا منهما.

والحاصل: أنّ الجملة إذا وقعت نائبةً عن الفاعل أو فاعلاً كما قيل، محلُّها رفع، فكان الأولى للمصنّف أن يقيّد كونها نصب، بعدم كونها نائبةً عن الفاعل. ويجاب: بأنّها حيثُ وقعت نائبةً عن الفاعل، فمحلّها رفع، ولا تسمّى مفعولة، بل باعتبار[4] ما كان، فذِكْرُ النّصب يستلزم كونها مفعولاً، فكأنّه قال: محلّها نصبٌ إنْ وقعت مفعولاً، تأمّل.

قوله: (فالحالية)

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٨٧.

(٢) حل معاقد القواعد للزيلي ٨٧.

(٣) (أ) و(ج): أحد عشر.

(٤) (ب): اعتبار.

نَحو قَولـه تـعـالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، فجـمـلـة ﴿يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] من الفِعل والفاعِل في مَحـل نـصب على الحـال من الواو، و﴿عِشَآءٗ﴾ [يوسف: ١٦]، مَنصُوب على الظَّرفية.

«الياء فيها وفي المفعوليّة للمصدريّة، أي: كون الشّيء حالاً ومفعولاً، لا للنّسبة والمبالغة، لأنّ ياء النّسبة مع تاء التّأنيث إذا لحقت آخر الكلمة، أفادت معنى المصدر». نقله الرّوميّ عن صاحب «اللب»[1].

قوله: (﴿وَجَآءُوٓ﴾ [يوسف: ١٦])

ضمّن (جاء) معنى: أتى، فنصب المفعول، أو النّصب على نزع الخافض، أي: إلى أبيهم.

قال صاحب الكشّاف في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا﴾ [الفرقان: ٤]: «إنّ (جاء) يستعمل في معنى: فعل، فيُعدّى بما تعدّى به، فيكون المعنى: وَرَدُوا ظلمًا، ويجوز أن يحذف الجارّ ويوصل الفعل»[2].

والضّمير في ﴿جَآءُوٓ﴾ راجعٌ لإخوة يوسف.

قوله: (على الحال من الواو)

فالحال لبيان هيئة الفاعل.

و: ﴿عِشَآءٗ﴾ [يوسف: ١٦]، قال الجوهريّ: هو من صلاة المغرب إلى العَتَمة. ومثله: العَشِيّ، أمّا العَشا مقصورًا، فهو مصدر الأعْشَى الّذي لا يبصر باللّيل ويبصرُ بالنّهار[3].

---

(١) في مخطوطة الرومي: «كذا في شرح اللب، في مباحث حروف المشبهة بالفعل».

(٢) الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٦٣).

(٣) نقلاً عن الكافيجي ٩١. ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٤٢٦ ـ ٢٤٢٧، عشا).

....

ثمّ إنّ (م) جعل أقسام الحاليّة ثلاثة: فعليّة مقرونةٌ بالواو أو لا، واسميّة مقرونة بها.

وشارحنا ذكر بعد تمثيل المصنّف بالفعليّة بدون الواو، الاسميّة المقرونة بالواو، ومثّلها بالحديث، ومعناه: أنّ الحالة الّتي يكون بها الشّخص قريبًا من ربّه قُرْبَ مكانةٍ، لا مكانَ من أحواله الّتي هو عليها حالة

سجوده. فأقرب: مبتدأ، وما: مصدريّة، وكان: تامّة، فيسبك ما بعدها بمصدر، أي: أقرب كون العبد.

ونصّ الرّضيّ على أنّ إضافة المصدر تفيد العموم، فالمعنى: أكوان العبد[1]، ومن ربّه: متعلّق بأقرب، وقوله: «وهو ساجد» حال من العبد، على ما قال الشّارح.

وقال (ق)[2]: إنّه من ضمير العبد المستتر في الخبر المحذوف وجوبًا، لسدّ الحال مسدّه، والأصل: حاصلٌ إذا كان[3].

وانظر ما المانع من جعلهِ حالاً من العبد.

وقال (م): إنّه «حال من أقرب». ويلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ، وهو ضعيف.

فتحصّل أنّ في صاحب الحال أقوالاً ثلاثة.

ومثلُ الحديث آية: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، ومثال الفعليّة

---

(١) (ب) سقط: «ونص الرضي على أن إضافة المصدر تفيد العموم، فالمعنى أكوان العبد».

(٢) كذا في المخطوطات: ق.

(٣) هذا كلام الشنواني. أما الزرقاني فقال: «وأقرب: أفعل تفضيل مبتدأ. و(ما): مصدرية، يسبك منها مع ما بعدها مصدر. والعبد: اسم يكون. ومن ربه: متعلق خبرها. وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا. وجملة (وهو ساجد): حال من الفاعل المستتر في كان المحذوفة المحذوفة التامة، أي: إذا وجد هو أي: العبد في حالة كونه ساجدًا. وظاهر كلام الشارح أنه حال من العبد المذكور، وهو غير ظاهر».

وقَوله ﷺ: «أقرب ما يكون العَبْدُ مِن رَبِّه وهُو ساجدٌ»، فجملة «وهُو ساجد» من المبتَدَإ والخَبَر في مَحل نصب على الحال من «العَبد».

والجُملَة المَفْعولِيَّة تقع في أربَعَة مَواضِع: الأول: أنْ تقعَ محكية بالقَول، ....

المقترنة بالواو: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

قوله: (محكيّةً بالقول)

الحكاية: إيراد اللّفظ على صورته الأولى.

وهو[1] منصوبٌ على أنّه بدل اشتمالٍ، من الجارّ والمجرور معًا على قول بعض النّحاة: وهو أنّ معمول الفعل مجموع الجارّ والمجرور في اللّغو، أو من المجرور فقط حملاً على محلّه على قول محقّقي النّحاة: وهو أنّ معمول الفعل في اللّغو هو المجرور، فعلى هذا يكون مفعولاً لـ (تقع)، وإمّا بفعلٍ مقدّرٍ، كما هو صنيع الشّارح.

ولا يصحّ رفعه على أنّه خبرُ مبتدأ محذوف، ولا جرّهُ على أنّه بدلٌ من المجرور فقط حملاً على اللّفظ، لأنّه ينافيه الرّسم في قولهِ بعد: «ومعلّقًا عنها العامل»، إذ هو معطوفٌ على «محكيّةً»، وقد رُسم بصورة المنصوب. وصحّح الرّوميّ ذلك، قال: «حملاً على اللّفظ وإن لم يحتمله رسم الخطّ في قوله: (ومعلّقًا)».

وإنّما عبّر بالقول، ليشمل ما تصرّف منه، فلو اقتصر على مادّةٍ، لتوهّم القصر.

قال (م): ومثل القول مرادفُه عند الكوفيّين، إمّا مقرونة بحرف التّفسير، كقول الشّاعر:

---

(١) يعني (محكية) في قول المصنف ابن هشام: «والمفعولية تقع في أربعةِ مواضعَ: محكيةً». ثم سيأتي توجيه الشارح الأزهري.

نَحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، فجملةُ ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ في مَوضِع نصب على المفعولية مَحْكِيَّة بـ﴿قال﴾. ....

وتَرْمِينَني بالطَّرْف أي أنتَ مُذْنِبٌ[1]

وكقولِكَ: كتبتُ إليه أن افْعل[2].

والصّحيح: أنّه لا محلّ لهاتين الجملتين[3]، لأنّهما وقعتا تفسيرًا لفعلٍ قبلهما، كما عليه الجمهور والشّلوبين.

أو غير مقرونة، نحو: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَـٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، فهاتان الجملتان محلّهما نصبٌ عند الكوفيّين بمرادف القول، أعني: ﴿وَوَصَّىٰ﴾، ﴿وَنَادَىٰ﴾، وعند البصريّين بقولٍ مقدّرٍ، ويشهد له التّصريح في نحو: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مريم: ٣-٤]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥].

قوله: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

«أنطق الله عيسى ﷺ بذا أوّلاً، لأنّه أوّل المقامات، وللرّد على من يزعُم ربوبيّته»[4]. أفاده بعض الشّرّاح.

قوله: (في موضع نصب)

---

(١) بلا نسبة. ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤٤) والأضداد لابن الأنباري ١٨٩ وأمالي ابن الشجري (٣/ ٢٠٧) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٣٤) وخزانة الأدب للبغدادي (١١/ ٢٢٥).

(٢) (ب): يفعل. ينظر: حل معاقد القواعد للزيلي ٨٩.

(٣) أي: جملة (أنت مذنب) وجملة (افعل).

(٤) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوطة، لوحة ٨/ ب).

والدَّلِيل على أَنَّها محكية بـ﴿قَالَ﴾ كسر «إِنَّ» بعد دُخُول ﴿قَالَ﴾. والثَّانِي: **أَنْ تقعَ تاليةً للمَفعُول الأول في باب ظن، نَحو «ظَنَنتُ زيدًا يقرَأُ»**، فجملة «يقرَأ» من الفِعل وفاعله المُستَتِر فيهِ في مَوضِع نصبٍ على أَنَّها المفعُول الثَّانِي لـ«ظنَّ».

«قال ابن الحاجب في الأمالي: إنّ القول يحكي هذه الجملة في موضع نصبٍ باتّفاق، إلاّ أنّها مفعول مطلق أو مفعول به[1].

فمذهب الجمهور: هو الثّاني، والمحقّقين: هو الأوّل، كما نصّ عليه شارح اللّب». أفاده الرّوميّ.

قوله: (في باب ظنّ)

«أي: في أفعال القلوب، الّتي تتعدّى إلى مفعولين، فإنّ أصل المفعول الثّاني خبر، والخبر قد يكون جملةً، فكذلك المفعول الثّاني، فلهذا لا يقع المفعول الثّاني جملةً في باب أعطيتُ.

وأمّا نحو: سمعتُ زيدًا يقرأ، فقد قيل: إنّه يتعدّى إلى مفعولين، فجملة: (يقرأ)، منصوبة المحلّ على أنّها مفعولٌ ثانٍ.

فإن قلت: السّماع لا يتعلّق فعلُه إلاّ بالمسموع، فكيف جاز تعلُّقُه هنا بزيدٍ، وهو مّما لا يسمع؟

قلت: إنّ السّماع لمّا تعلّق باللفظ المسموع المنسوب إلى زيدٍ، جاز تعلُّقُه به بهذا الاعتبار، كما جاز تعلّق أفعال القلوب بالمفعول الأوّل بذلك الاعتبار.

---

(١) نقلاً عن الرومي. ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٣٦).

والثَّالِث: أنْ تقعَ تاليةً للمَفعُول الثَّانِي في باب أعلَمَ، نَحو «أعلمتُ زيدًا عمرًا أبوهُ قَائِم» فجملةُ «أبوهُ قائِمٌ» في مَوضِع نصبٍ على أنَّها المفعُولُ الثَّالِثُ،

وقيل: إنّه يتعدّى لمفعولٍ واحدٍ، فالجملة حالٌ أو بدل اشتمالٍ، وهو الظّاهر، وأمّا إذا تعلّق بمسموعٍ ابتداءً فهو يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ فقط[1] اتّفاقًا، نحو: سمعت صوتًا، قال الله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَسۡمَعُونَ ٱلصَّيۡحَةَ﴾ [ق: ٤٢]»[2]. (ك)

قوله: (وتاليةً للمفعول الثّاني)

«اعلم أنّ الفعل المتعدّي على ضربين:

قسمٌ يصحُّ حملُ مفعوله الثّاني على الأوّل.

وقسمٌ لا يصحّ.

والثّاني: إمّا أنْ يتعدّى إلى المفعولَينِ بنفسه، نحو: كسوتُ زيدًا جبّةً، **وبالهمزة** نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فإنّه في هذين المثالَينِ، لا يجوز أن يقال: زيدٌ جبّةٌ، و: زيدٌ درهمٌ، وجعلوا من هذا الباب: ما يتعدّى إلى الثّاني بواسطة الحرف، ثمّ حذف اتّساعًا، مثل: اختار واستغفر[3] وسَمَّى وكَنَّى. الأوّل يتعدّى بـ (مِنْ)، والثّاني بـ (عن)، والثّالث والرّابع بالباء.

والقسم الأوّل: يسمّى: أفعال القلوب، فيصحُّ حملُ مفعوله الثّاني على الأوّل، نحو: علمتُ زيدًا فاضلاً فيقال: زيدٌ فاضلٌ. أو كان بمنزلته نحو: علمتُ أبا يوسُف أبا حنيفة،

---

(١) (أ) سقط: «فقط». وفي (ب): قطعًا. والمثبت من (ج) والكافيجي.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٩٦ ـ ٩٧.

(٣) المثبت من الرومي. ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٧ ط هاون، ١/ ٩٣ ط البكاء) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ٢٠٩٠). وهذه صورها في المخطوطات، (أ): واسمى (ب): واسمى (ج): واسمى

....

فإنّه يقال:

أبو يوسُف أبو حنيفة، ولا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه على الأشهر، مع أنّهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وحذفُهما جائزٌ في السّعة، لأنّ مفعوليه معًا بمنْزلة اسمٍ واحدٍ مضمونهما معًا هو المفعول به، فلو حذف أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة، إلاّ فيما وقع في مفعوله (أنّ) المفتوحة بما بعدها، خفيفةً أو ثقيلةً، فإنّه واجبُ الاقتصار عند الأخفش، حيث قال: (أنّ) المفتوحة مع معموليها، هو المفعول الأوّل، فيقدّر المفعول الثّاني. وأمّا عند سيبويه فإنّه سدّ مسدّ مفعوليها[1]، فلا يكون اقتصارًا وإن جاز أن تسكت عنهما جميعًا، كقوله: من يَسْمَع يَخَلْ»[2].

وهي أفعالٌ سبعة. وقد يتعدّى فعلان منها بإدخال الهمزة إلى مفاعيل ثلاثة، وهما: (علمت) و(رأيت)، «فمفعولهما الأوّل كمفعول باب (أعطيت)، في جواز الاقتصار عليه، كقولك: أعلمتُ زيدًا، والاستغناء كقولك: أعلمتُ عمرًا منطلقًا. والثّاني والثّالث من مفعوليهما، كمفعول[3] (علمتُ)، في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر، وجواز تركهما معًا.

والمفعول الثّالث لهذه الأفعال، يقع جملةً كما في المفعول الثّاني[4] للمتعدّي إلى

---

(١) قال سيبويه (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦ ط هارون، ١/ ١٩٧ ط البكاء): «فأمّا ظننتُ أنّه منطلقٌ فاستُغْني بخبر (أنَّ)، تقولُ: أظنُّ أنّه فاعل كذا وكذا، فتستغني. وإنّما يُقْتَصَرُ على هذا إذا عُلِمَ أنّه مستغنٍ بخبر (أنَّ)».

(٢) الرومي.

(٣) الرومي: كمفعولي.

(٤) (ب) سقط: الثاني.

وإنَّما لم تقع تالية للمَفعُول في باب أعلَمَ، لأنّ مَفعُوله الثَّانِي مُبتَدأٌ في الأصل،

مفعولين، فلذلك قال المصنّف: (وتاليةً للمفعول الثّاني)»[١].

قوله: (في باب أعلم)

ألحق به الحريريّ (عَلَّم) بالتّضعيف[٢]، ورُدّ: بأنّ الظّاهر من مذهب سيبويه أنّ النّقل **بالتّضعيف**: سماعيٌّ في المتعدّي واللازم، **وبالهمزة**: قياسيٌّ في اللّازم، سماعيٌّ في المتعدّي[٣].

وقيل: بالقياس في التّضعيف. وقيل: بالسّماع فيهما.

قوله: (وإنّما لم تقع تاليةً) إلخ

جوابٌ عمّا نشأ من قوله: إنّما «تقع تاليةً للمفعول الأوّل في باب ظنّ، وللمفعول الثّاني في باب أعلم».

«وكان ينبغي أن يتعرّض للمفعول الأوّل في البابَين، لأنّه لا يقع جملةً، مع أنّه ليس بمبتدأ في الأصل، بل فاعل من جهة المعنى»[٤].

قوله: (لأنّ مفعوله الثّاني، مبتدأٌ في الأصل) إلخ

هذا هو مذهب الجمهور: من أنّ أفعال القلوب ناسخةٌ للمبتدأ والخبر.

وذهب البعض: إلى أنّها ليست من الدّواخل عليهما، وليست من نواسخه، استدلالاً على ذلك بأن العرب تقول: ظننتُ زيدًا عمرًا.

---

(١) الرومي.

(٢) نقلاً عن الكافيجي.

(٣) الكافيجي.

(٤) الزرقاني.

والمُبتَدأُ لا يكون جملَةً. والرَّابع أنْ تقعَ مُعَلَّقًا عَنها العامِل، ....

لكنّ الحقّ: مذهب الجمهور، وأمّا قولهم: ظننتُ زيدًا عمرًا، فمؤوّل بمعنى: ظننتُ الشّخصَ المسمَّى بزيد مسَمًّى بعمرو، كما أنّ قولك: زيدٌ حاتم، مؤوّل بقولك: زيدٌ مثلُ حاتم.

قوله: (لا يكون جملةً)

على المشهور، وجوّز بعضهم: كونه جملةً، وقد تقدّم لك مثاله في: «تسمَعُ بالمعيدي»، فلا تغفل.

قوله: (ومعلّقًا عنها العامل)

لا يَرِدُ على المصنّف أنّه لم يقل الأوّل والثّاني والثّالث، لأنّ ترك التّرتيب[1] مبنيٌّ على الظّهور، على أنّ تعيين الطّريق خارجٌ عن قانون البحث.

والتّعليق: تركُ العمل لفظًا لا معنىً لمانع.

والإلغاء: ترك العمل لفظًا ومعنىً، وهو جائزٌ.

بخلاف التّعليق فإنّه تارةً يكون واجبًا، وتارةً لا يكون كذلك، وضابط **الأوّل**[2]: أن يتقدّم على الاسم أداة استفهام نحو: ظننتُ أزيدٌ قائمٌ، أو يكون الاسمُ اسمَ استفهامٍ نحو: ظننتُ أيُّهم قائمٌ، أو يكون مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ نحو: علمتُ غلامَ أيِّهم أنت. أو دخلت عليه (ما) النّافية نحو: ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، أو (إنْ) النافية[3]، أو (لا) النّافية نحو: ظننتُ لا زيدٌ

---

(١) (ب): التركيب.

(٢) وهو وجوب التعليق. ومن ألفاظ التعليق: الاستفهام بصوره الثلاث، وحروف النفي الثلاثة، ولام الابتداء، وإنّ.

(٣) (أ) و(ج) سقط: «أو (إن) النافية».

....

عندكَ ولا عمروٌ. أو لام الابتداء نحو: ظننتُ لَزَيدٌ قائمٌ، أو (إنّ) وفي ثاني معموليها اللام نحو: ظننتُ إنّ زيدًا لقائمٌ.

والثّاني[١]: أن يكون الاسم لم يدخل عليه شيءٌ مما ذكر، وما بعدها مستفهمٌ عنه، نحو: علمتُ زيدًا أبو مَنْ هو، فيجوز في (زيد) وجهان:

أحدهما: النّصب، وهو الأولى، فالجملة الّتي بعده في موضع المفعول الثّاني.

والوجه الآخر: الرّفع على الابتداء، فالجملة الّتي بعده في موضع رفعٍ على الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر، في موضع مفعوليها، فإنّ المعلّق عاملٌ في المحلّ بخلاف الملغي.

«واعلم أنّ أفعال القلوب تختصّ بالإلغاء. وأمّا التّعليق فيجوز في الأفعال الّتي تشبه أفعال الشكّ واليقين، في كونها غير محقّقة الوقوع كـ (علِم) بمعنى: عرَف[٢]، و(نظر) و(تفكّر) وغير ذلك، وما عدا ذلك من الأفعال، لا تعلّق عن العمل إلاّ عند يونس، فإنّ التّعليق في جميع الأفعال جائزٌ عنده. والكسائيّ كيونس في الواقع، وكالجمهور في المنتظر.

فالمعلّق إمّا أن يطلب: **مفعولاً واحدًا** نحو: عرفتُ هل زيدٌ في الدّار، فالجملة في موضع مفعولٍ واحد. **أو اثنين** فتكون الجملة في مقام المفعولين، نحو: علمتُ لزيدٌ في الدّار. **أو أكثر** فتكون تلك الجملة في مقام الثّاني والثّالث نحو: أعلمتُكَ ما زيدٌ في الدّار»[٣].

---

(١) أي: ضابط الثاني، وهو أن لا يكون التعليق واجبًا، بل جائزًا.

(٢) أي: علم بحاسة من الحواس الخمس. وإذا كان (علم) بمعنى: اليقين تعدى إلى اثنين، وإذا كان بمعنى: المعرفة تعدى إلى واحد. ينظر: المصباح المنير ٣٢٩ و٣٤٨ (ط الرسالة).

(٣) الرومي.

والتَّعلِيق: إبطالُ العَمَل لفظًا وإبقاؤه محلًّا، لمجيء ما لَه صدرُ الكَلام،

قوله: (إبطال العمل لفظًا)

«المراد بإبطاله في اللّفظ: إبطاله من العمل في المفرد، سواءٌ كان معربًا لفظًا أو محلاًّ أو تقديرًا، فيدخل: أتعلمُ أهذا ذاك، وتعلمُ أمُوسى الفَتى، فلا عمل للعامل في المفرَدينِ، بل في الجملة بأسرها، فالجملة لها محلّ[١]، وكلٌّ من المفرَدينِ لا محلّ له»[٢].

قوله: (وإبقاؤه محلاًّ)

«فائدة الحكم على محلّ الجملة في التّعليق بالنّصب: ظهورُ ذلك في التّابع، فتقول: عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِه. ويشهد له قول كُثَيِّر:

وما كنتُ أدري قَبْلَ عزّةَ ما البُكَا ... ولا مُوجِعاتِ القَلبِ حتَّى تَولَّتِ[٣]

بنصب (موجعاتِ)»[٤].

لكن قال المصنّف في المغني: «ولك أن تدّعي أنّ (البكا) مفعول، وأنّ (ما) زائدة، أو أنّ الأصل: ولا أدري موجعاتِ، فيكون من عطف الجمل، أو أنّ الواو للحال، وموجعات: اسم لا، أي: وما كنتُ أدري قبل عزّة والحال أنّه لا موجعاتِ للقلبِ موجودةٌ: ما البكاءُ»[٥].

قوله: (لمجيء ما له صدر الكلام)

---

(١) (ب): «فالجملة لا محل لها». والمثبت من الزرقاني و(أ) و(ج).

(٢) الزرقاني.

(٣) ديوان كثير عزة ٩٥ (تحـ: إحسان عباس) وينظر: المقاصد النحوية للعيني (٢/ ٨٦٣) وشرح أبيات المغني للسيوطي (٢/ ٨١٣) وخزانة الأدب للبغدادي (٥/ ٢١٤ ـ ٢١٧ و٩/ ١١٤).

(٤) نقلاً عن الزرقاني. والكلام في: مغني اللبيب لابن هشام ٥٤٩.

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٥٤٦.

....

«كأداة النّفي والاستفهام ولام الابتداء، لأنّ ما قبلها لا يعملُ فيما بعدها، نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وأيّهم قاعدٌ»[١].

فلو أعمل الفعل لجعل ما بعد ما له الصّدارة، معمولاً لما قبله، فيخرجُ عن[٢] أن يكون له صدرُ الكلام، «فرُوعيت هذه الأشياء من حيث اللّفظ، كما روعي العامل من حيث المعنى، إذ الحق ما كان بقدر الإمكان[٣]»[٤].

وفي (ك): «فإن قلت: لِمَ لَمْ يعكس؟ قلتُ: لأنّ طريقته هو الاستقراء، لا العقل، ولا يذهب عليك أنّ الغرض من الاستدلالات النّحوية، هو التّوجيه بعد الوقوع على طريق الإيضاح، لا الإثبات[٥]، وأمّا نحو: علمتُ إنَّ زيدًا قائمٌ ـ بالكسر ـ فإنّه يمكن الإعمالُ بجعلها مفتوحةً، فتقوم الجملةُ مقام المفعولين، فلا يعدلُ إلى التّعليق مع إمكان الأصل وهو الإعمال، وأمّا إذا لم يمكن الأصلُ فيرجعُ إلى التّعليق، حملاً للكلام على جانب الفائدة، نحو: علمتُ إنّ زيدًا لقائمٌ»[٦].

---

(١) المدابغي.

(٢) (ب): على.

(٣) كذا في بعض نسخ الكافيجي. وفي نسخ أخرى والمطبوع ١٠٠: «أداءَ لِحقّ ما كان بقَدْرِ الإمكان». واضطربت نسخ حاشية العطار: (أ) و(ج): «إذ الحق لما كان بعد الإمكان». وفي (ب): «ان الحق... بقدر الامكان».

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٠٠، ونصه: «وإنما لم يعمل العامل حينئذ لفظًا لأن ما قبل هذه الأشياء لا يعمل فيما بعدها بالاستقراء، فروعيت هذه الأشياء من حيث اللفظ كما روعي العامل من حيث المعنى أداءَ لِحقّ ما كان بقَدْرِ الإمكان».

(٥) نص الكافيجي ١٠٠: «... لا الإثبات، على طريق العقل، فإن ذلك غير جائز. وأما نحو [...]».

(٦) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٠٠.

سَواءٌ كانَ العامِلِ من باب «عَلِمَ» أم مِن غَيره فالأول نَحوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، فـ ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ مُبتَدأ ومضاف إلَيه، و﴿أَحْصَىٰ﴾ خَبره وهُو فعلٌ ماضٍ، لا اسم تَفضِيلٍ من الإحصاء ....

«فإن قلت: ما معنى الاستفهام مع حصول العلم؟ قلت: صورته صورة الاستفهام، وليس معناه معنى الاستفهام، فإنّك إذا قلت: علمتُ أيُّهم في الدّار، فمعناه: علمتُ الّذي في الدّار، وكذا جميع الاستفهام الّذي علق عنه الفعل، ولذلك لا يكون لمثل هذا الاستفهام جوابٌ ألبتّة، بخلاف الاستفهام الّذي لم يُعلّق عنه الفعل، فإنّك إذا قلت: أيُّهم في الدّار، يكون له جوابٌ لفظًا أو تقديرًا. وقيل معنى (علمتُ أزيدٌ قائمٌ): علمتُ جوابَ هذا الاستفهام»[١].

قوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ [الكهف: ١٢].

اللّام في (لنعلم) لام العاقبة[٢]، متعلّقٌ بقوله: (فضربنا) أو بـ (بعثنا)[٣] أو بالمجموع أو بالضّرب بواسطة البعث. فـ(نعلم): منصوبٌ بـ (أن) مضمرة بعد اللام، والمراد: يتعلّق علمُنا تعلّقًا تنجيزيًّا جليًّا مطابقًا لتعلّقه الأزليّ، لكنّ هذا ظاهرٌ بالنّظر إلى القول بأنّ للعلم تعلّقَينِ، والمحقّقون على أنّ له تعلّقًا واحدًا تنجيزيًّا أزليًّا، وعليه فالمعنى: ليظهر ما تعلّق به علمُنا، فالاستقبال بالنّظر للمعلوم لا العلم، إذ هو أزليّ، أي: ليضبط أصحاب الكهف مدّة لبثهم في الكهف بعد تيقّظهم، وتنبُّههم من نومهم، فيزدادوا إيمانًا.

وقوله: ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٩٩.

(٢) قال الكافيجي ١٠٢: «لنعلم: اللام فيه للتعليل، وعند الأشاعرة مثل هذه اللام تسمى لام العاقبة ولام الحكمة».

(٣) نص الآيتين ١١ ـ ١٢ من سورة الكهف: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ۝١١ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾.

على الأصَح، وجُملَة المبتَدَإِ وخَبره في مَوضِع نصبٍ، ....

التّثنية باعتبار الاختلاف في مدّة اللّبث، حيث ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] فـ ﴿أَمَدًا﴾: مفعول ﴿أَحْصَىٰ﴾، وفي ﴿أَحْصَىٰ﴾ ضميرٌ مستترٌ فاعل عائدٌ إلى المبتدأ الّذي هو (أيّ)، وقوله: ﴿لِمَا لَبِثُوٓاْ﴾ حالٌ من ﴿أَمَدًا﴾ بتقدير جعل (ما) مصدريّةً فيها معنى المدّة، ومعلومٌ أنّ الأمد بمعنى: الغاية، فالمعنى: أحصى غايةً حاصلةً لأزمان لَبْثِهم، فغاية معنى (أمد)، و(لأزمان لَبْثِهم)، أُخذ من (ما) المصدريّة فيها المدّة، أي: مصدريّة ظرفيّة، وإنّما جمع الزّمان باعتبار الآنات وإن كان هو شيئًا واحدًا، ويصحّ أن تجعل التّقدير: لزمن لَبْثِهم بناءً على عدم اعتبارِ تعدّد الآنات، لكنّ المناسب للأمد: الجمع، وصحّ وقوع الحال من النكرة، لتأخّر النّكرة عنها. ولك أن تجعل (ما) مصدريّة بدون اعتبار المدّة، فتكون مفعولاً له، أي: لأجل لَبْثِهم، وعلى هذيْنِ الوجهينِ، فاللام أصليّة، وقيل: صلةٌ، و(ما) موصولةٌ. صلتها ﴿لَبِثُوٓاْ﴾ و﴿أَمَدًا﴾ تميزٌ محوّلٌ عن المفعول، ولا مانع من التّميز على احتمال كون ﴿أَحْصَىٰ﴾، فعلاً ماضيًا، فيكون الموصول مع صلته في محلّ نصب مفعوله. هذا توضيح ما ذكره (كـ)[1].

قوله: (على الأصحّ)

راجعٌ لقوله: (وهو فعلٌ ماضٍ)، لأنّه لو كان اسمَ تفضيلٍ، لكان على غير القياس، إذ يشترط في أفعل التّفضيل، أن يُصاغ من المجرّد، وهو ههنا مصوغٌ من الإحصاء، وهو مزيد، ومقابل الأصحّ: أنّه اسم تفضيل، لكن من الإحصاء بحذف الزّوائد.

ثمّ في الرّوميّ: هاتان[2] الآيتان، أعني: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ [الكهف: ١٢]،

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٠٣.

(٢) (أ) و(ج): وهذان.

سادَّةِ مسدَّ مفعولي ﴿نَعْلَمَ﴾.

و﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، عُلِّق فيهما الفعلان عن العمل، لوجود ما له الصّدارة، وهو (أيّ) الاستفهاميّة، لأنّه لو أعمل الفعل فجَعَل ما بعد (أيّ) معمولاً لما قبله، فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام.

و(أيّ) من الأسماء اللازمة للإضافة، فإذا أضيف إلى نكرة أضيف إلى الواحد والاثنَينِ والجماعة، وإن أضيف لمعرفةٍ أضيف إلى الاثنَينِ فصاعدًا[١].

وعن الزّمخشريّ[٢]: تجوز إضافته إلى الواحد المعرفة، كما نصّ عليه بعض شُرّاح المفصّل[٣]، ولكن عند الإضافة إلى الواحد، سواءً كان ذلك الواحد معرفةً أو نكرةً، لا يكون إلاّ مؤوّلاً بمعنى الجمع.

فعند الإضافة إلى المعرفة معرفةٌ عند عامّة النّحاة، وإن كان نكرةً معنىً، خلافًا لصاحب التّخمير[٤] فإنّه عنده يكون نكرة، ولو بعد الإضافة إلى المعرفة، فـ (أيّ) في الموضعَينِ: مبتدأ على المذهبَينِ، إمّا بالتّعريف أو التّخصيص إلى الحزبَيْن.

قوله: (سادّةٌ مسدّ مفعولَي نعلم)

«فَإِنْ قُلْتَ: قد صرّحوا بأنّ الجملة، إنّما يكون لها محلّ من الإعراب، إذا وقعت موقع المفرد، ومعلومٌ أنّ المتعدّد غير المفرد.

---

(١) الرومي.

(٢) نيظر: المفصل للزمخشري ١٠٢.

(٣) وينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/ ٤٠٧ ط أوقاف العراق) وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير ٢/ ٢٢ دار الغرب) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٥٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير ٢/ ٢٢ دار الغرب).

والثَّانِي: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] فـ﴿أَيُّهَآ﴾ مُبتَدأٌ ومضافٌ إلَيه، و﴿أَزْكَىٰ﴾ خبرهُ، و﴿طَعَامًا﴾ تَمييز، وجُملَة المبتَدَإ وخَبره في مَوضِعِ نصبٍ، سادَّةً مَسَدَّ مفعولِ ﴿يَنظُرْ﴾ المُقيّدِ بالجار. قالَ المصَنّف في «المغنِي»: لأنَّه يُقَال «نظرتُ فيِه»، ولكنه هُنا علَّق بالاستفهام عَن الوُصُولِ في اللَّفظ إلى المفعُول، وهُو من حَيثُ المعنى طالِبٌ لَهُ على معنى ذَلِك الحَرف، ....

قُلْتُ: المراد بالمفرد هنا، مقابل الجملة، فيدخل المتعدّد تحت تعريف المفرد»[1]. (ك).

قوله: (﴿أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩])

«الضّمير في ﴿أَيُّهَآ﴾ للمدينة، على حذف مضافٍ، أي: لأهلها، ويقال: إنّها المسمّاة الآن: طراسوس[2]، بفتح الرّاء. و﴿أَزْكَىٰ﴾ أي: أجلّ وأطيب، أو أكثر وأرخص». (م د).

ومثل هذا المثال، الّذي ذكره المصنّف، قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، و﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، لأنّه يقال: فكّرت فيه وسألت عنه، وقد عُلِّقتا بالنّفي في الأوّل، والاستفهام في الثّاني[3].

وبقي ما وقعت نائبةً عن مفعولٍ صريحٍ غير مقيّدٍ بالجارّ، ومثالها: عرفتُ مَن أبوك،

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٠٤.

(٢) كذا في المخطوطات وهذه صورتها: **طراسوس** ، وفي بعض نسخ المدابغي: طرسوس.
وتضبط: طَرَسُوس، بفتح أوله وثانيه. وطُرْسوس، بضم أوله وإسكان ثانيه. ومنعوا فتح الطاء وإسكان الراء. ينظر: معجم ما استعجم للبكري (٣/ ٨٩٠) ومعجم البلدان لياقوت (٤/ ٢٨).

(٣) حل معاقد القواعد للزيلي ٩٢.

وزعم ابن عُصفُور أنّهُ لا يُعلَّقُ فِعلٌ غيرُ «علِم» و«ظنَّ» حَتَّى يَتضمَّن مَعناهُما، وعَلى هَذا تكون هَذِه الجُملَة سادَّة مسدَّ مَفعولَينِ. انتهى. والنَّظَر: الفكر في حالِ المنظور فيهِ.

والرّابِعَة من الجمل الَّتِي لها مَحلٌ من الإعراب:

فـ (مَنْ أبوك) واقعة موقع المفعول، إذ يقال: عرفتُ زيدًا[1].

وحينئذٍ فتمّ الأقسام الثّلاثة الّتي ذكرها في المغني، وهي: وقوع الجملة موقع المفعول المقيّد بالجارّ، وموضع المفعول الصّريح، وموضع المفعولَين.

قوله: (وزعم ابن عصفور)

«هذا مقابل التّعميم المذكور في قوله: (سواءٌ كان العامل من باب عَلِم، أم من غيره)، وأجاز يونُس: التّعليق في جميع الأفعال، ففي التّعليق ثلاثة مذاهب»[2].

قوله: (والنّظر)

أي اصطلاحًا: هو (الفكر).

قال الطّوسيّ في شرح الإشارات: «الفكرُ قد يطلق على حركة النّفس بالقوّة الّتي في مقدّم[3] البطن الأوسط من الدّماغ المسمّى بالدّودة، أيّ حركةٍ كانت، إذا كانت تلك الحركة في المعقولات. وأمّا إذا كانت في المحسوسات فقد تسمّى تخييلاً.

وقد يطلق على معنىً ثانٍ أخصّ من الأوّل: وهو حركةٌ من جملة الحركات المذكورة،

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٩٢.

(٢) المدابغي.

(٣) (ب): بمقدم.

....

تتوجّه النّفس بها من المطالب، مترددة في المعاني الحاضرة عندها، طالبةً مبادئ تلك المطالب المؤدّية إليها، إلى أن تجدها، ثمّ ترجع منها نحو المطالب.

وقد يطلق على معنىً ثالث هو جزءٌ من الثّاني: وهو الحركة الأولى وحدها من غير أن يجعل الرّجوع إلى المطالب جزءًا منه، وإن كان الغرض منها هو الرّجوع إلى المطالب.

والأوّل: هو الفكر الّذي يُعدّ من خواصّ الإنسان.

والثّاني: هو الفكر الّذي يُحتاج فيه إلى علم المنطق.

والثّالث: هو الفكر الّذي يُستعمل بإزائه الحَدْس»[1].

فتفسير (ش) حركة النّفس في المعقولات، بقوله: «أي: انتقالها فيها انتقالاً تدريجيًّا قصديًّا». وبني على ذلك أنّه «مستعملٌ هنا في بعض معناه، لقوله: (في حال المنظور فيه)، أي: في طلب حال المنظور فيه المناسب للمطلوب من بين أحواله»[2]، محلّ تأمّل لأنّ المراد بالفكر ههنا: المعنى الأوّل، لا المعنى الثّاني الّذي فُسّر[3] هذا به، فبني عليه القول بالتّجريد، وحينئذٍ فلا تجريد في الفكر عن بعض معناه، بل المراد به الحركة في أحوال المنظورِ فيه من غير تدريج، إذ هو المعنى الأوّل.

فائدة:

قال عبد الحكيم في حواشي الخيالي: إنّ تجريد اللّفظ عن بعض معناه، حقيقةٌ قاصرة.

وذكر (ش): أنّ النّظر إذا استعمل بـ (في) يكون بمعنى: الفكر، وبـ (إلى) بمعنى: الرّؤية،

---

(١) شرح الإشارات للطوسي (١/ ١٩ ـ ٢٠ ط مؤسسة النعمان).

(٢) الشنواني.

(٣) (ب): فسره.

الجُملَة المُضاف إلَيها ومحلُّها الجَرُّ فعليّةً كانَت أو اسمية ....

وبـ (اللّام) بمعنى: الرّحمة، وبـ (على) بمعنى: الغضب، وبـ (بين) بمعنى: الحكم، كقولك: نظرتُ بين القوم، أي: حكمتُ بينهم.

قوله: (المضاف إليها)

ضميره مرفوع المحلّ على أنّه نائب فاعلِ اسم المفعول الّذي هو (المضاف)، وصاحب الكشّاف يُسمّيه فاعلاً، و(ال) موصولة، فلذلك عاد عليها ضمير (إليها)، فيكون التّقدير: الّتي أُضيف إليها.

قوله: (ومحلّها الجر)

في الرّوميّ: أنّ «الانجرار بنفس المضاف عن سيبويه، وباللاّم عند الزّجّاج، وبـ (مِن) عند قومٍ، وبالإضافة عند بعض».

فيستفاد منه أنّ الأقوال أربعة، والمشهور أنّها ثلاثة، وأنّ الانجرار قيل: بالحرف الّتي عليه معنى الإضافة، فتفطّن.

قوله: (فعليّةً كانت أو اسميّةً) إلخ

إشارة لنكتة تعداد الأمثلة في كلام المصنّف.

قال سيبويه: اسم الزّمان المبهم كائنًا ما كان، إن كان مستقبلًا فهو كـ (إذا) باختصاصه بالجمل الفعليّة، وإن كان ماضيًا فهو كـ (إذ) في الإضافة إلى الجملتين[1].

---

(١) نقلاً عن: حل معاقد القواعد للزيلي ٩٤. قال سيبويه (٣/ ١١٩ ط هارون، ٤/ ٢٤٧ ط البكاء): «جملةُ هذا الباب أنَّ الزمانَ إذا كانَ ماضيًا أُضِيف إلى الفعل، وإلى الابتداءِ والخبرِ؛ لأنّه في معنى (إذ)، فأُضيف إلى ما يُضافُ إليه (إذ). وإذا كان لِما لم يَقَعْ لم يُضَفْ إلاَّ إلى الأفعالِ؛ لأنه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تُضاف إلاَّ إلى الأفعال.».

فالأولى: نَحو قَوله تعالى ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٩]..

قال (م): ورُدَّ عليه اختصاص المستقبل بالفعليّة، بالآية، أي: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦]، وبقول الشّاعر:

وكُـنْ لـي شـفيعًا يـوم لا ذو شَـفاعةٍ		بمُغْـنٍ فتـيلًا عـن سَـوادِ بْـنِ قـارِبِ[1]

انتهى كلامه[2].

وقد يقال: إنّ يوم القيامة لمّا كان محقَّق الوقوع، جُعِلَ كالماضي فحمل على (إذ) لا على (إذا)[3] .

قوله: (﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩])

---

(١) قائله: سواد بن قارب الدَّوسي (أو السّدوسي) الصحابي. **اللغة**: (الفَتيل) هو الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في النواة. **المعنى**: وكن لي ـ يا رسول الله ـ شفيعًا يوم لا صاحب الشفاعة يدافع قليلاً من العذاب عني. ومقتضى قوله: (فكن لي)، أن يقول: عني، لكنه أقام المظهر مقام المضمر، استعطافًا منه ليذكر اسمه ونسبه (سواد بن قارب)، وفيه التفات من التكلم إلى الغيبة. **الإعراب**: (لا) نافية تعمل عمل ليس، (ذو) اسمها مرفوع وهو مضاف، و(شفاعة) مضاف إليه مجرور، (بمغن) الباء: حرف جر زائد، مغن: خبر (لا) منصوب، فاعله مستتر، (فتيلا) مفعول لاسم الفاعل. الشاهد: حيث أضيف الظرف المبهم وهو (يوم) إلى الجملة الاسمية وهي (لا ذو شفاعة بمغن).
ينظر: جمهرة أشعار العرب ٥٥ والروض الأنف للسهيلي (٢/ ٣٢٢) والحماسة المغربية (١/ ٧٨) والحماسة البصرية (١/ ١١٧) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٦) وشرح ابن عقيل (١/ ٣١٠، الشاهد ٧٦) والجني الداني للمرادي ٥٤ ومغني اللبيب لابن هشام ٥٤٨ والمقاصد النحوية للعيني (٢/ ٦٥٠) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٢٧٤).

(٢) حل معاقد القواعد للزيلي ٩٥.

(٣) خرَّجه على وجه آخر الدماميني (تحفة الغريب ٣/ ١٧٤): «وهو أن يكون (ذو شفاعة) اسمًا لـ (يكون) محذوفة، أي: يوم لا يكون ذو شفاعة بمغن. فالإضافة إلى جملة فعلية».

فجملة ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ في مَحل جرٍّ بإضافةِ ﴿يَوۡمُ﴾ إلَيها والثَّانِيَة: نَحو قَوله تعالى ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦] فجملة ﴿هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ من المبتَدَإ والخَبَر في مَحل جرٍّ بإضافة ﴿يَوۡمَ﴾ إلَيها، ....

«قرأ نافع بالفتح[١] على البناء، لإضافته إلى الجملة. وقرأ الباقون بالرّفع على الإعراب[٢]. وعلى كلٍّ فهو خبرُ اسم الإشارة المشار به للخبر المذكور قبل هذه الآية»[٣].

وصَحَّت الإضافة مع كونها من خواصّ الاسم، إمّا لما قيل: إنّ هذا من خواصّ الظّروف، أو لتأويل الجملة بالمصدر المعرّف، وتعرُّفهُ ـ هاهنا ـ بالإضافة، إذ المعنى: يَوْمُ نَفْعِ صِدْقِهِمْ، وإنّما احْتِيج لوصف المصدر بكونه معرّفًا، لأنّه لو أُضِيف اليوم إليه منكّرًا لم يكن ذلك تأويلاً للجملة، بل للفعل، مع أنّ الغرض تأويلها، فالفعل أُوِّل بالمصدر، والفاعل لمّا أُضِيفَ إليه كأنّه[٤] مؤوّل، وإنّما أُضِيف المصدر دون المفعول، لأنّ المفعول خارج عن الجملة، إذ هو فضلة.

وبهذا تعلم أنّ قول الشّارح (فجملة ينفع) إلخ: تَسَمُّح، إذ الجملة: هي مجموع الفعل والفاعل، حمله على ذلك ظهور المراد، هذا خلاصة ما يقال هنا.

قوله: (بإضافة ﴿يَوۡمُ﴾ إليها)

وقيل: إنّ يوم مضافٌ إلى الفعل فقط، وإن كان من حقّ الفعل أن لا يضاف إليه، لكنّهم

---

(١) فتح (يومَ). ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٥٠ والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٣/ ٢٨٢).

(٢) قال الرومي: «(هذا): مبتدأ. ويوم، بالرفع: خبر مضاف إلى الجملة الفعلية وهي (ينفع) مع فاعله. والجملة مجرورة المحل على أنها مضافة إليها لـ (يوم). وهذا على رأي المصنف».

(٣) المدابغي.

(٤) (أ): كان.

....

استحسنوا إضافة الزّمان إلى الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على الزّمان والحدث، فصار الزّمان بعض الفعل، وإضافة بعض الشّيء إلى ذلك الشّيء جائز[1]، ولا يخفى أنّه على هذا التّقرير، يُؤوّل الفعل بالمصدر أيضًا.

قال الرّوميّ: «ولا يلزم من هذا كون (يوم) مبنيًّا على الفتح في محلّ رفع. أمّا على تقدير كونه مضافًا إلى الجملة، فلأنّ (يوم) اسمٌ مستحقّ للإعراب، والإضافة إلى المبنيّ لا توجب البناء، لأنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التّعريف والتّخصيص، ويكتسب أيضًا البناء والإعراب والتّذكير والتّأنيث، لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز، وأمّا على تقدير كونه مضافًا إلى الفعل، فلأنّ المضاف إلى الفعل لا يكون مبنيًّا عند البصريّين، إذا كان الفعل معربًا».

وقوله[2]: «إنّ الإضافة إلى المبنيّ» إلخ، يقتضي أنّ الجملة توصف بالبناء، وفيه ما قد علمتَه سابقًا.

واعترض الدّمامينيّ عدّ الجملة المضاف إليها ممّا له محلّ من الإعراب قائلاً: «لا ينبغي أن تنتظم هذه في الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب، ضرورة أنّ المراد منها ما يكون جملةً حقيقةً، ولا يكون في معنى المفرد، والمضاف إليه لا يكون جملةً حقيقةً، كيف وهو لا يكون إلاّ اسمًا، أو ما في تأويل الاسم»[3].

وردّه الشُّمُنّي: بأنّا «لا نسلّم أنّ المراد من الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب،

(١) الرومي.

(٢) الرومي.

(٣) تحفة الغريب للدماميني (٣/ ١٧٢). نقلاً عن الزرقاني.

والدَّلِيل على أن ﴿يَوْمَ﴾ فيهما مُضَاف عدم تنوينه وكذا كُلّ جملَةٍ وقعت بعد

ما لا يكون في معنى المفرد، بل المراد منها ما هو أعمّ من ذلك، وما ادّعاه من الضّرورة ليس بصحيح»[١].

قلت: الاعتراض أقوى، واعلم أنّ إضافة اسم الزّمان إلى الجملة تفيد التّعريف، وفي البسيط: لا تفيد، لأنّ الجملة نكرة.

والمراد: أنّها في حكم النكرة، لا أنّها نكرة حقيقة.

قوله: (عدم تنوينه)

«لا يقال: عدم تنوينه لا يدلّ على الإضافة، لجواز أن يكون للبناء»[٢].

فالجواب: «أنّ هذا منعٌ لا يضرّ، لأنّه إنّما[٣] يبنى إذا أُضِيف»[٤]، أو يقال: إنّ المراد بعدم التّنوين، ما يشمل عدم البناء، فيكون صادقًا بهذا وبالبناء، غايته: أنّه مجمل، لصدقه على الأمرين، لكن يلزم على هذا الجواب الثاني - وإن ذكره (ش) - كون الدّليل أعمّ من المدّعي، ومعلومٌ أنّ العامّ لا يستلزم خاصًّا بعينه، فلم يكن نصًّا في المدّعي، ولعلّ هذا هو الحامل لـ (م د) على عدم ذكر الجواب الثّاني من الجوابين اللّذين ذكرهما (ش) بل ذكر أولهما، تفطّن.

قوله: (وكذا كلّ جملة).

(كذا): خبر مقدّم، مركّب من كاف التّشبيه واسم الإشارة الرّاجع لقوله: (ومحلّها

---

(١) المنصف للشمني (٢/ ١٣٧). نقلاً عن الزرقاني.

(٢) الشنواني.

(٣) (ب): إما.

(٤) الشنواني.

«إذْ» الدّالَّة على الماضي، أو «إذا» الدّالَّة على المستَقبلِ،..............

الجرّ).

و(كلّ جملة): مبتدأ مؤخّر، لكنّ الإخبار بعد ملاحظة القيد، أعني قوله: (وقعت) إلخ، فالمعنى: كلّ جملة مقيّدة بالوقوع بعد إذ إلخ، حكمُها حكم المضاف إليها، فالتّشبيه من حيث الحكم، ويلزم منه تحقّق الإضافة، إذ حيث ثبت اللازم ثبت الملزوم، وحينئذٍ فقوله: (فهي في موضعِ خفضٍ) إلخ، تصريحٌ بما عُلم التزامًا، وهي جملةٌ مركّبةٌ من مبتدأ وخبر، وقعت جوابَ شرطٍ، أفصحت عنه الفاء، تقديره: إذا علمت هذا فهي إلخ.

قوله: (الدّالة على الماضي)

«خرج به (إذ) التّعليلية، لأنّها حرفٌ على أحد القولين[١]، وخرج (إذا) الفجائيّة، لأنّها ليست مضافة، بل ظرفٌ عاملها الفعل الّذي يليها»[٢].

قوله: (الدّالة على المستقبل)[٣]

والدّليل على أنّ الجملة الّتي بعدها مضافٌ إليها[٤]، أنّ (إذا) لا تضاف إلّا إلى جملةٍ فعليّة، نحو: آتيكَ إذا طَلَعت الشّمس، أي: وقت طلوع الشّمس، فالجملة مخصّصةٌ لمعنى (إذا)، والجملة المخصّصة إمّا صفة أو صلة أو في تأويل المضاف إليه، وهذه الجملة

---

(١) أي: هل هذه حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١١٣.

(٢) المدابغي.

(٣) أي: (إذا) لغير مفاجأة، والغالب أن تكون ظرفًا للمستقبل، مضمنة معنى الشرط. قال الزرقاني والمدابغي: «قوله: (الدالة على المستقبل) احترازًا من (إذا) الفجائية».

(٤) قول الجمهور: أن ناصب (إذا) هو جوابها، والجملة بعدها مضاف إليه. والمحققون: على أن ناصب (إذا) هو شرطها، وأن الجملة التي تليها ليست مضافة. ينظر: مغني اللبيب ١٣٠ ـ ١٣١.

أو «حَيثُ» الدَّالَّة على المكَان، ....

لا تصلُح أن تكون صفةً أو صلةً، لعدم الرّابط لها بالمخصّص، فتعيّن الثّالث.

قوله: (الدّالة على المكان)

باتّفاق، وقال الأخفش: قد تستعمل للزّمان، كقوله(١):

حيثُمـا تَسْـتَقِمْ يُقـدّر لـكَ اللهُ نجاحًـا في غـابرِ الأزمَـان(٢)

وظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلاّ (حيث)(٣) في الأكثر، سواءً كانت اسميّة أو فعليّة، كما مثّل له الشّارح، وقد تضاف إلى المفرد، كما في قوله:

أمـا تَـرَى حَيْـثُ سُهَيْـلٍ طالِعـا(٤)

---

(١) قال ابن هشام (مغني اللبيب ١٧٨): «وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان».
قال الدماميني في (الحاشية الهندية على مغني اللبيب، مخطوطة لوحة ٦١/ أ): كأنّ ذلك جاء من قِبَل قوله: في غابر الأزمان، فصرّح بالزمان. وليس بقاطع، فإنّ الظرف المذكور إما لغو متعلّق بـ (يقدّر)، وإما مستقرّ صفة لـ (نجاحًا). وذلك لا يوجب أن يكون المراد بحيث الزمان أيضًا، لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقم يقدر لك النجاح في الزمان المستقبل».
أما العطار فيرى أنّ المكان في البيت اعتباريّ. ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٤ ط العلمية).

(٢) بلا نسبة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٧٤) ومغني اللبيب لابن هشام ١٧٨ وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٦٨ برقم ٣٣٨، مطبعة السعادة ط١٤) والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٩١٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٣٩١) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٣/ ١٥٣).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٤٥٥) وتحفة الغريب للدماميني (٣/ ١٧٥)

(٤) بلا نسبة. يروى برفع (سهيل) وجرّه. ينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١٨٠ والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٥٠٢ (٢/ ٢٨٧ ط عالم الكتب) والمحكم لابن سيدة (٣/ ٣٣٢) والمقاصد النحوية للعيني (٣/ ١٣٠٨) وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٣٢) وشرح ابن عقيل (٢/ ٥٦ برقم ٢٢٦) والتذييل والتكميل لأبي حيان (٨/ ٦٦) وشرح شواهد المغني للسيوطي =

أو «لَما» الوجودية الدَّالَّةِ على وجود شَيءٍ لوُجُودِ غَيرِه، عِند من قالَ باسمِيّتها، وهُو ابو بكر بنُ السراجِ، وتَبعهُ أبُو عَليّ الفَارِسِي، وتبعهما أبُو الفَتح بن جني، وتبعهم جماعة زَعَمُوا أنَّها ظرفٌ بمَعنى «حِين»، ....

«وعند إضافتها إلى المفرد يُعربها بعض النّحاة، لزوال علّة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤها على البناء، لشذوذ الإضافة إلى المفرد»[1].

قوله: (عند من قال باسميتها)[2] إلخ

وأمّا كلام «سيبويه فمحتمل، فإنه قال: (لمَّا) لوقوع الأمر لوقوع غيره، وإنّما تكون مثل (لَوْ)[3]. فَفَهِمَ منه ابن خروف أنّها حرف، وحمل كلام سيبويه: على أنّها للشّرط في الماضي كـ (لَوْ)، ولذا لا يقع بعدها إلاّ الفعل الماضي، إلاّ إنّ (لو) لانتفاء الثّاني لانتفاء الأوّل، و(لَمَّا) لثبوت الثّاني لثبوت الأوّل»[4].

= (١/ ٣٩٠) وخزانة الأدب للبغدادي (٧/ ٣) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٣/ ١٥١).

(١) الرومي.

(٢) في (لمّا) مذهبان: أحدهما: أنها حرف، وهو مذهب سيبويه. والثاني: ظرف بمعنى (حين)، وهو مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني. وجمع ابن مالك بين المذهبين: فهي ظرف بمعنى (إذ)، أو حرف.
وثمرة الخلاف: في إعراب (فعل الشرط) بعد (لمّا)، فعلى القول بحرفيتها: فجملة (فعل الشرط) مستأنفة لا محل لها من الإعراب. وعلى القول باسميتها: فجملة (فعل الشرط) مضاف إليه في محل جر. ينظر: الأصول لابن السراج (٣/ ١٧٩) والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٣١٩ والخصائص لابن جني (٢/ ٢٥٣ و٣/ ٢٢٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ١٠١) والجنى الداني للمرادي ٥٩٤ ومغني اللبيب ٣٦٩.

(٣) قال سيبويه (٤/ ٢٣٤ ط هارون، ٥/ ٥٤٨ ط البكاء): «وأما (لمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو)».

(٤) الرومي.

....

قال في المطوّل: وهذا الحمل توهّم، والوجه أنّ «(لَمَّا) ظرفٌ بمعنى (إذا) تستعمل[١] استعمال الشّرط، يليه فعلٌ ماضٍ لفظًا أو معنى»[٢].

قال عبد الحكيم: «وجزاؤه فعلٌ ماضٍ غالبًا بدون الفاء، وبالفاء قليل، وقد يكون جملةً اسميّة بـ (إذا)، ومضارعًا مؤوّلاً بالماضي، وجميع الاستعمالات واقع فِي التَّنْزِيل»[٣].

وفي عبد الحكيم ـ أيضًا ـ ما يؤيّد كلام ابن خروف، وعبارته: «لو كان ظرفًا مضافًا إلى الجملة الّتي تليه، كان عامله الجزاء، مع أنّه قد يكون مُصدَّرًا بـ (إذا) الفجائيّة، و(ما) النّافية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ﴾ [سبأ: ١٤]، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما، وأيضًا قد يقع الفصل بين (لَمَّا) وشرطه بكلمة (أن) نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]. مع أنّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأيضًا لو كان ظرفًا لما صحّ قولنا: لمّا أسلم دخل الجنّة، لعدم اتّحاد الزّمان، اللّهم إلاّ أن يدّعي المبالغة»[٤].

وتقرير المبالغة: أنّه نزّل استحقاقَ دخول الجنّة بسبب الإسلام بالدّخول، فكأنّه لمّا أسلم دخل مبالغةً في تحقّق ذلك، وترغيبًا في شأن[٥] الإسلام، لأنّ هذا موعودٌ به على لسان

---

(١) (ب): استعمل.

(٢) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم للتفتازاني ١٣٣ (ط العلمية). نقلاً عن الرومي.
وتعليقًا على كلام سيبويه، يقول التفتازاني: «فتُوهِّم منه بعضهم أنه حرف شرط كـ (لو)، إلا أن (لو) لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، و(لمّا) لثبوت الثاني لثبوت الأول».

(٣) حاشية السيالكوتي على المطول ١٢. وفي مطبوعته سقط: «ومضارعًا مؤولاً بالماضي، وجميع الاستعمالات واقع في التنزيل».

(٤) حاشية السيالكوتي على المطول ١٢.

(٥) (ب) سقط: شأن.

وقالَ ابن مالك: ظرفٌ بمَعنى «إذ»، واستَحسنهُ المصَنّف في المغنِي. ....

الشّارع، ووعد الكريم لا يتخلّف، جعلنا الله من أهلها.

قال الفَنَاريّ[1]: «واعترض ابن خروف على مدّعي الاسميّة بجواز: لمّا أكرمتني أمسِ أكرمتُك اليومَ، لأنّه إذا كان ظرفًا، كان عامله الجواب، والواقع في اليوم لا يكون واقعًا في أمس، وأجيب بأنّ المعنى: لمّا ثبت اليومَ إكرامُك لي أمسِ أكرمتُكَ، وهذا مثلُ قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، فإنّ الشّرط لا يكون إلاّ مستقبلاً، ولكنّ المعنى: إن يثبُت أنّي كنتُ قلتُه»[2].

وبما نقلناه عن سيبويه، تعلم أنّ قول (ك): «أنّ (لَمّا) عند سيبويه بمعنى اللام»[3]، جريٌ على ما فهمه ابن خروف من أنّها حرف، ومعناه: أنّها مفيدةٌ للتّعليل كاللّام، فعليه: «لما جئتني أكرمتُك»: أكرمتك لأجل المجيء، وليس المراد أنّ سيبويه صرّح بأنّها بمعنى: اللاّم، لأنّه قال: هي كـ (لو)، فتفطّن.

وقوله: (عند مَنْ قال باسميتها) إلخ، أي: أمّا من قال بحرفيّتها، فلا يمكن عنده إضافتها.

قوله: (بمعنى: إذ)

وذلك لاختصاصها بالماضي، وإضافتها إلى الجملة.

قوله: (واستحسنه المصنِّف)

---

(١) هو: حسن جلبي بن محمد شاه، الرومي الحنفي، ويعرف بالفناري، وهو لقب لجد أبيه. توفي سنة ٨٨٦هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

(٢) حاشية الفناري على الشرح المطول ٦٢. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٦٩.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١١٠.

أو «بينَما» أو «بَيْنا» ....

«وجه الاستحسان: أنّ (لَمّا) مختصّةٌ بالماضي، وحينَ تدلُّ على مطلق الزّمان فهي أعمّ، وتفسير الشّيء بأعمّ منه غير مناسب، وأيضًا فإنّ (لَمّا) ملازمةٌ للإضافة[1] إلى الجملة كـ (إذ) و(حين)، تضاف إلى المفرد». من الزّرقانيّ.

قوله: (أو بينما)

هو «بَيْنَ[2]» في الأصل مصدرٌ بمعنى: الفراق، وهو لازمٌ للإضافة إلى المفرد، فلما قُصدت إضافته إلى الجملة، والإضافة إليها كلا إضافة، زيدت (ما) الكافّة، لتكفّها عن اقتضاء المضاف إليه، كما أنّ ألف (بينا) زائدة، وجُعل من الظّروف الزّمانيّة عند إضافته إلى الجملة، وإن كان قبل ذلك يستعمل في الزّمان والمكان، لأنّ ظرف المكان لا يضاف للجملة إلاّ (حيث)»[3]. (ك).

وظاهر كلامه: أنّ الجملة الّتي تلي (بينما) في محلّ جرٍّ للإضافة[4]، والّذي في (م)[5]:

---

(١) (أ): «ملازمة إلى الإضافة». و(ب): «الملازمة للإضافة». والمثبت من (ج).

(٢) (بين) ليست في النسخ المخطوطة. وأثبتناها لما سيأتي من تصريح العطار بنقلها عن الكافيجي، وهي ثابتة عنده.
قال الرضي في شرح الكافية (٣/ ١٩٦): «وأصل (بين) أن يكون مصدرًا بمعنى الفراق، فتقدير (جلست بينكما)، أي: مكان فراقكما، وتقدير (فعلت بين خروجك ودخولك)، أي: زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه».

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١١١ ـ ١١٢.

(٤) في نحو: بينا أنا قائم جاء عمرو، يقول الكافيجي: «فجملة (أنا قائم) مجرورة المحل على أنها مضاف إليه».

(٥) كذا في المخطوطات، برمز الشمني! ولعله المدابغي فإنه قال: «وظاهر كلام الرضي أن (ما) في (بينما)، والألف في (بينا) كافتان لـ (بين) من الإضافة، فكل منهما أصل مستقل، ليس مضافًا للجملة، فكان على هذا ينبغي اسقاطهما».

بزِيادَةِ الميم في الأولى وحذفها في الثّانِيَة، فهِيَ أي الجُملَةُ الواقِعَةُ بعد هَذِه المذكُورات كلهَا في مَوضِع خفضٍ ....

والصّحيح أنّ (ما) كافّةٌ لـ (بين) عن الإضافة، فلا محلّ للجملة بعدها من الإعراب، وسيصرّح به الشّارح.

قوله: (بزيادة الميم) إلخ

ليس غرض الشّارح هاهنا الحكم بأنّ أصل (بينما): (بينا) فزيدت الميم، وأنّ أصل (بينا): (بينما) فَحُذِفت الميم، حتى يتنافى كلامه هنا، وفيما سيأتي في قوله: (وأصل بينا بينما) إلخ، كما تُوهّم.

ومنشأ هذا التّوهّم: فهمُ أنّ المراد بقول الشّارح: (بزيادة الميم) إلخ، الحكمُ بأنّ أصل (بينما): (بينا) إلخ، على أنّه لو سُلّم التّنافي بناءً على هذا التّوهّم، لكان في كلامه هنا، لا بينه ولا بين ما يأتي، إذ ما يأتي وهو قوله: (وإنّ أصل) إلخ، هو الشّق الثّاني في كلامه هنا كما لا يخفى.

ويؤيّد ما قلنا قول الشّارح فيما يأتي: (والصّحيح أنّ «ما» كافّة)، لكن يردُ على الشّارح اعتراضٌ بمخالفته كلام الرّضيّ، وهو أنّ قوله فيما يأتي: (وأصل بينا بينما)، يفيد أنّ (بينما) أصلُ (بينا)، والمأخوذ من الرّضيّ أنّهما أصلان، وعبارته: «وزادوا عليه (ما) الكافّة، لأنّها الّتي تكفّ المقتضي عن المقتضى، وأشبعوا الفتحة فتولّدت الألف، لتكون دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، كأنّه وقف عليه، والألف قد يؤتى بها للوقف، كما في ﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]»[1].

ومنشأ هذا الاعتراض هو قوله: (أصل بَيْنا بَيْنَما)، فلو حذفه وقال: فزيدت (ما)

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٩٦).

بإضافتهنَّ أي إضَافَة هَذِه المذكُورَات إلَيها.

مثال «إذْ» قَوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾ [الأنفال: ٢٦] و﴿إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ [الأعراف: ٨٦].

والألف الكافَّتَيْن، لسلم من هذه الرّكّة، وكان كلامُه موافقًا للرّضيّ، ولا يذهب عليك أنّ كون كلٍّ من (بينا) و(بينما) أصلاً، على ما هو مذهب الرّضيّ، لا ينافي فرعيّتهما عن (بين) كما نقلناه سابقًا عن (ك)،

فالأصالة إضافيّة لا حقيقيّة، أي: ليس أحدهما فرعًا عن الآخر، كما تفيده عبارة الشّارح، وبهذا التّقرير يندفع ما في هذا المقام من الكلام.

قوله: (بإضافتهنّ)

الباء سببيّة فلا يكون الجرّ بنفس الإضافة، إذ لا يلزم من كونها سببًا أن تكون عاملاً، أو الباء للآلة.

والمصدر بمعنى: اسم المفعول، والإضافة بيانيّة، والمعنى: بمضافٍ هو هي، أي: المذكورات سابقًا، أعني: (إذ) وما عُطف عليها، وإنّما أوّلنا بالوجهين، خروجًا عن القول بأنّ الجارّ الإضافة لضعفه[1]، ولأنّ مختار المصنّف كابن مالك، أنّ العامل هو المضاف، فَيُخَرَّجُ كلامُه هنا عليه، وذهب البعض إلى أنّ العامل، الحرف المقدّر، واختاره ابن الحاجب.

ثم اعلم أنّه ليس في كلام المصنّف حَصْرٌ حتى يُعترَضَ عليه، بأن الجملة تضاف لغير

---

(١) ضعفه الشنواني وقال: «وهو أحد أقوال ثلاثة. والقول الثاني: إن العامل الحرف المقدر، واختاره ابن الحاجب. والثالث: أن العامل المضاف، واختاره ابن مالك والمصنف». وهو مذهب سيبويه (الكتاب ١/ ٤١٩ ط هارون، ٢/ ٣٤ ط البكاء). والقول الثاني هو رأي الزجاج فقال (ما ينصرف وما لا ينصرف ٦): «أن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام». وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٩٩).

....

ما ذُكر.

فمنها لفظ: «(آية) بمعنى: علامة، فإنّها تضاف جوازًا إلى الجملة الفعليّة المتصرّف فعلُها مثبتًا كان أو منفيًا بـ (ما)، كقول الشّاعر:

بآيَــةِ تُقْــدمُونَ الخيــلَ شُــعْثًا ... كــأنّ علــى سَــنابِكِها مُــدَاما[1]

وقوله:

بآيَةِ ما كانوا ضِعافًا ولا عُـزْلاً[2]

هذا قول صاحب الكتاب[3].

---

(١) للأعشى. السنابك: جمع سُنْبُك وهي مُقدَّم الحافر. والمُدام: الخمر. المعنى: أبلغهم عني كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء شُعثًا، متغيرة من السفر والجهد، وشبه ما ينصبّ من عَرَقها ممتزجًا بالدم على سنابكها بالخمر. الشاهد: إضافة (آية) إلى إلى الجملة الفعلية المثبتة، وهي (تقدمون). ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٨ ط هارون، ٤/ ٢٤٥ ط البكاء) وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٣٠) والتعليقة لأبي علي الفارسي (٢/ ٢٢٩) وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمر (٤٢٥ الشاهد برقم ٦٧٦ ط بغداد) وخزانة الأدب للبغدادي (٦/ ٥١٢) وشرح أبيات مغني اللبيب (٦/ ٢٧٧).

(٢) لعمرو بن شأس. وصدره: أَلِكْني إلى قومي السلام رسالة.
أَلكني: بلّغ عني، من الألوكة وهي الرسالة. والآية: العلامة. والعُزْل: الذين لا سلاح معهم، واحدهم أعْزَل. وصف غربته عن قومه بني أسد، فحمّل رجلاً إليهم السلام، وجعل آية كونه منهم ما وصفهم به من القوة على العدو. الشاهد: أن (آية) مضافة إلى الجملة الفعلية المنفية.
ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٩٧ ط هارون، ١/ ٢٧٠ ط البكاء) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/ ٥٧) وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمر (١٥٧ الشاهد برقم ١٦٨) والمقاصد النحوية للعيني (٣/ ١٤٥٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٣٥) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٢٨١).

(٣) ونص الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٨ ط هارون، ٤/ ٢٤٥ ط البكاء): «ومما يضاف إلى الفعل... (آية)».

....

وقيل: إضافتها إلى المفرد[١]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]»[٢].

و(ذو) في قولهم: «اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ»[٣]، فالباء ظرفيّة، و(ذي) صفةٌ لزمنٍ محذوف، وقيل: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي: اذهب بوقتِ صاحبِ سلامةٍ، أي: في وقتٍ هو مظنّةُ سلامةٍ، وقيل: بمعنى: الّذي، فالموصوف معرفة، والجملة صلةٌ لا محلّ لها، والأصل: اذهب في الوقت الّذي تسلم فيه.

و(لدُن) و(رَيْثَ) فإنّهما يضافان جوازًا إلى الجملة الفعليّة الّتي فعلُها متصرّف، ويشترط كونه مثبتًا»[٤].

فـ(لدُن): اسمٌ لمبدأ الغاية، زمانيّةً كانت أو مكانيّة، ومن شواهدها قوله:

لزِمنا لدُن سالَمْتمونا وِفاقَكُم ... فلا يكُ منكمْ للخلاف جُنُوحُ[٥]

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٤٩.

(٢) حل معاقد القواعد للزيلي ٩٨ ـ ٩٩.

(٣) أي: اذهب بسَلامَتِك، أي: اذهب وأنت سالم. و(ذي) مضاف إلى (تسلم).
ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٥٨ ط هارون، ٤/ ٢٩٩ ط البكاء) والأصول لابن السراج (٢/ ١٥) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٥) والصحاح للجوهري (٥/ ١٩٥٢ سلم) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٨٥) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٨٣٦) والتذييل والتكميل لأبي حيان (١٢/ ١١٣) ومغني اللبيب لابن هشام ٣٤٩.

(٤) الشمني.

(٥) بلا نسبة. الشاهد: (لدن) مضاف إلى الجملة الفعلية. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٦٠) ومغني اللبيب لابن هشام ٥٥٠ وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٣٦) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٢٨٦).

....

وأمّا (رَيْثَ): فهو مصدرُ راثَ إذا أبطَأ[1]، وعوملت معاملة أسماء الزّمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت أسماء المصادر[2] معاملةَ أسماءِ الزّمان في التّوقيت، كقولك: «جئتك صلاة العصر»[3].

وقوله:

خَلِيلَــيَّ رِفْقًــا رَيْــثَ أقْضِــي لُبانَــةً مِــنَ العَرصــاتِ المــذْكِراتِ عُهــودا[4]

---

(١) قال الصفار في شرح الكتاب: المصدر المستعمل بمعنى الزمان يجوز إضافته إلى الفعل نحو: أتيتك ريث قام زيد، أي قدر بطء قيامه. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٨٣٥) والتذييل والتكميل لأبي حيان (١٢/ ١١٢) والمساعد لابن عقيل (٢/ ٣٥٩).
ويُقال: مَا قَعد فلانٌ عندنا إلاّ رَيْثَ أنْ حَدَّثنا بحديثٍ ثمَّ مَرّ، أي: مَا قَعد إلاّ قَدْر ذَلِك، قَالَ الشَّاعر:
لا يُصْعِبُ الأمرَ إلاّ رَيْثَ يَرْكَبُه
أي: قدر ما يَرْكَبُه. وأصْعَبْتُ الأمرَ: وافَقْتُه صَعْبًا. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ١٢٥) والمخصص لابن سيدة (٤/ ٣٥٨).

(٢) نقلاً عن الشمني: «أسماء المصادر». وفي مغني اللبيب ٥٥١: «المصادر».

(٣) حل معاقد القواعد للزيلي ١٠٠.

(٤) بلا نسبة. خليلي: منادى، مثنى خليل، مضاف إلى ضمير المتكلم. ورفقًا: مفعول مطلق، وعامله محذوف، أي: ارفقا رفقًا. واللُّبانة، بالضم: الحاجة. والعرْصة، بسكون الراء: المكان المتسع أمام الدار. والمُذْكِر: اسم فاعل. والعهد: الموثق والذمة. المعنى: ارفقا رفقًا بمقدار ما أقضي حاجتي من عرصات الحبيبة المذكرات عهودًا بيني وبينها، فتمهّلا عليّ حتى أبكيَ بها ساعة، فإنها أذكَرَتْني عهودًا بيننا. الشاهد: إضافة (ريث) إلى الجملة الفعلية.
ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٦٠) ومغني اللبيب لابن هشام ٥٥١ والمساعد لابن عقيل (٢/ ٣٥٩) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٧/ ٣٢٣٦) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٢٨٧).

فتضاف للجملتين كَما مَثّلنا.

ومِثال «إذا» وتختص بالفعلية على الأصَحّ قَوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١].

وغير ذلك، وإنّما أهملها المصنّف لنُدرتها.

قوله: (فتضاف للجملتين)

أي: الاسميّة، والفعليّة الّتي فعلها ماضٍ لفظًا ومعنىً، كما مثّل، أو معنىً لا لفظًا، نحو: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧].

قوله: (وتختصّ بالفعليّة)

أي: الّتي فعلها ماضٍ كثيرًا، أو مضارعٌ قليلاً، وقد اجتمعا في قوله:

والنَّفْسُ راغِبَةٌ إذا رَغَّبْتَها ... وإذا تُرَدُّ إلى قَليل تَقْنَعُ[1]

ثمّ لا فرق في الفعل بين الملفوظ به كما مُثّل، أوالمقدّر، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الإنشقاق: ١]، فهو من باب الاشتغال.

قوله: (على الأصحّ)

---

(١) لأبي ذؤيب. الشاهد: (إذا) الظرفية تدخل على الماضي والمضارع. قال البغدادي (شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ٢٠٧): «وليس المراد بدخولها عليهما إضافتها إلى جملتها، كما قاله السيوطي، لما يأتي في كلام المصنف [ابن هشام] في مسألة ناصب إذا، من الفصل الثاني. وإذا الأولى: شرطية، بدليل إذا الثانية، فيكون جوابها محذوفًا يدل عليه ما قبلها. وجملة إذا الثانية: معطوفة على خبر المبتدأ وهو راغبة، والمعطوف على الخبر خبر، ولا يجوز أن تكون معطوفة على جملة إذا الأولى لفساد المعنى».
ينظر: دوان الهذليين (١/ ٣) والمفضليات ٤٢٢ ومغني اللبيب لابن هشام ١٢٧ شرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٦٢) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ٢٠٧).

ومِثال «حَيثُ»: «جَلَستُ حَيثُ جلسَ زيدٌ أو حَيثُ زيدٌ جَالسٌ»، فتضاف للجُملَتينِ كَما مثَّلنا، وإضافتُها إلى الجملة الفعليَّةِ أكثر.

ومِثَال «لَـما» قَولُكَ: «لمّا جَاءَ زيدٌ جَاءَ عَمرو» وتختصّ بالفِعلِ الماضِي.

ومِثَال «بينَما» أو «بينا» قَولك: «بَينَما أو بَينا زيدٌ قَائِمٌ أو يقومُ زيدٌ» والصَّحِيح أنّ «ما» كافَّةٌ لـ«بَينَ» عَنِ الإضافَةِ فلا مَحلَّ للجُملَةِ بعدها مِنَ الإعراب. وأصلُ «بينا» بَينَما فحُذِفَت الميمُ.

مقابله ما ذهب إليه الأخفش، فإنّه جوّز في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾، أن يرتفع الاسمُ بالابتداء.

قوله: (أكثر)

ولذلك ترجّح النّصب في نحو: جلستُ حيثُ زيدًا أراه.

قوله: (بينما أو بينا)

(أو) في كلام الشّارح، للتّنويع في التّعبير، فالمعنى: أنّ كلّ واحدةٍ من هاتينِ الكلمتَينِ صَالِحَةٌ لأن تقع[1] بعدها الجملة الاسميّة والفعليّة، ففيه اختصارٌ في التّعبير، وبهذا اندفع ما قاله (ق): «إنّما أُتي بالهمزة، لقصد حكاية كلام المصنّف».

قوله: (أو يقومُ زيدٌ)

مثّل بمثالينِ، للإشارة إلى أنّهما يضافان للجملتينِ، ويحتاجانِ إلى جوابٍ، لما فيهما

---

(١) (أ) و(ج): يقع.

والجُملَة الخامِسَةُ: الواقِعَة جَوابًا لشرطٍ جازِمٍ ....

من معنى الشّرط، والأفصح: اقترانه بـ(إذا) أو بـ(إذ) الفجائيّتين، نحو: بينما نحنُ جلوسٌ إذ وقع كذا. وتجرّده عنهما خلاف الأفصح، هذا عند الأصمعيّ[١]، وعكس غيره.

والعامل فيهما: محذوفٌ يدلّ عليه الكلام، وقيل: هما مبتدآن، والخبر (إذ) أو (إذا)، فمعنى «بينما أنا قائمٌ إذ جاء عمروٌ»: وقت أنا قائمٌ وقت مجيء عمرٍو، وقيل: الجواب إذا لم يقترن بحرف المفاجأة.

قوله: (الواقعة جوابًا لشرط)[٢]

الشّرط لغةً: العلامة، فَسُمِّيَ به فعل الشّرط، لكونه علامةٌ دالّةٌ على تحقّق مضمون جوابه عند تحقّقه.

ثمّ في الرّوميّ: «مذهب الأخفش: أنّ الجزم بفعل الشّرط، واختاره صاحب التّسهيل[٣]»،

---

(١) كذا. ومنشأ الغلط النقل عن الزرقاني حيث قال: «والأفصح في جوابهما عند الأصمعي أن تصحبهما إذ وإذا الفجائتين والأفصح عند غيره أن تجرد عنهما».
ذلك أنّ الأصمعي يرى الأفصح ترك (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما). وذكر سيبويه أنّ (إذ) تقع بعدهما. وكلا القولين مرويّ عن العرب نثرًا ونظمًا.
ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٣٢ هارون، ٥/ ٥٤٧ ط البكاء) والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١٨٦ (١/ ٢٢٢ ط عالم الكتب) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٤٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٠٩) والتذييل والتكميل لأبي حيان (٧/ ٣٣١) والجني الداني للمرادي ٣٧٦.

(٢) قال المدابغي: «الاتفاق على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة. واختلفوا في الجواب فالراجح أنه مجزوم بها أيضًا، وقيل بفعل الشرط. وقيل: بهما معًا. وقيل: بالجوار. فهذه أربعة أقوال».

(٣) قال ابن مالك (تسهيل الفوائد ٢٣٧ ط دار الكتاب): «وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافًا لزاعمي ذلك». وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٧٩) وتمهيد =

....

فيحمل الشّرط هنا على فعله، لا أداته، فوصفه بجازمٍ، وبكون الجواب له سديد، فسقط ما أطالوا به.

لكنّ مذهب المحقّقين: أنّ الجازم الأداة. وقيل: هي وفعل الشّرط معًا، ونُسِبَ إلى سيبويه والخليل، قيل وهو مذهب الكوفيّين.

أمّا فعل الشّرط فمجزومٌ بالأداة، وشذّ المازنيّ، فعنه في قولٍ: إنّه مبنيٌّ هو والجزاء، وفي آخر: إنّه معرب والجزاء مبنيّ[1].

وحمل (ك) الشّرط في كلام المصنّف على الأداة، حيث قال: «أي: جوابًا لكلمة الشّرط»[2]، وينافيه ما في (ش): أنّ الجملة ليست جوابًا للأداة، وإنّما هي جوابٌ لفعل الشّرط[3]، فيجاب عنه:

بالتجوّز الّذي ذكره، وكلّ هذا بقطع النّظر عن قول الشّارح الآتي، وتقييد الشّرط

= القواعد لناظر الجيش (٩/ ٤٣٥٥).

(١) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ٢٣٨ (ط دار الأرقم).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١١٣.

(٣) نص كلام الشنواني: «قوله: (جوابًا لشرط جازم)، اعترض بأنه لا يخلو إمّا أن يقدر لأداة شرط أو لفعل شرط. فإن كان الأول: فالجملة الواقعة جوابًا ليست بجواب لأداة الشرط، وإنما هي جواب لفعل الشرط. وإن كان الثاني: فقوله (جازم) ينافيه، إذ الجازم إنما هو الأداة لا الفعل، اللهم إلاّ أن يقدر الأول وتكون جملة الجواب جوابًا للأداة على جهة التجوّز، وإن كانت في الحقيقة جوابًا للفعل، والعلاقة ما بين الأداة والفعل من التعلق المعنوي والقرينة قوله (جازم).

ويجاب أيضًا بأنه أراد بالشرط فعل الشرط وأعاد الضمير من (جازم) عليه بمعنى الأداة، فيكون من باب الاستخدام، لكن انظر هذا، هل يقدح في الربط بين الصفة والموصوف؟ إذ صار ضمير الصفة لغير الموصوف حقيقة».

وهُو «إن» الشّرطِيَّةُ وأخَواتُها ومحلُّها الجَزمُ ....

بـ (الجازم) إلخ، حيث مثّل له بالأداة(١)، وإلاّ فلا يتمّ ما هنا، وكذا ما في (ش) من البحث المردّد فيه، إلاّ بعد تكلّفٍ في عبارة الشّارح الآتية، فتدبّر.

قوله: (ومحلّها الجزم)

إنّما كان الجزم في محلّها، لأنّ الجملة الجزائيّة لم تصدّر بمفردٍ يقبلُ الجزم لفظًا، كما في قولك: إن تقُم أقُمْ. أو تقديرًا كما في: إنْ جئتني أكرمتُكَ(٢).

ثمّ في بعض الشّرّاح: أنّ «المحكوم عليه بالمحلّ، هو ما دخلت عليه الفاء وإذا»(٣).

وينافيه ما في (م د): أنّ المراد بالجملة، ما يشملهما، فلهما دخلٌ في المحلّ(٤).

وانظر ما النّكتة في عدم دخول المفعول في الجملة الّتي محلّها الخفض سابقًا في: ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩]، حيث حملوا كلام الشّارح على المسامحة هناك، مع أنّ المفعول في اقتضاء الجملة له أشدّ، إذ قيل: إنّ فضلات الجملة منها، وأيضًا مفهوم الفعل المتعدّي يتوقّف على تعقّل مفعول (ما)، الّذي من أفراده المفعول المذكور في الكلام، فما بالهم أخرجوا

---

(١) في قوله: «وهو (إن) الشرطية وأخواتها».

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٥٢. والمنصف للشمني (٢/ ١٣٢).

(٣) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوطة، لوحة ١٠/ ب) وتكملة كلامه: «... لا أنهما جزء منها».

(٤) قال المدابغي: «قوله (والجملة الخامسة) مراده بها ما يشمل الفاء أو إذا، فإن كلاًّ من جملة ما حكم على محله بالجزم فلها دخل في المحل، وهو قول الجميع، كما في المغني في مواضع، وعلى هذا يحمل ما يفهم خلافه في موضع آخر».
قال الدماميني (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ٣/ ١٨١ ط عالم الكتب الحديث): «الذي في كلام الجماعة أن المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها. وقد صرح المصنف به قبل هذا... وصرح به أيضًا فيما يأتي».

إذا كانَت الجُملَة الجوابية مقرونةً بالفاء، سَواءٌ كانَت اسميَّةً أم فعليَّةً، خبريَّةً أم إنشائيَّةً، أو كانَت مقرونةً بـ«إذا» الفُجائيَّة. ولا تكون إلّا اسميَّة،

المفعول عن الجملة سابقًا، وأدخلوا هنا ما هو خارجٌ عن الجملة، بل أتي به للرّبط، لا بدّ من نكتة.

وقد يجاب: بأنّ المفعول لمّا كان صالحًا للسّقوط لم يُعتدَّ به، فأُخرج عن الجملة، وجُعِل المحلّ لها دونه، بخلاف ما هنا، فإنّ كُلاًّ من الفاء وإذا مهيّأ لجعل الجملة ذات محلّ، إذ لولاهما لانتفى المحلّ، فلهما بالجملة عند الحكم عليها بأنّها في محلّ جزم أشدّ ارتباط، إذ المحلّ إنّما تحقّق بعد وجود أحدهما، فلذلك دخلا في المحلّ، ويبحث فيه: بأنّه جاز أن يكون كلٌّ منهما مُعِدًّا[1] والمُعِدُّ لا يجامع المطلوب، فالفاء صيّرت الجملةَ ذات محلّ، فلمّا حصل المحلّ لم يحصل للفاء، ونظيره: العلميّة في المفرد إذا جُمع، فإنّها عند الجمع تزول، مع أنّه لولاها لم يحصل، إذ شرط الجمع العلميّة.

قوله: (بالفاء)

وهي الأصل في الرّبط، وأمّا (إذا) «فهي نائبةٌ مناب الفاء»[2]، كذا في بعض الشّرّاح، وصرّح به (ك)[3] أيضًا.

قال في الخلاصة:

وتَخْلُفُ الفاءَ (إذا) المُفاجَأةْ[4]

---

(١) الضبط من (ب).

(٢) أوثق الأسباب لعز الدين بن جماعة (مخطوطة لوحة ١٠/ ب).

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١١٦.

(٤) ألفية ابن مالك، البيت ٧٠٢.

....

وحينئذ فينبغي أن تكون (أو) للانفصال الحقيقيّ، لا مانعةَ خلوّ، لأنّ مانعة الخلوّ تُجَوِّز الجمع، فيلزم عليه الجمع بين النّائب والمنوب عنه، وإنّما نابت (إذا) عن الفاء، لأنّ معناهما متقارب، لأنّ الفجأة البغتة، والتّعقيب بمعناها.

قال أبو حيّان: «النّصوص متظافرة على الرّبط بـ (إذا) في الجمل الاسميّة مطلقًا مع أدوات الشّرط، ولذا جاء جواب (إنْ) بـ (إذا) الفجائيّة، وذهب محمّد بن مسعود[1]، إلى أنّه لا يربط بـ (إذا)، وأنّ ما ورد من ذلك، إنّما هو على حذف الفاء»[2].

وفي شرح الرّوميّ: أنّ الفاء تدخل على (إذا) الدّاخلة على الجواب، فتكون للتّأكيد[3]. فعلى هذا يصحّ جعل (أو)[4] مانعةَ خلوّ كما قاله (ك)، ولا ينافي ما قلنا، لأنّه مبنيّ على جعل (إذا) نائبةً

عن الفاء، فإذا لُوحِظَت بعنوان النّيابة لم يصحّ الجمع، وإن لُوحِظَت بعنوان التّأكيد صحّ، فهما تقريران.

قال (م): وإنّما قُرن الجزاء بالفاء «لعدم تأتّي الجزم المؤذن بالجزائيّة، فدخلت الفاء

---

(١) سماه أبو حيان: محمد بن مَسْعود الغزني. من نحاة غزنة. وسماه ابن هشام: محمد بن مسعود الزكي. توفي سنة ٤٢١هـ له كتاب: البديع في النحو. خالف فيه النحاة، وأكثر أبو حيان من النقل عنه. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢/ ٩٤٠ و٣/ ١١٥٣) ومغني اللبيب لابن هشام ٧٠٨ وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٢٤٥) وهدية العارفين للبغدادي (٢/ ٦٤).

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٨٧١).

(٣) الرومي.

(٤) يعني استعمل كملة (أو) في قول ابن هشام: «مقرونة بالفاء أو بـ (إذا) الفُجائية». على سبيل منع الخلو بناءً على الغالب، كما قال الكافيجي.

والأداة «إنْ» خاصّةً. فالأُولى المقرونةُ بالفاء نَحوُ قَوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فجملة ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ مِن «لا» واسمِها وخبرِها في مَحلِّ جزمٍ لوقوعها جَوابًا لشرطٍ جازمٍ وهُو «مَنْ»، ولِهَذا أي: ولأجل أنّها في مَحلِّ جزمٍ قُرِئَ بجزمِ «يَذَرْهُم» بالياءِ ....

إشعارًا بها، لأنّ الفاء تأتي لإتباع الشّيء بالشّيء، فلمّا أُتي بالفاء بعد الشّرط، عُلِم أنّه جوابٌ، لا كلامٌ منقطعٌ عمّا قبله، فإذن لا يقع بعد الفاء فعلٌ يمكن جزمه، إلّا على إضمار شيءٍ مانعٍ من الجزم، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣][1] فيكون الجواب جملة اسميّة مانعة من الجزم»[2].

وبه يُعلم ما في (م د): من جعل الفاء هنا جائزة الدّخول. أي: على هذا التّقدير واجبة؛ لأنّ الواقع بعدها جملة اسميّة، كما علمت.

قوله: (والأداة إنْ) إلخ

الواو للحال، فموضع الجملة نصبٌ على الحال من خبر تكون، والمعنى: ولا تكون الجملة المقترنة بـ(إذا) الفجائيّة إلاّ اسميّةً في حال كون الأداة (إنْ)، ومعلومٌ أنّ الحال للتّقييد، فيستفاد من ذلك: اشتراط شرطَين، كما لا يخفى هذا.

وفي شرح الرّوميّ عن بعض شرّاح الكافية: أنّ (إذا) تقع مع الفعليّة، فما ذكره الشّارح على هذا أغلبيّ.

قوله: (ولهذا)

---

(١) قال الشمني: «والتقدير: فهو لا يخاف».

(٢) حل معاقد القواعد للزيلي ١٠١.

عطفًا على مَحل الجُملَةِ فـ«يَذَرْهُم» مجزوم في قِراءَة حَمزَة والكسائِيّ....

علّة مقدّمة على معلولها كما هو الأصل، أو لإفادة الحصر، وهو (قُرِئَ).

وحاصله: استدلال على أنّ محلّ الجملة جَزْمٌ بقولنا: لو لم تكن جملة: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، في محلّ جزم، لَمَا جُزِمَ المعطوف على محلّها، لكنّه جزم المعطوف على محلّها، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرْهُم﴾[1] فهي في محلّ جزمٍ، لكنّ هذا الدّليل إنّما يتمّ على رأي من ذهب إلى جزمِ ﴿وَيَذَرْهُم﴾[2]، وأمّا من ذهب إلى سكونه لتوالي الحركات فلا، كما نقل ذلك الرّوميّ.

ثمّ التّعليل للجزم ملاحظٌ معه العطف، وهو خفيّ، فلا يلزم على هذا تعليل الجليّ، الّذي هو الجزم بالخفيّ، ومعلومٌ أنّ المحلّ للجملة المعطوف عليها بتمامها، لأنّها النّائبةُ منابَ المفرد، فلا يرد أن يقال: يجوز[3] أن يكون معطوفًا على محلّ جزء الجملة.

قوله: (بجزم ﴿يَذَرْهُم﴾)

«كأنّه قيل: من يضلل الله لا يهدِهِ أحدٌ ويذرهم». (م د).

قوله: (على محلّ الجملة)

أقحم لفظ (المحل) إشارةً إلى أنّ العطف على الجملة ملاحظٌ معه المحلّ، حتّى

---

(١) قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَيَذَرْهُم﴾ بالجزم. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠] بالنون والرفع، وفي المصحف من قراءة حفص عن عاصم: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالرفع، في قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٩٨ـ٢٩٩.

(٢) (أ) و(ج): سقط: «فهي في محل جزم، لكن هذا الدليل إنما يتم على رأي من ذهب إلى جزم (ويذرهم)». والعبارة ثابتة في (ب) و(د).

(٣) (ب): بجواز.

مَعطُوفٌ على مَحلّ جملَة ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾.

يثبت[١] للمعطوف حكم المحلّ، فزاده المصنّف للإشارة إلى هذا، مع الاتّكال على أنّ المحلّ لا يتوهّم العطف عليه، بل على ذي المحلّ، فكأنّه قال: على الجملة ذات المحلّ، والشّارح تبع المصنّف، فسقط ما قيل: الأولى حذف (المحلّ)[٢]، هنا وفي كلام الشّارح، إذ العطف إنّما هو للجملة.

قوله: (معطوفٌ على محل جملة) إلخ

فهو «من عطف المفرد على الجملة، وعطف اللّفظيّ على المحليّ سليم»[٣]، هكذا في بعض الشّراح.

وفي (ش): أنّ «عطف المفرد[٤] على الجملة[٥] ممنوع، اللّهم إلاّ أن يقال: الجملة المعطوف عليها، لها محلٌّ باعتبار وقوعها وقوع فعلٍ مفردٍ مجزومٍ، فكأنّ العطف في الحقيقة على ذلك

المفرد، فيكون من عطف المفرد على المفرد في الحقيقة»[٦]. ثمّ «القراءة بالياء لموافقته قوله تعالى: ﴿مَن يُضۡلِلِ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وبالنّون فعلى إخبار الله عن نفسه بقوله: ﴿نَذَرۡهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بلفظ الجمع لعظمته تعالى»[٧].

---

(١) (ب): حيث ثبت.

(٢) الشنواني، وتابعه المدابغي.

(٣) مخطوطة: أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة، المتوفى سنة ٨١٩هـ.

(٤) الفعل المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده.

(٥) وهي جواب الشرط.

(٦) الشنواني.

(٧) الشنواني.

والثَّانية المقرونه بـ«إذا» الفُجائيَّة نَحوُ قَوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فجملة ﴿هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ في مَحلِّ جزمٍ لوقوعها جَوابًا لشرطٍ جازِمٍ وهُو «إنْ».

والفَجْأَةُ: البَغتَةُ، وتَقيِيدُ الشَّرط بالجازِم احتِرازًا عَن الشَّرط غير الجازِم كـ«إذا» و«لَو» و«لَولا». فأمّا إذا كانَت جملَةُ الجَوابِ فِعلُهَا

قوله: (والفَجْأَةُ: البَغْتَةُ)

يقال: فاجَأَهُ[1] الأمرُ مُفاجَأةً وفِجاءً، بالكسر.

وكذلك: فَجِئَهُ الأمر، بكسر العين.

وفَجَأَهُ الأمرُ، بفتح الفاء والعين، فُجاءَةً[2]، بضمّ الفاء والمد. أفاده الرّوميّ.

والبغْتةُ: «المجيء من غير توقّع»[3].

قوله: (فأمّا إذا كانت) إلخ

جوابُ سؤالٍ نشأ من قوله سابقًا: «ومحلّها الجزم، إذا كانت مقرونةً» إلخ.

وتقرير السّؤال: ما محلّ الجملة إذا لم تقترن بواحدٍ منهما؟

فأجاب: بأنّه لا محلّ لها، وإنّما المحلّ للفعل وحده، فهذا في الحقيقة محترزُ قوله:

---

(١) المثبت من الرومي، وبدلالة المصدر: المُفاعلة والفِعال. وفي مخطوطات العطار: (فجأه). هذه صورتها: فجأه

(٢) المثبت من الرومي، وهو في الصحاح للجوهري (١/ ٦٢ فجأ). وفي مخطوطات العطار: (فجاء). هذه صورتها: فجا

(٣) المدابغي.

ماضٍ خالٍ عَن «الفاء» **نَحو: «إن قامَ زيدٌ قامَ عَمرو» فَمحل الجَزم في الجَواب مَحكُوم بِه للفِعل وحدهُ** وهُو «قامَ»، **لا للجملة بأسرها** وهيَ «قامَ» وفاعلُهُ.

وكَذا أي: وكالقَول في فعل الجَواب، **القَول في فعلِ الشَّرط**، إنَّ الجَزم مَحكُوم بِهِ للفِعل وحدهُ لا للجملة بأسرها، ....

«إذا كانت مقرونة بالفاء».

قوله: (خالٍ عن الفاء)

ومثلها (إذا) الفجائيّة، واقتصر عليها لأنّها الأصل.

قوله: (وكذا القول)

كذا: خبر مقدّم. والقول: مبتدأ مؤخّر.

أي: والحكم على فعل الشّرط كالحكم على الجواب الّذي لم يقترن، فالتّشبيه بينهما منعقدٌ بعد تقييدِ المشبّهِ بِهِ، وهو جملة الجواب بعدم الاقتران، لا مطلقًا، كما لا يخفى.

وهذا استطراد[1] للتكلّم على فعل الشّرط، وحاصله: أنّ جملة الشّرط لا محلّ لها من الإعراب، بل المحلّ للفعل، هذا إذا كان الشّرط جازمًا، فإنْ كان غيرَ جازمٍ كـ (إذْ) أو (إذا) أو (بينما) أو (بينا) أو (حيث) أو (لمّا) كما تقدّم، فمحلّ الجملة جرّ.

قال (ك): «فما السرّ في الحكم بأنّ المحلّ، يكون لمجموع جملة الشّرط في تلك الكلمات ـ أي: إذا إلخ ـ ولا يكون لمجموع جملة الشّرط الجازم؟

قُلْتُ[2]: إنّ السّر أنّ الأصل في الشّرط هو الإبهام، وتلك الكلمات فيها نوعُ تعيين،

---

(١) إذ الكلام في الجواب، لا الشرط.

(٢) الكافيجي.

لأن أداة الشَّرط «إنَّما» تعمل في شَيئَينِ لفظًا أو محلًا، فلَما عَمِلَت في مَحل الفِعلَينِ ....

فاقتضت مضمون الجملة، فحُكِمَ بأنّ المحلّ لمجموع الجملة، وأمّا حرفُ الشّرط الجازم ففيه إبهامٌ تامٌّ، فاقتضى قطع النّظر عن اعتبار تحقّق الفاعل.

فإن قُلْتَ: كلّ فعلٍ لا بدَّ لهُ من فاعلٍ، فكيف يجوزُ قطع النّظر عن اعتباره؟

قُلْتُ: المقتضي لتحقّق الفاعل، تحقّق الفعل لا تعقّله[1].

فإن قلت: هب أنّ الأمر كذلك، لكنّ تعقّل الفعل، يقتضي تعقّل الفاعل قطعًا، فلا أقلّ من أن يجوز أن يكون المحلّ لمجموع جملة الشّرط الجازم.

قُلْتُ: منشأ الحكم بأنّ المحلّ للمجموع لا للجزء، هو تعقّل مضمون الجملة المعتبرة في تعقّل معاني تلك الكلمات من حيث التّحقّق، ومعلومٌ أنّ تعقّل فعل الشّرط الجازم ليس من تلك الحيثيّة، لأنّه مشكوكٌ في تحقّقه فبقي على إبهامه الأصليّ، ولا يذهب عليك أنّ عمل فعل الشّرط في فاعله، يكفيه نوعُ احتياجه إليه من جهة التعقّل»[2].

قوله: (إنّما تعمل في شيئين)

أي: فعلَين أصالةً (لفظًا) نحو: إنْ يضرِبْ أضربْ، (أو محلًّا) نحو: إنْ قامَ قمتُ، وهذا لا ينافي أنّ الجواب يكون جملةً.

قوله: (فلمّا عملت في محلّ الفعلين) إلخ

«هذا هو نفس المدّعي لجواز أن يقال: إنّها عملت في محلّ الجملة بأسرها، فلا

---

(١) المثبت من (ب) والكافيجي. وفي حاشية أحدى نسخ الكافيجي وكذلك في (أ) و(ج): «تعلقه».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٢٤ ـ ١٢٥.

لم يبقَ لَها تسلط على مَحل الجُملَة بأسرها، ولِهَذا نقُول: **إذا عطفتَ عَلَيهِ** أي: على فعلِ الشَّرط الماضِي **فعلًا مُضارعًا وتَأخَّر عَنهما مَعمُولٌ وأُعملتَ الفِعل الأول** وهُو الماضِي في المُتَنازَع فيه ....

يتأتّى الدّليل، فكان الأولى أن يقول: لأنّ أدوات الشّرط طالبةٌ للمفرد بطريق الأصالة، فحيث وجدَتْهُ أثّرتْ فيه، (فلمّا عملت في محلّ الفعلين) لوجودهما، (لم يبق[1] تسلّطٌ على الجملة بأسرها)، ويمكن أن يجاب: بأنّ هذا هو المراد». من (ق).

قوله: (لم يبق لها تسلّطٌ) إلخ

«فإن قُلْتَ: إنّ حرف الشّرط يقتضي ربط جملةٍ بجملةٍ، فينبغي أن يعمل في جملة الجزاء محلاً. قُلْتُ: نعم، لكن لَمّا وُجِد الفعل في الجزاء صالحًا للإعراب في الجملةِ بوجهٍ من الوجوه، حُكِم به للفعل وحده مع أنّه أصلٌ بالنّظر إليها، لكونه مفردًا»[2]. (ك).

قوله: (وأُعمِلت الأوّل) إلخ

أي: على مذهب الكوفيّين[3]، بخلاف ما لو أعمل الثّاني على مذهب البصريّين، لأنّه لا يلزم عليه العطف على الجملة قبل تمامها، فلا يتمّ المدّعي.

---

(١) هنا عند الزرقاني، بزيادة: «لها».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٢٣.

(٣) قال الكافيجي ١٢٥: «على مذهب الكوفيين، لأجل تصوير المطلوب، لا لأنه مذهب مختار في باب التنازع. وإنما قيده بالأول لأن الفعل المعطوف لو عمل على مذهب البصريين، كما إذا قلت: إن قاما ويقعد أخواك قام عمرو، لم يظهر المطلوب».

فيكون (يقعد) معطوفًا على جملة (قاما) بعد استكمالها، فلا يثبت كون فعل الشرط في محل الجزم وحده، لجواز كون جزم المعطوف بعطفه على الجملة التي في محلّ الجزم.

نَحو «إن قَامَ ويقعدا أَخَواك قَامَ عَمرو» فتجزم المضَارع المعطُوف على الماضِي قبل أن تكمل الجُملَة بفاعِلَها وهُو «أَخَواك»، فلولا أَنَّ الجَزم مَحكُومٌ بِهِ للفِعل وحدهُ للَزِمَ العَطفُ على الجُملَة قبل إتمامِها، وهُو مُمتَنعٌ تَنبِيهٌ: وهُو لُغَةً: الإيقاظ يُقَال نبّهتُ تَنبِيهًا أي: أيقظتُ إيقاظًا.

قوله: (إن قام ويقعدا)[١] إلخ

«فإن قلت: لِمَ صُوِّرَ التّنازع في التّثنية، مع أنّه مُتَصَوَّرٌ في المفرد؟

قلت: لكون الجزم مقطوعًا به في صورة التّثنية ظاهرًا»[٢]. (ك).

قوله: (فلولا أنّ) إلخ

تلخيص الدّليل أن تقول: لو لم يكن محلّ (قام) جزمٌ، لما جَزَمَ المعطوف عليه، والتّالي باطل فبطل المقدّم، وهو عدم كون محلّه جزمًا فثبت نقيضُه، وهو أنّ محلّه جزم، وهو المدّعى.

وإنّما مثّل المصنّف بالمضارع المسند لألف الاثنين دون المسند للواحد وللجمع، لظهور الجزم فيه، إذ هو عدم حرف، وجزمُ المفرد عدم حركة، ولأنّه لو مثّل بالمسند لواو الجماعة، لقيل: لِمَ لَم يمثّل بالمسند للمثنّى؟ فالسّؤال دوريّ على هذا، ولأنّ التّثنية أسبقُ مفهومًا، وأخصّ معنى.

قوله: (تنبيه)

---

(١) قوله: (إن قامَ ويقعُدا أخواك قامَ عمرو)، إن قام: جملة الشرط، معطوف عليه. ويقعدا: المعطوف، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وفاعله ضمير التثنية عائد على (أخواك). أخواك: المتنازع فيه، وهو فاعل مرفوع بـ (قام). قام عمرو: جملة الجواب، في محل جزم.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٢٦.

واصطِلاحًا: عنوان البَحث الآتِي بحَيثُ يعلم ....

هذا التّنبيه[١] ساقطٌ من نسخة (ك) و(م) والرّوميّ، وحاصله: أنّك إذا قلت: إنْ قامَ زيدٌ أقومُ، ففي الجواب أقوالٌ ثلاثة، ذكر المصنّف اثنين، والشّارح واحدًا.

الأوّل: أنّه دليل الجواب[٢]، فتكون جملة: (أقوم) مستأنفة.

الثّاني: أنّه على إضمار الفاء ومبتدأ[٣]، فيكون محلّ الجملة جزمًا، كما تقدّم.

الثّالث: أنّ الفعل هو الجواب، وأنّه في محلّ جزم.

ويظهر أثر الخلاف في التّابع كما سيجيء.

قوله: (عنوان البحث)

«أي: ترجمته». (ش).

وفيه: أنّه يلزم عليه تفسير الشّيء بنفسه، لأنّ التّرجمة هنا لفظ تنبيه، مع أنّا بصدد معناه، وقد جعل معناه هو، فالأحسن أنّ المراد بالعنوان: ما يُعْنَوَنُ بِهِ، فمصدوقه الألفاظ، والعبارات المتَرجَمُ لها بلفظ التّنبيه، فمعنى الكلام حينئذ: التّنبيه، معناه أي: المسمّى به، ومدلوله: العبارات الدّالّة على المعاني، فوافق ما اختاره السيّد من أنّ التراجم والكتب اسم

---

(١) قال عز الدين ابن جماعة: «فإن قلت: ما محل ذكر هذا التنبيه هنا؟ قلت: بيان أن جواب الشرط: تارة يكون محذوفًا، وتارة يكون مذكورًا، وتارة يحتمل الأمرين. سؤال: هل يكون للجملة محل محذوفة كما لها مذكورة».

(٢) أي: إن الجواب محذوف وهذا دليله، ومخرج على التقديم والتاخير. وهو مذهب سيبويه (٣/ ٦٦، ٤/ ١٨٢ ط البكاء) قال: «وقد تقول: إنْ أتَيْتَني آتيكَ، أي: آتيكَ إنْ أتَيْتَني.».

(٣) قال عز الدين ابن جماعة (مخطوط): «والتقدير: فأنا أقوم، ...، واعلم أن الفاء إذا قدرت قدر المبتدأ لأن قصارى الفاء في تقديرها أن تكون مذكورة، وقد قالوا: إذا كانت مذكورة، إن الفعل ارتفع على اضمار مبتدأ، كقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]».

من البَحث السَّابِق إِجمالًا إذا قلتَ: «إنْ قامَ زيدٌ أقومُ» بالرَّفع ما مَحلُّ «أقوم»؟.

للألفاظ، وقد يطلق التّنبيه على الحكم البديهي الأوّليّ.

قوله: (البحث)

المراد به: المعاني، أي: المبحوث عنها بهذه الألفاظ الّتي جُعلت عُنوانًا لها، مسمّاةٌ بلفظ تنبيه، إذ البحث لغة: التّفتيش، واصطلاحًا: إثبات النّسبة بين الشّيئين بالاستدلال، فمتعلّق البحث المعاني.

قوله: (من السّابق)

وهو قوله: (فأمّا نحو: إنْ قامَ زيدٌ) إلخ.

قوله: (إن قام زيدٌ أقومُ)

مثله إذا تقدّم المضارع نحو: إنْ يَقُمْ أقومُ، لكنّ (أقومُ) الرّفع فيه ضعيف، بخلاف مسألة المصنّف، فإن الرّفع حسن، وإن كان الجزم أحسن.

قال في الخلاصة:

وبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجَزا حَسَنْ ... ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضارعٍ وَهَنْ[1]

قوله: (ما محلّ أقوم)

الأَوْلَى: فهل لـ (أقوم) محلٌّ أم[2] لا، لأنّ المبحوث عنه، هو ثبوت المحلّ وعدمه، لا تعيينه كما يُتبادر من عبارته.

---

(١) ألفية ابن مالك، البيت ٧٠٠.

(٢) (ب): أو.

فالجَوابُ عَن هَذا السُّؤال مُختَلفٌ فيهِ، قيل: إنَّ «أقوم» لَيسَ هُو الجَوابَ وإنَّما هُو دَلِيل الجَوابِ وهُو مُؤخَّر من تَقدِيم، والجَواب مَحذُوفٌ والأصلُ: «أقومُ إنْ قامَ زيدٌ أقُمْ» وهُو مَذهَب سِيبَويهِ. وقيل: هُو أي: أقوم، نفسُ الجَوابِ، على إضمارِ الفاء والمبتدإ، والتَّقديرُ: فـ«أنا أقومُ» وهُو مَذهَب الكُوفيين وقيل: «أقومُ» هُو الجَوابُ ولَيسَ على إضمارِ الفاء ....

قوله: (مختَلَفٌ فيه)

خبر الجواب، وقدّر ذلك الشّارح، ليشتمل كلام المصنّف على الإجمال، ثمّ التّفصيل بقوله: «قيل» إلخ، هذا أحسن ما قيل هنا.

قوله: (إنَّ أقوم)

أي: هذه الجملة لاستتار الضّمير، وعدم انفكاكه، فلا يقطع النّظر عنه، والفعل مع الفاعل جملة سواء كان ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا.

قوله: (من تقديم)

أي: إنّ رُتبته التّقديم، لأن الدّليل متقدّمٌ تعقّلاً على مدلوله، فقدّم وضعًا، لكن لمّا كان مرتبطًا مع مدلوله بحيث متى وُجدَ وُجد، جُعل مكانه فأُخّر عن تقديم.

قوله: (وهو مذهب سيبويه)

أي: الأشهر من قولين له، ثانيهما موافقة الثّاني في كلام المصنّف.

قوله: (على إضمار الفاء)

(على) بمعنى: مع، فالمحلّ لمجموع الجملة برمّتها.

قوله: (وليس على إضمار الفاء)

ولا على نِيَّة التَّقدِيم، وإنَّما لم يُجزَم لَفظُهُ، لأنّ الأداة لمّا لم تعمل في لفظ الشَّرطِ لكَونه ماضِيًا مَعَ قُربِهِ، فلا تعمل في الجَواب مَعَ بُعْدِه.

فعَلَى القَول **الأوّل** وهُو أنه دَلِيل الجَواب **لا مَحلَّ لَهُ، لأنَّه** مُستَأنف ولَفظُه مَرفُوعٌ لتجرده عَن الناصب والجازم، **وعَلى** القَول **الثَّانِي** وهُو أن يكون على إضمار الفاء **مَحلّه** مَعَ المبتَدَإ **الجَزم، ويظهر أثر ذَلِك** الاختِلاف **في التَّابِع**، فتَقول على الأول: «إنْ قامَ زيدٌ أقومُ ويقعُدُ أخَواكَ» بالرَّفع، وعَلى الثَّانِي: «ويقعد أخَواكَ» بالجَزمِ.

والجُملَة السّادِسَة التابعةُ لمفردٍ ....

كالّذي قبله، ولا على نيّة التّقديم كالأوّل، فالفعل مرفوعُ الّلفظ للتّجرّد، مجزومُ المحلّ للأداة، فالعامل مختلف، فلا تناقض.

قوله: (فلا تعمل في الجواب)

أي: في لفظه، فلا ينافي أنّها عملت في محلّه الجزم.

قوله: (بالرّفع)

إن قدّر العطف على لفظ الفعل وحده.

قوله: (بالجزم)

إن قدّر العطف على محلّ الفاء المقدّرة وما بعدها، أي: على الجملة برمّتها.

قوله: (لمفردٍ)

قيد يخرج به الجملة، فلا تنعت، وكان الأولى أن يقيّده الشّارح بالنّكرة، فإنّ الجملة

كالجملةِ ....

لا تكون صفةً لمعرفة، والمراد: النّكرة لفظًا ومعنًى، كما في أمثلته، أو معنًى كالمعرّف باللام الجنسيّة كقوله:

ولقد أمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني[1]

لكن ليست الجملةُ بعده متمحّضةٌ للوصفيّة، بل تصلح للحاليّة أيضًا، بخلاف الأوّل فإنّها متمحّضة كما سيأتي.

قوله: (كالجملة) إلخ

ليست الكاف استقصائيّة، إذ بقيت المعطوفةُ والمبدلةُ من مفردٍ، فالأولى نحو: زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ، إن قدّرت الواو عاطفةً على الخبر، فيكون محلّ الجملة رفعًا، لا على جميع الجملة حتّى تكون مستأنفةً لا محلّ لها، ولا الواو حاليّة حتّى يكون محلّها نصبًا فتخرج عن التّبعيّة.

والثّانية نحو قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣]، فجملة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ في محلّ رفع بدلٌ من

---

(١) يُنسب إلى رجل من سلول في: الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٤ ط هارون، ٤/ ١٣٥ ط البكاء)، ويُنسب إلى شمر بن عَمرو الحَنَفيّ في: الأصمعيات ١٢٦ وينسب إلى عميرة بن جابر الحنفي في: حماسة البحتري ٣٤٩ (ط هيئة أبو ظبي).

وينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/ ١٧٨) وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري (٣٨٦ الشاهد برقم ٥٨٧) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٤٨) وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٣١) والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٥٥٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٣١٠) وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٣٥٧) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ٢٨٧).

المنعوتِ بهَا ومحلُّها بحَسب منعوتها، فإنْ كانَ منعوتها مَرفُوعًا فَهِيَ في مَوضِع رفع، ....

المستثنى المفرّغ، أعني:

(مَا) وصلته في قوله: ﴿إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ﴾، فإنّ (مَا) مع صلته مفردٌ في محلّ رفعِ نائب فاعل (يُقَال)، فتكون الجملة أيضًا كذلك، هذا إذا كان القول مسندًا لله والمعنى: ما يقولُ اللهُ لكَ، وأمّا إذا كان مُسندًا للكفّار والمعنى: ما يقولُ لك كفّارُ قومِكَ من الكلمات المؤذيّة، إلاّ مثل ما قال الكفّارُ الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الّذي بدأ به صاحب الكشاف في هذه الآية، فجملة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ إلخ مستأنفة لا محلّ لها، فتمّت أقسام التّابعة لمفردٍ ثلاثة: بدلاً ونعتًا ومعطوفةً.

وأمّا قول (م د) إنّها «خمسةٌ»، فغيرُ مسلّم، إذ الأقسام الثّلاثة الّتي في المتن داخلةٌ تحت واحدة، وهي الواقعة نعتًا.

قوله: (المنعوت)

«صفةٌ جرت على غير مَنْ هي له، فالباء متعلّقةٌ بالمنعوت يعني: الجملة الّتي يُنعتُ بها المفرد، ويجوز أن يكون المنعوت صفةً لمفردٍ على مذهب مَنْ جوّز الفصل بين الصّفة والموصوف»، كذا في الرّوميّ.

والثّاني لا يظهرُ إلاّ على نسخته المعرّف فيها المفرد، أمّا على ما هنا من مجيئهِ نكرةً فيمتنع، للزوم التّطابق في النّعت والمنعوت.

والنّعت والوصف عند المحقّقين معناهما واحد، وفَرّق البعض بينهما: بأنّ النّعت يستعمل في المدح، والوصف أعم.

قوله: (بحَسَبِ)

كالواقعة في نَحو قَوله تعالى ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، فجملة ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ من اسم «لا» وخبرِها في مَحلِّ رفعٍ على أنَّها نعتٌ لـ﴿يَوْمٌ﴾، ....

أي: «قَدْر، بفتح السّين سواءٌ أضيف إلى شيء، أو استُعمل بحرفِ الجرّ، وربّما سُكّن في ضرورة الشّعر[1]، وأمّا (حَسْبُكَ) بمعنى: كفاكَ فشيءٌ آخر». رومي.

قوله: (﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤])

الجارّ متعلّق بـ ﴿أَنفِقُوا۟﴾، و﴿أَن﴾: مصدريّة، و﴿يَأْتِيَ﴾: منصوبٌ به، و﴿يَوْمٌ﴾: فاعل. والجملة في محلّ جرٍّ بالإضافة لـ ﴿قَبْلِ﴾، و﴿لَّا﴾: لنفي الجنس، و(بَيْعَ)[2]: مبنيٌّ على الفتح، و﴿فِيهِ﴾: خبر، وضميره المجرور يعود لـ ﴿يَوْمٌ﴾، وقرئ برفع الكلمات الثّلاث[3]، بناءً على أنّ (لا) عاملة عمل ليس.

فإن قلت: ما وجه رفعها مع قصد التّعميم الحاصل بجعل (لا) لنفي الجنس؟

فالجواب: أنّ هذه الكلمات «في التّقدير جواب: هل فيه بيعٌ أو خُلّةٌ أو شفاعةٌ»[4]. أو يقال: إنّ التّعميم باقٍ، غايته أنّه على الرّفع يكون على سبيل الظّهور، وأمّا على الفتح فنصٌّ لما تقرّر، النكرة

في سياق النّفي وشبهه تعمُّ عمومًا شموليًّا على سبيل الظّهور، ما لَمْ تقترن بـ (مِنْ)

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ١١٠ حسب).

(٢) بالفتح بلا تنوين.

(٣) قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾، بالرفع والتنوين. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ﴾ بالفتح بلا تنوين. ينظر: السبعة لابن مجاهد ١٨٧.

(٤) الكافيجي.

وإن كانَ منعوتُها مَنصُوبًا فَهِيَ في مَوضِع نصبٍ كالواقعة في نَحو قَوله تعالى ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة ﴿تُرْجَعُونَ﴾ في مَوضِع نصب على أنَّها نعتٌ لـ﴿يَوْمًا﴾، وإن كانَ منعوتُها مجرورًا فهِيَ في مَوضِع جرٍّ كالواقعة في نَحو قَوله تعالى ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] فجملة ﴿لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ في مَوضِع جر لأنَّها نعت لـ﴿يَوْمٍ﴾.

ظاهرةً أو مقدَّرة، فإن اقترنت بها صار العموم نصًّا.

قوله: (﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٨١])

مفعول به، فالمعنى: اتّقوا في الدّنيا عقاب يومٍ تُرجعونَ فيه.

وقيل: مفعول فيه، فالتّقدير: اتّقوا عذابَ اللهِ يومًا، أي: في يومٍ موصوفٍ بالرّجوع فيه إلى الله، وهو يوم القيامة، وفيه: أنّه يلزم على هذا حصول التّكليف يوم القيامة، مع أنّه لا تكليفَ إذ ذاك، فيكون المعنى غيرُ مستقيم.

والجواب: أنّ هذا إنّما جاء من جعله ظرفًا لـ (اتَّقُوا)، وليس كذلك، بل هو ظرف لوقوع العذاب[١]، فالمعنى: واتّقوا العذابَ في يومٍ تُرجعونَ فيه.

«وقُرِئ: (تَرْجِعُونَ)[٢] بفتح التّاء وكسر الجيم[٣]. وبضمّها وفتح الجيم على أنّه من رَجَعْتُهُ إذا رَدَدْتُهُ[٤]، وهو متعدٍّ على هذا الوجه، ولولا ذلك لما بُنِيَ لما لم يُسمّ فاعله،

---

(١) وبتعبير الكافيجي: «إنه مفعول فيه للمحذوف لا للمذكور».

(٢) قرأ أبو عمرو: ﴿تَرجِعونَ﴾ بفتح التاء وكسر الجيم. وقرأ الباقون: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء وفتح الجيم. ينظر: السبعة لابن مجاهد ١٩٣ ومعاني القراءات للأزهري (١/ ٢٣٣).

(٣) وفعله لازم.

(٤) وبها جاء القرآن: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٣]، وهُذيل تعديه بالهمزة، تقول: أرجَعَهُ. ينظر: الصحاح =

والجُملَة السَّابِعَة، الجُملَة التّابعةُ لجملةٍ لَها مَحلّ من الإعراب، وذَلِكَ في بابي النَّسق والبدل.

فالأول نَحو: «زيد قامَ أبوهُ وقعد أخُوهُ»، فجملة «قامَ أبوهُ» في مَوضِع رفعٍ، لأَنَّها خبر المبتَدَإ، وكَذا جملَةُ «قعد أخُوهُ» في مَوضِعِ رفعٍ أيضًا، لأَنَّها معطوفة عليها أي: على جملَة «قامَ أبوه» الَّتِي هِيَ خبر عَن «زيد».

ونظير ذلك: وقف زيدٌ ووَقَفْتُه، وغاض الماء وغِضْتُه»[1].

قوله: (والبدل)

أي: خاصّةً كما في المغني، ولعلّ الشّارح إنّما تركه لأنّ الحصر غيرُ مسلّم، إذ بقي الجملة المؤكّد بها تأكيدًا لفظيًّا نحو: زيدٌ قام أبوه قام أبوه، فالجملة الثّانية في محلّ رفعٍ على أنّها تأكيدٌ لجملة الخبر، فهي تابعة لجملةٍ لها محلّ، وليست في باب النّسق، ولا في باب البدل.

ووجه تأخير هذه المسألة: أنّها ليست نصًّا في كونها ذات محلّ، بل ذاك على وجهٍ راجحٍ، وهو العطفُ على الصّغرى، فإن عطفت في المرجوح على الكبرى، فلا محلّ لها فتكون من المسألة الثّالثة على هذا، كما أنّها على الأوّل من الثانية، فانحطّت رتبتُها عمّا هو نصٌّ في المحلّ، ولم تُجعل من الثّالثة، لأنّ ذلك فيه جريٌ على المرجوح، كما أنّ جعلها من الثّانية فيه جريٌ على الرّاجح.

قوله: (خبرٌ عن زيد)

= للجوهري (٣/ ١٢١٧ رجع) والمصباح المنير للفيومي ١٨٣ (ط الرسالة).

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٢٨.

ولَو قدَّرتَ العَطفَ لجملةِ «قعد أخُوهُ» **على مَجمُوعِ الجُملَةِ الاسميَّةِ** الَّتِي هِيَ «زيد قامَ أبوهُ» **لم يكن للمعطوفَةِ** وهِي «قعدَ أخُوهُ» **مَحلٌّ**، لأنَّها معطوفَةٌ على جملَةٍ مُستَأنَفَةٍ، **ولَو قَدَّرتَ الواو** في «وقعدَ أخوهُ» **واو الحال**، لا واو العَطفِ ولا واو الِاستِئناف، **كانَت الجُملَةُ** الدّاخِلَة عَلَيها واوُ الحال **في مَوضِع نصب** على الحال من «أبوهُ»،

«فكأنّها واقعةٌ موقع الخبر، فينسحبُ حكمه عليها.

فإن قلت: فما الجامعُ بينهما من جهة المعنى؟

قلت: أمّا الجامع بين القيام والقعود فهو تناسب المصادِر[1]، وأمّا المناسبة بين الأب والأخ، فهي ارتباطُ كلٍّ منهما بزيدٍ بواسطة الضّمير مع استلزام تعلقه[2]»[3]. (ك).

قوله: (فلو قدّرت العطف) إلخ

من هنا إلى المسألة الثّالثة، ساقطٌ من نسخة الرّوميّ و(م).

قوله: (الجملة الاسميّة)

أي: الكبرى، لكنّ العطف مرجوحٌ، لعدم تناسب الجمل، إذ المعطوف عليه اسميّة، والمعطوف فعليّة، بخلاف العطف على الصّغرى، فإنّه أرجح للتّناسب، لكون كلٍّ منهما فعليّة.

قوله: (لم يكن للمعطوفة محلّ)

---

(١) في الكافيجي: التضاد.

(٢) في الكافيجي: تعقّله.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٣٣.

وكانَت «قد» فيها مُضمَرَة لتُقرِّب الماضِي من الحال، ويكون تَقدِير الكَلام: «زيد قامَ أبوهُ» والحال أنه «قعد أخُوهُ».

مثله ما إذا جعلت الواو اعتراضيّة، على القول بمجيئه آخر الكلام.

قوله: (وكانت «قد» مضمرة)

مذهب البصريّين: «أنّ (قد) إنّما تجب في الماضي المثبت الواقع حالاً، إذا لم توجد الواو فيه»[١]. فهذا مخالف لهم.

ثمّ «إنّ وجوب (قد) في الماضي المثبت الواقع حالاً إذا لم يكن بعد (إلاّ) وإلاّ فالاكتفاء بالضّمير وحده دون (قد) والواو أكثر نحو: ما لقيتهُ إلاّ أكرَمني، لأنّه بتأويل: إلاّ مكرمًا»[٢].

وفي (ك): إنّ الأصل عدم التّقدير مع استقامة المعنى، فإنّ الحال هنا هي الّتي تكون قيدًا للعامل مطلقًا، سواءً كانت في الماضي أو الحال أو الاستقبال، لا الحال الّتي تكون بمعنى: الوقت الّذي يقع فيه الكلام، أي: حال التّكلّم حتّى يحتاج للتّقدير، فمنشأ الاحتياج إليه، الاشتباه بين المعنيين، وعدم التّمييز بين مظانّ الاستعمال[٣]. انتهى بتصرّف.

على أنّ المطلوب في الحال المقارنة ـ بالنّون ـ، لا المقاربة ـ بالباء ـ المستفادة من (قد)، إلاّ أن يقال: ما قارب الشّيء يُعْطى حكمه، ومما أضمر فيه (قد) قوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠]، أي: قد حصرت وضاقت[٤].

---

(١) المدابغي.

(٢) المدابغي.

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٣٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٤ و٢٨٢) والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري =

وإذا قلت: «قالَ زيد عبدالله منطلق وعمر ومقيمٌ» فَلَيسَ من هَذا الباب، الَّذِي هُو من عطف جملَة على جملَة لها مَحل حَتَّى تكون جملَة «عَمرو مُقيم» محلّها نصبٌ بالعَطفِ على جملَةِ «عبدالله منطلق» المحكيَّةِ بالقَول، بل الَّذِي مَحَله النصبُ على المفعولية بـ«قالَ» ....

وخالف سيبويه[1]، فإنّه لم يجوّز حذف (قد) من الماضي المثبت فقال: إنّ ﴿حَصِرَتۡ﴾ لم تقع هاهنا حالاً، بل هو صفة موصوفٍ محذوفٍ، أي: جاؤوكم قومًا حَصِرت صُدُورهم، ورُدّ بأنّ الموصوف المذكور، إذا قُدِّر يكون حالاً موطِّئة، فصفة الموطّئة أيضًا إذا كانت ماضيًا يجب تصديرها بـ (قد)، لا سيّما إذا حذف الموصوف، فإنّه يكون في صورة الحال القائمة مقامه.

قوله: (وإذا قلت) إلخ

سقط من نسخة (ك) هذا إلى المسألة الثّالثة، لكن ذكره في الشّرح نقلاً عن المغني آمرًا فيه بالتّأمل[2].

ووجهه: أنّ اعتبار المحلّ، إنّما يكون في المجموع قصدًا وأصالةً، وإن كان في الظّاهر يدلّ على أنّ لكلّ واحدةٍ منهما محلاً من الإعراب، لتعلّق القول بكلٍّ منهما ضمنًا.

= (١/ ٢٥٢ مسألة برقم ٣٢ ط محيي الدين عبد الحميد) ومغني اللبيب لابن هشام ٢٢٩ و٥٦٢.

(١) رُمِز إليه في المخطوطات: س.

(٢) قال ابن هشام (مغني اللبيب ٥٥٥): «وَمِمَّا يلْحق بِهَذا البَحْث أنه إذا قيل: (قالَ زيدٌ عبدُاللهِ مُنطلقٌ وعَمْرٌو مُقيمٌ) فَلَيْسَت الجملة الأولى فِي مَحل نصب والثَّانِيَة تابعة لَها، بل الجملتان مَعًا فِي مَوضِع نصب، ولا مَحل لواحِدَة مِنْهُمَا، لأنّ المقول مجموعهما، وكل مِنْهُما جُزْء للمقول كَما أن جزأي الجملة الواحدة لا مَحل لواحِد مِنْهُما باعتبار القَوْل فتأمّله».

مَجمُوع الجملتَينِ المَعطوفَةِ والمعطوف عَلَيها، **لأنَّ المجمُوع** المركّب من الجملتَين المذكورتَين **هُو المقُول** للقَولِ، **فكلٌّ مِنهُما** أي: من الجملتَين المُتعاطِفَتَين **جُزءُ المقُولِ** المُركَّبِ من الجُملتَينِ، **لا** أنَّه على انفِرادِه **مَقُولٌ** حَتَّى يكون أحدهُما مَعطُوفًا على الآخر. والثَّانِي البَدَل نَحو قَوله:

أقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِندَنا ... وإلّا فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما

قوله: (مجموع الجملتين)

إن كانت الواو من المحكيّ، فإن كانت من الحكاية فكل واحدةٍ لها محلّ، فهو ممّا نحن فيه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

قوله: (جزء المقول)

فلا نحكم[1] لكلّ واحدةٍ على انفرادها بالمحلّ، بل للمجموع كجزء الجملة.

قوله: (نحو قوله: أقولُ لَهُ ارْحَلْ[2])

التّمثيل به مبنيّ على مذهب البيانيّين[3]، وإلاّ فهو في الظّاهر من أفراد قاعدة: «وإذا

(١) (ب): فلا يحكم.

(٢) البيت بلا نسبة. الشاهد: جملة (لا تقيمن عندنا) بدل اشتمال من جملة (ارحل). والمقصود: إظهار الكراهة لإقامته، وقوله: (لا تقيمن عندنا) أوفى بتأدية المقصود، لأنها تدل على ذلك بالمطابقة مع التأكيد الحاصل بالنون، بخلاف (ارحل) فإنه يدل عليه بالالتزام مع التجريد عن التأكيد.
ينظر: التلخيص للقزويني (١٨٤، شرحه عبد الرحمن الرقوقي) والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٦٨١) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٣٩) ومعاهد التنصيص للعباسي (١/ ٢٧٨ ط محيي الدين) وخزانة الأدب للبغدادي (٥/ ٢٠٧) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٣٠٠).

(٣) أي: تبعًا لعلماء المعاني، وهم إنما يمثلون به بناءً على أن الجملة الأولى محكية والثانية تابعة لها. ينظر: المنصف للشمني (٢/ ١٤٢).

....

قلت»[1] فالأولى التّمثيل بقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤]، فإنّ دلالة الجملة الثّانية البدليّة على نعم الله مفصّلة بخلاف المبدل منها، فالثّانية أوفى بتأدية المعنى المراد، وهو تعداد النعم.

قال (م): «ومن غريب هذا الباب[2] قولهم: «قلتُ لهم: قوموا أوّلُكم وآخرُكم»[3]، قال ابن مالك: «ليقم أوّلكم وآخركم»[4]، فهو من بدل الجملة من الجملة، لا المفرد من

---

(١) اعترض بأن هذا البيت يجري فيه ما جرى في مثال المصنف السابق قبله: «قال زيد: عبدالله منطلق وعمرو مقيم». وأنّ المحل لمجموع الجملتين (ارحل)، (لا تقيمن عندنا) إذ هو المقول، وكلّ واحدة من الجملتين جزء المقول، فلا يكون لها محل على مقتضى ما سبق. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٥٧ وتحفة الغريب للدماميني (٣/ ٢٠٣) والمنصف للشمني (٢/ ١٤٢).

(٢) أي: باب بدل الجملة من الجملة، ووجه غرابته: أنّ المتبادر في المثال بدل المفرد وإنْ لم يتسلط عليه عامل الأول؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في الأوائل. ينظر: حاشية العقد النامي للأستلي ١٤٨ (ط نور الصباح).

(٣) قال الدماميني (تحفة الغريب ٣/ ٢٠٥): «أورد المصنف الجملة معمولة لفعل القول ليتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محل ولا يُجديه ذلك شيئًا، فإنّ المجموع هو المقول، فلا محل لشيء من أجزائه كما سبق».

(٤) أي: يُقدّر (ليقم) قبل (أولكم وآخركم)؛ لأنّ شرط عطف المفرد على المفرد: أن يكون المعطوف أوما في معناه، صالحًا لمباشرة العامل. والاسم الظاهر لا يصلح أن يرتفع بفعل الأمر، لأنّ فعل الأمر لا يرفع إلاّ ضمير المخاطب. قال سيبويه (الكتاب ١/ ٣٩٨ ط هارون، ١/ ٥١١ ط البكاء): «وكان عيسى يقول: ادْخُلوا الأوّلُ فالأوّلُ؛ لأنّ معناه ليدخل، فحمله على المعنى... فإذا قُلتَ: ادْخُلوا الأوّلُ والآخِرُ والصغيرُ والكبيرُ، فالرفعُ؛ لأنَّ معناه معنى (كلّهم)، كأنّه قال: لِيدْخُلوا كلُّهم». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٧٢) والمنصف الشمني (٢/ ١٤٢).

فجملة «لا تُقيمَنَّ عِندَنا» في مَوضِع نَصبٍ على البَدَليَّة من «ارْحَلْ» وشَرطُهُ أنْ تكون الجُملَةُ الثَّانِيَةُ أوفى بتأدِيَة المعنى المُراد من الأولى كَما هُنا فإن دلالَة الثَّانِيَة على ما أرَادَهُ من إظهَار الكَرَاهَة لإقامتِهِ أوفى، ....

من المفرد، كما قال في العطف في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زوجُك، وقوله تعالى: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨]، أي: لا تُخْلِفُهُ أنت[1]،

وقوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي: ولا يضارّ مولودٌ[2]، إذ ربّما يحتاج في الثّواني ما لا يحتاج إليه في الأوائل، فالعطف من قبيل عطف الجملة على الجملة»[3].

قوله: (أوفى بتأدية المعنى) إلخ

في القاموس: «أوفى فلانًا حقّه، أي: أعطاه وافيًا»[4]، أي: تامًّا.

إن قيل: فهلّا اقتصر على الثّانية وترك الأولى، فإنّ المقصود حاصلٌ به.

فالجواب: أنّه لمّا كان المقام مقام الاعتناء بشأنه، ناسب ذكرهما جميعًا، لأنّ ذكر الثّانية على قصد الاستئناف بعد ذكر الأولى زيادة اعتناء، لأنّ فيه قصد الشّيء مرّتين.

قوله: (مِنَ الأُولى)

---

(١) لأن (نفعل) ـ المضارع الذي في أوله نون ـ لا يرفع إلا ضمير المتكلم.

(٢) لأن (تضار)، أوله تاء المضارعة الدالة على التأنيث لا يرفع إلا مؤنثًا.

(٣) حل معاقد القواعد للزيلي ١١٠. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٥٧ ـ ٥٥٨.

(٤) القاموس المحيط (١٣٤٣ وفى، ط الرسالة)

لأنَّها تدل عَلَيهِ بالمُطابَقَةِ، والأُولَى تدلُّ عَلَيهِ بالالتزامِ.

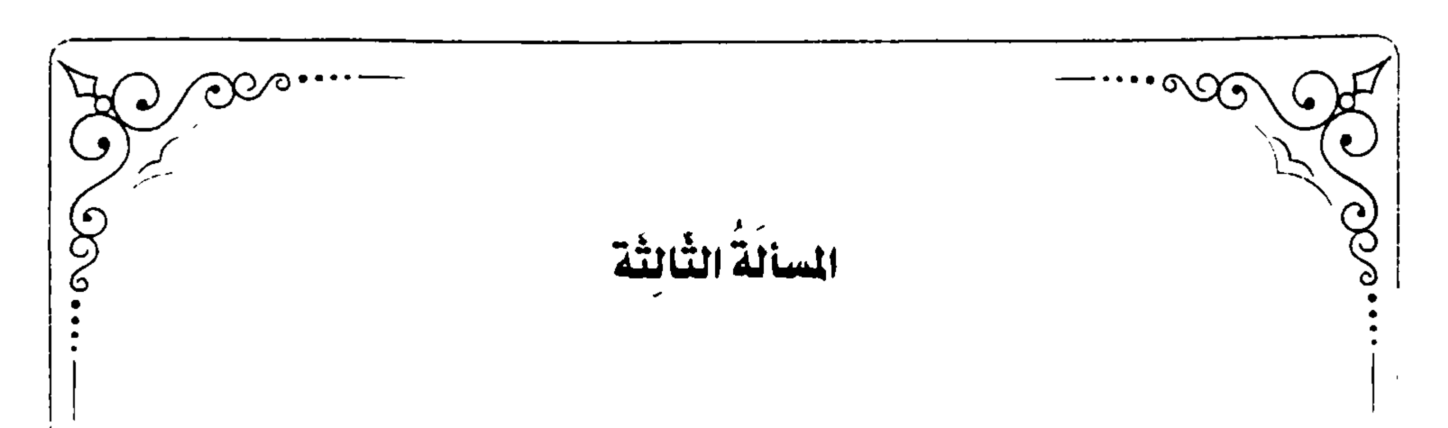
هذا هو المفضّل عليه، كما أفاده تعليل الشّارح، وإن استُفِيدَ من النظائر في هذا المحلّ خلافه.

وتحرير المقام بحيث تندفع عنه الشّكوك العارضة: أنّ (لا تُقِيمَنَّ) نهي، والنّهي مدلوله المطابقيّ: طلب الكفّ عن الإقامة، وأنّ (ارحل) مدلوله المطابقيّ: طلب الرّحيل لأنّه أمر، والأمر مدلوله: طلب الفعل، فليس الأوّل دالاً على إظهار الكراهة مطابقةً، كما أنّ الثّاني ليس دالاً عليها

التزامًا، لكن لمّا استعمل الأوّل في المحاورات مرادًا منه هذا المعنى، سيّما وقد أُكّد بالنّون الثّقيلة الدّالّة على التّأكيد، وطلب الحثّ على عدم الإقامة، كان كأنّه موضوعٌ لإظهار الكراهة بحسب العُرف مطابقةً[1]، ولمّا اقترن بالثّاني وهو (ارحل) ما يفيد أنّ طلب الرّحيل للكراهة، دلّ عليه التزامًا، فهذه الدّلالة عرضت بسبب الاقتران بالجملة الثّانية، وإن كان هو في حدّ ذاته قد يلزمه ذلك كما هنا، وقد لا يلزمُه كما إذا كان طلب الرّحيل لتحصيل أمرٍ تعود ثمرته على الآمر، تأمّل.



(١) مطابقة ـ بحسب العرف ـ يُقصد بها: مجرد إظهار كراهة حضوره، لا كفّه عن الإقامة.



المسألةُ الثالِثة

من المسائِلِ الأربعِ من الباب الأوّلِ في بَيان **الجمل الَّتِي لا مَحل لها من الإعرابِ.**

وهِي أيضًا مصدر «آض» بالمَدِّ إذا عاد **سَبعٌ:**

إحْداها: الجُملَة الابتدائية، أي: الواقِعَة في ابتِدَاء الكَلامِ، اسميَّة كانَت أو فعليَّة ....

قوله: (المسألة الثّالثة)

(المسألة): مبتدأ، و(الثّالثة): صفة. و(مِنَ المسائل الأرْبَعِ): متعلّق بمحذوفٍ تقديره: الكائنة، صفة ثانية، و(مِنَ البابِ الأوّلِ): صفةُ المسائل الأربع نحو سابقه، و(في بيان) خبر المبتدأ، هذا هو الأسلس، ولهم هاهنا تكلُّفاتٌ في الإعراب، ولا يقال: يلزم على إعرابك حذف الموصول مع بعض صلته، وهو الكائنة، لأنّا نجعلهُ صفةً مشبّهة، فـ (ال) معرفة.

وزاد لفظ البيان هنا دون المسائل الّتي لها محلّ، لأنّها لمّا كان لها محلّ، كانت غنيّةً عن البيان، بخلاف الجمل الّتي لا محلّ لها، فإنّها محتاجةٌ إلى البيان غاية الاحتياج، وبهذا تعلم ما في (م د) السّابق عند الكلام على أوّل المسألة الثّانية، فتذكّر.

قوله: (مصدر آض)

وتَسَمَّى المُستَأنَفَةُ أيضًا وهِي نَوعانِ:

أحدُهُما: المُفتَتَحُ بها النُّطقُ نَحوُ قَولِه تعالى ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

فهو نصب على المصدريّة بفعلٍ محذوفٍ كسقيًا ورعيًا.

قال الجوهريّ: «آضَ يَئِيضُ أَيْضًا، إذا رَجَعَ»(١)، وتقدير الحاليّة، تكلّفٌ لا يخفى.

قوله: (وتسمّى المستأنفة)

لم يقتصر على الاسم الأوّل، «لأنّ الابتدائيّة قد تطلق على المصدّرة بالمبتدأ»(٢)، فذِكرُ هذا قرينةٌ على أنّه غير مراد، وإنّما لم يعكس فيقول: المستأنفة، وتسمّى: الابتدائية، إمّا لأنّ تسميتها أشهر، فهو أصلٌ بالنّسبة للاسم الآخر، وإمّا للاهتمام ببيان اسم المستأنفة بالتّصريح بالتّسمية بها، لاختلاف معناها بالنّسبة للبيانيّين والنّحاة، ثمّ ليس في كلامِهِ حصرٌ فلا ينافي أنّها تسمّى: المبتدأة والاستئنافيّة أيضًا، واقتصر على ما هنا لشهرته.

قوله: (﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١])

التّمثيل به مبنيّ على مذهب مَن يقول: إنّ البسملة ليست من السّورة، على ما فيه، فكان الأولى التّمثيل بجملة البسملة.

وأصل ﴿إِنَّآ﴾: إنّنا، فحذفت النّون الثّانية، لاجتماع الأمثال والتّخفيف، وقيل: حذفت الأولى، وقيل: حذفت الثّالثة. فالأقوال ثلاثة والصّحيح الأوّل، «لأنّ النّون الأولى كالأصل، بدلالة حذف الثّانية في (إنّ) إذا كانت مخفّفةً مع بقاء الأولى ساكنة، فلو كانت المحذوفةُ هي

(١) الصحاح للجوهري (٣/ ١٠٦٥، أيض).

(٢) مغني اللبيب ٥٠٠.

والثَّانِي: المُنقَطِعَةُ عَما قبلهَا نَحو قَوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡعِـزَّةَ لِلَّهِ جَمِيـعًاۚ﴾ [يونس: ٦٥] ....

الأولى، لبقيت الثّانية متحرّكةً، لكونها قبل الحذف كذلك. ولا يجوز حذف الثّالثة، لأنّها ضمير»، كذا في الرّوميّ.

والكوثر: اسم نهرٍ في الجنّة.

قال عبد الحكيم في حواشي الخياليّ: والحوض في الموقف، على ما رُوِيَ عن الصّحابة، قالوا: يا رسول الله، أين نَطْلُبُكَ؟ قال: «على الصّراط، فإن لم تَجِدُوني فَعَلى الميزان، فإن لم تَجِدُوني فعلى الحوض»، فإنّه يدلّ على أنّ الحوض في المحشر.

قال الإمام الرّازيّ في تفسيره: رُوِي في الأخبار أنّ الكوثر على ظهر المَلَك، يأتي به حيث يأتي النّبي ﷺ. فإذا كان في الموقفِ، يأتي به في الموقف، وإذا دخل في الجنّة، يأتي به في الجنّة، فعلى هذا كونُهُ في الجنّة، لا ينافي كونُهُ في الموقف أيضًا.

قوله: (المنقطعة عمّا قبلها)[1]

ومنه: زيدٌ قائمٌ أظنّ[2]، أمّا: زيدٌ أظنُّ قائمٌ[3]، فجملته أيضًا لا محلّ لها، إلاّ أنّها من جُمل الاعتراض.

قوله: (﴿جَمِيعًاۚ﴾ [يونس: ٦٥])

حالٌ من الضّمير المستتر في الظّرف، أي: مجتمعة، والعامل فيه شبه الفعل، وهو

---

(١) قال الدسوقي (حاشية مغني اللبيب ٢/ ٥٣): «المراد بانقطاعها عما قبلها: عدم تعلقها بها تعلقًا صناعيًا، باتباع أو إخبار أو حالية».

(٢) جملة العامل الملغى لتأخره. ينظر: مغني اللبيب ٥٠٠.

(٣) جملة العامل الملغى لتوسطه. ينظر: مغني اللبيب ٥٠٠.

الواقِعَةِ بعدَ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، فجملةُ ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ مُستَأنَفَةٌ لا مَحل لها من الإعراب ولَيسَت محكيَّةً بالقَول حَتَّى يكون لها مَحلٌّ وإنَّما المحكي بالقَولِ مَحذُوفٌ تَقدِيرهُ: «إنَّه مَجنُون أو شَاعِر» أو نَحوُ ذَلِك.

وإنَّما لم تُجعَل محكيَّةً بالقَولِ لفسادِ المعنى إذ لَو قَالُوا: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لم يَحزُنْهُ.

الظّرف، ويحتمل أن يكون تأكيدًا.

«قال الجوهريّ: وجَمِيعٌ يُؤَكَّدُ به، يقال: جاءوا جميعًا، أي: كُلُّهم[1].

فجميعًا: تأكيدٌ لضميرِ (جاؤوا)، وهو الواو، فيعلم من كلامه ظاهرًا، أنّ لفظة (جميعًا) بالنّصب، يكون تأكيدًا وإن كان المؤكّد مرفوعًا، بخلاف سائر ألفاظ التّأكيد»، قاله الرّوميّ.

قوله: (بَعْدَ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ﴾ [يونس: ٦٥])

«(بَعْدَ) بالنّصب، إمّا بتقدير: مِنْ أو أعني[2]، أو بالرّفع على أنّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ مضافٍ إلى جملة ﴿وَلَا يَحْزُنكَ﴾ بحسب الظّاهر، ولكنّه في الحقيقة مضافٌ إلى المفرد المقدّر، فيكون تقدير الكلام: بعد قوله، وإنّما قلنا هكذا، لأنّ الغايات لا تضاف للجملة، كما نصّ عليه شُرّاح المفصّل»، أفاده الرّوميّ.

قوله: (مستأنفة)

---

(١) الصحاح (٣/ ١٢٠٠، جمع).

(٢) (أ) و(ج): «عن». والمثبت من (ب) والرومي.

فَيَنبَغِي للقارِىء أنْ يقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ ويبتدىء ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فإنْ وصلَ وقصدَ بذلك تَحرِيف المعنى أَثِمَ. ونَحوُ: ﴿لا يَسْمَعون إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]

فهي بمعنى: التّعليل، في جواب: لِمَ لا أحزن[١]؟ كأنّه قيل: لا تحزن[٢] لقولهم ولا تبالِ بهم، لأنّ العزّة والغلبة لله جميعًا[٣].

قوله: (فينبغي للقارئ)

أي: يليق لا يجب، إذ لا وقفَ واجبٌ شرعًا في القرآن، وما في «جمال القرّاء» للسّخاويّ[٤] من أنّ الوقف في هذا الآية وآية: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦]، واجبٌ، أي: من جهة الصّناعة، فلا منافاة، فقول الشّارح: (أَثِمَ) أي: لا من حيثُ عدم الوقف، بل من جهة قصد تحريف المعنى.

قوله: (﴿لا يَسْمَعون﴾ [الصافات: ٨][٥])

عُدّي بـ (إلى) لتضمُّنه معنى: الإصغاء، كما أنّه يُعدَّى بنفسه، لتضمُّنه معنى: الإدراك[٦]،

---

(١) (أ) و(ج): لِمَ لَمْ أحزن.

(٢) (أ) و(ج): لم تحزن.

(٣) قال المدابغي: «ويدل على ذلك قراءة أبي حيوة: (أنَّ العزة) بالفتح، على معنى: لأنّ العزة».

(٤) جمال القراء للسخاوي ٦٩٣ (ط دار المأمون).

(٥) بقراءة التخفيف: (يَسْمَعون) بسكون السين وتخفيف الميم. وفي قراءة حفص: (يَسَّمَّعون) بتشديد السين والميم. يتعدى بنفسه وبـ (إلى)، يقال: تَسَمَّعْتُ إليه وسَمِعْتُ إليه، كله بمعنى.
قال المدابغي: «قوله: (لا يَسْمَعون) بتخفيف السين، من السماع. وقراءة حفص وحمزة والكسائي: بتشديد السين والميم، من التسمع وهو طلب السماع، أصله: يتسمعون، أدغمت التاء في السين». ينظر: السبعة لابن مجاهد ٥٤٧ والحجة لأبي علي الفارسي (٦/ ٥٢) والصحاح للجوهري (٣/ ١٢٣٢، سمع).

(٦) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط): «فإن قلت: ما الفرق بين: سمعت فلانًا =

الواقِعَةِ بعدَ ﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ﴾ [الصافات: ٧] أي: خارج عَن الطَّاعَةِ، فجُملةُ ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٨]، لا مَحلَّ لها، لأنَّها مُستأنفةٌ استئنافًا نحويًا لا استئنافًا بيانيًّا، وهُو ما كانَ جَوابًا عَن سُؤال مُقدّرٍ، لأنَّه لَو قيل: لأي شَيءٍ تُحفَظُ من الشَّياطَين؟

فَأُجِيبَ: بِأنهُم لا يسمعُونَ، لم يستقِم، ....

و﴿ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]: الملائكة، لأنَّهم يسكنون السماوات، والملأ الأسفل: سكّان السُّفْل[1] من الجن والإنس.

قوله: (﴿وَحِفۡظٗا﴾ [الصافات: ٨])

منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، أي: وحَفِظْنَا السّماءَ حِفْظًا بالشُّهُب، و(مِنْ) متعلّقٌ بمحذوف.

قوله: (خارجٌ عن الطّاعة)

متجاوزُ الحدّ في الطّغيان.

قوله: (لم يستقم)

مبنيّ على أنّ السّؤال المقدّر عن العلّة، أمّا إذا كان التّقدير: ما حالُ الشّياطين بعد الحفظ، فلا مانعَ من الاستئناف البيانيّ[2]، فالمنع ليس على إطلاقه.

= يتحدث، وسمعت إلى حديثه، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه. قلت: التعدي بالنفس للإدراك وبالغير للإصغاء مع الإدراك».

(١) السُّفْل والسِّفل، بالضم والكسر. ينظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٧٣٠، سفل).

(٢) يخصّ البيانيون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مقدّر. وأمّا النحاة فقالوا: هي المنقطعة عمّا قبلها، (أي: عدم تعلقها باتباع أو إخبار أو حالية)، سواء كانت جوابًا عن سؤال أم لا، فالاستئناف عندهم أعم. ينظر: مغني اللبيب ٥٠٠ وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢/ ٥٤).

فَتعيَّن أن يكون كلامًا مُنقَطِعًا عَما قبلهُ.

وليَسَت جملَةُ ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ صفة ثانِيَة للنَّكرة وهِي ﴿شَيْطَٰنٍ﴾ ولا حالًا مِنها أي: من النكرَةِ مقدَّرَةً في المستَقبل لوصفها أي: النكرَةِ بـ﴿مَارِدٍ﴾ ...

قوله: (منقطعًا عمّا قبله)

فيكون إخبارًا عن حالهم بعد الحفظ، فهو استئنافٌ نحويّ، «ولك أن تقول: إذا جُعل استئنافًا نحويًّا، كان إخبارًا عن هؤلاء الشّياطين المحفوظ منهم بأنهم لا يسّمّعون، فيرد الإشكال وهو أنّه لا معنى للحفظ مِمَّن هو في نفس الأمر لا يسمع، كما أخبر عنهم، فيكون قد وقع فيما فرَّ منه.

فإن قلت: التّقدير: لا يسمعون بعد الحفظ، فلا إشكال.

قلت: هذا التّقدير يصحّ مع جعل الجملة صفةً أيضًا، فتخصيص التّقدير بحالة الاستئناف، يكون تحكّمًا»[(١)]، قاله الدّمامينيّ.

قال الشُّمُنِّي: «وأقول: يمكن الجواب عن أصل السّؤال، بأنّه إذا جُعل استئنافًا نحويًّا، يكون إخبارًا عن هؤلاء الشّياطين، لا بوصفِ كونهم محفوظًا منهم»[(٢)]. (ش).

وإذا تأمّلت وجدت البحث أقوى، لأنّ السّماء إذا وُصِفَت بالحفظ، وُصِفَ الشّياطينُ بأنّهم محفوظٌ منهم، ثمّ إنّه أخبر عنهم بعدم السّماع، والمقرّر: أنّ محطّ النّفي والإثبات القيود، فيكونُ الإخبارُ بعدم السّماع وثبوتُهُ بعد ملاحظة التّقيد بأنّهم محفوظٌ منهم، فكيف يُقطع النّظرُ عن هذا القيد، تأمّل.

---

(١) تحفة الغريب للدماميني (٣/ ٨٢ ـ ٨٣). وينظر: الكشاف للزمخشري (٤/ ٣٥).

(٢) المنصف للشمني (٢/ ١١٩). نقلاً عن الشنواني.

وهُو عِلّة لتسويغ مَجِيءِ الحال من النكرَة.

وسَيَأتِي أن الجُملَةَ الواقِعَةَ بعد نكرَة مَوصُوفَةٍ تحتَمل الوصفيَّةَ والحاليَّةَ. وإنَّما امتنع الوصفُ والحال **لفساد المعنى**، أمَّا على تَقدِير الصّفةِ، فلِأنَّه لا معنى للحِفظ من شَيطَانٍ لا يَسمَعُ. وأمّا على تَقدِير الحال المُقدَّرَةِ، فَلأن الَّذِي يقدّر معنى الحال هُو صَاحبُها، والشَّياطِين لا يُقدِّرُونَ عدم السَّماع ولا يريدونَهُ. قالَه المصَنِّف في «المغني».

قوله: (وهو علّة لتسويغ)

أي: لا لعدم مجيء الحال من كلّ شيطان، بل علّةٌ لقوله: (لفساد المعنى)، والحاصل: أنّ امتناع الوصفيّة والحاليّة من حيث فساد المعنى لا اللفظ، لأنّ (شيطان) نكرةٌ وصفت، فالجملة بعده صالحةٌ للوصفيّة والحاليّة.

قوله: (لفساد المعنى)

علّة للمنفيّ، أي: صفةً وحالاً، وبقي احتمال أنّ الأصل: لئلّا يسمعوا، فحذفت اللّام ثمّ (إنّ)، فارتفع الفعل، واستضعف الزّمخشريّ الجمع بين الحذفين، لأنّه أمرٌ منكرٌ يصان عنه ما هو في أعلى طبقات البلاغة، وبقي احتمال الوصفيّةِ والحاليّةِ على تقدير ملاحظة أنّ عدم السّماع حصل بعد الحفظ، وفيه ضعفٌ أيضًا، فالاحتمالاتُ خمس، أولاها الاستئناف.

قوله: (مِنْ شيطانٍ لا يَسَّمَّعُ)

يؤخذ منه الوصفيّة والحاليّة بالمعنى الّذي عَلِمْتَهُ.

قوله: (ولا يُرِيْدُونَهُ)

نفيٌ لتقدير هذه الحالةِ بـ (مريدًا)، كما أنّ قوله: (لا يَقْدِرُونَ)، نفيٌ لتقديرها بـ (مقدّرًا)،

وتقول في استِئنَاف الجُملتينِ بالاصطلاحَينِ: «ما لَقيته مذ يَومانِ»، فهَذا التَّركِيب كَلام تضمَّنَ جُملتَينِ مُستَأنفتَينِ:

إحدَاهما: جملَةٌ فعليَّة مُقَدَّمَة، وهِي: «ما لَقيتُهُ»، وهِي مُستَأنَفَةٌ استِئنافًا نَحويًّا.

والثَّانِية: جملَةٌ اسميَّة مؤخَّرةٌ وهِي: «مذ يَومانِ»، وهِي مُستَأنَفَةٌ استِئنافًا بَيانيًّا، ....

فإن قلت: لأيّ شيءٍ فَرَضَ الحالَ مقدَّرَةً؟ وهلّا فرضَها حقيقيّة، لأنّ عدم السّماع كان متحقّقًا في الحال.

فالجواب: أنّ انتفاء السّماع في الحال، أمرٌ ثابتٌ معلومٌ لا يُتوهّم خلافُه، بخلافه في المستقبل، فإنّه يُتوهّم وجوده فاحْتِيج إلى نفيه.

قوله: (وتقول)

من هنا إلى قوله: (ومِنْ مُثُلِهَا قوله: حتّى ماء دِجْلة أشكل)، ساقطٌ من نسخة الرّوميّ و(م).

قوله: (فهذا كلامٌ يتضمّن) إلخ

وذلك لأنّه مشتملٌ على المادّة والصّورة الّتي هي الهيئة الاجتماعيّة، فكلّ من الجملتين جزءٌ له بهذا الاعتبار، فحصلت المغايرة بين المضَمّن والمتضمّن.

قوله: (استئنافًا بيانيًّا)

لأنَّها في التَّقدِير جَوابُ سُؤالٍ مُقدّر ناشِئٍ من الجُملَةِ المتَقَدّمَةِ، فكأنّك لما قُلتَ: «ما لقيتُهُ» قيل لَك، على رَأيِ مَن يَجعَل «مُذ» مُبتَدأً: «ما أَمَدُ ذَلِك؟» فَقلتَ مُجيبًا لَهُ: «أَمَدُهُ يَومانِ».

وعَلى رَأي من يَجعَلهَا خَبرًا مُقدَّمًا فتقدير السُّؤَال: «ما بَينك وبَين لِقَائِهِ؟» فَجَوابهُ: «بيني وبَينَهُ يَومانِ». والأول: قَولُ المُبرِّدِ وابن السَّراجِ والفارِسيِّ. والثَّاني: قَولُ الأخفَش والزّجاج ونُسِبَ إلى سِيبَويهِ.........

«أي: ونحويًّا أيضًا، لأنّ كلّ استئنافٍ بيانيّ استئنافٌ نحويّ دون العكس»[1].

قوله: (وهي في التّقدير) إلخ

يشيرُ به إلى أنّ السّؤال مفروضُ التّقدير، لا أنّه مذكورٌ صراحةً.

قوله: (ما أَمَدُ ذلك؟)[2]

الأَوْلى (كَم)، لأنّ (ما) يُسألُ بها عن حقيقة الشّيء، و(كم) يُسألُ بها عن كمِّيَّته.

قوله: (أَمَدُهُ يَوْمان)[3]

«في هذا شيء، لأنّ الأمد: الغايةُ، كالمَدى، قاله في الصحاح[4]، فكانَ حقّهُ أن يقول: مدّتُهُ يومان». (ق).

---

(١) الشنواني.

(٢) أي: عدم اللُّقِيّ. (أمدُهُ): مبتدأ، و(يومان): خبر. ينظر: المقتضب للمبرد (٣/ ٣٠) والاصول لابن السراج (٢/ ١٣٧) والإيضاح العضدي للفارسي ٢٦١.

(٣) أي: مدة عدم اللُّقِيّ. (المدابغي).

(٤) الصحاح للجوهري (٢/ ٤٤٢، أمد).

وأمّا على القَول: بأن «يَومانِ» فاعل لِفعلِ مَحذُوفٍ، والتَّقدِيرُ: «ما لَقيتُهُ مُذْ مضَى يَومانِ» أو أنَّ «يَومانِ» خبرٌ لمبتدإٍ مَحذُوفٍ،

والتَّقدِيرُ: «ما لَقيته من الزَّمان الَّذِي هُو يَومانِ». فلا يتمَشّى، ....

وقد علمت سابقًا أنّ الأمَد يطلق على المدّة وآخرها، فاندفع البحث.

قوله: (مُذْ مَضَى يَوْمانِ)

«ضُعّف هذا القولُ بأنّ فيه حذف الفعل من غير احتياجٍ إليه»[1].

قوله: (الّذي هُوَ يَوْمانِ)[2]

ويلزم على هذا القول، حذف صدر الصّلة في غير (أيّ) بدون تحقّق شرطِ الاستطالة، وهو قليل.

وبقي احتمال الحاليّة، والتّقدير: ما لَقِيتُهُ في حالةِ كَونِ عدم لقيهِ يومان، والجملة عليه واحدةٌ أيضًا[3].

---

(١) الزرقاني. وعلى هذا القول (مُذْ) مضافة إلى جملة حُذف فعلها. و(يومان) فاعل. وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مضاء والسهيلي وابن مالك. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٤١٨).

(٢) قال المدابغي: «أي: بناءً على أنّ (مُذْ) مركبة من [كلمتين]: ميم (مِن) الابتدائية، وذال (ذو) الطائية بمعنى: الذي»

وقال الزرقاني: «فأخذ من كلِّ حرف، وضمت الميم إشارةً إلى بيان التغير، فالإيتان بـ (من) إشارة إلى الميم، وبقوله: (الزمان) إشارة إلى أنّ مدلول هذا اللفظ الزمان، وبـ (الذي) إشارة إلى الذال، وبالضمير إشارة إلأى المبتدأ».

و(يومان): خبر لمبتدأ محذوف، التقدير: هو يومان، والجملة صلة، لا محل لها من الاعراب. ينظر: مغني اللبيب ٤٤٢ و٤٩٤.

(٣) قال الزرقاني: «لمّا رده المصنف في المغني بأنه لو كات الجملة حالية لكانت مشتملة على رابط، وهي =

لأنَّ الكلامَ عليهما جُملةٌ واحدةٌ. وهَذانِ القَولانِ لطائفَتَينِ من الكُوفيِّين

قوله: (جملةٌ واحدةٌ)

إن قلت: إنّهما جملتان، أمّا الأولى فهي: (ما لَقِيتُهُ)، وأمّا الثّانية فهي: إمّا الفعل مع الفاعل على القول الثّالث، أو المبتدأ المحذوف مع الخبر على القول الرّابع، والجواب: أنّه على هذينِ التّقديرَينِ الّذي يُوصف بكونه مستأنفًا، جملة واحدة، وهي: (ما لقيته)، وأمّا (مضى يومان): فهي في محلّ جرٍّ بالإضافةِ إلى (مُذ)، و(الّذي هو يومان): الجملة صلة الموصول، فهي وإن كانت لا محلّ لها، إلاّ أنّها ليست مستأنَفة، وكذلك على تقدير جعل (مذ يومان) حالاً، فإنّ الجملة تكون في محلّ نصبٍ على الحال، فليست مستأنفةٌ لا محلّ لها[1].

= هنا خالية عنه، لم يذكره لبطلانه عنده، ويمكن أن يجاب عما قاله المصنف بأن الرابط يكفي حصوله من جهة المعنى وهو حاصل هنا، إذ تقدير الكلام: ما لقيته في حالة كون عدم لقيه يومان، ونص هذا في المغني». ينظر: مغني اللبيب ٥٠٥.

(١) وخلاصة الأقوال في مجيء بعد (مُذ ومنذ) اسم مرفوع، كما قال المدابغي: والحاصل أن في نحو: (ما لقيته منذ يومان)، خمسة أقوال:

الأول: إن التقدير: أمد ذلك يومان، فمذ: مبتدأ، ويومان: خبره. [وعلى هذا القول يكون الكلام جملتان].

الثاني: إن التقدير: بيني وبين لقائه يومان، فمذ: خبر، [منصوب على الظرفية]، ويومان: مبتدأ. [وعلى هذا يكون الكلام جملتان].

الثالث: [التقدير: من الزمان الذي هو يومان]. إن (من) حرف و(ذو) الموصولة. و(هو) و(يومان): مبتدأ وخبر، والجملة صلة. فحذفت الواو [واو (ذو)] والمبتدأ وضُمَّت الميم اتباعًا. [وعلى هذا يكون الكلام جملة واحدة].

الرابع: إن الأصل: من إذ مضى يومان، فيومان: فاعل بفعل محذوف. [ومذ: ظرف مضاف إلى جملة حذف صدرها، وعلى هذا يكون الكلام جملة واحدة].

الخامس: إنها في موضع نصب على الحال، فالتقدير: ما لقيته حالة كوني أو حالة كونه بيني وبين لقائه يومان. [وعلى هذا يكون الكلام جملة واحدة].

ومِثلُهما أي: مِثال جُملتَي: «ما لَقيتُهُ مذ يَومانِ» في كَونِهما كلامًا مُتضمِّنًا جُملتَينِ مُستَأنَفتَينِ بالاصطِلاحَينِ: «**قامَ القَومُ خلا زيدًا**» و«قامَ القَومُ **حاشا عَمرًا**» و«قامَ القَومُ **عدا بكرًا**» فَكلٌّ من هَذِه الأمثِلَةِ الثَّلاثَةِ كَلامٌ تَضمَّنَ جُملَتَينِ مُستَأنَفتَينِ:

إحداهما: المُشتَملَةُ على المُستَثنى مِنهُ وهِي مُستأنفةٌ استئنافًا نحويًا. والثَّانِية: المُشتَمِلَةُ على المُستَثنى، وهِي مُستأنَفَةٌ استئنافًا بيانيًّا، لأنَّها في التَّقدِيرِ جَوابٌ عن سُؤالٍ مُقَدّرٍ، فكأنَّكَ لَمّا قلتَ: «قامَ القَوم»، قيلَ: «هَل دخلَ زيدٌ فيهِم؟» فقُلتَ: «خلا زيدًا»، وكَذَا البَاقِي، **إلا أنَّهما** أي: جملَة المُستَثنى مِنهُ وجُملَة المُستَثنى في الأمثِلَة الثَّلاثَة **فِعليَّتان** وهَذا إنَّما يتمشَّى مَعَ القَول بِأن جُملَة المُستَثنى لا مَحلَّ لها، ....

قوله: (في كونهما كلامًا)

هذا هو وجه المماثلة، فأشار به إلى أنّ المماثلة ليست من جميع الوجوه، كما سيصرّح به في الاستدراك الآتي.

قوله: (خلا زيدًا)

«قال سيبويه: خلا وعدا فعلان ضُمِّنا معنى الاستثناء[1].

وقال بعض النّحاة: إنّهما حرفا جر، ولو جعلتَهما من قبيلِ المشترَكِ بين الفعل والحرف ـ وإن كان التّضمينُ أكثرُ من الاشتراك استدلالاً عليه بموارد الاستعمالات كما

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٤٨ ط هارون، ٣/ ٢٧٠ ط البكاء).

....

هو المناسبُ للبحث اللّفظي ـ لَمَا خرجتَ عن سمت الصّواب، فلعلّ قول السّيرافيّ[١]: إنّ خلا وعدا مع معموليهما منصوبان على أنّهما حالٌ تارةً، وأخرى لا محلّ لهما من الإعراب، يقوّي ما قلناه[٢].

وأمّا (حاشا) فقال سيبويه: لا تكون إلاّ حرف جرّ[٣]، لأنّها لو كانت فعلاً، لجاز أن تكون صلة، كما يجوز ذلك في (خلا)، فلمّا امتنع أن يقال: جاءني القومُ ما حاشا زيدًا، دلّ ذلك على أنّها ليست فعلاً.

وقيل: إنّها اسمٌ من أسماء الأفعال، كأنّه بمعنى: بَرِئ، فمعنى: حاشا لله، بَراءةٌ من السّوء، ودخول الّلام في فاعلها كدخولها في فاعل هيهات في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦][٤]. ملخّصًا من (ك).

و«ذهب الفرّاء إلى أنّ (حاشا) فعلٌ لا فاعل له، والنّصب بعدها بالحمل على (إلاّ)»[٥]، وقد ألغزتُ في ذلك فقلت:

يـا عـالمَ النَّحْـوِ مـا فِعْـلٌ ولَـيْسَ لَـهُ ... مِـنْ فاعِـل بَعْـدَهُ اسْـمٌ مِنْـه قَـدْ نُصِـبا

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٩٥ ـ ٩٧).

(٢) الكافيجي، وقال أيضًا: «هذا إذا كانا غير مصدرين بـ (ما) وأما إذا صدرا بها فهما فعلان اتفاقًا».

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٤٩ ط هارون، ٣/ ٢٧٢ ط البكاء).

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٤٨ ـ ١٥٠.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٥٣٧). وفي حاشية مخطوطة عز الدين ابن جماعة: «قوله: (فعل لا فاعل له) هذا مشكل، لأنه كيف يُعقل فعل من دون فاعل، اللهم إلاّ أن يقال إنه فعل باعتبار الأصل قبل التضمن، لا باعتبار ما كان عليه الآن وهو كونه محمولا على (إلا) وهذا هو الفارق بين هذا والمذهب الأول مذهب سيبويه وهو ان على الأول التضمين بالنسبة إلى معنى الاستثناء دون صيغته وعلى هذا التضمين بالنسبة إلى الصيغة. وبقي النظر في خصوص الاستلزام فينظر لذلك».

أمّا على القَول بِأنّها في مَوضِعِ نَصبِ على الحال فَلا.

ومن مُثُلِها بِضَمِّ المثَلَّثَة جمعُ مِثَالٍ، أي: ومن أمثِلَة الجُملَة المُستأنَفَةِ الجُملَة الواقِعَة بعد حَتَّى الابتدائية قَول جَريرٌ:

قوله: (نصبِ على الحال) إلخ

«فإن قُلْتَ: كيف حَكمَ على جملة أفعال الاستثناء بأنّها حال[1]، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلاّ مع (قد) ظاهرةً أو مقدّرةً؟

قلت: ما ذكر هو مذهب البصريّين، وهو مذهبٌ ضعيف.

قال أبو حيّان: الصّحيح جوازه بغير (قد)، ولا يُحتاج لتقديرها، لكن[2] ما ورد من ذلك، قال: وهذا مذهب الكوفيّين[3]، ونقله ابن الأصبغ عن الجمهور». (ش).

وبهذا يتأيّد ما نقلناه سابقًا عن (ك)، من أنّه لا حاجة إلى إضمار (قد) في الجملة الماضويّة إذا وقعت حالاً، وأنّ الإضمار سببُهُ الاشتباه، فتذكّر.

قوله: (بضمّ المثلّثة)

احترازًا عنه بسكونها، وهو الشّبيه، وبفتحها وهو ما شُبِّهَ مَضْرِبُهُ بمَوْرِدِهِ[4].

---

(١) أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيدًا، وعادين زيدًا، ومحاشين زيدًا. وأجاز أيضًا أن تكون لا موضع لها من الإعراب. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٥٣٧).

(٢) كذا في المخطوطات. وعند الشنواني: «لكثرة». وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٦١٠).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٦١٠).

(٤) قال الزرقاني: «وليس بمراد هنا». وهو المَثَل السائر، الذي يتناقله الناس. والمورد: الصورة المشبهة بها التي ورد فيها ذلك القول، أي صدر عند حدوثها، والمضرب: هو الصورة المشبهة. ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١/ ٣٧٠).

فَمـا زَالَـتِ القَتلَـى تَمُـجُّ دِماءَهـا بِدِاجْلَـةَ حَتَّـى مـاءُ دجْلَـةَ أشْـكَل

أي: أبيضُ يُخالطه حُمرَةٌ. فـ«ماءُ دِجلَةَ» مُبتَدأٌ ومضافٌ إلَيه، و«أشكَلُ» خَبرُهُ، وجُملَةُ المبتَدَإ وخَبرِهِ مُستَأنَفَةٌ. هَذا مَذهَب الجُمهُور.

ونُقِل عَن أبي إسحَق الزَّجاج وأبي مُحَمَّدٍ عبدالله بن جَعفَر بن دُرُسْتُوَيهِ أن الجُملَةَ الواقِعَة ....

قوله: (تَمُجّ)[1]

أي: تَقْذِفُ، يقال: مَجَّ الشَّرَابَ، أي: رَمَى به.

ودمٌ أشْكَلُ: إذا كان فيه بياضٌ وحُمرة، كذا في الصّحاح[2]، فما في (م): من تفسير (أشْكَل) بـ «أحْمَر» تَسمُّح.

ودِجْلة، بفتح الدّال وكسرها: نهرُ بغداد، كما في (ش).

قوله: (ومضافٌ إليه)

الإضافة: نسبةٌ بين الشّيئين، فكلٌّ منهما يُوصَفُ بأنّه مضافٌ ومضافٌ إليه أيضًا، وإن كان الأشهرُ أنّ الأوّل يُسمّى: مضافًا، والثّاني يسمَّى مضافًا إليه.

قوله: (هذا مذهب الجمهور) إلخ

«الإشارة لأقربِ مذكورٍ، وهو كون الجملة مستأنفة، لا إلى قوله: (فماء دجلة مبتدأ)

---

(١) وردت بلفظ: تمور أي: تجري، في ديوان جرير (١/ ١٤٣ بشرح محمد بن حبيب) في قوله:

وما زالت القتلى تمور دماؤها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

(٢) الصحاح للجوهري (٥/ ١٧٣٦، شكل).

بعد «حَتَّى» الابتدائِيَّة وهِي الَّتِي تُبتَدأُ بعدهَا الجُملَةُ أي: تُستَأنَفُ في مَوضِع جرٍّ بـ«حتّى»، وخَالَفَهُما الجُمهُور فقَالُوا: لَيست «حَتَّى» هَذِه حرفَ جرٍّ بدليلَين:

إلخ، لأنّ غير الجمهور يقول بهذا الإعراب أيضًا». (ق).

قوله: (بعد حتّى الابتدائيّة)

«أي: الّتي تسمّى عند الجمهور بالابتدائيّة، لأنّها عند الزّجّاج وابنُ دُرُسْتَوَيْه ليست ابتدائيّة، فلا اعتراض عليه بأنّه: كيف يصحّ أن تكونَ جارّةً بعد أن حُكِمَ عليها بأنّها ابتدائيّة[1]». (م د).

قوله: (أي: تُستأنَف)

إشارة إلى أنّه ليس المراد بحتّى الابتدائيّة، ما يقع بعدها جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، بل ما يقع بعدها جملة مستأنفة، سواء كانت اسميّة كما مثّل، أو فعليّة، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ [الأعراف: ٩٥].

قوله: (في موضع جرٍّ بحتّى) إلخ

يؤخذ منه أن «حتّى جارّة وعاطفة عندهما فقط»، كذا في الرّوميّ.

ونُقِل عن (م) أنّ الفرق بين هذه وبين الجارّة عندهما: «أنّ هذه لا يقع بعدها إلاّ الجملة، وتلك لا يقع بعدها إلاّ المفرد»[2].

---

(١) المعترض هو الدماميني (تحفة الغريب ٣/ ٩٠) قال: «إذا فرض الكلام في (حتى) الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها: هل لها محل من الإعراب أو لا؟ فإن القائل بأن الجملة بعد (حتى) في محل جر لا يرى (حتى) ابتدائية، ومَنْ يرى الجملة مُستأنفة يرى (حتى) ابتدائية».

(٢) المنصف للشمني (٢/ ١٢٢).

أحدُهُما: لَو كانَت حرفَ جرٍّ لقيل: «حَتَّى ماءِ»، ....

فيؤخذ منه: أنّهم أثبتوا كونها ابتدائيّة، لكن خالفوا الجمهور من حيث إنّ ما بعدها على مذهب الجمهور استئنافيّة، وعلى مذهبهم محلّها الجرّ، وبهذا سقط ما نقلنا عن (م د) عند قوله: (بعد حتّى الابتدائيّة).

قوله: (لو كانَتْ حرفَ جرٍّ لَقِيلَ: حتّى ماءِ، بالجرّ)

أي: لجُرّ (ماء) بعدها فقيل: (حتّى ماءِ) بالجرّ، واللّازم باطل، فبطل الملزوم، وهو كونها حرفَ جرّ، فثبت المدّعي وهو أنّها ابتدائيّة، إذ الأمر دائرٌ بين كونها ابتدائيّة، أو جارّة.

أمّا بيان الملازمة فلأنّه لا معنى لحرفِ الجرّ إلّا حرفٌ يدخل على الاسم فيَجُرّه، وهاهنا (ما) اسم، وقد دخل عليه (حتّى) المفروض كونها حرفَ جرّ، فلزم أن تَجُرَّ ما بعدها.

وأمّا بيان بطلان التّالي فلأنّ الرّواية تنافيه، لأنّ (ماءُ) مرويٌّ بالرّفع، فالشّارح ذكر شرطيّة الدّليل، وحذف استثنَائيَّتَهُ، ولم يتعرّض لبيان الملازمة لظهوره، وبيّن بطلان التّالي بقوله: (والرّواية) إلخ، ثمّ لمّا استشعر الشّارح ما يَرِدُ على الملازمة، كأن يقال له: إنّه لا يلزم من كون (حتّى) جارّة أن تَجُرَّ ما بعدها، لجواز أن تكون معلّقةً عنه، فلا يتمّ الدّليل، وهذا نقضٌ تفصيليّ لوروده على مقدّمةٍ معيَّنة وهي الملازمة، وسنده قول السّائل: (لجواز) إلخ، فأشار إلى بطلان هذا السّند المساوي بقوله: (والعدول) إلخ، ومعلومٌ أنّ إبطال السّند المساوي نافعٌ للمعلَّل، لأنّه متى بَطُلَ بَطَلَ المنعُ، فتثبت المقدّمة الممنوعة.

وحاصل الإبطال كما أشار إليه: أنّه لو جاز أن تكون (حتّى) عاملة في المحلّ دون اللّفظ، لكانت معلّقة، واللّازم باطل، لأنّه لا يُعلَّقُ عن العمل إلاّ الأفعال باتّفاق، دون الأسماء والحروف، فثبت هاهنا أمورٌ ثلاثة: دليل المدّعي وهو: (لو كانت حرفَ جرّ) إلخ، والنّقض التّفصيليّ الّذي ورد عليه، وهو: منع الملازمة، وإبطال سَنَدِه، فذَكَرَ الشّارحُ الأوّلَ بقوله:

....

(لو كانت حرفَ جرٍّ) إلخ، وأشار إلى تقدير الثّاني وهو المناقضة بإبطال سنده، وهو الثّالث المذكور بقوله: (والعدول)، ثمّ توجّه إلى إبطال منع السّند بقوله: (أمّا الأول فلأنّهما لا يسمّيان ذلك تعليقًا)، وحاصله: إنّ قولكم في إبطال السّند أنّه لو جاز عملُها في المحلّ، لكان هذا تعليقًا، ممنوعٌ، لأنّ التّعليق: العمل في محلّ الجملة، باقيةً على جمليّتها من غيرِ تأويلٍ بالمفرد، بخلاف ما هنا،

فإنّ الجملة مؤوّلةٌ بالمفرد، والتّقدير: حتّى إشكالُ ماءُ دجلة، وحينئذٍ فيبطل هذا الإبطال، فيثبت المنع، ورُدّ هذا بأنّه لا مقتضى لتأويل الجملة بالمفرد حتّى لا يكون هذا تعليقًا، فانتفى المنع، فتخلّص دليل المصنّف عن الشّوائب، وأنتج المدّعى، وهو كونها ابتدائيّة.

وحاصل الدّليل الثّاني: أنّ (حتّى) لو كانت حرفَ جرٍّ، لفُتحت همزة (إنّ) بعدها، واللّازم باطل، فبَطُل ملزومه، وهو كونها حرف جرّ، فثبت المدّعى، وهو أنّها ابتدائيّة.

أمّا بيان الملازمة: فلأنّ القاعدة أنّ حرف الجرّ إذا دخل على (إنّ) فتحت همزتها، وأمّا بيان بطلان اللّازم: فلقولهم: «مَرِضَ زَيْدٌ حتّى إنّهم لا يرجونه»[1] بكسر الهمزة.

ونُقِضَ هذا الدّليل نقضًا تفصيليًّا أيضًا بمنع ملازمته، وهو أنّنا لا نسلّم أنّها لو كانت حرف جرّ لفتحت الهمزة، لأنّ ذلك إنّما يكون إذا كانت عاملةً في اللّفظ، وهما يقولان إنّها عاملة في المحلّ دون اللّفظ، والشّارح أشار إلى هذه المناقضة بقوله: (وأمّا في الثّاني، فلأنّ مَدّعاهما) إلخ.

---

(١) تكسر (إنّ) بعد (حتى) على أن (حتى) حرف ابتداء، نحو: مرض حتى إنّ الطير يرحمه، والفتح على أن تكون عاطفة أو جارة نحو: عرفتُ أمورك حتى أنّك فاضل، فيتقدّر بالمصدر، كأنه قال: حتى فضلَك أو حتى فضلِك. وتحتم كسر إن بعدها مناف لكونها جارة.. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٢٦٠).

بِالجَرِّ والرِّوايَةُ بِالرَّفع على الِابتِدَاء والخَبَر، والعُدولُ إلى العَمَل في مَحلِّ الجُملَةِ نوعٌ من التَّعلِيق، وهُو غير مُنَاسِبٍ، **لأن حُرُوف الجَرّ لا تُعَلَّق** ـ بفَتح اللّام ـ ....

وأُجيب عن هذه المناقضة: بأنّ شأن العامل الطّالبُ للّفظ المصدَّر بـ (أنّ) على غير الحكاية، أنْ يطلُب لفظَها، وتخصيص (حتّى) من هذا الحكم تحكّمٌ لا دليل عليه، فتمّ دليل المصنّف الثّاني أيضًا، ثمّ تقرير الدّليلين على هذا الوجه، بالنّظر لمجموع كلام المصنّف والشّارح، وإلاّ فكلام المصنّف في حدّ ذاته يُقرَّر بوجهٍ غير هذا، هكذا ينبغي فهم هذا المقام فَخُذْهُ مستغفرًا لي، وعليك السّلام.

قوله: (بالجرّ)

«أي: ويكون (أشكل) خبر مبتدأ محذوف»(١).

قوله: (لأنّ حروف الجرّ لا تُعَلَّق(٢)) إلخ

«وهنا لَمّا عُلِّقت (حتّى) عن العمل فيما بعدها، دلّ على أنّها ليست بحرف جرّ، إذ انتفاء الّلازم مستلزمٌ لانتفاء الملزوم، وبيان ذلك: أنّ الملزوم هو كونها من حروف الجرّ، والّلازم هو عدم التّعليق عن العمل، فانتفاؤه الّذي هو التّعليق عن العمل باعتبار أنّ نفي الّلازم مستلزمٌ لانتفاء الملزوم، الّذي هو كونها ليست من حروف الجرّ، فثبت المدّعى». (ش).

قوله: (لا تُعَلَّق)

لأنّ «التّعليق من خواصّ الأفعال اتّفاقًا، فلا يجوز في غيرها سواءً كان اسمًا

---

(١) المدابغي.

(٢) في نسخة الأزهري: بفتح اللام. وفي نسخة الرومي: بضم اللام.

عَن العَمَل بِدُخُولِهَا على الجُمَلِ وإِنَّما تَدخُلُ على المُفرَدَاتِ أو ما في تَأوِيلِها.

والثَّانِي: أنَّ «حَتَّى» هَذِه لَيست حرفَ جرٍّ لوُجُوب كَسْر همزَة «إِنَّ» بعدهَا في نَحو قَولك: «مَرِض زيدٌ حَتَّى إنَّهُم لا يرجونهُ» بِكَسر «إن»، ولَو كانَت حرف جرٍّ لفُتِحَت الهمزَةُ وفَاءً بالقَاعدةِ، وهِيَ: أنهُ إذا دخل الحَرفُ الجَارُّ على «أن» فُتِحَت هَمزَتُها..........................

أوحرفًا»[1]. (ك).

قوله: (بدخولها على الجُمل)

المتبادر أنّ الباء صلة (لا تعلّق) وهو فاسد، بل هي سببيّة، أي: انتفى التّعليق الّذي سببه الدّخول على الجُمل، بسبب انتفاء سببه، لأنّها لا تدخل على الجُمل، وإنّما تدخل على المفردات إلخ.

قوله: (وإذا دخل الجارّ) إلخ

في نسخة الرّوميّ: (فإذا دخل) بالفاء، قال: «وهي للسّببيّة بمعنى: لام التّعليل كما في الرّضي، فما وقع في بعض النّسخ بالواو، فليس بصحيحٍ إلاّ بتكلّف، وهو حذف (إنّ) مع لام التّعليل، والمعنى: لأنّه إذا دخل» إلخ. انتهى كلامه.

وحينئذٍ فكان الأولى للشّارح أن يقول: «ولأنّه»، ليرتبط كلام المصنّف ببعضه، لكن عدل عن هذا، لأنّه مهّد له ما يربِطهُ به، وإن كان بالنّظر لكلام المصنّف غير مرتبط، وكلُّ هذا تكلّف، فالأولى ما كتب عليه الرّوميّ.

قوله: (فُتِحَتْ همزَتُها)

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٥٣.

نَحو قَوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الحج: ٦] فلَمّا لم تُفتَح الهمزَة عَلِمنا أنّها لَيست جَارَّة وفي كلٍّ من هذَين الدَّلِيلَينِ نظرٌ، ....

لأنّ الجارّ لا يدخل إلاّ على المفرد، و(أنّ) ـ بالفتح ـ مع معمولها في تقدير المفرد، بخلاف (إنّ) ـ بالكسر ـ، والحاصل: أنّ (حتّى) إن كانت جارّةً أو عاطفةً، يجب أن تكون (إنّ) بعدها مفتوحة، وإن كانت ابتدائيّةً فبالكسر.

قوله: (وفي كلٍّ من هذين الدّليلين) إلخ

قد علمت ما فيه من كلامنا السّابق، وعلمت مورد النّظر أيضًا، فلا تغفل.

قال (ش): «نظر الشّيخ عزّ الدّين[1] في كلٍّ منهما بغير ما نظر به الشّارح، فقال: قد استدلّ المصنّف للجمهور بدَليلينِ، وكلٌّ منهما فيه نظر:

أمّا الأوّل وهو قوله: (لأنّ حروف الجرّ لا تُعَلَّقُ عن العمل) فيقال فيه: إنْ كان مطلقًا، ليدخل تحته (حتّى) الابتدائية أيضًا، فممنوع، إذ هو أيضًا مصادرة على المطلوب، إذ الزّجّاج وابن دُرُسْتَوَيْه قائلان: بأنّها حرفُ جرٍّ للجملة الّتي وقعت بعدها، مع تعلّقها عن العمل في المفرد الّذي بعدها الصّالحُ للانجرار بها، وإن كان بالنّسبة إلى غيرهما فمسلّم، ولكن لا يفيد المطلوب.

وأمّا الثّاني وهو قوله: (لوجوب كسر إنّ) إلخ، فحاصله: أنّها لو كانت جارّةً، فتحت (إنّ) بعدها، إذ الجارّ إذا دخل على (إنّ) تفتح بعدها، ولمّا لم تفتح بعدها دلّ على أنّها ليست بحرفِ جرٍّ فممنوع، إذ هو أيضًا مصادرةٌ على المطلوب، إذ هما قائلان بأنّها حرفُ جرّ مع عدم فتح (إنّ) بعدها، وإن كان بالنّسبة إلى غيرها، فمسلّم، ولكن لا يفيد.

قال شيخنا: ويمكن أن يجاب بأنّ مقصود المصنّف بالاستدلال، أنّ أئمّة اللّغة أطلقوا

---

(١) عز الدين ابن جماعة، المتوفى سنة ٨١٩هـ.

أما الأولُ: فلأنَّهما لا يُسميان ذَلِك تَعلِيقًا، وإنَّما يَقُولانِ: الجُملَةُ بعد «حَتَّى» في مَحلِّ جرٍّ على معنى أن تِلكَ الجُملَةَ في تَأوِيل مُفردٍ مجرورٍ بهَا، لا على مَعنى أن تِلكَ الجُملَةَ بَاقِيَةٌ على جُمليّتها غير مؤولة بالمفردِ. لا يُقالُ: حَقِيقَة التَّعلِيقِ أن يمنَع من العَمَل لفظًا ما لَهُ صدرُ الكَلامِ، وهُو مَفقُودٌ هُنَا، لأنّا نقُول ذَاك في أفعَالِ القُلُوبِ، ....

أنّ الجارّ إذا دخل على (إنّ) فتحت الهمزة، وهو شاملٌ لـ (حتّى)، ولا يجوز التّخصيص بغير مستندٍ منهم، وكذا الاعتراض على قوله: (لأنّ حروف الجرّ) إلخ، والجواب: الجواب». انتهى كلامه.

قوله: (فإنّهما لا يُسمِّيان ذلك تعليقًا)

«قد يقال هو تعليق، وإن لم يُسمِّياهُ تعليقًا». (ش).

قوله: (في تأويلِ مفردٍ)

«والتّقدير: حتّى إشكال ماء دجلة»[1]، «والجملة المعلّق عنها، لا تكون في تأويل مفرد»[2].

قوله: (لا يقال)

في التّعبير به إشعارٌ بوهن البحث، أي: لا ينبغي أن يقال، بل يُترك، وهذا «إيرادٌ على كلام المصنّف في فهمه عن الزّجّاج وابن دُرُسْتَوَيْه، أنّهما يقولان بالتّعليق»[3].

---

(١) الزرقاني.

(٢) المدابغي.

(٣) الزرقاني.

وأمّا تعليق حُرُوفِ الجرّ فبأنْ تدخُلَ على غير مُفردٍ، أو ما في تَأوِيلِهِ، أو تدخُلَ على مُفردٍ ولا تَعمَل فيهِ. وأمّا الثّانِي: فَلِأنّ مُدّعاهُما في أنّها عاملةٌ في المَحلِّ لا في اللّفظِ، ولذَلِك لم تُفتَح همزَةُ «إنّ» بعدَها.

الجُملَةَ الثّانِيَةُ مِمّا لا مَحلَّ لَهُ: ....

قوله: (على غيرِ المفرد)

ذلك الغير، هو الجملة الباقية على كونها جملةً من غير تأويل.

قوله: (أو ما في تأويله)

وهو الجملة المؤوّلة بالمفرد.

قوله: (أنّها عاملةٌ في المحلّ)

ظاهره في محلّ الجملة، باقية على كونها جملة، فيعارض قوله السّابق: (وإنّما يقولان الجملة) إلخ.

والمناسب أن يقال: غرضه من هذا، أنّه إذا كان هناك سابكٌ كـ (أَنْ) المصدريّة، يكون عمل الجارّ في اللّفظ لوجود السّابك، وإن لم يكن هناك سابك، فعمل الجارّ في محلّ الجملة، لتأويلها بالمفرد.

والحاصل: أنّ التّأويل بالمفرد موجودٌ، وُجدَ سابكٌ أولا، لكن مع وجود السّابك يكون ما بعد الجارِّ اسمًا في صورة الجملة، ومع عدم وجوده يكون ما بعده جملةٌ حقيقيّة، وعمل الجارّ فيها لتأويلها بالمفرد من غير سبك، وهذا عندهم هو السّبك من غير سابك. (ق) بتصرّف.

قوله: (الثّانية ممّا لا محلّ له)

الواقِعَة صِلَةً لاسمِ مَوصُولٍ نَحو: «قامَ أبوهُ» من قَولك: «جاءَ الَّذِي قامَ أبوهُ»، فجُملَةُ «قامَ أبوهُ» لا مَحلَّ لها، لأنَّها صلَةُ الموصُولِ، ....

«لا يلزم منه أنّ كلّ ما وقع صلةً، يجب أن لا يكون له حظٌّ من الإعراب»[1] كالصّفة الصّريحة فإنّها مفردة، والكلام الآن في الجمل، فهي معربةٌ بإعرابٍ محلّي.

قوله: (الواقعة صلةً) إلخ

«حدّ الصّلة: الجملة الصّريحة أو المؤوّلة غير الطّلبيّة والإنشائيّة.

فيدخل في الصّريحة: الاسميّة والفعليّة، وفي المؤوّلة: الظّرف والمجرور والصّفة.

واعلم أنّ الكسائيّ أجاز وقوعها جملة أمرٍ ونهي، نحو: الّذي اضرِبْهُ، ولا تَضْرِبْهُ زيدٌ، وأجاز المازنيّ وقوعها دعاءً، إذا كان بلفظ الخبر، نحو: الّذي يَرْحَمُهُ اللهُ زيدٌ. ومقتضى مذهب الكسائيّ موافقته بل أولى، وأجاز هشام تصديرها بليت ولعلّ وعسى.

أمّا جملة التّعجّب، فلا يُوصل بها عند من قال بإنشائيّتها، واختلف القائلون بخبريّتها؟ فمنهم من أجاز ذلك، وهو مذهب ابن خروف، فتقول: الّذي ما أَحْسَنَهُ زيدٌ، ومنهم من منع.

قال ابن مالك: واشتهر عند النّحاة تقييد الصّلة بكونها معهودة[2]، وهو غير لازم[3]». أفاده بعض الشّرّاح[4].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٥٧.

(٢) أي: معهودة بين المتكلم والمخاطب، بأن يكون المخاطب يعلم ذلك. وهو غير لازم. (حاشية مخطوطة ابن جماعة).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨٧).

(٤) وهو: عز الدين ابن جماعة.

....

وأقول: يؤخذ من كلام علماء الوضع، أنّه لا بدّ من العلم بالصّلة، فراجع العضديّة.

قال (ش): «لو وصلت (ال) بجملةٍ فيحتمل أن يقال: إنّها لا محلّ لها، أخذًا ممّا قاله المصنّف، ويحتمل أن يقال: إنّ إعراب (ال) نُقلَ إليها، لكونها بصورة الحرف، فليتأمّل».

ثمّ رأيت الدّمامينيّ قال في شرح التّسهيل: «أجمعوا على أنّ جملة الصّلة لا محلّ لها من الإعراب، وهذا على إطلاقه غير صحيح، بل ينبغي التّفصيل بين صلة (ال) وصلة غيرها، فالصّلة في الثّاني لا محلّ لها قطعًا، ضرورة أنّه لا يصحّ حلول المفرد محلّها، وأمّا صلة (ال) حيث توصل بالفعليّة ذات المضارع، إمّا اختيارًا كما يقول ابن مالك، وإمّا اضطرارًا كما يقول غيره، وحيثُ توصل بجملة غير المتقدّمة على وجه الضّرورة بالإجماع، فينبغي أن يكون لها محلّ من الإعراب، ويكون محلّها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الّذي يصحّ حلوله محلّها، من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ، فيُحكَمُ بأنّها في محلّ رفعٍ في مثل قولك:

إنّي لـك اليُنْـذِرُ من نيـرانهـا[1]

وفي محلّ نصبٍ في مثل قولك: لا أحبّ اليروح للّهو.

وفي محلّ جرٍّ في مثل قولك:

ما أنْتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[2]

---

(١) أي: الذي ينذر. والبيت بلا نسبة في: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٨ وخزانة الأدب للبغدادي (٥/ ٤٨٣).
وتمامه:

لا تبعثَنّ الحَرْبَ إني لـك الـ ... يُنْذِرُ من نيرانها فاصْطَلِ

(٢) للفرزدق. أي: الذي ترضى. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٣/ ١١٨ ـ ١١٩) واللامع العزيزي لأبي العلاء المعري ١٣٧٩ والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢/ ٥٢١، برقم ٣٤٤) وضرائر الشعر =

....

وهذا من الغرائب أن تكون جملةٌ ثبت لها محلٌّ بحسب أنواع إعراب الاسم بطريق[1] التّبعيّة من الأنواع الثلاثة، ويمكن أن يُحاجى به، وقد يُعتذر عن تركهم لذلك، بأنّ هذا لا يستعمل إلاّ في الضّرورة، أو في قليل الكلام»[2]. باختصارٍ ما.

وقد «أجيب: بمنع أنّ لها محلاً، وذلك لأنّ الوصل بالصّفة الصّريحة على خلاف الأصل، وقولهم: الجملة الواقعة موقع المفرد لها محلّ، فيما إذا كان المحلّ للمفردِ بحسب الأصالة، وذلك لأنّ (ال) لَمّا كانت على صورة (ال) المعرفة، كرهوا دخولها على الفعل الصّريح، فأدخلوها على ما هو اسمٌ لفظًا، نظرًا إلى كونها على صورة (ال) المعرفة جملةً تأويلاً، نظرًا إلى كونها موصولاً، فراعوا الحقّين، وأعربوا هذا الاسم، لتعسّر إعراب (ال)، لأنّ الميسور لا يسقطُ بالمعسور»[3].

وقد ألغز فيه بعضهم بقوله:

حاجَيْتُكُمْ لتخبروا ما اسمان	وأوّل إعرابه في الثّاني
وذاك مبنيّ بكلِّ حالٍ	ما هو للنّاظر كالعيَان[4]

= لابن عصفور ٢٨٨ وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠١) وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ١٢٤) وشرح ابن عقيل (١/ ١٥٧ برقم ٣٠ ط السعادة) وتخليص الشواهد لابن هشام ١٥٤ والمقاصد النحوية للعيني (١/ ١٧٤) وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٣٢).

(١) في المطبوع، عند الدماميني: لا بطريق.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).

(٣) المدابغي.

(٤) البيتين بلا نسبة عند المدابغي. ونسبهما الزرقاني إلى بعض الأندلسيين. وهو: لأبي سعيد فرج ابن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي، المتوفى سنة ٧٨٣هـ له كتاب «الألغاز النحوية» في سبعين بيتًا، قاله محقق: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٢/ ٦٨١، هامش ١، ط دمشق). وينظر: الألغاز النحوية =

والموصولُ وحدهُ لَهُ مَحلّ بِحَسبِ ما يَقتَضِيهِ العَامِل بِدَلِيل ظُهُور الإعراب في نفس الموصُولِ، نَحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] في قِراءَة النصب ونَحو ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩] وذهب أَبُو البَقَاء إلى أنّ المَحلَّ للموصولِ وصلتِهِ مَعًا، كَما أنّ المَحَلَّ للموصولِ الحَرفيّ مَعَ صِلَتِهِ، وفرَّقَ الأوّلُ بِأنّ الاسم يَستَقِلُّ بالعامِلِ والحرفَ ....

وقوله: (ويمكن أن يحاجى به) إلخ قد حاجيتُ في ذلك فقلت:

أمَـوْلَى نحـاة العصـر مـا جملـةٌ لهـا ... محـلٌّ مـن الإعـرابِ جـاء بـلا نكـرِ

وليست بذات الحال أو وصفٍ اوْ إضا ... فـةٍ وهْـيَ في أنْـواع إعْـرابهم تجـرِي

ولا خـبرًا جـاءتْ فبـيِّنْ سـؤالنا ... لتغـنمَ منّـا وافـرَ المـدح والشّـكرِ

قوله: (بحسب ما يقتضيه العامل)

وأمّا مجموع الصّلة والموصول فلا محلّ له، إذ لا يلزم من ثبوت المحلّ للموصول منفردًا ثبوته له مع الصّلة، ولأنّ المجموع لو كان له محلّ لَلَزِم عمل العامل عملين، عملٌ في الموصول وحده وعملٌ في المجموع، وهو باطل، لأنّ الشّيء الواحد لا يصدر عنه شيئان.

قوله: (للموصول وصلته معًا)

لأنّ الموصول لا يتمّ إلا بصلة وعائد، فكان المحلّ لهما بهذا الاعتبار.

قوله: (وفَرّق الأوّل)

أي: صاحب القول الأوّل، وهو أنّ المحلّ للموصول وحده، ومحصّله: أنّ ما ذكر من أنّ المحلّ للمجموع قياسًا على الموصول الحرفيّ مع صلته، قياسٌ مع الفارق لا يتمّ،

= المسمى الطراز للسيوطي ٦٣ وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٢٤٤) والأعلام للزركلي (٥/ ١٤٠).

لا يستَقِلُّ أو الواقِعَةُ صِلَةً لحَرفٍ مُؤوّلٍ ....

فلذلك كان المؤيّد القول الأوّل.

قوله: (لا يستقلّ)

«لافتقاره إلى ما يتعلّق به»[1]، لأنّ معناه يحصل بانضمام غيره إليه.

قوله: (لحرفٍ مؤوَّل[2])

وقد نظمتُ الموصولات الحرفيّة بقولي:

مَوْصولُ الاحْرُفِ: أنْ وأنَّ وكَيْ وما والّذْ ولو، ستٌّ أتَتْ فَلْتَعْلَما[3]

فخمسٌ متّفقٌ عليها، وهي ما عدا (الّذي)[4]، و(اللّذْ) في البيت ـ بالسّكون ـ لغةٌ في (الّذي)، ولذلك عدّت في النّظم المشهور أعني:

وهاك حروفًا بالمصادر أوّلت (إلخ) خمسًا[5]

---

(١) المدابغي.

(٢) في بعض طبعات «موصل الطلاب»: «الحرف يؤوّل». وفي نسخة العطار هذه صورتها: لحرف مؤول موافقة لـ «موصل الطلاب» ٥١ (بتحقيق عبد الكريم حبيب، ط اليمامة، حمص، ١٩٩٩م).

(٣) من بحر الكامل.

(٤) وهو قول يونس، زاد (الذي) في بعض أحواله، كقوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، أي: كخوضهم. قالوا: و(ال) فيه زائدة دخلت على الحرف ندورًا. ورجح آخرون اسميته وحذف عائده وموصوفه، أي: كالخوض الذي خاضوه. ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٤٦) والمسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٣٦٠ و٦٠٢ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٧٦ ط الاستقامة).

(٥) للسندوبي، في: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٧٦ ط الاستقامة)، وتمامه [من الطويل]:

وهاك حروفًا بالمصادر أُوِّلَتْ وذِكْريْ لها خمسًا أصحُّ كما رَوَوا

وها هِيَ (أنْ) بالفتح (أنَّ) مشدّدا وزيدَ عليها (كَيْ) فخُذها و(ما) و(لو)

مَعَ صِلَتِهِ بِمصدَرٍ، نَحو: «عجبتُ مِما قُمتَ» أي: «من قيامِكَ» فـ«ما» مَوصُولٌ حرفي على الأصَحِ، و«قُمتَ» صِلَتُهُ، والموصولُ وصلتُهُ في مَوضِع جرٍّ بِـ«من»، وأمّا الصِّلَةُ وهِي «قُمتُ» وحدها، فلا مَحلّ لها من الإعراب،

قوله: (مع صلته)

لا يخفاك أنّ (مع) معناها: المصاحبة في محلّ نصبٍ على الحال من نائبِ فاعلِ (مُؤوَّل)، والمعنى: مؤوَّلٌ حالة كونه مصاحبًا لصلته، فيفيد أنّ شرط التّأويل، مصاحبتَه للصّلة، وأنّ التّأويل ليس للصّلة بل للموصول، والحال للتّقييد وليس المعنى عليه، فالأَوْلى التّعبير بالواو المفيدة للتّشريك في الحكم، أي: مؤوّلٌ هو وصلته، وإن كان التّأويل في الحقيقة للصّلة، بل لجزئها عند التّأمّل في قولك: أعجبني أنّ زيدًا حسنٌ، إلاّ أنّه لمّا كان آلةً في التّأويل أوقع عليه مجازًا.

قوله: (من قيامك)

هذا ظاهرٌ إن كانت الصّلة مشتقّة، وأمّا إن كانت جامدة، نحو: أعجبني أنّ زيدًا أسدٌ، فيسبك إمّا من مصدر (كان) أي: كونُه أسدًا، أو بمصدرٍ منسوبٍ، أي: أسديّتُه.

قوله: (فما موصول حرفيّ)

أي: عند سيبويه فلا يحتاج لعائد[1].

ومقابل الأصحّ ما للأخفش وابن السّراج أنّه اسميّ فيحتاج على هذا العائد[2].

---

(١) تقديره عند سيبويه والجمهور: قيامك. ولا ضمير يعود على (ما). قال سيبويه (الكتاب ٣/ ١١ ط هارون، ٤/ ١٢١ ط البكاء): «ومن ذلك أيضًا، ائتني بعد ما تفرُغ، فـ (ما) و(تفرغ) بمنزلة: الفراغ».

(٢) وتقديره عند الأخفش وابن السراج: القيام الذي قمْتَه، ويدعون حذف العائد. ينظر: الأصول لابن السراج (١/ ١٦١) وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢/ ٩٩٣) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢/ ٧٥٤).

لأنَّها صلَة مَوصُولٍ، وكَذا الموصُولُ الحرفيّ وَحدَهُ لا مَحلَّ لَهُ، لِانتِفاء إعراب الحَرفِ.

الجُملَة الثَّالِثَةُ: المُعترَضَةُ بَين شَيئَينِ مُتلازِمَين وهِي: إمّا للتَّسديدِ، بِالسِّين المُهمَلَة أي: التَّقوِيَة، أو التَّبْيِينِ، وهُو الإيضَاحُ ولا يُعتَرَضُ بِهَا إلا بَين الأجزاء المُنفَصِل بَعضُهَا من بعضِ المُقتَضِي كلٌّ مِنهُما الآخرَ..........

ونقل الرّوميّ عن أبي البقاء أنّه «على كلا القولين لا يعود عليه شيء»[1]. فحرّر.

قوله: (لأنّها صلةُ موصول)

فهي بمنزلة الجزء، والجزء وحده لا محلّ له، ولأنّها ليست في موضعِ مفردٍ حتّى يكون لها إعراب.

قوله: (الثّالثة: المعترضة)

بفتح الرّاء، أي: المعترَض بها، على الحذف والإيصال، وبكسرها على الإسناد المجازيّ[2]، كـ ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١].

قوله: (بين شيئين)

«فإن قلت: هذا التّعريف صادقٌ على صلة الاسم الموصول في نحو: الّذي معنا أمسِ زيدٌ، مع أنّها ليست اعتراضيّة»[3].

وأجاب (ك): بأنّ «الصّلة إنّما جيء بها، لأجل الصّحة، والاعتراضيّة جاءت للفائدة

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/ ٢٧) عند قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

(٢) الشنواني.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٦٣.

فَتَقَعُ بَين الفِعل وفاعِله، كَقَولِهِ:

وقَدْ أدْرَكَتْني والحَوادِثُ جَمَّةٌ أسِنَّةُ قَومٍ لا ضِعافٌ ولا عُزْلُ

الزّائدة، حتّى لو لم يؤت بها لكان الكلام مُعْتبَرًا بدونها»[١].

وأجاب غيره: بأنّ «الصّلة والموصول كشيءٍ واحد، والمراد بين شيئين ليسا في حكم شيءٍ واحد». قال (م د): «وينافيه ما يأتي في كلام الشّارح»[٢].

وأقول: سيُمثّل الشّارح للاعتراض بين الموصول وصلته وبين أجزاء الصّلة، وكلٌّ منهما غير منافٍ لما هنا، أمّا الفصل بين أجزاء الصّلة بالاعتراض، فبالضّرورة أنّه لا يَقْدَح في كونها مع الموصول كشيءٍ واحد، وأمّا الفصل بينه وبينها، فلأنّهما كالشّيء الواحد من جهة المعنى، إذ الصّلة في الحقيقة وصفٌ قائمٌ بما صَدُق عليه الموصول، ومن ثمّ قالوا: إنّه مع صلته في حكم المشتقّ، وإن كان من جهة اللّفظ هما شيئان متغايران، بدليل أنّ الموصول له محلّ، والصّلة لا محلّ لها، فأنت تجدهم غايروا بينهما في الحكم اللّفظيّ، ومن هذه الجهة ساغ الاعتراض مع كونه غيرُ قادحٍ في الارتباط من جهة المعنى، فتدبّر.

قوله: (بين الفعل وفاعله)

الأحسن: وبين مرفوعه، ليدخل في ذلك: نائب الفاعل، نحو: أُكْرِمَ ـ والله ـ زيدٌ.

قوله: (والحوادث)[٣]

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٦٣.

(٢) الشنواني، ونقله المدابغي.

(٣) البيت لجويرية بن بدر، (أو: جويرية بن زيد). وقيل: حويرثة بن بدر. قال ابن الأعرابي في نوادره: هذا من أبيات لرجل من بني دارم، أسرته بني عجل، فلما أنشدهم إياها أطلقوه. الشاهد: (الحوادث جمة) جملة معترضة بين الفعل (أدركتني) والفاعل (أسنة). =

أو مَفعُوله كَقَولِه:

وبُدِّلَتْ والدَّهْرُ ذُو تبدُّلِ هَيْفًا دَبورًا ....

جهة هذا الاعتراض ليس من التّسديد ولا التّبيين، وقد ذكر في المغني أنّ الاعتراض يكون للتّحسين[1]، فلو ذكره الشّارح هنا لكان أولى، لشموله مثل هذه الجملة.

قال الدّمامينيّ: «والظّاهر أنّ هذه الواو المقترنة بالجمل المعترضة واو الاستئناف.

فإن قيل: ليس هذا موضعه.

قلنا: إنّما كانت الجملة في الأصل مؤخّرة عما هي معترضةٌ بين أجزائه، وكانت حينئذٍ للاستئناف، ثمّ قدّمت وبقيت بحالها، إيذانًا بما كانت عليه»[2].

قوله: (هَيْفًا)[3]

= ينظر: وشرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة (٢/ ٤٨١) بلفظ: «... مخالب قوم...». والعقد الفريد لابن عبد ربه (٦/ ٤٦ ط العلمية) وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٤٤٠ والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ١٤٦ والخصائص لابن جني (١/ ٣٣٢) وسر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ١٥٠). والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٣١ (١/ ٤٣ ط عالم الكتب)، بلفظ: «... لا ضعاف ولا نُكل». والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة (٨/ ٤٩) البيت بلفظ: «... لا صعاب ولا فُشْل. ويروى: فُشُل». وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٢٨) وشرح التسهيل (٢/ ٣٧٦) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٦١٤) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٠٧) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ١٨٣).

(١) مغني اللبيب ٥٠٦.

(٢) تحفة الغريب للدماميني (٣/ ٩٢).

(٣) البيت لأبي النجم العجلي. الشاهد: الجملة (والدهر ذو تبدل) معترضة بين الفعل (بدل) ومفعوله (هيْفًا). ينظر: ديوانه ٣٤٢ والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ١٤٣ والخصائص لابن جني (١/ ٣٣٦) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٧٦) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٤٥٠) وخزانة الأدب للبغدادي (٢/ ٣٩١) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ١٨٥).

.... بالصِّبا والشَّمْألِ

هي ريحٌ شديدةُ الحرارةِ تأتي من صوب اليمن، والدَّبُور: اسمٌ لريحٍ تأتي من جهة المغرب[1].

ثمّ الاعتراض هنا للتّحسين لا للتّبيين والتّسديد.

قوله: (بالصَّبا)

الباء داخلةٌ على المتروك. والأشهر دخولها على المأخوذ[2]. (م د).

وينافيه ما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [البقرة: ١٠٨]، والمسألة خلافيّة، حقّقها صاحب درّ التّاج[3]، فراجعه.

---

(١) ينظر: الأنواء لابن قتيبة ١٦٢ والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء للعسكري ٢٧٣ والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٣١٤ (٢/ ٧٦ ط عالم الكتب).

(٢) نص كثير من اللغويين على أنّ (باء البدل) لا تدخل إلاّ على (المتروك). وهناك من ثقاتهم من يقول إنها كذلك تدخل على (المأخوذ)، فقد جاء في ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن لأبي عمر الزاهد ٢٥١: «عَن الفرّاء ـ قَالَ: يُقال أبْدَلْتُ الخاتم بالحلْقة، إذا نحَّيْتَ هَذا وَجعلْتَ هَذِه مَكانَهُ، وبدَّلْتَ الخاتَمَ بالحلْقةِ، إذا أذَبْتَه وَجَعَلْتَه حَلْقَةً، وبَدَّلت الحلقَة بالخاتم، إذا أذبتها وجعلتها خَاتمًا. قَالَ ثعْلَب: وَحَقِيقَة أَنَّ (بَدَّلْتَ) إذا غَيَّرْتَ الصُّورَة إلَى صُورَةٍ غَيْرِهَا، والجَوْهَرَةَ بِعَيْنِها، و(أبْدَلْتَ) إذا نحَّيْتَ الجَوْهَرَة، وجعلْتَ مَكانها جَوْهَرَةً أُخرَى [...] قال أبو عمر: فعرضْتُ هذا الكلام على محمد بن يزيد المبرد فاستحسنه، وقال فيه: [...] بقي أن العرب قد جلعتْ (بَدَّلَتْ) بمعنى (أَبْدَلَتْ)». ينظر: المصباح المنير للفيومي (٤٣ بدل، ط الرسالة) وكتاب الألفاظ والأساليب لمجمع اللغة العربية (١/ ٣٦) ودراسات لأسلوب القران الكريم لعضيمة (٩/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩).

(٣) هو: درّ التاج في اعراب مشكل المنهاج للسيوطي. وفيه أن المعروف في لغة العرب وعند النحويين: الباء مع الإبدال تدخل على المتروك، لا على المأتي به، وأورد قول أبي حيان في شرح التسهيل. ثم نقل عن غيره: أن إدخال الباء على المأتي به في الإبدال معروف لغة. وأورد ما جاء في الياقوتة لأبي عمرو الزاهد عن الفراء.

وبَين المبتَدَإ والخَبَر، كَقَولِه:

وفِيهِنَّ والأيَّامُ يَعْثُرْنَ بالفَتى ... نَوادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونَوائِحُ

أو ما هُما أصلُهُ كَقَولِهِ:

قوله: (وفيهِنَّ)

أي: البنات إلخ، وقبل البيت:

وإنَّ رجالاً يكرهُونَ بناتِهم ... وفيهنَّ ـ لا تُكْذَبْ ـ نساءٌ صَوالِحُ[1]

وهذا البيت فيه الشّاهد أيضًا، والاعتراض هنا للتّحسين.

ومن الاعتراض بين المبتدأ والخبر، قول الحريريّ في رسالته الخَيْفاء[2]: «الكَرَمُ ـ ثَبَّتَ اللهُ جَيْشَ سُعودِكَ ـ يَزِينُ، والكرم[3] ـ غَضَّ الدَّهْرُ جَفْنَ حَسُودِكَ ـ يَشِينُ»[4].

---

(١) البيتان لمعن بن أوس. بهذا اللفظ في: أمالي القالي (٢/ ١٩٠) والخصائص لابن جني (١/ ٣٢٩) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ١٨٧). الشاهد في البيت الأول: جملة (لا تكذب) معترضة بين الخبر المقدم (فيهنَّ)، والمبتدأ المؤخر (نساءٌ). وفي البيت الثاني: جملة (والأيام يعثرن بالفتى) ـ حسب رواية العطار ـ معترضة بين الخبر المقدم (فيهنَّ)، والمبتدأ المؤخر (نوادب). وفي: ديوانه (٨٥ ط بغداد) والأغاني (١٢/ ٥٥ ط دار الكتب)، بلفظ:

رأيتُ رجالاً يَكْرَهونَ بناتِهم ... وفيهِنَّ ـ لا تُكْذَبْ ـ نساءٌ صوالحُ

وفيهِنَّ ـ والأيامُ تَعْثُرُ بالفتى ـ ... عوائدُ لا يَمْلَلْنَهُ ونوائحُ

(٢) وهي: المقامة السادسة المَراغية.

(٣) كذا في المخطوطات. وفي مقامات الحريري: «واللُّؤْمُ».

(٤) مقامات الحريري (٤٢ ط دار المنهاج). وينظر: شرح مقامات الحريري للشريشي (١/ ٢٥١ ط العصرية).

إنَّ سُلَيمَى واللهُ يَكْلَؤُها ضَنَّتْ بِشَيْءٍ ما كانَ يَرْزَؤُها

وبَين الشَّرطِ وجَوابِهِ، نَحو قَوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] وبَين الموصُولِ وصِلَتِهِ، كَقَولِهِ:

قوله: (يَرْزَؤُها)[1]

بتقديم الرّاء على الزّاي، أي: ينقُصُها، مأخوذ من رَزِأ يَرْزَأ بمعنى: ينقُصُ من باب عِلِم يعلَم[2].

قوله: (﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤][3])

(لم) عاملةٌ في الفعل، و(إنْ) في ﴿لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾، وليس من باب التّنازع، لأنّه لا يكون في الحروف.

والاعتراض هنا للتّبيين، فإنّ قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ مُجْمَل، لأنّه لا يدري هل يقدرون على الفعل أم لا؟ فبيّن أنّهم لا يقدرون عليه.

---

(١) البيت لإبراهيم بن هَرْمَة (بفتح الهاء والميم، بينهما راء ساكنة). في: ديوانه (٤٨ بتحقيق المعيبد).
الشاهد: جملة (والله يكلؤها) معترضة للتحسين، بين اسم (إن) وهو (سليمى) وبين خبرها وهو (ضنت).
ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢/ ٣٩) وتهذيب اللغة للأزهري (١٠/ ٣٦٠) وشرح أمالي القالي للبكري (سمط اللآلي ٢/ ١٣) والحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي (١٧٣، ط العلمية) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٢٨) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٧٨) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٢٦، وفيه صُحّف إلى: يزرؤها)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٢٠٢).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ٥٣، رزأ) والأفعال لابن القطاع (٢/ ٦٠).

(٣) الشاهد: الجملة المعترضة ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾.

ذَاكَ الَّـذِي وأبِيـكِ يعـرفُ مالِكًـا ....

وبَين أجزاءِ الصِّلَةِ، نَحو: «جاءَ الَّذِي جودُهُ ـ والكَرمُ زينٌ ـ مَبْذولٌ».

وبَين المجرُور وجارِّهِ اسمًا كانَ، نَحو: هَذا «غُلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ»، أو حرفًا، نَحو: «اشتَرَيتُهُ بِـ ـ واللهِ ـ الفِ دِرهَمٍ».

وبَين الحَرفِ وتوكيدِهِ، نَحو:

قوله: (وأبِيكِ[1])

أي: أقسمُ بأبيك، ولم يأت به، لأنّه لا يجامع الواو.

والاعتراض بهذه الجملة وما أشبهها للتّقوية.

قوله: (وبين أجزاء الصّلة)

فإن قيل: هذا من جملة الاعتراض بين المبتدأ والخبر، وقد تقدّم.

فالجواب: أنّ ذاك أعمّ، وهذا أخصّ.

---

(١) بكسر الكاف، خطاب لـ (طُهَيَّة)، وهي حي من قوم الفرزدق نسبوا إلى أمهم. وردت في البيت السابق، والبيتان من مقطوعة لجرير هجا بها يحيى بن عقبة الطهوي (ديوان جرير بشرح ابن حبيب ٢/ ٥٨٠):

مــن كــان يمنــع يــا طُهَــيَّ نســاءَكم أم مــن يَكُــرُّ وراءَ سَــرْحِ الجامــلِ

ذاكَ الَّــذي ـ وأبيــكِ ـ تَعْـرِفُ مالِــكٌ والحــقّ يَــدْمَغُ تُرَّهــاتِ الباطــلِ

و(تعرف مالك) أي: تعرفه مالك، يعني بـ (مالك): القبيلة. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٢١٥).

وفي: موصل الطلاب للأزهري، بلفظ: (يعرف مالكًا). وصورته في مخطوطة أوثق الأسباب لابن جماعة: **يُعرفـمالكا** ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٧٦) ومغني اللبيب لابن هشام ٥١١.

لَيْتَ وهَلْ يَنفَعُ شَيئًا لَيتُ ليتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيتُ

وبَين «قد» والفِعلِ، نَحو

أخالِدُ قد واللهِ أوطَأتَ عَشْوَةً ....

وبَين الحَرفِ ومنفيِهِ، كقوله:

فَلا وأبي دَهْماء زَالَتْ عَزيزَةً ....

وبَين القَسَم وجَوابِهِ، والمَوصوفِ وصفتِهِ، ويَجمَعهُما نحوُ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، **الآيَة**، ....

قوله: (﴿فَلَآ أُقۡسِمُ﴾ [الواقعة: ٧٥][1]) إلخ

(لا) صلة[2]، أي: فأقسم.

أو الأصل: (لأنا أقسم) بلام الابتداء، فحذفت (أنا)، وأشبعت اللّام فتولّدت الألف. فاللّام للابتداء، والألف للإشباع.

أو (لا): نافية داخلة على محذوف، أي: فلا حجّة للكافرين في نحو قولهم في القرآن العزيز: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ثم استُؤنف فقيل: أقسم إلخ.

و﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾: مغاربها، لما في غروبها من زوال أثرها، والدّلالة على وجود مؤثّر

---

(١) وسياق الآيات ٧٥ ـ ٧٧ من سورة الواقعة: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾.

(٢) أي: زائدة.

وهي ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، وفي هَذِه الآيَة اعتِرَاضٌ في ضِمنِ اعتِرَاضٍ، وذَلِكَ لأن قَوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٧]

لا يزول تأثيره، ولأنّه وقت قيام المجتهدين من عباده الصّالحين.

وقيل: منازِلُها ومجاريها، لأنّ في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدّليل على عظيم القدرة والحكمة.

وقيل: المراد بالنّجوم: القرآن. ومواقعه: أوقات نزوله.

وقرأ الكسائيّ: ﴿بِمَوۡقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٦].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ أي: هذا القسم المفهوم من أقسم على حدّ: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨]. وقوله: ﴿لَقَسَمٌ﴾، اللّام: لام ابتداء. و(قسمٌ) خبر إنّ. و﴿عَظِيمٌ﴾ صفته.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ﴾[1] أي: القرآن المفهوم من القرآن[2].

وهذه الجملة أي: ﴿إِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. كما أنّ جملة القسم فعليّة لا محلّ لها من الإعراب. قاله بعضهم.

قوله: (الآيَة)

«بالنّصب أي: اقرأ الآية. وبالرّفع أي: الآية تُقرأُ بتمامها. وبالجرّ أي: اقرأ باقي

---

(١) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٧].

(٢) كذا في المخطوطات. والنقل عن المدابغي وفيه: «... القرآن المفهوم من المقام».
ثم قال المدابغي: «﴿لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ اللام: للابتداء. وجملة ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ جملة اسمية جواب القسم، لا محل لها من الإعراب. كما أن جملة القسم جملة فعلية لا محل لها من الإعراب». وبنحوه عند الكافيجي.

جَوابُ القَسَم، وهُو قَوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، [الواقعة: ٧٥] وما بَينهما أي: بَين ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ وجَوابِهِ، والَّذي بَينهما هُو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعتِراض لا مَحل لَهُ من الإعراب. وفي أثناء هَذا الاعتِرَاض الَّذي هُو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعتِرَاض آخر وهُو قَوله تعالى ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ فَإِنَّهُ مُعترِضٌ بَين الموصُوف وصفتِهِ، وهُما ﴿لَقَسَمٞ﴾ و﴿عَظِيمٌ﴾، على طَرِيقِ اللَّفِّ والنَّشرِ على التَّرتِيبِ، فالاعتراضُ في هَذِه الآيَةِ بجملةٍ واحِدَةٍ في ضِمنها جملَةٌ.

ويجوز الاعتِراض بأكثَرَ من جملَةٍ، ....

الآية». (م د).

ولا يذهب عليك أنّ الأوّل أولى.

أمّا الثاني فلعدم إفادته، إذ معلومٌ أنّ الآية تُقرأُ بتمامها حتّى يتحقّق كونها آية.

وأمّا الثّالث ففاسد، إذ (باقي) مضاف و(الآية) مضافٌ إليه، وإذا حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامَهُ، طرأ عليه النّصب، فيكون هذا وجهًا للنّصب لا للجرّ. نعم لو مثّل بقوله: انظر في الآية، نظير ما قيل في باب، وفَصْل من جواز الأوجه الثّلاثة، لكان أولى، على ما فيه من الشّذوذ من حذف الجارّ، وإبقاء عمله.

قوله: (وما بينهما اعتراض)

فائدة هذا الاعتراض: استعظام القسم الّذي هو منشأٌ لعظم المُقْسَم به، بحيث يكون ذريعةً إلى تأكيد المُقْسَمِ عليه، ثمّ إنّ هذين الاعتراضين للتّقوية.

قوله: (ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة)

خلافًا لأبي عَليٍّ الفَارِسِيِّ في مَنعه من ذَلِك.

حتّى قال ابن مالك: حكمَ الزّمخشريُّ بجواز الاعتراض بسبع جمل[١]، كما في سورة الأعراف في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ ﴾ [الأعراف: ٩٥]، إلى قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾. فزعَم أنّ ﴿أَفَأَمِنَ ﴾ معطوفٌ على: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم ﴾ وما بينهما جمل سبع: أحدها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾. وثلاثةٌ في خبر (لو) وهي: ﴿ءَامَنُواْ ﴾، ﴿وَٱتَّقَوْاْ ﴾، ﴿لَفَتَحْنَا ﴾. والخامسة: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُواْ ﴾. والسّادسة: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم ﴾. والسّابعة: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾.

وفيه نظر، إذ من حقّه أن يعدّها ثمان جمل، السّبعة المذكورة والمؤلّفة من (أنّ) وصلتها مع ثبت مقدّرًا، أو ثابت على الخلاف في أنّها اسميّة أو فعليّة. ولكنّ التّحقيق: أن لا تعدّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾، لأنّها حالٌ مرتبطةٌ بعاملها وليست مستقلّة برأسها[٢]. أفاده (م).

قوله: (خلافًا لأبي عليّ الفارسيّ)[٣]

---

(١) كذا. ونسبة القول إلى الزمخشري في (مغني اللبيب لابن هشام ٤٩١)!

والاعتراض بكلام تضمن سبع جمل، من كلام ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٣٧٨) وليس من قول الزمخشري، وهذا نصه (الكشاف ٢/ ١٠١): «وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ [الأعراف: ٩٦]، إلى ﴿يَكْسِبُونَ ﴾، وقع اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطف بالفاء لأن المعنى: فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة، أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتًا وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى؟».

(٢) حل معاقد القواعد للزيلي ١١٨ ـ ١١٩. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٤٩١.

(٣) المسائل الشيرازيات ١٨٨. في قول الشاعر (ديوان ابن الدمينة ٨٦ وشرح المفصليات ٨٠٥):

أرانـي ـ ولا كفـران لله آيـة   لنفسـي ـ لقـد طـالبـت غيـر مُنيـلِ

قال أبو علي الفارسي (المسائل الشيرازيات ١٨٨): «ولا تكون (آية) محمولة على إضمار (أويت) لما يلزم في ذلك من الفصل بين الخبر والمخبر عنه في المعنى بجملتين».

أما عند ابن جني (الخصائص ١/ ٣٣٧ـ٣٣٨): «ففي هذا اعتراضان: أحدهما (ولا كفران لله). والآخر: قوله: (آية) أي: أويت لنفسي أيّةً، معناه رحمتها ورققت لها». وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٧٨) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٦١٧) والتذييل والتكميل لأبي حيان (٩/ ٢٠١) وتمهيد القواعد =

ومن الِاعتِرَاضِ بِأكثَرَ من جملَةٍ قَوله تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فالجملةُ الاسميَّةُ وهِيَ: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ ـ بإسكان التَّاءِ ـ والفعلية وهِيَ: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، مُعتَرِضَتانِ بَينَ الجُملَتَينِ المُصدَّرَتَينِ بِـ﴿أَنِّي﴾ ....

قيل: مراده أنّ الاعتراض لا يجوز بأكثر من جملةٍ واحدةٍ مستقلّة، وما وقع في الآية ليس كذلك، لأنّها معطوفةٌ على الجملة المتقدّمة وهما في حكم واحدة، إذ لو لم يكن مراده هذا، لكان مُنْكِرًا للنّصِّ الصّريح، وعدم الاطّلاع عليه بعيدٌ عن أمثاله. قاله الرّوميّ.

قوله: (ومن الاعتراض بأكثر) إلخ

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣]، فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متّصلين، فإن قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾.

قوله: (بإسكان التّاء)

قيدٌ في تعدّد الاعتراض. و«أمّا على قراءة الضّمّ[1] فلا اعتراض، لأنّ الجملة المذكورة معطوفة على الجملة المصدّرة بـ (إنّي)»[2].

= لناظر الجيش (٥/ ٢٣٥١) ومغني اللبيب ٥١٠.

(١) وهي: قراءة عاصم في رواية أبي بكر (شعبة): ﴿بما وضعْتُ﴾ [آل عمران: ٣٦] بضم التاء وإسكان العين. وفي قراءة حفص عن عاصم: ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ بتسكين التاء. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٠٤.

(٢) الزرقاني.

وليس مِنهُ أي: من الاعتِرَاضِ بأكثَر من جملَةٍ هَذِهِ الآيَةُ وهِيَ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، إلى آخرهَا من سُورَة الواقِعَة، خلافًا للزمخشري، ذكره في تَفسِير آل عمرَانَ، في قَوله تعالى: ﴿قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]،إلى قَوله ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ فَقالَ: «فإن قُلتَ: عَلامَ عَطَفَ قَوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾؟ قلتُ: هَذِه معطوفَةٌ على قَوله ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ وما بَينهما جُملَتانِ مُعترِضَتان، كَقَولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]». انتهى.

ووجه الرَّدِّ عَلَيهِ: أنَّ الَّذِي في آيَةِ آلِ عمرَانَ ....

قوله: (وليس منه هذه الآية)[1]

سقط هذا من نسخة الرّوميّ و(م).

قوله: (كقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ﴾ [الواقعة: ٧٦][2])

هذا هو محلّ القصد[3].

قوله: (في آية آل عمران)

---

(١) وهو نص ابن هشام.

(٢) وينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٢٧٣) عند تفسيره الآية ٣٦ من سورة آل عمران.

(٣) قال المدابغي: «هذا هو محل الاعتراض عليه، فإن ظاهره تساوي الآيتين». قال الكافيجي: «فهم المصنف من هذا القول أنّ الزمخشري اعتبر الاعتراض بين قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، وبين قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٧] اعتراضًا بأكثر من جملة واحدة، كما اعتبر الاعتراض بين قوله: ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وبين قوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ اعتراضًا بأكثر من جملة».

اعتراضان لا اعتِرَاضٌ واحِدٌ بجُملتَينِ.

ويُدفَعُ بِأن الزَّمَخشَرِيّ إنَّما قصد تَشبِيه الآيَة بِالآيَةِ في عددِ الجُمَلِ المُعتَرضِ بهَا، لا في عدد الِاعتِرَاضِ، بِدَلِيل قَولِهِ في تَفسِير سُورَة الواقِعَة ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]: اعتِرَاضٌ بَين القَسمِ وجَوابِهِ، وقَولِهِ: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ اعتِرَاضٌ بَين الموصُوف والصِّفة. انتهى.

الجُملَة الرَّابِعَة: التَّفسِيرِيَّةُ، وتسَمَّى المُفَسِّرَة، ....

صوابه في آية الواقعة، لأنّ الاعتراض إنّما هو فيها. أمّا الذي في آية آل عمران فاعتراضٌ واحد بجملتين[1]، فانعكس الأمر على الشّارح سهوًا.

قوله: (ويدفع بأنّ الزّمخشريّ) إلخ

«فالزّمخشريّ ساكتٌ عن تعدّد الاعتراض، مقتصرًا على تعدّد المُعْتَرض به، وهو موجودٌ في الموضعين، وإن تفاوتا في تعدّد الاعتراض في أحدهما دون الآخر». (ش).

قوله: (التّفسيريّة)

الياء لمجرد النّسبة لا المصدريّة، بناءً على أنّها إذا صاحبت تاء التّأنيث تكون كذلك كالعالميّة، إذ لا معنى لتقديرها مصدريّة، مع أنّ التّفسير في حدّ ذاته مصدرٌ، إلّا أنّه حينئذٍ يكون مجازًا، من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل، كما في (م د) فإنّه لا يصحّ أن يكون

---

(١) قال السمين الحلبي (الدر المصون ٣/ ١٣٨): «والمشاحة بمثل هذه الأشياء ليست طائلة». أي: لا ثمرة تترتب على ذلك. لكن التحقيق عند المدابغي (مخطوط): أنّ في سورة آل عمران (الآية ٣٦) اعتراضًا واحدًا بجملتين بين المعطوف والمعطوف عليه. بخلاف ما في سورة الواقعة (الآيات ٧٥ ـ ٧٧) ففيها اعتراضان بجملتين، وكلّ جملة اعتراض مستقل، فإن أحدهما بين القسم وجوابه والآخر بين الموصوف وصفته. فلا يصح التنظير لانتفاء وجه الشبه.

والمُفَسِّرَةُ الَّتِي لا مَحل لها هِيَ الكاشِفَةُ لحقيقَةِ ما تَليهِ مِن مُفردٍ ومُركَّبٍ، ولَيسَت عُمدَة. فَخرج بقولِهِ: لحَقِيقَةِ ما تَليهِ: صِلَةُ المَوصُولِ، فَأنَّها وإن كانَت كاشِفَةً ومُوضِّحَةً للموصولِ، لَكِنَّهَا لا تُوضِّحُ حَقِيقَتَهُ بل تُشِير إلَيها بِحَالٍ من أحوالِها. وخرج بقوله: ولَيسَت عُمدَةً: الجُملَة المُخبَرُ بِهَا عَن ضميرِ الشَّأنِ، كَما سَيَأتِي.

ولَو قالَ: وهِي الفَضلَةُ كَما قالَ في «المغني» لَكانَ أولى، ....

وجهًا وجيهًا للعدول، إذ هذا الإطلاق شائعٌ كثيرًا مع أبلغيّة المجاز.

قوله: (والمفسّرة الّتي لا محلّ لها)

هذا محض تطويل، إذ المقام للإضمار، وكونها لا محلّ لها، هذا معلومٌ من المقام، لأنّ الكلام في الجمل الّتي لا محلّ لها، فالأولى حذفه.

قوله: (وهي الكاشفة) إلخ

تعرّض لتعريفها دون غيرها لخفائها. وحذفَ الجنسَ من التّعريف، أعني: (الجملة)، لأنّ هذا ليس حدًّا تامًّا. وأخّرَ محترز قيد (وليست عمدةً)، لأنّ التّأخير بعد التّنويه، له في النّفس أشدّ وقع.

قوله: (ما تليه)

(ما) عبارة عن المفسَّر ـ بفتح الراء ـ فالضّمير المستتر في (تليه) يعود للمفسِّر ـ بكسرها ـ أي: الجملة، والبارز يعود له بفتحها، والمعنى: الجملة المبنيّة لحقيقة الشّيء الّذي تليه تلك الجملة.

لأن الفُصُولَ العَدمِيَّة مهجورَةٌ في الحُدُود، ثمَّ مثَّل بأربعَةِ أمثِلَةٍ:

الأول: يَحتَمِلُ التَّفسِيرَ والبدلَ نَحوُ: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، من قَولـه تعـالى ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، ....

قوله: (مهجورة في الحدود)

لأنّ الأمور العدميّة لا تكون مقوِّمة للأمور الوجوديّة، فلا تكون فصولاً. ويجاب: بأنّ هذه حقائق اعتباريّة، وما ذُكر في الحقائق الوجوديّة. على أنّ الأدباء لا يتحاشَون في تعريفاتهم عن هذه الأمور، فلأجل هذا عبّر بالأولويّة دون التّصويب.

قوله: (﴿وَأَسَرُّوا۟﴾ [الأنبياء: ٣])

فعلٌ وفاعل. و﴿ٱلنَّجْوَى﴾: مفعول.

و﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾: بدلٌ من الواو في ﴿وَأَسَرُّوا۟﴾. أو مبتدأ خبره ما قبله، أو ما بعده بتقدير القول على رأي. أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هم.

وأمّا جعله فاعلاً، والواو علامة الجمع، وليست بضمير كما في «أكلوني البراغيث»[1]

---

(١) عُرِفَتْ بهذا الاسم لأن سيبويه أول من مثّل لها في كتابه (١/ ١٩ ط هارون، و١/ ٦٢ ط البكاء). ومقارنة اللغات الجَزَريّة (السامية)، أخوات العربية، تدل على أن الأصل في تلك اللغات، أن يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثًا. وقد تخلصت العربية الفصحى من الظاهرة تدريجيًا، (فيقال مثلاً: قام الرجل، وقام الرجلان وقام الرجال، بإفراد الفعل: قام. ولا يقال: قاما الرجلان، ولا قاموا الرجال). غير أنّ بقاياها حيّة عند بعض القبائل العربية القديمة، مثل قبيلة (طيّئ) و(أزد شَنوءَة)، كما بقيت أمثلتها في لهجة قريش التي كُتب بها المصحف، وهو ما يسميه الدكتور رمضان عبد التواب بـ (الرّكام اللغوي). ينظر: بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب ٦٩ ـ ٧٠.

فجملة الاستفهام الصوري وهي: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ مفسّرة للنّجوى، فلا محل لها، والنّجوى اسمٌ للتّناجي الخفيّ، و﴿هَلْ﴾ هُنا للنّفي بِمَعنى «ما»، ولذلِك دخلت إلا بعدها........

فغير مستقيم، لما صرّح به محشّي الضّوء: أنّ هذه لغةٌ رديئةٌ قلّ وقوعها في الضّرورات، فكيف بالقرآن المُعْجِز، وإن صرّح المراديّ في شرح الألفيّة[1] نقلاً عن التّسهيل[2] بما يدلّ على كثرة هذه اللّغة وجودتها، وذكر آثارًا منها حديث: «يَتَعَاقَبُونَ فيكُم ملائكةٌ»[3] إلخ، لجواز الإعراب بسائر الوجوه الّتي ذكرت هنا، فلا يدلّ ذلك على جودتها. ويصحّ نصب ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على إضمار (أعني) ونحوه.

قوله: (الاستفهام الصّوريّ)

أي: الاستفهام بحسب الصّورة والظّاهر، وإن كان في الحقيقة بمعنى: النّفي[4]. كما

---

(١) شرح الألفية للمرادي (١/ ٢٦٣ ط قباوة).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٦ ـ ١١٧).

(٣) الموطأ لمالك (١/ ١٧٠ برقم ٨٢) ومسند أحمد (١٦/ ٢٠٩ برقم ١٠٣٠٩، ط الرسالة) والجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري برقم ٥٥٥ و٧٤٢٩ و٧٤٨٦) والمسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم برقم ٦٣٢) وسنن النسائي (١/ ٢٤٠ برقم ٤٨٥). وينظر: فتح الباري لابن حجر (فتح الباري ٢/ ٣٤).
ورد في (صحيح البخاري ٣٢٢٣ ومسند البزار ١٦/ ٧١ برقم ٩١١٨) بلفظ: «المَلاَئِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهارِ». وفي (مسند أحمد ١٢/ ٤٦٠ برقم ٧٤٩١) بلفظ: «إِنَّ لِلَّهِ ملائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ: ملائِكَةَ اللَّيْلِ، وَملائِكَةَ النَّهارِ». وعلى هذا فلا شاهد فيه على لغة «أكلوني البراغيث». ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (٦/ ٢٠٨).

(٤) قال الزرقاني: «قوله: (الصوري) إشارة إلى جواب سؤال تقديره جملة الاستفهام إنشاء، وجملة (اسروا النجوى) خبر، والخبر لا يفسر بالإنشاء. فاشار إلى أن جملة الاستفهام خبر أيضًا، والاستفهام إنما هو في الصورة».

وقيلَ: إنَّ جُملَةَ الِاستِفهَامِ الصُّورِيِّ بدلٌ مِنها، أي: من النَّجوى، فَيكون مَحلُّها نصبًا بِنَاءً على أن ما فيهِ معنى القَولِ يعمل في الجُمَلِ، وهُو رَأي الكُوفيين، وهُو إِبدَالُ جُملَةٍ من مُفردٍ نَحوُ: «عرفتُ زيدًا أبُو من هُو» والثَّانِي: ما يحتَمل التَّفسِير والحال، نَحو قَوله تعالى: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فَإِنَّهُ تَفسِيرٌ لـ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ﴾، فَلا مَحلَّ لَهُ. وقيلَ: إنَّ ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ حَال من ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على تَقدِيرِ إضمارِ «قد» قالَه أبُو البَقَاء، ....

سيصرّح به الشّارح.

قوله: (بدلٌ منها)[1]

فالمعنى: وأسرّوا هذا الحديث، أي: بالغوا في إخفائه، فلم يلزم عليه تحصيل الحاصل، إذ النّجوى: الكلام الخفيّ. من قبيل بدل الكلّ، والبدليّة هي الرّاجحة عند الزّمخشريّ[2] من أوجه، لتقديمه إيّاها عليها.

قال (م): «ويجوز أن تكون معمولةً لقولٍ محذوفٍ، حال من فاعل ﴿أَسَرُّواْ﴾ أي: قائلين هذا القول نظير: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤]».

قوله: (معنى القول)

وهو هنا ﴿أَسَرُّواْ﴾، إذ معناه: قالوا قولاً خفيًّا.

قوله: (قاله أبو البقاء)

---

(١) أي: لها محل على هذا. ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢/ ٧٣).

(٢) الكشاف للزمخشري (٣/ ١٠١) في تفسير الآية ٣ من سورة الأنبياء.

....

هذا ما فهمه المصنّف عن أبي البقاء[1]، وهو غير جيّد[2]، والّذي صرّح به بعضهم أنّه جعلها حالاً من الواو في ﴿خَلَوْا﴾ [البقرة: ٢١٤][3]، وعليه فلا إشكال. وأمّا تقدير (قد) فلا يصحّ أن يكون دليلاً على جعلها حالاً من الواو، لأنّ (قد) تقدَّر مطلقًا، لأنّ الجملة ماضويّة فتقدّر قبلها (قد) إذا وقعت حالاً كما تقدّم[4]. فما قاله (ق): من أنّ (قد) تدلّ على أنّها حالٌ من الواو إذ لو كانت حالاً من الموصول لما احتيج إلى (قد)[5]، غير سديد، تدبّر.

(١) في قوله: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، يرى أبو حيان (وابن هشام): أن الجملة تفسيرية، لأنها فسّرت المَثَل وشرحته. ويرى أبو البقاء العكبري: أنها جملة مستأنفة، ثم جوَّز: أن تكون في موضع الحال على إضمار (قد). ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٣٧٣) والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ١٧١) ومغني اللبيب ٥٢٢.

أما الزمخشري فيقول (الكشاف ١/ ١٩٦): «و﴿مَّسَّتْهُمُ﴾ بيان للمثل وهو استئناف، كأن قائلاً قال: كيف كان ذلك المثل؟ فقيل: مستهم البأساء». وعلّق على كلامه هذا الكافيجي: «معناه البيان اللغوي لا التفسير الاصطلاحي الذي قصده المصنف [أي: ابن هشام] ها هنا فلا مشاحة فيه». وعلّق الزرقاني (مخطوط): «ومقتضى كلام المصنف [أي: الأزهري] أن الاستئناف مقابل التفسير [...] وعند الزمخشري أن التفسير لا ينافي الاستئناف، إذ الجملة مفسرة باعتبار الإجمال الحاصل فيما يفسره، وفي المعنى هي جواب سؤال مقدر ولذلك جمع بين الشيئين».

(٢) لأنّ المصنف فَهِم عن أبي البقاء أنه: «حال من (الذين)»، ولم يقله.

(٣) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٣٧٣).

(٤) هذا مذهب جمهور البصريين. ويرى ابن مالك أنّ تقدير (قد) في الفعل الماضي الواقع حالاً مجرد دعوى لم تقم عليها حجة، لأنّ الأصل عدم التقدير. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٥) نص كلام الزرقاني: «إنما جعلها حالاً من واو (خلوا) فلا اعتراض عليه ويدل على ذلك تقدير (قد)، إذ لو كانت من (الذين) لما احتيج إلى تقدير (قد)، ولذلك قال الدماميني في التعليق: والحالية متجهة من الضمير في (خلوا)». ينظر: المنصف للشّمنّي (٢/ ١٢٩).

قالَ في «المُغني»: والحال لا تأتي من المضَافِ إلَيه في مثل هَذا. وتعقبه بعض المتأخِّرين بِأن ﴿مَثَلُ﴾ صفةٌ، فَيصح عملُهُ في الحال، فَيجوز مَجِيءُ الحال مِما أُضيف هُو إلَيه. وفيه نظرٌ، لأن المرَادَ بِالعَمَلِ عملُ الأفعَالِ، والمضافُ إلَيه ﴿مَثَلُ﴾ لَيسَ فاعلا ولا مَفعُولًا فَلا يَصح أن يعمل في الحال.

والثَّالِث نَحو قَوله تعالى ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآيَة بعد قَولِهِ ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾، ....

قوله: (وتَعَقَّبَه)

أي: أجاب عنه.

قوله: (وفيه نظر)

أي: في الجواب.

قوله: (﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ﴾ [آل عمران: ٥٩])

هو تشبيهٌ غريبٌ بأغرب[1]، فالمماثلة من بعض الوجوه.

عن بعض العلماء أنّه أُسِرَ بالرُّوم، فقال: لِمَ تعبدون عيسى؟ فقالوا: لأنّه لا أب له، فقال: فآدمُ أولى، لأنّه لا أبوينِ له، قالوا: أكانَ يُحيي الموتى؟ قال: فحِزْقِيل أولى، لأنّ عيسى أحيا أربعة نفر، وحِزْقِيل أحيا ثمانية آلاف، قالوا: كان يُبرئ الأكمه والأبرص، قال: فجِرْجِيس أولى، لأنّه طُبخ وأحرق ثمّ قام سالمًا[2].

---

(١) في (مجالس ثعلب ١/ ٣٢٩ ط١): «أي: إنّ مثَل آدم أعجب، لأنّ آدم جاء من غير نَفْسٍ، وعيسى قد جاء من نَفْس».

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٢٨١).

فجملة ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ تَفسِير لـ﴿مَثَلَ﴾، فَلا مَحلّ لَهُ.

والرَّابع: ما يحتَمِلُ التَّفسِيرَ والاستِئناف نَحوُ قَوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١١] بعد قَولِهِ تعالى ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠] فجُملَةُ ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ وما عُطِفَ عَلَيها مُفسِّرَةٌ للتِّجارَة فَلا مَحل لها.

وقيل هِيَ مستأنَفَةٌ استئنافًا بيانِيًا كَأنهُم قَالُوا: كَيفَ نَفعلُ؟ فَقالَ لَهُم: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ وهُو خبرٌ ومَعناهُ الطّلبُ، والمعنَى: «آمنُوا» بِدَلِيل قِراءَة ابن مَسعُود

قوله: (فجملة ﴿خَلَقَهُۥ﴾ [آل عمران: ٥٩]) إلخ

وقيل: موضعها حالٌ من آدم، و(قد) معها مقدّرة، والعامل فيها معنى: التّشبيه، وضعّف بأنّه يصير التّقدير: خلقه كائنًا من تراب، وليس المعنى عليه(١).

قوله: (وقيل: هي مستأنفة)

أُيِّد هذا القول بما رُوي عن ابن عباس ﷺ أنّهم قالوا: لو نعلم أحبّ الأعمال إلى الله لعملناها، فنزلت هذه الآية أي قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ [الصف: ١٠]، إلى آخره، فمكثوا ما شاء الله يقولون: ليتنا نعلمُ ما هي؟ فدلّهم الله عليها بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف: ١١](٢).

قال (ك): والحاصل أنّه «إذا نُظر لرعاية الأمر اللفظيّ فالتّفسير أظهر، وإن لُوحِظ إلى ترتيب المعاني فالاستئناف أدقّ»(٣).

قوله: (والمعنى)

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/ ٢٦٦).

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري (٤/ ٣٩٤، في تفسير الآيات ١٠ ـ ١١ من سورة الصف).

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٨٤.

﴿ آمنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، ومجيء ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بِالجَزمِ في جَوابِهِ، على حَدِّ قَولِهِم: «اتَّقى الله امرُؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عَلَيهِ» أي: لِيَتَّقِ ولْيَفعَل يُثَبْ.

وعَلى الأول، وهُو أن يكون ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تَفسِيرًا للتِّجَارَة، هُو أي: يغفر ـ بِالجَزمِ ـ.

أي: على الاستئناف فقط، و«فائدة العدول الإشعار بوجود[1] الامتثال»[2].

قوله: (في جوابه)[3]

«أي: جواب ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف: ١١]، الّذي بمعنى: آمِنُوا، فهو جوابٌ له. ولا جواب للاستفهام، إذ لا يلزم لكلّ استفهامٍ جوابٌ، وعلى هذا القول فلا يجوز أن يُجعلَ جوابًا للاستفهام دون الطّلب، لأنّ الكلام صار جملتين مستقلّتين، فيلزم الفصل بين العامل ومعموله بجملةٍ أجنبيّة، وهو لا يجوز». (ق).

فما في (م د): «أنّه لا مانع من كون ﴿يَغْفِرْ﴾ [الصف: ١٢]، جوابًا للاستفهام على هذا القول أيضًا، وأنّ جملة ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بمعنى: آمِنُوا معترضةً بين الاستفهام وجوابه»، مردودٌ لما يلزم عليه من الفصل الّذي ذكره (ق)، ولأنّ تسبّب الغفران عن الإيمان أقوى، لأنّه سببه بدون واسطة، بخلاف تسبّبه عن الدّلالة، فأيّ نكتةٍ توجب العدول عن الرّبط بالقريب

---

(١) عند الكافيجي: بوُجوب.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٨٣.

(٣) يرى الفراء (معاني القرآن ٣/ ١٥٣) والمبرد (المقتضب ٢/ ٨٢) أنّ الاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾ جوابه ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾. فعلى هذا جملة ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ تفسيرية. وردّه الزجاج (معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٢١) قائلاً: «وهذا خطأ لأنه ليست بالدلالة تجب المغفرة، إنما تجب المغفرة بقبولهم ما يُؤدي إليهم النبي ﷺ». ويرى الزجاج والزمخشري (الكشاف ٤/ ٢٦٧) أنّ جملة ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ استئنافية، جوابها ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، والمعنى: آمنوا بالله يغفرْ لكم.

> جَوابُ الِاستِفهَامِ وهُو: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ واستَشكَلَهُ الزّجاجُ فَقالَ: الجَوابُ مسبّبٌ عَن الطّلبِ، وغفرانُ الذُّنُوبِ لا يَتسبَّبُ عَن نَفسِ الدّلالَةِ، بل عَنِ الإيمانِ والجِهادِ. وأشَارَ المصَنّفُ إلى جَوابِهِ بقولِهِ: وصَحَّ ذَلِك الجَزم فِي جَوابِ الِاستِفهَامِ على إِقامَةِ سَبَبِ السَّبَبِ ـ وهُو الدّلالَةُ على التِّجارَةِ ـ مقام السَّبَبِ وهُو الِامتِثَالُ.

الظّاهر السّببيّة إلى البعيد الخفيّ فيها سوى قلق المعنى.

فإن قلت: إنّ الجزم في الحقيقة بأداة مقدّرة. فالجواب: للشّرط المحذوف في الحقيقة، لا للاستفهام، فكيف يصحّ ما قال (ق) من الفصل؟

قلت: لمّا كان دالاً عليه أقيم مقامه، فكأنّه العامل، فقوله: بين (العامل) أي: ما هو كالعامل.

قوله: (جواب الاستفهام)

بناءً على ما تقرّر: أنّ الفعل يُجزمُ بـ(إن) مضمرة، إذا وقع جوابًا لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍ أو عرض.

قال (ك): «وفي الحقيقة الجواب للشّرط المحذوف، لكن لمّا دلّت عليه هذه الأشياء أقيمت مقامه، فأضيف الجواب إليها على سبيل التّسامح»[1].

قوله: (على إقامة سبب السّبب)

فإن قلت: لمّا جاز أن يكون قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جوابًا لقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إذا كان استئنافًا، فليَجز كونُه جوابًا له، إذا كان تفسيرًا للتّجارة، فلا حاجة إلى التّكلّف بإقامة

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٨٥.

قالَ المصنّفُ: وخرج بِقَولِي في تَعرِيف الجُملَة التَّفسيرِيَّةِ الَّتِي لا مَحلَّ لها: ولَيسَت عُمدَةً، الجُملَةُ المُخبَرُ بهَا عَن ضَميرِ الشَّأنِ نَحو: «هُو زيدٌ قَائِمٌ» و«هِي هِندٌ قَائِمَةٌ» فَإنَّها أي: الجُملَة المُخبَر بِهَا عَن ضميرِ الشَّأنِ مُفسِّرَةٌ لَهُ،

سبب السّبب مقام السّبب.

فالجواب: أنّه إذا كان استئنافًا يكون خبرًا في معنى الأمر، وإذا كان تفسيرًا للتّجارة يكون خبرًا لفظًا ومعنى[1]، فلا يصحّ الجزم في جوابه، لأنّه لا دلالة له على الشّرط.

قوله: (عن ضمير الشّأن)

قال الزّمخشريّ: «ولا يجوز دخول هذا الضّمير إلاّ في كلامٍ له شأنٌ عظيمٌ، فلا يقال: هو زيدٌ قائمٌ، إلاّ إذا كان قيامُ زيدٍ أمرًا عظيمًا»[2].

وفي الرّضيّ: وهذا الضّمير يسمّيه الكوفيّون ضمير المجهول، ويختار كونه مؤنّثًا، لرجوعه إلى القصّة[3].

ومنه يُعلم: أنّ تعداد الأمثلة لبيان أنّه يُسمّى بهما.

ويسقط ما في (ق) من أنّ جعل ضمير الشّأن شاملاً لضمير القصّة فيه شيء، لمقابلة أحدهما الآخر.

ووجه السّقوط: أنّهما شيءٌ واحد، غاية الأمر أنّ التّسمية متعدّدة، وهي لا توجب تعدّد المسمّى[4].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٨٦.

(٢) الشنواني ينقل عن: الزمخشري في (أمالي المفصل). وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٣٥).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧).

(٤) قال المدابغي في حديثه عن ضمير الشأن وضمير القصة: «المعنى واحد والتعبير للمناسبة اللفظية، فإنه =

ولها مَحلٌّ منَ الإعراب بالاتِّفَاقِ، وإنَّما أجمعُوا على أن لها مَحلًّا، **لأنَّها خَبرٌ**، والخَبرُ **عُمدَةٌ** في الكَلامِ كالمبتدإ، **والعُمدةُ لا يَصِحُّ الاستِغنَاءُ عَنهَا**، فَوجَبَ أن يكون لها مَحلٌّ. **وهِي** من حَيثُ كَونُها خَبرًا **حَالَّةٌ مَحلَّ المُفرَدِ**، لأنَّ الأصل في الخَبَر الإفرَادُ، لا من حَيثُ كَونُها خَبرًا عَن ضميرِ الشَّأنِ،

قوله: (ولها محلّ بالاتّفاق)

وحينئذٍ تكون خارجةً عن التّعريف، لقصوره على ما له محلّ.

قوله: (وهي من حيث كونها خبرًا)

جوابٌ عمّا يقال: الجملة الّتي لها محلّ من الإعراب، هي الواقعة موقع المفرد، والّتي أُخبر بها عن ضمير الشّأن ليست كذلك[1].

ومحصّل الجواب الّذي أشار له الشّارح أنّ لهذه الجملة: **جهة عموم** وهي: وقوعها خبرًا من غير ملاحظة الإخبار بها عن الضّمير، وهي من هذه الجهة حالّةٌ محلّ المفرد، فيتحقّق المحلّ لها بهذا الاعتبار. **وجهة خصوص** وهي: كونها خبرًا عن ضمير الشّأن، ومن هذه الجهة خولف الأصل وهو إفراد الخبر، لخصوصيّةٍ في المبتدأ، فَرُوعِيَ حالُه في الإخبار كما رُوعي حالُ الأصل في الخبر، تفطّن[2].

= إذا كان العمدة في الجملة مذكرًا، سمي ضمير الشأن، وإن كان مؤنثًا سمي ضمير القصة، كما أشار إليه في المثالين».

(١) أي: ليست واقعة موقع المفرد، فيلزم أن لا يكون لها محل من الإعراب. إذ ضمير الشأن لا يُفسَّر إلا بجملة لها محل.

(٢) قال الشنواني: «وأجيب أيضًا بأنّ المراد من قولهم: إنّ الجملة التي لها محل واقعة موقع المفرد، أنّها واقعة موقعًا يكون الأصل وقوع المفرد فيه، وإن لم تكن هذه الجملة بتأويل المفرد، فلا يرد النقض بالجمل الوقعة خبرًا عن ضمير الشأن، ولا بالجمل الخالية عن الضمير كقوله: أتيتُكَ والجيشُ قادمٌ، إذ قد تقدم =

لأن ضميرَ الشَّأنِ لا يُخبَرُ عَنهُ بمفردٍ.

وكَون الجُملَةِ الفَضلَةِ المُفسِّرَةِ لا مَحلَّ لها من الإعراب هُو المَشهُورُ سَواءٌ كانَ ما تُفسِّرُه لَهُ مَحلٌّ أم لا.

قوله: (وكون الجملة) إلخ

تمهيدٌ لقوله: (وقال أبو عليّ) إلخ[١]، وإلاّ فهذا عُلمَ من كلامه سابقًا، أو أنّ الّذي عُلم هو أنّه لا محلّ لها، وأمّا كونه المشهور، أو غيره فلا، فمن ثمّ تعرّض هنا له، وعلى كلٍّ ففيه التّمهيد، والممهِّد له ما قاله الشَّلَوْبِين.

والشَّلَوْبِين[٢]، بفتح المعجمة واللّام وضمّها أيضًا، وسكون الواو، وكسر الموحّدة، وسكون المثنّاة التّحتيّة، وبعدها نون.

اسمه: عمر بن محمّد. كان إمامًا في النّحو، وُلد بإشبيلية سنة اثنتين وستّين وخمسمائة، وتوفي سنة خمسٍ وأربعين وستّمائة. وإشبيلية هذه بلدةٌ من بلاد الأندلس، أعادها الله للإسلام.

فما في شرح الرّوميّ: إنّ الشّيخ كوفيّ، قال: «وفي نسخ (الشّلوبون) و(الشّلو) اسم

= أنّ الأصل في كلّ من المبتدإ والخبر والحال: الإفراد».

(١) الجملة المفسرة نوعان: **النوع الأول**: العمدة في الكلام ولها محل من الإعراب بالاتفاق.
والنوع الثاني: الفضلة، وهي ثلاثة أقسام: **القسم الأول**: مجرّدة عن حرف التفسير، كما في الأمثلة السابقة. **والقسم الثاني**: مقرونة بـ (أيْ) كقوله: (وترمينني بالطرفِ، أيْ أنتَ مذنبٌ). **والقسم الثالث**: مقرونة بـ (أنْ) كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. فاختلفوا فيه، فقال **الجمهور**: لا محل لها من الإعراب، سواء كان لمفسّرها إعراب أو لا، مطلقًا. وفصّل الأستاذ **أبو علي الشّلوبين**: التحقيق في ذلك أنه على حسب ما يفسره، فإن كان له موضع كان المفسّر له موضع، وإلاّ فلا. ينظر: مغني اللبيب ٥٢٦ وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٥/ ٢٣٤٧).

(٢) ينظر: إنباه الرواة للقفطي (٢/ ٣٢٢) ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٤٥١) ومعجم البلدان لياقوت (٣/ ٣٦٠) والروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ٣٤٣ والأعلام للزركلي (٥/ ٦٢).

وقالَ أبو عَليّ الشَّلَوبينُ، بِفَتح المعجَمَة واللام: التَّحقِيقُ أنَّ الجُملَةَ المُفسِّرَةَ تكونُ بِحَسبِ ما تُفسِّرُهُ، فَإن كانَ ما تُفسِّرُهُ لَهُ مَحلٌّ من الإعراب فَهِيَ لها مَحلٌّ كَذَلِك، وإلا أي: وإن لم يكُن لِما تُفسِّرُهُ مَحلٌّ فَلا مَحلَّ لها. فالثَّانِي: وهُو الَّذِي لا مَحلَّ لِما تُفسِّرُهُ نَحوُ قولك: «ضَربتُهُ»، مِن نَحوِ: «زيدًا ضَربتُهُ»، فَإنَّهُ مُفسّر لِجُملَةٍ مُقدَّرَةٍ، والتَّقدِيرُ: «ضَربتُ زيدًا ضَربتُهُ» ولا مَحلَّ للجُملَةِ المُقدَّرَةِ الَّتِي هِيَ «ضَربتُ»، لأنَّها مُستَأنَفَةٌ، والمُستَأنَفَةُ لا مَحلَّ لها، فكَذَلِكَ تَفسِيرهَا لا مَحلَّ لَهُ، وإنَّما قَدَّم الثَّانِي على الأولُ، ....

بلدة ابن مالك، فيكون المراد منه: النّحويّون المنسوبون إلى (الشّلو)، هكذا ضبط أستاذنا»، ممّا لا يعوّل عليه، ولأنّ ابن مالك من (جيّان) بلدةٌ بالأندلس أيضًا. والشَّلَوْبين بلغة أهل الأندلس: الأشقر الأبيض.

قوله: (له محلّ من الإعراب)

من: للبيان. أو المراد بمحلّ الإعراب: استحقاقه أي: استحقاق إعراب، أي: إعراب مستحقّ. فيشمل ما أعرب لفظًا كـ ﴿مَثَلَ﴾ في آية: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ﴾ [آل عمران: ٥٩]، إلخ، أو تقديرًا كـ ﴿ٱلنَّجۡوَى﴾ في آية: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى﴾ [الأنبياء: ٣]، أو محلاً كما في نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ﴾ [القمر: ٤٩]، الآية. فعبارته ليست قاصرة كما قيل[1].

قوله: (وإنّما قدّم) إلخ

جوابُ سؤالٍ يُورَد.

---

(١) المدابغي هو الذي يرى أن «ظاهر عبارته قاصر».

لكَونِهِ من صُورِ الوِفَاقِ.

والأوّلُ وهُو الَّذِي لِما تُفَسِّرُهُ مَحلٌّ، نَحوُ: ﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾ من قَوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩] ـ بِنصبِ ﴿كُلَّ﴾ ـ فجُملَةُ ﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾ مُفسِّرَةٌ للجُملَةِ المُقدَّرَةِ العَامِلِ فِعلُهَا في ﴿كُلَّ﴾ والتَّقدِير: إنَّا خلقنَا كلَّ شَيءٍ خلقناهُ، فـ﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾ المذكُورَةُ مُفَسِّرَةٌ لـ﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾ المقدرَةِ، وتلك الجُملَةُ المُقدَّرَةُ في مَوضِعِ رَفعٍ، لأنَّها خَبرٌ لـ«إنَّ»، فَكَذَلِك جُملَةُ ﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾ المذكُورَة تكون في مَوضِعِ رفعٍ، لأنَّها بِحَسبِ ما تُفسِّرُهُ. ومن ذَلِك ما مَثَّلَ بِهِ الشَّلَوبينُ من قَولِهِ: «زيدٌ الخُبزَ يَأكُلهُ» فـ«يأكُلهُ» جُملَةٌ واقِعَةٌ في مَحلِّ رَفعٍ، ....

قوله: (لكونه من صور الوفاق)

أي: الاتّفاق بين الجمهور والشّلوبين. وأيضًا فيه لفّ ونشر مشوّش، وهو أولى من المرتّب.

قوله: (﴿بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩])

هو التّقدير، أي: مقدّرًا محكمًا مرتّبًا على حسب ما اقتضته الحكمة. أو مقدّرًا مكتوبًا في اللّوح المحفوظ معلومًا قبل كونه، أي: وجوده قد علم اللهُ مكانه وزمانه.

قوله: (فيأكله جملة واقعة) إلخ

قال في المغني: ولهذا يظهر الرّفع إذا قلت: آكِلُهُ، وكأنّ الجملة المفسِّرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثبت الجمهورُ وقوعَ عطف البيان والبدل جملة، ولم يثبت جوازُ حذفِ المعطوف عليه عطف بيان[1].

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٥٢٦ ـ ٥٢٧.

لأنّها مُفَسِّرَةٌ للجُملَةِ المَحذوفَةِ، وهِي: «يَأكُل»، العَامِلِ فِعلُهَا في «الخُبزَ» النصب والمحذوفة في مَحلِّ رفعٍ على الخَبَريَّةِ لـ«زيدٌ»، والأصلُ: «زيدٌ يَأكُلُ الخبزَ يَأكُلهُ» فَكَذَلِكَ المذكُورَةُ لها مَحلٌّ بِحَسبِ ما تُفَسِّرُهُ ....

واعترض الأوّل: بأنّهم أجازوا في جملة: ﴿أَمَدَّكُم﴾ [الشعراء: ١٣٢][1] الثّانية، أن تكون بدلاً من ﴿أَمَدَّكُم﴾ الأولى في الآية. وفي: (لا تُقِيمَنَّ عندنا)[2] بدل من (ارحل) في البيت[3].

وأُجيب: بأنّ الْمُثْبِت للبدل في الآية والبيت هم: البيانيّون، وهم بالنّسبة إلى باقي النّحاة خلاف الجمهور[4].

وفيه نظر، لأنّ كثيرًا من الكتب النّحوية أُثبِتَ فيها جواز إبدال جملة من أخرى، ومُثّل له بما ذُكر، وبقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١]، بكسر (إنّهم)[5]، وبقوله: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ﴾ [يس: ٢٠ـ٢١]. (ش).

قوله: (للجملة المحذوفة)

أي: المضمرة. وإنّما فسّرنا بها، «لأنّهم فرّقوا بين المضمر والمحذوف فقالوا: **المضمر** هو المتروك، ويكون له قائمٌ مقامه. **والمحذوف**: هو المتروك رأسًا، ولا يكون له قائمٌ مقامه. وهاهنا القائم مقامه موجود، وهو المفسَّر، والمصنّف تساهل فعبّر عن المضمر بالمحذوف.

---

(١) في قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢ـ١٣٣].

(٢) قد سبق تخريجه. ينظر: التلخيص للقزويني (١٨٤، شرحه عبد الرحمن الرقوقي) وتتمته:

أقولُ لَهُ ارحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِندَنا ... وإلاَّ فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما

(٣) ينظر: تحفة الغريب للدماميني (٢/ ١٣٦).

(٤) ينظر: المنصف للشمني (٢/ ١٣٠).

(٥) قرأ حمزة والكسائي: ﴿إِنَّهُمْ﴾ بكسر الهمزة. وقرأ عاصم وغيره: ﴿أَنَّهُمْ﴾، بالفتح. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٤٤٨ـ٤٤٩.

واستدلَّ على ذَلِك التَّحقِيقَ بَعضُهُم بقولِ الشَّاعِر:

فَمَنْ نَحنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ... ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُرَوَّعا

وجه الدَّلِيل مِنهُ: أن «نؤمنه» مُفَسّر لـ«نؤمن» قبلَ «نَحنُ» محذوفًا مَجزُومًا بـ«مَن»، فَظهرَ الجَزم في الفِعلِ المذكُورِ وهُو «نُؤمِنهُ» المُفَسِّر للفِعل المَحذُوفِ، والأصلُ: «مَن نُؤمِن نُؤمِنهُ»، فَلَمّا حُذِفَ «نُؤمِن» بَرَزَ ضَمِيرُهُ وانفَصَلَ.

نعم بعض النّحاة لم يذهب إلى الفرق، لكنّ التّحقيق ما قلنا». أفاده الرّوميّ.

قوله: (واستدلّ بعضهم[1])

نسبة الاستدلال له حقيقة، ومن حيث تقويته لمذهب الشّلوبين كأنّه تمسّك به، فمن ثمّ نُسب هذا الاستدلال في المغني للشّلوبين.

قال الرّوميّ: وفي ذكر البعض إشارة إلى ضعف الاستدلال به، لأنّ هذا الاستدلال مبنيّ على ثبوت الجزم، لكونها مفسِّرة للمجزوم، وذا غيرُ ثابت، على أنّ ذلك لا يقتضي أن يكون جميع المفسَّر مثل ذلك، لأنّ المطلوب هو القاعدة الكليّة، والمثال الجزئيّ لا يثبتها. فمن ثمّ قال بعض النّحاة: الأولى في الاستدلال أن يثبت بما قاله فحول النّحاة في تعريف المفسِّر، بأنّه ما جانس المفسَّر في جميع الأحكام.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُستدلّ بآية: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

فالجواب: أن (نُؤْمِنْهُ)[2] في البيت متعيّن للتّفسير لا غير، وأمّا ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ فظاهرٌ فيه،

---

(١) بعضهم، أي: بعض النحاة التابع للشلوبين في التفصيل السابق. (المدابغي)

(٢) البيت لهشام المُرّيّ. دعت الضرورة الشعرية إلى التفريق بين (مَنْ) وهي للشرط، وبين فعلها المجزوم=

وفي كُلٍّ من أمثِلَةِ التَّحقِيقِ نَظَرٌ، لأَنَّها ترجِعُ عِند التَّحقِيقِ إلى تَفسِير المُفرَدِ بالمُفرَدِ، وهُو تَفسِيرُ الفِعلِ بِالفِعلِ لا الجُملَةِ بِالجُملَةِ، بِدَلِيلِ ظُهُورِ الجَزمِ في الفِعلِ المفَسِّرِ، ....

كيف لا، وقد قرئ ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ بالرّفع[1]، فعلى هذا ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ صفة شيء، و﴿بِقَدَرٍ﴾ متعلّق بمحذوف خبر كلّ، أي: كلّ شيءٍ مخلوقٍ كائنٌ بقدر، أو ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ خبر المبتدأ، فعلى قراءة الرّفع تخرج الآية عن موضوع البحث.

قوله: (لأنّها ترجع) إلخ

وأمّا ما قاله (ك) و(ش) من: «أنّ المفسِّر هنا وإن كان مفردًا لفظًا، هو جملةٌ معنى. غايته: أنّ الإعراب ظهر في أحد جزأيها، لصلاحيّته له»[2] ـ فغير ظاهر، إذ لم يُعهد جملة ذات محلٍّ ظهر إعرابها في جزأيها، لأنّ الإعراب حينئذٍ يكون لفظيًّا لا محليًّا، ولأنّه يلزم أن يكون محلّ قولنا: «يقعد زيد» الرّفع، لأنّ الرّفع ظهر في جزأيها مع أنّها

= (نؤمنْه)، بـ (نحن). و(نحن): ضمير في محل رفع، فاعل لفعل مُقدّر يفسره المذكور. والتقدير: فمَنْ نُؤمِنْهُ نؤمنه. ولمّا حذف الفعل برز الضمير بعد استتاره. و(يَبِتْ) جواب الشرط. الشاهد: المفسَّر (نؤمنْ) المقدَّر قبل (نحن)، والمفسِّر (نؤمنْهُ) المجزوم مذكور بعد (نحن).

ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٤ ط هارون، ٤/ ٢٣٩ ط البكاء) والمقتضب للمبرد (٢/ ٧٥) وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٣٢٨ وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٩٨) وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ٢٣٩، بلفظ: «منّا مُفزّعا». وفي: تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري (٤٢٣ برقم ٦٧٣) وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٧ بلفظ: «مِنّا مُرَوَّعا». وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٧٤) وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٣٨) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٢٣٣).

(١) وهي قراءة أبي السمال. ينظر: المحتسب لابن جني (٢/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٩٣.

لأن جُملَةَ الِاشتِغَالِ لَيسَت من الجُمَلِ الَّتِي تُسمّى في الِاصطِلاحِ جُملَةً تَفسيرِيَّةً، وإن حَصَلَ بهَا التَّفسِيرُ كَما قالَ المصَنّف في «المغني».

الجُملَةُ **الخَامِسَةُ** مِما لا مَحل لَه: الجملة **الواقِعَةُ جَوابًا للقَسَمِ** سَواءٌ ذُكِرَ فِعلُ القَسَمِ وحَرفُهُ، أم الحَرفُ فَقَط، أم لم يُذكَرا. فالأوّلُ نَحوُ: «أُقسِمُ بِالله لأفعَلَنَّ».

مستأنفة، فالحقّ مع الشّارح.

قوله: (ولأنّ جملة الاشتغال) إلخ

«اعتراضٌ ثانٍ على الشّلوبين، وحاصله: أنّه أطلق المفسِّرة على جملة الاشتغال، وهو خلاف الاصطلاح.

ويجاب: بأنّه أراد المفسّرة بالمعنى اللّغويّ، وهو متناولٌ لها». أفاده (ش).

وفيه نظر، لأنّ موضوع الخلاف الجملة التّفسيريّة بالاصطلاح. وهو قد خالف الجمهور وفصّل، فذكر هذه الجملة في قسمِ ما ليس له محلّ، فدلّ على أنّه أراد التّفسيريّة بالمعنى الاصطلاحيّ، إذ لو لم يُرده لمّا تمّ مدّعاه، فهذا الجواب مضرّ له، فاعتراض الشّارح مازال واردًا.

قوله: (ممّا لا محلّ له)

التّذكير باعتبار لفظ (ما).

وفي بعض النّسخ: (لها)، فالتّأنيث باعتبار معناه. وهذا الوصف معلومٌ من المقام، فذكره تذكير.

قوله: (جوابًا للقسم)

والثَّانِي نَحوُ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] بعد قَوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ....

أي: لفعله.

والقسم لغة: اليمين. واصطلاحًا: جملة إنشائيّة، أو خبريّة مؤكّدة لجملةٍ أخرى هي جواب القسم نحو: «بالله لأفعلنّ»، و«زيدٌ أقسم بالله لَيَفْعَلَنَّ». ولتعلّق إحداهما بالأخرى، نُزِّلَتا منزلة الشّرط والجزاء، فإنّ جملة القسم ليست مقصودةً لذاتها، بل ذُكرت تأكيدًا للجواب.

وإنّما نبّه على جواب القسم دون فعله مع أنّه لا محلّ له أيضًا، لظهوره، لأنّها جملةٌ مستأنفة بخلاف الجواب.

وإنّما لم يكن لجواب القسم محلّ، لأنّه جملةٌ غير واقعةٍ موقع المفرد، وكلّ جملةٍ شأنها ذلك ليس لها محلّ، فجملة الجواب ليس لها محلّ.

وأمّا مجموع القسم وجوابه، فقد يكون له محلّ، كما سيأتي في الشّارح.

قوله: (﴿يسٓ﴾ [يس: ١])

قيل: معناه: يا إنسان في لغة طيّئ، كما نقل عن الكشّاف[1].

قال (ش): «إنّه إنْ صحّ يكون أصله: يا أُنيسين، فكثر النّداء به حتّى اقتصروا على شطره، كما قالوا في القسم: مُ الله، في: أيمُن الله».

وعلى هذا فالجواب للنّداء[2] كما في الرّوميّ، كما أنّه إذا جُعل خبر مبتدأ محذوف[3]،

---

(١) الكشاف للزمخشري (٤/ ٥).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٩٤.

(٣) تقديره: هذه يس.

﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ١ـ٢] والثَّالِثُ نَحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمۡ لَمَا تَحۡكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩] بعدَ قَولِهِ تعالى: ﴿أَمۡ لَكُمۡ أَيۡمَٰنٌ عَلَيۡنَا بَٰلِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩]، والأيمانُ: جمعُ يَمِينٍ بِمَعنى القَسَمِ. ونَحوُ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، لأن أخذَ الميثَاقِ بِمَعنى الِاستِحلافِ، قيل: ومِن هُنَا أي: من أجلِ أن الجُملَةَ الواقِعَةَ جَوابَ القَسَمِ لا مَحلَّ لها. قالَ أحمدُ بن يَحيى ثَعلَبٌ: لا يَجوزُ أن يُقالَ: ....

يكون الجواب للقسم الّذي بعده.

قوله: (﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ٢])

«أي: ذي الحكمة، أو لأنّه دليلٌ ناطقٌ بالحكمة، أو لأنّه كلامٌ حكيمٌ فوُصِفَ بوصفِ المتكلّم»[١].

والحكمة: العلم النّافع. وفي اصطلاح أهل المعقول ـ وإن كان ليس مرادًا هنا ـ: «علمٌ باحثٌ عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه بقدر الطّاقة البشريّة»[٢].

ثمّ إن كان المبحوث عنه، ما وصل إلينا عِلْمُهُ فهي حكمة علميّة، وتنقسم أقسامًا ثلاثة: علم النّواميس، وعلم الأخلاق، وعلم السّياسة. وقد تكفّلت الشّريعة الغرّاء بهذه الأقسام.

أو عَمَلُهُ، ويسمّى: حكمة عمليّة، وأقسامها ثلاثة: العلم الطّبيعيّ، والعلم الرّياضيّ، والعلم الإلهيّ. وكلّ من هذه العلوم الثّلاثة له فروعٌ كثيرة.

---

(١) الكشاف للزمخشري (٤/ ٥). نقلاً عن الشنواني.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/ ٤٧).

«زيدٌ لَيَقومَنَّ» على أن «ليقومَنَّ» خبرٌ عَن «زيد»، لأنّ الجُملَةَ المُخبرَ بهَا لها مَحلٌّ من الإعراب، ....

قوله: (لَيَقُومَنَّ)[١]

أي: «من غيرِ تأويلٍ بأنّ الخبر مجموع القسم وجوابه»[٢]، ولذلك أتى الشّارح بالعلاوة.

وهذه الجملة أعني: (لا يجوز) إلخ: مقول قول (قال)، وهو ومقوله: مقول قول (قيل)[٣].

ثمّ في الرّضيّ: «قال ثعلب: لا يجوز أن يكون الخبر قسميّة نحو: زيد والله لأضربنّه. والأَوْلَى الجواز»[٤].

---

(١) ملخصه: أن ثعلبًا قال: لا تقع جملة (القسم) خبرًا، ففهم بعضهم أنه يعني (جواب القسم) وحده. فعلله بأن خبر المبتدأ يلزمه أن يكون له محل رفع وجواب القسم يلزمه أن لا يكون له محل. فاعترضه ابن مالك بوقوع جواب (القسم) وحده خبر المبتدأ في آية ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨] و﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾ [الروم: ٦٩] ونحوهما. وقال المصنف (ابن هشام): (والجواب عما قاله) إلخ، يعني: أن رد ابن مالك على ثعلب بناء على ما فهمه بعضهم بالآية ونحوها، ليس بصحيح، لأنه نظر للصورة والظاهر (جواب القسم) وحده، أما في الحقيقة فالخبر: مجموع جملتي القسم المقدّر والجواب، والتقدير: (أقسم بالله لَنُبَوِّئَنَّهُمْ)، أمّا (ليقومنّ) ـ وحدها ـ فلا محل لها. لكن الردّ على ابن مالك مبني على نقلٍ غير دقيق عنه. والتحقيق: أن كُلاًّ من ثعلب (في المنع) وابن مالك (في التجويز)، يقصد «الجملة القسمية» المكونة من مجموع: القسم وجوابه. لا (جواب القسم) وحده. ومَنْع ثعلب معلل بأمرين آخرين، أحدهما: أن جملة القسم إنشاء مناف للخبر. وثانيهما: جملة القسم ليس فيها ضمير المبتدأ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣١٠) مغني اللبيب لابن هشام ٥٣٠.

(٢) الرومي.

(٣) نص ابن هشام: «قيل: ومن هنا قال ثعلب: لا يجوز...».

(٤) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٣٨). قال المبرد (المقتضب ٢/ ٣٣١): «ولا يلحق هَذِه اللام ما النُّون =

وجَوابُ القَسَمِ لا مَحلَّ لَهُ، فيَتَنافَيانِ، ورُدَّ قَول ثَعلَبٍ، والرّادّ لَهُ ابن مالكٍ قالَ في «شرح التسهيل» وقد وردَ السَّماعُ بِما مَنعه ثَعلَب من وُقُوعِ جُملَةِ جَوابِ القَسَمِ خَبرًا واستشهدَ بقوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨]، فجُملَةُ ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ جَوابُ القَسَمِ وهِي خبرُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

والجَواب عَمّا قالَهُ ابن مالِكٍ:........................

منه تعلم، أنّ ما نقل هنا ليس من مذهب ثعلب، ولذلك حكاه المصنّف بـ (قيل)، لضعفه. واضّطر الشّارح لنقل عبارة «المغني» الآتية المصرِّحة بخلافه، فلا يقال: رَدُّ المصنّف هنا على ابن مالك يقتضي تسليم ما فهمه ذلك البعض، فيخالف ما في «المغني»، بل الرّد هنا دليلٌ إلزاميّ لا تحقيقيّ، والدّليل الإلزاميّ، لا يشترط تسليمه عند المستدلّ، بل مبناه على مقدّماتٍ يسلّمها الخصم فيحصل له الإلزام، فالرّدّ مجاراة لما فُهم من كلام ثعلب، فتأمّل.

قوله: (فيتنافيان)

وذلك لأنّ تنافي اللّوازم يدلُّ على تنافي الملزومات. فجملة: (ليقُومنّ) إذا جُعلت خبرًا، لزم أن يكون لها محلّ. وعلى كونها جواب القسم، يلزم عدم المحلّ لها. وهذان لازمان متنافيان، فيكون ملزومهما متنافيًا، والغرض أنّه شيءٌ واحد.

وبحث فيه: بأنه لا مانع أن يكون لها محلّ باعتبار، ولا محلّ لها باعتبارٍ آخر، فقول الشّارح: (فيتنافيان) ممتنع، لأنّ الغرض أنّ الجهة غير متّحدة.

قوله: (والجواب) إلخ

= في آخِره خَفِيفَة أو ثقيلَة إلاّ والمعْنَى معنى القسم. لا تقول: [...] زيد ليقومَنّ، إلاّ أن تريد القسم، [...] فكأنّك قلت: زيد والله ليقومنّ».

أنّ التَّقدِيرَ: «والَّذين آمنُوا وعمِلُوا الصَّالِحَات أُقسِمُ بِالله لنُبوِّئنَّهُم»، وكَذَلك التَّقدِيرُ فيما أشبَهَ ذَلِك من نَحو قَوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] فَالخَبَر في الحَقِيقَةِ هُو: مَجمُوعُ جملَةِ القَسَم المُقدَّرَة، وهِي: «أُقسِمُ بِاللهِ» وجُملَةُ الجَوابِ المذكُورَةِ وهِي: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ و﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾، لا مُجرّدُ جملَةِ الجَوابِ فَقَط، فَلا يلزم التَّنَافي، إذ لا يلزم من عَدَمِ مَحليَّةِ الجُزءِ عدمُ مَحلِّيَّة الكلِّ. هَذا تَقدِيرُ كَلامِهِ هُنا.

وقالَ في «المغني»: مَسأَلَة قالَ ثَعلَبٌ لا تقع جملَةُ القَسَمِ خَبرًا، فَقيل في تَعليلِهِ: لأنّ نَحو «لأفعَلَنَّ» لا مَحلَّ لَهُ، فَإذا بُنِيَ على مُبتَدإٍ فَقيل: «زيدٌ لَيفعَلَّنَ» صَارَ لَهُ مَوضِعٌ. ولَيسَ بِشَيءٍ، لأنَّه إنّما منعَ وُقُوعَ الخَبرِ جُملَةً قَسَمِيَّةً، لا جملَةً هِيَ جَوابِ القَسَم. ومُرادُهُ أنّ القَسَمَ وجَوابَهُ لا يكونانِ خَبرًا، إذ لا تَنفَكُّ إحداهُما عَنِ الأُخرَى، وجُملَتَا القَسَمِ والجَوابِ يُمكِنُ أنْ يكونَ لَهما مَحلٌّ، كَقَولِك: «قالَ زيدٌ: أُقسِمُ بِاللهِ لأفعَلَنَّ».

هذا جوابٌ إقناعيّ، إذ يجوز الإعراب بغير هذا الوجه، كما قال أبو البقاء: إنّ ﴿الَّذِينَ﴾ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾[1].

قوله: (إذ لا تنفك) إلخ

علّة لصّحة إرادة مجموع جملة القسم وجوابه بجملة القسم.

قوله: (وجملتا القسم)

أي: وإن قلنا: إنّ مراد ثعلب أنّ (القسم وجوابه) لا يصحّ أن يكون خبرًا، فممنوعٌ

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٧٩٦ و٢/ ١٠٣٤).

وفي بعض النُّسخ تَنبيهٌ: يَحتَمِلُ قَولُ هَمّام الفَرَزْدَقِ يُخَاطِبُ ذِئبًا عَرَضَ لَهُ في سَفَرِه:

تَعَشَّ فَإنْ عاهَدْتَني لا تَخونَني ... نَكُنْ مِثْلَ مَن يا ذِئبُ يَصْطَحِبانِ

كَونَ جملَةِ: «لا تخونُني» جَوابًا لـ«عاهدتني»، فَإنَّهُ بِمَنزِلَة القَسَم كَقَولِهِ، وهُو الفرزدق أيضًا:

أيضًا، لأنّ الجملتين قد يكونُ لهما محلّ.

ومحصّله: إن أُريد من القسم: (الجواب) كما هو فهم البعض، فلا يصحّ. وكذا إن أُريد: مجموع (فعل القسم وجوابه)، كما في المغني، فيحتاج كلام ثعلبٍ لتوجيهٍ آخر.

قوله: (وفي بعض النُّسخ)

أي: الكلام الّذي جُعِل التّنبيه ترجمةً له، أعني: (يحتمل قول الفَرَزْدَق[1]) إلخ، لا لفظ (تنبيه) ثابتٌ في بعض النّسخ ساقطٌ من غيرها، كالرّوميّ و(ك) و(م).

قوله: (جوابًا لِـ «عَاهَدْتَنِي»)

(١) وصف الفرزدق ذئبًا رأى ناره فأتاه، وهو في بعض أسفاره في بادية، ووصف حاله معه، ومعه لحم شاة مسلوخ، فأطعمهُ وألقى إليه ما يأكله. وقوله (تَعَشَّ) خطاب للذئب، (فإن عاهدتني) بعد أن تتعشى على أن لا يخون كل واحد منا الآخر، كنا مثل رجلين (يصطحبان).
ينظر: ديوان الفرزدق (٢/ ٥٧٦). والكتاب لسيبويه (٢/ ٤١٦ ط هارون، ٤/ ١٠٤ ط البكاء) وفيه بلفظ: «تعال فإن عاهدتني». والمقتضب للمبرد (٣/ ٢٥٣) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ٢٦٣) وتهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٤٧٣) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ٩٢) واللامع العزيزي للمعري (١١٦٣) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٦٣) ومغني اللبيب لابن هشام ٥٢٩ وتخليص الشواهد لابن هشام ١٤٢ والمقاصد النحوية للعيني (١/ ٤٢٦) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٢٩) وخزانة الأدب للبغدادي (٧/ ٥٧٨) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٢٣٧).

أرَى مُحْـرِزًا عاهَدْتُـهُ لَيُـوافِقَنْ　　فكـانَ كمَـنْ أغْرَيتُـهُ بخِـلافي

فجُملةُ «لَيُوافِقَن» جَوابٌ لـ«عاهَدتُهُ»، فَيكونُ «لا تَخونُني» جَوابًا لـ«عاهَدتَني» **فَلا مَحلّ لَهُ** من الإعراب، لأنَّه جَوابُ القَسَمِ. ويَحتَمِلُ **كَونُهُ** أي: كَونَ «لا تَخونُني» **حَالًا من الفاعل** وهُو تَاءُ المخَاطَبِ من عاهَدتَني، والتَّقدِيرُ: حَالَ كونِكَ غيرَ خائِنٍ، **أو حالاً منَ المفعُولِ**، ....

أي: وجواب الشّرط (نكُنْ). فإن قيل: هذا مخالفٌ للقاعدة المشهورة من أنّه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ يحذف جواب المؤخّر»[1]، كما في الخلاصة:

واحْـذِفْ لَـدَى اجْتِمـاعِ شَـرْطٍ وقَسَـمْ　　جَـوابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَهْـوَ مُلْتَـزَمْ[2]

«فالجواب: أنّ القاعدة محلّها إذا كان الجوابان غيرُ مختلِفَينِ، بدليل أنّه يُقال: حُذف لدلالة الآخر عليه، وهما هنا مختلفان»[3].

قوله: (فيكون «لا تَخُونُني» جوابًا لـ «عاهَدْتَني»)

أتى به وإن عُلم ممّا سبق، ليرتّب عليه قول المصنّف: (فلا محلّ له) أي: لـ (تَخُونُني)[4].

قوله: (لأنّه جواب القسم)

أي: جواب ما هو بمنزلة القسم، ليوافق ما قبله[5].

قوله: (والتّقدير: حال كونِك غيرُ خائنٍ)

---

(١) الزرقاني.
(٢) ألفية ابن مالك، برقم ٧٠٦.
(٣) الزرقاني.
(٤) الزرقاني.
(٥) الزرقاني.

وهُو: يَاءُ المُتكَلِّمِ من «عاهَدتَني»، والتَّقدِيرُ: حَالَ كوني غيرَ خائِنٍ، أو حالًا مِنهُما أي: من الفاعل، وهُو التَّاءُ الفوقانِيَّة، ومن المفعُولِ وهُو: اليَاءُ التَّحتَانِيَّةُ، والتَّقدِيرُ: حَال كونِنا غيرَ خائِنينَ، وعَلى التَّقاديرِ الثَّلاثَةِ، فَيكونُ في مَحلِّ نَصبٍ، والاحتِمالُ الأولُ أرجحُ. قالَ في «المغني»: والمعنَى شَاهِدٌ لكَونهَا جَوابًا.

الصّواب: غير مخونٍ، لأنّ الفعل إذا أخذ منه وصفٌ باعتبار كونه واقعًا على المفعول، يكون اسم مفعول، ولأنّ الذّئب مخوفٌ منه لا خائف.

قوله: (والتّقدير: حال كَوْننا) إلخ

الفائدة في كونه حالاً منهما، المبالغة في الثّناء عليه، حيث لا ينسب إليه الخيانة، ولا لمن أضافه[1].

قوله: (فيكون في محلّ نصبٍ)

أي: وجواب القسم محذوفٌ يدلّ عليه الحال.

قوله: (والاحتمال الأوّل)

أي: من احتمالات الحال[2].

قوله: (والمعنى شاهدٌ)[3] إلخ

---

(١) الزرقاني.

(٢) الشنواني. لكن الظاهر ما ذهب إليه الزرقاني والمدابغي من أنّ الاحتمال الأول هو جواب القسم، في مقابلة الاحتمال الثاني (أي: الحال) وفيه التقادير الثلاثة. ويرجحه النقل عن ابن هشام في المغني، تأييدًا له، وتعليق العطار عليه.

(٣) نص ابن هشام في (مغني اللبيب ٥٩٢): «والمعنى شاهد للجوابية».

الجُملَة السَّادِسَةُ من الجُمَل الَّتِي لا مَحلَّ لها: **الواقِعَةُ جَوابًا لشرطٍ غيرِ جازِمٍ مُطلقًا، كجوابِ «إذا» الشَّرطِيَّة**، نَحو: «إذا جَاءَ زيدُ أكرمتُك»، وجَوابِ «لَو» الشَّرطِيَّة نَحو: «لَو جَاءَ زيدٌ لأكرمتُك»، وجَوابِ «لَولا» الشَّرطِيَّةِ، نَحو: «لَولا زيدٌ لأكرمتُكَ». فجُملَةُ «أكرَمتُكَ» في جَوابِ الثَّلاثَةِ لا مَحلَّ لها. **أو الواقِعَة جَوابًا لشَرطٍ جازِمٍ، ولم تَقتَرِن بالفاء ولا بإذا الفُجائِيَّة، نَحو قولِكَ: «إن جَاءَنِي زيدٌ أكرمتُهُ»** فجملةُ: «أكرمتُهُ» وقعت جَوابًا لشَرطٍ جازِمٍ، ولم تَقتَرِن بالفاء ولا بإذا الفُجائِيَّةِ، فَلا مَحلَّ لها، ....

إذ القصد المعاهدةُ على عدم الخيانة، إذ هي أنسب في مكان الخوف، لا المعاهدة في حالة كذا على شيءٍ آخر غير معلوم[1].

قوله: (كجواب إذا)[2]

وهي في الغالب تدلّ على المعلوم وقوعه، ومع دلالتها على الظّرفيّة، تدلّ على ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى. وقيل: بل حصول الفعلين بحسب الاتّفاق لا بحسب الارتباط، إذ لو لوحظ فيها معنى الشّرط، جيء بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥] الآية. ولا يجوز: إن يقم زيدٌ ما ضربته.

«والفرق بين (إنْ) و(إذا): أنّ (إنْ) لا تدلّ على الزّمان بحسب الوضع، بل بحسب الاستلزام[3]». أفاده بعضهم[4].

---

(١) الزرقاني.

(٢) وفعل شرط (إذا) في محل جر، وأمّا فعل شرط (لو) و(لولا) فلا محل له لأنه من الجمل المستأنفة. (قاله الزرقاني).

(٣) وأمّا (إذا) ظرف زمان، وكلّ ظرف زمان يدل على الزمان بالمطابقة.

(٤) عز الدين ابن جماعة. نقلاً عن أبي حيان (ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٦).

....

قال (ك): وإنّما لم تعمل هذه الكلمات عمل الجزم، أمّا (إذا) فلأنّها تدلّ على اليقين[١]، و(إنْ) الشّرطيّة تدلّ على الشّكّ والإبْهام، فلم تعمل عملها[٢]. وأمّا (لولا) فلأنّها تدلّ على الجملة

الاسميّة المحذوفة الخبر غالبًا، وجزاؤها ماضٍ. وأمّا (لَمَّا) فلدخولها على الماضي أيضًا. وإذا لم تعمل هذه الكلمات في الشّرط فبالأحرى ألاّ تعمل في الجزاء.

قال بعضهم: وفي كون (لو) و(لولا) من أدوات الشّرط دون الجزم ـ نظر، لأنّهما للرّبط دون الشّرط، وهو أعمّ. وأجاب: بأنّ تسميتها بالشّرط مجاز، لمشاركته لها في الرّبط[٣].

---

(١) موافقًا لمطبوعة: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٠٣، وفي مخطوطة للكافيجي، بلفظ: «التعيُّن».

(٢) في حديث سيبويه (٣/ ٦٠ ط هارون، ٤/ ١٧٦ ط البكاء) عن سبب منعهم (إذا) أن يجازوا بها [أي: يجزموا بها]؟ ذكر أنّ (إنْ) مبهمة وكذلك حروف الجزاء، و(إذا) تجيء وقتًا معلومًا، ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمر البُسْر (وهو ثمر النخل)، كان حسنًا. ولو قلت: «آتيك إنْ احمرّ البسر»، كان قبيحًا؛ لأنّه واقع لا محالة.

وفي المقتضب للمبرد (٢/ ٥٥): «ألا ترى أنّك إذا قلت: إن تأتِني آتِك، فإنك لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟ [...] فإذا قلت: إذا أتيتني، وجب أن يكون الإتيان معلومًا. ألا ترى إلى قول الله ﷻ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار: ١] و﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ [التكوير: ١] و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] أنّ هذا واقع لا محالة. ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إن) لأن الله ﷻ يعلم، و(إنْ) مخرجها الظن والتوقُّع فيما يخبر به المخبر».

وفي أمالي ابن الشجري (٢/ ٨٢) أمثلة توضح الفرق بين (إذا) و(إنْ) في المعنى، كقولك: إذا جاء الصيف سافرت، ولا تقول: إن جاء الصيف؛ لأن الصيف لابدّ من مجيئه. وكذا لا تقول: إن جاء شعبان، كما تقول: إذا جاء شعبان. وتقول: إن جاء زيد لقيته، فلا تقطع بمجيئه، فإن قلت: إذا جاء، قطعت بمجيئه. فلما خالفت (إذا) (إن)، فيما تقتضيه (إن) من الإبهام، لم يجزموا بها فى سعة الكلام.

(٣) عز الدين ابن جماعة.

فَإن اقتَرَنَت بِأحَدِهِما كانَت في مَحلِّ جَزمٍ، كَما تَقدَّمَ.

الجُملَةُ السَّابِعَةُ: التابِعَةُ لِما لا مَوضِعَ لَهُ من الإعراب، ....

فيؤخذ منه: أنّ ذلك مجاز استعارة، أو أن يقال: إنّه أطلق الشّرط، وأراد الرّبط.

قوله: (كانت في محلّ جزم) إلخ

حقّق الدّمامينيّ: «أنّ جملة جواب الشّرط لا محلّ لها مطلقًا، لأنّ كلّ جملةٍ لا تقع موقع المفرد لا محلّ لها، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد»[1].

فما ذكره الشّارح هنا مبنيّ على ما صرّح به المصنّف سابقًا، من أنّ جملة الجواب إذا قُرنت بالفاء أو بـ (إذا) فهي في محلّ جزم.

قوله: (التّابعة لما لا موضع له)

وَصْفُها بكونها تابعة لغويّ لا اصطلاحيّ[2]، فبالنّظر للاصطلاح إطلاق التّبعيّة عليها مجازٌ[3] بعلاقة المشابهة، لأنّ التّابع اصطلاحًا: «كلُّ ثانٍ أُعربَ بإعرابِ سابقه[4] من جهةٍ

(١) تحفة الغريب للدماميني (٣/ ١٤٥).

(٢) ردّه الدماميني (تحفة الغريب ٣/ ١٥٠) بقوله: «فإنْ قلت: لعله أراد التبعية اللغوية. قلت: هذا مع كونه خروجًا عن التكلم باصطلاح أهل الفن المبحوث فيه لا يجدي شيئًا في مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣] إنّ الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلاً من الصلة. وكذا في قولهم في نحو: جاء زيدٌ وذهبَ عمرٌو، إنّ الثانية لا محل لها، لكونها معطوفة على المستأنفة، فاستعملوا اللفظ الموضوع للتابع المصطلح عليه».

(٣) قال الأزهري (شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٠١): «والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محلٌّ، وإلاّ فإطلاق التبعية عليها مجاز».

(٤) المراد (أُعرب بإعراب سابقه) إن كان له إعراب، أو بأن المراد: (أعرب بإعراب سابقه) وجودًا وعدمًا. ينظر: تفسير الآلوسي (روح المعاني ١٥/ ٣٧٠).

نَحو: «قامَ زيدٌ وقَعَدَ عَمرٌو» فجُملَةُ «قعدَ عَمرٌو» لا مَحلَّ لها من الإعرابِ،

واحدة»[١]. فلا بدّ أن يكون لمتبوعه محلٌّ من الإعراب، والحال أنّ الأمر ليس كذلك[٢].

قوله: (نحو: قام وقعد عمرو)[٣]

فيه عطفُ جملةٍ فعليّة على اسميّة، وفيه كعكسه أقوالٌ ثلاثة[٤]:

أحدها: الجواز مطلقًا، وهو لازمٌ لجميع النّحويّين، فإنّه لا يُعلم خلافٌ بينهم في نحو: «قام زيدٌ وعمرٌو أكرمتُه»، أنّه يجوز في (عمرو) الرّفع بالابتداء، والنّصب بإضمارِ عاملٍ يفسّره الفعل المذكور.

ثانيهما: المنع مطلقًا[٥]، حكاه عبد اللّطيف البغداديّ في شرح مقدّمة ابن بابشاذ، واعترض بقول الشّاعر:

عاضَها اللهُ غُلامًا بَعْدَما شابَتِ الأَصْداغُ والضِّرسُ نَقِدْ[٦]

---

(١) الكافية لابن الحاجب ٢٩. ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢/ ٢٧٧).

(٢) الشنواني.

(٣) كذا في المخطوطات. ويقصد: «[زيد] قام وقعد عمرو». لأنه ينقل عن عز الدين ابن جماعة، في أوثق الأسباب (مخطوط) قال: «(نحو: زيد قام) وهذه جملة اسمية لا محل لها، لأنها مستأنفة (وقعد عمرو) جملة فعلية لا محل لها».

(٤) عز الدين ابن جماعة في: أوثق الأسباب (مخطوط).

(٥) نسب ابنُ هشام المنعَ إلى ابن جني، وليس مذهبه المنع. والذي يظهر أنّ مذهبه الجواز بالواو فقط تبعًا لأبي علي الفارسي. ينظر: سر صناعة الاعراب لابن جني (١/ ٢٧٢) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٧/ ٦٦).

(٦) البيت بلا نسبة. المعنى: عَوَّض الله هذه المرأةَ ممن مات من أولادها غُلامًا، ولدتْه بعدما أسنَّتْ وشابَ رأسُها وتكسَّرتْ أسنانُها، فأحبته أشد محبة، لأنها قد يَئِسَتْ أنْ تلِد غيرَه. والنَّقَد: بالفتح، أكل في الضرس. والفعل نقِد بالكسر. =

لأنَّها مَعطوفَةٌ على جُملَةِ «قامَ زيدٌ» وهي لا مَحلَّ لها، ....

وأجاب: بأنّ الضّرس فاعلٌ بفعلٍ محذوف أي: ونَقِدَ الضّرس نقد، و: بأنّه يجوز أن يكون مبتدأً والواو للحال. انتهى.

ويلزم هذا القائل: أن يوجب النّصب في نحو: قام زيدٌ وعمروٌ أكرمتُه، ولا نعلم قائلاً به [1].

ثالثها: جواز ذلك إذا كان العاطف الواو، ومَنْعُه إذا كان العاطف غيرها، أفاده بعض الفضلاء[2].

وقوله: «أحدهما: الجواز مطلقًا»[3]، أي: سواء كان العاطف الواو أولا، بدليل المقابلة في القول الثّالث، وكذلك يقال في المنع مطلقًا، ثمّ في دعوى لزوم الجواز نظر، لأنّ دليله ـ أعني: «لأنّه لا يُعلم خلافٌ»[4] إلخ ـ ممنوعٌ بأنّه لا يلزم من رفع زيدٍ على الابتداء، أن تكون الواو عاطفة، لجواز كونها استئنافيّة، فلا ينتج المدّعي، على أنّه لو تمّ لكان القولان المذكوران بعدُ محضُ مكابرةٍ، لقيام الدّليل على صحّة ما يخالفهما، وهو القول الأوّل.

قوله: (لأنّها معطوفة على جملة) إلخ

= ينظر: إصلاح المنطق (٤٩ تحـ شاكر وهارون، ٧٤ تحـ قباوة) وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي ١٥٠ وتهذيب اللغة للأزهري (٩/ ٣٧) والخصائص لابن جني (٢/ ٧١) والصحاح للجوهري (٢/ ٥٤٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٣) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٧/ ٦٥).

(١) عز الدين ابن جماعة. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٦٣١.

(٢) قاله ابن جني، وهو ينقل عن شيخه أبي علي. ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ٢٧٤) مغني اللبيب لابن هشام ٦٣٠ ـ ٦٣١.

(٣) عز الدين ابن جماعة.

(٤) عز الدين ابن جماعة.

لأَنَّها مُستَأنَفَةٌ، هَذا إذا لم تُقَدِّر الواو الدَّاخِلَةَ على «قَعَدَ» للحَالِ، فَإنْ قَدَّرتَها للحَالِ كانَت «قد» مُقدَّرَةً، والجُملَةُ بعدَهَا مَحلُّهَا نَصبٌ على الحال من «زيدٌ».

ثمرة العطف في الجمل الّتي لا محلّ لها: إفادة مضمون الجملتين، لأنّ مثل قولنا: «ضربَ زيدٌ، أكرمَ عمروٌ»، بدون عطف، يحتمل الإضراب والرّجوع عن الأوّل، بخلاف ما إذا عطفت [١].

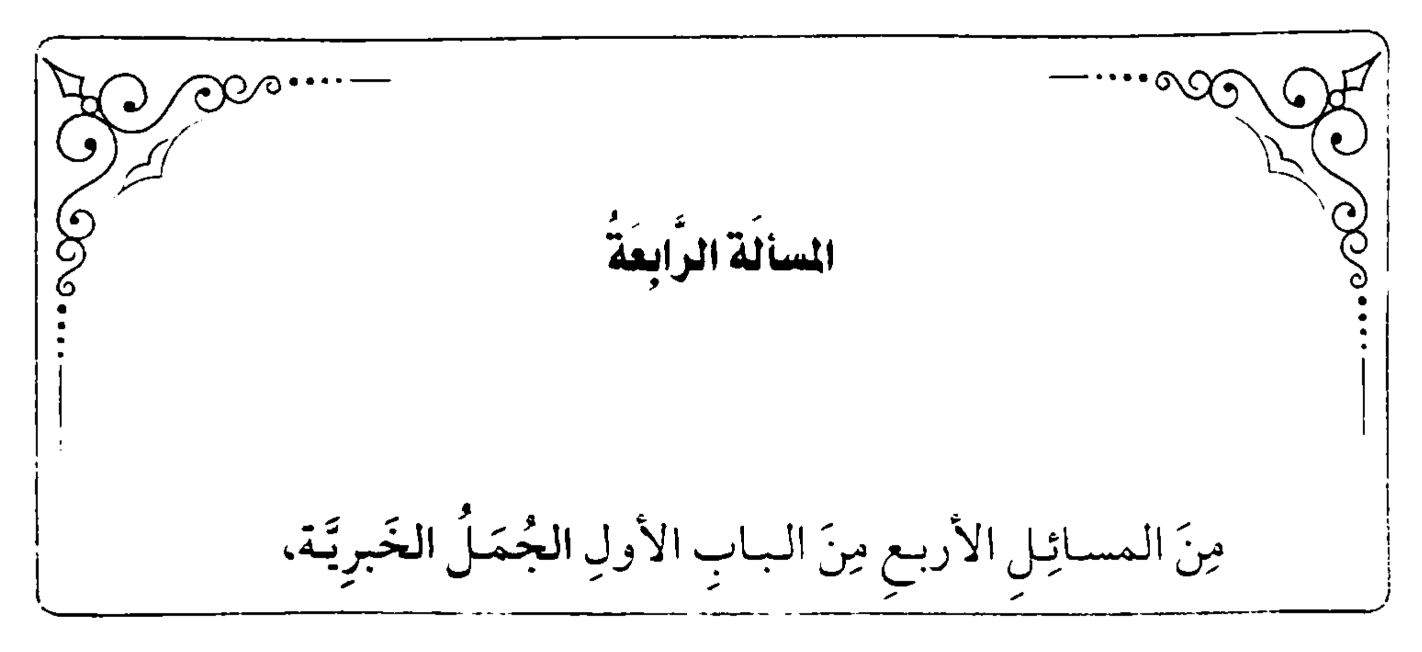
قوله: (فَإِنْ قَدَّرْتَها للحال) إلخ

لا يقال: رُجِّح الحال على العطف، لأجل توافق الجملتين، لأنّا نقول: وُجِد للعطف مرجّحٌ معارضٌ لهذا، وهو كونه أصلاً في الواو [٢].



(١) فائدة العطف بالواو فيما لا محل له من الإعراب: (أ) فائدة دفع توهُّم الإضراب، فلو قيل مثلاً: «يعطي زيد، يمنع» بلا عطف احتمل أن يكون (يمنع) رجوعًا عن الإخبار بـ (يعطي)، وإذا عطف وقيل: «يعطي زيد ويمنع» يندفع توهم الإضراب عن الجملة الأولى إلى الثانية. (ب) وفائدة التشريك والجمع بين مضموني الجملتين في التحقق، مثل: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعد، فيندفع توهُّم الإضراب فيما تحتمله، ويفهم الاجتماع فكأنه قيل: اجتمع قيام زيد وقعود عمرو في الواقع. وإذا قيل: اكسُ زيدًا وأطعمْه، كان المعنى: اجمعْ بينهما. ينظر: حاشية الجرجاني على المطول شرح تلخيص المفتاح ٢٧٦ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح للمغربي (١/ ٥٣٢) وخزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٣٦) ودلائل الإعجاز للجرجاني ٢٢٣.

(٢) عز الدين ابن جماعة، ولفظه: «... لأني أقول: ويرجح الأول أن الأصل في الواو كونها عاطفة».



المسألَة الرَّابِعَةُ

مِنَ المسائِلِ الأربعِ مِنَ البابِ الأولِ **الجُمَلُ الخَبرِيَّة**،

قوله: (المسألة الرّابعة)

مبتدأ وصفة، والخبر محذوف.

أو خبرٌ والمبتدأ محذوف.

وأمّا ما قالوه هنا من أنّ الخبر هو قول المصنّف: (الجملة الخبريّة) إلخ، فمردودٌ بما صرّح به غيرُ واحدٍ من المحقّقين: أنّ ما بعد التّراجم أحكامٌ مستقلّة، وأنّ التّراجم جملٌ منفصلةٌ عمّا قبلها وما بعدها، فلا يصحّ ارتباطها بشيءٍ منهما، إذ المقصود من الإتيان بها فصلُ الكلامَينِ السّابق واللّاحق، وجعلُ كلّ واحدةٍ على حده، وهذا الإعراب منافٍ لها، فهو وإن صحّ لفظًا لا يصحّ معنًى.

قوله: (من المسائل الأربع)

صفةٌ ثانيةٌ للمسألة، فـ (مِنْ) للتّبعيض.

و(من الباب الأول): صفةٌ للمسائل الأربع، فـ (مِنْ) للبيان.

ولهم هاهنا تكلّفات.

قوله: (الجملة الخبريّة)

وفي نسخٍ: الجمل، وكلٌّ صحيح.

وهِي المُحتَمِلَةُ للتَّصديقِ والتَّكذيبِ، مَعَ قطعِ النّظر عَن قَائِلهَا، **الَّتِي لم يطلُبهَا العَامِلُ لُزُومًا**، ويصِحُّ الِاستِغنَاءُ عَنهَا، بخِلافِ الجُملَةِ الَّتِي يَطلُبهَا العَامِلُ لُزُومًا، كجُملَةِ الخَبَرِ، والمَحكِيَّة بالقَولِ، وبخِلاف ما لا يَصحُّ الِاستِغنَاءُ عَنهَا، كجملة الصِّلَةِ **إنْ وقعت بعد النَّكِراتِ المَحضَةِ**، أي الخَالِصَةِ مِما يُقرِّبهَا من المَعرِفَة، ....

قوله: (للتّصديق والتّكذيب)

التّصديق: نسبة الصّدق للمتكلّم كالتّكذيب، وصدق المتكلّم هو صدق خبره، فآل الكلامُ لقولنا: الخبريّة، وهي ما احتملت الصّدق والكذب.

فإن قلت: الخبر إذا كان صادقًا لا يحتمل الكذب، وإن كان كاذبًا لا يحتمل الصّدق.

فالجواب: أنّ الواو بمعنى: (أو). وفيه ما فيه، راجع مواد الشّمسيّة[1].

وإنّما احتاج الشّارح لتفسير الخبريّة، لدفع توهّم أنّ المراد بالخبريّة ما وقعت خبرًا، فأفاد أنّ المراد بها: المنسوبة للخبر المقابل للإنشاء.

قوله: (والمحكيّة بالقول)

«إن قيل: المحكيّة بالقول من جملة المفعول به، والمفعول به يصحّ الاستغناء عنه، إذ يجوز حذفه، فكيف تكون ممّا يطلبه العامل لزومًا؟

فالجواب: إنّ طلب العامل من حيث الحكاية لازم، ومن حيث المفعوليّة غير لازم، ومعمول القول مطلوبٌ من حيث الحكاية». (ق).

---

(١) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي (المقالة الثانية، الفصل الأول ٨٤، ط الهاشمية و١/ ٢٢٣ ط الأميرية).

فصِفاتٌ أي: فَهِيَ صِفَاتٌ، **أو وقعت بعد المَعارِفِ المَحضَةِ**، أي: الخَالِصَةِ من شَائِبَةِ التَّنكيرِ، **فأحوالٌ** أي: فَهِيَ أحوالٌ، **أو وقعت بعد غيرِ المَحضةِ**، أي: الَّتِي يكون فيهَا شَائِبَةُ تَعرِيفٍ من وجهٍ وشائبةُ تنكيرٍ من وجهٍ آخر، **مِنهُما** أي: من النَّكرات والمعارِفِ، **فمُحتَمِلَةٌ لَهُما**.................

ومحصّله: أنّ المحكيّة لها جهة عموم، وهو كونها مفعولاً بدون ملاحظة أنّ عاملها القول، وجهة خصوصٍ بهذه الملاحظة، فمن الجهة الثّانية يطلبُها العامل لزومًا، أي: لا يصحّ الاستغناء عنها، ومن الجهة الأولى قد تحذف.

فهذا السّؤال استفسارٌ محضٌ، المقصود منه تعيين الطّريق الّذي به طلبها العامل، فما قاله (م د)[1] لم يصادف محلاً، وعلى فرض أنّه اعتراض، يسقط بما فُهم من كلام (ق)، لأنّه كلامه هو، فتدبّر.

قوله: (فصفات)

«إن قلت: كيف تقعُ الجملةُ صفةً لنكرة، مع أنّ الجملة لا تُوصفُ بتعريفٍ ولا تنكير، ورعايةُ المطابقة بين الصّفة والموصوف واجبة؟

فالجواب: أنّ الجملة لمّا وقعت موقع المفرد، نُزّلت منزلتهُ فَأُعْطِي لها حكمٌ من التّنكير، لأنّ المفرد الّذي نزّلت منزلته هو النّكرة، لقيام موجب التنكير، وانتفاء مقتضى التّعريف»[2]. (ك).

(١) قال المدابغي: «اعلم أنّه لا يلزم من طلب العامل للمحكيّة لزومًا عدم جواز حذفها، فسقط اعتراض الزّرقانيّ، فالجملة المحكيّة بالقول يجوز حذفها، لأنّها من المفعول به، لكن يطلبها العامل لزومًا، بل الفاعل الذي هو عمدة يطلبه العامل لزومًا مع أنه يجوز حذفه في بعض المواضع».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٠٦.

أي: فَهِيَ مُحتَملَة للصِّفاتِ والأحوالِ، وذَلِكَ مَعَ وجودِ المُقتَضِي وانتِفَاءِ المانِعِ، فالمُقتَضي للوصفيةِ تَمحُّضُ التَّنكيرِ، والمُقتَضي للحاليَّة بِمحضِ التَّعرِيفِ، والمُقتَضي لَهُما عَدَمُ تَمحُّضِ التعريفِ التَّنكيرِ، والمانِعُ للوصفية الاقترانُ بِالواوِ ونَحوِهَا، والمانِعُ للحاليَّة الاقتران بِحرفِ الِاستِقبَالِ ونَحوِه، والمانِع للوصفية والحاليَّة فَسَادُ المعنى كَما تقدَّمَ في جُملَةِ ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ ﴾ [الصافات: ٨].

مثال الجُملَةِ الواقِعَةِ بعد النكرَةِ المَحضَةِ حَال كَونِهَا صِفَةً: قَوله تعالى ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، فجُملَةُ ﴿نَّقۡرَؤُهُۥ﴾ منَ الفِعلِ والفاعلِ والمفعُولِ في مَوضِعِ نَصبِ صِفَةٌ لـ﴿كِتَٰبٗا﴾ ....

ومحصّله: أنّ الجملة إذا حلّت محلّ المفرد، وحكم على محلّها بإعراب ذلك المفرد، فليُحكم عليها بصفة ذلك المفردِ من تعريفٍ أو تنكيرٍ أيضًا، بجامع أنّ كلاً حالٌ قام به، وفيه: أنّ الإعراب عَرَضَ للمفرد، بسبب تركّبه مع العامل، بخلاف التّعريف والتّنكير، فإنّهما ذاتيّان له، وقد يقال: إنّ النّعت بالجملة لَمّا كان خلاف الأصل، تُسومحَ فيه، فاكتفي برائحة التّنكير، والتّعريف المحليّ، وبالجملة، فالكلام لا يخلو من غموض.

قوله: (للصفات والأحوال)

قدّم الصّفة على الحال، لأنّها مبيّنةٌ للذّات، والحالُ مبيّنةٌ للهيئة، وبيان الذّات مقدّم على بيان الهيئة.

قوله: (بالواو ونحوها)

كـ (إلاّ)، نحو: ما جاءني رجلٌ إلاّ وهو راكبٌ، فجملة «وهو راكبٌ» حال.

لأنـه أي: ﴿كِتَـٰبًا﴾ نكرَةٌ مَحضَةٌ، وقد مَضَت أمثِلَةٌ ثَلاثَةٌ من ذَلِك، أي: من وُقُوعِ الجُملَةِ صِفَة للنَّكِرَةِ المَحضَـةِ في المسأَلَة الثَّانِيَة عِند الكَلام على الجُملَةِ التَّابِعَة للمفرَدِ. ومثال الجُملَةِ الواقِعَةِ بعد المَعرِفَةِ المَحضَةِ حَالَ كَونِهَا حَالًا قَولـه تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] بِالرَّفع، فجُملَةُ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ مِنَ الفِعلِ والفاعل حَالٌ من الضَّمِير المُستَتِر في ﴿تَمْنُن﴾ المُقَدَّر ذَلِك الضَّمِير بـ«أنت» وهُو مَعرفَةٌ مَحضَةٌ، لأنَّ الضَّمائِر كُلُّهَا مَعارِفُ مَحضَةٌ بَل هِيَ أعرفُ المَعارِفِ.

قوله: (﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦])

أي: ولا تُعط مستكثرًا رائيًا لما تعطيه كثيرًا[١]، وطالبًا للكثير[٢]: نهيٌ خاصّ برسول الله ﷺ، لأنّ الله اختار له أشرف الآداب وأحسن الأخلاق. أو هو نهي تنزيهٍ لا تحريم[٣].

---

(١) الاستكثار (على هذا الوجه): عدّ الشيء كثيرًا، أي: لا تستعظم ما تعطيه. فالسين والتاء في (تستكثر) لمعنى العدّ، (أي: تعدّ ما أعطيته كثيرًا، فتمسك عن الازدياد أو تتطرق إليك ندامة على ما أعطيت). وقد يُعبّر ـ أيضًا ـ عن هذا المعنى بـ: الوجدان، أي: وجدان الشيء على معنى ما صيغ منه الفعل، (أي: وجدته كثيرًا). ويُعبّر عنه ـ أيضًا ـ بـ: الاعتقاد في الشيء أنه على صفة، (أي: اعتقدته كثيرًا).
والمنّ (الممدوح): الإعطاء، وهو في كلام العرب الإحسان إلى مَنْ لا تَستَثيبُه. والمنّ (المذموم): تذكير المنعِم المنعَمَ عليه بإنعامه.
ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٩١) والتحرير والتنوير لابن عاشور (٢٩/ ٢٩٨).

(٢) وعلى هذا الوجه فالسين والتاء في (تستكثر): للطلب. ينظر: تفسير الآلوسي (روح المعاني ١٥/ ١٣٣).

(٣) هذا الكلام مبني على أحد أوجه تفسير الآية، أي: طالبًا للكثير ممن تعطيه، بمعنى: ولا تُعطِ ـ يا محمد ـ شيئًا لِتُعطَى أكثر منه. ينظر: الكشاف للزمخشري (٤/ ٤٨٧).

ومثال الجُملَةِ المُحتَمِلَةِ للوجهَين ـ الصّفَةِ والحال ـ الواقِعَةِ بعد النَّكِرَةِ غيرِ المَحضَةِ نَحوُ قَولِكَ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي» فَإن شِئتَ قَدَّرتَ «يُصَلِّي» من الفِعلِ والفاعل صِفَةً ثَانِيَةً لـ«رجلٍ»، لأنَّه نكرَةٌ، وقد وُصِف أوّلًا بـ«صَالحٍ» وإن شِئتَ قدَّرتَهُ، أي: يُصَلِّي وفاعِلَهُ حَالًا مِنهُ، أي: من «رَجُلٍ»، لأنَّه قد قَرُبَ من المَعرِفَةِ، لاختِصاصِهِ بِالصّفةِ الأُولى وهِي «صَالحٌ».

وقرئ: ﴿تَستَكْثِرْ﴾ بالسكون، على الإبدال من: ﴿تَمْنُن﴾[1]، أو لموافقة رؤوس الآي اعتبارًا بحال الوقف.

وقرأ الأعمش بالنّصب[2]، بإضمار (أنْ)، ويؤيّده قراءة ابن مسعود: «ولا تَمْنُنْ أنْ تَسْتَكْثِرَ»[3].

«والتّخريج على قراءة الرّفع غير متعيّن، بل مترجّح، فقد قال الزّمخشريّ: ويجوز في الرّفع أن تُحذف (أنْ) ويبطل عملُها»[4].

قوله: (لأنّه قد قَرُب من المعرفة) إلخ

هكذا عبّر هنا، وفيما يأتي: بصيغة المضارع، أي: يَقْرُبُ، للإشارة إلى أنّ الحاليّة هنا أولى من الوصفيّـة، والوصفيّة هناك أولى من الحاليّة، وهذه الأولويّة لا تنافي الاحتمال، لأنّ المراد بالاحتمال الجواز، بحيث لا يصل أحد الوجهين إلى حدّ الوجوب، نظير ما قيل: إنّ الخبر يحتمل الصّدق والكذب، مع أنّ احتمال الصّدق راجح، بل ذهب بعضٌ إلى أنّ

---

(١) كأنه قال: ولا تمنن لا تستكثرْ. ينظر: المحتسب لابن جني (٢/ ٣٣٧).

(٢) ينظر: المحتسب لابن جني (٢/ ٣٣٧).

(٣) تفسير الطبري (جامع البيان ٢٣/ ٤١٢ ط هجر).

(٤) نقلاً عن عز الدين ابن جماعة. وينظر: الكشاف للزمخشري (٤/ ٤٨٧).

ومثَال الجُملَة المُحتَمِلَة للوجهَينِ ـ الصّفة والحال ـ الجُملَة الواقِعَة بعد المَعرِفَةِ غيرِ المَحضَةِ قَوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] فَإِنَّ المرَاد بالحِمارِ هُنَا الجِنسُ من حَيثُ هُو لا حمارٌ بِعَينِهِ، ....

الخبر لا يحتمل إلاّ الصّدق، وأمّا الكذب فتجويزٌ عقليّ.

قوله: (﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]) إلخ

شَبَّه اليهود في أنّهم حملة التّوراة وقرّاؤها وحفّاظها، ثمّ إنّهم غيرُ عاملين بها، ولا منتفعين بآياتها، وذلك لأنّ فيها نعتُ رسول الله ﷺ والبشارة به، ولم يؤمنوا به، كالحمار حمل أسفارًا، أي: كتبًا كبارًا من كتب العلم، فهو يمشي بها، ولا يدري منها إلاّ ما يمرّ بجنبَيهِ وظهره من التّعب، وكلُّ من عَلِمَ ولَمْ يَعْمَلْ، فهذا مَثَلُه[1].

قوله: (من حيث هو)

الأولى: «من حيث تحقّقه في فردٍ ما، لأنّ هذه لام العهد الذّهنيّ»[2]. وتفسير الشّارح هذا يفيد أنّها لام الحقيقة، وهي ليست مرادة، لأنّ الحقيقة من حيث هي لا يتعلّق بها حكمٌ حتّى ينسب لها الحمل، وإنّما هو لأفرادها، لكنّ المقصود ليس فردًا معيّنًا حتّى تكون اللام للعهد الخارجيّ، بل أيُّ فردٍ كان، كقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، فمدخولها يفيد ما تفيده النّكرة، فمن ثمّ قيل: «إنّه نكرةٌ معنًى».

---

(١) الكشاف للزمخشري (٤/ ٤٠١).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢١٤، ونص كلامه: «من حيث تحققه في ضمن فرد من أفراده، فيكون من قبيل المعهود الذهني، كقولهم: ادخل السوق واشتر اللحم، فلا يكون المراد منه الجنس من حيث هو، ولا من حيثية الاستغراق ولا المعهود الخارجي، كما لا يخفى».

قال الشنواني: «فقول الشارح: (من حيث هو) فيه تأمّل».

وذُو التَّعرِيفِ الجِنسِيِّ يقرُبُ من النَّكِرَة في المعنى، فتحتَمِل الجُملَةُ من قَوله تعالى: ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ من الفِعل والفاعل والمفعُولِ ـ وجهَين:

أحدُهُما: الحالِيَّةُ، لأنّ الحمارَ وقعَ بِلَفظِ المَعرِفَةِ.

والوجه الثَّانِي: الصِّفَةُ، لأنَّه أي: الحمارَ كالنَّكِرَةِ في المعنى من حَيثُ الشُّيُوع.

قوله: (يَقْرُب من النكرة)

«هذا القرب إنّما هو بين المنكّر والمعرّف بلام الجنس، إذا أُريد به الجنس، من حيث وجوده في ضمن فردٍ لا بعينه، لأجل قرينةٍ تقتضي ذلك، كقولك حيث لا عهد: أكلتُ الخبزَ، وشربتُ الماءَ. فإن مؤدّاه مؤدّى المنكّر، وهو الفرد المنتشر، كأنّك قلت: أكلتُ خبزًا، وشربتُ ماءً.

والفرق: هو أنّك في المعرفة، تشير إلى كون ماهيّة ذلك الفرد معلومة، وليس في المنكّر هذه الإشارة. والتّعريف الجنسيّ المأخوذ بهذا الاعتبار، هو المسمّى بتعريف العهد الذّهنيّ، أمّا ما يشار به للماهيّة من حيث هي، فبينه وبين المعرّف بون بعيد»[1].

قوله: (كالنّكرة في المعنى)

فيه: أنّ لام التّعريف يشار بها للحقيقة المعيّنة، فكون مدخولها نكرة ممنوعٌ.

ويجاب: بأنّ الحقيقة الكليّة، لمّا لم تكن مقصودةً لذاتها، بل لإحضارِ جزئيّ من جُزْئيّاتها، وذلك الجزئيّ غير معيّن، بل هو فرد مبهم، كان تعريف الحقيقة كلا تعريف.

تقسيم «اللام: إمّا للإشارة إلى نفس الحقيقة، أو حصّةٍ معيّنةٍ منها، واحداً كان أو

---

(١) الرومي.

....

اثنين أو جماعة، وهو العهد الخارجيّ، ونحوه علم الشّخص.

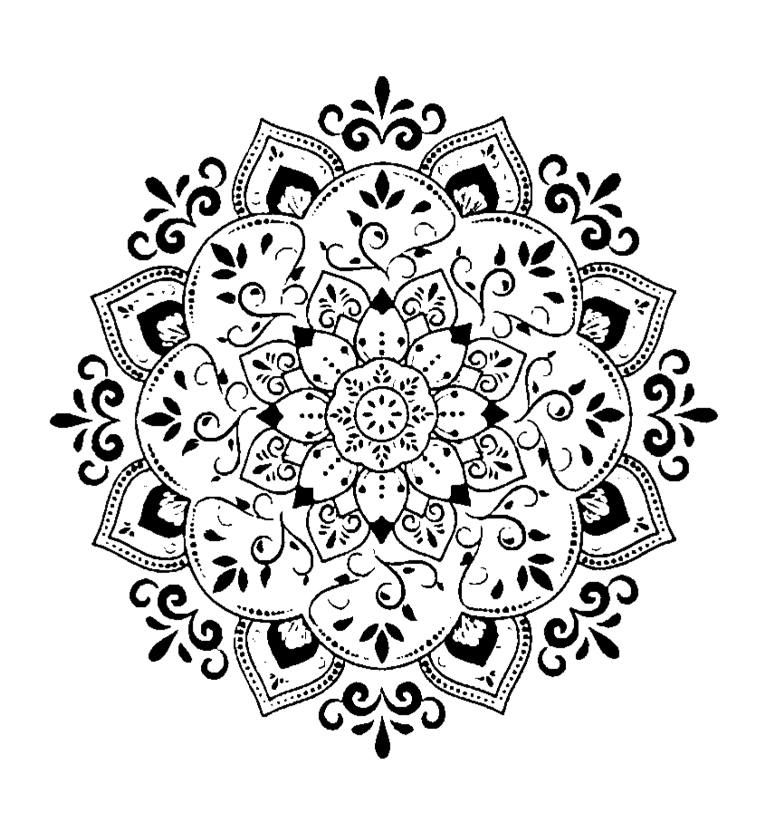
والأوّل: إمّا أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظرٍ إلى ما صدُقت الحقيقة عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس.

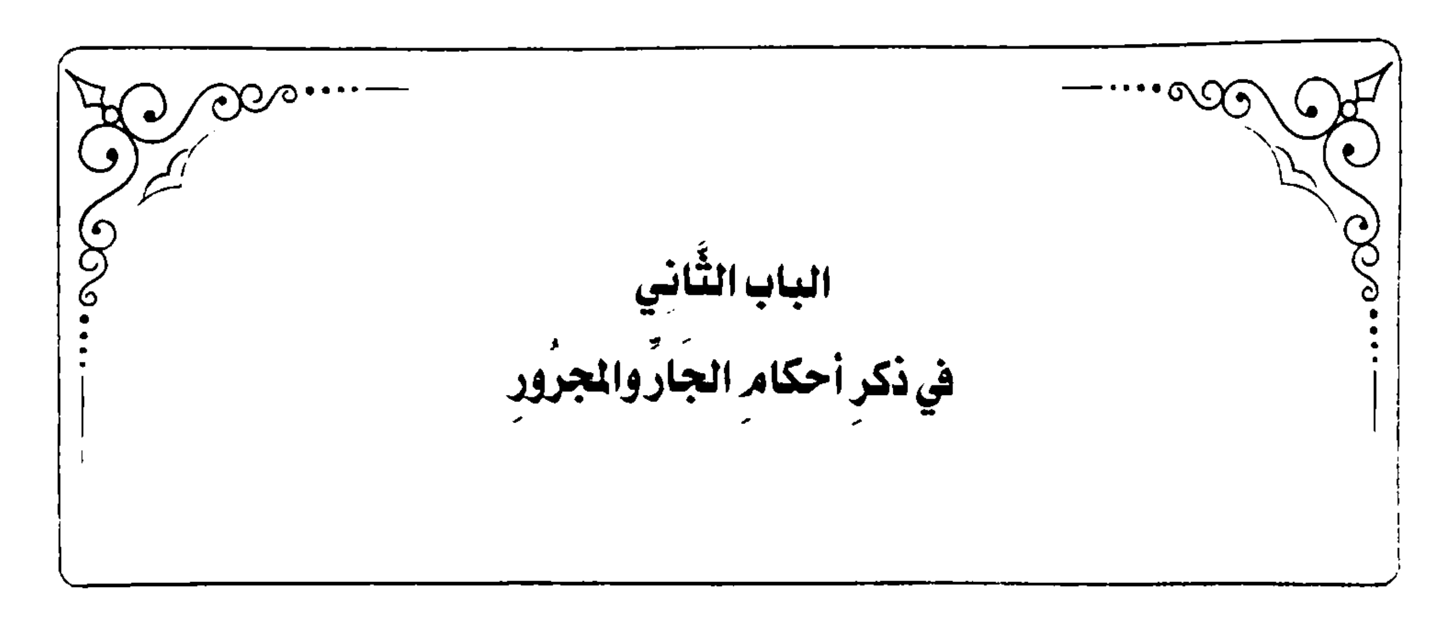
وإمّا على حصّة غير معيّنة، وهو العهد الذّهنيّ، ومثله النّكرة.

وإمّا على الأفراد، وهو الاستغراق، ومثله: (كلّ) مضافًا إلى نكرة، هذا هو التّحقيق. وأمّا المشهور فالاستغراق مقابلٌ لتعريف الجنس»[1].



(١) الرومي.





الباب الثَّاني
في ذكرِ أحكامِ الجارِّ والمجرُورِ

قوله: (في ذكر أحكام)

من إضافة الصّفة لموصوفها، أي: الأحكام المذكورة[١]. أو (في) تعليليّة، والمعنى: الباب الثّاني معقودٌ لأجل ذكر، إلخ. كذا في (م د).

وفيه: إنّ جعل (في) تعليليّة، خلاف الشائع وصرفٌ للّفظ عن المتبادر منه، وهو الظّرفيّة من غير داعٍ، ووصفُ الأحكام بأنّها مذكورة حينئذٍ مجاز، إذ لم يتعلّق بها الذّكر الآن، فالأحسن أن يُراد بالذّكر البيان إطلاقًا للملزوم على اللّازم، إذ الذّكر وهو التّلفّظ لازمٌ له البيان، فالمعنى: الباب الثّاني في بيان، إلخ.

قوله: (الجارّ والمجرور)

قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة: إنّ الحروف الجارّة «إنّما جرّت الأسماء، لأنّ الأفعال الّتي قبلها ضَعُفَتْ عن وصولها، وإفضائها إلى الأسماء الّتي بعدها، وتناوُلِها إيّاها كما يُتناول غيرُها من الأفعال القويّة الواصلة إلى المفعولين ما تقتضيه بلا واسطة حرف، ألا ترى أنّك تقول: ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا، فيقتضي الفعل قبل الفاعل المفعول[٢] فينصبه، لأنّ في الفعل قوّة

(١) وعلى هذا فـ (في) مستعارة للدلالة، أي: الباب الثاني دالّ على أحكام الجار والمجرور المذكورة. (قاله الشنواني والمدابغي)

(٢) في المطبوع: «فيُفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول».

....

أفضت به إلى مباشرة الاسم.

ومن الأفعال أفعالٌ ضَعُفَتْ عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها، وذلك نحو: (عجبت) و(ذهبت) و(مررت)، فلو قلت: عجبت زيدًا

ومررت جعفرًا وذهبت زيدًا، لم يجز، لضعف هذه الأفعال في العُرف والعادة والاستعمال، وإفضائها[١] إلى هذه الأسماء.

على أنّ ابن الأعرابيّ قد حكى: مررتُ زيدًا، وهو شاذّ، فلما قَصُرتْ هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء، رُفِدت بحروف الإضافة ـ أي: حروف الجرّ ـ فجُعلَت موصولًا[٢] بها إليها فقالوا: عجبتُ من زيدٍ، ونظرتُ إلى عمروٍ، وخُصّ كلُّ قبيلٍ من هذه الأفعال، بعاملٍ من هذه الحروف، وقد تتداخل فيشارك بعضُها بعضًا في هذه الحروف الموصولة، فلمّا احتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف، لتوصلها إلى بعض الأسماء، جُعلتْ تلك الحروف جارّةً للأسماء، ولم تُفضِ إليها النّصب الّذي يأتي من الأفعال، لأنّهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه، وبين الفعل الواصل بغيره فرقًا، ليميّزوا السّبب الأقوى من السّبب الأضعف، وجُعلت هذه الحروفُ جارّةً، ليُخالف لفظُ ما بعدها، لفظَ ما بعد الفعل القويّ، ولمّا هجروا النّصب لما ذكرنا لم يبق إلّا الرّفع والجرّ، فأمّا الرّفع فقد استولى عليه الفاعل، فلم يبق إذن غيرُ الجرّ، فعدلوا إليه ضرورةً. هذا هو العلّة في كون هذه الحروف جارّة»[٣]. انتهى من السّيوطيّ في حواشي المغني بتصرّفٍ ما.

---

(١) في المطبوع: «عن إفضائها».

(٢) في المطبوع: موصّلة.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ١٢٣ ـ ١٢٥ ط القلم، ١/ ١٣٤ ـ ١٣٦ ط العلمية).

وهذا البابُ فيهِ أيضًا أربعُ مَسَائِلَ:

إحداها: أنّهُ لا بُدَّ من تعلُّقِ الجَارِّ والمجرُورِ بِفعلِ ماضٍ أو مضارعٍ أو أمرٍ، ولو كان ناقِصًا على الأصحِّ، أو بِما في مَعنَاهُ من مصدرٍ أو صفةٍ أو نَحوهما. والمرَادُ بِالتَّعلُّقِ العَمَلُ في مَحلِّ الجَارِّ والمجرُورِ نَصبًا أو رَفعًا.

قوله: (وهذا الباب) إلخ

قدّر الشّارح هذا لدفعِ توهمّ أنّ الضّمير يعود إلى (الجارّ والمجرور) لأقربيّته، لا أنّه «بيانٌ لمرجع الضّمير»[1]، على ما وهم.

قوله: (لا بدّ من تعلّق) إلخ

أي: لا فراق[2] ولا محيص عن هذا.

«فـ (لا): لنفي الجنس، و(بُدّ): اسمها.

ويجوز ذكر خبرها عند الحجازيّين مطلقًا، وعند بني تميم إذا كان الخبر ظرفًا. والخبر ـ هاهنا ـ ظرفٌ»[3]، وهو قوله: (من تعلّق)، فهو جارٍ على المذهَبَيْن.

قوله: (أو صفة)

كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة وأفعل التّفضيل.

قوله: (أو نحوهما)

---

(١) يقصد قول المدابغي: «وقول الشارح: (هذا الباب) ليس بضروري ولعله بيان لمرجع الضمير في قوله: (فيه)».

(٢) الصحاح للجوهري (٢/ ٤٤٥، بدد).

(٣) الرومي.

مثال تَعلُّقِ الجَارِّ والمَجرُورِ بِالفِعلِ، نَحوُ: «مَرَرتُ بزيدٍ» فالجارُّ والمجرُورِ في مَحلِّ نَصبٍ بـ«مررتُ». ومثال تَعلُّقِ الجَارِّ والمَجرُورِ بِما في معنى الفِعلِ، نَحوُ: «زَيدٌ مَمرورٌ بِهِ»، فالجارُّ والمجرُورُ في مَحلِّ رَفعٍ على النِّيَابَةِ عَنِ الفاعل بـ«مَمْرورٌ».

وقد اجتمعا أي: التَّعَلُّق بِالفِعلِ والتَّعلُّقُ بِما في مَعناهُ **في قَوله تعالى:** ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، فـ«عَلَيهِم» الأوَّل مُتَعلِّقٌ بِفعلٍ، وهُو: «أنعَمت»، ومَحلُّهُ نَصبٌ، و«عَلَيهِم» الثَّانِي مُتَعَلِّقٌ بِما في معنى الفِعلِ، وهُو «المغضوب»، ومحلُّه رفعُ على النِّيَابَةِ عَن الفاعل.

كاسم الفعل[1]، نحو: نَزالِ بزيدٍ، أي: انزل به.

والاسم المؤوّل بالوصف، نحو ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فالجارّ متعلّقٌ بـ ﴿إِلَٰهٌ﴾، لتأوّله بـ: مَعْبود.

قوله: (في محلّ نصبٍ)

التّحقيق: أنّ المحلّ للمجرور فقط، بدليل ظهور النّصب عند حذف الجارّ، فمِن ثمّ يقولون: منصوبٌ بنزع الخافض، أي: ظهر فيه النّصب عند حذف الجارّ.

قوله: (في محلّ رفعٍ)

يقال فيه نظير سابقه، لأنّ الخافض لو حذف ظهر الرّفع.

قوله: (وقد اجتمعا) إلخ

(١) في المخطوطات: كاسم الفاعل.

....

هذا إذا كان الجارّ متعدّدًا.

فإن كان واحدًا واجتمع الفعل وما في معناه فالتعلّق بالفعل لا بغيره، قال الزّمخشريّ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٥]، «فإن قلت: بِمَ يتعلّق ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾، أبالفعل أم بالمصدر؟ قلت: هيهات[١]، إذا جاء نهرُ اللهِ بطَلَ نهرُ مَعْقِل[٢]»[٣].

قوله: (ابن دُرَيْد)[٤]

بضمّ الدّال وفتح الرّاء وسكون الياء، تصغير أَدْرَد مُرَخَّمًا، يقال: رجل أَدْرَد: ليس في فمه سنّ[٥].

---

(١) أي: بَعُد تعلُّقه بالمصدر مع وجود الفعل. يقصد الزمخشري أنه متعلق بـ (دعاكم)؛ لأنّ (دعاكم) لما اشتمل على فاعل ومفعول فالمتعلق بالفعل يجوز أن يكون من شؤون الفاعل ويجوز أن يكون من شؤون المفعول على حسب القرينة، كما تقول: دعوت فلانًا من أعلى الجبل فنزل إليّ، أي: دعوته وهو في أعلى الجبل. ولا يجوز تعليقه بـ (دعوة) لعدم اشتمال المصدر على فاعل ومفعول. ينظر: فتوح الغيب (حاشية الطيبي على الكشاف ١٢/ ٢٣٣) والتحرير والتنوير لابن عاشور (٢١/ ٧٩).

(٢) هذا مَثَل. و(نهر معقل) في البصرة، وعليه أكثر الضياع الفاخرة، وإنما يريدون بـ (نهر الله) البحر والمطر والسيل، فإنّها تغلب سائر المياه والأنهار. ينظر: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ٣١.

(٣) الكشاف للزمخشري (٣/ ٣٥٩).

(٤) هو: أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ، إمامٌ في اللّغة، من مؤلفاته: (الجمهرة)، و(الاشتقاق) و(الملاحن). توفي سنة ٣٢١هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٨٣ وتهذيب اللغة للأزهري (١/ ٣١) ومعجم الأدباء (إرشاد الأريب ٦/ ٢٤٨٩) وإنباه الرواة للقفطي (٣/ ٩٢) ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٣٢٣) وتاريخ الإسلام للذهبي (٧/ ٤٤٦) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٧٦) وخزانة الأدب للبغدادي (٣/ ١١٩).

(٥) الصحاح للجوهري (٢/ ٤٧٠ درد) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٨١).

وقد اجتمعا أيضًا في قَول أبي بكر ابن دُرَيد في مَقصورَتِهِ:

واشْــتَعَلَ المُبْـيَضُّ في مُسْــوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعالِ النَّارِ في جَـزْلِ الغَضـا

قوله: (في مقصورته)[1]

قصيـدة تنظمُ من بحر الرّجز، تجعـل قافيتها ألف لينة، بحيث لا يلتزم قبلها حرف كالباء مثلًا يجعل رويًّا.

قوله: (في مُسْوَدِّهِ)[2]

---

(١) حظيت المقصورة لابن دريد باهتمام بالغ، ترك أثره في اختلاف الروايات وزيادة الأبيات، ففي شرح المقصورة لابن خالويه (تحـ: محمود جاسم محمد) عدتها ٢٣١ بيتًا،، وفي شرح المقصورة للتبريزي (تحـ: قباوة) ٢٣١ بيتًا أيضًا، وفي (خزانة الأدب للبغدادي ٣/ ١١٩) أنّ عدتها ٢٣٩ بيتًا، وفي شرح المقصورة لابن هشام اللخمي (تحـ: أحمد عبد الغفور عطار) ٢٥٤ بيتًا. ولم يسلم مطلعها:

إمّــا تــرَيْ رأســي حــاكى لونُــه طــرّةَ صــبحٍ تحــتَ أذيــالِ الــدّجَى

وقيل:

يــا ظبيــةً أشــبه شــيءٍ بالمهــا ترعَـى الخُزامَـى بَـيْنَ أشـجارِ النَّقـا

(٢) تمام البيت:

واشــــتعل المُبْــــيَضُّ في مُسْــــوَدِّهِ مِثْــلَ اشْــتِعالِ النَّــارِ في جَــزْلِ الغَضــا

المعنى: انتشر الشيب في رأسه بسرعة، كما تشتعل النار في الحطب الجزْل (أي: الغليظ). والغضا: نوع من الشجر، له جمر يبقى طويلاً، والغضا: واحد وجمع، وقيل واحدته: غضاة. **الإعراب**: الواو: حرف عطف (اشتعل): فعل ماضٍ. وجملة (اشتعـل) عطف على جملة (حاكى لونـه) في البيت السابق. و(المبيض): فاعل مرفوع، والضمير المستتر فيه: نائب فاعل، لأنه على صيغة اسم المفعول. و(في مسوده): جار ومجرور، متعلقان بالفعل (اشتعل)، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. وفي (مسود) ضمير مستتر. و(مثل): مفعول مطلق، وقيل: حال. و(اشتعال): مضاف. و(النار): مضاف إليه. و(في جزل): جـار ومجـرور متعلقـان بالمصـدر (اشتعال). و(جزل): مضاف. و(الغضا): مضاف إليه، من إضافة الصفة لموصوفه. ينظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه ١٦٢ والمخصص لابن سيدة =

فـ«في مُسودِّهِ» مُتَعَلِّقٌ بِفعلٍ وهُو: «اشتعل»، و«في جَزلٍ» مُتَعَلِّقٌ بِما في معنى الفِعلِ وهُو: «اشتعال»، وإنْ عَلَّقتَ الجَارَّ والمَجرُورَ الأوّلَ وهُو: «في مُسودِّهِ» بـ«المُبيَضِّ» أو جَعَلتَهُ حَالًا مِنهُ مُتَعَلِّقًا بـ«كَائِنًا» محذوفًا فَلا دَلِيل فيهِ على اجتِماعِهِما، لأن الجارَّ والمجرُور الأول والثَّانِي مُتعلِّقانِ بِما في معنى الفِعلِ وهُو: «المُبيَضُّ» أو «كَائِنًا».

هـما اسما مفعول: إمّا بسكون الباء والسّين فيكونان من (افْعَلَّ)[1]، أو بحركتهما فيكونان من (فَعَّل) بالتّشديد[2]. قاله الرّوميّ.

ولعلّه أراد جواز الوجهين، بقطع النّظر عن وقوعه في الشّعر هنا، وإلّا فالأوّل واجب، لأنّ التّحريك ينكسر عليه البيت.

قوله: (فلا دليل)

الأولى: «فلا مثال»، لأنّ البيت من قصيدةٍ مولّدٍ، وهو لا يُستشهدُ بكلامه، فالغرض من الإتيان به مجرد التّمثيل، كتمثيله في «الشّذور» ببعض أبيات المتنبّي[3].

= (٣/ ٢٤٥) مغني اللبيب لابن هشام ٥٦٦ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٣١٧) وفتح القريب المجيب للدّرة (٤/ ٤٧).

(١) ليس في المخطوطات ضبط هذا الوزن. وصرَّح الكافيجي أنّ (ميضه) و(مسوده): «من باب الإفعلال».

(٢) اسم المفعول من (افْعَلّ = ابْيَضّ واسْوَدّ) هو: مُبْيَضّة ومُسْوَدّة، وهو صالح لاسمي الفاعل والمفعول، حسب التقدير (مُسْوَدَد، أو: مُسْوِدِد)، وذلك لعدم ظهور حركة معينة لأحدهما، فما قبل الآخر ساكن بسبب الإدغام.
وأمّا اسم المفعول من (فعّل = بَيّض وسَوّد) فهو: مُبَيَّضَة ومُسَوَّدَة.

(٣) ينظر: شذور الذهب لابن هشام، (برقم ١)، و: ديوان المتنبي ٣٢٤:
فالخَيلُ وَاللَّيلُ والبَيداءُ تَعرِفُني   والسَّيفُ وَالرُّمحُ والقِرطاسُ والقَلَمُ =

و«اشتعل» مَعناهُ: انتَشَرَ، و«المُبيَضّ» شَدِيدُ البيَاضِ.

والضَّمِير في «مُسودِّهِ» عَائِدٌ على «الرَّأس» في البَيتِ قَبلَهُ، ....

قوله: (في البيت الأوّل قبله)

وهو:

إمّـــا تَـــرَيْ رأسِـــيَ حـــاكى لَوْنُـــهُ   طُـرَّةَ صُـبْح تَحـتَ أذْيـالِ الـدُّجا[1]

ولا يخفاك ما بين البيتين من اللّطافة، ووجه تقديم أحدهما على الآخر، لأنّه في هذا البيت أفاد أنّ الشّيب قليلٌ حيث شبهه بطرّة الصّبح، لأنّ الصّبح أول ظهوره يبدو شيئًا فشيئًا، فهو قليلٌ بالنّسبة إلى الدّجا، ثم ترقّى فأخبر أنّ الشّيب انتشر في رأسه، بحيثُ لم يبق بها سواد بقوله: (واشتعل) إلخ، لأنّ شجر الغضا إذا تعلّقت به النّار اشتعل سريعًا.

ومما قيل في الشّيب:

أَيْـــنَ الشَّـــبابُ؟ وَأَيَّـــةً سَـــلَكا؟   لا، أَيـــنَ يُطلَـــبُ؟ ضَـــلَّ، بَـــلْ هَلَكـــا

= و(برقم ٩٥)، و: ديوان المتنبي ٤٣٩:

إذا الجـودُ لَـم يُـرزَقْ خَلاصًـا مِـنَ الأذى   فَــلا الحَمــدُ مَكْسـوبًا ولا المــالُ باقِيـا

(١) البيت هو أول مقصورة ابن دريد، عند أكثر الرواة. اللغة: (حاكى): شابه وماثل. (طرّة الصبح) أوّله. و(أذيال الدجا): مآخير الليل. الإعراب: قوله: (إمّا تَرَيْ) الأصل: إنْ تَرَيْنَ. و(إمّا): هي (إنْ) حرف شرط، والنون مدغمة في (ما) الزائدة. و(تَرَيْ) فعل مضارع مجزوم، بـ (إنْ)، وعلامة جزمه حذف النون من آخره. والخطاب لمؤنث. وجواب الشرط بعد سبعة أبيات، وهو الفاء في قوله: (فكلّ ما لاقيْتُهُ مُغْتَفَرٌ). الدُّجا: تكتب بالألف على مذهب البصريين، لأنه من ذوات الواو من دَجا يَدْجو. وتكتب بالياء على مذهب الكوفيين، إذا جعلْتَه جمع دُجْية، ولأن أوله مضموم. ينظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه ١٥٩ وشرح المقصورة للتبريزي ١٣ وشرح المقصورة لابن هشام اللخمي ١١٥.

و«مِثْلَ» ـ بِالنّصبِ ـ مفعولٌ مُطلَقٌ.

و«الجزلُ»: الغَلِيظُ من الحَطبِ اليَابِسِ، و«الغَضا» شَجَرٌ مَعرُوفٌ إذا وقع فيهِ النَّار يَشتَعِلُ سَرِيعًا ويبقى زَمانًا.

شَبَّهَ بَيَاضَ الشَّيبِ وانتِشارِهِ في رَأسِهِ باشتِعالِ النَّار في الحَطَبِ الغِلِيظِ وانتشارِها فيهِ.

لا تَعجَبي ـ يا سَلْمَ ـ مِنْ رَجُلٍ ... ضَحِكَ المَشيبُ بِرَأسِهِ فبَكى[1]

ولبعض شعراء اليتيمة:

كفاك من ذلّتي للشّيب حين بَدا ... أنّي تولّيتُ نتفي لحيتي بيَدي[2]

قوله: (مطلق)

أو حال[3].

قوله: (شبّه بياض الشّيب) إلخ

---

(١) للشاعر دِعبِل الخُزاعي. ينظر: ديوانه ٢٠٣ ـ ٢٠٤ (ط دمشق).

(٢) لابن الرومي. ينظر: ديوانه (٢/ ٨٠٦ دار الكتب بالقاهرة) ويتيمة الدهر للثعالبي (٢/ ٣٥٣) ومعجم الأدباء لياقوت (إرشاد الأريب ١/ ١٥٧).

(٣) يقصد (مثلَ) في بيت المقصورة لابن دريد. وإعراب (مثلَ): نعت لمصدر محذوف واقع مفعولاً مطلقًا، والأصل: اشتعالاً مثل اشتعال النار، وهو القول المشهور بين المعربين. ويقابله قول يُنسَب إلى سيبويه والمحققين: إنّه حال من ضمير مصدر الفعل اشتعل، والأصل: واشتعله، أي: واشتعل الاشتعال. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٨٥٦ وتحفة الغريب للدماميني (٤/ ٧٥٤) وفتح القريب المجيب للدّرة (٤/ ٤٧).

ويستثنى من حُرُوفِ الجرِّ أربَعَةٌ فَلا تتَعَلَّقُ بِشَيء:

أحدها: الحَرفُ الزَّائِدُ كالباءِ الزَّائِدَة في الفاعل نَحو: ....

ليس الغرض أنّ هذا استعارة أو تشبيهٌ بليغ، بل المعنى: أنّ الشّاعر قصد المشابهة والمماثلة، كقول الصّابئ[1]:

تَشابهَ دَمْعي إذْ جَرَى ومُدَامَتي ... فَمِنْ مِثْل ما في الكأسِ عَيْنيَ تَسْكبُ

فوالله ما أدْري أبالخمرِ أرْسَلَتْ ... جفونيَ أمْ من عَبْرَتي كُنْتُ أشْرَبُ[2]

قوله: (كالباء الزّائدة) إلخ

لم يبيّن المقيس من غيره، وفي شرح الجمل لابن عصفور: «وتكون زائدةً في خبر (ما)، وخبر (ليس)، وفي فاعل (كفى)، وفي مفعول (كفى)، وفي (بحسبك)، إذا كان مبتدأً، أو في فاعل (أَفْعِل به)، وما عدا ذلك لا تزاد فيه بقياس»[3].

ثمّ ظاهر كلامه أنّ زيادتها في مفعول (كفى) قياسيّ، كقول حسّان بن ثابت ﷺ:

---

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصّابئ، (بهمزة في آخره)، توفي سنة ٣٨٤هـ. ينظر: الفهرست للنديم (٢/ ٤١٦ ط الفرقان) ويتيمة الدهر للثعالبي (٢/ ٢٨٧) ومعجم الأدباء (إرشاد الأريب ١/ ١٣٠) وفيات الأعيان لابن خلكان (١/ ٥٢) وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٥٢٣ برقم ٥٨٣).

(٢) والشاهد فيهما: ترك التشبيه والعدول إلى الحكم بالتشابه، ليكون كلّ واحد من الشيئين مشبّهًا ومشبّهًا به، احترازًا من ترجيح أحد المتساويين في وجه الشبه، فإنّ الشاعر لما اعتقد التساوي بين الخمر والدمع ولم يعتقد أنّ أحدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص يلحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه. ينظر: يتيمة الدهر للثعالبي (٢/ ٣٠٣) ومعاهد التنصيص للعباسي (٢/ ٥٩).

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير ١/ ٤٩٢ تحـ صاحب أبو جناح). أمّا «شرح الجمل الصغير» لابن عصفور فلم نقف عليه.

....

وكفَى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنا ... حبُّ النَّبيِّ محمّدٍ إيّانا[١]

لكن قال أبو حيّان: أكثر أصحابنا خرّجوا قوله: «فكفى بنا فضلاً» إلخ، على زيادة الباء في الفاعل، وجعلوا «حبّ النّبي»، بدل اشتمال من المجرور بالباء، والتّقدير: «فكفانا حبّ» إلخ[٢].

وقال صاحب رصف المباني: تزاد الباء في «مفعول (كفى) عند بعضهم للضّرورة»[٣]. انتهى ملخّصًا من حاشية السّيوطيّ على «المغني».

ثمّ إنّ قول المصنّف: (كالباء الزّائدة) إلخ، محضُ تبيينٍ وتعليم، فلا ينافي ما سيأتي أنّه يُجتنب التّعبير بذلك فيما وقع في القرآن[٤]، فاندفع ما اعترض به الرّوميّ من أنّ التعبير

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، أو كعب بن مالك، أو بشير بن عبد الرحمن ابن مالك. الشاهد في (وكفى بنا): زيادة الباء في في مفعول (كفى) المتعدية لواحد، والمعهود زيادتها في فاعل (كفى). والفاعل - هنا - (حبّ).

ينظر: ديوان كعب بن مالك الأنصار ٢٨٩ (تحـ سامي مكي العاني) والكتاب لسيويه (٢/ ١٠٥ ط هارون، ٢/ ١٨٥ ط البكاء) ومجالس ثعلب (١/ ٣٣٠) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٤٥) وتفسير الطبري (جامع البيان ١/ ٤٢٩) والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي (١/ ٤٢٢) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٣٧٠) وتحصيل عين الذهب للأعلم الشتمري (٢٧٤ برقم ٣٨١) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٤٠ و٣/ ٦٥و٢١٩) ومغني اللبيب لابن هشام ١٤٨ والمقاصد النحوية للعيني (١/ ٤٥٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٣٣٧) وخزانة الأدب للبغدادي (٦/ ١٢٠) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ٣٧٧).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٠٣) ومغني اللبيب لابن هشام ١٤٨.

(٣) رصف المباني للمالقي ٢٢٦.

(٤) يقصد قول ابن هشام في آخر (الإعراب عن قواعد الإعراب): «وينْبَغِي أَن يجتَنب المعرب أَن يَقُول فِي حرف من كتاب الله تَعالَى: زَائِدٌ؛ لأنّه يسْبق إلى الأذهان أنّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لا معنًى لَهُ وكلامه =

﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، ونَحوُ: «أحسِن بزَيدٍ» عِند الجُمهُورِ، والأصلُ: «كفى الله شَهِيدًا»، و«أحسِن زيدٌ» بِالرَّفع، فزيدت البَاءُ في الفاعل، و«أحْسِن» ـ بِكَسرِ السِّين ـ فعلُ تَعجُّبٍ.

ليس على ما ينبغي.

قوله: (﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣])

«كفى: فعلٌ ماضٍ مبنيّ على فتحٍ مقدّرٍ للتّعذّر. والباء: صلة. والله: مجرورها في محلّ رفعٍ على الفاعليّة»[1].

هكذا أعربوا وهو لا يظهر، لأنّ الإعراب المحلّي للمبني والجمل، وهاهنا المانع من ظهور الإعراب أثر الحرف الزّائد بحيث لو أزيل لظهر الإعراب. ألا ترى أنّ المحرَّكَ بحركة الإتباع يقدّر عليه الإعراب تعذّرًا، فكذا هنا. فالأحسن أنّه «مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ منع من ظهورها حركة الحرف الزّائد»[2]، وعليك بالاعتبار في نظائره.

قوله: (عند الجمهور)

«راجع للمثالَين»[3].

= سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِك».

(١) المدابغي.

(٢) المدابغي. بتصرف.

(٣) قال عز الدين ابن جماعة (مخطوط): «وقوله: (عند الجمهور) أي: من البصريين، فإنّهم قالوا بزيادة الباء ـ هنا ـ مع الفاعل».

وفي قوله: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ مذهب سيبويه أنّها زائدة في الفاعل، إنما هو (كفى الله). ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٩٢ ط هارون، ١/ ١٦٢ ط البكاء) والأصول لابن السراج (٢/ ٢٦٠).

ومذهب جمهور البصريين أنّ لفظ (أفعِلْ به) لفظ الأمر وهو خبر في المعنى (فعل ماضٍ). وهمزة =

والزائدةُ في المفعُولِ، نَحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

ومقابله[١] في الأوّل: أنّ (كفى) بمعنى: اكتفى أو يكتفي[٢]، فالباء للتّعدية. وقيل: الفاعل ضمير الاكتفاء[٣].

ومقابله في الثّاني: أنّ الفاعل مستتر، أي: أحسِنْ أنت، فالباء للتّعدية داخلة على المفعول[٤]»[٥].

قوله: (﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥])

قال ابن يعيش: «المعنى: ولا تلقوا أَيدِيَكم». قال: «والّذي يدلّ على زيادتها هنا، قوله

= (أفعل) للصيرورة، أي: لتجعل فاعله ذا كذا، (وهو نظير أثري الرجل: صار ذا ثروة. وأورقت الشجرة وأزهرت وأثمرت: صارت ذات ورق وزهر وثمر) فأصل قولك: (أحسِنْ بزيد): أحسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسنٍ. و(بزيد) زيد: فاعل، والباء: زائدة إصلاحًا للفظ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ٢٠٦٦ ـ ٢٠٦٧) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٦/ ٢٦٢٨) وشرح التصريح على التوضيح للأزهري (٣/ ٦٠).

(١) أي: في مقابل قول الجمهور (إنّ الباء زائدة)، هذا قول القلّة (الذين يرَون أنّ الباء معدّية).

(٢) عند المدابغي: «لِيكتفِ». قال الزرقاني: «والأحسن أن يقدر: ليكتف، ليكون جاريًا على تقديراتهم، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]». قال ابن هشام (مغني اللبيب ١٤٤): «قال الزجاج: دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتفِ)، وهو من الحسن بمكان».

(٣) أي: الباء غير زائدة وفاعل (كفى) ضمير مستتر فيه، عائد على الاكتفاء المفهوم من (كفى)، كأنّه قيل: كفى هو بالله، أي: كفى اكتفاؤك بالله. وهذا الوجه ذكره ابن السراج. ينظر: الأصول لابن السراج (١/ ٣٣٠ و٢/ ٢٦٠) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٠٠) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٦/ ٢٩٥١).

(٤) ذهب الفراء، والزجاج، والزمخشري وابن خروف إلى أنّ (أحْسِنْ بزَيدٍ) أمر لفظًا ومعنى، والهمزة للنقل (أي: للتعدية)، والفاعل: ضمير مستتر، و(بزيد) مفعول به، والباء للتعدية، لا زائدة. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ٢٠٦٧) ومغني اللبيب لابن هشام ١٤٤.

(٥) المدابغي.

....

تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ﴾ [النحل: ١٥]، فإنّ الفعل هنا تعدّى بنفسه»[1].

لكن قال الأندلسيّ: إنّ زيادتها ـ ههنا ـ غيرُ مقيس[2].

وفي تفسير السّمين[3] ثلاثة أوجه فيها:

فقيل: إنّها زائدة، لأنّ (ألقى) يتعدّى بنفسه، كقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، وهذا قول أبي عبيدة، وإليه مَيْل الزّمخشريّ، إلاّ أنّه مردودٌ بأنّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس، إنّما جاءت في الضّرورة.

الثّاني: أنّها متعلّقةٌ بالفعل غيرُ زائدةٍ. والمفعولُ محذوفٌ، تقديره: ولا تُلقوا أنْفُسَكُم بأيديكم إلى التّهلكة. ويكون معناها: السّبب، كقوله: لا تُفْسِد حالَك برأيك.

الثّالث: أنّه يضمَّن (ألقى) معنى ما يتعدّى بالباء، فيُعدّى تعديَتَهُ، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء، والتّقدير: ولا تُفْضوا بأيديكم إلى التّهلكة، كقولك: أفْضَيْتُ بجَنْبي إلى الأرض، أي: طرَحْتُه على الأرض، ويكون قد عبّر بالأيدي عن الأنفس، لأنّ بها البطش والحركة.

وظاهر كلام أبي البقاء فيما حكاه عن المبرّد أنّ (ألقى) يتعدّى بالباء أصلاً من غير

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٧٩).

(٢) قال علم الدين اللُّورقي الأندلسي في شرح الجُزولية (مخطوط، لوحة ٩٠/ ب): «زيادتها على ضربين: قياسية وغير قياسية. فالقياسي نحو: ما زيد بقائم. وغير القياسي: منه كثير وقليل، فمن الكثير زيادتها في الفاعل كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، وفي المفعول: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥] [...] وفي المبتدأ: بحسبك درهم». وبنحو هذا عند الأندلسي في (شرح المفصل، مخطوط، لوحة ١٦٦/ ب).

(٣) الدر المصون للسمين (٢/ ٣١٠).

وفي المبتَدَإ نَحو: «بِحسبِكَ دِرهَمٌ».

تضمين فإنّه قال: «وقال المبرّد: ليست بزائدة، بل هي متعلّقة بالفعل كمررتُ بزيدٍ»[١]. انتهى ملخّصًا من السّيوطيّ في حواشي «المغني»[٢].

قوله: (بحسبكَ درهمٌ)

قال السّيوطيّ في حواشي «المغني»: كان شيخنا الكافيجيّ يختار في «بحسبكَ درهمٌ»، أنّ الباء فيه مزيدةٌ في الخبر، لا في المبتدأ. ويجعل (درهمًا): مبتدأً مؤخّرًا، و(بحسبك): خبرًا مقدّمًا، لأنّه محطّ الفائدة. والمعنى: درهمٌ كافيك. وهو من الحسن بمكان.

فإن قلت: ما المسوّغ للابتداء بالنكرة؟ قلت: ثلاثة أمور:

ـ الإفادة، على حدّ قولهم: «تَمْرَةٌ خيرٌ من جرادة»[٣].

ـ وتقدّم الخبر وهو جارّ ومجرور على حدّ: «عندي درهمٌ»، و«لي وطرٌ»[٤].

ـ والثّالث: أنّ (بحسبك) لا يُتوهّم فيه أنّه معرفة، لأنّ (حَسْب) من الألفاظ الّتي لا تتعرّف بالإضافة كما صرّحوا به.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/ ١٥٩). وينظر: الدر المصون للسمين (٢/ ٣١١).

(٢) الفتح القريب (حاشية السيوطي على المغني، مخطوط: لوحة ١٦٩، ونسخة أخرى: لوحة ١٦٦).

(٣) قول لعمر بن الخطاب، رضي الله عنه. ويضرب المثل بالجرادة في القلة.
وسبب الإفادة ـ هنا ـ قصد العموم، أي: كلّ تمرة خير من كلّ جرادة، بمعنى: هذا النوع خير من هذا النوع، بناء على أنّ المقصود نوع التّمرة وليست مخصوصة بتمرة واحدة. ينظر: موطأ مالك (٧٠٧ برقم ١٢٥٠ ط٢ المغربية، ١/ ٤١٦ ط عبد الباقي) والمقاصد الشافية للشاطبي (شرح ألفية ابن مالك ٢/ ٤٤) والكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة (١/ ٢٩٨) وحياة الحيوان الكبرى للدميري (١/ ٢٧٣ ط العلمية) وعمدة الحفاظ للسمين (١/ ٣١٦).

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك، البيت برقم ١٣٢.

وفي خَبَرِ النَّاسِخِ المَنفي، نَحوُ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] ....

فالحاصل: أنّهما لفظان نكرتان، فلا مُوجب لجعل أحدهما مبتدأً دون الآخر، بل الموجبُ حاصلٌ في جعل الثّاني هو المبتدأ، لحصول المسوّغ بتقديم الخبر المجرور، ومساعدة المعنى. انتهى كلام السّيوطيّ[1].

وعليه تكون الباء داخلةٌ على الخبر.

ومثّل النّيليّ[2] لزيادتها في الخبر بنحو: «حسبكَ بزيدٍ»، فحسبكَ: مبتدأ. وبزيد: خبره. والتّقدير: حسبكَ زيدٌ. قال: وزيادتها هنا غير قياس[3].

قوله: (﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦])

أي: هو كافٍ، لأنّ الاستفهام تقريريّ.

قال أبو حيّان: واختلف في فائدة زيادة الباء في خبر (ليس) و(ما)، فقال البصريّون: فائدتُها أنّه يجوز أن لا يسمع المخاطب كلمة النّفي، فيتوهّم أنّ الكلام موجب، فإذا جيء بالباء ارتفع الوهم. وقال الكوفيّون: هذا نفيٌ لقول القائل: إنّ زيدًا لمنطلقٌ، فالباء بمنزلة اللّام[4].

---

(١) الفتح القريب (حاشية السيوطي على المغني، مخطوط: لوحة ١٧١، ونسخة أخرى: لوحة ١٦٧).

(٢) إبراهيم بن الحسين، تقيّ الدين النِّيلي. له: التحفة الشافية في شرح الكافية. توفي بعد منتصف القرن السابع الهجري. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (١/ ٤١٠) وسلم الوصول إلى طبقات الفحول لكاتب جلبي (٥/ ٣٨١).

(٣) قال النيلي (التحفة الشافية في شرح الكافية للنيلي، مخطوط: لوحة ١٧٨/ ب، ونسخة أخرى: لوحة ١٩٦/ أ): «فزيادتها في الخبر، نحو: حسبك بزيد. فـ (حسبك) مبتدأ. و(زيد) خبره. والتقدير: حسبك زيد، بزيادة الباء في الخبر هنا غير قياس. وتزاد في المبتدأ نحو: بحسبك زيد».

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان (٤/ ٣١٢) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٢٢١).

وكـ«مِن» الزَّائِدَةِ في الفاعل، نحوُ: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، وفي المفعولِ، نحوُ: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، ....

قال في اللّباب: «إنّما أكّد خبر (ليس) بالباء لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الكلام إذا زيدَ فيه قَوِيَ، ولهذا زيدت (مِنْ) في قولك: ما جاءني مِنْ أحدٍ.

والثّاني: أنّها بإزاء (اللام) في خبر (إنّ).

والثّالث: أنّ دخول حرف الجرّ، يؤذن بتعلُّق الكلمة بما قبلها من فعل، أو ما أُقيمَ مقامه، ولو حذَفهُ لكان مرفوعًا أو منصوبًا، وكلاهما قد يُحذف عاملُهُ ويبقى هو، بخلاف حرف الجرّ.

وإنّما اختيرت الباء دون غيرها، لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ أصلها الإلصاق، والإلصاق يوجب شدّة اتّصال أحد الشّيئين بالآخر.

والثّاني: أنّها من حروف الشّفتين، فهي أقوى من اللام، وغيرها من حروف الجرّ.

والثّالث: أنّ حروف الجرّ كلّها توجب مع تعدّيها الفعل معنىً كالتّبعيض والملك والتّشبيه وغير ذلك. والباء لا توجب أكثر من تعدية الفعل، ولذلك استعملت في القَسَم، وهو باب تأكيد»[1].

قوله: (وكمِن الزّائدة)

«سمّيت مزيدةً مع إفادتها الاستغراق، لأنّها لا تغيّر أصل المعنى بإسقاطها. ومنه يُعلم

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

وفي المبتَدَإ، نَحوُ: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، و﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾.

ضعف ما قاله المبرّد: لا ينبغي أن يقال إنّها زائدة، إذا أفادت استغراق الجنس»[١].

«واعلم أنّ مجرور (مِن) المزيدة إذا كان من الأسماء المقصورة على العموم كـ (أحد) و(ديّار)، تكون لمجرد التّأكيد، فإنّ معنى: ما ضربتُ أحدًا و: ما ضربتُ من أحدٍ، سواء في التّنصيص على العموم.

وإذا لم يكن من الأسماء المقصورة على العموم، كانت (مِنْ) للاستغراق، فإنّك إذا قلت: ما جاءني مِن رجلٍ، يكون المعنى: نفي إتيان هذا الجنس من واحدٍ إلى ما لا يتناهى، بخلاف: ما جاءني رجل، فإنّ معناه: نفي إتيان رجلٍ، فيحتمل اثنين أو أكثر»[٢].

قوله: (﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ﴾[٣]): مبتدأ. أو فاعل فعلٍ محذوف.

وعلى الأوّل الخبر: إمّا محذوف أي: لكم[٤]، أو قوله: ﴿يَرۡزُقُكُم﴾[٥]، «ولا يرد عليه أنّ (هل) لا تدخل على مبتدأ خبره فعل، لأنّ ذلك محلّه إذا كانت باقيةً على معناها، وهي هنا بمعنى النّفي»[٦].

---

(١) الرومي. وينظر: المقتضب للمبرد (١/ ٤٥ و٤/ ١٣٧).

(٢) الرومي.

(٣) ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [فاطر: ٣].

(٤) تقديره: هل خالق غير الله لكم. ينظر: التلخيص في تفسير القرآن العزيز للكواشي (٣/ ٥٦٩) وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٢٩.

(٥) تفسير الجلالين ٤٣٤ (ط قباوة).

(٦) المدابغي. وهو ردّ على ما قاله الكافيجي (شرح قواعد الإعراب ٢٢٩): «إنما احتيج إلى حذف الخبر =

....

وأمّا جعل (غير) فاعلاً بخالق سدّ مسدّ الخبر فلا، لأنّ شرطه: أن لا يدخل على الوصف جارٌّ، وقد دخل[١].

قال الرّوميّ: واعلم أنّ إضافة (غَير) و(شِبه) و(مِثل):

ـ معنويّة عند أكثر النّحاة، لكن لا تتعرّف لتوغّلها في الإبهام، إلاّ إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته.

ـ ولفظيّة عند صاحب «التّخمير»، حيث قال: والحقّ أنّ هذه الأسماء في الأصل صفات، بمعنى اسم الفاعل في موضع: مُغايِرك ومماثِلك ومشابِهك، فلهذا لم يكتسِ[٢] بها المضاف تعريفًا[٣].

ثمّ قال[٤]: إنّ (غَيرًا) له ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تقع موقعًا لا تكون فيه إلاّ نكرة، وذلك إذا أريد به النّفي السّاذج نحو:

= ليكون استعمال (هل) على القياس، فإنّها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلاّ على شذوذ، نحو: هل زيد خرج، ولذا قال صاحب الكشاف إنّ الفعل هاهنا مضمر، يفسره: يرزقكم». وينظر: الكشاف للزمخشري (٣/ ٤٥٤).

(١) توقف أبو حيّان في مثل أن تقول: هل من قائم الزيدون؟ كما تقول: هل قائم الزيدون؟. وسبب ذلك ـ عنده ـ: «أنه إذا أجرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، بخلافه إذا دخلت عليه (من)»، وأنّه لم تُحفَظ فيه زيادة (مِن) في لسان العرب، وتحتاج إجازته إلى «سماع من كلام العرب». ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٩/ ١٣).

(٢) (ب): يكتسب. والمثبت من (أ) و(ج) وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير ٢/ ١٦).

(٣) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير ٢/ ١٦).

(٤) أي: الخوارزمي.

واستُفِيدَ من الأمثِلَةِ: أنّ البَاءَ تُزادُ في الإثبَاتِ والنَّفي، وتدخُلُ على المَعارِفِ والنَّكِراتِ، وأن «مِن» لا تُزادُ في الأثبَاتِ، ولا تَدخُلُ على المَعارِفِ على الصَّحِيحِ.

مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ، تريد أنّ المجرور به[1] ليس هذا.

الثّاني: أن يقع موقعًا لا يكون فيه إلاّ معرفة، وذلك إذا أُريد به شيءٌ قد عُرِفَ بمضادّة المضاف إليه في المعنى، لا يُضادُّه فيه إلاّ هو، كما إذا قُلْت: مررتُ بغيرك، أي: المعروف بمضادّتك، إلاّ أنّه لا يَحسُن في هذا الوجه أن يُجرى صفةً.

الثّالث: أن يقع في موضعٍ تارةً يكون فيه معرفة، وأخرى نكرة، كما إذا قلت: مررتُ برجلٍ كريمٍ غيرِ لَئِيمٍ، والرَّجُل الكريمُ غيرُ اللّئيم. قال النّحويّون: إذا قلت: مررتُ بالرّجل غيرِ اللّئيم[2]، فالمعنى: مررت بالرّجل الكريم لا اللّئيم[3].

قوله: (وأنّ مِنْ) إلخ

«حاصله: أنّ (مِنْ) تُزاد بشروطٍ ثلاثة:

- أن تكون بعد نفي أو شبهه.
- وأن يكون مجرورها نكرة.
- وأن يكون إمّا مبتدأً أو فاعلاً أو مفعولاً». (م د).

قوله: (على الصّحيح)

---

(١) وفي بعض مخطوطات الرومي الموافقة لما في شرح المفصل (التخمير ٢/ ١٧): «الممرور به».

(٢) في شرح المفصل (التخمير ٢/ ١٧): «مررتُ بالرّجل [الكريم] غيرِ اللّئيم».

(٣) ينظر: شرح المفصل (التخمير ٢/ ١٧).

وإنَّما لم يتعَلَّق الزَّائِدُ بِشَيءٍ، لأن التَّعَلُّقَ هُو الارتباطُ المَعنَوِيُّ، والزَّائِدُ لا معنى لَهُ يَرتَبِطُ بِمَعنى مَدخولِهِ، وإنَّما يُؤتى بِهِ في الكَلامِ تَقوِيَةً وتَوكيداً.

والحرفُ الثَّانِي مِما لا يتَعَلَّقُ بِشَيءٍ: «**لَعَلَّ**» الجارّة في **لُغَةِ مَن يَجُرُّ بها المُبتَدأ، وهُم عُقَيلٌ** ـ بِالتَّصغِير ـ **ولَهُم في لامِها الأولى: الإِثبَاتُ والحَذفُ**، فهاتانِ لُغتَانِ، ولَهُم في لامِها **الأخِيرَةِ: الفَتحُ والكَسرُ**، فهاتانِ لُغتَانِ أيضاً، وإذا ضَربتَ اثنَينِ في مِثلِهِما يَحصُلُ من ذَلِك أربعُ لُغَاتٍ، وهِيَ: لَعَلَّ، ولَعَلِّ، وعَلَّ بِفَتحِ الأخِيرَة وكسرِهَا فيهِنَّ.

مقابله: ما قيل بزيادتها: في الإثبات كقولهم: قد كانَ منْ مطرٍ، وفي الإيجاب جارَّةٌ لمعرفة كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤][1].

وأُوِّلَ الأوّل بأنّه محمولٌ على حكاية الحال، كأنّه سمع مَنْ يقول: هل كان مِنْ مطرٍ، فحكى كلامه. والثّاني: بأنّ (مِنْ) للتّبعيض، ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، لأنّ غفران بعض الذّنوب لا ينافي غفران جميعها، إذ الموجبة الجزئيّة لا يناقضها الموجبة الكلّيّة، لأنّ الثّبوت للبعض لا ينافي الثّبوت للجميع[2].

قوله: (لأنّ التّعلّق هو الارتباط المعنويّ)

أي: مع العمل في المحلّ، فقوله سابقًا: (والمراد بالتّعلّق: العمل في محلّ الجارّ)[3]

(١) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٣٣٦) معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٩٨) ومغني اللبيب لابن هشام ٤٢٨ والتذييل والتكميل لأبي حيان (١١/ ١٤٤).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٦٨) وشرح العوامل المئة لخالد الأزهري ١٠١ ـ ١٠٢ (ط المعارف) وروح المعاني للآلوسي (١٥/ ٧٩).

(٣) في أول: الباب الثاني في ذكر أحكام الجارّ والمجرور.

واشتَهَرَ أن عُقَيلًا يَجُرونَ بـ«لَعَلَّ»، قالَ شَاعِرُهُم وهُو كَعبُ بن سَعدٍ الغَنَويُّ:

وداعٍ دَعا يا مَن يُجيبُ إلى النَّدى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِندَ ذاكَ مُجيبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوتَ جهرة لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنكَ قَريبُ

أي: مع الارتباط المعنويّ، فحذف من كلٍّ ما أثبت في الآخر.

قوله: (لَعَلَّ أبي المِغْوارِ)[1] إلخ

«المِغْوار» بالغين المعجمة: المقاتل، بُنِيَ للمبالغة كالمِكثار، فـ (أبي المِغْوارِ): كنية مدح.

لا يقال: هذا لا يثبت كون (لعلّ) حرف جرٍّ عندهم، لجواز أن يُحمل البيت على

---

(١) لكعب بن سعد الغَنَوي، في مرثية قال فيها الأصمعي: «ليس في الدنيا مثلها».
الإعراب: (لعلّ): حرف توقع وجرّ شبيه بالزائد. و(أبي): اسم مجرور وعلامة جره الياء، في محل رفع مبتدأ. و(قريب) خبره. و(منك): متعلق بـ (قريب). **الشاهد**: جرّت (لعلّ) الاسم بعدها وهو (أبي)، على لغة عقيل. قال الكافيجي (شرح قواعد الإعراب ٢٣١): «وإنّما لم تتعلّق بشيء، لأنّها كالحرف الزائد، لأنّ مجرورها في موضع رفع بالابتداء، يدلّ على ذلك ارتفاع ما بعده على الخبرية».
ينظر: الأصمعيات ٩٥ وجمهرة أشعار العرب ٥٥٨ والتيجان لابن هشام ٢٧١ والنوادر لأبي زيد ٢١٨ وطبقات فحول الشعراء لابن سلام (١/ ٢٨٤) وأمالي القالي (١/ ١٤٧ ـ ١٥١) والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي (١/ ٥٥٢) وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٧٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ٢٤١) وسر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ٨٤) والموشح للمرزباني ١٠١ وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٦١) وشرح ابن عقيل (٢/ ٤ برقم ١٩٦) والمقاصد النحوية للعيني (٣/ ١١٩٨) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٦٩١) وخزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٤٢٦) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٥/ ١١٦).

فجَرَّ بهَا «أبي المِغوارِ» تَنبِيها على أن الأصل في الحُرُوفِ المُختَصَّةِ بِالاسم أن تَعمَلَ العَمَلَ الخَاصَّ بِهِ، وهُو الجَرُّ، وإنَّما قيل بِعَدَمِ التَّعَلُّقِ فيهَا، لأنَّها بِمَنزِلَةِ الحَرفِ الزَّائِدِ الدَّاخِلِ على المبتَدَإ.

والحرفُ الثَّالِثُ مِما لا يَتعَلَّقُ بِشَيءٍ: «لَولا» الامتناعِيَّةُ ....

الشّذوذ، أو يكون اشتهار هذا الرّجل بأبي المغوار بالياء، فحكى على أصله[1].

لأنّا نقول: لم يُرد المصنّف بهذا البيت إثبات هذا المذهب بل هو تمثيل، لأنّ الجرّ بها في لغتهم شائعٌ عند أرباب النّحو لا يحتاج إلى الإثبات، ولعلّ قول الشّارح: (واشتهر) إلخ، إشارةٌ إلى هذا»[2].

واستشكل الرّضيّ الجرّ بها قائلاً: إنّ الجرّ عملٌ مختصٌّ بالحروف، والرّفع لمشابهة الأفعال، وكون حرف عاملاً عملَ الحروف والأفعال في حالةٍ واحدة لم يثبُت، وأيضًا الجارُّ لا بدَّ له من متعلّق، ولا متعلّق لـ (لعل)[3].

ونوقش بأنّ هذا مبنيّ على أنّ الرّفع بعدها بها، وهو غير معلوم، ولأنّ استدعاء جميع الجارّ متعلّقًا ممنوع[4].

قوله: (الثّالث: لولا) إلخ

---

(١) قال الخرتبرتي (توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب: مخطوطة، ل ٢١/ ب): «وإنّما الجرّ في البيت على سبيل الحكاية، إمّا وقع مجرورًا في موضع آخر، فالشاعر حكاه على ما كان مجرورًا، وإمّا بمعنى أنّه سُمّي رجلٌ بـ (أبي المغوار) بالياء في أحوالِ الثلاثة. وهذا التأويل جيدٌ إذا لم يكن لغة قبيلةٍ، لكنّها لغة قبيلة عقيل، فلم يكن هذا التأويلُ جيّدًا».

(٢) الرومي.

(٣) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٧٣).

(٤) الرومي.

إذا وليَهَا ضَميرٌ مُتَّصِلٌ لمتكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غَائِبٍ، في **قَولِ بَعضِهِم: لَولايَ ولَولاكَ ولَولاهُ**، كَقَول زيد بن الحَكِم:

وكَــمْ مَــوطِنٍ لَــولايَ طِحْــتَ ....

وكقول الآخر:

.... لَــولاكَ في ذا العــامِ لَــمْ أحْجُــجِ

أنشدهُ الفراءُ.

وكقول جحدرٍ:

.... ولَــولاهُ مــا قَلَّــتْ لَــديَّ الــدَّراهِمُ

مذهب البصريّين: أنّ الاسم الواقع بعدها مبتدأ[١].

وعند الكسائيّ: فاعل فعلٍ محذوف.

أو مرفوعٌ بـ (لولا) وهو مذهب الفرّاء.

فعلى هذه المذاهب يجب الانفصال[٢]. فلمّا وقع من ثقات العرب استعمال ضمير المجرور بعد (لولا) احتيج لأن يكون له: محلٌّ باعتبار (لولا) لكونها جارّة[٣]، ومحلٌّ باعتبار =

(١) أي: مبتدأ أغنى الجواب عن خبره، أو خبره محذوف لزومًا، أو فيه تفصيل. (قاله عز الدين ابن جماعة).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٧٣ ط هارون، ٤/ ٤٣ ط البكاء) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٨٥) وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٤٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٧٨٧) والتذييل والتكميل لأبي حيان (٣/ ٣٠٠) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢/ ٨٩٩) ومغني اللبيب لابن هشام ٣٥٩ وتحفة الغريب للدماميني (٢/ ٨٥٤) وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/ ٣٧٨).

(٣) والضمير المتصل بعدها في محل جرّ، إذ لو كان منصوبًا لجاز أنْ تلحق نونُ الوقاية مع ياء المتكلم، =

فَذهب سِيبَويهِ إلى أن لَولا في ذَلِكَ كُلِّهِ جَارَّةُ للضَّميرِ، وأَنَّها لا تتَعَلَّقُ بِشَيءٍ، وأَنَّها بِمَنزِلَةِ لَعَلَّ الجارَّة في أن ما بعدهَا مَرفُوعُ المَحَلِّ بِالِابتِدَاءِ.

وذهب الأخفَشُ إلى أن لَولا في ذَلِك غير جَارَّة وأن الضَّمِير بعدهَا مَرفُوعُ المَحلِّ على الِابتِدَاءِ، ولَكنهُمُ استعاروا ضَميرَ الجَرِّ مَكانَ ضَميرِ الرّفعِ، **والأكثَرُ أن يُقالَ: «لَولا أنا، ولَولا أنتَ، ولَولا هُو»**، بانفصال الضَّمِيرِ فيهِنَّ، **كَما قالَ الله تعالى** ﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

أنّ الأصل أن يكون هذا مبتدأ، فله محلّان باعتبارَين.

وحكي عن الخليل ويونس أنّ الضمير بعد (لولا) مجرورٌ بتقدير المضاف، أي: لولا وجودك، فتأمّل.

قوله: (﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ﴾ [سبأ: ٣١]) إلخ

«هذا دليلٌ بحسب الظّاهر على ما قاله الأكثرون، ولكنّ الدّليل حقيقةً عدم وقوعِ خلافه في كلام الله.

فـ ﴿أَنتُمۡ﴾، على رأي البصريّين: مبتدأ. وخبره محذوف، وهو حاضرٌ أو موجودٌ، لقيام العلم به بجواب ﴿لَوۡلَآ﴾ ظاهرًا. و﴿لَكُنَّا﴾: جوابها، لأنّ جواب ﴿لَوۡلَآ﴾ الّتي لغير التّحضيض باللّام.

وأمّا على رأي الكسائي فـ ﴿أَنتُمۡ﴾: فاعل فعل محذوف. و﴿لَكُنَّا﴾: جوابها.

= كالضمائر المتصلة بالحروف، نحو: ليتني وإنّني ومِنّي. ولا جائز أن يكون مرفوعًا لأنها ليست من ضمائر الرفع. فتعيّن الجرّ. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٧٨٧) وأوثق الأسباب لابن جماعة (مخطوط لوحة ٣٢/ ب) وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٣٢.

والحرف الرَّابعُ: كَافُ التَّشبيه، نَحو قَولِكَ: «زيدٌ كعَمرٍو» فَزعَمَ الأخفَشُ الأوسَطُ وهُو: سعيد بن مَسعَدَة وأبُو الحسنِ ابنُ عُصفُورٍ أنَّها أي: كَافَ التَّشبِيهِ لا تتَعَلَّقُ بِشَيءٍ، مُحتَجّينَ بِأن المُتَعَلَّقِ بِهِ إن كانَ استَقَرَّ فالكافُ لا تَدُلُّ عَلَيهِ، ....

وعلى رأي الفرّاء ﴿أَنتُمْ﴾[1]: فاعل ﴿لَوْلَآ﴾. وجوابها ﴿لَكُنَّا﴾»[2].

قوله: (كاف التّشبيه)

هي حرفٌ عند الجميع. وذهب أبو جعفر[3] إلى أنّها اسمٌ أبدًا، لأنّها بمعنى: مثل، وما هو بمعنى الاسم فهو اسم[4].

واحتجّ الجمهور بأنّها لو كانت اسمًا لما استقلّت بها الصّلة، لأنّها تكون مضافةً لما بعدها، والمضاف مع المضاف إليه ليس جملة، والصّلة لا بدّ أن تكون جملة، فتعيّن أن تطلب متعلّقًا، والطّالب للمتعلّق هو الحرف.

ثمّ المتعلّق لابدّ أن يكون فعلاً، لما سيأتي أنّ الجارّ والمجرور الواقع صلة، يتعيّن أن يقدّر متعلّقه فعلاً، فيكون ذلك المتعلّقُ ـ وهو الفعل مع فاعله ـ جملةً فتتمّ الصّلة، وهذا بعينه واردٌ على منع تعلّقها[5].

---

(١) (أ) سقط: «فاعل فعل محذوف و(لكنا) جوابها. وعلى رأي الفراء (أنتم)».

(٢) الرومي.

(٣) هو: أحمد بن عبد الرحمن، ابن مَضاء اللّخمي القرطبي، أبو العباس وأبو جعفر، المتوفى سنة ٥٩٢هـ. ونصّ على ذلك في كتابه: المشرق في النحو. ينظر: أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط ل ٣٤/ ب) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٣٢٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧١٠).

(٥) الرومي.

وإن كانَ فِعلاً مُناسِبًا للكافِ ـ وهُو أشبه ـ فَهُو مُتَعَدٍّ بنفسِهِ لا بالحرفِ.

وفي ذَلِك بَحثٌ ـ وفي بعض النّسخ: نَظَرٌ ـ وبَيّنَهُ المُصَنّفُ في «المُغني» بِمَنعِ انتِفَاءِ دلالَةِ الكافِ على استَقَرَّ، فَقالَ: والحقُّ إنَّ جَمِيعَ الحُرُوفِ الجارَّةِ الواقِعَةِ في مَوضِعِ الخَبَرِ ونَحوِهِ تَدُلُّ على الِاستِقرَارِ.

فيقال له، على تقدير أنّها لا تتعلّق: ما صلة قولك: جاء الّذي كعمرو؟ فإنّ الكاف على مذهبه حرفٌ جارّ، والجارّ والمجرور لا يصلح للصّلة بدون متعلّق، فيضطّر حينئذٍ إلى أن يقدّر متعلّقًا يكون صلة، وإذا احتاجت في بعض المواضع إلى متعلّق فليكن ذلك في الجميع.

قوله: (أشْبَهَ)

يقرأ بصيغة الماضي كما يدلّ عليه كلام الشّارح. وإنّما اختاره ماضيًا، لأنّ المضارع يتعدّى بالباء[1].

قوله: (وفي ذلك بحثٌ)

أي: في هذا الاحتجاج، ومحصّله: منع قولهما أنّ المتعلّق إن كان استقرّ فالكاف لا تدلّ عليه، لأنّ الحقّ أنّ جميع الحروف الجارّة إلخ، وهذه الكاف من أفرادها، فتمّ ما قاله الجمهور من الاحتياج إلى المتعلّق.

وبيّن الرّوميّ النّظر بغير ما ذُكر، فقال ما ملخّصه بإيضاح: «إنّ كاف التّشبيه إن جُعلت اسمًا تكون في محلّ رفعٍ على الخبريّة، وما بعدها مضافٌ إليها، والاسم لا يحتاج لمتعلّق، فهذا مسلّم»، لكن لا تكون من الحروف حينئذٍ، والغرض أنّها حرف. «وإن جعلت حرفًا

---

(١) نحو: أَشبَهَ زيدًا بعمرو.

وهُو فِي ذَلِك تَابعٌ لأبي حَيَّانَ.

فلا يخلو إمّا أن تكون زائدة أو لا. فإن كانت زائدةً تدخل في القسم الأوّل، وإن لم تكن زائدةً فلا بدّ لها من متعلّق»[1].

ولا يذهب عليك أنّ الخصم يسلّم كونها زائدة، بل هو موضوع المسألة، إذ عدّ المصنّف لها في الزّائد مبنيّ على مذهب ذلك الخصم، وإلاّ فمذهب الجمهور أنّها ليست زائدة، فالأحسن ما قاله شارحنا.

قوله: (وهو)

أي: المصنّف في ذلك، أي: في إثبات المتعلّق لها في ضمن القاعدة الكلّيّة الّتي ذكرها، وهي قوله: (والحقّ أنّ جميع) إلخ.

قوله: (تابعٌ لأبي حيّان)

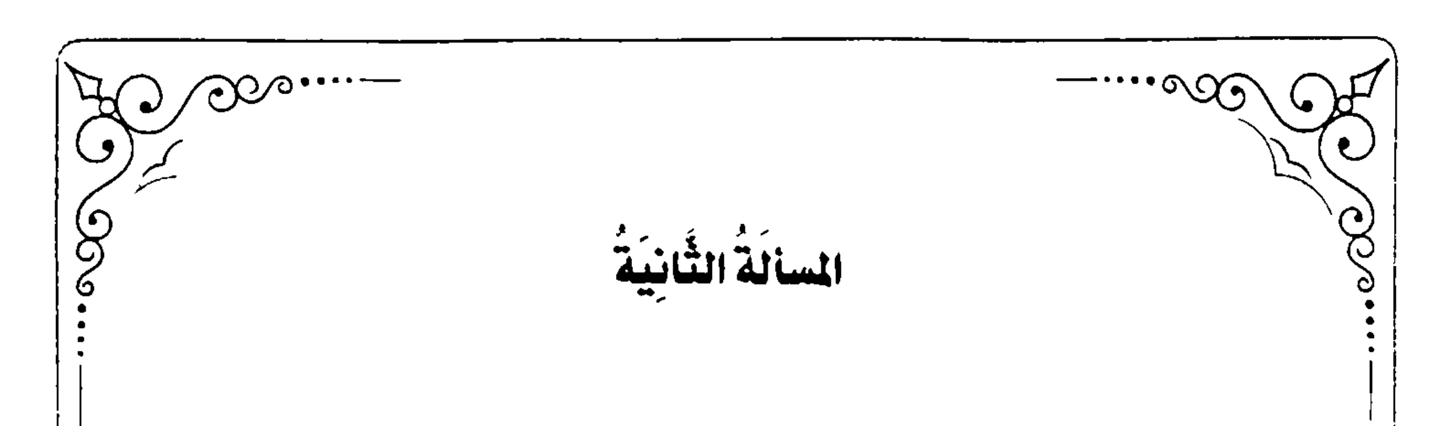
حيث قال: وما ذهب إليه ابن عصفور[2] ليس بصحيح، بل العامل في مجرور الكاف مضمر، وهو الكون المطلق المحذوف، فإذا قلت: زيدٌ كعمرو، فالتّقدير: زيدٌ كائن كعمرو، وكذلك: جاءني الّذي كزيد، أي: الّذي كان كزيد[3].



(١) الرومي.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير ١/ ٤٨٢).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧١٠) والتذييل والتكميل لأبي حيان (١١/ ٢٥٤).



المسألة الثانية

من المسائل الأربعِ: في بَيان حُكمِ الجَارِّ والمَجرُورِ بعد المَعرِفَةِ والنَّكِرَةِ

أخّرهَا عَن الأُولى، لأنَّها منها بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِن الكُلِّ.

حُكمُ الجَارِّ والمَجرُورِ إذا وقعَ **بعدَ المَعرِفَةِ وبعدَ النَّكِرَةِ** مَعَ التَّمَحُّضِ وغَيرِهِ **حُكمُ الجُملَةِ الخَبَرِيَّةِ** المشرُوطَةِ بِالشُّرُوطِ المُتَقَدِّمَةِ، **فَهُو** أي: الجَارُّ والمَجرُورُ **صِفةٌ** في نَحوِ قَولِكَ: «**رَأيتُ طائِرًا على غُصنٍ**»، **لأَنَّه** أي: «على غُصنٍ» وقعَ بَعدَ نَكِرَةٍ مَحضَةٍ وهُو «طَائِرٌ»، **وهُو حالٌ في نَحوِ قَولِه تعالى** حِكَايَةً عَن قَارونَ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩] فـ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾ في مَوضِعِ الحال أي: «مُتزَيِّنًا» على تَفسِير المعنى، و«كَائِنًا في زِينَتِهِ» على تَفسِيرِ الإعرَابِ، ....

قوله: (حكم الجارّ والمجرور)

أي: وكذلك الظّرف، وإنّما لم يقل: كذلك هنا، ليسوغ له ذكر التّنبيه الآتي، وإلاّ كان ذكره هناك محض تكرار، لعلمه ممّا هنا.

قوله: (أي: متزيّنًا)

أشار به إلى أنّ الجارّ والمجرور معًا في محلّ نصبٍ على الحاليّة.

لأنَّه أي: ﴿فِي زِينَتِهِۦ﴾ وقَعَ بعدَ مَعرِفَةٍ مَحضَةٍ وهِي الضَّمِيرُ المُستَتِرُ في: ﴿فَخَرَجَ﴾ وهُو مُحتَمِلٌ لَهُما أي: الوصفية والحالِيَّة بَعدَ غَيرِ المَحضِ مِنهُما، وذَلِكَ في نَحو: «يُعجبني الزهرُ في أكمامِهِ»، وفي نَحوُ: «هَذا ثَمَرٌ يَانِعٌ على أغصانِهِ»، وذَلِكَ لأنّ «الزَّهرَ» في المثَالِ الأولِ مُعرَّفٌ بـ«أل» الجِنسِيَّة فهُو قَرِيبٌ من النَّكِرَةِ، وقولُكَ «ثَمَرٌ» في المثَال الثَّانِي مَوصُوفٌ بـ«يَانِع» فَهُو قَرِيبٌ من المَعرِفَةِ، فَيجوزُ في كلٍّ من الجَارِّ والمَجرُورِ في المِثالَين أن يكونَ صِفَةً وأن يكونَ حَالًا.

والأكمامُ جمعُ «كِمٍّ» بِكَسر الكَافِ وهُو وعَاءُ الطَّلَعِ، والأغصانُ جَمعُ غُصنٍ بِضَم الغَينِ.

واختلفوا في تلك الزّينة، «فقال الحسن: في الحمرة والصّفرة. وقيل: خرج على بغلةٍ شهباء، عليه أُرْجُوان، وعليها سرجٌ من ذهب، ومعه أربعة آلاف على زيّه. وقيل: عليهم وعلى خيولهم الدّيباج الأحمر، وعن يمينه ثلاثمئة غلامٍ، وعن يساره ثلاثمئة جارية بيض، عليهنَّ الحليّ والدّيباج. وقيل: في تسعين ألفًا عليهم المعصفرات، وهو أوّل يومٍ رُئي فيه المعصفرات»[1].

قوله: (يعجبني الزهر)

«العُجْب: الحيرة في النّفس بسبب إدراك الأمور الغريبة، ويطلق على السّرور، وكلٌّ هنا صحيح»[2]، بل الثّاني أنسب.

قوله: (يانع)

---

(١) الكشاف للزمخشري (٣/ ٣٢٦) في تفسير سورة القصص: الآية ٧٩.

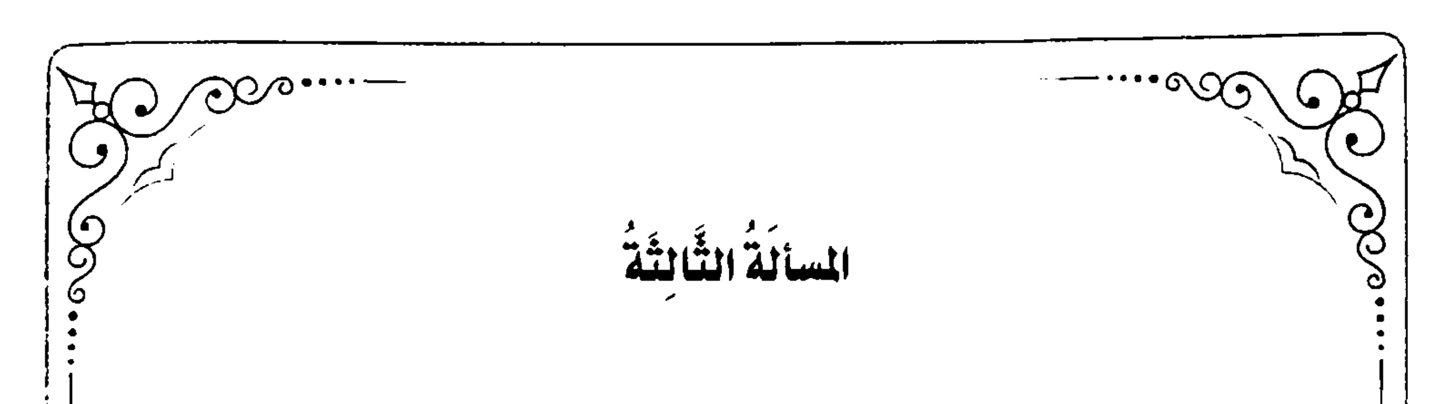
(٢) الرومي.

....

يقال: يَنَعَ الثّمرُ بفتح النّون، يَيْنعُ بالفتح والكسر، ينْعًا بفتح الياء وضمّها وسكون النّون، ويُنُوعا بضمّها، أي: نضج. وأينع مثله[1].



(١) الرومي. ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٣١٠، ينع).



المسألَةُ الثَّالِثَةُ

من المسائل الأربع: في بَيان مُتَعَلِّقِ الجَارِّ والمجرُورِ والمَحذوفِ في هَذِه المواضِعِ

اعلم أنه مَتى **وقعَ الجَارُّ والمجرُورُ صِفَةً لِموصوفٍ، أو صِلَةٍ لِموصولٍ، أو خَبرًا** لِمُخبَرٍ عَنهُ، **أو حَالًا** لذِي حَالٍ، **تعلَّق** الجَارُّ والمجرُورُ **بِمَحذُوفٍ** وُجوبًا، **تَقدِيرُهُ: كَائِنٌ**، لأنّ الأصلَ في الصِّفَةِ والحال والخَبَرِ الإفرادُ، **أو تَقدِيرُهُ استَقَرَّ**، لأن الأصلَ في العَمَلِ للأفعالِ، ويَعضُدُهُ الاتفاقُ عَلَيهِ في الصِّلَةِ المُشَارِ إليه بقولِهِ: **إلّا الواقِعَ صِلَةً فَيتَعَيَّنُ فيهِ تَقدِيرُ استَقرّ** اتِّفَاقًا، **لأنّ الصِّلَةَ لا تكونُ إلّا جُملَةً**، والوصفُ مَعَ مَرفوعِهِ المُستَتِرِ فيهِ مُفردٌ حُكمًا، وقد تقدَّمَ **مثال الصِّفَةِ والحال** في قَولِهِ: «رَأيتُ طائِرًا على غُصنٍ»، و﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾..

قوله: (بمحذوفٍ وجوبًا)

وخالف ابن جنّي فجوّز «إظهار العامل في المستقرّ[1]»، وردّه النّحاة بأنّه لا احتياج إليه، على أنّ هذا يوجب ارتكاب التّعسّف في الفرق»[2] بين الظّرف اللّغو والمستقرّ.

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ٣٨٢).

(٢) الرومي.

ومثال الخبر: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، ومثال الصِّلَةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الأنبياء: ١٩] ويُسمى الجَارُّ والمجرُورُ في هَذِه المواضِعِ الأربَعَةِ بالظَّرفِ المُستَقَرِّ ـ بِفَتح القَاف ـ لاستقرار الضَّمِير فيهِ بعد حذف عَامِلِه، وفي غَيرهَا بالظَّرفِ اللَّغوِ، لإلغاءِ الضَّمِيرِ فيهِ.

قوله: (وفي غيرها بالظّرف اللّغو)

«قال شارح اللّباب: لا أحبّ التّسمية باللّغو، لوقوعه في التّنزيل والحديث، ففيه إذن إخلالٌ بالأدب، فيسمّى ظرفًا خاصًّا، لخصوص العامل فيه، والمستقرّ ظرفًا عامًّا، لأنّ الملحوظ عموم العامل.

قال بعض الفضلاء: القوم قالوا: للمستقرّ حظٌّ من الإعراب دون اللّغو، ولم أجد في كلامهم ما يحقّقه، ويبيّن غرضهم منه، حتّى لا يرد عليهم الاشتراك في الإعراب المحلّيّ، حيث قالوا في (بزيدٍ)، مِنْ (مررتُ بزيدٍ): في محلّ نصب. وأجازوا في معطوفه النّصب وهو لغوٌ.

فأقول متوكِّلاً على الله: إنّ مرادهم بذلك، أَنْ لا محلّ له آخرَ من الإعراب غير هذا المحلّ، لا أنْ لا محلّ له من الإعراب أصلاً وللمستقرّ ذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: زيدٌ في الدّار، له محلّ من الإعراب من جهة تعلّقه بالخبر الحقيقيّ، ومحلٌّ آخرَ غيره من حيث إنّه هو الخبر بعد الحذف، بدليل انتقال الضّمير عنه إليه، فيكون له محلّان من الإعراب، بخلاف ما إذا قلت: زيدٌ حاصلٌ في الدّار، فإنّ له محلًّا واحدًا»(١).

ويفهم من هذا الكلام: أنّ المحلّ للجارّ والمجرور معًا(٢). وقد سلف لك أنّ التّحقيق:

---

(١) الرومي. وينظر: الكليات للكفوي ٥٩١.

(٢) الرومي.

....

أنّ المحلّ للمجرور وحده.

على أنّ المستقرّ إن وقع صلةً لا يكون له محلّان، فالأحسن أن يقال: «إذا قلت: مررتُ بزيدٍ، فالجارّ والمجرور ظرف لغوٍ متعلّق بـ (مررتُ) لا محلّ له من الإعراب، والمنصوب على المفعوليّة هو المجرور فقط، وإن جعله القوم المجموع تساهلاً، لأنّ الجارّ كالجزء من الفعل، إذ اللّازم يجري مجرى المتعدّي، ألا ترى أنّ معنى: مررتُ بزيدٍ، أمررتَ زيدًا، وجزءُ الفعل لا يكون معمولاً، ولأنّه لو كان الجارّ والمجرور في محلّ نصبٍ، لامتنع تعلّقه بـ (مررت)، لأنّـه لو تعلّق به لكان ظرفًا لغوًا، فلم يكن له محلّ من الإعراب، ولأنّ القوم أجازوا في معطوفه النّصب، فلو كان مجموع الجارّ والمجرور منصوب المحلّ للزم أن يتعدّى الفعل إلى المعطوف بنفسه»[1].

ويؤخذ من هذا الكلام فائدة أخرى، وهي: أنّ الجارّ والمجرور الواقع خبرًا ـ إن قلنا: إنّ الخبر هو ـ فله محلّان: محلٌّ باعتبار متعلّقه المحذوف، سواءً كان اسمًا أو فعلاً، وهو النّصب، ومحلٌّ باعتبار كونه خبرًا، وهو الرّفع.

وإن قلنا: إنّ الخبر المجموع، فله محلّان أيضًا: محلٌّ باعتباره في نفسه، وهو النّصب باعتبار المتعلّق. ومحلٌّ باعتبار تركّبه مع المتعلّق، وهو الرّفع، فالرّفع في هذه الصّورة، لمجموع المتعلّق والمجرور.

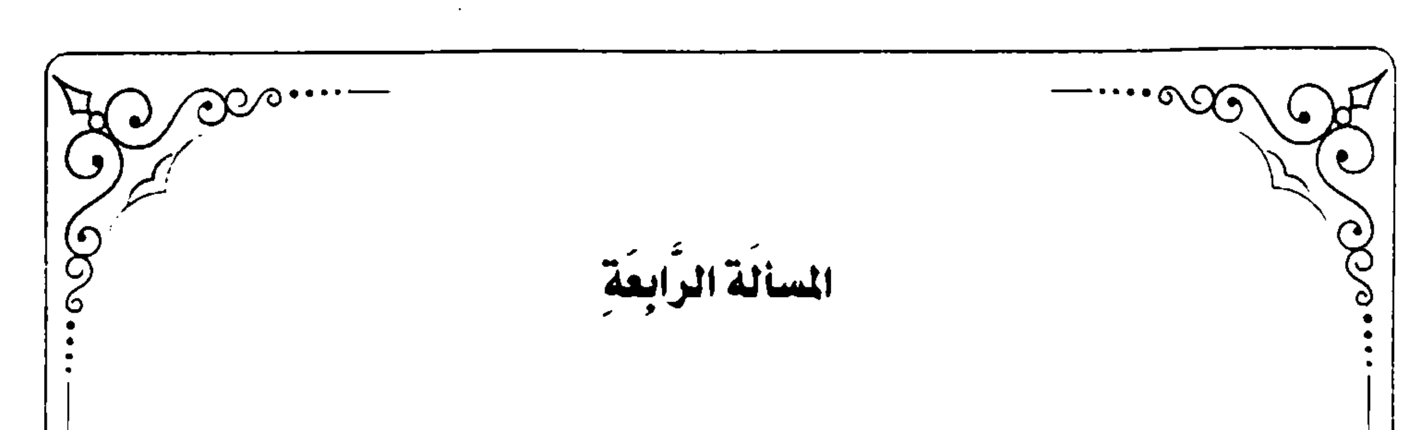
فإن قلنا: إنّ الخبر في الحقيقة هو المتعلّق، على ما قيل: إنّه التّحقيق، فللظّرف محلٌّ واحدٌ هو النّصب، باعتبار كونه معمولاً للمتعلّق المحذوف.

وعليك بالاعتبار في غير هذا الموضع من النّظائر، فاحرص عليه.



---

(١) الرومي.



المسألَة الرَّابعَةِ

من المسائل الأربع:

يجوزُ في الجَارِّ والمَجرُورِ حَيثُ وقع في هَذِهِ المواضِعِ الأربَعَةِ، صِفَةً أو صِلَةً أو خَبرًا أو حَالًا، وحَيثُ وقعَ بعدَ نَفيٍ أو استِفهَام أن يَرفَعَ الفاعل، لاعتمادِهِ على ذَلِك. تَقولُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ في الدَّارِ أبوهُ» فلَكَ في «أبوهُ» وجهَانِ:

أحدُهُما: أن تُقدِّرهُ فاعلا بالجارِّ والمَجرُورِ وهُو «في الدَّار»، لِنيابَتِهِ عَن «استَقَرَّ» أو «مُستَقِرٍّ» محذوفًا، ....

قوله: (يجوز في الجارّ والمجرور) إلخ

مقابله ما نقله الشّارح عن ابن هشام الخضراويّ: أنّ الرّفع على الفاعليّة واجب.

ثمّ إنّ المصنّف قيّد رفعه على الفاعل، بوقوعه في المواضع الأربع وبعد النّفي والاستفهام، وسيأتي مقابله وهو مذهب الكوفيّين والأخفش، من جواز ذلك في غيرها.

وبقي مذهبٌ رابعٌ لم يذكره المصنّف وهو: أنّ الاسم الواقع بعد الجارّ والمجرور مرفوعٌ على أنّه فاعل، والعامل فيه هو المتعلّق.

قوله: (لنيابته)

وهَذا الوجهُ هُو الرَّاجِحُ عِند الحُذّاقِ من النَّحوِيينَ، كَابن مالِكٍ، وحُجَّتُهُ أنَّ الأصلَ عَدَمُ التَّقدِيرِ والتَّأخِيرِ.

والوجهُ الثَّانِي: أن تُقدِّرهُ أي: «أبوهُ» مُبتَدأً مُؤَخَّرًا، وتُقدِّرَ الجَارَّ والمَجرُورَ وهُو: «في الدَّار» خبرًا مُقَدَّمًا، والجُملَةَ من المبتَدإِ والخَبرِ صِفَةٌ لـ«رجل»، والرابِطُ بَينهما الهَاءُ من «أبوهُ»، وكَذَا تَقولُ في الصِّلَةِ والخَبَرِ والحال..

«أي: الجارّ والمجرور.

وتوحيد الضّمير إمّا لكونهما كشيءٍ واحد، أو على سبيل البدل، أو من قبيل الاكتفاء»[1].

قوله: (وكذا تقول في الصّلة) إلخ

مثال الأوّل: جاء الّذي في الدّار أبوهُ، والثّاني: زيدٌ في الدّار أخوهُ، والثّالث: مررتُ بزيدٍ عليه جُبّةٌ[2]. ومثله قول المعرّيّ:

إذا أَنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أو نكِرْتُها ... خَرجْتُ مَع البازي عَليَّ سَوادُ[3]

---

(١) الرومي.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٥٧٨.

(٣) البيت من أبيات لبشار بن برد، مدح بها خالدًا البرمكي، وكان قد وفد عليه وهو بفارس. الإعراب: الجملة الإسمية (عليّ سَواد) حال من التّاء في (خرجت). المعنى: إذا لم يعرف قدري أهل بَلْدَة أو لم أعرفهم خرجت مِنْهُم مصاحبًا للبازي وهو الصقر الَّذي هُوَ أبكر الطُّيُور خروجًا من وكره، في حال كوني ملتبسًا بشَيْء من سَواد اللَّيْل من غير أنْ أنتظر إسفار الصبح. فقوله: (علي سواد) يعني: بقيَّة من اللّيل.
ينظر: ديوان (٣/ ٤٩ ط لجنة التأليف) والأغاني للأصفهاني (٣/ ١٤١) ودلائل الإعجاز للجرجاني ٢٠٣ ومعاهد التنصيص للعباسي (١/ ٢٨٨) وخزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٢٢٨) ومواهب الفتاح للمغربي (١/ ٦١٨).

وتقولُ في الواقِعِ بعدَ النَّفيِ والاستفهامِ: «ما في الدَّارِ أحدٌ» و«هل في الدَّارِ أحدٌ؟» فلكَ في «أحَدٌ» الوجهَانِ، قالَ الله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فلَكَ في ﴿شَكٌّ﴾ الوجهَانِ.

وحكى ابن هِشام الخَضراوِيُّ عَن الأكثَرينَ: أنَّ المرفُوع بعد الجَارِّ والمجرُورِ يجبُ أن يكونَ فاعلا، وأجَازَ الكُوفيونَ والأخفشُ رَفعَهُما أي: الجَارِّ والمجرُورِ الفاعل في غير هَذِه المواضِعِ السِّتَّةِ أيضًا،...............

وإنّما ترك التّمثيل لها، لعلمها بطريق المقايسة ممّا ذكر.

قوله: (﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠])

قال في الكشّاف: «أدخلت همزة الإنكار على الظّرف، لأنّ الكلام ليس في الشّك، إنّما هو في المشكوك فيه، وأنّه لا يحتمل الشّك، لظهور الأدلّة وشهادتها عليه»[١].

«فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار والنّفي، فكيف يصحّ تمثيل الاعتماد عليه هاهنا؟

قلت: يصحّ أنّه اعتمادٌ، من حيث اللّفظ والصّورة، وهو كافٍ في التّمثيل ومناسبٌ لبحث النّحو، وفيه تنبيهٌ على أنّ الاعتماد يجوز على حرف الاستفهام بدون اعتبار معناه، كما يجوز الاعتماد عليه مع ملاحظة معناه»[٢]. (ك).

قوله: (وأجاز الكوفيّون) إلخ

«قال في المغني: لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرطٍ، وأجازوا أيضًا أن يكون مبتدأً، وكذا أجازوا الوجهين في نحو: قائمٌ زيدٌ، أن يكون (قائمٌ) مبتدأ، و(زيدٌ) فاعلاً، وأن يكون

---

(١) الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٩٩).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٥١ ـ ٢٥٢.

نَحو: «فِي الدَّارِ زَيدٌ» فـ«زيدٌ» عِندهُم يجوزُ أن يكون فاعلا، ويجوزُ أن يكون مُبتَدأً مُؤَخَّرًا والجَارُّ والمجرُورُ خَبرَهُ، وأوجبَ البَصريّونَ غير الأخفَشِ ابتدائِيَّتَهُ.

تَنبيهٌ: جَمِيعُ ما ذَكرنَاهُ في الجَارِّ والمجرُورِ مِن أنه لابُدَّ من تَعلُّقِه بِالفِعلِ أو بِما في مَعنَاهُ، ومن كَونِهِ صِفَةً للنَّكِرَةِ المَحضَةِ، وحَالًا من المَعرِفَةِ المَحضَةِ، ومُحتَمِلًا للوصفيةِ والحاليَّةِ بعد غيرِ المَحضِ مِنهُما وغير ذَلِك،..

(قائمٌ) خبرًا مقدّمًا، و(زيدٌ) مبتدأ مؤخّرًا. والجمهور يوجبون في كلٍّ من ذلك أن يكون مبتدأً، وما قبله خبرًا[1].

وقال الرّضيّ في شرح الحاجبيّة: الكوفيّون يوجبون ارتفاع (زيدٍ)، في نحو: في الدّار زيدٌ، و: قائمٌ زيدٌ، على الفاعليّة، ولا يُجوِّزون أن يكون مبتدأً، لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدّم على المبتدإ، مفردًا كان أو جملة، لئلّا يتقدّم الضّمير على مفسّره.

وليس بشيء، لأنّ حقّ المبتدأ التّقديم، فالضّميرُ متأخّرٌ تقديرًا، كما في: ضربَ غلامَهُ زيدٌ.

وأمّا الأخفش فلا يوجب ذلك، بل يجوّز ارتفاعهما بالابتداء أيضًا، إذ هو يجوّز تقديم الخبر على المبتدإ، لكنّه لمّا أجاز إعمال الصّفة بلا اعتماد، أجاز كون زيدٍ في: قائمٌ زيدٌ، فاعلاً أيضًا، وله في جواز إعمال الظّرف بلا اعتماد قولان، وذلك لأنّ الظّرف أضعفُ في عمل الفعل من الصّفة[2]». (ش).

---

(١) نقلاً عن الشنواني. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٧٩.

(٢) نقلاً عن الشنواني. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٤٧).

ثَابِتٌ للظَّرفِ: فَلا بُد من تَعلُّقِه بِفعلٍ زَمانِيًا كانَ الظَّرفُ أو مَكانِيًا فَالأول **نَحو:** ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] فـ﴿عِشَآءٗ﴾ ظرفُ زمانٍ مُتعَلِّق بـ﴿وَجَآءُوٓ﴾، والثَّانِي نَحو: ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩]، فـ﴿أَرۡضٗا﴾ ظَرفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿ٱطۡرَحُوهُ﴾، وإنَّما نُصِبَت على الظَّرفيةِ، لأبهامِها من حَيثُ كَونهَا مَنكورَةً مَجهُولَةً. **أو بِمَعنى فعلٍ، فالزَّمانِيُّ نَحو: «زيدٌ مُبكِّرٌ يَومَ الجُمُعَةِ»، والمَكانِيُّ نَحوُ:** ....

قوله: (ثابت للظّرف)

فيه أنّه ـ كما تقدّم ـ إذا كان العامل عامًّا وجب حذفه.

والجواب: أنّ المراد بالثّبوت هنا، عدم التّزلزل المقتضي للرّسوخ، فليس عامًّا[1].

قوله: (﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦])

تقدّم الكلام على الآية في صدر المقدّمة، فإنّه مثّل بقوله: ﴿يَبۡكُونَ﴾ للجملة الحاليّة.

قال الزّمخشريّ في تفسير هذه الآية: «رُوي أنّ امرأةً حاكمت إلى شُريح فبكَت، فقال له الشَّعبيّ: يا أبا أُميّة أما تراها تبكي؟ فقال: قد جاء إخوةُ يوسفَ يبكون، ولا ينبغي لأحدٍ أن يحكم إلّا بما أُمر أن يَقضيَ من السّنة المرضيّة»[2].

قوله: (﴿أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩])

أي: مجهولةٌ بعيدةٌ عن العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الوصف[3]، ولذا

---

(١) الشنواني، بنحوه.

(٢) الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٣٠).

«زيدٌ جَالِسٌ أمامَ الخَطِيبِ» فالظَّرفانِ مُتعلِّقانِ باسم الفاعل، لِما فيهِ من معنى الفِعل. ومثال وُقُوعِهِ أي: الظَّرفِ المَكانِيِّ صِفَةً بَعدَ النَّكِرَةِ المَحضَةِ: «مَرَرتُ بطائِرٍ فَوقَ غُصنٍ»، فـ«فوقَ غُصنٍ» صِفَةٌ لـ«طائِرٍ».

ومِثَال وُقُوعِهِ حَالًا بعدَ المَعرفَةِ المَحضَةِ: «رَأيتُ الهِلالَ بَينَ السَّحَابِ»، فَـ«بينَ السَّحَابِ» حَالٌ من «الهِلالِ»........................

قال الشارح: (وإنَّما نُصِبَتْ) إلخ[1]، يشير إلى أن شرط نصب ظرف المكان، وهو الإبهام[2]، تحقق هاهنا.

قوله: (نحو: زيدٌ جالسٌ أمام الخطيب)

في تقديم ظرف الزّمان على المكان، «إشارةٌ إلى أنّ ظرف الزّمان أصلٌ، بالقياس إلى ظرف المكان، لشدّة احتياج الفعل إليه»[3]، لأنّ دلالة الفعل عليه تضمّنيّة، وعلى المكان التزاميّة.

قوله: (بين السّحاب)

---

(١) ذهب الزمخشري والعكبري إلى أنّ (أرضًا) ظرف لـ (اطرحوه). أمّا ابن عطية فذهب إلى أنّ «(أرضًا) مفعول ثان بإسقاط حرف الجر». وخطّأ القول بأنها «نصب على الظرف، [...]، لأنّ الظرف ينبغي أن يكون مبهمًا، وهذه هنا ليست كذلك بل أرض مقيدة بأنها بعيدة أو قاصية ونحو ذلك فزال بذلك إبهامها، ومعلوم أن يوسف لم يخل من الكون في أرض، فبين أنها أرض بعيدة غير التي هو فيها قريب من أبيه». ينظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٣٠) والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٧٢٣) والمحرر الوجيز لابن عطية (٣/ ٢٢٢).

(٢) وفي شرط الإبهام، يقول ابن مالك (الخلاصة، البيت ٣٠٥):

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلا مُبْهَمَا

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٥٥.

ومثال وُقُوعِه **مُحتَمِلًا لَهُما** أي: للوصفيةِ والحاليَّةِ بعد غيرَ المَحضِ منهما: «**يُعجبني الثَّمرُ** ـ بِالمثَلَّثةِ ـ **فَوقَ الأغصانِ**» و«**رَأيتُ ثَمَرةً** ـ بِالمثَلّثةِ ـ **يانِعَةً فَوقَ غُصنٍ**» فـ«فوقَ» في المِثالَينِ يَحتَمِلُ الوصفية والحالِيَّةَ.

أما الأول، فَلأنَّه وقعَ بعدَ المُعَرَّفِ بأل الجنسية وهُو قريب من النكرَة فَإن راعيت مَعناهُ جعلت الظّرف صفة لَهُ وإن راعيت لَفظه جعلته حَالا مِنهُ.

وأمّا الثّانِي، فَلأنّه وقع بعد النَّكرَةِ المَوصوفَةِ بـ«يانعة»، والمُنكَّرُ الموصُوفُ قَريبٌ من المَعرفَةِ، فَإن لم تكتَفِ بِالصِّفةِ جَعلت الظّرفَ صِفَةً ثَانِيَةً، وإن اكتَفيتَ بِهَا جَعلتَهُ حَالًا من النَّكرَةِ الموصوفَةِ.

ومثال **وُقُوعِهِ خَبرًا** نَحو: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢] في قِراءَة السَّبعَةِ: نَافِع، ابن كثيرٍ، وابن عَامرٍ، وأبي عَمرٍو، وعَاصِمٍ، وحَمزَةَ، والكسَائِيّ بِنصب ﴿أَسۡفَلَ﴾ فـ﴿أَسۡفَلَ﴾ ظرفُ مَكَانٍ خبرٌ عَن ﴿ٱلرَّكۡبُ﴾

(بين) ظرفٌ معناه: الوسْط، تقول: جلستُ بَيْنَ القوم، كما تقول: وَسْط القوم. ويخرج عن الظّرفيّة فيجعل اسمًا معربًا، قال تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بينُكم﴾[1] [الإنعام: ٩٤].

قوله: (﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال:٤٢])

«قال المنتخب في إعرابه: ﴿ٱلرَّكۡبُ﴾: مبتدأ، خبره ﴿أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ فهو منصوبُ اللّفظ مرفوعُ المحلّ، لكونه خبرًا للمبتدأ، كما تقول: زيدٌ عندك، و: القتالُ خلفَكَ، وهو نعتٌ لظرفٍ محذوفٍ، والتّقدير: والرّكب مكانًا أَسْفَلَ مِنْ مكانِكُم. وقد أجيز رفع (أسفلُ)[2]،

(١) برفع النون على قراءة أبي عمرو وغيره: (بينُكم). ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٦٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤١١) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤١٧) والدر المصون للسمين (٥/ ٦١٢).

ومِثَال وُقُوعه صلَةً: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩] فـ﴿مَن﴾ ـ بِفَتح الميم ـ اسمٌ مَوصُولٌ و﴿عِندَهُۥ﴾ صلَتُها.

ومثال رَفعِهِ الفاعل الظَّاهِرَ: «زيدٌ عِندهُ مالٌ» فـ«مالٌ» فاعل «عِندهُ»، لأنَّه اعتمَدَ على مُخبَرٍ عَنهُ، هَذا هُو الرَّاجِحُ، ....

وفي الكلام على هذا حذف مضافٍ تقديره: وموضع الرّكب أسفل، و﴿مِنكُمْ﴾: (مِنْ) صلة ﴿أَسْفَلَ﴾، لأنّ فيه معنى التّسافل. و﴿الرَّكْبُ﴾: جمع راكبٍ في المعنى دون اللّفظ. ومحلّ الجملة: جَرٌّ، عطفًا على ﴿أَنتُمْ﴾ المجرور بـ﴿إِذْ﴾، يعني: وإذ الرّكبُ أسفلَ منكم». (ش) بتصرّف.

وإنّما قال: (والرّكبُ جمعُ راكبٍ في المعنى) إلخ، لأنّه اسم جمعٍ، ولا يضرّ كونه له مفردًا، لأنّ الغالب أن لا يكون له من لفظه مفرد، لا أنّ ذلك واجبٌ، كما قلت في منظومةٍ لي في ضبط الجمع واسم الجمع واسمُ الجنس:

ليس له من لفظه في الغالبِ فردٌ وقد يكون نحو: راكبِ

قوله: (﴿وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩])

قال الكَوَاشيّ[١]: «﴿وَمَنْ عِندَهُۥ﴾: هم الملائكة، نسبوا إليه تشريفًا، لا أنّه تعالى[٢]

---

(١) هو: أحمد بن يوسف، موفق الدين الكواشي، نسبته إلى كواشة قلعة بالموصل. المتوفى سنة ٦٨٠هـ. له تفسيران: كبير سماه (التبصرة)، وصغير سماه (التلخيص). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٥/ ٣٨٥) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٤٠١) وكشف الظنون (١/ ٤٥٧) والأعلام للزركلي (١/ ٢٧٤).

(٢) وصورة النص في مخطوطة التلخيص للكواشي (ل٢/ أ): لا أنه تعالى لكنّه تحرف في مطبوعة (التلخيص للكواشي ٣/ ٢٠٨) إلى: «لأنّه تعالى»!

ويجوزُ تَقديرُهُما أي: الظّرفِ والمَرفُوعِ بَعدَهُ **مُبتَدأ** مُؤخرًا **وخَبرًا** مُقدَّمًا، والجُملَةُ خَبرُ «زيدٍ» والرابطُ بَينَهُما الهَاءُ من «عِنده».

وكَذلك الحُكمُ إذا وقعَ بَعدَ نَفيٍ أو استِفهَامٍ نَحوُ: «أعندَكَ زَيدٌ؟» و«ما عندَكَ زيدٌ» فَيَأتِي في «زيدٌ» والجِهَانِ: **ويَأتِي في نَحوِ: «عندَكَ زَيدٌ» المَذهَبانِ المُتَقدِّمانِ**، فيما إذا لَم يَعتَمِد الظّرفُ على شَيءٍ ووقَعَ بعدَهُ مَرفُوعٌ، فمذهَبُ البَصرِيينَ إلا الأخفَشَ وُجوبُ رَفعِهِ على الابتِدَاءِ، والظَّرفُ خَبرٌ مُقدَّمٌ، ومذهَبُ الكُوفيينَ والأخفَشِ جَوازُ رَفعِهِ على الفاعِلِيَّةِ، لأنهم لا يَشتَرِطونَ الاعتِمادَ

في مكانٍ، فـ ﴿مَنْ﴾: مبتدأ، خبره ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ أي: لا يتعاظمون، ويجوز أن تعطف ﴿مَنْ﴾ على ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩] ويكون ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ مستأنفًا»[١].

قوله: (ويجوز تقديرهما مبتدأً وخبرًا)

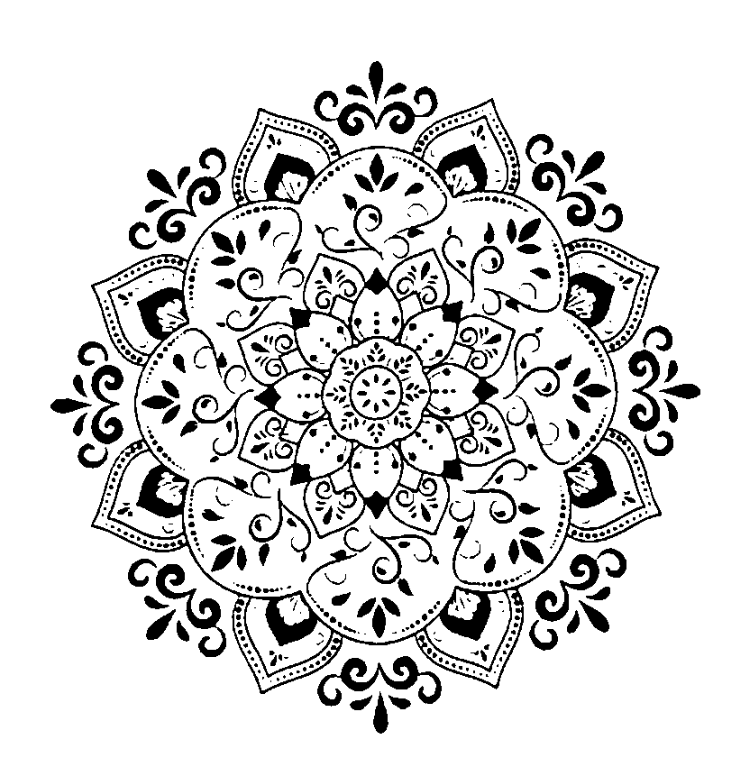
إشارةٌ إلى الوجه المرجوح، أي: يجوز جعل (مال) مبتدأً مؤخّرًا، والظّرف خبرًا مقدّمًا عليه، فالجملة الظّرفيّة خبرُ المبتدأ الثّاني، والثّاني مع خبره اسميّة خبر المبتدأ الأوّل، فتحقّق ثلاث جمل: كبرى وصغرى، وصالحة لهما وهي: الظّرف مع متعلّقه، بهذا تعلم ما في (م د)[٢].

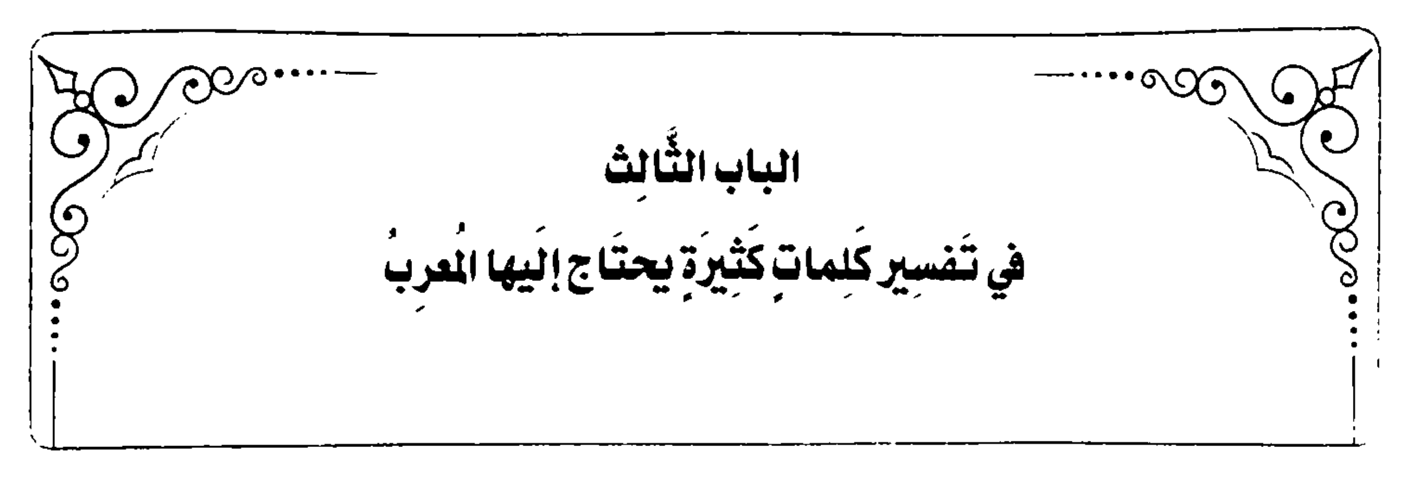
❁ ❁ ❁

---

(١) التلخيص في تفسير القرآن العزيز للكواشي (٣/ ٢٠٨). نقلاً عن الشنواني.

(٢) يقصد قول المدابغي (مخطوط): «فجملة (زيد عنده مال) كبرى فقط، وجملة (عنده) صغرى فقط، وجملة (عنده مال) كبرى وصغرى باعتبارين على هذا الإعراب الثاني».





قوله: (الباب الثّالث في تفسير) إلخ

التّفسير: مأخوذ من الفسر، وهو الكشف والإظهار. وهو مقلوب السّفر[1]، يقال: أسفر الصّبح: إذا أضاء، وأسفرت المرأة عن وجهها: أزالت النّقاب عنه. ثمّ صار حقيقةً عرفيّة في الألفاظ الّتي[2] يوضَّحُ بها المعاني، والمناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه ظاهرة، لأنّ كلاًّ فيه معنى الظّهور.

وممّا يدل على أنّ التّفسير عرفًا هو الألفاظ ـ قول الفقهاء: إنّ التّفسير إذا كان أكثر من القرآن لا يحرُم حمله على الجُنُب.

فإن قلت: الموجود في التّفسير المحمول ليس هو الألفاظ، بل النّقوش الدّالة عليه.

فالجواب: أنّ السّعد في «شرح المقاصد» ذكر ما يدلّ على أنّ الألفاظ مكتوبة حقيقة عرفيّة حيث قال: «فإن قيل: المكتوب في المصاحف هو الصّور والأشكال،

---

(١) ينظر: البرهان للزركشي (٢/ ١٤٧) والإتقان للسيوطي (٤/ ١٩٢ ط الهيئة المصرية). قال الراغب الأصفهاني (مقدمة جامع التفاسير ٤٧): «الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما. لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول. ومنه قيل لما ينبئ عنه البول تفسرة وتسمى بها قارورة الماء. وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار فقيل: سفرت المرأة عن وجهها وأسفر الصبح وسفرت البيت، إذا كانسته».
وعارض ذلك الآلوسي (روح المعاني ١/ ٥) فقال: «والقول بأنه مقلوب السَّفر مما لا يسفر له وجه».

(٢) (أ) و(ج): الذي.

....

لا اللّفظ والمعنى.

قلت: بل اللّفظ، لأنّ الكتابة تصوير اللّفظ بحروفٍ هجائيّة.

نعم المثبت في المصاحف هو الصّور والأشكال»[1].

وحينئذٍ فالمراد بالتّفسير هاهنا: هو الألفاظ الّتي يُعبّر بها عن المعاني، لا التّبيين كما وهم، سواءً كانت تلك المعاني حقائقُ للكلمات، كالمعاني المستفادة من التّعريف، أو معاني عارضةً لها، كالأحكام المأخوذة من القضايا والهيئات ممّا سيذكره المصنّف في هذا الباب.

فكلمة (في):

إمّا تعليليّة، أي: الباب الثّالث معقودٌ لأجل ذكره هذه العبارات، أو سببيَّة، أي: حصل له هذا التّآلف المخصوص، بسبب اشتماله على هذه العبارات، إذ الهيئة عارضةٌ للمركّب، مسبّبةٌ عن اجتماع أجزائه.

أو ظرفيّة، بأن يلاحظ في المظروف أعني: الباب بمعنى الألفاظ ـ الهيئة الاجتماعيّة، وفي الظّرف الّذي هو العبارات ـ التّفصيل. فهو من ظرفيّة الكلّ في الجزء بمعنى: اشتماله عليه، لا من ظرفيّة الكلّيّ في الجزئيّ، لئلّا يلزم أنّ كلّ مسألة من هذا الباب يُخبر عنها به، وهو باطل.

وقوله: (كلمات): جمع قلّة، ولمّا كان يتوهّم أنّه مستعملٌ في حقيقته قبل الالتفات إلى قوله: (وهي عشرون)، دُفِعَ التّوهُّم ابتداءً للوصف بـ (كثيرة)[2]، فأفاد أنّ جمع القلّة هنا

---

(١) شرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ١٥٣).

(٢) قال الزرقاني (مخطوط): «(كثيرة) إشارة إلى جواب سؤال تقديره: جمع السلامة عند سيبويه من جموع القلة، والحروف هنا عشرون حرفًا، وجمع القلة ينتهي إلى عشرة خاصة، وكان المناسب التعبير بجمع =

....

مستعملٌ في جمع الكثرة مجازاً، لأنّه كلمةٌ استعملت في غير ما وُضعت له، وكلّ كلمةٍ كذلك، فهي مجاز.

وأمّا كون كلمةٍ لم يُوضَع لها جمعُ الكثرة، فشيءٌ آخر لا يقدح في تحقّق المجاز، ألا ترى أنّهم استعاروا لفظة (في)، للارتباط الواقع بين الدّال والمدلول، مع أنّ ذلك الارتباط لم يُوضَع لهُ حرفٌ يدلّ عليه حقيقةً.

وبما تلوناه عليك تندفعُ شكوكٌ عَرضت للنّاظرين هنا، كقول بعض الشّراح: إنّ الّذي ذكره المصنّف في هذا الباب «لا يَصْدُقُ عليه التّفسير لا لغةً ولا اصطلاحًا»[1]. وقول (م د) تبعًا لـ (ق): إنّ إطلاق (كلمات) هنا على جمع الكثرة حقيقة، لأنّ (كلمة) ليس لها جمع كثرة[2]. وقول (ق) أيضًا: إنّ «الباب عبارةٌ عن الألفاظ الآتية، فيكون التّفسير الّذي هو المعنى ظرفًا للألفاظ». وكذلك قوله: «إنّ التّفسير هو بيان المفهوم، فيرد عليه أنّه يذكر في هذا الباب أحكامًا أخر، فكان الأولى أن يقول: وذكر بعض أحكام الكلمات»[3]، فتأمّل مُنْصفًا.

= الكثرة. وأجاب: بأنّ استعمال جمع القلة مراد به جمع الكثرة مجازًا».

(١) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة. نقلاً عن: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٣.
وجاء في حاشية (أوثق الأسباب لابن جماعة، مخطوط ل٣٨/ ب): «إذ المذكور بعد ذلك من قبيل إعطاء الأحكام لا التصوير والتوضيح، إلا أن يقال أنه تقرير بالحكم ويغتفر فيه مثل ذلك، ولو على من يجوز التعريف بالأعم ويكون المقصود التميز باعتبار ما، والخلف لفظي».

(٢) قال الزرقاني: «وتحقيق هذه المسألة أنّ الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة إنما يحصل إذا كان الجمعان موضوعين، فيكون استعمال جمع الكثرة في جمع القلة مجازًا، وكذلك العكس، وأما إذا لم يكن إلا جمعًا واحدًا فهو مشترك فيكون استعماله في كلّ منهما حقيقة، وهو هنا كذلك، إذ لم يوجد جمع غيره، وأما الكلم فهو اسم جنس جمعي ويمكن أن يحمل كلام الشارح على هذا والله أعلم».

(٣) الزرقاني.

يكثُرُ في الكلامِ دورُها ويَقبُحُ بالمُعربِ جهلها. وهي عشرونَ، ....

قوله: (يحتاج إليها المُعرِب)

أي: من حيث وصفه بكونهِ مُعْرِبًا[١]، من قبيل أنّ تعليق الحكم بالمشتقّ يؤذن بالعِلّيّة، فأفاد أنّ الاحتياج ليس لجميع الأشخاص حتّى يشمل الفقيه أو المنطقيّ مثلاً.

فقول الشّارح بعد: (ويَقْبُح بالمعرِبِ جَهلُها)، تعليلٌ للاحتياج، وتقديمه الجارّ والمجرور للسّجع، فالباء للملابسة، والجارُّ متعلّقٌ بمحذوفٍ حال أي: حال كون ذلك القبح متلبّسًا بالمُعْرِب.

قوله: (يكثر في الكلام دَوْرُها)

في (ق): «واقعٌ موقع التّعليل للاحتياج»[٢]. ولك أن تقول، وهو أدقّ: إنّ هذا بيانٌ لجهة كثرةٍ، غير الجهة الّتي تعرّض لها المصنف بقوله: (وهي عشرون) أي: إنّ كثرتها بسبب وقوعها في تراكيب كثيرة، وهي بهذا الاعتبار لا تنحصر، فقول المصنّف بعد: (وهي عشرون)، بيانٌ لجهة كثرتِها في نفسها، بقطع النّظر عن وقوعِها في التّراكيب.

قوله: (دَوْرُها)

أي: دورانها[٣] أي: تكرّرها على الألسنة.

قوله: (وهي)

أي: الكلمات المحتاجُ إليها المبوّبُ لها هذا الباب، لا جميع الكلمات المحتاج

---

(١) قال الزرقاني (مخطوط): «قوله: (المعرِب) أي: المطبق الجزئيات على الكليات إذ من جملة اطلاقات الإعراب التطبيق المذكور».

(٢) الزرقاني.

(٣) أي: استعمالها. وتأتي في سياق الكثرة والشهرة والشيوع.

بل اثنتانِ وعشرونَ كلمةً وهي ثمانيةُ أنواعٍ.

عددُ أبوابِ الجنةِ ....

إليها[١]، لأنّ الدّليل على الاقتصار على هذا العدد ـ الاستقراء، وهو ظنّيّ، غاية ما يفيد عدم علم سواها لا عدم وجودها، فلا يمنعُ وجود كلمة غيرها يُحتاج لها[٢].

قوله: (بل اثنتان وعشرون)

لأنّ النّوع الأوّل مشتملٌ على خمس كلماتٍ بجعل (أبدًا) قسمٌ مستقلّ، لمخالفتها لـ (عَوْض) في بعض الوجوه، والمصنّف جعلها ملحقةٌ بها، والثّاني على كلمة، والثّالث على سبعٍ، والرّابع على

أربعٍ، والخامس على كلمتين، والسّادس على واحدة، وكذا كلٌّ من السّابع والثّامن، فالجملة: اثنان وعشرون.

ثمّ إنّ النّوع الأوّل بمقتضى عدد المصنّف وجعل (أبدًا) ملحقةٌ بـ (عَوْض) مشتملٌ على أربعة، اثنان منها اسمان، واثنان منها حرفان، وأخّرهما لتقدّم الاسم شرفًا، والاسمان كلُّ واحد منهما ظرفٌ زمانيّ، ولمّا كان الماضي سابقًا على المستقبل بوجوده، قُدِّم (قطّ) على (عَوْضَ)، ثمّ الحرفان مشتركان في أنّ كلاًّ منهما حرفُ جواب، لكن لمّا كانت (أجَل) أكثر ماصدقا، ولكونها تكون تصديقًا للخبر الموجب دون (بلى)، قُدّمت على (بلى)، فلم يبق لها إلّا التّأخير، فهذا صنعٌ غريبٌ وسوقٌ عجيبٌ.

قوله: (عدد أبواب الجنّة)

---

(١) الزرقاني.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٣.

أحدُها أي: ما جَاءَ على وجهٍ واحِدٍ لا غيرُ ....

في (ش): «ليس الحاملُ للمصنّف في جعلها ثمانية موافقةَ أبوابِ الجنّة، وإنّما هي ثمانية بحسب أحوالها، فاتّفق ذلك».

وكأنّه اعتراضٌ على الشّارح في أنّه كان الأولى له أن يقول: بحسب الاستقراء، لكن في (ق): ما يفيد عدم الحصر، حيث قال: «إنّ المصنّف اقتصر على الأنواع الثّمانية قصدًا منه أنّه بكلّ نوعٍ ينتهي يفتح له بابٌ من أبواب الجنّة، إذ هو ملخّصٌ فيه، فيرتجي ذلك».

قوله: (لا غير)

فيه أنّها[1] تجيء أيضًا بمعنى: (حَسْب)، وهي مبنيّةٌ في هذه الحالة أيضًا، وإن كانت (حَسْب) معربة، لأنّها موضوعةٌ على حرفين، لكن لا على مذهب الشّاطبيّ، المشترط في موجب البناء أن يكون ثاني الحرفين حرف لين[2]. وبمعنى: يكفي فيقال: قَطْنِي، بنون الوقاية كما يقال: يكفيني، وحينئذ لا يصحّ الحصر.

والجواب: أنّ الحصر منظورٌ فيه للّغة الفُصحى وهي: بفتح القاف وتشديد الطّاء. لا أنّ ذلك الحصر باعتبار ذاتها فيفسد، فـ (قَطْ) بمعنى: حَسْب، وكذلك بمعنى: يكفي، مفتوحة القاف ساكنة الطّاء.

قال الفناريّ: «حَكى في القاموس عن السّيرافيّ، أنّ الحذف إنّما يُستعمل إذا كان (إلا) و(غير) بعد (ليس)، ولو كان غيرها مكانها من ألفاظ الجحود لم يجز الحذف، ولا يتجاوز ذلك مورد السّماع[3]. وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في المغني: بأنّ قولهم: (لا غير) لحن[4].

---

(١) أي: قط.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (١/ ٧٥).

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٩٢) والقاموس المحيط للفيروزابادي (٤٥٣ غير).

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٢٠٩.

....

والمختار أنّه يجوز، فقد حكى ابن الحاجب (لا غير)، وتبعه في ذلك شارحوا كلامه. وفي المفصّل حكاية (لا غير) و(ليس غير)[١]، وأنشد ابن مالك في شرح التّسهيل في باب القسم مستشهداً على جوازه:

جوابًا به تَنْجو اعْتَمِدْ فورَبِّنا ... لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غيرُ تُسألُ[٢]

وهو ثقة[٣] لا يستشهد إلّا بشاهد عربيّ»[٤].

إذا علمت هذا فـ (لا غير) هنا إمّا للمصنّف[٥]، فاستعماله رادٌّ على نفسه، وإمّا للشّارح[٦] فيكون مخالفًا للمصنّف، وإنّما تشكّكت في أنّها لأحدهما، لعدم وقوعي على نسخة صحيحة، وأنّها في نسختين مكتوبةٌ بالحمرة، فليُنظر[٧].

---

(١) المفصل للزمخشري (٩١، فصل حذف المستثنى).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٠٩) وينظر: القاموس المحيط للفيروزابادي (٤٥٣ غير).

(٣) «ثقة» تحرف إلى: «لغة»، في مطبوعة (حاشية المطول لحسن جلبي الفناري ٣٨٢). وصورة النص في (مخطوط حاشية المطول للفناري، نورعثمانية برقم ٤٤٠٥، لوحة ٢٤٧/ ب) كالآتي:



(٤) حاشية المطول لحسن الجلبي (ويُعرف بالفناري) ٣٨٢.

(٥) أي: ابن هشام.

(٦) أي: خالد الأزهري.

(٧) شكُّ العطار في محلّه، فـ (لا غير) ليست من كلام ابن هشام، فقد خلت منها مطبوعة (الإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق العبيدي ٩٣ وبتحقيق علي فودة ٦٥)، وجاءت (لا غير) من كلام الشارح خالد الأزهري في (موصل الطلاب)، فقد ظهرت بالسواد في النسخة المكية (المؤرخة سنة ٩٢٢هـ)، وهذه صورتها:



وهُو: أربَعَةٌ: أحدُهَا: «قطُّ» بِفَتحِ القَافِ وتَشديدِ الطَّاءِ وضَمّهَا ....

قوله: (أحدها: قطُّ)

قدّم هذا النّوع على غيره، لكونه منه بمنزلة الجزء من الكلّ، لأنّ ما جاء على وجهٍ واحد، كالجزء ممّا جاء على وجهين، أو أكثر.

وأصل (قَطُّ) كما في الرّوميّ: (قَطُطْ)، بفتح القاف وضم الطّاء الأولى وسكون الثّانية، فلمّا سُكِّن الأوّلُ[١] للإدغام، جُعِل الثّاني مُتحرِّكًا بحركته.

وظاهره: أنّ هذه الحركة حركة بنية لا بنائيّة، مع أنّها من الثّاني، وقد يقال: معنى قوله: «جُعل الثّاني متحرّكًا» إلخ، أنّه بُني على حركةٍ مماثلةٍ للحركة التّي كانت على السّابق قبله.

قيل: إنّما بُنيت على الضّم «للمبالغة في المعنى، لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، فكذلك قوّة اللّفظ»[٢]، أي: بسبب تحرّكه بحركةٍ قويّةٍ تقتضي قوّة معناه، وهو غريب.

وفي المُغني: بُنيت (قط) «لتضمّنها معنى (مُذ) و(إلى)، إذ المعنى: مذ أن خلقت إلى الآن، وعلى حركةٍ لئلّا يلتقي ساكنان، وكانت الضّمّة تشبيهًا بالغايات»[٣].

وفي الرّوميّ: «بُنيت، لتضمّنها معنى لام التّعريف، لأنّ معناها: استغراق الزّمان الماضي جميعه».

---

(١) في طبعة: الصحاح للجوهري (٣/ ١١٥٣ قطط) تحرفت: «الأول»، إلى: «الثاني»! من كلام الكسائي. وصورة النص في (مخطوطة الصحاح، مراد ملا ١٧٧٣، لوحة ١١٠/ ب) كالآتي:

سُكِّنَ الحرفُ الأوّلُ للإدغامِ

(٢) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير ٢/ ٢٨٦). نقلاً عن الرومي.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٢٣٣.

فِي اللُّغَةِ الفُصحى فيهِنَّ، وهِيَ اللُّغَةُ الأولى.

والثَّانِيَةُ: فتحُ القَافِ وتَشديدُ الطَّاءِ مَكسُورَةً على أصلِ التِقاءِ السّاكِنَينِ.

والثَّالِثَةُ: إتباعُ القَافِ للطاءِ في الضَّمِّ.

والرَّابِعَةُ: تَخفيفُ الطَّاءِ مَعَ الضَّمِّ.

والخَامِسَةُ: تَخفيفُ الطَّاءِ مَعَ السّكُونِ.

قوله: (في اللّغة الفُصحى)

تأنيثٌ الأفصح، فيفيد ثبوت الفصاحة لباقي الأوجه، وهو كذلك، إذ لا موجب لعدمها فيها.

قال (ق): من ظرفيّة الجزء في الكُلّ[1].

وهو مبنيّ على أنّ اللّغة اسمٌ للألفاظ الّتي يُعبّر بها عن المعاني، وعلى ما حقّقه بعض أشياخنا من أنّ اللّغة هي الاستعمال[2]، فمن ظرفيّة المتعلَّق في المتعلِّق، إذ الاستعمال

---

(١) قال الزرقاني (مخطوط): «قال المصنف: (في اللغة الفصحى) اللغة ـ بحسب العقل ـ عامة صادقة بقط وغيرها، فهو من جعل الكلي ظرفا لجزئيِّه».

(٢) البحث في (الاستعمال) هو بحث عن طبيعة اللغة الاجتماعية، بعيدًا عن مذهب (الوضع) في نشأة اللغة، سواء أكان الواضع هو الله ـ سبحانه ـ فيوصف الوضع بأنه (وحي) أو (توقيف)، أم كان الواضع بشريًّا فيوصف بأنّه (تواطؤ) و(اصطلاح).

قال ابن خلدون (المقدمة ٢/ ٤٨٢): «واعلم أنّ النقل الّذي تثبت به اللّغة، إنّما هو النقل عن العرب أنّهم استعملوا هذه الألفاظ لهذه المعاني، لا تقل: إنّهم وضعوها لأنّه متعذّر وبعيد، ولم نعرف لأحد منهم».

وقال د. رمضان عبد التواب (المدخل إلى علم اللغة ١١١): «وليس لهذا المذهب [أي: مذهب الاصطلاح]، أي سند عقلي أو نقلي أو تاريخي، بل إنّ ما يقرره ليتعارض مع النواميس العامة، التي تسير عليها النظم الاجتماعية، فعهدنا بهذه النظم أنها لا ترتجل ارتجالا، ولا تخلق خلقا. بل تتكون بالتدريج =

وهِيَ فِي اللُّغَاتِ الخَمسِ..

متعلّقٌ بهذه الكلمة كغيرها.

قوله: (في اللُّغاتِ الخَمْس)[1]

«فيه نظر، وذلك لأنّ الغرض من قول المصنّف: «ظرفٌ لاستغراق ما مضى من الزّمان» الحصر.

كما يشير إليه قول الشّارح، فلا تستعمل إلّا في الماضي، فيلزم على تقرير الشّارح أنتكون (قط)

بلغاتها الخمس لازمة للاستعمال في الزّمان الماضي، مع أنّ اللّغة الخامسة وردت بمعنى: يكفي.

ففي الحديث: «قَطْ قَطْ»[2]. فكان المناسب أن يقول: وهي ـ أي: (قطٌّ) ـ في اللّغة

= من تلقاء نفسها».

(١) وهي: (قَطُّ) بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومة، و(قَطِّ): بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر، و(قُطُّ): بضم القاف إتباعاً لضم الطاء المشددة، و(قَطُ): بفتح القاف وتخفيف الطاء المضمومة، و(قَطْ): بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة. وهذا ضبط لأربع منها في تسهيل الفوائد لابن مالك (مخطوطة آياصوفيا ٤٤٥٥) صورة لأربعة منها:

قَطُّ وقُطُّ وقَطُ وقَطْ

وفي حواشي التسهيل لابن هشام (لوحة ١٩٩/ ب): «وقد يكون الأول (قَطِّ) المكسورة، لالتقاء الساكنين وتسقط (قَطُّ) لأنها الأصل». وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (١/ ٥١٨) والتذييل والتكميل لأبي حيان (٨/ ١٣).

(٢) ضبطت (قط قط) في شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٣٧): بسكون الطاء وكسرها، مع ياء وبدون ياء. وضُبطت في كتب الحديث، بالوجهين معًا: سكون الطاء وكسرها. مسند أحمد (١٣/ ١٥٠ برقم ٧٧١٨) الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري ٦/ ١٣٨ برقم ٤٨٤٩ و٤٨٥٠) والمسند الصحيح المختصر =

ظَرفٌ لاستِغراقِ ما مَضى من الزَّمانِ مُلازِمٌ للنَّفيِ، ....

الفصحى، ويكون في المفهوم تفصيل: فتارةً تكون ظرفًا خاصّة»[١]، وذلك في غير اللّغة الخامسة، «وتارةً لا تكون كذلك»[٢]، وهي اللّغة الخامسة. (ق) ببعض زيادة.

قوله: (لاستغراق) إلخ

ليس صلةُ ظرفٍ، إذ الظّرف ليس للاستغراق، بل متعلّقٌ بمحذوفٍ أي: موضوع، واللّام تعليليّة لا صلة حتّى يلزم أنّها وُضعت للاستغراق، بل الاستغراق عرَضَ بوقوعها في سياق النّفي، وهي موضوعةٌ للزّمان الماضي، كما يُؤخذ من كلام الجوهريّ حيث قال: (عَوْض) للزّمان المستقبل، كما أنّ (قَطّ) للزّمان الماضي[٣].

وفي كلام الرّوميّ و(ك) ما يفيد أنّها موضوعةٌ لمطلق الزّمن، حيث قال (ك): إنّه «موضوعٌ للزّمان، ليدلّ على الزّمان الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي، لوقوعه في سياق النّفي»[٤].

ولك أن تقدّر المتعلّق: مستعملة، وهو وإن كان لا يتعدّى باللّام، لكن يضمّن معنى الإشارة، فعليه تكون اللّام صلة، لا تعليليّة، والأوّل أولى.

قوله: (ملازمٌ للنّفي)

= (صحيح مسلم ٤/ ٢١٨٦ ـ ٢١٨٧ برقم ٢٨٤٦).

(١) الزرقاني.

(٢) الزرقاني.

(٣) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط لوحة ٣٩/ أ): «وعندي العموم ليس من الوضع، بل من كونه في سياق النفي [...] ويؤيد ما بحثه قول الجوهري و(قط) معناها الزمان». ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٩ والصحاح للجوهري (٣/ ١٠٩٣، عوض).

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٦.

تَقولُ: «هَذا الشَّيءُ ما فَعلتُهُ قطُّ» أي: لم يَصدُر مِنّي فِعلُهُ في جَمِيعِ أزمِنَةِ الماضِي. واشتِقاقُها من القَطِّ، وهُو القَطعُ، فَمَعنَى: «ما فعلتُهُ قَطُّ» ما فعلتُهُ فيما انقَطَعَ من عُمري، لانقِطَاعِ الماضِي عَن الحالِ، والاستِقبالِ، فَلا تُستَعمَلُ إلا في الماضِي.

«قال صاحب التّسهيل: ملازمته للماضي دائمًا[1]، ولم أطّلع على خلافه، وللنّفي أكثريّ. وربّما يستعمل بدونه سواءً كان لفظًا أو معنًى نحو: كنتُ أراهُ قطّ، أي: دائمًا. وقد تستعمل بدونه لفظًا لا معنًى نحو: هل رأيت الذّئب قط.

هذا هو الحقّ، لكنّ المصنّفين من المحقّقين، استعملوه في تراكيبهم في جانب المضارع، مع نهيهم في مصنّفاتهم. قال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، لمن لا يصلح أن يكون ندّاً قط[2]. فقال الفاضل التّفتازاني: و(قط) استعمله المصنّف في المستقبل تجوّزًا وتسامحًا، ولم يقل: غلطًا ولحنًا، ومع هذا قد استعمله في تراكيبه كثيرًا، خصوصًا في المطوّل، قال في تعريف الفصاحة: أو لا تطلق قطّ[3]. وفي باب الإسناد الخبري: ولا يجتمعان قط». أفاده الرّوميّ.

قوله: (من عُمْرِي)

بيان لـ (ما)، وهي للتبعيض، أي: في الزّمان الّذي ذهب، الّذي هو بعض عمري.

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك ٩٥ وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٢١).

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٧٩).

(٣) المطول للتفتازاني (١٥٢ ط العلمية).

وقَول العَامَّةِ: «لا أفعلُهُ قَطُّ» لَحنٌ، أي: خَطَأٌ، لأنهُم استَعملوها في المُستَقبَلِ، وذَلِكَ مُخَالِفٌ للوضعِ والاشتِقاقِ، وسَماهُ لَحنًا، لِما فيهِ من تَغييرِ المَعنى، ....

قوله: (لَحْنٌ)[1]

قال الحريريّ في درّة الغوّاص: «وهو أفحشُ الخطأ، لتعارض معانيه وتناقص الكلام فيه»[2].

قوله: (وسمّاه لَحنًا)

جوابٌ عمّا يقال: إنّ «اللّحن هو الخلل الكائن فيما يتعلّق بالإعراب[3]، أمّا ما يتعلق باستعمال اللّفظ في غير مدلوله الأصليّ فليس لحنًا، بل خطأ»[4].

وحاصل الجواب: أنّ تسمية هذا لحنًا تسمّح، وكأنّه شبه الخطأ في الاستعمال بالخطأ في الإعراب، بجامع العدول عن الصّواب في كلٍّ، كما يشير إليه[5].

(١) اعترض عليه عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط لوحة ٣٩) فقال: «وما ذكره من اللحن مشكل غير صحيح، وذلك لأن قصاراه أنهم استعملوا اللفظة في غير ما وضعت له فيكون مجازًا، ولا مانع من ذلك، فكيف يكون لحنًا. [...] قلت: وجعله ذلك من قبيل اللحن وَهْمٌ عجيب، إذ اللحن إنما الخلل الكائن فيما يتعلق بالإعراب، أمّا ما يتعلقُ باستعمال اللفظ في غير مدلوله الأصلي فليس كذلك قطعًا وهو مقتبس لذلك من الجوهري لكن عبارة الجوهري أسلم حيث عبَّر بـ (لا يجوز) فاعلم ذلك».
وردّ عليه الشهاب الخفاجي (شرح درة الغواص ٩٩) فقال: «وليس بشيء، لأنّ اللحن بمعنى مطلق الخطأ، وهم كثيرًا ما يستعملونه بهذا المعنى». وينظر: خزانة الأدب للبغدادي (٧/ ١٢٨).

(٢) درة الغواص للحريري ١٣ (ط لايبزك).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢١٩٣، لحن).

(٤) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط).

(٥) قال الكافيجي (شرح قواعد الإعراب ٢٦٧): «فإن قلتَ: لا يكون اللحن في الاستعمال، بل في الإعراب، =

يُقَالُ للمُخطِيءِ: لاحِنٌ، لأَنَّه يَعدِلُ بالكلام عَن الصَّوابِ.

قوله: (يقال للمخطئ: لاحِنٌ، لأنّه يَعْدِل)

واعتُرض على جعله لحنًا، بأنّ «قصارى ذلك استعمالُ اللّفظ في غير ما وُضع له، فيكون مجازًا»[1]، علاقته: المجاورة في الخيال[2] لأنّ المستقبل مجاورٌ للماضي، أو الضّديّة لأنّه مقابلٌ له. وعدم النّقل عن أهل اللّغة لا يمنع ذلك، إذ العلاقة لا يشترط سماع شخصها، بل سماع النّوعِ كافٍ.

ويؤيّد البحث ما تقدّم نقله عن السّعد والزّمخشريّ في استعمال ذلك.

وأجاب (ك): بأنّ استعماله في جانب الماضي، قد ثبت عند أرباب اللّغة، ولم يثبُتْ استعماله مع المضارع. ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وتتبّع كتبهم، على أنّ استعماله مع المضارع قول العامّة، وكلامهم ملحقٌ بأصوات الحيوانات عند البلغاء، فلا يكون معتبرًا أصلاً، سواءً وافق الحقيقة أو المجاز، والمصنّفُ بصدد إثبات اللّغة. فإذن مقصوده: أنّ هذه اللّغة لا تثبت بمجرّد قول العامّة، وإن كان يفيد معنًى عندهم، كالكلام المحرّف، لأنّ فهم معاني كلامهم صار بمنزلة التّواطؤ والاصطلاح بينهم[3]. انتهى بزيادةٍ وتغيير.

= كما قال الجوهري: اللحن الخطأ في الإعراب. قلتُ: سلّمناه، لكن استعمل ههنا في الخطأ في الاستعمال على سبيل المجاز».

(١) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط).

(٢) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط): «فإن قلتَ: فما العلاقة؟ قلتُ: المجاورة الخيالية».
وفي حاشية مخطوطة (أوثق الأسباب): «وهي إطلاق أحد الضدّين على الآخر لما بينهما من التلازم في الذهن والتقارب في صفحة الذهن والتجاور في خزانة الخيال».

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٨.

الثَّانِي: عَوضُ بِفَتح أولِهِ وإهمالِهِ وسُكُونِ ثَانِيهِ وتَثليثِ آخِرِهِ واعجامِهِ، وهُو ظَرفٌ لاستِغراقِ ما يُستَقبَلُ من الزَّمانِ غَالِبًا، وسُمِّيَ الزَّمانُ عَوضًا، لأَنَّه كُلَّما ذَهَبت مُدَّةٌ عَوضَتها مُدَّةٌ أُخرَى، أو لأَنَّه أي: الزَّمانُ يُعَوضُ ما سَلَبَ في زعمهم الفَاسِدِ واعتِقادِهِمُ البَاطِلِ. وهُو مُلازِمٌ للنَّفيِ

قوله: (وتَثْلِيث آخِره)

بالحركات الثّلاث للبناء(١). فبناؤه على الضّمّ كـ (قَبْلُ)، وعلى الكسر كـ (أَمْسِ)، وعلى الفتح كـ (أيْنَ)(٢).

قوله: (وسمّي الزّمان عَوْضـًا) إلخ

وذلك لأنّ التّعويض إعطاء العِوَض، تقول: فلانٌ عَوَّضَني، إذا أعطاك العِوَض، فالمقصود أنّ الزّمان إذا مضى جزءٌ منه جاء آخرُ بدله(٣).

---

(١) (عَوْض) بالحركات الثلاث في الضاد، بلا تنوين.

واقتصر والجوهري والأزهري تبعًا لأبي عبيد، على: الضم والفتح. ولا يُغتر بنقل الكسر في (عوضِ) عن أبي عبيد في (الغريب المصنف ٢/ ٤٧٥ طبعة الفيحاء)، فقد جاء مدرجًا من كلام أحد الرواة، وهو أبو الحسن الطوسي، نقل كسر (عوضِ) عن غير أبي عبيد. وصورته (الغريب المصنف، مخطوطة ل٣٧٤) كالآتي:



ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٠٩٣) وتهذيب اللغة للأزهري (٣/ ٦٩) والقاموس المحيط للفيروزابادي (٦٤٨، عوض) الدُّرر المُبَثّة في الغرر المثلّثة للفيروزابادي ١٥٤.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٦٩.

(٣) قال أبو عبيد (الغريب المصنف ٢/ ٤٧٥): «و(عَوْضَ): الدهر».

وقال ابن جني (الخصائص ١/ ٢٦٦): «وينبغي أن تعلم أن العوض من لفظ (عَوْضُ) ـ وهو =

تَقولُ أنت: «هَذا الشَّيءُ لا أفعلهُ عَوضُ» أي: لا يَصدُرُ مِني فِعلُهُ في جَمِيع أزمِنَةِ المُستَقبَلِ. وهُو مَبنِيٌّ، فَإن أضفتَهُ أعرَبتَهُ ونصبتَهُ على الظَّرفيةِ، ....

قوله: (تقول أنت)

قُدّر الضّمير، لئلّا يحرّف (تقول) الكائن بتاء الخطاب، بالنّون وبالياء التّحتيّة. وقوله: (هذا الشّيء) زاده لأجل إرجاع ضمير (أفْعَلُهُ) له، إذ ليس له مرجعٌ في كلام المصنّف.

قوله: (وهو مبنيّ)

أي: كما أنّ (قطّ) كذلك، وبناؤها على الضّمّ في اللّغة الفصحى. فإن كانت بمعنى: (قد)، فمبنيّة على السّكون[1].

قوله: (على الظّرفيّة)

فيه: أنّه ما المانع من كون هذه الفتحة فتحة بناءٍ، ومن أين لنا أنّها فتحةُ إعراب؟

والجواب: أنّهم اتّفقوا على الفتح عند الإضافة، واختلفوا فيه عند عدمها[2]، فدلّ

= الدهر ـ ومعناه، قال الأعشى:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقاسَما ... بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضَ لا نَتَفَرَّقُ

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرُّم أجزائهما، فكلّما مضى جزء منه خَلَفه جزء آخر يكون عِوضًا منه. فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول، فلهذا كان العِوض أشدّ مخالفة للمعوّض منه من البدل».

(١) الرزقاني.

(٢) ينظر: تحفة الغريب للدماميني (١/ ٥٣٤). وهذا جواب ابن هشام الأنصاري في حواشي التسهيل (مخطوطة مراد ملا ١٦٥٨، لوحة ١٩٩/ ب)، وصورته الآتية: =

فَقلتُ: «لا أفعلهُ عَوضَ العائِضينَ» كَما تَقولُ: «دَهرُ الداهِرينَ» ومِن غير الغَالِبِ ما ذكره ابن مالك في التَّسهيلِ مِن أن «عَوضُ» ....

هذا على أنّها فتحةَ إعراب.

قوله: (عَوْض العائضين)[1]

قال السّيد عبدالله في شرح اللّباب: «عَوْضُ العائضين أي: دهر الدّاهرين. والدّاهر والعائض: الّذي يبقى على وجه الأرض[2]، فكأنّ المعنى: ما بقي في الدّهرِ داهر»[3].

=

قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، مخطوط): «وسوغ خروجه من البناء إلى الإعراب الإضافة، فإنها من خواص الأسماء. لا يقال: المانع مقدم على المقتضي، فكيف خالفهم؟ ذلك لأني أقول: إن سلم فمحله عند وحدة المقتضي، أمّا عند تعدده فلا، وهو هنا متعدد».

وفي حاشية (أوثق الأسباب): «أقول: إن كونه اسما مقتض لذلك إذ الأصل في الاسم هو الإعراب وكونه مضافًا مقتض آخر، فقد تعدد المقتضي، فيكون المانع مرجوحًا بالاتفاق».

(١) يقال: لا أفعله عَوْضَ العائضين، ولا دهر الداهرين، أي: لا أفعله أبدًا. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٣/ ٦٩) وتاج العروس للزبيدي (١٨/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨، عوض).

(٢) في (العباب شرح اللباب، مخطوطة، لوحة ٤٥): «وجه الدهر». وصورة النص فيه كالآتي:

المضاف المحكو عوض العايضين اى دهر الداهرين والداهر والعايض الذى يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقى فى الدهر داهر وحمل عليه قط فى بنائه على الضم قال الشاعر رضيعي لبان ثدي ام تقاسما

(٣) العباب شرح اللباب للسيد عبدالله المعروف بـ (نقرة كار). وينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٢٥).

قد تَرِدُ للماضي فتكونُ بِمَعنى قَطُّ وأنشد عَلَيهِ قَولَهُ:

فَلَمْ أرَ عامًا عَـوْضُ أكثرَ هَالِكـا ....

وكَذَلِكَ أي: ومِثلُ «عَوضُ» في استغراق المُستَقبَل: «أبَدًا» تَقولُ: فيهَا ظَرفٌ لاستغراقِ ما يُستَقبَلُ من الزَّمانِ، إلا أنَّها لا تَختَصُّ بِالنَّفيِ ولا تُبنى كَقَولِه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ﴾ [النساء: ٥٧].

قوله: (قد يرِدُ للماضي)

ظاهره مع النّفي، لكن قال الرّوميّ: إنّه «قد يُستعمل بالإثبات في المضيّ». ونقل أنّ بعضهم يقول: إنّ «(عَوْض) تجري مجرى القسم[١]، فمعناه: أقسمُ بالدّهر لا أفعل هذا الأمر. فحذف حرف القسم، ونصب المقسم به، كما في قولك: اللهَ لأفعلَنَّ[٢]».

وهذا المعنى بعيدٌ عن مذاق الكلام.

قوله: (وكذلك أبدًا)

في الرّوميّ: «النّحاة يردُّون (أبدًا) إلى (عَوْض)، فلذلك قال المصنّف: (وكذلك أبدًا)، ولـم يجعله شيئًا مستقلاً، وهو معربٌ لدخول لام التّعريف عليه، فلوكان متضمّنًا لها لامتنع

(١) ينظر: العين (٢/ ١٩٣) والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢١٥ (١/ ٢٥٧ ط عالم الكتب) والاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي (٣/ ٢٤٨ ـ ٢٥١) ومغني اللبيب لابن هشام ٢٠٠ وخزانة الأدب للبغدادي (٧/ ١٤٠) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٣/ ٣٢٦).

(٢) التقدير: أحلِف اللهَ، أي: بالله. نصب المقسَم به بفعل القسم المقدّر، إذا حذف الحرف ولم يُقدّر. ويجوز جرُّ المقسم به، على إضمار حرف القسم، إذا كان لفظ (الله) بتعويض همزة تليها ألف (آ)، نحو: آللهِ لأفعلنَّ. ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٢٦٣ والتذييل والتكميل لأبي حيان (١١/ ٣٤٦) والمساعد لابن عقيل (٢/ ٣٠٦).

الثَّالِثُ: مِما جَاءَ على وجهٍ واحِدٍ: «**أجل**» بِسُكُونِ اللامِ وفتحِ الهَمزَةِ والجِيمِ، ويُقَالُ فيهَا: «بَجَل» بِالموحَّدَةِ. وهُو حرفٌ مَوضُوعٌ لتَصديقِ الخَبَرِ، مُثبَتًا كانَ الخَبَرُ أو مَنفيًا، يُقَالُ في الإثبَاتِ: «جَاءَ زيدٌ» وفي النَّفيِ: «ما جَاءَ زيدٌ»،

فتَقولُ في جَوابِ كُلٍّ مِنهُما تَصدِيقًا للمُخبِرِ: «**أجل**» أي: صَدقتَ، هَذا قَول الزَّمَخشَرِيّ وابن مالك وجَماعَة.

دخولها عليه».

ومنه تعلم: أنّ الوجه مع المصنّف، حيث عدّ ما جاء على وجهٍ واحد أربعةً، موافقةً للنّحويّين في ردّ (أبدًا) إلى (عَوْض)، والشّارح لاحظها مستلّقة، فجعل هذا النّوع خمسًا، وبنى عليه الإضراب السّابق، وتقدّم توجيهه.

قال الرّاغب في مفرداته: «الأبد: عبارةٌ عن مدّة الزّمان الممتدّ الّذي لا يتجزّأ كما يتجزّأ الزّمان، وذلك أنّه يقال: زمان كذا، ولا يقال: أبد كذا. وكان حقّه أن لا يُثنّى، ولا يُجْمَع، إذ لا يُتصوّر حصولُ أبدٍ آخرَ يضمّ إليه فيثنّى، ولكن قد قيل: آباد، وذلك على حسب تخصيصه في بعض ما يتناوله، كتخصيص اسم الجنس في بعضه، ثمّ يثنّى ويُجمع، على أنّ بعض النّاس ذكر أنّ (آباد) مولّد»[1].

قوله: (لتصديق الخبر)

أي: إثبات الصّدق للمتكلّم بالخبر، ويلزمه ثبوت صدق الخبر.

قوله: (أي: صَدَقْتَ)

---

(١) المفردات للراغب الأصفهاني ٥٩. نقلاً عن الشنواني.

وقالَ المصنِّفُ في المُغني: أنَّها كـ«نَعَم»، فَتكونُ حَرفَ تَصدِيقٍ بَعدَ الخَبَرِ، ووعدٍ بَعدَ الطّلبِ، ....

تفسيرٌ للكلام المقدّر بعد (أجَلْ)[١]، لا تفسيرٌ لـ (أجل)، لأنّه حرف والحرف لا معنى له مستقلّ حتى يكون (صَدَقْتَ) المستقلّ تفسيرًا له[٢].

قوله: (ووَعْدٍ)

المراد به: مجرّد الإخبار، لا المقابل للوعيد. كذا في (ش).

والّذي يظهر: إبقاؤه على معناه، فقولك: أَجَل، لمَنْ قال لك: اضرِبْ زيدًا، وعدٌ منك له بتحقّق مدلول هذا الخبر.

قوله: (بعد الطّلب)

«سواءً كان أمرًا أو نهيًا ـ قال (ش) ـ أو تحضيضًا أوعرضًا أو تمنّيًا أو ترجّيًا»[٣].

وفيه أنّ هذا من قبيل التّنبيه المقابل للطّلب، ولا طَلَب فيها، فكيف يجعل قسيم الشّيء قسمًا منه. وأيضًا: لا معنى لقولك: أجل، عند سماع من يقول:

ألا ليت الشّباب يعود يومًا[٤]

اللّهمّ إلاّ أن يراد الطّلب صراحةً أو لزومًا.

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٧٠.

(٢) الشنواني.

(٣) الشنواني.

(٤) لأبي العتاهية. ينظر: أبو العتاهية أخباره وأشعاره لشكري فيصل ٣٢. وفيه البيت:

فيا لَيْتَ الشّبابَ يَعودُ يَومًا ... فأُخبِرَهُ بِما صَنَعَ المَشيبُ

وإعلامٍ بَعدَ الِاستِفهَامِ، فتَقَعُ بعدَ نَحوِ: «ما قامَ زيدٌ» و«اضرِب زَيدًا» و«أقائِمٌ زَيدٌ؟»، وقيَّدَ المالِقِي الخَبَرَ بالمُثبَتِ، والطَّلَبَ بِغَيرِ النَّهيِ، وقيل لا تقعُ بعدَ الِاستِفهَامِ، وعَن الأخفَشِ: هِيَ بعد الخَبَرِ أحسنُ مِن «نَعَم»، و«نَعَم» بعد الِاستِفهَامِ أحسنُ منها. انتهى.

الرَّابِعُ مِما جَاءَ على وجهٍ واحِدٍ: ....

قوله: (واضرِبْ زيدًا)

قال (ق): «الأحسن التّمثيل بالنّهي، ليناسب ما قبله في الرّد على المالَقيّ[1]».

وفيه: أنّ هذا مثالٌ يقصد منه توضيح القاعدة، لا شاهدٌ يثبتها، والردّ إنّما يكون بالشّاهد لا بالمثال، وذلك لأنّ أدلّة هذا الفنّ السّماع، فإذا ورد شاهدٌ منافٍ لما تمسّك به الخصم، صحّ جعله معارضةً.

قوله: (وقيَّد المالَقيّ)

بفتح اللّام نسبة إلى (مَالَقة) بلدة بالأندلس. وقد ضبطها السّمعانيّ بكسر اللّام[2]، قال ابن خلّكان: وهو غلط[3]. (ش).

قوله: (أحسنُ منها)

ولعلّ الشّاهد على هذه التّفرقة الذّوق[4].

---

(١) ينظر: رصف المباني للمالقي ١٤٧.

(٢) الأنساب للسمعاني (١١/ ٩٤). وينظر: اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري (٣/ ١٥١).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ١٤٤).

(٤) الشنواني.

«بلَى» وهُو حرفٌ مَوضُوعٌ لإيجَابِ الكَلامِ المَنفي، أي: لإثباتِهِ، ....

قوله: (بَلَى)

التّحقيق: أنّها حرفٌ ثلاثيّ الوضع[١].

فالألف ليست زائدةً للتّأنيث، كالتّاء في (رُبّتَ) و(ثمّتَ)[٢]، ولا أنّ أصلها (بل) الاضرابيّة كما قال بعضٌ[٣]، إنّما اختاروا (بلى) للرّجوع عن النّفي، والإقرار بما بعده، لأنّ أصلها كان رجوعًا محضًا عن الجحد إذا قالوا: ما قام زيدٌ بل عمرو، فكانت (بل) كلمة عطفٍ ورجوع لا تصلُح للوقوف عليها، فزادوا الألف ليصلح الوقوف عليها[٤].

والدّليل على حرفيّتها: أنّها مناقضة لـ (لا)[٥]، و(لا) حرف.

قوله: (المنفيّ)

فإذا قال رجلٌ: ما قامَ زيدٌ، فإن أردت تصديقه قلت: نعم، وإن أردتَ تكذيبَهُ قلتَ: بلى[٦].

(١) الجنى الداني للمرادي ٤٢٠ وارتشاف الضرب لأبي حيان (٥/ ٢٣٦٩).
(٢) إيضاح الوقف والابتداء للأنباري (١/ ٤١٢ ـ ٤١٣).
(٣) وهو رأي الفراء. ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٣) وإيضاح الوقف والابتداء للأنباري (١/ ٤١٢ ـ ٤١٣) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٢٨).
(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٥٣). وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس لأنباري (٢/ ٥٠ ـ ٥١) والصاحبي لابن فارس (٢٠٧ بتحقيق صقر، ١٤٥ بتحقيق الشويمي).
(٥) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٢٨٥، بلا).
(٦) معنى (بلى) رفع النفي وإثبات ما نفي، بخلاف (نعم) فإنها تقرر ما قبلها من إثبات أو نفي. قال الفراء (معاني القرآن ١/ ٥٢ ـ ٥٣): «ألا ترى أنك لو قلت لقائل قال لك: أما لك مالٌ؟ فلو قلت: (نعم)، كنت مقرًّا بالكلمة بطَرح الاستفهام وحده، كأنك قلت: (نعم) ما لي مالٌ، فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويُقرّوا بما بعده فاختاروا (بلى)». وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٥/ ٢٣٧٠).

فتَختَصُّ بِالنَّفيِ وتفيدُ ابطالَهُ، مُجَرِدًا كانَ النَّفيُ عَن الِاستِفهَامِ نَحوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، فـ﴿بَلَىٰ﴾ هُنَا أثبَتَت البَعث المَنفي وأبطَلَتِ النَّفيَ،

أو كـانَ النَّفيُ مَقرُونًا بالاستِفهامِ الحَقِيقِيِّ نَحوُ: «أَلَيسَ زيدٌ بقائِمٍ؟» فَيُقَال: بلَى، أي: بلَى هُو قَائِمٌ،

أو التوبيخي نَحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]

قوله: (وتختصّ[1] بالنّفي)[2]

«وقد تجيء (بلى) لتصديق الإيجاب على سبيل الشّذوذ، كما تقول في جواب: أقائمٌ زيدٌ؟ بلى قام زيدٌ». روميّ.

قوله: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [التغابن: ٧].

الموصول وصلته فاعل ﴿زَعَمَ﴾، و﴿أَن﴾ مخفّفة من الثّقيلة خبرها جملة: ﴿لَّن يُبْعَثُواْ﴾، فجملة ﴿لَّن يُبْعَثُواْ﴾ في محلّ رفع، و﴿أَن﴾ واسمُها وخبرُها قائمٌ مقام مفعولي ﴿زَعَمَ﴾، فهي في محلّ نصبٍ. ﴿وَرَبِّى﴾ قسمٌ أكّد به الجواب وهو ﴿لَتُبْعَثُنَّ﴾.

قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

---

(١) في النسخة المكية (موصل الطلاب، لوحة ٣٦): فيختص.

(٢) تكون (بلى) جوابٌ لنفي متقدِّمٍ، سواءٌ دخلَه استفهامٌ أم لا، فيكونُ إيجاباً له، نحو قول القائلِ: ما قام زيدٌ، فتقولُ: بلى، أي: قد قام. وتقول: أليس زيداً قائماً؟ فتقول: بلى، أي: هو قائم. فخرجت الهمزة الداخلة على المنفي عن الاستفهام إلى التقرير، وهو حمل المخاطب على الإقرار بما بعد النفي. وقد يجاب بها عن الاستفهام المجرد عن النفي، ولكنه قليل. ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦) البحر المديد لابن عجيبة (٢/ ٢٧٨).

أي: بلَى نَسمَعُ أوِ التَّقريرِي نَحوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الاعراف: ١٧٢] أي: بلَى أنتَ رَبنُا، أجرَوا النَّفيَ مَعَ التقرير مُجرى النَّفيِّ المُجَرّد، فَلذَلِك قالَ ابن عَبَّاسٍ: لَو قَالُوا نَعَم لكفروا. ووجهُهُ أن «نَعَم» لتَصديقِ الخَبَرِ بِنَفيٍ أو إِثبَاتٍ.

(أم) هاهنا للاستفهام، فإنّها تأتي له مجرّدة عن الإضراب.

قوله: (أي: بلى أنت ربّنا)

«فإن قلت: كان حقّ العبارة أن يقول في تفسير المقدّر: أي أنت ربُّنا، فما الفائدة في إثبات (بلى) فيه.

قلت: فائدته التّصريح بتعلّقه بذلك المقدّر، على دفع توهّم كون حرف التّفسير فاصلاً بينه وبين متعلّقه. فـ (بلى) حرفٌ دالٌّ على إيجاب المنفيّ الواقع بعد (ليس) المقارن لحرف الاستفهام.

فإن قلت: إنّ الاستفهام فيه للإنكار، فيكون مثبتًا بناءً على أنّ نفي النّفي إثبات؟

قلت: النّظر إلى أصل منطوق الكلام الّذي هو المنفي مع تجريد النّظر عن الاستفهام الإنكاريّ المعارض له»[1]. (ك).

وهذا سرّ قول الشّارح: (أجروا النّفي) إلخ، ومن هنا قال (ق): «ما قاله ابن عبّاس، إنّما ينبني على الإجراء المذكور، وهذا بالنّظر إلى اللّفظ، وأمّا بالنّظر إلى المعنى فالاستفهام التّقريريّ بمثابة النّفي، ونفي النّفي إثبات، فالكلام مثبت، و(نعم) يفيد تصديقه فلا كفر،

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

النَّوع الثَّاني: ما جَاءَ من هَذِه الكَلِماتِ على وجهَين:

إذا تقرّر هذا عُلم أنّه يمكن هنا مراعاة اللّفظ ومراعاة المعنى، فإن قيل: إذا كان محتملاً فلمَ قال ابن عباس: «لو قالوا: نعم، لكفروا»[1]، مع إمكان إرادة المعنى. فالجواب: أنّ المراد بـ (كَفَرُوا) لم يؤمنوا».

وإذا تأمّلت هذا الجواب وجدته ليس كما ينبغي، إذ لا واسطة بين الكفر والإيمان، فعدم الإيمان هو نفس الكفر، فمعنى لم يؤمنوا: كفروا، وهذا نفس المجاب عنه، فكيف يجعل جوابًا؟ على أنّه بالنّظر للمعنى يكون معنى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]: أنا ربّكم، ولا شكّ أنّ قول المخاطَبين في الجواب: نَعَم، تصديقٌ لإثبات ربوبيّته، والاعتراف بها، وهذا نفس الإيمان، فما معنى قوله: لم يؤمنوا؟ ثمّ في جعله الاستفهام التّقريريّ بمنْزلة النّفي محلّ تأمّل.

فالأحسن ما قاله (ش): من «أنّ تسمية الاستفهام في الآية تقريريًا عبارة الجماعة، ومرادهم: أنّه تقريرٌ لما بعد النّفي، لأنّ التّقرير: حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه، وقد استقرّ عند المخاطبين ثبوت كون الله تعالى ربّهم».

فيؤخذ منه: أنّ الاستفهام بالنّظر لما بعد النّفي، وهذا لا ينافي كونه إنكاريًا، كما قاله (ك) بالنّظر لتسلّطه على النّفي نفسه.

فإن قلت: مِنْ أين علم المخاطبون أنّ الله ربّهم، مع أنّ الخطاب في عالم الذرّ؟

فالجواب: أنّ ذلك حصل بإلهام لهم، كما ألهمهم الله تعالى الجواب أيضًا.

---

(١) فكأنهم قالوا: لست بربنا. ينظر: درة الغواص للحريري ١٩٢ والدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٤٥٥) وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤/ ٢٣٤).

وهُو «إذا» بِغَيرِ تَنوِينٍ: فَتَارَةً يُقَالُ فيهَا ظَرفٌ مُستَقبَلٌ، خافِضٌ لشرطِهِ، مَنصُوبٌ بجوابِهِ غَالِبًا فيهِنَّ، وذَلِكَ في نَحوِ: ....

قوله: (وهو إذا)

الضّمير راجعٌ إلى النّوع، أو إلى (ما)، وقوله: (إذا) أي: من حيث هي، أي: أعمّ من أن تكون معروضةً للظّرفيّة، والمفاجأة، ليصحّ جعلها مقسّمًا للقمسين، وقوله: (بغير نون[1]) احترازًا عن (إذن) النّاصبة.

قوله: (فتارة)

في المختار: يقال: فعل تارةً، أي من بعد مَرَّةٍ، والجمع: تارات، وتِيَر كـ (عِنَب)، وربّما قالوا: تارًا بعد تارٍ، بحذف التّاء[2].

وانتصابه إمّا على الظّرفيّة، أو على المصدريّة، على قياس ما قيل في قولك: ضربتُ مرّةً. (روميّ).

قوله: (مستقبل)

بفتح الباء وكسرها، كما أفاده (ش)[3] .

قوله: (منصوبٌ بجوابه)

---

(١) قال الزرقاني: «قال الشارح: (بغير نون)، إنما لم يعبر بـ (التنوين) عوض (النون)، لأن (إذن) التي بالنون وقع في نونها خلاف، هل هي تنوين أم لا؟ والصحيح: لا. فلذلك عبّر بـ (النون)».

(٢) مختار الصحاح للرازي (بخط المؤلف، مراد ملا لوحة ٨٨، تير). نقلاً عن الرومي.

(٣) قال الشنواني: «المشهور (المستقبَل) بفتح الباء: اسم مفعول، والقياس يقتضي كسرها، ليكون اسم فاعل، لأنه يستقبل، كما يقال (الماضي)، ولعل وجه الأول أنَّ الزمان يستقبله فهو مستقبل: اسم مفعول، لكنّ الأولى أن يقال: المستقبِل، بكسر الباء، فإنه الصحيح».

«إذا جَاءَ زيدٌ أكرَمتُكَ». فَـ«إذا» ظَرفٌ للمُستَقبَلِ مُضَافٌ، و«جَاءَ زَيدٌ» شَرطُهُ مُضَافٌ إلَيه «إذا»، والمُضافُ خافِضٌ للمُضافِ إلَيه، و«أكرمتُكَ» جَوابُ «إذا»، وفِعلُ الجَوابِ وما أشبَهَهُ هُو النّاصِب لِمحلِّ «إذا»، فَـ«إذا» مُتَقَدِّمَةٌ من تَأخِيرٍ، والأصل: أكرمتُكَ إذا جَاءَ زيدٌ.

ومِن غَيرِ الغَالِب أن تَكونَ «إذا» للماضي كَما سَيَأتِي، وأن تكون لغير الشَّرطِ، نَحوُ: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] فَلا يكونُ لها شَرطٌ ولا جَوابٌ وتنتصب ولا تضافوإذ لِما بعدها، والتقديرُ: هم يغفرون وقتَ غضبهم، وتُنصبُ بِما لا يكون جَوابًا تقدم عَلَيها أو تَأخّر عَنها.

هذا عند الجمهور.

«وقيل: إنّ عامل (إذا) شرطه كـ (متى) و(حيثما)، فلا يكون مضافًا إلى شرطه»[1]، لئلّا يلزم كونه عاملاً معمولاً.

قوله: (فعل الجواب)

أشار به إلى أنّ في عبارة المصنّف تجوّزًا، حيث أطلق الكلّ وهو الجواب، وأراد الجزء وهو إمّا الفعل، أو ما أشبهه كاسم الفاعل، والحامل له على ذلك، موافقة القوم مع ظهور المعنى المراد.

قوله: (والأصل) إلخ

«يقتضى أنّ هذا كان أصلاً فغُيّر بالتّقديم والتّأخير، وليس كذلك». (ق).

وأنت خبيرٌ بأنّ هذا من ناحية قولهم: أصلُ (قال): قوَل، فلا يرد ما ذُكر على الشّارح.

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٧٦.

وهَذا التَّعرِيف الَّذِي ذكره المصَنّف أنفَعُ مَعنًى وأرشقُ عِبارَةً وأوجَزُ لفظًا من قَولِ المُعرِبينَ:

قوله: (أنفعُ معنى)

قدّمه على ما بعده، وإن كان التّرتيب الطّبيعيّ يقتضي تأخيره، من حيث إنّه متعلّق بالمعنى المتعلَّقُ به الثّاني، للاهتمام بشأن المعنى المتعلِّق به هذا.

قوله: (وأرشقُ)

أي: أحسن، لخفّته وكثرة معانيه، وعدم الإبهام فيه من أنّ للزّمان زمانًا، وأمّا جعل اشتماله على المجاز، أعني: إسناد الاستقبال لـ (إذا) من وجوه الاستحسان، كما في (ش)، فقد يُمنع بأنّ المجازات يُتحرَّز عنها في التّعاريف، ويُعترض بوقوعها فيها، فتصحّح بادّعاء الشّهرة.

قوله: (وأوجز لفظًا)

قيل عليه: إنّ «التّعريف ينبغي أن يكون بلفظٍ مساوٍ للمعنى المقصودِ تعريفُه، فكان الأولى أن يقول: وفي عبارتهم إطناب»[1]. انتهى.

وأنت خبيرٌ بأنّ ما ذكره هو نفس هذا، إذ حيث نُسب الإيجاز لما ذكره دون قولهم، يُعلم أنّ فيه إطنابًا إذ لو كان ما قالوه مساويًا، لكان الإيجاز بالنّسبة إليه خللاً في التّعريف، فلم يصح ما ادّعاه.

قوله: (من قول المُعرِبين)

---

(١) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط) وتتمته: «... فكان من حقه أن يقول: وفي عبارتهم إطناب. لا يقال المراد الإيجاز النسبي، لأني أقول الإيجاز ليس بمقتض للصحة، لجواز أن يكون في مقابلة المساواة إلا إذا صرح بالإطناب في المقابل ولم يقع لذلك».

أنّها ظرفٌ لِما يُستَقبَلُ من الزَّمان وفيه معنى حرف الشَّرط غَالِبًا، أمّا أنه أنفَعُ: فَلِما فيهِ من بَيان عَمَلِ «إذا» والعَامِلِ فيهَا وتَسمِيَةِ ما يَليهَا شرطًا وتاليهِ جَوابًا، وعِبارتُهُم لا تُفيدُ ذَلِكَ، وأمّا أنه أرشَقُ وأوجَزُ فَظَاهِرٌ.

وتَختَصُّ «إذا» الشّرطِيَّة هَذِهِ بـ: الدُّخُولِ على الجُمَلِ الفِعلِيَّةِ عكسُ الفُجائِيَّةِ على الأَصَحِّ فيهِما، نَحوُ: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، وأمّا نَحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] مِما دَخَلت فيهِ على الاسم فَمَحمُولٌ عِندَ جُمهُورِ البَصرِيّينَ على إِضمارِ الفِعلِ، ويكونُ الاسم الدَّاخِلَةُ هِيَ عَلَيهِ فاعلاً بِفعلٍ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعلُ المذكُورُ، والتَّقدِيرُ: إذا انشقَّتِ السَّماءُ انشقَّت، مثلُ: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨]،

لا يخفاك أنّ الإعراب من خواصّ الألفاظ، ففي قوله: (المُعرِبين) دون النّحويّين، تبكيتٌ لهم، حيث جعلهم من المشتغلين باللّفظ دون المعنى، تأمّل.

قوله: (ظرفٌ لما يُستقبَل) إلخ

أي: يُستقبل مدلُوله، لا أنّه مظروفٌ فيه حتّى يكون للزّمان ظرفٌ، هذا هو وجه الإبهام السّابق[1].

قوله: (لا تُفيد ذلك)

أُجيب عنهم: بأنّه «لمّا كان خفضها للشّرطِ مُختَلَفٌ فيه، وكذلك نصبُها بالجواب، سكتوا عنه، وذكروا المتّفَق عليه من الخواصّ»[2]. قاله بعض الشّرّاح.

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٧٧.

(٢) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط)، وتتمته: «[...] فبطل ما قاله من الأنفعيّة».

فـ﴿ٱمۡرَأَةٌ﴾ فاعل بِفعلِ مَحذُوفٍ على شَريطَةِ التَّفسِيرِ، والتَّقدِيرُ: وإن خَافتِ امرَأةٌ خَافَت، فقاسَ الشَّرطَ غير الجَازِم على الشَّرطِ الجَازِم في دُخُوله على الاسم المرفُوعِ بِفعلٍ مَحذُوفٍ وهَذا القيَاس إن كانَ لمُجَرّدِ التَّنظيرِ فَظَاهر وإن كانَ للاستدلال فَفيهِ نظر، ....

قوله: (على شريطة التّفسير)

الإضافة لاميّة. والمراد بـ (شريطة التّفسير) «أي: طريقته عدم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر»[1].

وجعلُها بيانيّة لغوٌ لا يفيد[2].

قوله: (لمجرّد التّنْظِير)

وهو المتبادر من عبارته، لأنّ لفظة (مثل) المتبادر منها ذلك.

قوله: (ففيه نظر)

أُجيب عنه:

- «بأنّه لا يشترط في المقيس عليه أن يكون متّفقًا عليه بين الخَصْمَين، إلّا إذا كان الغرض من القياس: إلزام الخصم، وغرض المصنّف: إثبات هذا الحكم، لا إلزام الخصم.

- ولأنّه لا يشترط ما ذكر، إذا كانت أدلّة الخصم عليه واضحة، وهنا كذلك، غاية

(١) الزرقاني.

(٢) قال المدابغي (مخطوط): «الشريطة والشرط بمعنى واحد. والإضافة بيانية، و(على) للتعليل أي: لأجل شرط هو التفسير، أي: لأجل التفسير، ويصح أن تكون الإضافة لامية، بأن يراد بشرط التفسير التفسير: عدم الجمع بين المفسر والمفسر».

لأنّ شَرط المقِيس عَلَيهِ أن يكون مِما اتّفق عَلَيهِ الخصمان، والخلاف ثابت في «إنْ» أيضًا والمخالف في ذَلِك الأخفَش والكوفيون فَإنَّهُم يجيزون دُخُول «إن» و«إذا» الشَّرطيَّتين على الأسماء، فـ﴿امْرَأَةٌ﴾ عِندهم مُبتَدأٌ، و﴿خَافَتْ﴾ خبره أو فاعل بالمذكور عِند الكُوفيين أو بِمَحذُوفٍ عِند الأخفَش. وقد تخرج «إذا» عَن المستَقبل وتُستعملُ ظرفًا للماضي مُطلقًا وللحالِ بعد القَسمِ، ....

الأمر: أن المصنّف لم يذكرها، لأنّه ليس محلّ ذكرها». أفاده (ش).

قوله: (وقد تخرج)

عبارة المتن هكذا: «وقد تُستعمل للماضي»، فـ (قد) تعليليّة، إذ هذا من غير الغالب المقابل لقوله سابقًا: (غالبًا فيهنّ)، وهو الّذي وعد به الشّارح بقوله سابقًا: (كما سيأتي).

فقول الشّارح هنا: (وقد تخرج) إلخ، يشير به إلى أنّ ضمير (تُستعمل) يعود على (إذا) مجرّدةً عن قيدها بطريق الاستخدام.

ثمّ قوله: (مطلقًا) وقوله: (وللحال بعد القسم) الصّورة الّتي زادها على المتن، الأولى إسقاطه، أمّا الإطلاق فالمستفاد من سياقه أنّ معناه: سواءً وقعت بعد القسم أو لا، فينافيه ما صرّح به هو من أنّها إذا وقعت بعد القسم تكون للحال، وأما الصّورة الّتي زادها وهي: (مجيئها للحال بعد القسم)، فهذا معنًى زاده البعض متمسّكًا بظاهر الآية، والمحقّقون: على أنّها بعد القسم للاستقبال، وتأوّلوا الآية بتقديرِ حالٍ مقدّرة، والتّقدير: أقسم بالنّجم في حال تقدير هَوِيّه[1]، وهو حين القسم معدوم، لأنّ القسم هذا من كلام الله، وهو أزليّ، أو أنّه على حذف المضاف، والتّقدير: أقسم بحال النّجم، فالحال هي الّتي ظرفٌ للقسم،

(١) الضبط من: الغريب المصنف لأبي عبيد (٢/ ٦٠٧).

فَالأول، نَحـو ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]، والثَّانِي نَحو: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

لكنّ الحال تحتمل الماضي، والمستقبل، فالتّوجيه الأوّل أولى.

بقي على المصنّف مؤاخذة، وهو أنّه جعل هذا النّوع ممّا جاء على وجهين، وسوقه يفيد أنّه ممّا جاء على ثلاثة، بل ممّا جاء على خمسة بالصّورة الّتي زادها الشّارح، وما قاله بعض الشّرّاح نقلاً عن أبي عبيده، أنّ (إذا) تأتي زائدة.

وقد يجاب: بأنّ نظر المصنّف للغالب، وقوله: «وقد تأتي[1] للماضي» أي: في غير الغالب، فنزّلت قِلَّتُهُ منزلة عدمه، وما ذكره الشّارح غير تامّ، لرجوعها بعد القسم للمستقبل كما علمت، والقول بالزّيادة لعلّه ضعيف.

واعلم أنّه وقع في نسخة (ك) والرّوميّ و(م) حذف قوله: (وتستعمل ظرفًا) إلى قوله: (وتارةً يقال فيها: حرف مفاجأة) فتدبّر[2].

قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً﴾ [الجمعة: ١١]

---

(١) كذا في المخطوطات.

(٢) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام (٦٨ تحـ: فودة).
وما بين المعقوفين ليس في (تحـ: رشيد العبيدي ٩٥، ولا في شرح الكافيجي ٢٧٨ ولا شرح الرومي، ولا الشرح المنسوب للشُّمُنّي، وهو: حل معاقد القواعد للزيلي ١٨١ تحـ: عمر الدليمي) كما في النص الآتي: «وتختص إذا هذه بالجملة الفعلية [نحو: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [الرحمن:٣٧]، **وأمّا نحو:** ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الإنشقاق: ١]، **فمحمول على إضمار الفعل مثل:** ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨]، **وقد تستعمل للماضي،** نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]. وتارة يقال فيها: حرف مفاجأة، وتختص بالجملة الاسمية، [نحو: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]. **وهل هي حرف أو ظرف مكان أو زمان؟ أقوال]،** وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]».

وتارَة يُقَال فيهَا حرف مُفاجأةٍ فَلا تَحتَاج إلى جَوابٍ ....

«هذا إخبارٌ بقصّة العير الّذي قدم المدينة والنّبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فتفرّقوا عنه حتّى لم يبق معه إلاّ اثني عشر رجلًا[١]، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، فتكون (إذا) فيها للماضي»[٢]،

«وإفراد التّجارة لأنّها المقصودة، فإنّ المراد من اللّهو، الطّبل الّذي كانوا يستقبلون به العير، والتّرديد للدّلالة على أنّ منهم من انفضّ بمجرّد سماع الطّبل ورؤيته»[٣].

قوله: (حرف مُفاجَأة)

المراد بالحرف هنا: معناه الحقيقيّ، لا الكلمة كما قيل[٤]، وإضافته لما بعده «من إضافة الدّالّ للمدلول»[٥] أي: حرفٌ دالّ على المفاجأة أي: البغتة فقط، لأنّه دالٌّ عليها مع الظّرفيّة مكانيّةً أو زمانيّة كما قيل أيضًا، فالعنوان مبنيٌّ على الصّحيح، وهو لا ينافي تحقّق الخلاف بعد، فسقط ما هنا من التّكلف.

قوله: (إلى جواب)

«أي: ولا شرط»[٦] بالطّريق الأولى، فترْكَ التّصريحَ به لملزوميّته، وحيث انتفى اللاّزم

---

(١) الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري ٣/ ٥٥ برقم ٢٠٥٨) والمسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم ٢/ ٥٩٠ برقم ٨٦٣).

(٢) الشنواني.

(٣) الزرقاني.

(٤) تقسيم الكلمة: اسم وفعل وحرف، فمصطلح (الحرف) ـ هنا ـ يُستعمل لقسم من الأقسام وهو حروف المعاني، وأما (الحرف) عند المتقدمين فقد كان يُستعمل بمعنى: الكلمة، ويسمّي الاسم والفعل (حرفًا). ينظر: الجمل في النحو للزجاجي ١ والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

(٥) المدابغي.

(٦) الزرقاني.

وتختصُّ بِالدُّخُولِ على الجُمَل الاسميَّة على الأصَح، نَحوُ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، فـ﴿هِيَ﴾ مُبتَدأ، و﴿بَيۡضَآءُ﴾ خَبره.

وقد تَلِيهَا الجُملَة الفعلية إذا كانَت مصحوبة بـ«قد» نَحو: «خرجتُ فَإذا قد قامَ زَيدٌ» ....

انتفى الملزوم، فيكون نفي الاحتياج صريحًا في أحدهما كنايةً في الآخر.

قوله: (وتختصّ بالدّخول على الجمل الاسميّة)

هذا أحدُ أقوالٍ ثلاثة.

«ثانيها: جواز دخولها على الاسميّة والفعليّة.

ثالثها: الفرق بين أن تقترن الفعليّة بـ (قد)، فيجوز دخول (إذا) عليها، وأن لا تقترن بها فيمتنع.

فقول الشّارح: (وقد تليها الجملة الفعليّة، إذا كانت مصحوبةً بـ «قد»)، إنّما يأتي على القول الثّالث، وإنّما اختصّت بالدّخول على ما ذُكر، لأنّهم قصدوا بذلك إزالة التباسها بالشّرطيّة، فإنّ تلك خاصّة بالأفعال لإفادتها التّعليق، فخُصّت هذه بالأسماء.

ويؤخذ من هذا التّوجيه: إلحاق الجملة الفعليّة المقرونة بـ (قد) بالجملة الاسميّة، لأنّ أداة الشّرط لا تدخل على الفعل المقرون بـ (قد).

لا يقال: قضيّة ذلك إلحاق كلّ ما لا يكون شرطًا بالاسميّة كالمصدّرةِ بتنفيس، لأنّا نقول: قصدوا تأكيد التّمييز بمنع ما من شأنه أن يكون شرطًا». (ش).

قوله: (وقد تليها الجملة الفعليّة)

على هذا، كان الواجب أن يبدل قوله: (على الأصحّ) بقوله: (غالبًا)، لتصحّ المقابلة.

حَكَاهُ الأخفَش عَن العَرَب. واختُلِف في الفاء الدَّاخِلَة عَلَيها، فَقالَ المازِني: زَائِدَة، وقالَ الزّجاج: دخلت للربط كَما في جَوابِ الشَّرطِ.

قوله: (وقال الزّجاج) إلخ

وقيل: الفاء للسّببيّة، فإنّ مفاجأة السَّبُع[1] مُسَبَّبَةٌ عن الخروج.

وقيل: الأقرب أنّها للعطف من جهة المعنى.

وحاصل المعنى: خرجتُ ففاجأتُ زمان وقوف السَّبُع، على رأي الزّجاج، أو مكان وقوف السَّبُع، على رأي المبرّد[2].

ويجوز الجمع بين الفاء و(إذا) في جواب الشّرط تأكيدًا، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، في جواب ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، خلافًا لمن منع ذلك، ومنهم السّيوطيّ في الهمع[3]، وقد تُوجّه الزّيادة بتزيين اللّفظ[4].

---

(١) قال المدابغي: «وإعراب: (خرجتُ فإذا السّبع واقف) ليقاس عليه:
(خرجتُ) فعل وفاعل. والفاء: زائدة أو عاطفة أو سببية. و(إذا) حرف مفاجأة. و(السبع واقف) مبتدأ وخبر، هذا على أنها حرف، فإن اقتصر على (فإذا السبُع) قدر الخبر.
أمّا على أنها ظرف مكان فهي في محل نصب بـ (واقف) إن ذكر، فإن حذف قدر وجعلت ظرفًا لغوًا، كما قبله، أو جعلت هي نفس الخبر أي: ففي المكان السبع.
وأمّا على أنها ظرف زمان فهي متعلقة بـ (واقف) أيضًا إن ذكر وإلا قُدّر أو جعلت نفس الخبر على تقدير مضاف أي: ففي الزمان وجود السبع، والمحوج لتقدير المضاف أنه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة».

(٢) الرومي.

(٣) همع الهوامع للسيوطي (٣/ ١٨٢ ط الرسالة).

(٤) الشنواني.

واختُلِف في حَقِيقَة «إذا» الفُجائِيَّة هَل هِيَ حرفٌ أو اسمٌ؟ وعَلى الاسميَّة هَل هِيَ ظرفُ مَكَانٍ أو ظرفُ زمان، أقوالٌ ثَلاثَة: ذهب إلى الأول الأخفَش والكوفيون واختَارَهُ ابن مالك. وإلى الثَّانِي المُبرد والفارسي وأبُو الفَتح بن جنى وعُزِي إلى سِيبَويهِ واختَارَهُ ابن عُصفُور. وإلى الثَّالِث الزّجاج والرياشي واختَارَهُ الزَّمَخشَرِيّ.

قوله: (ظرفُ مكانٍ)

مقتضى هذا القول أن لا تكون مضافةً إلى الاسميّة الواقعة بعدها، إذ لا يضاف من ظروف المكان[1] إلاّ (حيث)[2]. أفاده الدّمامينيّ.

قوله: (واختاره الزّمخشريّ)

حيث قال: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، أي: فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، وزعم أنّ عاملها فعلٌ مشتقّ من لفظ المفاجأة[3].

قال المصنّف[4]: وهذا شيءٌ تفرّد به الزّمخشريّ، وإنّما ناصِبُها عند غيره ممّن لم يقل بحرفيّتها الخبر المذكور أو المقدّر، وإن قدّرت أنّها الخبر فعامِلُها (مستقرًّا) أو (استقرّ).

ولم يقع الخبر معها في التّنزيل إلاّ مصرّحًا به نحو: ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]، فإذا قيل: خرجتُ فإذا

---

(١) في المخطوطات: «الزمان». والمثبت يوافق ما ورد عند العطار في موضع سابق. وينظر: تحفة الغريب للدماميني (٣/ ١٧٥).
(٢) تحفة الغريب للدماميني (٣/ ١٧٥) وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/ ١٤٥٥).
(٣) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١٢٠ ـ ١٢١.
(٤) ابن هشام.

والصَّحِيحُ الأول ويشهد لَهُ قَولهم: «خرجتُ فَإذا إنَّ زيدًا بِالباب» ـ بِكَسرِ «إن» ـ فَلَو كانَت «إذا» ظَرف مَكَان أو زمان لاحتاجت إلى عَامل يَعمل في محلهَا النصب، و«أن» لا يَعمَل ما بعدهَا فيما قبلهَا، وإذا بَطل أن تكون ظرفًا تعيَّن أن تكون حرفًا ولكُلٍّ من «إذا» الشَّرطِيَّة والفُجائيَّة مَواضِعُ تَخصُّها **وقد اجتمعَا في قَوله تعالى** ....

الأسد، صحّ كونها عند المبرّد خبرًا، أي: فبالحضرة الأسد، ولم يصحّ عند الزّجاج، لأنّ الزّمان لا يُخبر به عن الجثّة، ولا عند الأخفش، لأنّ الحرف لا يخبر به ولا عنه[١]. أفاده (م).

وقوله: «لأنّ الزّمان لا يُخبر به عن الجثّة»[٢] أي: بدون تأويل، وبعد التّأويل يصحّ، فعلى مذهبه يُقدَّر مضاف، والتّقدير: خرجت ففي الزّمان وجود الأسد.

قوله: (بكسر إنّ)

قيّد (إنّ) بالمكسورة الهمزة، لأنّ المفتوحة الهمزة هي مع اسمها وخبرها: مبتدأٌ، خبره محذوفٌ هو العامل، وليس معمولاً لـ (إنّ)، والمنع مقيّدٌ بكونه معمولاً لها[٣]. من (ق).

قوله: (لاحتاجت إلى عاملٍ يعمل في محلّها النّصب)

ولو احتاجت لكان ذلك العامل هو خبر (إنّ)، وكون العامل هو خبر (إنّ) باطل، لأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وهذا البطلان إنّما جاء من تقدير جعلها ظرفًا، فليكن باطلاً[٤] فيثبُت مقابله، وهو

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١٢١. نقلاً عن: حل معاقد القواعد للزيلي ١٨١.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ١٢١.

(٣) الرزقاني.

(٤) في (د): «باطل». وفي (أ) و(ج): «بط». وفي (ب) بياض في موضع الكلمة.

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] فـ﴿إِذَا﴾ الأولى شَرطِيَّة ولِيَتها جملَة فعلية. والثَّانِية فجائية ولِيَتها جملَة اسمية.

النَّوع الثَّالِث: ما جَاءَ من الكَلِمات على ثَلاثَة أوجه:

وهُو سَبعٌ: إحدَاهَا: «إذ»: ....

أنّها حرف، وهو المدّعى، إذ الأمر دائرٌ بين الحرفيّة والاسميّة، فمتى انتفى أحدُهما ثبت الآخر، هذا هو تقرير الدّليل.

وللسّائل نقضه نقضًا تفصيليًّا بمنع الملازمة الثّانية، بأنّا لا نُسلّم أنّه على تقدير احتياجها، يلزم كون ذلك العامل هو خبر (إنّ)، لِمَ لا يجوز أن يكون العامل فيها (فاجأتُ)، فيكون مفعولاً به، لا مفعولاً فيه، كما هو قولٌ رابعٌ غير الثّلاثة المذكورة.

قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الروم: ٢٥]

أي: «إسرافيل، على صخرة بيت المقدس، دعوةً واحدة: يا أهل القبور اخرجوا، ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ بسرعةٍ، من غير توقّفٍ، ولا لبْثٍ.

و﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾: صفة ﴿دَعْوَةً﴾، أو متعلّقٌ بـ ﴿دَعَاكُمْ﴾»[١]. من (ك).

قوله: (وهو سَبْعٌ)

هكذا بالتّذكير في نسخ[٢].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٠.

(٢) وهي كذلك في نسختنا من موصل الطلاب، والحمرة من كلام ابن هشام، صورتها كالآتي:

النوع الثالث
على ثلاثة أوجه وهو سبع أحدها إذ

فَيُقَال فيهَا تارة ظرفٌ لِما مضى من الزَّمان غَالِبًا، ....

وفي نسخة الرّوميّ: سبعةٌ بالتّأنيث، وأجاب عن النّسخة الّتي فيها سبع، بأنّ «أكثر المبحوث عنه حروف، ويجوز تغليب التّأنيث على التّذكير، إذا كان المؤنّث كثيرًا»[١].

وفيه أنّ حروف جمع حرف، وهو ليس مؤنّثًا. فالأولى أن يوجّه كلٌّ من النّسختين: بأنّ التّجريد عن التّاء باعتبار أنّها كلمات، وإلحاقها باعتبار أنّها ألفاظ.

قوله: (تارةً ظرفٌ) إلخ

فهي حينئذٍ اسم.

«والدّليل على اسميّتها الإخبار بها مع مباشرة الفعل، وإبدالها من الاسم الصّريح، والإضافة إليها بلا تأويل، وتنوينها من غير ترنّم نحو: جئتكَ إذ جاءَ زيدٌ، ورأيتكَ أمسِ إذ جئت، و﴿بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ويومئذٍ.

وبُنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل»[٢]، أو لِوَضْعها على حرفين، على رأي غير الشّاطبيّ[٣]. قاله بعض الشّرّاح بتصرّف.

قوله: (لما مضى)

أي: موضوعٌ لما مضى، أو أنّ الظّرفية صارت اسمًا للفظ، من تسمية الدّال باسم

---

(١) الرومي.

(٢) مخطوط: أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة، ونص الفقرة الثانية من كلامه: «وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل أو لما عوض منها، وعلى رأي ابن مالك لوضعها على حرفين وكونها للوقت الماضي هو الأصل فيها».

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (١/ ٧٥).

وتدخل على الجُملتَينِ: ....

المدلول، فلا يرد أن مقتضى العبارة أن يكون للزّمان زمان[١].

قال (ك): «فإن قلت: (إذ) الدّالة على الزّمان الماضي، قد تستعمل للوقت المجرّد من معنى الظّرفية كما في (حينئذٍ) و(يومئذٍ)، وقد قالوا: إنّ (إذ) من قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾ [مريم: ١٦]، بدل اشتمال من مريم، على حدّ البدل في قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]، قلت: إطلاق الظّرف عليه، إنّما هو باعتبار بعض استعمالاته، يدلّ عليه قوله: (لما مضى من الزّمان)، ويقوّيه بعض التّقوية قوله: (وتدخل على الجملتين)»[٢].

قوله: (على الجملتين)

وأمّا قوله:

هَلْ تَرجِعَنّ[٣] لَيالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنا والعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إذ ذاكَ أَفْنَانا[٤]

---

(١) المدابغي، بتصرف. وينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٧٧.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٢.

(٣) (أ) و(ج): يرجعن.

(٤) بلا نسبة، بهذا اللفظ، في: نوادر أبي زيد ٤٩٤ وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٨٩). والبيت لابن المعتز، في: الأغاني للأصفهاني (١٠/ ٢٧٧) وشعر ابن المعتز (ملحق الديوان ٣/ ٣٧٨ برقم ٣٣١، تحـ: يونس السامرائي)، وعجزه:
والدارُ جامعةٌ أزمانَ أزمانا.
المفردات: (ترجعن) تعودن و(مضين) ذهبن و(منقلب) متنقل من طور إلى طور و(أفنان) جمع فَنَن وهو الغصن الملتف، أو جمع فن وهو الحال والضرب من الشيء. **المعنى**: مراد الشاعر من هذا الاستفهام عود لياليه الماضية، فيقول: هل ترجع ليالينا اللاتي مضين في حال إن عيشنا منقلب من طور الى طور، إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الرونق والبهجة، أو مثل تلك الفنون المختالة في الحسن. **الإعراب**: (العيش) مبتدأ، و(منقلب) خبر وفاعله ضمير مستتر، والجملة الاسمية حال من فاعل (مضين)، =

الاسميَّة والفِعليَّة

فَالأولى نَحو ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾ [الانفال: ٢٦] والثَّانية نَحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ [الأعراف: ٨٦] ....

فالتّقدير: إذ ذاك كذلك.

قوله: (الاسميّة والفعليّة)

وذلك «لانعدام تضمّن معنى حرف الشّرط الّذي يقتضي الفعليّة»(١).

وفي الرّوميّ: «وقد استقبحوا: إذ زيدٌ قام، لأنّ الفعل الماضي لا يكون خبرًا، إلّا إذا أريد به الإخبار فيما مضى، وهذ الغرض حاصلٌ من نفس (إذ)، لأنّ مدلول (إذ)، و(قام) من الزّمان واحد، وقد اجتمعا في كلامٍ واحد».

ثمّ هي لا تدخل على الجملة الشّرطيّة، ففي كلام شارحنا إطلاقٌ في محلّ التّقييد.

قوله: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ﴾ [الأعراف: ٨٦]

إذ: مفعول به، فـ «المراد: الأمر بذكر ذلك الوقت، لا الذّكر فيه.

= و(إذ) ظرف متعلق بـ (منقلب)، و(ذاك) اسم اشارة، راجع للعيش، في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: كذاك، واسم الاشارة في (كذاك) المحذوف راجع إلى (الأفنان) أي: حالها. والجملة الاسمية في محل جر بإضافة (إذ) إليها وقد حذف عجزها، وهو الشاهد فيه. وكون (أفنان): حالاً من (ليال) بعيد، والقريب أن يكون حالاً من ضمير (منقلب)، وأقرب منه أن يكون خبراً له، بناء على أنه من أخوات صار، كما قال البغدادي (شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٧٦).

ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١١٧ وتحفة الغريب للدماميني (١/ ٣٨٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٤٧) وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/ ١٢٣) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ١٧٦).

(١) الرومي.

ومِن غير الغَالِب أنّها قد تُستَعمَل للمُستقبَل، نَحو ﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]، فَـ﴿إِذِ﴾ هُنَا بِمَعنى «إذا»، لأن العَامِل فيهَا فعلٌ مُستَقبَلٌ.

ويُقَال فيهَا تَارَةً: حرفُ مفاجأةٍ ....

وقول بعضهم: إنّ (إذ) ظرف لـ (اذْكُر) محذوفًا، وهمٌ فاحش»[1]. (م).

قوله: (ومن غير الغالب)

أخذه من التّعبير بـ (قد) التّقليليّة، فلذا أثبت الأغلبيّة في المقابل.

وفي (ك): إذا عُبّر بـ (إذ) عن الزّمان المستقبل، فالجمهور على أنّه من باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي[2].

وعليه فالمراد بالماضي تحقيقًا أو تقديرًا، وهذا من أمثلته، لكن ينافيه الفصل بـ (قد)، إذ الظّاهر بقاؤه على الاستقبال على غير طريقة الجمهور.

نعم، على نسخة (ك) يجري هذا، لسقوط قوله: (وقد تستعمل في المستقبل) منها.

قوله: (حرف مُفاجَأة)

لكنّ هذا الاستعمال قليل، حتّى إنّ ابن الحاجب أسقطه من مقدّمته، فاعتذر عنه بعض شارحيه بالنّدرة[3].

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ١٨٣.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٢، ونصه: «وأمّا إذا عُبّر به عن الزمان المستقبل، نحو: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، فالجمهور على أنه من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الواقع، إعلامًا بتحققه، كما في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [يس: ٥١. الزمر: ٦٨. ق: ٢٠]».

(٣) الرومي.

إذا وقعت بعد «بَينا» أو «بَينَما»، فَالأول كَقَولِك: «بَينا أنا في ضيقٍ إذ جَاءَ الفرجُ»، والثَّانِي كَقَولِه:

ثمّ إنّ الشّارح مثّل بدخولها على الجملة الفعليّة كما هو الغالب فيها، وقد تدخل على الاسميّة نحو: خرجتُ فإذ زيدٌ قائمٌ.

قوله: (إذا وقعَتْ بَعْدَ بَيْنا أو بَيْنَما)

قال بعضُ الشُّرّاح: واعلم أنّه «إذا لم تذكر (إذ) فالعامل في (بينا) أو (بينما) الفعل الّذي تدخل عليه، وإن ذكرت فعلى الزّيادة[1] كذلك.

وعلى القول بحرفيّتها أو ظرفيّتها لا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فالعامل فعلٌ محذوفٌ يفسّره ما بعد (إذ)، فإذا قلت: بينما زيدٌ قاعدٌ إذ أقبل عمرو، فالعاملُ في (بينما): (أقبل) محذوفٌ، يفسّره قوله: إذ أقبل عمرو، وهذا على القول بالحرفيّة واضح[2]، وأمّا على القول بالظّرفيّة، فقال ابن جنّي وجماعة: النّاصب لـ (بينا) ما ذكر، والنّاصب لـ (إذ) الفعل الواقع بعدها وليست مضافة، وقال الأستاذ أبو علي[3]: النّاصب لـ (بينا) ما يُفهم من معنى الكلام، و(إذ) بدل من (بينا)»[4].

وفي الرّوميّ: «مذهب الزّجّاج أنّ (إذ) و(إذا)، ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما، يخرجان عن الظّرفيّة، مبتدآن خبرهما (بينا) و(بينما)».

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٠٥).

(٢) فلا يحتاج إلى تقدير العامل.

(٣) الشلوبين.

(٤) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط) وتتمته: «أي: حين أنا كذلك حين وافقت مجيء زيد».

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيرًا وارْضَيَنَّ بِهِ	فَبَيْنَما العُسْرُ إذ دارَتْ مَياسِيرُ

قوله: (مياسيرُ)(١)

صحّفه الرّوميّ بـ (مياسر)(٢) بدون الياء الأخيرة، حيث قال: «جمع مُوسر كمَفاطِر جمع مُفْطِر»، وهو منافٍ لبقيّة أبيات القصيدة، قال:

يبكي الغريبُ عليه ليس يَعْرِفُهُ	وذو قرابته في الحيّ مسرورُ(٣)

---

(١) جزء من بيت، أنشده أبو عمرو بن العلاء لرجل من أهل نجد، وقال ابن بري: هو لعِثْيَر بن لبيد العُذري، وقيل: هو لحُرَيْث بن جَبَلَة العذري وقيل: لأبي عيينة المهلبي. ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٢٨ ط هارون، ٥/ ٢٣٢ ط البكاء) ومجالس ثعلب (١/ ٢٦٥ ط١) وعيون الأخبار لابن قتيبة (٢/ ٣٠٥ ط دار الكتب المصرية) وأمالي القالي (٢/ ١٨١) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٢٣٧) وسر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ٢٦٥) وتحصيل عين الذهب للشنتمري (٥٢٠ برقم ٨٧٣) ودرة الغواص للحريري ٥٦ والمحكم لابن سيدة (٦/ ١٨٥) وتخليص الشواهد لابن هشام ٨٩ ولسان العرب (٤/ ٢٩٣، دهر) وتاج العروس (١١/ ٣٤٩) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٤٤) وخزانة الأدب للبغدادي (٧/ ٦٠) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ١٦٨).

اللغة: (استقدر الله خيرًا) اطلب منه تعالى أن يُقدّر لك خيرًا. (المياسير) جمع ميسور بمعنى اليُسْر، وضده العسر. (دارت)، أي: حدثت وحلت في موضع العسر، يقال لأحوال الدنيا المختلفة: هي تدور، لأن بعضها يأتي في إثر بعض. **المعنى**: اطلب تقدير الخير من الله واملأ قلبك طمأنينة، لأن العسر سيزول ويعقبه اليسر.

الإعراب: الفاء: حرف تعليل، (بينما) ظرف مكان و(ما) زائدة. (العسر): مبتدأ خبره محذوف، وهو حاصل أو موجود. و(إذ) كلمة دالة على المفاجأة. و(دارت مياسير): فعل وفاعل.

(٢) في مخطوطة (كاشف القناع، لوحة ٣٥/ أ)، صورتها كالآتي:

(٣) مجالس ثعلب (١/ ٢٦٥ ط١) والأخبار لابن قتيبة (٢/ ٣٠٥ ط دار الكتب المصرية) ودرة الغواص للحريري ٥٦.

وهل هِيَ ظرفُ زمان، أو مَكَان، أو حرفٌ بِمَعنى المفاجأةِ، أو حرف زَائِد للتوكيد؟ أقوالٌ.

ويُقَال فيهَا تَارَة: حرف تَعلِيل ـ بِالعينِ ـ كَقَولِه تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩] أي: ولن ينفعكم اليَوم اشتراكُكُم في العَذَابِ، لأجل ظُلمِكم في الدُّنيَا ....

ثمّ في حاشية الحفيد[1] على المطوّل: أنّ (مع) تأتي بمعنى: بعد، بتقديم الموحّدة، وعليه يتخرج قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾ [الشرح: ٥]، الآية.

وما يُفهم في البيت من مصاحبة العُسر لليُسر بلا احتياج لما تكلّفوا به هنا.

قوله: (﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ ﴾ [الزخرف: ٣٩])

أي: «لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب، لكون كلّ واحدٍ منكم به من العذاب ما لا تُطيقه طاقة، كما ينفع الواقعين في الأمر الصّعب اشتراكهم فيه، لتعاونهم في حمل أعبائه.

فإن قلت: هل اليوم متعلّق بـ (ينفع) حتى يقبل السّلب الجزئيّ، أو بمعنى: النّفي المستفاد من (لن) حتّى يكون سلبًا كلّيًا؟

قلت: كلٌّ منهما جائز، لكنّ الثّاني أرجح.

والأوّل: يفيد غاية شدّة عذاب يوم الآخرة حتّى لا يحصل نوعٌ من التّخفيف بالاشتراك فيه كما يحصل من الاشتراك في غيره من العذاب.

---

(١) هو: أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي، ويعرف بحفيد السعد التفتازاني، المتوفى سنة ٩١٦هـ. ينظر: كشف الظنون (١/ ٤٧٣) والأعلام للزركلي (١/ ٢٧٠).

وهل هِيَ حرفٌ بِمَنزِلَة لامِ التَّعلِيل، ....

والثّاني: يفيد استغراق نفي نفع[1]، على أبلغ وجه، لكنَّ تعلُّق الظّلم بالنّفي رجّح الثّاني، لرعاية انتظام الكلام.

والواو فيه: للحال، ويجوز أن تكون للعطف، كما يجوز أن تكون للاعتراض»[2].

«و﴿ٱلْيَوْمَ﴾: مفعول فيه. و﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ بمعنى المصدر: مفعول به[3]، و﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩] في تأويل المصدر: فاعله. وقيل: فاعله مستترٌ فيه عائدٌ على التّمييز المذكور قبله، و﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾: مفعوله، و﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾: بدلٌ من ﴿ٱلْيَوْمَ﴾، بدل الكلّ، أي: لن ينفعكم تمنِّيكم يوم القيامة، لأنّ حقّكم أن تشتركوا كما كنتم تشتركون في سببه وهو الكفر، إذ صحّ ظلمكم وتبيّن، ولم يبق لكم ولا لأحدٍ شبهةٌ في أنّكم كنتم ظالمين»[4]. (ك) بتصرّف.

قوله: (وهل هي حرفٌ بمنْزلة لام التّعليل)

وهو الّذي ارتضاه الرّضيّ قائلاً: «لا معنى لتأويلها بالوقت، حتّى تدخل في حد الاسم»[5].

---

(١) الكلمة غير واضحة في (أ)، ومحتملة في (ب) وهذه صورتها: [صورة] وفي (ج): «يقع». وهي موجودة في بعض نسخ شرح الكافيجي. والمثبت من مطبوعة: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٧، موافقة لبعض مخطوطاته الجيدة وصورتها كالآتي: نفي نفع

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٧.

(٣) في المطبوع من: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٧: «مفعول له». وهذه صورته في بعض مخطوطاته:

وإذ ظلمتم بمعنى المصدر مفعول له

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٥) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٠١). نقلاً عن الرومي.

أو ظرفٌ والتَّعلِيل مُستَفَاد من قُوة الكَلام؟ قَولان.

الثَّانِيَة من الكَلِمات الَّتِي جَاءَت على ثَلاثَة أوجهٍ: «**لَمّا**» بِفَتح اللام وتَشديد الميم:

فَيُقَال فيهَا في نَحوِ: «لَمّا جَاءَ زيدٌ جَاءَ عَمرُو»: حرفُ وجودٍ لوُجُودٍ،

تذييل:

بقي من استعمال (إذ): كونها مصدريّة بمعنى (أنْ)[1]، كما ذكره البيضاويّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾ [مريم: ١٦]، والمصنّف لم يذكره، إمّا لعدم شهرته، أو أنّه على رأي البعض، حيث قال شارح اللّب: وخرّجه بعضهم على الظّرفيّة، وجعله كـ (أنْ) المصدريّة. كذا في الرّوميّ.

قال (م): وذكر بعض النّحاة لـ (إذ) معنيين آخرين: أحدهما: التّوكيد، بأن تحمل على الزّيادة كقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]. والثّاني: معنى التّحقيق كـ (قد)، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ [الزخرف: ٣٩]، وليس بشيء[2].

قوله: (أو ظرفٌ)

«وعليه فهو بدلٌ من اليوم»[3].

قوله: (لَمَّا)

مذهب الكوفيّين أصلها (لمْ) زيدت عليها (ما). وقال سيبويه: هي الأصل ليست (ما)

(١) أنوار التنزيل للبيضاوي (٤/ ٧).

(٢) ينظر: حل معاقد القواعد للزيلي ١٨٨.

(٣) المدابغي.

....

فيها زائدة[1].

وهي أغرب الكلمات، إن دخلت على الماضي كانت ظرفًا، وإن دخلت على المضارع كانت حرفًا، وإن دخلت على غيرهما تكون بمعنى (إلاّ)، وتجيء فعلاً من (لَمَّ) بمعنى: جَمَع، مسندًا للمثنّى نحو: (لمّا المالَ) بالنّصب، فتكون قد استوفت أقسام الكلمة.

ولها نظائرُ ألغزت فيها بقولي:

ألا يانحاة العَصْر ما هِيَ أحرفٌ أتَتْ تارَةً اسمًا وآونةً فعلَا

وأجبت بقولي[2]:

فتلك: خلا، مِنْ، في، وحاش، إلى، على تحقّق فيها ما ذكرتُ فعِي النَّقْلا

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٢٣ ط هارون، ٥/ ٥٤٠ ط البكاء).

(٢) تكون (خلا) حرف استثناء، وفعلاً ماضيًا ومنه: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]، واسمًا للرطب من الحشيش. و(مِنْ) تكون حرف جر، واسمًا إذا كانت للتبعيض في نحو قوله: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢. وإبراهيم: ٣٢]، قال الطيبي (فتوح الغيب ٨/ ٦٠٤): «قوله: ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، مفعول (أخرجَ) فـ (مِنْ) على هذا تبعيض، أي: أخرج بعض الثمرات». وتكون فعل أمر من: مانَ يَمينُ، أي: كَذَبَ. و(في) تكون حرف جر، واسمًا بمعنى الفم في حالة الجر نحو الحديث: «حَتَّى اللُّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى (فِي) امْرَأَتِكَ» [البخاري ٤/ ٣ برقم ٢٧٤٢]، وفعل أمر من: وفى يفي. و(حاشا) تكون حرف استثناء واسمًا بمعنى التنزيه نحو قوله: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١] وفعلاً ماضيًا، حاشا يحاشي، بمعنى: أستثني. و(إلى) تكون حرف جر، واسمًا بمعنى النعمة وجمعها: آلاء، وفعل أمر للاثنين من (وأل) بمعنى: لجأ. و(على) تكون حرف جر، واسمًا يجر بـ (من)، وفعلاً ماضيًا من العلو ومنه قوله: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]. ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ١٢).

فوُجودُ مَجِيءِ عَمرٍو لوُجُود مَجِيء زيد. وتَختصُّ بِالدُّخُولِ على الفِعل الماضِي على الأصَحِّ. وكَونهَا حرفًا هُو مَذهَب سِيبَويهِ، وزعم الفَارِسِيُّ ومتابعوه كَابن جِنِّي أَنَّها ظرفٌ للزمان بِمَعنى حِين،.........

فأمّـا (خـلّا) إسـمًا[1] فرطـبٌ حشـائشٌ ... و(مِنْ) فعلُ أمرٍ جاء مِنْ (مانَ) أيْ ضَلّا

واسمٌ[2] بمعنى البعض أيضًا، و(في) أتـتْ ... بمعنى: الفَمِ اسْمًا ثمّ أمر الـ (وفى) فعـلا

و(حـاش) اسـمُ تنْزيـهٍ، (إلَـى) لعطيّـةٍ ... وفعـلٌ لأمـرِ اثْنَـين مصـدرهُ (وألا)

كذاك (على) تستعمل اسمًا كـ (فوق)، خـذ ... جوابًـا لهـذا اللّغـز واسـتغنم الفضـلا

قوله: (فوجود مجيء) إلخ

بيانٌ لوجه التّسمية، أي: أنّها تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود الأولى، كوجود مجيء عمروٍ عند مجيء زيدٍ في المثال، ويقال فيها أيضًا: حرفُ وجوبٍ لوجوب[3]، وهو بمعنى ما قبله، لأنّ الوجوب هنا بمعنى: الثّبوت[4].

قوله: (بمعنى: حين)

---

(١) ضرورة قطع همزة (اسم)، ليستقيم الوزن، وهذه صورتها في نسخة (ب): فأما خلا إسما

(٢) وصل همزة (اسم) في البيت، بتخريج تفعيلة بحر الطويل (فعولن) بدخول الخرم لتصبح (عُولنْ). وقد أُثبِتَت بقطع الهمزة على تفعيلة (فعولن)، في نسخة (ب): وإسم بمعنى البعض

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٨٩٦) الجنى الداني للمرادي ٥٩٤.

(٤) قال المالقي (رصف المباني ٣٥٣ ـ ٣٥٤): «تكون حرف وجوب لوجوب، نحو قولك: لمّا قُمْتَ أكرمتُك ولمّا جئتني أحسنْتُ إليك، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين. فإن كانتا منفيَّتين كانت حرف نفي لنفي نحو: لمّا لم يقم زيد لم يقم عمرو، وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفيّة والثانية موجبة، نحو قولك: لمَّا لم يقم زيد أحسنت إليك، وبالعكس إذا كانت الأولى موجبةً والثانية منفيَّة نحو قولك: لمَّا جاء زيدٌ لم أحْسِنْ إليك».

والمعنَى في المثَال حِين جَاءَ زيد جَاءَ عَمرو، فَيقتَضِي مجيئَهُما في زمنٍ واحِدٍ، وهُو غيرُ لازمٍ. وتارَة يُقَال فيهَا إذا دخلت على المضَارع في نَحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] **حرفُ جزمٍ لنفي حَدَثِ المضارع وقَلبِهِ**، أي: قَلبِ زَمَنِهِ **ماضِيًا متصلًا نَفيه بِالحال، متوقعًا ثُبُوتُه في الِاستِقبَال، ألا ترى أن المعنى في المثَال: أنهُم لم يذوقوهُ** ـ أي: العَذَاب ـ **إلى الآن، وأن ذوقهم لَهُ متوقَّعٌ في المُستَقبَل**.

مركّبة من (لم) النّافية و(ما)، فنُقلت بسبب التّركيب من الحرفيّة إلى الاسميّة، وبنيت، لشبهها لـ (لمّا) الجازمة في الصّفة[1].

قوله: (متّصلاً نفيه) إلخ

لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، أو أنّها «لنفي (قد فَعَلَ)، و(قد فَعَلَ) إخبارٌ عن الماضي المتّصل القريب من الحال، و(لم) لنفي (فَعَلَ).

ولهذا اختُلف في تفسيرها، فبعضهم يقول: (لمّا) لنفي الماضي المتّصل بالحال. وبعضهم يقول: لنفي الماضي القريب من الحال»[2].

قوله: (ألا ترى)

ألا: استفتاحيّة. وترى: مضارع رأى البَصريّة، فنزّل المعقول منْزلة المحسوس، لقوّة تعيّنه حيث لا شبهة تعتريه مجازًا[3].

---

(١) كذا في النسخ. وفي مخطوطة ومطبوعة (شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٨٩): «الصّيغة».

(٢) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط لوحة ٤٧/ أ). وينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٩١.

(٣) (ب) سقط: مجازا.

وتارَة **يُقَال فيهَا: حرفُ استِثِنَاءٍ بِمَنزِلَةِ «إلا»** الاستثنائية في لُغَة هُذَيل فَإنَّهُم يجعَلُونَ «لَمّا» بِمَعنى «إلا» في نَحو قَولهم: «**أنشُدُكَ الله لَمّا فعلتِ كَذَا**»، أي: ما أسألك إلا فِعلَك كَذَا.

ومِنه، أي: ومِن مَجِيء «لَمّا» بِمَعنى «إلا» قَوله تعالى ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قِرَاءَة **التَّشدِيد** وهِي قِرَاءَة ابن عَامر وعَاصِم وحَمزَة وأبي جَعفَر، **ألا ترى أن المعنى: ما كلُّ نفسٍ إلا عَلَيها حَافظٌ**، فَـ«إن» نَافية، و«لَمّا» بِمَعنى «إلّا».

ولا التِفَات إلى إنكَار الجَوهَرِي ذَلِك، حَيثُ قَال: إنَّ «لَمّا» بِمَعنى «إلا» غير مَعرُوف في اللُّغَة، وسَبقه إلى ذَلِك الفراء وأبُو عُبيدَة، وما قالَه المصَنّف حَكَاهُ الخَلِيل وسيبويهِ والكسَائِيّ، ومَن حَفِظ حُجَّة على من لم يحفظ، والمُثبَت مُقدَّم على النَّافي.

الثَّالِثَة من الكَلِمات الَّتِي جَاءَت على ثَلاثَة أوجهٍ: «**نَعَم**» بِفتحَتَين، **فَيُقَال فيهَا: حرف تَصدِيقٍ، إذا وقعت بعد الخَبَر المُثبَتِ نَحو: «قامَ زيدٌ» أو الخَبَر المنفي** نَحو: «**ما قامَ زيدٌ**».

قوله: (نَعَمْ، بفتحتين)

احترازًا عن (نِعْمَ) ـ بكسرٍ فسكون ـ الفعليّة.

أو أنّه احترازٌ عن غير المشهور في لغاتها، وهي: فتح النّون وكسر العين، قيل: إنّها لغة

....

كِنَانَة[١]. قال بعض الشّرّاح: بل هي لغةٌ فصيحةٌ غير مختصّةٍ بكِنَانة، تكلّم بها النّبي ﷺ، وجماعةٌ من الصّحابة منهم عُمَر[٢]، «حُكي أنّه سأل قومًا عن شيء فقالوا: نَعَمْ بالفتح، فقال عمر ﷺ: إنّما النَّعَم الإبل، فقالوا: نعِم، بكسر العين»[٣]، وعليّ وابن الزّبير وابن مسعود[٤].

قال (م): وبلغة كنانةَ قرأ الكسائيّ[٥][٦].

الثّالثة: كسر النّون والعين[٧].

الرّابعة: (نَحَم)، بفتح النّون وقلب العين المفتوحة حاء، لأنّ الحاء تلي العين في المخرج، كما قلبت في (حتّى)[٨].

---

(١) ينظر: الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٥١) والمفصل للزمخشري ٣٧٠ وتسهيل الفوائد لابن مالك ٢٤٤.

(٢) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط، لوحة ٤٧/ ب). وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٨).

(٣) المفصل للزمخشري ٣٧٠ (ط دار إحياء العلوم). وينظر: الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٥١).

(٤) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط، لوحة ٤٧/ ب).
قال ابن هشام (حواشي التسهيل، مخطوط ١٧٠/ ب): «فعلم أنها لا تختص بكنانة، وقول أبي عمرو: كنانة يكسرون، لا ينفي أن غيرهم يكسر، وقد جمع اللغتين، وقال:
دعاني عبدُالله نفسي فداؤهُ ... فيالكَ من داعٍ دعانا نَعَمْ نَعِمْ»

(٥) قرأ الكسائي (نعِم) بفتح النون وكسر العين، في القرآن كله. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٨١.

(٦) ينظر: حل معاقد القواعد للزيلعي ١٩٦.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٢٨) ومغني اللبيب لابن هشام ٤٥١.

(٨) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط، لوحة ٤٧/ ب). وينظر: المفصل للزمخشري ٣٧٠ وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٨) وتسهيل الفوائد لابن مالك ٢٤٤..

ويُقَالُ فيهَا: حرفُ إعلامٍ، إذا وقعت بعد الِاستِفهَام نَحو: «هَل قامَ زيدٌ».

ويُقَال فيهَا: حرفُ وعدٍ، إذا وقعت بعد الطّلب نَحو: أن يُقَال لَكَ أحسِن إلى فلان، فَتقول: نَعَم. ومن مجيئِها أيضًا للإعلامِ بعد الِاستِفهَام قَوله تعالى ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤] وهَذا المعنى وهُو مَجِيء «نَعَم» للإعلامِ لَم يُنبِّه عَلَيهِ سيبَويهِ، ....

قال (م): «وبها قرأ ابن مسعود»[١].

قوله: (بعد الطّلب)

سواءً كان طلب فعلٍ وهو الأمر، كما مثّل الشّارح، أو طلب تركٍ، ومثل الطّلب العَرْض والتّحضيض[٢].

وزعم بعض النّحاة: أنّها تكون حرفَ تذكيرٍ، إذا وقعت صدرًا نحو: نَعَم هذه أطلالُهم[٣]. وحينئذٍ يكون لها وجهٌ رابعٌ من الاستعمال، فتكون ممّا جاء على أربعةِ أوجهٍ، لا ثلاثة.

وأجيب: باندراج هذه الوجه تحت الوجه الأوّل، فإنّها جوابٌ عن مقدّر، وأمّا التّذكير فليس بمعناها، بل مفهومٌ من فحوى الخطاب في بعض الصّور[٤].

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ١٩٦. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٨) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٢٨) والجني الداني للمرادي ٥٠٦ وبصائر ذوي التمييز للفيروزابادي (٥/ ٨٨).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٢٨).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٥/ ٢٣٦٩) والجني الداني للمرادي ٥٠٦.

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٩٨.

فَإِنَّهُ قالَ: «نَعَم» عِدَةٌ وتَصديقٌ، ولم يزد على ذَلِك.

الكَلِمَة الرَّابِعَة مِما جَاءَ على ثَلاثَة أوجهٍ: «**إِيْ**» ـ **بِكَسر الهمزَة وسُكُون اليَاء المُخففَّة** ـ وهِي حرف جَواب بِمَنزِلَة «نَعَم»، فَتكون لتصديق الخَبَر، ولإعلام المُستَخبِر، ولوعد الطَّالِب، فَتَقَع بعد نَحو: «قامَ زيدٌ»، و«ما قامَ زيدٌ» و«هل قامَ زيدٌ؟» و«اضرِب زَيدًا» كَما تقع «نَعَم» بعدها، هَذا مُقتَضى التَّشبِيه، وزعم ابن الحَاجِب أَنَّها إِنَّما تقع بعد الِاستِفهَام خَاصَّة، ....

قوله: (عِدَةٌ)[١] «أي: في المستقبل، و(تصديقٌ)[٢] في الماضي»[٣].

قوله: (إِيْ، بكسر الهمزة)

هذا إذا وقع بعدها حرف القسم.

«فإن حُذف وبقي لفظ الجلالة، فيجوز فيها ثلاثة أوجه:

الأوّل: حذفُ يائها، لالتقاء السّاكنين، وهما الياء واللام، فتقول: إِ اللهِ لأفعلنّ.

الثّاني: إثباتها مفتوحة، فتقول: إيَ اللهِ لأفعلنّ.

الثّالث: إبقاؤها ساكنة، فتقول: إيْ اللهِ لأفعلنّ، فيجتمع السّاكنان، وهو جائزإذا كان الأوّل حرف مدٍّ والثّاني مدغمًا[٤]»[٥].

---

(١) العِدَة: الوَعْد.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٣٤ ط هارون، ٥/ ٥٤٨ ط البكاء).

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ٢٣٠) وأوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط، لوحة ٤٧/ ب). وينظر:

(٤) قال الرومي: «وإن كان الساكنان في كلمتين إجراءً لهما مجرى كلمة واحدة نحو (ولا الضالّين)».

(٥) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٩٨ ـ ٢٩٩. وينظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٧٠) ومغني اللبيب =

إلا أنَّها تفارق «نَعَم» من حَيثُ كَونها تَختَص بالقَسَم بعدهَا، نَحو قَوله تعالى ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

الكَلِمَة الخَامِسَة مِما جَاءَ على ثَلاثَة أوجهٍ: «حَتَّى».

فأحد أوجُهِها: أن تَكون جَارَّة، ....

وأمّا (أيْ) ـ بفتح الهمزة وسكون الياء ـ فتارةً تكون: حرف نداء نحو: أيْ زيدٌ. وأخرى: حرف تفسيرٍ، عند الجمهور نحو: عندي غضنفرٌ أيْ: أسد. وأمّا عند الكسائي فهي حرف عطف.

قوله: (تختصّ بالقسم)

قال الرّوميّ: «وبالاستفهام غالبًا، ولا يُستعمل بعدها فعل القسم، فلا يقال: إيْ أقسمتُ بربّي، ولا يكون المقسم به بعدها إلّا (الرّب) و(الله) و(لَعَمْري)».

ونقل (ك) عن الزّمخشريّ: «سمعتهم يقولون في تصديق المخبر: (إِيْوَ) فيصلونه بواو القسم، ولا يَنْطِقون به وحده»[1].

وعليه يتخرّج قول العامّة: إيوَه، بإلحاق هاء السّكت، بعد المقسم به.

قوله: (أن تكون جارّة)

وهذا مذهب البصريّين. وقال الفرّاء: تخفض لنيابتها عن (إلى)[2]، كواو القسم وواو

= لابن هشام ١٠٦ والمساعد لابن عقيل (٣/ ٢٣٠).

(١) الكشاف للزمخشري (٢/ ٢٦٢، الآية ٥٣ من سورة يونس). نقلاً عن: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٩٩.

(٢) ينظر: معاني القران للفراء (١/ ١٣٧).

فَتدخلَ على الاسم الصَّرِيح الظَّاهِر، ....

(رُبَّ)، للنّيابة عن الباء و(رُبَّ).

وربّما أظهروا (إلى) بعدها في بعض المواضع[١].

قوله: (فتدخلَ)

بالنّصب، وكذا (فتكونَ) بعده، المعطوفان على (تكون)[٢] قبلهما، المنصوب بـ (أنْ) على نسخة: (أنْ تكونَ)، وفي أخرى: (أنّها)[٣]، فترفع الأفعال الثّلاثة.

قوله: (الاسم الصّريح)

أي: الّذي لا يحتاج في كونه اسمًا إلى تأويلٍ كالمقابل، لا ما قابل الكناية، لأنّه عُرْفُ الفقهاء[٤]، فسقط ما قيل: إنّ «في هذا الكلام نظر»[٥]، إذ لا يُعترضُ باصطلاحٍ على اصطلاح.

واحترز الشّارح بـ (الظّاهر) عن المضمر، فلا تدخل عليه استغناءً عنها بدخول (إلى)

---

(١) مثل: جاء الخيرُ حتّى إلينا، جمعوا بينهما على إلغاء أحدِهما. ينظر: الجني الداني للمرادي ٥٤٢.

(٢) في النسخ المخطوطة: فتكون.

(٣) الوجهان: (أن تكون) أو (أنها تكون)، أشارت إليهما بعض النسخ الخطية من موصل الطلاب، وصورتها في النسخة المكية، كالآتي:

وفي نسخة أخرى من موصل الطلاب (مخطوطة الرياض ٢٨٦٧، نسخ ١١٣١هـ لوحة ٢٨/ ب) صورتها الآتية:

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٠١.

(٥) أوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (مخطوط، لوحة ٤٨) وتتمته: «قلت: وفي هذا الكلام نظر، لأنّ المقابل للصريح هو الكناية، والمقابل للمؤول هو الظاهر والمقابل للحقيقة هو المجاز».

فَتكون بِمَعنى «إلى» ....

عليه[١]. وأمّا قول الشّاعر:

أَتَتْ حتّاكَ تقصدُ كلَّ فجٍّ ... تُرجِّي منكَ أنها لا تَخيبُ[٢]

فضرورة.

وفي بعض الشّرّاح: أنّ الكوفيّين، والمبرّد يجيزون جرّها الضّمير، فتجرّ متكلّمًا ومخاطبًا وغائبًا[٣].

قوله: (بمعنى: إلى)

وإن افترقا في وجوه، قال بعض الشّرّاح: واستعمال (إلى) «في انتهاء الغاية، أقعد من (حتّى)، لأنّها تدخل على كلّ ما جعلتَه انتهاء غاية، سواءً كان آخر جزءٍ من الشّيء، أو ملاقيًا آخر جزءٍ أم لا»[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٨٣ و٤/ ٢٣١ ط هارون، ٤/ ٥٦ و٥/ ٥٤٦ ط البكاء) والاصول لابن السراج (١/ ٤٢٦) والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي (١/ ٦٨٧).

(٢) البيت بلا نسبة. اللغة: (حتاك) إليك. (الفج) الطريق الواسعة. وفاعل (أتت) ضمير مستتر تقديره: هي، يعود على ناقة الشاعر. المعنى: ناقتي جاءتك تمشي مسرعة في كل طريق آملة منك أن تعود بما تؤمله منك ولا ترجع خائبة. الشاهد: مجيء مجرور (حتى) ضميرًا، ضرورة. وفيه شاهد آخر: وهو مجيء اسم (أنْ) المفتوحة المخففة، ضميرًا مذكورًا لا محذوفًا.
ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١٦٦ والمساعد لابن عقيل (٢/ ٢٧٣) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٣٧٠) وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٤٧٥) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٣/ ٩٣) فتح القريب المجيب للدّرة (١/ ١٠٣).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٦٦) وشرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٢٣ و٤/ ٢٧٦) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٢ و٣/ ١٦٨) والتذييل والتكميل لأبي حيان (٢/ ٢٣٤).

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٥٥) وأوثق الأسباب لعز الدين ابن جماعة (لوحة ٤٨ ـ ٤٩).

في الـدّلالَة على الأنتِهَـاءِ من الغَـايَـةِ نَحـو ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [الـقـدر: ٥] ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾.

قوله: (انتهاء الغاية)[١]

المراد بها: المُغَيّا[٢]، أو «الأمد زمانًا كان أو مكانًا، ولا شك أنّ الأمد له ابتداءٌ وانتهاء»[٣].

قوله: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾

في (ك): «من زعم أنّ ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الصافات: ١٧٤]، تفسيرٌ لـ ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ٥]، بمعنى: إلى وقت طلوع الفجر، فقد سها سهوًا بيّنًا، وخرج عن مقصود المتن»[٤].

فيعلم منه: أنّه مثال ثانٍ أورده المصنّف. ويرُدّ به أيضًا الرّوميّ حيث قال: إنّه «لتصحيح كون (المطلَع) مصدرًا ميميًّا».

---

(١) (ب) سقط: «انتهاء الغاية، أقعد من (حتّى)، لأنّها تدخل على كلّ ما جعلتَه انتهاء غاية، سواءً كان آخر جزءٍ من الشّيء، أو ملاقيًا آخر جزءٍ أم لا».

(٢) قال الزرقاني: «(انتهاء الغاية) أي: المغيا، فالمصدر بمعنى اسم المفعول عند المصنف، وبه اندفع ما يقال إنه غاية الشيء، وكيف يقال: (من) لابتداء الغاية مع أنهم يريدون بذلك ابتداء ذلك الشيء، لا ابتداء آخره، وعند الرضي المراد بالغاية الأمد زمانًا كان أو مكانًا، ولاشك أن الأمد له ابتداء وانتهاء».

(٣) الزرقاني. ناقلاً عن الرضي وعبارته (شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٦٣): «كثيرًا ما يجري في كلامهم أن (مِن) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهاء الغاية، ولفظ (الغاية) يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدَى، كما أن (الأمَد) و(الأجل)، أيضا، يستعملان بالمعنيين، والغاية تستعمل في الزمان والمكان، بخلاف الأمَد والأجل، فإنهما يستعملان في الزمان فقط، والمراد بالغاية في قولهم: ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية: جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية».

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٠١ ـ ٣٠٢.

وهل مجرورها دَاخِلٌ فيما قَبلها، أو خَارج عَنهُ، أو دَاخل تَارَة وخارج أُخرَى؟ أقوالٌ:

ذهب سيبَويهِ والمُبرِّد وأبُو بكر وأبُو عَليّ إلى الأول، وذهب أبُو حَيَّان وأصحَابه إلى الثَّانِي، وذهب ثَعلَب وصَاحب «الذَّخَائِر» إلى الثَّالِث. وتدخل **على الاسم المُؤول من «أنْ» حَال كَونهَا مُضمَرَةً وُجوبًا، ومِن الفِعل المضَارع**، وهِي فِي ذَلِك على وجهَين:

قوله: (وهل مجرورها) إلخ

محلّه عند عدم القرينة، فإن وجدت فالحمل عليها، كما في قوله:

أَلقَى الصَّحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حتّى نَعْلَه أَلْقاها[1]

(١) ينسب لمروان بن سعيد المهلبي النحوي، قاله في قصة المتلمس حين رمى بصحيفته وفرَّ إلى ملوك الشام، وينسب البيت للمتلمس. **اللغة**: (ألقى) رمى، (الصحيفة) الكتاب، و(الرحل) هنا: الأثاث والمتاع، وقيل: الرحل للبعير كالسرج للفرس. **المعنى**: وصف راكبًا كان خائفًا من عدوّ يطلبه، فخفف رحله بإلقاء ما كان عنده من كتاب وزاد ونعل، لينجو من عدوه. ويجوز أن يكون فعل ذلك لأنه خشي عطب راحلته فخفف عنها، وفيه المبالغة في الدلالة على شدة الجهد. **الشاهد**: في قوله: (حتى نعله ألقاها)، وهو وجود قرينة تقتضي دخول ما بعد (حتى) في معنى ما قبلها، على تأويل: ألقى ما يثقله حتى نعله، وإنما قدروه بذلك ليصح كون ما بعد (حتى) في هذا الموضع جزءًا وغاية لما قبلها، فالنعل ليس بعض الزاد، بل من (رحله) أي: أثاثه وقماشه، والتقدير: ألقى قماشه وأثاثه، حتى ألقى نعله مع جملة أثاثه.

ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٩٧ ط هارون، ١/ ١٦٨ ط البكاء) والأصول لابن السراج (١/ ٤٢٥) واللمع لابن جني ١٣٣ (تحـ: حامد المؤمن) الجمل للزجاجي ٦٩ (تحـ: علي توفيق الحمد) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٢٧١) وتحصيل عين الذهب للشنتمري (١٠٤، برقم ٧٨) ومعجم الأدباء لياقوت (إرشاد الأريب ٦/ ٢٦٩٨) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٦٧) والتذييل والتكميل لأبي حيان (١١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥) والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٦٢٠) وشرح شواهد المغني للسيوطي =

فَتكون تَارَة بِمَعنى «إلى» نَحو قَوله تعالى ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] **الأصل في التقدير حَتَّى أن يرجع**، بِـ«أن»، والفِعل المضَارع، **أي: إلى رُجُوعه** بِتَأوِيل المصدر من «أن» والفِعل، **أي: إلى زمان رُجُوعِه**، بِتَقدِير زمانٍ، وذَلِكَ لأن الرُّجُوع لا بُد لَهُ من زمانٍ يكون حُصُولُهُ فيهِ كالفِعلِ، ....

فقرينة الدّخول هنا: أنّ من (ألقى الصّحيفة) للتّخفيف، فإلقاء (نعله) أوْلى[1].

قوله: (حتّى أن يرجع)

أشار به إلى أنّ النّصب بعد (حتّى)، إذا كانت جارّة بـ (أنْ) مقدّرة بعدها وجوبًا، كما نبّه عليه الشّارح، هذا مذهب سيبويه[2] وجمهور البصريّين.

وعند الكوفيّين والكسائيّ والفرّاء[3]: أنّها ناصبةٌ بنفسها، وأجازوا إظهار (أنْ) بعدها تأكيدًا.

قوله: (أيْ: إلى زَمانٍ) إلخ

إنّما احتاج للتّفسير الثّاني، لأنّه أظهر بالأوّل النّاصب، وبالثّاني أنّ (حتّى) بمعنى: (إلى)

= (١/ ٣٧٠) ومعاهد التنصيص للعباس (٢/ ٣١٤) وخزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٢١ ـ ٢٥) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٣/ ٩٦).

(١) قال الشنتمري (تحصيل عين الذهب ١٠٤): «كانَ الواجِب فِي الظَّاهِر أنْ يَقُول: ألْقى الزّادَ كي يُخَفِّف رَحْلَه والنعل حَتَّى الصَّحِيفَة فيبدأ بالأثقل مَحْمَلاً ثمَّ يُتبِعُه الأخفّ فَلم يُمْكِنهُ [الشّعْر]. أو يكون قدّم الصَّحِيفَة لأنّ الزَّادَ والنعلَ أحَقُّ عِنْده بالإبقاء لأنّ الزّاد يبلغه الوَجْه الَّذِي يُرِيدهُ والنعل تقوم لَهُ مقام الرَّاحِلَة إن عطِبتْ فَاحْتَاجَ إلى المَشْي فقد قَالُوا: كاد المُتنعل أن يكون راكِبًا».

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٧ ط هارون، ٤/ ١٢٩ ط البكاء).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٣٧).

إلا أن دلالَة المَصدَر على الزَّمان التِزامِيَّة، ودلالَة الفِعل المُؤول مِنهُ المَصدَر على الزَّمان وضعِيَّة وتَكون «حَتَّى» تَارَة بِمَعنى «كَي» التَّعليلِيَّة نَحو قَولك للكَافِر: «**أسلِم حَتَّى تدخل الجنَّة**» أي كَي تَدخُل الجنَّة، أي: لأجل دُخُولهَا. **وقد** تكون حَتَّى في المَوضِع الواحِد **تَحتَمِلُهما** أي: المَعنَيين معنى «إلى» ومعنى «كَي» **كَقَولِه تعالى** ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، يُحتَمل أن يكون المعنى على الغَايَة أو التَّعلِيل، **أي: إلى أن تَفيءَ، أو كي أن تفيء**، والغَالِب أنَّها لا تكون لغير ذَلِك.

في الغاية، والغاية إمّا زمانيّة أو مكانيّة، فأشار بالتّفسير إلى أنّ الغاية زمانيّة، وأنّ المصدر المَآليّ قائمٌ مقام الزّمان المحذوف، وذلك شائعٌ في المصادر كقولهم: جئتك صلاةَ العصر، أي: وقت صلاة العصر، وآتيك خفوقَ النّجم، أي: وقت خفُوقه[١]. وبه سقط ما قالوه: من أنّ «في توقّف صحّة المعنى على تقدير الزّمان شيئًا»[٢].

قوله: (التزاميّة)

لأنّ المصدر موضوعٌ للحدث مطابقةً، لكنّ الحدث لابدّ له من زمانٍ يقع فيه، فدلالتهُ عليه التزاميّة.

قوله: (وضعيّة)[٣]

لأنّ الفعل موضوعٌ للحدث والزّمان، والنّسبة مطابقة، فدلالتهُ على أحدهما بالتّضمن.

قوله: (أي: المعنيين)

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٠٤.

(٢) الشنواني.

(٣) أي: تضمّنية. (قاله الشنواني).

وزعم ابن هِشَام الخضراويُّ وتَبعهُ ابن مالك: أنَّها أي: «حَتَّى» تكون بِمَعنى إلّا الاستثنائِيَّة كَقَولِه:

لَيسَ العَطاءُ مِن الفُضول سَماحةً حَتَّى تجودَ وما لديك قَلِيلُ

على البدليّة[1].

قوله: (تكون بمعنى: إلّا[2])

فإن قلت: بهذا يكون لها ثلاثُ معانٍ، غير العطف والابتدائيّة، فكيف تُجعل ممّا جاء على ثلاثة أوجه؟

ويجاب: بأنّها في حالة الجرّ، موضوعةٌ للقدر المشترك، وكونها بمعنى (إلى) أو (كي) عارضٌ، وأمّا كونها بمعنى (إلّا) فليس بمَرضيّ، ولذلك عبّر عنه بمادّة الزّعم.

وأمّا الجواب: بأنّ هذا تعدّد بحسب الحيثيّة، فيدفع بأنّه قد اعتبره في (حتّى)، تأمّل.

قوله: (مِن الفُضُول)[3]

---

(١) الشنواني.

(٢) فيكون الاستثناء منقطعًا. وفسّر سيبويه قولهم: والله لا أفعلُ إلا أن تفعل، بـ (حتى تفعل) وهو تفسير معنى. ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٤٢ ط هارون، ٣/ ٢٦٢ ط البكاء) التذييل والتكميل لأبي حيان (٨/ ١٥٣).

(٣) جزء من بيت للمُقَنَّع الكِنديّ.

اللغة: (العطاء) إعطاء المال وبذله، (الفُضُول) جمع فَضْل: وهو الزيادة، (السماحة) الجود والسخاء. **المعنى**: البذل مما يَفْضُل عنك ليس بسماحة، إنما الجود أن تُعطي من قليلك وتُنفقَ من كفايتك. **الشاهد**: (حتى) بمعنى (إلاّ أن) فتكون للاستثناء. ويحتمل أن تكون (حتى) فيه للغاية، بمعنى (إلى أن) فلا دليل عليه. ولا شك أن تقدير (إلى أن) في البيت المذكور يلزم منه أن يكون مقصود الشاعر أن السماحة إنما يوصف بها من كان له مال كثير فكان يجود منه إلى أن قل ماله ثم إنه استمر يجود مع قلة ماله. =

أي: **إلا تجود**، وهو ـ أي: إلّا أن تجود ـ استثِنَاء مُنقَطع، لأن الجُود في حَالَة قلَّة المال لَيسَ من جنس المُستَثنى مِنهُ، وهُو العَطاء في حَالَة الكَثرَة، قالَ الدَّماميني وتَبعهُ الشُّمنِيُّ: وتَحتَمِل الغَايَة احتِمالًا مرجوحًا، بِأن يكون المعنى: أن انتِفَاء كَون عطائِك مَعدودًا من السَّماحَة مُمتدًا إلى زمن عطائِك في حَال قلَّة مالك، فَإذا أعطَيت في تِلكَ الحالة تثبت سماحتك. انتهى.

والوجه **الثَّانِي** من أوجُهِ «حَتَّى»: **أن تكون حرفَ عطفٍ**، ....

أي: المال الفَضل، فـ (ال) عوضٌ عن المضاف إليه.

في الرّوميّ: يقال: فَضَلَ يَفْضُلُ كدَخَلَ يَدْخُلُ، وبكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع كحَذِرَ يحْذَرُ[1]، ولغةٌ ثالثةٌ مركّبة منهما: بالكسر في الماضي والضّمّ في المستقبل[2]، لكنّه شاذّ[3].

قوله: (أن تكون حرف عطف)[4]

= والظاهر أن مقصود الشاعر أن السماحة لا يوصف بها إلا من يجود مع كونه قليل المال في الأصل وجاد منه ابتداء، وإذا كان كذلك تعين في البيت تقدير: (إلا أن) وامتنع تقدير (إلى أن).

ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤/ ١٧٣٤ برقم ٧٧٣) وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٤/ ٢٥٤ ط محمد محيي الدين عبد الحميد) وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٨/ ٤١٧٢ و٤١٧٧) والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٨٩٨) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٣٧٢) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٣/ ١٠٠).

(١) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (٢١٢ تحـ شاكر وهارون، ٣٣٦ تحـ قباوة).

(٢) ينظر: الغريب المصنف لأبي عبيد (٢/ ٤٩).

(٣) الصحاح للجوهري (٥/ ١٧٩١).

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٩٦ ط هارون، ١/ ١٦٧ ط البكاء).

خلافًا للكوفيين، ....

فتعطف المفردات.

قال (ك): «وظاهر عبارة المفتاح[١] يُشعر بأنّها تكون لعطف الجمل، فلذلك قال بعض الشّارحين: إنّ (حتّى) في قول الشّاعر:

وكنتُ فتًى من جُندِ إبليس فارتقى بيَ الحالُ حتَّى صارَ إبْلِيس من جُنْدي[٢]

لعطف جملة (صار)[٣] على (فارتقى) [٤]. والحقّ: أنّها في أمثال هذا ليست بحرف عطف، بل هي حرفُ ابتداء»[٥].

وبعد البيت:

فلو ماتَ قبلي كنتُ أُحسن بعدَهُ طرائقَ[٦] فسقٍ ليس[٧] يُحسِنها بعدي

قوله: (خلافًا للكوفيّين)

فإنّهم ينكرون ذلك، «ويحملون (حتّى) في: جاءني القومُ حتّى أبوك، ورأيتُهم حتّى

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ١٩١ (ط العلمية).

(٢) للخُبز أرزي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ. ينظر: ديوانه ١٣٢ برقم ٤٨ (مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٤٠، ج١، ١٩٨٩م). وفي الديوان بلفظ: «... بي الأمر...». وأما في (أ) و(ج): «لي الحال». والمثبت من (ب).

(٣) (أ) و(ج): «فصار». والمثبت من (ب) والكافيجي.

(٤) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (١/ ٢٢٥).

(٥) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٦) في الديوان: صنائع.

(٧) (أ) و(ج): «لن». والمثبت من (ب) وديوان الخُبز أرزي.

تفيد مُطلق الجمع من غير تَرتيبٍ ولا معيَّة على الأصَح، كالواو في ذَلِك، إلا أن المعطُوف بهَا أي: بحتّى مَشرُوط بأمرين: أحدهما: أن يكون بَعضًا من المعطُوف عَلَيهِ إما حَقِيقَةً أو حُكمًا كَما سَيأتِي.

أباك[١]، ومررتُ بهم حتّى أبيك، على أنّ (حتّى) فيه ابتدائيّة، وأنّ ما بعدها على إضمار عامل»[٢].

قوله: (مطلق الجمع)

وفي نسخةٍ: (الجمع المطلق)، وكلٌّ صحيح.

والتّفرقة بينهما عُرف الفقهاء في مطلق ماء، وماء مطلق[٣].

قوله: (على الأصحّ)

مقابله: ما نقله الرّوميّ: أنّ (حتّى) «فيها جمعٌ وترتيب، ومُهْلَةٌ متوسّطة بين الفاء و(ثمّ)، لكنّ المهلة معتبرةٌ بحسب الذّهن، فإنّ المناسب في: ماتَ النّاسُ حتّى الأنبياء، أن يتعلّق الموت أوّلاً بغير الأنبياء، ويتعلّق بالأنبياء بعدهم، وإن كان موت الأنبياء في أثناء سائر النّاس بحسب الخارج، بخلاف (ثمّ) فإن المهلة المعتبرة فيها بحسب الخارج نحو: جاءني زيدٌ ثمّ عمروٌ».

---

(١) (أ) و(ج): أباه.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ١٧٣.

(٣) يفرق الفقهاء بين الشيء المطلق ومطلق الشيء، فالمراد بالشيء المطلق: تقيد الاطلاق، (أي: التجرد عن قيود معروفة، كقول الفقهاء: يرفع الحدث بالماء المطلق، أي: غير المقيد بقيد، فخرج به ماء الورد والماء المعتصر من ثمر، ونحو ذلك). والمراد بمطلق الشيء: حقيقة الماهية، من غير أن يلاحظ الإطلاق أو التقييد (فمطلق الماء، معناه: أيَّ ماء كان، فيدخل فيه: الطاهر والطهور والنّجس، وغيرها من المياه المقيدة كماء الورد ونحوه)، فالشيء المطلق أخص من مطلق الشيء. ينظر: الجني الداني للمرادي (١٦٢) وفتاوى السبكي (١/ ١٣٢) والموسوعة الفقهية الكويتية (٥/ ١٦٣).

والأمر الثَّانِي: أن يكون المَعطُوف بهَا غَايَة لَهُ، أي: للمعطوف عَلَيهِ في شيء كالشَّرفِ نَحو قَولك «ماتَ النَّاسُ حَتَّى الأنبِيَاءُ» فَإنَّ الأنبِيَاءَ ـ عَلَيهِم الصَّلاة والسَّلام ـ هم المَعطُوف بـ«حتى»، وهم غَايَة النَّاس في شرف المقدَار بِالنِّسبَةِ إلى كمالات النَّوع الإنساني، وعَكسه كالدَّنَاءَةِ نَحو قَولك: «زارَني النَّاس حَتَّى الحجّامون» فَإنَّ الحجامون هم المعطُوف بـ«حتى» وهم غَايَة في دناءَةِ المِقدَار وكالقوة والضَّعفِ كَما قالَ الشَّاعِر:

قوله: (نحو: مات النّاس) إلخ

المناسبُ أن تكون هذه الأمثلة للأمرين معًا، كما هو مقتضى الاشتراط، فقول الشّارح بعد: (وفي تمثيله للثّاني) إلخ، لا يخفى ما فيه.

والمراد بـ: (نحو مات النّاس) إلخ، ما أفاد تعظيمًا في المعطوف، فتدخل القوّة كـ:

قهرنَاكُمُ حَتّى الكُمَاةَ[1]

فالكاف في (كالشّرف) ليست استقصائيّة، كما أنّها في (كالدّناءة) كذلك، فقوله بعد: (وكالقوّة والضّعف)، بيانٌ لما دخل تحت الكاف الأولى والثّانية، ولذلك راعى اللّفّ على التّرتيب، فسقط ماقاله (ق): الظّاهر كون الكاف فيهما استقصائيّة[2]، فتدبّر.

---

(١) جزء من بيت، بلا نسبة. اللغة: (قهرناكم) غلبناكم، (الكُماة) جمع كَمِيّ وهو الشجاع، وهو غاية ما قبله في القوة، (الأصاغِر) جمع صغير، وهو غاية ما قبله في الضعف. المعنى: غلبناكم وغلبنا شجعانكم، لذا فأنتم تخافون منا ومن أولادنا الصغار. الشاهد: (حتى) عاطفة، في الشطرين، وما بعدها غاية لما قبلها في الزيادة في الأول، وغاية لما قبلها في النقص في الثاني. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٥٨) ومغني اللبيب ١٧٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٣٧٣) والدرر اللوامع للشنقيطي (٣/ ٢١٣ برقم ١٦٣٩) وفتح القريب المجيب للدرة (١/ ١١٠).

(٢) قال الزرقاني: «فالظاهر أن الكاف في (كالدناءة) و(كالقوة) للاستقصاء».

قَهَرْنـاكُم حَتَّـى الكُمـاةَ فَـأَنتمُ ... تَهابونَنـا حَتَّـى بَنينَـا الأصـاغِرا

قوله: (حتّى بَنِيْنا)

جمع (ابن) ملحقٌ بجمع المذكّر السّالم، وتلحق الفعل المسند إليه التّاء، وألغز به البعض[1] فقال:

أيـا[2] فاضـلاً قـد حـاز كـلّ فضـيلةٍ ... ومَـن عنـده حـلُّ العـويصِ يُـرادُ

أَبِـنْ[3] جمـعَ تـذكيرٍ يجـيء مصـحّحًا ... وفي فعلـه تـاء الإنـاثِ تُـزاد

وأجبتُ عنه فقلت:

سُـؤالكَ يـا هـذا الإمـامُ جوابـه ... بـأدنى التفـاتٍ للسُّـؤالِ يُفـادُ

وذلـك فيمـا ألحقُـوه بجمـع صِحْـ ... ـحَـةٍ وكـذا نحـو: البَنِيـنَ يُـزادُ

تغيّـر فيـه الفـردُ مـن حـذف همـزةٍ ... فأشـبه جمعًـا منـه ذاك يُـرادُ

فـأُعطيَ مـن أحكامـه وصـلُ فعلِـهِ ... بتـاء إلـى التّأنيـث صـاح تُقـادُ

واعلم أنّه إذا عُطف على المجرور أعيد الخافض، فرقًا بين كونها جارّة وكونها عاطفة، نحو: مررتُ بالقوم حتّى بزيد.

---

(١) القياس في جمعي التصحيح أن يُحكم لهما حكم مفرديهما، فتقول: جاءت الهنداتُ، بالتاء لا غير، وقام الزّيدون، بترك التاء لا غير. وجاز الوجهان في نحو: جاء البنون. قال السجاعي (حاشيته على قطر الندى ٧٠، باب الفاعل): «لأنه لمّا تغير فيه بناء الواحد بحذف همزته شابه الجمع المكسر لفظًا، فأعطي من أحكامه حظًّا، فجاز إلحاق التاء بفعله، كما قال تعالى: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وبهذا ينحل قول بعضهم ملغزًا في ذلك». ثم أورد البيتين.

(٢) (أ) و(ج): ألا يا.

(٣) الضبط من (ب). وهذه صورتها: أَبِنْ جمع

فـ«الكُماةَ» جمع كَمِيٍّ، وهُو البَطَل، من الكَمِّ وهُو السّترُ، لأنَّه يَستُر نَفسه بالدرع والبيضة، **غَايَة في القُوة**، و«**البنون الأصاغرُ**» **غَايَةٌ في الضَّعفِ.**
وتقول في البَعض الحَقِيقِيِّ: «أكلتُ السَّمَكَة حَتَّى رَأسهَا»، وفي البعض الحكمِيِّ: «**أعجبتني الجَارِيَة حَتَّى كَلامُهَا**»، **لأن الكَلام** في عدم استقلاله بِنفسِهِ واحتياجه إلَيها **كجزئها**، لِما بَينهما من التَّعَلُّق الاشتمالي، ويمتَنع أن تَقول: «أعجبتني الجَارِيَةُ **حَتَّى وَلَدها**» لأن الولَد مُستَقل بِنفسِهِ وغير قَائِم بهَا. وفي تمثيله للثَّانِي قبل الأول لَفٌّ ونَشرٌ غير مُرَتَّب. **والضَّابِط** ـ وهُو: أمرٌ كلي مُنطبِقٌ على جزئياته ـ أن يُقَال: **ما صَحَّ استِثنَاؤُهُ** مِما قبله على الِاتِّصَال **صَحَّ دُخُول حَتَّى عَلَيهِ، وما لا** يَصحُّ استِثنَاؤُهُ مِما قبله **فَلا دُخُول** «حَتَّى» عَلَيهِ، ألا ترى أنه يَصح أن يُقَال: «أعجبَتني الجَارِيَة إلا كَلامهَا» ويمتَنع «إلا ولَدهَا»، لعدَمِ دُخُوله فيهَا.

والوجه **الثَّالِث** من أوجه «حَتَّى»: **أن تكون حرفَ ابتِدَاءٍ** على الأَصَح، **فَتدخل على ثَلاثَة أشيَاء:**

قوله: (حرف ابتداء)

ليس المراد: أنّها تدخل على خصوص المبتدأ[1]، للزوم الاختصاص بنوعٍ من الاسميّة، فيتنافى الدّخول على الفعليّة.

بل المعنى: أنّه يبتدأ بعدها بجملٍ لا تعلُّق لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن وجب

---

(١) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، لوحة ٥١/ ب): «حتى (حرف ابتداء) أي: له صلاحيّة أن يقع بعده المبتدأ والخبر».

على الجُملَة الفعلية المَبدوءَة بِالفِعلِ الماضِي نَحو قَوله تعالى ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾.

وعلى المبدوءَةِ بِالفِعلِ المُضَارع المرفُوع نَحو قَوله تعالى ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قِرَاءَة من رَفَع، وهُو نَافِعٌ.

وعَلى الجُملَة الاسمية، كَقَولِه وهُو جَرير:

فَمـا زَالَـت القَتلَـى تَمُـجُّ دِماءَهـا ... بدِجْلَـةَ حَتَّـى مـاءُ دِجلَـةَ أشْـكَلُ

تعلُّقُها به من حيث المعنى، نحو: مَرِض فلانٌ حتّى إنّهم لا يرجُونه، فالجملة الثّانية ليس متعلّقةٌ بالأولى من جهة الإعراب، بل من حيث المعنى، فإنّ المرض سببُ عدم الرّجاء[1]، فالتّعلّق بالسببيّة.

قوله: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ [الأعراف: ٩٥]

من «قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ﴾ [الأعراف: ٩٥]، أي: أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة، الرّخاء والسّعة والصّحّة، ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾، أي: كثروا، من عَفا النّباتُ إذا كَثُر، ومنه قوله عليه أفضل الصّلاة والسّلام: «وَأَعْفُوا اللِّحَى»[2][3].

فجملة: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ متعلّقة بـ ﴿ثُمَّ بَدَّلۡنَا﴾ من حيث المعنى، لا الإعراب، كما علمت.

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣١٦ـ٣١٧.

(٢) مسند أحمد (٨/ ٢٧٩ برقم ٤٦٥٤) والمسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم ١/ ٢٢٢ برقم ٢٥٩) وسنن النسائي (السنن الصغرى ١/ ١٦ برقم ١٥). ومن طريق آخر في: الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري ٧/ ١٦٠ برقم ٥٨٩٣)

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣١٧.

وقد تقدَّم، وقيل: هِيَ مَعَ الجُملَة الفعلية المُصدَّرة بِالفِعلِ الماضِي جَارَّةٌ، و«أن» بعدهَا مُضمَرةٌ، والتَّقدِير في ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾: حَتَّى أن عفوا، كَذَا يُقَال ابن مالك، قالَ المصَنّف في المغني: ولا أعرف لَهُ في ذَلِك سَلفًا، وفيه تَكلُّف من غير ضَرُورَة. انتهى

وقد مضى خلافُ الزّجاج وابن درستويه في الكَلام على الجُملَة الابتدائية.

الكَلِمَة السَّادِسَة مِما جَاءَ على ثَلاثَة أوجهٍ: «كَلّا» بِفَتح الكَاف وتَشديد اللام، ....

قوله: (وقد مضى خلافُ الزّجّاج وابن دُرُسْتَوَيْه)

قالا: إنّ «الجملة الواقعة بعدها مجرورة المحلّ بها»[1].

«وزعم بعضهم: أنّها إذا دخلت على الماضي، تكون جارّة، فتكون (أنْ) مضمرةٌ بعدها، ليُجعل ما بعدها في تأويل مصدر. ولا يخفى أنّ القول بالإضمار تكلّف»[2]، بدون داعٍ.

قوله: (كلّا)

«مركّبة عند ثعلب من كاف التّشبية و(لا) النّافية[3]. وإنّما شدّدت لأنّها ـ عنده ـ

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣١٧.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣١٧.

(٣) ردّ دعوى التركيب ابن فارس في: الصاحبي ٢٥٠ ومقالة كلا (ضمن: بحوث وتحقيقات عبد العزيز الميمني ٢/ ١١). وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٥/ ٢٣٧٠).

فَيُقَال فيهَا تَارَة: حرفُ ردع وزَجرٍ، وهُو قَول الخَلِيل وسيبويهِ وجُمهُور البَصرِيين فِي نَحو ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦ ـ ١٧] أي: انتَهِ وانزَجِر عَن هَذِه المَقالة الَّتِي هِيَ إِخبَارٌ بِأن تَقدِير الرِّزقِ ـ أي: تضيِيقِهِ ـ إهانةٌ، فقد تكون كَرَامَة لتأدِيَتِهِ إلى سَعَادَة الآخِرَة.

لتقوية المعنى، ولدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين»[1].

قوله: (فيقال فيها) إلخ

القول[2] بمعنى: الحمل، فـ (في) بمعنى: على، أي: يُحمل على ما ذكر[3]، كأن يقال: (كلّا) حرفُ ردعٍ وزجر.

ولا تنافي بين الإخبار عنها بأنّها: حرف، ووقوعها: مبتدأ، الّذي هو من خواصّ الاسم، إذ هي في هذا التّركيب اسمٌ، لإرادة لفظها، فالحكم عليها بالحرفيّة عند وقوعها في غير هذا التّركيب.

والقول بأنّ (في) للتّعليل، وهم[4].

قوله: (ردعٌ وزجر)

فإن قلت: لِمَ لمْ تُجعل اسمَ فعلٍ كـ (عليك) بمعنى: الزم؟

فالجواب: أنّ عدم استقلال معناها، مانعٌ من ذلك، فهي حرف[5].

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٢٤٩. وينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٢٠.

(٢) (ب): الحمل.

(٣) يستعمل أهل المعقول (القول) بمعنى: الحمل، إذا عدي بـ (على)، مثل القيام مقول على زيد، أي: محمول عليه. ينظر: دستور العلماء (٣/ ٧٢).

(٤) رد على المدابغي القائل: «(فيها) أي: في بيان معناها، أي: لأجله، فـ (في) للتعليل».

(٥) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٢١.

ويُقَـال فيهَا تَارَة: **حرفُ جَوابٍ وتَصديقٍ** بِمَنزِلَة «إي» بِكَسر الهمزَة وسُكُـون اليَـاء، وهُو قَـول الـفـراء والنضـر بن شُمَيـل في **نحو** ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] **والمعنَى: إي والقَمَر.**

وأمّا قراءة بعضهم: ﴿كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢]، بالتّنوين[١]. فقال (م): «إنّها مصدرُ كلَّ إذا أعيى، أي: كلُّوا كلاً في دعواهم وانقطعوا، أو من الكَلّ وهو الثِّقْل، أي: حملوا كَلًّا أي: ثِقْلًا، وجوّز الزّمخشريّ كونهُ حرف ردع[٢]، ونوّنَ كما في ﴿سلاسلًا﴾ [الإنسان: ٤]. وفيه نظر»[٣]. انتهى كلام الشّمنيّ.

ووجه النّظر: أنّ التّنوين إنّما صحّ في ﴿سلاسلًا﴾، لأنّه اسمٌ، والأصل فيه التّنوين، فرجع به إلى أصله للتّناسب[٤]، أو على لغةِ من يصرف ما لا ينصرف[٥] مطلقًا[٦]. والحال هنا ليس كذلك، لأنّ (كلاّ) حرفٌ لا موجب لتنوينه، إذ هو مبنيّ.

قوله: (حرف جوابٍ وتصديق)

أي: ووعدٍ بعد الطّلب، وإعلامٍ مع الاستفهام[٧]، كما يقتضيه قوله: (بمَنْزِلة: إيْ).

قوله: (والمعنى: إيْ والقمر)

---

(١) ينظر: المحتسب لابن جني (٢/ ٤٥).

(٢) قال الزمخشري (الكشاف ٣/ ٣٢): «فهي كلا التي هي للردع، قلب الواقف عليها ألفها نونًا، كما في ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥]».

(٣) حل معاقد القواعد للزيلي ٢١٤. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢٥٢.

(٤) ينظر: معاني القراءات للأزهري (٣/ ١٠٩).

(٥) (أ) و(ج): من لا ينصرف.

(٦) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (١٠/ ٢٨٦).

(٧) المدابغي.

ويُقَال فيهَا: حرفٌ بِمَعنى «حَقًّا» ....

وقول بعضهم: إنّ ﴿كَلَّا﴾ [المدثر: ٣٢]، للرَّدع هنا، بناءً على أنّه لمّا نزلت الآية في عدِّ خزنة جهنم أعني: ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، قال بعض الكفّار: اكفُوني اثنين منها، وأنا أكفيكم الباقي[١]، فنَزلت: ﴿كَلَّا﴾ [المدثر: ٣٢] زجرًا له ـ تعسّفٌ، لأنّ الآية لم تتضمّن ذلك[٢]، هكذا نُقل.

قوله: (ويقال فيها: حرف)

الأولى إبقاء كلام المصنّف على ظاهره، بدون تقدير (حرف)، ليشمل كونها اسمًا وكونها حرفًا، فإنّ القائلين بأنّها بمعنى (حقًّا) اختلفوا، فقال البعض: إنّها باقية على حرفيّتها، وقال البعض: إنّها اسمٌ.

والحاصل كما في (م): أنّ معناها عند سيبويه[٣] والخليل والمبرّد والزّجاج[٤] وأكثر البصريّين: الرّدع والزّجر، لا معنىً لها عندهم سواه، حتّى إنّهم يجيزون أبدًا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها[٥].

ولمّا رأى الفرّاء والكسائيّ وأبو حاتم، ومن وافقهم، أنّ معنى الرّدع والزّجر ليس مستمرًّا فيها، زادوا معنىً ثانيًا يصحّ على ذلك المعنى أن يُوقف قبلها ويُبتدأ بها، واختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٣/ ٤٣٥ و٤٤١) والكشاف للزمخشري (٤/ ٤٩١).

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢٥١.

(٣) الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٣٥ ط هارون، ٥/ ٥٤٩ ط البكاء).

(٤) الأصول لابن السراج (٣/ ١٧٩).

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٢٤٩ وحل معاقد القواعد للزيلي ٢١١.

أو بِمَعنى «ألا» ـ بِفَتح الهمزَة واللام المُخفَّفَة ـ الاستفتاحية على خِلافٍ في ذَلِك

الأوّل: أن تكون بمعنى (نَعَم)، وهو قول الفرّاء.

والثّاني: بمعنى (حقًّا)، وهو قول الكسائيّ[1].

والثّالث: بمعنى: (ألا) الاستفتاحيّة، وهو قول أبي حاتم[2]. انتهى بتصرّف.

وبهذا تعلم ما في كلام الشّارح، والمصنّف من الإيهام.

قوله: (ألَا)

مركّبةٌ من همزة الاستفهام وحرف النّفي، سمّيت استفتاحيّة، لافتتاح الكلام بها، وتسمَّى حرف تنبيهٍ أيضًا، لأنّها تُنبِّهُ على حقيقة ما بعدها، وتدخل على الجملة الاسميّة والفعليّة.

وإنّما قيّد بـ (الاستفتاحيّة)، «لأنّها تُستعمل على خمسة أوجه:

أحدها: ما ذكر. والثّاني: للإنكار والتّوبيخ. والثّالث: للتّمنّي. والرّابع: للاستفهام. والخامس: للزجر[3] والتّحضيض»[4].

ورجّح مذهبُ أبي حاتم بأنّه «لا يخلو: إمّا أن تكون (كلّا): اسمًا بعد كونها بمعنى (حقًّا)، فيلزم اشتراك كلمةٍ واحدةٍ بين الاسميّة والحرفيّة، وذلك نادرٌ، ومحوجٌ إلى تكلّف علّة بنائه، أو: حرفًا فيلزم تفسير الحرف بالاسم، وذلك خلاف الأَوْلى، لأنّ الأَوْلى تفسيرُ

---

(١) وهو مذهب ابن الأنباري. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (١/ ٤٣٢).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٢٥٠ وحل معاقد القواعد للزيلي ٢١٢.

(٣) كذا في المخطوطات. وعند الكافيجي ٣٢٣: «للعرض».

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٢٣.

نحو ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ ﴾ [العلق: ١٩]. فَالمعنى على الأول: حَقًا لا تُطِعهُ، وهُو قَول الكسَائي وابن الأنبَارِي ومن وافقهما. وعَلى الثَّانِي: ألا لا تُطِعهُ، وهُو قَول أبي حَاتِمٍ والزَّجاج. **والصَّواب الثَّانِي**، وهِي أنَّها للاستفتاح، **لكسر الهمزَة** من «إن» بعدهَا في **نحو** ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦]، كَما تُكسَر بعد الاستفتاحِيَّة في نَحو ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ﴾ [يونس: ٦٢] ولَو كانَت بِمَعنى حَقًا لفُتِحت الهمزَة بعدهَا كَما تفتح بعد «حَقًا» كقوله:

حرفٍ بحرف»[1]. هكذا قال (م) ولا يخلو عن شيء.

قوله: ﴿لَا تُطِعْهُ ﴾ [العلق: ١٩].

الخطاب للنّبيّ ﷺ أي: اثْبُتْ على ما أنتَ عليه، و(كلّا): ردعٌ لأبي جهل، لما روي أنّه مرّ برسول الله ﷺ وهو يصلي، فقال له: ألم أنهك يا محمّد عنها[2]، فأنزل الله تعالى ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾ [العلق: ٩ ـ ١٠]، كذا نقل. وعليه فهي في الآية حرفُ ردعٍ، فالوجوه فيها حينئذٍ ثلاثة.

قوله: (لَفُتِحَت الهمْزةُ بَعدَها)

لكنّ الهمزة لم تفتح بعدها، كما يشهد به موارد الاستعمال، فلم تكن بمعنى (حقًّا).

وبيان الملازمة: ما أشار إليه بقوله: (كما تُفتَحُ بَعدَ حَقًّا)، يعني: أن (حقًّا) تفتح (الهمزة) بعدها، وقد قلتم إنّ (كلّا) بمعناها، فمقتضاه: أن تُفتَح (الهمزة) بعدها.

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٢١٣.

(٢) جامع البيان للطبري (٢٤/ ٥٣٧) الكشاف للزمخشري (٤/ ٥٨٨) ومصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٣٣١ برقم٣٦٥٦٢) ومسند أحمد (٤/ ١٦٤ برقم ٢٣٢١) وسنن الترمذي (٥/ ٣٧١ برقم ٣٣٤٩، تحـ بشار).

أحقـــا أن جيرتنـــا اســـتقلوا ....

ثمّ لما كان هذا البيانُ نظريًّا، استشهد عليه بقول الشّاعر:

أحقًّا أنّ جِيْرَتَنـا استقلُّـوا[1]

ثمّ هذا الإيراد على القول بأنّ (كلّا) الّتي بمعنى: (حقًّا) حرفٌ، وهو أحد قولين. الثّاني منهما: أنّها اسم، فلا يتمّ الرّد، إذ له أن يقول: تُفتح الهمزة، لأنّ (كلّا) حينئذٍ صالحة للإخبار، بجعل (أنّ) مع معمولها مبتدأً، وهي خبر، كما يكون ذلك في (حقًّا)، فيمنع الاستثنائيّة، فلم يتمّ الرّدّ.

وحاصل الدّفع الّذي أشار إليه الشّارح: أنّ القائل بأنّها حرف يقول: لا يلزم من كونها بمعنى (حقًّا) أن تفتح الهمزة بعدها، لأنّ ذلك إنّما يكون إذا كانت بمعناها من جميع الوجوه، وهو غير لازم، فتمتنع الملازمة، فتدبّر.

قوله: (أحقًّا أنَّ جِيرَتَنا استَقَلّوا)

---

(١) مطلع قصيدة للمفضَّل النُّكْرِيُّ، من عبد القيس، وذكر السيوطي أنّ اسمه: عامر بن معشر بن أسحم، وإنّما سمي مفضَّلاً لهذه القصيدة التي يقال لها: المُنصِفة. ويُروى: «ألم ترَ أنَّ...». اللغة: (استقلوا) نهضوا مرتحلين، و(النِّيَّة) الجِهة التي يقصدها المسافر، و(فريق) بمعنى متفرقة، ولم يُثَن فلأن (الفريق) قد يستعمل بلفظ واحد في الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، ونظيره صديق وعدوّ، تقول: هذا صديق وهما صديق وهم صديق. المعنى: يصف افتراقهم عند انقضاء المرتَبَع ورجوعَهم إلى محاضِرِهم فيقول: أصحيح ارتحال جيراننا، وإذا كان ذلك واقعًا لا محالة فجهتنا وجهتهم مفترقتان مختلفتان.

ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ١٣٦ ط هارون، ٤/ ٢٧١ ط البكاء) والأصمعيات ٢٠٠ وطبقات فحول الشعراء لابن سلام (١/ ٢٧٥) والاشتقاق لابن دريد ٣٣٠ والأصول لابن السراج (١/ ٢٧٣) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٣٦١) والتعليقة للفارسي (٢/ ٢٤٨) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ١٩٣) وتحصيل عين الذهب للشنتمري ٤٣٠ (الشاهد برقم ٦٨٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٣) ومغني اللبيب لابن هشام ٧٩ وتخليص الشواهد لابن هشام ٣٥١ والمقاصد النحوية للعيني (٢/ ٧٢٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ١٧٣) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (١/ ٣٤٦).

....

صدر بيت، وعجزه:

فنِيَّتُنَا ونِيَّتُهم فَرِيقُ

و«الجيرة، بكسر الجيم: جمع قلّة، واحده: جار. واستقلّوا: مَضَوا وارتحلوا»[١].

وحقًّا: منصوبٌ على الظّرفيّة عند سيبويه[٢]، وهو الصّحيح، بدليل قول الشّاعر:

أفي الحقِّ أنّي مُغْرَمٌ بِكِ هائمٌ ... وأنّكِ لا خَلٌّ هناك[٣] ولا خَمْرُ[٤]

---

(١) تحفة الغريب للدماميني (١/ ٣١٣) والحاشية الهندية على المغني للدماميني (مخطوطة، لوحة ٢٥/ ب).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ١٣٤ ط هارون، ٤/ ٢٧٠ ط البكاء).

(٣) كذا في النسخ المخطوطة، وعند الزرقاني!. والرواية: «هَواكِ». ويروى: «لَدَيَّ».

(٤) وقع اختلاف في نسبته. فقد نسبه البكري إلى: رجل من بني ربيعة. وفي الأشباه والنظائر للخالديين: فائد بن منير القشيريّ. وفي محاضرات الراغب: أبو الطحان. وفي الحماسة البصرية: قائد بن المنذر القشيري. وفي المقاصد النحوية: عائد بن المنذر القشيري. وفي المغني للسيوطي: عابد بن المنذر العسيري. ولعل في بعضها تحريف، فليُحرر.

اللغة: (المغرم) الذي قد لَزِمه الحبّ، و(الهائم) الحيران عِشقًا، والهُيام كالجنون من العشق. و(لا خلّ هواك ولا خمر) والخير والشر مثلان للخير والشر، يقال: ما هو بِخَلّ ولا خَمْرٍ، أي: ما عنده خير ولا شر، وقيل: هما مثلان مضروبان لقليل الخير وكثيره، ولا شر هناك، أي: ما عنده من الخير شيء. المعنى: أنه لا يدخُل في الحق ووجوهه أن يكون حُبّي لكِ غرامًا، وحُبّك لا يرجع إلى معلوم، فلا هو نفار يقع به اليأس، ولا هو إقبال يقع به الرجاء، بل حالك متردد مضطرب. الشاهد: في قوله (أفي الحق) دخلت (في) على كلمة (حق)، وهو مما يستدل به على ظرفية (حقًّا).

ينظر: ديوان الحماسة ٣٨١ (برقم ٤٨٥ تحـ عبد المنعم أحمد صالح) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢/ ٩٨٣ برقم ٣٤٢) والأشباه والنظائر للخالديين (٢/ ٢٨٢) وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٣/ ٢٣٥) وشرح الحماسة للفارسي (٣/ ٨٤) وشرح ديوان الحماسة للشنتمري (٢/ ٧٧٦) وشرح أمالي القالي للبكري (سمط اللآلئ ١/ ٤٠٣) ومحاضرات الأدباء للراغب (٢/ ٥٧ ط الأرقم) =

بِفَتح الهمزَة، ويدفَع بِأنهُ إنَّما لم تفتح همزَة «إنَّ» بعد «كَلّا» إذا كانَت بِمَعنى «حَقًّا» لأنَّها حرفٌ لا يصلح للخبرية صَلاحِيَّة «حَقًّا» لَها.

الكَلِمَة السَّابِعَة مِما جَاءَ على ثَلاثَة أوجُهٍ: «لا» تكون تَارَة نَافية، وتارَة ناهِيَة، وتارَة زَائِدَة. **فالنافية تعمل في النَّكِراتِ،** ....

فأدخل عليها (في). و(أنّ) وصلتها: مبتدأ، والظّرف خبره. وقال المبرّد: (حقًّا) مصدرٌ لحقّ محذوفًا[1]. وأنّ وصلتها: فاعل[2]. من المغني وشرحه للدّمامينيّ.

وقوله: (على الظّرفيّة) أي: الزّمانيّة، والتّقدير: أفي الواقع، أو فيما وقع الحال[3] كذا وقوله: (فاعل) ظاهره للمحذوف، لأنّه راعاه. أفاده (ق).

قوله: (لأنّها حرفٌ لا يصلح للخبريّة)

وذلك لأنّه إذا فتحت الهمزة بعدها، احتيج لأن تكون خبرًا، والحرفيّة مانعةٌ من ذلك، ويُعلم منه: أنّها إذا كانت صالحةً لأن تكون اسمًا كما هو الثّاني، صحّ الفتح، وهو كذلك كما قد علمت، فهذا التّعليل مبنيٌّ على القول بالحرفيّة.

قوله: (في النّكرات)

كما هو مذهب البصريّين، لأنّها لنفيٍ فيه شمول، وهو لا يحصل إلّا إذا دخلت على

= والحماسة البصرية (٢/ ٢٠٨) وفصل المقال للبكري ٤٢٩ ـ ٤٣٠ والمقاصد النحوية للعيني (٣/ ١٠٦٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ١٧٣) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (١/ ٣٥٦).

(١) ينظر: المقتضب للمبرد (٣/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨).

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٧٩.

(٣) عند الزرقاني: ارتحال.

فتعمَل عمل «إنَّ» كثيرًا فتَنصِب الاسم وترفَعُ الخَبَر، إذا أُرِيد بِهَا نَفيُ الجِنسِ على سَبِيل التَّنصِيصِ، نَحوُ «لا إِلَه إلا اللهُ» فـ«إله» اسمُهَا، ....

النّكرة، بخلاف (ما)، فإنّها لمجرّد النّفي، فتدخل على النّكرة والمعرفة. وجوّز الكوفيّون إعمال (لا) في المعرفة نحو: لا أبا حسن. وأجيب عنه: بتقدير التّنكير[١].

قوله: (عمل إنّ)

وذلك لأنّها نقيضها من حيث الإثبات، فلذلك اقتضى كلٌّ منهما منصوبًا ومرفوعًا، وإن اختلفا في أوجهٍ أُخر.

قوله: (فتنصب)

أي: فيبنى معها اسمها على ما ينصب به مع كونه في محلّ نصبٍ، أو لا تأويل، فيجري على مذهب الكوفيّين والزّجّاج: أنّ حركة اسمها إعرابيّة، فيكون منصوبًا لفظًا، وعدم التّنوين لا يُنافيه، فإنّه ليس من لوازم الاسم والإعراب، مجوّزٌ[٢] زواله، على أنّ مذهب قوم: أنّ (لا) لم تعمل في اسمها، وهو وحده في محلّ رفع[٣].

قال الرّضيّ: «وإنّما بُني اسمها على ما يُنْصَبُ به، ليكون البناء على حركةٍ استحقّتها النّكرة في الأصل قبل البناء، ولم يُبن المضافُ، ولا الشّبيه به، لأنّ الإضافة تُرجّح جانب الاسميّة، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقّه في الأصل، وهو الإعراب»[٤].

قوله: (على سبيل التّنصيص)

---

(١) الرومي.

(٢) عند الكافيجي: فيجُوز.

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٢٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٥٦).

وخبرُها مَحذُوف تقديرُهُ «لنا» ونَحوُهُ وتارة تَعمَل عمل «لَيسَ» **قَلِيلًا**، فَترفع الاسم وتنصِب الخَبَر، إذا أُرِيد بهَا نَفيُ الجِنسِ على سَبِيل الظُّهُور، ......

«الفرق بينه وبين الظّهور، أنّ التّنصيص: جعلُ اللّفظِ دالًّا على المعنى مع عدم الاحتمال لشيءٍ آخر، والظّهور: كونُ اللّفظ دالًّا على المعنى مع الاحتمال لشيءٍ آخر». (ق).

قوله: (لنا)

أي: جميع المخلوقات، لا معشر العقلاء، حتّى لا يصحّ.

قوله: (وعمل ليس)

لمشابهتها إيّاها في الدّلالة على النّفي، وإن اختلفا من حيث إنّ عملها قليل، وإنّ ذكر خبرها قليل، حتّى إنّ الزّجّاج لم يظفر به، فادّعى أنّها لا تعمل إلاّ في الاسم وحده[1]، وأنّ الخبر مرفوعٌ على ما كان عليه، وهو محتجٌّ بالبيت[2]، أي: (تعزّ) إلخ، وإن أُوّل بما سيأتي.

قوله: (قليلًا)

هو كـ (كثيرًا)، إمّا صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ بتأويل: ذا كذا، أو تمييز.

قال الرّوميّ: «واعلم أنّ النّحاة تارةً قالوا: صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وتارةً منصوبٌ على المصدريّة، وهما بمعنى واحد، وإن تغاير التّعبير. وأمّا إذا قيل: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، يكون المراد منه: هو المصدرُ لا غير».

قوله: (نفي الجنس)

أي: نفي حكمه، فهو على حذف مضاف، ومعلومٌ أنّ حكم اسمها هو الخبر، وذلك

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٢٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣١٥.

أو أُرِيد بهَا نَفيُ الواحِد. فَالأول كَقَولِه:

تَعَزَّ فَلا شَيء على الأرضِ بَاقِيا ولا وَزَرٌ مِمّا قَضى اللهُ واقِيا

والثَّانِي كَقَولِك: لا رَجُل قَائِمًا بل رجلانِ والناهيةُ تَجزِم الفِعل المضَارع، ....

لأنّ الذّوات من حيث هي ذوات، لا يتعلّق بها نفي.

قوله: (تَعَزَّ)[1]

أي: تصبّر[2].

وفاء (فلا): تعليليّة. و(باقيًا): خبر. و(على الأرض): متعلّق به. وكذا يقال في (واقيًا) و(مِمّا قضى الله). و(الوَزَر): الملجأ[3].

والمعنى: تصبّر على ما أصابك، فإن شيئًا من الأشياء لا يبقى على وجه الأرض، بل الكلّ فانٍ، ولا ملجأ يحفظ ممّا قضى الله.

ويحتمل أنّ (باقيًا) و(واقيًا): حالان[4]، فلا شاهد حينئذٍ[5].

قوله: (والنّاهية تجزم) إلخ

---

(١) جزء من بيت، بلا نسبة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٦) شرح ابن الناظم ١٠٧ وشرح ابن عقيل (١/ ٣١٣ برقم ٧٨) وتخليص الشواهد لابن هشام ٢٩٤ ومغني اللبيب ٣١٥ والمقاصد النحوية للعيني (٢/ ٦٤٣) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٦١٢) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٤/ ٣٧٧).

(٢) الشنواني.

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٢٩.

(٤) أي: حالان من (شيء) و(وزر) سواء كانت عاملة أم لا. (قاله الشنواني).

(٥) الزرقاني.

سَواءٌ أُسنِد إلى مُخاطب أو غَائِب، فَالأول نَحو ﴿وَلَاتَمۡنُن﴾ [المدثر: ٦]،

قال الرّوميّ: «زعم صاحب التّسهيل، أنّ (لا) الّتي تجزم المضارع، هي (لا) الّتي لنفي الجنس، والجزم في الفعل بلام الأمر مضمرةٌ قبلها، فحذفت لكراهة اجتماعهما في اللّفظ[1].

وزعم بعض النّحاة: أنّ أصلها لام الأمر، زيدت عليها الألف، فانفتحت لأجلها[2].

والحق أنّها أصليّة، والجزم في الفعل بها».

قوله: (أو غائبٍ)

أو متكلّمٍ، نحو قوله:

لا أعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مدامعُها[3]

---

(١) يُنسب هذا القول إلى السهيلي. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٨٥٨) والجني الداني للمرادي ٣٠٠ ومغني اللبيب لابن هشام ٣٢٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٨٥٨) والجني الداني للمرادي ٣٠٠ ومغني اللبيب لابن هشام ٣٢٧.

(٣) صدر بيت للنابغة الذبياني. في ديوانه ٧٥. وعجزه: كَأَنَّ أَبكارَها نِعاجُ دُوّارِ

المناسبة: يقول هذا لبني فزارة بن ذبيان، يخوفهم من النعمان بن الحارث الغساني، وكانوا قد نزلوا مرعًى له محميًا لا يقربه أحد. **اللغة**: (الربرب) القطيع من البقر، وأراد جماعة النساء، شبَّه النساء به في حسن العيون وسكون المشي. (الأبكار) صغارها. و(المدامع) العيون، وهي موضع الدمع. و(النعاج) جمع نَعجة وهي إناث البقر الوحشية. و(دُوّار) بضم الدال وفتحها: موضع، وهو سجن باليمامة. (لا أعرفن ربربًا) كأنه نهى نفسَه، **المعنى**: لا تُقيموا بهذا الموضع فأعرفَ نِساءكم مَسْبِيّاتٍ. **الشاهد**: قوله (لا أعرفن) دخلت (لا) الناهية على (أعرفنْ) والفاعل هو المتكلم. ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥١١ ط هارون، ٥/ ٢١٩ ط البكاء) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ٢٢٦) وتحصيل عين الذهب للشنتمري (٥١١ برقم ٨٥٥) ومغني اللبيب ٣٢٤ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٥/ ٣).

والثَّانِي نَحو ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ ويَقِلُّ إسنَاده للمُتكلِّم مَبنِيًّا للمَفعُول نَحو. «لا أخرج» و«لا نَخرُج» ويَندُرُ جِدًّا في المبنِيّ للفاعل.

والفرقُ بَين النافية والناهِيَة من حَيثُ اللَّفظ: اختِصَاصُ الناهِيَة بالمُضارِع وجزمِهِ بِخِلاف النافية. ومن حَيثُ المعنى: أنَّ الكَلام مَعَ الناهِيَة طَلَبي ومَعَ النافية خَبَري.

ثمّ لا فرق في اقتضاء (لا) الطّلبيّة الجزم بين كونها مفيدةً للنّهي أو للدّعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، أو الالتماس كقولك للمساوي: لا تفعل، أو التّهديد كقولك للعبد: لا تطعني، تهديدًا لا نهيًا عن الطّاعة.

قوله: (﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣])

فاعل (يُسْرِفْ) مستترٌ فيه، يعود على وَليّ الدّم، أي: فلا يقتل غيرُ القاتل، كما كان يفعله الجاهليّة من قتل الجماعة بواحد.

قال (ك): وقرأ أبو مسلمٍ صاحب الدّولة: ﴿فلا يُسْرِفُ﴾ بالرّفع، على أنّه خبرٌ في معنى الأمر[١]، وفيه مبالغةٌ ليست في الأمر[٢].

ولعلّه أبو مسلم الخُراسانيّ[٣] الّذي أنشا دولة العبّاسيّين، وأهلك بني أميّة، كان رجلاً سفّاكًا للدّماء.

قوله: (ويندُر جدًّا)

لاستبعاد كون الشّخص ناهيًا نفسه.

---

(١) معاني القرآن للزجاج (٣/ ٢٣٧) والمحتسب لابن جني (٢/ ٢٠) والكشاف (٢/ ٤٨٩).

(٢) الكشاف (٢/ ٤٨٩) وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٣٢.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٧٧٦).

والزائِدَةُ هي الَّتِي دُخُولهَا في الكَلام كخُروجِها، وفائِدتها التقوية والتوكيد نَحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، في سُورَة الأعرَاف، أي: أن تَسجُدَ، كَما جَاءَ ﴿أَن تَسۡجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، بِدُونِ «لا» مُصَرحًا بِهِ في مَوضِع آخر في سُورَة «ص».

قوله: (وفائدتها التّقوية)

جوابٌ عمّا يقال: إذا كان دخولها وخروجها على حدٍّ سواء، والحال أنّها وقعت في القرآن، فيلزم عليه الإخلال بالبلاغة، مع أنّه في أعلى طبقاتها.

وحاصل الكلام: أنّها لا تفيد معنىً يتوقّف عليه أصل الكلام، فلا ينافي أنّها تفيد التّأكيد، وهو خصوصيّةٌ من خصوصيّات الكلام تقتضيه البلاغة، فالوقوع من البلاغة بمكان ثمّ التّأكيد ليس مدلولاً لها حتّى يلزم أن الحروف الزّائدة من قبيل المترادف، بل عرض بسبب وقوعها في التّركيب، وهذا بخلاف التّأكيد بـ (إنّ)، فإنّها موضوعة له.

قوله: (﴿مَا مَنَعَكَ﴾ [الأعراف: ١٢])

(ما): مبتدأ، والخطاب لإبليس.

و(تسجد): منصوبٌ بـ (أنْ). والفاعل مقدّر بـ (أنت) خطابٌ لإبليس أيضًا. و(أنْ) مع مدخولها مؤولةٌ بمصدرٍ خبر (ما).

وقيل: إنّ (لا) نافية، والمعنى: ما دعاك إلى عدم السّجود.

ثمّ الاستفهام هنا للتّوبيخ وإظهار معاندة إبليس وكفره وكبره، لا لتحصيل العلم حتّى يقال: كيف الاستفهام؟ والله تعالى أعلم العالمين[1].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٣٢ـ ٣٣٣.

....

ويعجبني في شأن إبليس، ما قاله أبو نُواس:

عجبتُ من إبليسَ في كبرِهِ وفي الّذي أظهر من نَخْوَتهْ[1]

تاه على آدمَ في سَجْدةٍ وصار قوّادًا لذُرِّيّتِهْ[2]

تذنيب:

بقي من استعمال (لا) أن تكون عاطفة، بشرط: أن يتقدّمها إثبات، وأن لا تقترن بعاطفٍ، وأن لا يتعاند[3] المتعاطفان، وتكون جوابًا مناقضًا لـ (نعم). فتحذف الجمل بعدها كثيرًا، يقال: أجاك زيدٌ؟ فتقول: (لا)، والأصل: لا لم يجيء، وتكون لغير ذلك، والأصل الرّفع والتكرار، فتدخل على المعرفة مثل: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: ٤٠]، والنّكرة نحو: ﴿لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ﴾ [الطور: ٢٣]، وعلى الماضي لفظًا وتقديرًا نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، وإذا دخلت على المستقبل، لم يجب التّكرار نحو ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨].

وتكون معترضةً بين الجار والمجرور نحو: غضبتُ مِنْ لا شيء، وبين النّاصب والمنصوب نحو: ﴿لِئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]، وبين الجازم والمجزوم نحو: ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

---

(١) في الديوان (٥/ ١١)، بلفظ:

عَجِبتُ مِن إبليسَ في تيهه وعُظْم ما أظهر مِن نَخْوتِهْ

(٢) ديوان أبي نواس (٥/ ١١). وفي المعنى نفسه يقول أبو نواس:

أبى السجودَ له من فَرْط نَخْوته وقد تحوّل في مِسلاخ قوّاد

(٣) كذا في المخطوطات: «لا يتعاند». والذي في مغني اللبيب ٣١٨ وحل معاقد القواعد للزيلي ٢١٨: «يتعاند».

النَّوع الرَّابع: ما جَاءَ من الكَلِمات على أربَعَة أوجهٍ:

وهو ألفاظ أربعٌ:

وقد تحتمل الزّيادة والنّفي، كما في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، قيل: إنّها نفيٌ لما حكاه الله تعالى عن الكفّار وهو قولهم: ﴿لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ﴾ [النحل: ٣٨]، فالمعنى: (لا)، أي: ليس الأمرُ كذلك، ثمّ استأنف بـ ﴿أُقۡسِمُ﴾، بناءً على أنّ القرآن كلّه كسورةٍ واحدةٍ. وقيل: إنّ منفيّها فعل القسم[1].

قال الزّمخشريّ: «والمعنى في ذلك أنّه لا يُقسَم بالشّيء إلّا إعظامًا له بدليل قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، فكأنّه بإدخال حرف النّفي يقول: إنّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، يعني: أنّه يستحقُّ فوق ذلك»[2].

وقيل: إنّها زائدة: قيل: توطئةً وتمهيدًا لنفي الجواب المحذوف، والتّقدير: لا أقسم بيوم القيامة، لا تتركون سُدى، وقيل: للتّوكيد[3]، كما في ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]، وكلٌّ من القولين مُنْتَقَد. راجع شرح (م) على المتن[4].

قوله: (وهو ألفاظ)[5]

---

(١) ينظر: حل معاقد القواعد للزيلي ٢٢١.

(٢) الكشاف للزمخشري (٤/ ٤٩٦).

(٣) ينظر: الكشاف للزمخشري (٤/ ٤٩٦).

(٤) ينظر: حل معاقد القواعد للزيلي ٢٢١.

(٥) النص في موصل الطلاب: في النسخة المكية ٤٧: «وهو أربعٌ إحداها». وورد في نسخة العطار موافقًا لما في نسخة الرياض (٣١/ أ): «وهو ألفاظ أربعة إحداها»، وهذه صورتها:

وهو الفاظ اربعة احداها

إحدَاهَا: «لَولا»: فَيُقَال فيهَا تَارَةً: حرفُ يَقتَضِي امتنَاع جَوابه لوُجُود شَرطه، وتختص بِالجُملَةِ الاسمية ....

الضّمير عائدٌ على (ما) باعتبار لفظها[1].

وقدّر الشّارح (ألفاظ)، للحوق العدد تاء التّأنيث، إذ لو كان عبارة عن (كلماتٍ) لجُرِّد[2].

قوله: (لولا)

«مركّبة من: (لو) و(لا).

و(لو) قبل التّركيب يُمتنع بها الشّيء لامتناع غيره، و(لا) للنّفي، والامتناع نفيٌ في المعنى، والنّفي إذا دخل على النّفي صار إيجابًا، فمِن هنا صار (لولا) هذه يُمتنع بها الشيء لوجود غيره». (رومي).

قوله: (امتناع جوابه)

لا يرد عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴾ [النساء: ١١٣]، لأنّ الهمّ لم يمتنع لوجود الفضل بل وجد، لأنّ الجواب محذوف أي: لأضَلُّوك، فهو من إقامة سببه مقامه[3].

قوله: (وتختصّ)

---

(١) الرومي.

(٢) قال المدابغي: «(أربع) أي: كلمات، وفي بعض النسخ: (أربعة) أي: أربعة ألفاظ، أو المراد: أربعة كلمات، وأتي بالتاء لحذف المعدود». وقال الزرقاني: «قال المصنف: (وهو أربع إحداها) هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: (أربعة) وتأنيث العدد لأن المعدود إذا حذف يجوز فيه التذكير والتأنيث، قاله بعض شيوخنا».

(٣) ينظر: تحفة الغريب للدماميني (٢/ ٨٥٤).

المحذوفة الخَبَر وجوبًا **غَالِبًا** وذَلِكَ إذا كانَ الخَبَر كونا مُطلقًا **نَحو: «لَولا زيدٌ** ـ أي: مَوجُودٌ ـ **لأكرمتُكَ»** امتنع الإكرام الَّذِي هُو الجَواب لوُجُودِ زيدٍ الَّذِي هُو الشَّرط، **ومِنه** أي: ومن دُخُولهَا على الجُملَة الاسمية المحذوفة الخَبَر: **«لولايَ لَكانَ كَذَا»** أي: **لَولا أنا مَوجُودٌ**، فَأقامَ المتَّصِل مقَام المنفَصِل، وحذف الخَبَر، لكَونه كونًا مُطلقًا، ....

يقال: خصّه بالشّيء خُصوصًا، وخَصوصِيَّة ـ بفتح الخاء المعجمة والضّمّ ـ لكنّ الأوّل[1] أفصح. كذا في الرّومي.

وما ذكر من الاختصاص مخالفٌ «للكسائيّ فإنّه قال: إذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، يكون التّقدير: لولا حصول[2] زيدٌ. فزيدٌ: مرفوعٌ على أنّه فاعلٌ لفعلٍ مضمرٍ قبله. فتكون (لولا) داخلةٌ على الفعليّة»[3].

قوله: (المحذوفة الخبر)

أي: فيكون ما بعدها مرفوعًا بالابتداء، لا بالفعل المضمر، ولا بنفس (لولا)، لنياتها عنه أو بها أصالةً.

قوله: (غالبًا)

أي: وجوب الحذف في الغالب، مقيّدٌ بأن يكون كونًا مطلقًا كما أشار إليه بقوله: (وذلك) إلخ.

ومن غير الغالب: وجوب ذكره إذا كان خاصًّا، ولم تقم قرينةٌ عليه، فيجب ذكره كما

---

(١) أي: الفتح. ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٠٣٧، خصص).

(٢) عند الكافيجي: حضر.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٣٥.

هَذا مَذهَب الاخفش، وذهب سيبويهِ إلى أن «لَولا» جَارَّة للضَّمير كَما تقدَّم،

سيمثّل له بقوله: لولا زيدٌ سالمنا ما سلم، أمّا إذا كان خاصًّا وقامت قرينة عليه، فذكره جائز نحو: لولا أنصارُ زيدٍ حمُوه ما سلم، إذ الحماية تفهم من التّعبير بالأنصار، لإشعاره بالنُّصرة اللاّزم لها الحماية، فحالات الخبر إذن ثلاثة، ذكر منها اثنان، وترك الثّالث، فإذا أردت بالكون كونًا مقيّدًا مثل: قائم، وقاعد، لم يجز أن تقول: لولا زيدٌ قائمٌ، ولا تحذفه، بل تجعله مبتدأً مضافًا إلى زيد فتقول: لولا قيامُ زيدٍ لأتيتُك، أو تُدْخِل كلمة (أنّ) على المبتدأ فتقول: (لولا أنّ زيدًا قائمٌ)، وتصير (أنّ) وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، أو فاعلاً لثبت محذوفًا على الخلاف.

واعلم أنّ المصنّف أشار بقوله: (المحذوفة الخبر)، للرّدّ على ابن الطَّراوة[1]، حيث زعم أنّ جواب (لولا) يكون خبر المبتدأ دائمًا، فلا يكون محذوفًا عنده، وهو مردودٌ بأنّه لا رابط بينهما.

وأشار بـ (غالبًا) أيضًا، لردّ ما زعمه البعض من أنّ الخبر بعدها واجب الحذف دائمًا فـ: لولا زيدٌ يدفعُ عدوّه [لأهلكه][2]، من قبيل المحذوف الخبر، والتّقدير: لولا زيدٌ موجودٌ دافعًا عدوّه لأهلكه، وهو تمحّل محض[3].

قوله: (هذا مذهب الأخفش)

أي: إقامة المتّصل مقام المنفصل، أمّا كون الضّمير في محلّ رفعٍ فمتفق عليه.

---

(١) أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي، عالم الأندلس في زمانه بالنحو، توفي بمالقة سنة ٥٢٨هـ. ينظر: معجم الأدباء لياقوت (إرشاد الأديب ٣/ ١٤٠٢) والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٤/ ٩١) وتاريخ الإسلام للذهبي (١١/ ٤٧٤) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٦٠٢).

(٢) زيادة من الكافيجي ٣٣٦.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٣٦.

ومن غير الغَالِب:

«لَولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ».

ويُقَال فيهَا تَارَةً: حرفُ تحضيض، بِمُهملَة فمعجمتين، وتارَة: حرفُ عَرضٍ، بِسُكُون الرَّاء، أي: طلبٍ بإزعاجٍ في التَّحضيض، أو طلبٍ بِرِفقٍ في العَرضِ على التَّرتِيب، ....

قوله: (ومن غير الغالب)

لا يخفاك أنّ (غالبًا) يرجع لحذف الخبر وكون الحذف واجبًا، والشّارح هنا تعرّض لوجوب ذكره، وترك جواز الذّكر، إذ الأحوال ثلاثة كما علمت.

قوله: (لولا زيدٌ سالمنا)

أي: امتنع عدمُ سلامةِ زيدٍ، لوجود مسالمته، أي: مصالحته. ومعلومٌ أنّ امتناع عدم السّلامة، يلزمه ثبوت السّلامة، فالمعنى: ثبتت سلامة زيدٍ لوجود مصالحته إيّانا، وكالمثال المذكور، قوله ﷺ خطابًا لعائشة، ﵂: «لولا قَومُكِ حديثو عهدٍ في الإسلام لهدمت الكعبة»[1]. كذا في (م)[2].

قوله: (برفقٍ)

---

(١) هكذا اشتهر هذا اللفظ على ألسنة الفقهاء والمعربين. ينظر: شواهد التوضيح لابن مالك ١٢٠ وكشف الخفاء للعجلوني (٢/ ١٦٥ ط القدسي). وفي: المسند الصحيح (صحيح مسلم ٢/ ٩٦٩ برقم ١٣٣٣)، بلفظ: «لولا أنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِشِرْكٍ، لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ»، وبنحوه في: السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٨٩ برقم ٥٨٧٢) وسنن الترمذي (٢/ ٢١٦ برقم ٨٧٥).

(٢) ينظر: حل معاقد القواعد للزيلي ٢٢٥.

فتَختَصُّ فيهما بِالجُملَةِ الفعلية المبدوءة بالمُضارِعِ، أو ما في تَأْوِيله فالتَّحضيض نَحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] أي استغفروه ولا بُدَّ، ونَحو ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]

فَـ﴿أنزل﴾ مؤول بالمُضارع أي: يُنزَل. والعَرضِ نَحو: «لَولا تَنزِل عندنَا فتُصيبُ خيرًا»، ونَحو ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] فـ«أخرتني» مُؤول بالمُضارعِ أي: تُؤخِّرني. ويُقَال فيهَا تَارَةً: حرفُ تَوبيخٍ، مصدرُ وبَّخَهُ أي: عَيَّرَهُ بِفِعلِهِ القَبيح، ....

مصدر: رفُق بالضّمّ، يرفَق بفتحها[1].

قوله: (مؤوّلٌ بالمضارع) إلخ

«إنّما كان المعنى على المضارع، لأنّه معلومٌ أنّ تأخيره في الدّنيا لا ينفعه، فالمقصود أن يُؤخِّر الآن ليعمل». (ق).

قال (ك): «الظّاهر أنّها في أمثال هذا تكون للتّمنّي مجرّدًا»[2].

وفي الرّوميّ: «وجوّز بعض النّحاة دخول (لولا) هذه على الجملة الاسميّة نحو: لو لا زيدٌ قائمٌ».

قوله: (حرف توبيخ)

«أي: حرفٌ دالٌّ على تهديدٍ وتعنيفٍ ولومٍ، على ترك فعلٍ في الزّمن الماضي»[3].

---

(١) الرومي. وفي نوادر أبي زيد ٥٥٦: «وقد رفُق به يرفُق به رِفقًا، ورفِق يرفَق به». قال الفيروزابادي (الدرر المبثثة ١٢٠): «رَفَق به ورفُق ورفِق، كنصر وكرم وفرح، رِفْقًا [...] أي: لطف به. ويقال: رفق عليه، أيضًا».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٤١.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٤٢.

فَتَختَصُّ بِالجُملَةِ الفِعلِيَّة المبدوءة بالماضي نَحو ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الاحقاف: ٢٨] أي: فَهَلّا نَصرهُم.

قيل: وتَكون «لَولا» حرفُ استِفهَام مُختَصٍّ بالماضي نَحو ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]، قالَه أحمد أبُو عُبيدَة الهَروِيُّ، والمعنَى: هَل أخَّرتَني، وهل أُنزِل، والظَّاهِر أنَّها أي: «لَولا» في الآيَة الأولى وهِي ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ للعَرضِ كَما تقدم، وفي الآيَة الثَّانِيَة وهِي ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ للتحضيض أي: هلا أُنزِلَ.

قوله: (﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٨])

متعلّقٌ بـ ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾، ومفعوله محذوف أي: اتّخذوهم. و﴿قُرْبَانًا﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾. و﴿ءَالِهَةَۢ﴾: بدلٌ منه لا صفة، لأنّه جامد.

وفي (ك): أنّ المفعول الثّاني: ﴿ءَالِهَةَۢ﴾. و﴿قُرْبَانًا﴾: حالٌ من المفعول، أو مفعولٌ له، أو مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾، بمعنى: ذا تقرّبٍ، تقدّم على مفعوله الأوّل، وهو ﴿ءَالِهَةَۢ﴾. فعلى هذا الوجه لا يُحتاج لإضمار في ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾.

القربان: ما تُقرّب به إلى الله، أي: اتّخذوهم شفعاء متقرَّبًا بهم إلى الله، حيث قالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، والمعنى: فهلّا منعهُم من الهلاكِ آلهتُهُم(١).

قوله: (هل أخّرتني)

أي: تُؤخّرني ويُنْزَل، فالمعنى على الاستقبال أيضًا(٢). (ق).

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٤٣.

(٢) وقبل ذلك قال الزرقاني: «(فأخرتني) مؤول بالمضارع، إنما كان المعنى على المضارع، لأنه معلوم أن تأخيره في الدنيا لا ينفعه، فالمقصود أن يؤخّر الآن ليعمل...».

وزَاد الهَرَوِيّ معنى آخر وهُو أن تكون «لَولا» نَافية بِمَنزِلَةِ «لم» وجعل مِنهُ أي: من المنفي ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨] أي: لم تكن قَريَة آمَنت، وهَذا بعيدٌ،

والظَّاهِر أن المرَاد بـ«لولا» هُنَا التَّوبيخ، ....

قوله: (بمنْزلة: لم)[١]

أي: بمعناها، كما صرّح به في بعض نسخ المتن، أعني بمعنى: (لم).

قال الرّوميّ: وهذا التّفسيرُ موافقٌ لما وقع في التّسهيل، حيث قال: «وقد تلي الفعل (لولا) غير مفهمة تحضيضًا، فتُؤوّل بـ (لو لم)»[٢].

وما وقع في الارتشاف: وقد تكون (لولا) نافيةً بمعنى: (ما)[٣].

قال بعض شرّاح الألفيّة: و(لولا) هذه ليست مركّبة، بل (لو) على حالها و(لا) نافيةٌ للماضي.

قوله: (والظّاهر)

لا يقال: يؤيّد الهرويّ رفع ﴿قَوْمَ﴾ [يونس: ٩٨][٤] على الإبدال[٥]، وهو إنّما يكون في

---

(١) ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي ١٦٩ ومغني اللبيب لابن هشام ٣٦٢.

(٢) تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٤٤. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ١١٣).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٥/ ٢٣٧١).

(٤) قرئ: ﴿إلّا قومُ﴾ بالرفع على البدل. وفي القراءة المشهورة تمام الآية: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾. ينظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ٢٧٧) والبحر المحيط لأبي حيان (٦/ ١٠٨) والدر المصون للسمين الحلبي (٦/ ٢٦٩).

(٥) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٦٣.

والمعنَى: فَهَلّا،

وهُو قَول الأخفَش والكسَائِيّ والفراء، ويُؤَيِّدهُ أن في حرف أُبَي بن كَعب وحرف عبدالله بن مَسعُود ....

غير الموجب، لأنّا نقول: يكفي في تحقّق عدم الإيجاب رائحة النّفي، كقوله:

تغيّرَ إلاّ النّؤْيُ والوتـد[1]

بمعنى: لم يبقَ على حاله. كما أبدل ﴿قليلٌ﴾ [البقرة: ٢٤٩][2] من ﴿فَشَرِبُواْ﴾، بمعنى: لم يكونوا منه.

قوله: (فهلّا)

«قرية واحدةٌ من القرى المهلكة، تابت عن كفرها قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك»[3].

---

(١) للأخطل. في: ديوانه ٢٩٧ (القصيدة برقم ٤٩، تحـ قباوة)، وتمام البيت:

وبالصَّريمَةِ مِنها، مَنزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤيُ وَالوَتِدُ

اللغة: (الصريمة) اسم موضع، وهي في الأصل: الرملة المنقطعة، و(الخلق) البالي، و(العافي) الدارس المندثر، و(النؤي) حفيرة حول الخيمة تقيها ماء المطر. **المعنى:** في هذا المكان منزل بالٍ مندثر، تغيّر فيه كل شيء إلا الحفرة التي حول الخيمة والوتد، لم يتغيرا. **الشاهد:** في قوله (إلا النؤي والوتد) حيث أبدل النؤي من الضمير المستتر في (تغير) مع أن الكلام تام موجب، أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو (منزل) وأما كونه موجبًا فلأنه لم يتقدمه نفي، فكان مقتضى الظاهر نصب المستثنى (النؤي)، إلا أنه ورد مرفوعًا على البدلية. وإنما جاز ذلك لكون (تغير) بمعنى: لم يبق على حاله، والبدل يقع بعد ما فيه رائحة النفي. ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٣/ ١٠٨٣) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٦٧٠) وشرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ١٢٦) وفتح القريب للدرة (٣/ ٥٧).

(٢) قرئ بالرفع: (إلا قليلٌ). والقراءة المشهورة في الآية: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٢٢٦) والدر المصون للسمين الحلبي (٢/ ٥٢٨).

(٣) حل معاقد القواعد للزيلي ٢٢٨. ينظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ٢٧٧).

أي: قراءتهما ﴿فَهَلا﴾ ويلزم من ذَلِك المعنى الَّذِي ذَكرنَاهُ وهُو التوبيخ، معنى النَّفي الَّـذِي ذكره الهَرَوِيّ: لأن اقتران التوبيخ بِالفِعلِ الماضِي يشعر بِانتِفَاء وُقُوعه.

الكَلِمَة الثَّانِيَـة مِما جَاءَ على أربَعَـةِ أوجـهٍ: «إن» المكسُورَة الهمزَة الخَفيفَة النُّون. فَيُقَال فيهَا تارة: شَرطِيَّة، ومَعنَاهَا تَعلِيق حُصُول.........

قوله: (أي: في قراءتهما)

تفسيرٌ لـ (حرف) في الموضعين، ويؤيّده ما في بعض النّسخ: (في قراءةٍ)[1]، وهو أوضح.

قوله: (بانتفاء وقوعه)

«أي: وقوع الفعل، وحينئذٍ فلا يكون النّفي معنًى موضوعًا له، بل لازمٌ للتّوبيخ»[2].

قوله: (فيُقَال فيها تارةً: شرطيّة)

نسبةً للشّرط وهو التّعليق، لإفادتها إيّاه.

و(يُقَال) أي: يُحمَل، ماضي مجهول. و(شرطيّة): نائب فاعل أي: يَحمِلُ المتكلّمُ عليها هذا، بأن يجعلها مبتدأ، ويُخبِر عنها بشرطيّة، هكذا: (إنْ) شرطيّة. وكذا يقال في نظائره.

قوله: (تعلُّق)

في نسخة: (تَعلِيق)، وكلٌّ صحيح، لأنّ التّعلُّق أثرُ التّعليق الّذي هو فعلٌ للمتكلّم، فهو وصفٌ له، والتّعلّق صفةٌ للحصول، فرُجِّح ما هنا لذلك، وأقحم لفظ (الحصول)، إشارةً إلى أنّ التّعلّق باعتباره، أي: أنّ الارتباط بين الشّرط والجزاء، باعتبار الحصول والتّحقق،

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٤٨.

(٢) الرومي.

مَضمُون جملَة بِحُصُول مَضمُون جملَة أُخرَى، كالتي في نَحو ﴿إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] فحصول مَضمُون العِلم

فمتى تحقّق تحقّق.

قوله: (مَضْمون جُمْلَة)

هو المصدر المأخوذ من المسند المضاف إلى المسند إليه[١]، فمضمون: قام زيدٌ، وزيدٌ قام: قيامُ زيد. فالتّعبير بالمسند أولى من التّعبير بالخبر، لقصوره على الاسميّة دون الفعليّة الشّامل لها ما ذكرنا، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا فالأخذ من المتعلّق.

أمّا مفهوم الجملة فهو: ما يُفْهَم منها، وهو الثّبوت وحده.

أمّا ذكر الطّرفين في قولنا: ثبوت القيام لزيدٍ مثلاً، فلتعرّف النّسبة، وتعيّنها لتعيّن جزئيها، لاستفادتها من هذا التّركيب.

ومن هنا ترجّح القولُ بأنّ المسائل: النِّسَب. ولا يخفاك أبدًا المناسبة، إذ المفهوم من كذا: ما يُفهم منه، فهو غيره. والنِّسبة مغايرة للمنتَسِبَيَنِ اللّذينِ هما جزآ الجملة، والعنوان عنها بلفظٍ مفهومٍ باعتبار تعلّق الفهم بمعنى: الإدراك، أي: الحكم بها، وإلّا فالطّرفان مفهومان، لكنّ إدراكهما قصوريّ، فعُلم أنّ مفهوم الجملة من إضافة المدلول وهي على معنى: (من). ومضمون الشّيء ما احتوى عليه وتضَمَّنه. فالمتَضَمِّن، بالكسر: الهيئةُ الاجتماعيّةُ في المركّب، أعني: الجملة. والمتضَمَّن، بالفتح: كلّ جزءٍ، فرجع المضمون لبيان أجزاء الجملة، فلذلك فسّر باللّفظ، أعني: قيامُ زيدٍ مثلاً. والمفهوم: ما يفهم منها، ففسّر بالثّبوت، فمضمون الجملة من إضافة الجزء للكلّ على معنى اللام. هذا ما خطر بالبال، فتدبّره.

قوله: (فحصول مضمون العلم)

---

(١) المدابغي.

مُعَلّق بِحُصُول مَضمُون ما يخفونه أو يبدونه.

و«إن» الشّرطِيّة حكمها بِالنِّسبَةِ إلى العَمَل أن تجزم فِعلَين مُضارِعين أو ماضِيَين ....

قد علمت أنّ المضمون يضاف للجملة لا للمسند، فعلى هذا تصرف عبارة الشّارح عن ظاهرها، بجعل الإضافةِ بيانيّة، والنّائبة عن المضاف إليه أي: مضمونٌ هو علم الله، والأَوْلى أن يقول: فحصولُ مضمون يعلمه الله، ليوافق اللاحق، لا أنّه يقول بحصول مضمون الإخفاء أو الإبداء، ليوافق السّابق، كما قيل، للاحتياج في كلٍّ منهما إلى التّكلّف بجعل الإضافة بيانيّة، الّذي هو خلاف الأصل[1].

ثمّ إنّه عبّر بالفعل مرفوعًا، أعني: (تُخْفُون) و(تُبْدُون)، نظرًا للأصل قبل دخول الجازم، فلو لاحَظَه لعبّر به منصوبًا، فيحذف النّون. والأوّل أولى، لأنّه بصدد بيان المضمون، كما أنّه بصدد بيان التّعلّق.

قوله: (بالنّسبة إلى العمل)

أفاد به أنّ الحصر المأخوذ من إضافة المصدر المفيدة للعموم، نسبيّ، فلا يقال: إنّ لها أحكامًا أخر غير الجزم.

قوله: (أنْ تجزمَ فعلين)

قال الرّضيّ: وشرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أُريد المضيّ، جُعل الشّرط لفظ (كان)، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة:١١٦]، وإنّما اختص ذلك بـ (كان)، لأنّ الفائدة الّتي تستفاد منه في الكلام الّذي هو فيه: الزّمن الماضي فقط، ومع النّصّ على

---

(١) الزرقاني والمدابغي.

أو مُختَلفين ويُسمى الأول مِنهُما شرطًا

والثَّانِي جَوابًا وجَزَاءً.

وتارَة يُقَال فيهَا نَافيةٌ، وتدخل على الجُملَة الاسميَّة كالتي في نَحو ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ....

المضيّ، لا يمكن إفادة الاستقبال، وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال النّاقصة[١].

واعلم أنّ (إنْ) قد تقترن بـ (لا) النّافية، فيُظَنُّ أنّها (إلاّ) الاستثنائيّة، كقوله تعالى: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩]، والأصل: إنْ لا، فأدغمت النّون في اللّام.

قوله: (أو مختلفَيْن)

بأن يكون الأوّل ماضيًا والثّاني مضارعًا، أو بالعكس.

قوله: (يسمّى الأوّل منهما شرطًا)

أي: «لأنّه شرطٌ لتحقّق الثّاني.

والثّاني: جوابًا، تشبيهًا له بجواب السّؤال، لأنّه يقع بعد وجود الشّرط، كما يقع الجوابُ بعد السّؤال.

وجزاءً، لأنّه ينبني على الأوّل ابتناء الجزاء على الفعل». (ش).

قوله: (﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍۭ﴾ [يونس: ٦٨])

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ١١٤ ـ ١١٥).

أي: ماعندكم سلطان، وعلى الفعلية الماضوية كالتي في نحو ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا﴾ [النساء: ٦٢]، والمضارعيّة كالتي في نحو ﴿إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠] وحُكمُهَا الإهمال عِند جُمهُور العَرب، وأهل العَالِيَة يُعمِلونَها عمل «لَيسَ» فيرفعون بهَا الاسم، ويَنصِبون الخَبَر نَثرًا

يردّ بهذه الآية على من زعم أنّ (إنْ) النّافية لا تأتي إلاّ قبل (إلاّ) الاستثنائيّة، أو ما في معناها، كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

قوله: (أي: ما عندكم سلطان)

حذف الشّارح لفظ (من)، للإشارة إلى أنّها صلة.

قوله: (وحكمها الإهمال)

أتى به، ليربطه بقول المصنّف: (وأهل العالية)، ليتمّ التّقابل، وإن أُخذ من كلامه بدلالة الفحوى.

قوله: (وأهل العالية)

بالعين المهملة والياء المثنّاة تحت، وهي: ما فوق نجدٍ إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكّة وما والاها، وهي الحجاز. والنّسبة إليها: عاليٌّ، وشذّ: عُلْوِيٌّ[1].

قوله: (نثرًا)

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٣٦ ط هارون، ٥/ ١٨ ط البكاء). وضبط كلمة (عُلْوِيٌّ)، في مخطوطة الكتاب (كوبريلي ١٥٠٠، لوحة ٢٥٣/ ب) على هذه الصورة: عُلْوِيٌّ وتصحفت في مطبوعة (الصحاح للجوهري ٦/ ٢٤٣٦). وهي في مخطوطة الصحاح (مكتبة مراد ملا ١٧٧٥، لوحة ٢٦٨/ ب) على هذه الصورة: عَالِيٌّ ويُقال أيضا عُلْوِيٌّ

أو شِعرًا، فالنَّثرُ: نَحو قَولِ بَعضهم: «إن أحدٌ خيرًا مِن أحدٍ إلا بالعافيةِ» فـ«أحد» اسمُهَا، و«خيرًا» خَبرهَا. والشِّعرُ: وكقول شَاعِرهم:

إن هُــو مُســتوليًا علــى أحــدٍ إلّا علــى أضــعَف المجــانِينِ

فَـ«هُو» اسمهَا، و«مُستَولِيًا» خَبرهَا.

وقد اجتمعتا «إن» الشّرطِيّة و«إن» النافية **في قَوله تعالى** ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١] فـ«إن» الدَّاخِلَة على ﴿زَالَتَآ﴾ شَرطِيَّة، و«إن» الدَّاخِلَة على ﴿أَمۡسَكَهُمَا﴾ نَافية.

أي: كائنٌ ذلك العمل في النّثر، بشرط نفي الخبر وتأخّره، وأن لا يليها معموله، وليس ظرفًا ولا مجرورًا.

قوله: (إلا بالعافية)

يؤخذ منه ومن البيت بعده: أنّ انتقاض النّفي بعد خبر (إنْ) لا يقدح في عملها عمل (ليس).

قوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١].

اللّام: موطّئة للقسم. و(زال): تامّة، لأنّها ماضي (يزيل)، ومعناها: الانتقال.

وجملة (إن أمسكهما) إلخ: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجواب الشّرط محذوف، كما هو القاعدة في اجتماع الشّرط والقسم.

و(مِنْ): صلة. و(أحد): فاعل (أمسك). و(مِنْ بعده): صفة أحد. انتهى (م د) ملخّصًا.

ويُقَال فيهَا تَارَة: مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة كالتي في نَحو قَوله تعالى ﴿وإن كلا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قِرَاءَة من خَفَّف الثَّقِيلَة ....

ولا يخفاك أنّ (زال) الّتي بمعنى: انتقل، مضارعها (يَزُول)[١] بالواو، وأمّا الّتي مضارعها (يَزِيل) بالياء، فهي بمعنى: ماز[٢]. وقد نظمت الفرق بين الثّلاثة بالتّمثيل، فقلت:

لا يَــــزال الّــــذي فتنــــت كئيبًــــا ذا غــــرام، عــــن الهــــوى لا يَــــزُولُ

قــــد أكــــنّ الهــــوى بقلــــبٍ شــــجيّ لا يَزِيــــل الغــــرامَ منــــه عَــــذُولُ

وإن جعل (مِنْ) بعده صفة، مبنيّ على أنّ الضّمير عائدٌ على الله، وهو أحد احتمالين ثانيهما، عوده على الزّوال، فلا يجعل صفةً على هذا، وقد جعل البيضاويّ جملة: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ [فاطر: ٤١]، سادّةً مسدّ الجوابين.

قال (م): «وهو الأنسبُ، لأنّ توفية اللفظ واجبةٌ مهما أمكن»[٣].

قال الرّوميّ: ولام التّوطئة «هي الّتي تدخل على الشّرط بعد تقدّم القسم لفظًا، أو تقديرًا، لتُؤذن أنّ الجواب للقسم لا للشّرط».

قوله: (مخفّفة من الثّقيلة)

أي: المخفّفة النّون الكائنُ ذلك التّخفيف عن ثقلها، فـ (مِنْ) بمعنى: (عن)، أي: التّخفيف متجاوزٌ ومتباعد به عن الثّقل، فهذه العبارة مشعرةٌ بالفرعيّة.

قوله: (﴿لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١][٤])

---

(١) وهو فعل لازم. ينظر: الصحاح للجوهري (٤/ ١٧٢٠، زول) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٤).

(٢) أي: عزله وفرّقه. وهو متعدٍّ. ينظر: الصحاح للجوهري (٤/ ١٧٢٠، زيل) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٤).

(٣) حل معاقد القواعد للزيلي ٢٣١.

(٤) قرأ نافع وابن كثير: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا﴾ بتخفيف النون والميم. وقرأ أبو عمر والكسائي وحفص: =

وهُو الحرمِيّان وأبُو بكرٍ، **ويَقِلُّ إعمالُها عَمل «إنَّ»** **المشَدّدَة** من نصب الاسم ورفعِ الخَبَر **كهذه القِرَاءَة** فـ«كلا» اسمها، وما بعده خَبرُهَا. **ومِن وُرُود إهمالِها** قَوله تعالى ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] **في قِرَاءَة من خَفَّف «لَمّا»** وهُو نَافِعٌ وابن كثيرٍ وأبُو عَمرو والكسَائِيّ وخَلَف ويَعقُوب.

فَـ ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ مُبتَدأ ومُضاف إلَيه، وجُملَة ﴿لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ خَبره، ......

اللام الأولى: لام الابتداء. والثّانية: لام القسم.

قال الرّضيّ: «وإذا أردت دخولها في خبر (إنّ) الّذي في أوّله لام القسم، وجب الفصل بينهما، لكراهة اجتماع اللامين، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ الآية، ففصل بينهما بـ (ما) الزّائدة»[1].

وفي البيضاويّ: «اللام الأولى: موطّئةٌ للقسم. والثّانية: توكيدًا، أو بالعكس. و(ما) زائدةٌ بينهما للفصل»[2]، وعلى الزّيادة فخبر (إنّ): (ليوفّينّهم)، وعلى أنّ (ما) موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفةٌ، فهي الخبر. انتهى ملخّصًا من (ش).

قوله: (وهو الحَرَميّان)

أعاد الضّمير مذكّرًا مفردًا، باعتبار لفظ (ما).

والمراد بـ (الحرميّان): نافعٌ لأنّه مدنيّ، وابن كثير لأنّه مكّيّ.

= ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَا﴾ بتشديد النون وتخفيف الميم. وقرأ شعبة: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا﴾ بتخفيف النون وتشديد الميم. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٣٤٠.

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٥٨_٣٥٩).

(٢) أنوار التنزيل للبيضاوي (٣/ ١٥٠).

و«ما» صلَة، والتَّقدِير: إن كل نفس لعَلَيها حَافظ. وأمّا مَن شَدَّد «لَمّا» وهُو أبُو جَعفَر وابن عَامر وعَاصِم وحَمزَة، فَهِيَ - أي: «إن» - عِندَه نَافية، و«لَمّا» إيجابيَّة على لُغَة هُذَيلٍ بمعنى «إلا» والتَّقدِير: ما كل نفس إلا عَلَيها حَافظ.

ويُقَال فيهَا تَارَةً: زَائِدَة لتَقوِيَة الكَلام وتَوكيدِه، والغَالِبُ أن تقع بعد ما النافية كالتي في نَحو «ما إن زيد قَائِم»..

وأمّا (أبو بكر) فهو كوفيّ، واسمه: عاصم.

قوله: (لتقوية الكلام)

في الرّضي: «قيل: فائدة الحرف الزّائد في كلام العرب: إمّا معنويّة أو لفظيّة. فالمعنويّة: تأكيد المعنى، كما في (مِنْ) الاستغراقيّة، والباء في خبر (ما) و(ليس).

فإن قيل: فيجب أنْ لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنويّة.

قيل: إنّما سمّيت زائدةً، لأنّها لا يتعيّن بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلاّ تأكيدُ المعنى الثّابت وتقويته، فكأنّها لم تفد شيئًا، لمّا لم تغاير فائدتها العارضة: الفائدة الحاصلة قبلها.

ويلزمهم: أن يَعدُّوا على هذا (إنَّ) ولام الابتداء وألفاظ التّأكيد، اسمًا كانت أو لا: زوائد، ولم يقولوا به.

وبعض الزّوائد يعمل، كالباء و(مِنْ) الزّائدتين، وبعضها لا يعمل نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وأمّا الفائدة اللّفظيّة: فتزيين اللّفظ، وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام متهيّئًا بسببها، لاستقامة وزن شعرٍ أو سجع، أو لغير ذلك من الفوائد اللّفظيّة.

وتكُفُّ «ما» الحجازية عَن العَمَل في المبتَدَأ والخَبَر كَقَولِه:

فَمــا إنْ طِبنــا جــبن ولَكِــن مَنايانــا ودولــة آخَرِينــا

ولا يجوز خلوّها من اللّفظيّة والمعنويّة معًا، وإلّا لَعُدَّت عبثًا»[١].

قلت: والإلزامُ مندفعٌ بما صرّح به الفاضل عبد الحكيم في حواشي المطوّل: أنّ إفادة الحرف الزّائد التّوكيد ليس بطريق الوضع له، بل هو معنًى عارضٌ، بخلاف (إنَّ) ونحوها، فإنّها تفيده بطريق الوضع، فلمّا أفادت (إنَّ) معنًى بطريق الوضع، لم يحكم بزيادتها، وإن كان ذلك المعنى وهو التّوكيد يحصل بالحرف الزّائد، إلاّ إنّه عَرَض بوقوعه في التّركيب، فحُكم بزيادته.

قوله: (وتكفّ ما الحجازيّة)

قيّد بها، لأنّ التّميميّة لا تعمل.

قال الرّوميّ: «وذهب بعض الكوفيّين إلى جواز النّصب، وحكى يعقوبُ ذلك».

وعليه فـ (إنْ) ليست كافّة.

قوله: (فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ[٢]) إلخ

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

(٢) البيت لفَروَة بن مُسَيك المُرادي، صحابي مخضرم.

قال الأعلم الشنتمري (تحصيل عين الذهب ٤٣٥ برقم ٦٩٤): «والطِّب هنا العِلّة والسبب، أي: لم يكن سبب قتْلِنا الجُبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنّا والدولة». **الإعراب**: (ما) نافية، (إنْ) زائدة، (طبنا) مبتدأ مرفوع، و(نا) ضمير متصل في محل جر بالإضافة. (جبن) خبر مرفوع. **الشاهد**: زيادة (إنْ) بعد (ما) توكيدًا، وهي كافّة لها عن العمل.

ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٣ ط هارون، ٤/ ٢٩٣ ط البكاء) والوحشيات لأبي تمام ٢٨ والمقتضب للمبرد (١/ ٥١) والأصول لابن السراج (١/ ٢٣٦) والأضداد لابن الأنباري ٢٣٣ وأمالي ابن =

وحَيثُ اجتمعت «ما» و«إن» فَإن تقدّمَت «ما» على «إن» فَهِيَ ـ أي: «ما» ـ نَافيةٌ و«إن» زَائِدَة نَحو ما تقدم في المثَال والبَيت، ....

«المراد بالطّبّ هنا: العادة. والجُبْن: خلاف الشّجاعة.

والمنايا: جمع منيّة وهي الموت. والدّولة في الحرب بمعنى: النّصر والغلبة، يقال: كان لفلانٍ على فلانٍ دولةٌ أي: انتصر عليه وغلبه». (ش).

وقال (ق): الدُّولَة، بالضّمّ: في المال، يقال: صار المالُ بينهم دُولةٌ يتداولونه يكون مرّة لهذا ومرّة لهذا، والجمع: دُولاتٌ ودُوَلٌ.

وقال أبو عبيدة: الدُّولَة، بالضّمّ: اسمٌ للشّيء الّذي يُتَداول بعينه.

والدَّولَة بالفتح: الفعل.

وقيل: هما لغتان بمعنىً.

وقال أبو عمرو بن العلاء: الدّولة بالضّم: في المال، وبالفتح: في الحرب»[1]. انتهى بتصرّف.

فيؤخذ منه: جواز فتح الدّال وضمّها.

قوله: (فإن تقدّمت) إلخ

«فإن قلت: ما هذه الفاء، قلت: هي فاء الجواب، إمّا على إجراء كلمة الظّرف مجرى كلمة الشّرط، كما ذكره سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١]، وإمّا على جعله من باب: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥]، ممّا أضمر فيه (أمّا)». (ش).

= الشجري (٣/ ١٤٨) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧١) ومغني اللبيب ٣٨ وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٨١) وخزانة الأدب للبغدادي (٤/ ١١٢).

(١) الصحاح للجوهري (٤/ ١٧٠٠، دول). نقلاً عن الرزقاني.

وإن تَقَدَّمَت «إن» على «ما» فَهِيَ أي: «إن» شَرطِيَّة، و«ما» زَائِدَة نَحو ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةً ﴾ [الأنفال: ٥٨].

الكَلِمَة الثَّالِثَة مِما جَاءَ على أربَعَة أوجهٍ: «أن» المفتُوحَة الهمزَة المخففة النُّون:

فَيُقَال فيهَا تَارَة: حرفٌ مَصدَريٌّ تُؤَول مَعَ صِلتها بِالمصدَرِ، وتَنصِب المضَارع لفظًا أو محلًّا، ....

قوله: (المخفّفة النّون)

أي: الّتي أصلها خفيفة في أصل الوضع، لا أنّ أصلها الثّقيلة، فخفّفت.

قوله: (تؤوّل مع صلتها) إلخ

بيانٌ لجهة النّسبة، فمعنى كونها حرف مصدريّ، أي: منسوبٌ للمصدر، لأنّ المصدر يحصل بسبب مصاحبتها، فـ (مع) دالّةٌ على المصاحبة للصّلة قبل التّأويل، أي: تصاحب الصّلة فتؤوّل، لا أنّ المصاحبة في التّأويل.

قوله: (وتنصب الفعل المضارع)

قال الرّوميّ: «وبعض العرب يرفع الفعل بعدها، فلذا رُوي عن مجاهد، برفع: ﴿يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣][1]».

قوله: (لفظًا أو محلًّا)

«أراد به ما يشمل التّقديريّ نحو: يعجبني أنْ يخشى زيدٌ». (م د).

---

(١) قراءة الجمهور: ﴿يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٤٩٨) والدر المصون للسمين (٢/ ٤٦٣).

فَالأول نَحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ﴾ [النساء: ٢٨]، والثَّانِي نحو: يُرِيـد النِّسَاء أن يـرضـعـن أولادهنَّ». و«أن» هَذِه هِيَ الدَّاخِلَة على الفِعل الماضِي في نَحو «أعجَبَني أن صُمْتَ» ....

وكأنّه لدفع ما يقال: إنّ كلام الشّارح قاصر، لعدم شموله الإعراب التّقديريّ، مع أنّ (أنْ) تنصب تقديرًا أيضًا كما في المثال.

ولا يخفى أنّ إرادة الإعراب التّقديريّ من المحلّيّ، يحتاج لتأويل المحلّيّ، إذ هو باقٍ على معناه لا يُراد منه إلاّ ما كان الإعراب للمحلّ، فيؤوّل بما ليس بلفظيّ، والتّأويل تكلّف، وبعد ذلك ينافيه سوق الشّارح، إذ لم يمثّل للإعراب التّقديريّ فيرد عليه التّقصيرَ في ترك التّمثيل، فهذه الإرادة بعد التكلّف لم تجد نفعًا.

فالأحسن أن يقال: إنّ الأقرب إلى الإعراب اللّفظيّ الإعراب التّقديريّ، لكون الإعراب في كلٍّ منهما على الكلمة، بخلاف المحلّيّ، فإنّ الإعراب لنفس المحلّ، فلمّا كان بعيدًا ربّما يتوهّم أنّه غير داخل هنا نصّ عليه، ويعلم من التّنصيص عليه الإعراب التّقديريّ بالأولى، وعلى هذا فقول الشّارح: (أو محلًّا) باقٍ على حقيقته من غير تأويل، ولم ينصّ على الإعراب التّقديريّ، لعلمه بالأولى، كما أنّه ترك التّمثيل لظهوره. فتدبّر.

قوله: (وأنْ هذه)

عبارة المتن هكذا: (وهي الدّاخلة) إلخ، فقدّر الشّارح ذلك استحضارًا لمرجع الضّمير، إذ حصل الفصل بالحكم ومثاله، وإجمالاً لعبارة المصنّف السّابقة مبرزًا لها في صورة الدّعوى، ليرتّب عليها قوله: (بدليل).

وقد سقط من نسخة (م) والرّوميّ و(ك): من قوله: (وهي الدّاخلة)، إلى قوله:

> بِدَلِيل أَنَّها تُؤول بِالمصدَرِ أي: صِيامُك، **لا «أن» غَيرهَا، خِلافًا لِابنِ طَاهِر** في زَعمه أَنَّها غَيرهَا، مُحتَجًا بِأنَّ الدَّاخِلَة على المضَارع تُخلِّصه للاستقبال فَلا تدخل على غَيره كالسين وسوف.

(وزائدة)[1].

قوله: (بدليل أنّها تؤوّل)

يؤخذ منه: دليلٌ اقترانيّ نظمه هكذا: (أنْ) الدّاخلة على الماضي، تؤوّل بمصدرٍ، وكلّما أُوِّل الفعلُ بمصدرٍ فهو حرفٌ مصدريّ، فـ (أنْ) الدّاخلةُ على الماضي حرفٌ مصدريّ.

قوله: (محتجًّا)

أي: متمسّكًا بالحجّة، أي: الدّليل. وقوله: (بأنَّ الدّاخلة) إلخ: الباء للتّصوير، أي: متمسّكًا بالحجّة المصوّرة بأنَّ، إلى آخره.

وحاصله: أن يقال بطريق المعارضة: (أنْ) المصدريّة تخلّص المضارع للاستقبال، وكلّ ما خَلّص المضارعَ للاستقبال فهو مختصٌّ به، فـ (أنْ) المصدريّة مختصّةٌ بالمضارع، ولا شكّ أنّ اختصاصها بالمضارع، يناقض دخولها على الماضي في المعنى.

قوله: (كالسّين)

تنظيرٌ في الاختصاص.

---

(١) نسخهم موافقة لطبعة (الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام بتحقيق رشيد العبيدي ١١٥)، التي سقط منها ما بين المعقوفين، وهو موجود في (تحقيق علي فودة ٧٩)، كالآتي: «﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ و[هي الداخلة على الماضي في] نحو: أعجبني أن صُمْتَ [لا غيرها، خلافًا لابن طاهر]. **وزائدة في نحو:** ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾».

ونُقِض بـ«إن» الشّرطِيّة، فَأنَّها تدخل على المُضَارع وتخلصه للاستقبال، وتدخل على الماضِي بِالاتِّفَاق.

ويُقَال فيهَا تَارَة: ....

قوله: (ونُقِضَ بإنْ الشّرطيّة)

هذا النّقضُ تفصيليّ واردٌ على كبرى دليل المعارض، لأنّه عند توجّه المعارضة يصير المعلّل سائلاً له، فلَه ما لَهُ.

وحاصل النّقض: لا نُسَلّم أنّ كُلّ ما خَلَّصَ المضارعَ مختصٌّ به، لِمَ لا يجوز أن يخلّصَه ولا يختصُّ به، كـ (إنْ) الشّرطيّة فإنّها تخلّصه ولا تختَصُّ به، للاتّفاق على دخولها على الماضي.

وحاصل الجواب عن هذه النّقض: تحرير محلّ المنع، بالفرق بين التّخليص والقلب، و(إنْ) الشّرطيّة تفيد الثّاني، لا الأوّل المفاد بالمصدريّة، لأنّ التّخليص يشترط فيه وجود المعنى الّذي خلص له، كالاستقبال في المضارع، فإنّه مقارنٌ لاحتمال الحالِ حالَ دخول (أنْ) المصدريّة، فبعد أن دخلت عليه صار نصًّا في الاستقبال بخلاف القلب، فإنّه تبدّل من حالةٍ لحالة، فإنّ الماضي قبل دخول (إنْ) الشّرطيّة زمانه ماضٍ، وبعد دخولها مستقبل، فـ (إنْ) لم تُخَلِّصْهُ بل قلبَتْهُ، فالمانع اشتبه عليه التّخليصُ بالقلب[1].

قال (م د): «واعلم أنّ الجمهور على أنّ (أنْ) الدّاخلة على الماضي هي المصدريّة، لكنها لا تخلِّصه للاستقبال، ففائدتها السّبك فقط، فتعليل ابن طاهر بأنّها لا تخلِّصُهُ للاستقبال صحيح، وحكمه بعدم دخولها مردود».

(١) الزرقاني والمدابغي.

زَائِدَة لتقوية المعنى وتوكيده كالتي في نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وكَذَا يُحكَم لها بِالزِّيَادَةِ حَيثُ جَاءَت بعد «لَمَّا» التَّوقيتِيَّة كَهَذا المثَال، أو وقعت بَين فِعلِ القَسمِ و«لَو» كَقَولِه:

قوله: (وزائدة)

أي: فلا تعمل شيئًا، وفائدتها: التّقوية، كما أشار له الشّارح، هذا عند الجمهور.

وخالف الأخفش فقال: إنّها تعمل، واستدلّ بالسّماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وبالقياس على حرف الجرّ[1].

ولا حجّة له في ذلك، لكونها في الآية مصدريّة، وبأنّ قياسها على حرف الجرّ الزّائد قياسٌ مع الفارق، وذلك لأنّ اختصاصه باقٍ مع الزّيادة، بخلاف (أنْ)، فإنّه قد وليها الاسم في قوله: «كأنْ ظبيةٍ»، فلم تختصّ فبطُل عملها.

قوله: (يُحكم لها بالزّيادة)

قدّره الشّارح «إشارةً إلى أنّ مقتضى قوله: (وكذا حيث): أنّ (كذا) خبرٌ مقدّم، و(حيث) مبتدأ مؤخّر، مع أنّها من الظّروف غير المتصرّفة، فبيّن أنّها ظرفٌ لفعلٍ مقدّر، وكذا يقال في أمثال ذلك». (ق).

قوله: (التّوقيتيّة)

«أي: الدّالة على الوقت، وهذا يقتضي أنّها اسم، مع أنّ الصّحيح عند المصنّف أنّها حرف، فكان المناسب أن يقول عوض التّوقيتيّة: الرّابطة». (ق).

---

(١) الرومي.

فأقســـم ....

قوله: (فأُقْسِمُ)

تمامه:

.... أن لَـــو التَقَيْنَـــا وأنـــتُم لَكَـانَ لكـم يَـوم مـن الشَّـرّ مظلـمُ[1]

فقوله: (لكان) إلخ: جواب القسم، وجواب الشّرط محذوفٌ كما هو القاعدة. ونصّ بعض المغاربة: على أنّه لا فرق في هذا الحكم بين الشّرط الامتناعيّ وغيره، وهو ظاهر كلام الجماعة. وأمّا ابن مالك فوافق على ذلك، إن لم يكن الشّرط امتناعيًّا. واضطرب كلامه في التّسهيل في الشّرط الامتناعيّ، فظاهر ما قاله في باب القسم: إنّ الجواب لـ (لو)، وهي مع جوابها جواب

القسم[2]. وكلامه في باب الجوازم: على أنّ جواب القسم محذوفٌ، أغنى عن جواب

---

(١) للمُسَيّب بن عَلَس، والمسيب لقبه واسمه: زهير. وهو من المقلين المفضلين في الجاهلية. المعنى: لو التقينا مُتحارِبين لأظلم نهارُكم فصِرْتُم منه في مثل الليل. **الإعراب**: (أقسم) فعل وفاعل، و(أنْ) زائدة، (لو) حرف شرط، (التقينا) جملة من الفعل والفاعل وهي فعل الشرط و(لكان لكم) جواب القسم، وجواب (لو) محذوف على القاعدة المشهورة: إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، كما قال ابن مالك (ألفيته ٧٠٦):

وَاحْـذِفْ لَـدَى اجْتِمَـاعِ شَـرْطٍ وَقَسَـمْ جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَهْـوَ مُلْتَـزَمْ

الشاهد: إدخال (إن) زائدة توكيدًا بين القسم و(لو).

ينظر: ديوانه ١٢٥ (شعره المجموع، ط الآداب) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٠٧ ط هارون، ٤/ ٢٣١ ط البكاء) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ١٧٥) وتحصيل عين الذهب للشنتمري (برقم ٦٦٨) وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٥١) ومغني اللبيب ٥٠ والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٩٠٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ١٠٩).

(٢) تسهيل الفوائد لابن مالك ١٥٢.

أو بَين الكَاف ومجرورها كَقَولِه:

.... كَأن ظَبيَة تعطو إلى وارق السّلم

في رِوايَة الجَرّ.

ويُقَال فيهَا تَارَة: مُفسِّرَة لِمضمون جُملَةٍ قبلهَا، فَتكون بِمَنزِلَة «أي»

(لو). (ش) بتصرّف.

قوله: (تعطو)[1]

أي: تتطاول إلى الشّجر، لتتناول منه.

وبعده: (إلى وارقِ السَّلَمِ)، ويروى: ناضرِ السَّلَم[2].

والسَّلَمُ، بفتحتين: شجرٌ عظيمٌ له شوك.

قوله: (ومفسِّرة)

---

(١) قائل البيت: باغت بن صَريم اليشكريّ، أو عِلْباء بن أرقم اليشكري. وقيل غير ذلك. وتمامه:

ويومًا تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

اللغة: (توافينا) تجيئنا، (مقسم) حسن جميل، (تعطو) تتناول أطراف الشجر في الرعي، (وارق السلم) شجر السلم المورق. (ظبية) يروى بالرفع والنصب والجر. **المعنى**: وصف امرأة يستمتع بحُسْنها، لها وجه جميل، وعنق كعنق الظبية. **الشاهد**: (كأنْ ظبيةٍ) والتقدير: كظبيةٍ، و(أنْ) زائدة.

ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٣٤ ط هارون، ٣/ ١٥ ط البكاء) كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٨٣ وتحصيل عين الذهب للشنتمري (٢٨٠، برقم ٣٩٤) والأضداد لابن الأنباري ١٠٧ والزاهر لابن الأنباري (١/ ١٥٥) وأمالي القالي (٢/ ٢١٠) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٣٦٧) وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٧٨) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٣) ومغني اللبيب ٥١ وتخليص الشواهد لابن هشام ٣٩١ وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ١١١) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (١/ ١٦٢).

(٢) ينظر: الأصمعيات ١٥٧ (برقم ٥٥) وتهذيب اللغة للأزهري (٨/ ٤٢٤).

التفسيرية كالتي في نَحو ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. أي: اصنَع، فَالأمر بصنع الفلك تَفسِير للوحي، وكَذَا يُحكَم لها بِأَنَّها مُفسِّرَةٌ: حَيثُ وقعت بعد جُملَة فيهَا معنى القَول دون حُرُوفه أي: حُرُوف القَول،

أنكرها الكوفيّون.

قال (م): «وله وجهٌ، لأنّه إذا قيل: كتبتُ إليه أنْ افعل، لم يكن (افعل) نفس (كتبت)، كما أنّ (الذَّهَب) نفس (العَسْجَد)، في قولك: هذا عَسْجَدٌ، أي: ذَهَب، ولهذا لو أتيت بـ (أي) مكان (أنْ)، لم تجده مقبولاً في الطّبع»(١).

قوله: (حيث وقعت) إلخ

شروع في ذكر قيودٍ، أوّلها: أن تقع بعد جملةٍ بقيد كونها فيها معنى القول، دون حروفه. الثّاني: عدم اقتران (أنْ) بخافضٍ. الثّالث: أن يتأخّر عن (أنْ) جملة.

وقد تكفّل بأمثلة ما اختلّ فيه بعض هذه الشّروط، كما تكفّل بمثالِ ما استكملت فيه.

قوله: (دون حروفه)

في الرّوميّ: دان يدون دُونًا، بالضّم: صار خسيسًا. و(دُون)، بالضم: نقيض (فوق). وبمعنى: غير. وتدخل على (دون): مِنْ والباء قليلاً.

قال السّعد: «دُون في الأصل: أدنى مكانٍ من الشّيء، يقال: هذا دُونَ ذاك، إذا كان أحطّ منه، ثمّ استعير للتّفاوت في الأحوال والمراتب، مثل: زيدٌ دون عمروٍ في الشّرف، ثمّ اتّسع فيه فاستعمل في كلِّ تجاوز حدّ إلى حدّ، وتخطّي حكمٍ إلى حكم»(٢).

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٢٤٠.

(٢) المطول شرح التلخيص للتفتازاني ٣٨٣.

ولم تقترن «أن» بخافِض ويَتأخَّر عَنهَا جملَةٌ اسميَّة أو فعليَّة، فالفعليَّة كالمثال المتَقَدّم، والاسمية نَحو ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]. فَلَيسَ مِنها أي: المُفسِّرة نَحو ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] لأن المتَقَدّم عَلَيها غير جملَة وإنَّما هِيَ المُخفَّفَة من الثَّقِيلَة، ولا نَحو: «كَتبتُ إلَيه بِأن افعَل»، لدُخُول الخَافِض عَلَيها،

قوله: (ويتأخّر)

أي: وحيث تأخّر فهو من جملة القيود، كما علمته.

قوله: (﴿أُورِثۡتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣])

حالٌ من المبهم، وقوله: ﴿تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ إلخ، قيل: (أنْ) ههنا مخفّفةٌ من الثّقيلة في موضع نصبٍ على حذف حرف الجرّ، أي: بأنْ.

قوله: (غير جملة)

بل هو مبتدأ، والجملة الّتي بعده خبره، فهي من تتمّته ومرتبطةٌ به، وما بعد (أنْ) المفسّرة ليس مرتبطًا بما قبله إلاّ من جهة التّفسير، بل يتمّ الكلام بدونه.

قوله: (لدخول الخافض)

وهو لا يدخل إلّا على الاسم، أو ما في تأويله.

و(أن افْعَلْ) بتقدير: كون (أنْ) فيه مصدريّة في تأويل الاسم، فيصحّ دخول الجار عليه. وبتقدير: كونها تفسيريّة، ليس باسمٍ ولا في تأويله، فيمتنع دخول الجارّ عليه، وإنّما مثّل بمادّة الفعل ليكون المثال كليًّا منطبقًا على جميع المواد، إذ لو خصّص لربّما توهّم القصر.

وإنَّما هِيَ «أن» المصدَرِيَّة. ولا نَحو: «ذكرتُ عَسجَدًا أن ذَهَبًا» لأن المتَأخر عَنهَا مُفردٌ لا جملَةٌ، فَيجب أن يُؤتى بِـ«أي» مَكَأنَّها. ولا نَحو: «قُلتُ لَهُ أن افعَل»، لأن الجُملَة المتَقَدّمَة فيهَا حُرُوف القَول.

وأما قَول بعض العلماء ـ وهُو سليم الرَّازِيّ ـ في قَوله تعالى ﴿ مَاقُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]، أَنّها أي:......

قوله: (أنْ المصدريّة)

أو مخفّفةٌ من الثّقيلة.

قوله: (فيجب أن يُؤتى بأي)

أي: إن قصد التّفسير. فإن لم يقصد فإسقاط (أنْ) كافٍ.

و(ذهبًا): بدلٌ من (عَسْجَد)، أو عطف بيانٍ عليه.

قوله: (وأمّا قول)

مبتدأ. وقوله: (إن حُمل) إلخ مجموع الشّرط والجواب: في محلّ رفع خبره. و(منعَ): جواب الشّرط لا محلّ له من الإعراب، لما تقدّم لك فتذكّر هذا بالنّظر لكلام المصنّف.

وأمّا بالنّظر لمجموع الكلامين، فالخبر قوله: (ففيه إشكالٌ).

قوله: (الرّازيّ)

نسبةٌ إلى الرّي على غير قياس، إقليمٌ من بلاد العجم.

قوله: (﴿ مَاقُلْتُ لَهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧])

﴿ مَا﴾: نافية. و﴿قُلْتُ ﴾: فعلٌ وفاعل. و﴿لَهُمْ ﴾: متعلّق به، والمجرور المتّصل به

«أن» الدَّاخِلَة على ﴿اعْبُدُوا﴾ مُفسِّرَة فَفيهِ إِشكَال، لأَنَّه لا يَخلُو إِما أن تكون مُفسِّرة لـ﴿أَمَرْتَنِي﴾ أو لَـ﴿قُلْتُ﴾.

قالَ الزَّمَخشَرِيّ: وكِلاهُما لا وجه لَهُ، **لأَنَّه إن حُمِل على أَنَّها مُفسِّرَة لـ﴿أَمَرْتَنِي﴾ دون ﴿قُلْتُ﴾** ....

عائدٌ إلى النّاس، و﴿إِلَّا﴾: استثنائيّة. والموصول وصلته: منصوب المحلّ على أنّه مفعول القول، فالاستثناء

مفرّغ. و﴿أَنِ﴾: حرف تفسير. والجملة بعده: مفسِّرة لمفعول ﴿قُلْتُ﴾ مؤوّلاً بـ: أمرت، ولا ينافيه ما يأتي أنّها مفسِّرةٌ لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾، فإنّها مفسِّرةٌ له باعتبار متعلّقه، فإنّه قولٌ يقتضي مقولًا، فيكون قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، مفسِّرًا له وليست مفسِّرةً للقول، لامتناع حملها عليه وشرط المفسِّر: صحّة الحمل على المفسَّر. نعم يصحّ على رأي مَنْ قال: إنّ مقول القول مفعولٌ مطلق[1].

قوله: (لأنّه إن حُمل) إلخ

حاصله: أنّ المصنّف استدلّ على بطلان مدّعى الرّازيّ بطريق المعارضة، وهو أن يقال: لو كانت (أنْ) مفسِّرة، لكان المفسَّر إمّا (أمرتُ) أو (قلتُ)، والتّالي بقسميه باطل، أمّا الملازمة فظاهرة، وأمّا بيان انحصار التّالي في القسمين، فلأنّهما المذكوران، فالتّفسير إنّما يكون لواحدٍ منهما على حِدَته، لا للمجموع ولا لغيرهما، لأنّه لم يُعهد تفسيرُ مجموعِ الجملتين، ولا وجودُ مفسِّر ـ بالكسر، بدون مفسَّر ـ بالفتح، فعلم: أنّ (أو) في قوله بعد: (أو على أنّها مفسِّرةٌ لـ: قُلت)، للانفصال الحقيقيّ.

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

مَنَع مِنهُ فَسَاد المعنى، ألا ترى أنه لا يَصح أن يكون ﴿اَعْبُدُواْ اَللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ مقولا لله تعالى، وذَلِكَ لأن ﴿أَمَرْتَنِى﴾ مقول ﴿قُلْتُ﴾، وهُو مُسنَدٌ إلى ضمير الله تعالى، فَلَو فُسِّر بِالعبَادَة الواقِعَة على ﴿اَللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ لم يَستَقِم، لأن الله لا يَقُول: ﴿اَعْبُدُواْ اَللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾، أو حُمِل على أنّها أي: «أن» مُفسِّرة لـ﴿قُلْتُ﴾ دون «أمرتُ» فحُروف القَول تأباه أي: تأبى التَّفسِير لِما تقدَّم من أن شَرط المفَسَّر ـ بِفَتح السِّين ـ أن لا يَكون فيهِ حُرُوف القَول، لأن القَول يُحكى بعده الكَلام من غير أن يتوسَّط بَينهما حرفُ التَّفسِير. انتهى كَلام الزَّمَخشَرِيّ.

وأمّا بيان بطلان القسم الأوّل من التّالي، فلأنّها لو كانت مفسِّرةً لـ (أمرت)، للزم عليه فساد المعنى، وما استلزم الفساد فهو فاسد، فكونها مفسِّرةً لـ (أمرت) فاسد، وبيان الملازمة هنا، ما أشار له الشّارح بقوله: (وذلك لأنّ أمرتني مقول قلت) إلخ.

وأمّا بيان القسم الثّاني من التّالي، فلأنّها لو كانت مفسِّرةً لـ(قلتُ)، للزم وقوع التّفسير بعد صريح القول، والتّالي باطل، لأنّه يشترط أن يكون المفسَّرُ فيه معنى القول دون حروفه، وأشار لذلك الشّارح بقوله: (لما تقدّم من أنّ شرط المفسَّر) إلخ، وإذا بطُل التّالي بقسميه بطُل المقدّم، وهو كون (أنْ) مفسِّرة، فثبت نقيضه، وهو أنّها ليست مفسِّرة، وهذا نقيضُ ما ادّعاه الرّازيّ من أنّها مفسِّرة، فتمّت المعارضة.

قوله: (فَساد المعنى)

فاعلُ (مَنَع)، فهو مبنيٌّ للفاعل، وهو ما كتب عليه (ك)، لكن جعل المفعول الحامل، فظاهره أنّ الفاعل: الحمل، أي: منع الحمل الحامل[1].

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧١.

فَإِنَّ أُوِّل لفظُ القَول بِغَيرِهِ جَازَ التَّفسِير، ولِهَذا جوّزَه - أي: التَّفسِير - الزَّمَخشَرِيّ

إن أُوِّلَ ﴿قُلْتُ﴾ بـ«أمرت» والتَّقدِير: ....

وفي نسخة (م) والرّوميّ: (مُنِع) بالبناء للمجهول، كما ضبطاه. وضمير (منه): أرجعه (م) لـ (بعض العلماء)، أي: من بعض العلماء[1]. وأمّا غيره: فأرجع الضّمير للمصدر المأخوذ من فعل الشّرط، أي: الحمل، فيجعل هنا راجعًا لذلك، وهو ظاهر.

وقد أجيب عن هذا الفساد: بأنّ ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]: على إضمار فعلٍ من كلام عيسى، أي: أعني، لا أنّه من جملة: ﴿اعْبُدُوا﴾، أردفَ به المحكيّ تعظيمًا لله تعالى، كما قال الزّمخشريّ في قوله تعالى حكايةً عن اليهود: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]: «ويجوز أن يضع الله الذّكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنه رفعًا لعيسى عليه السلام»[2].

ومنها: أنّ التّفسير مصروفٌ إلى المعنى، بأن يكون عيسى عليه السلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارةٍ أخرى، وكأنّه تعالى قال له: مُرهم بأن يعبدوني، أو مُرهم بأن يعبدوا الله ربَّك، وربَّهم، فعبّر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التّكلّم، وعنهم بطريق الخطاب، كما اقتضاه المقام، ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾ [الصافات: ٣١]، والأصل: إنّكم لذائقون، ثمّ عدل إلى التّكلّم، لأنّهم تكلّموا عن أنفسهم، ومنها: أنّ الله تعالى قال لعيسى عليه السلام: قل لهم: اعبدوا الله ربّي وربّكم، فحكاه كما أُمر به.

قوله: (إِنْ أُوِّل قلتُ)

---

(١) ينظر: حل معاقد القواعد للزيلي ٢٤٢.

(٢) الكشاف (١/ ٤٥١).

ما أمرتُهُم إلا ما أمرتنِي بِهِ أن اعبدوا الله ربي. واستَحسنهُ المصَنّف في «المغنِي». **وجوّز الزَّمَخشَرِيّ أيضًا مَصدَرِيَّتَها** أي: مَصدَرِيَّة ﴿أَنِ﴾ هَذِه **على أنّ المصدر** المُؤول مِن ﴿أَنِ﴾ وصِلَتها، وهُو ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ **بَيان للهاءِ** أي: عطفُ بَيان على الهَاءِ المَجرورَة بِالبَاء في ﴿بِهِۦ﴾ **لا** «أن» المَصدرَ **بدلٌ** من الهَاء، **لأنّ** المُبدَل مِنهُ في حُكمِ السَّاقِط، وعَلى **تَقدِير إسقَاط الضَّمِير** المبدل مِنهُ **يُخَلّي الصِّلَة من عَائِدٍ** على الموصُول الَّذِي هُو ﴿مَآ﴾، وذَلِكَ لا يجوز، واللازِم بَاطِل وكَذَا الملزُوم،

وعلى هذا فوضع القول موضع الأمر تأدّبًا، لئلا يجعل نفسه وربّه أمرين.

وقال (ك): وقد جوّز ابن عصفور التّفسير بعد صريح القول، لأنّ التّفسير في التّحقيق راجعٌ إلى مفعولٍ مقدّرٍ للفعل، لا إلى الفعل نفسه، فيجوز أن تكون مفسِّرةٌ بعد صريح القول بهذا الاعتبار، فلهذا جوّز ابن عصفور أن تكون مفسِّرةٌ بعد صريح القول، والحاصل: أنّ من أمعن النّظر ههنا، جوّز أن تكون مفسِّرةٌ بعد صريح القول بدون تأويل، ومن نظر إلى ظاهر اللّفظ، فلا يجوّزهُ إلاّ بالتّأويل، لامتناع تفسير الصّريح، لإفضائه إلى تحصيل الحاصل[1].

قوله: (وجوّز الزّمخشريّ أيضًا)

أي: كما جوّز التّفسير بالتّأويل. قال (ك): «والتّفسير أرجح»[2].

قوله: (أي: عطف بيانٍ)

وذلك لأنّ ضمير الغائب فيه إبهامٌ، فاقتضى البيان، كما اقتضى التّميز في قولك:

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٤.

والصَّـواب العَكس وهُو كَـون المصـدر بَدَلا مـن الـهَـاء مـن ﴿بِهِۦ﴾ لا عطف بَيان عَلَيها، لأن البَيان في الجوامد كالصفة في المشتقات، فكَما أن الضمائر لا تنعَت كَذَلِك لا يعطف عطف بَيان، نَص على ذَلِك ابن السَّيِّد وابن مالك، وعَلى هَذا فَلا يتبع الضَّمِير بعطف البَيان كَما أن الضَّمِير لا يُنعَت، وإذا امتَنع أن يكون بَيانا تعيَّن أن يكون بَدَلا.

فَإن قال قَائِل يلزمُ على القَول بالبَدَليَّة إخلاء الصِّلَة من عَائِدٍ كَما تقدَّم، بِنَاءً على أن المُبدَل مِنهُ في نِيَّة الطَّرح، قُلنَا: ذَلِك غَالب لا لازِم.

رُبَّهُ رَجُلاً، ونِعْمَ رَجُلاً زيدٌ.

قوله: (ابن السِّيد)

«بكسر السّين، عبدالله أبو محمّد البَطَلْيَوْسيّ، بموحّدة وطاءٍ مهملة مفتوحتين، ولام ساكنة ومثنّاة تحتيّة مفتوحة وواو ساكنة وسين مهملة، نسبةٌ إلى بطليوس بلدةٌ بالأندلس»[1].

قوله: (فلا يُتبعُ الضّميرَ بعطفِ بيان)

قال الرّوميّ: «هذا اختيارُ ابنُ مالك، لكنّ الحقّ أنّ الضّمير الغائبَ غير ضمير الشّأن، يُعطف عليه بيانًا. نصّ عليه شارح اللّب».

وعلّل ذلك: بأنّ ضمير الغائب فيه إبهامٌ[2]، إلى آخر ما سبق، ونُقل عن بعض النّحاة أنّه قد يكون منعوتًا.

قوله: (قلنا ذلك غالبٌ)

(١) الشنواني.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٤.

وَلَئِن سلمنَا لُزُومه فلنا جَواب آخر، وهُو: أن نقُول: **العَائِد المقدر الحَذف مَوجُود لا مَعدُوم** فَلا يلزم المحذُور. **ولا يَصح أن يُبدل** المصدر المذكُور من ﴿ مَا﴾ الموصولة المعمولة لـ﴿قُلْتُ ﴾،

وإلاّ فقد يكون المبدل منه هو المقصود، كما في قوله:

إنّ السُّيُوفَ غُدُوَّها ورَواحُها تَرَكَتْ هَوزانَ مثلَ قَرن الأعضَبِ[1]

فإنّ (تَركَتْ) خبرٌ عن السّيوف، ولو راعى البدل لقال: تركًا، وتقدّم بسطه في الكلام على الخطبة، فلا تغفل.

قوله: (والعائد المقدّر الحذف)

فيه قصور، لأنّ النّحاة فسّروا المحذوف بقولهم: هو الّذي يقدّرُ وجودُه، فالوجه أن يقال: ليس المراد من كون المبدل منه غيرُ مقصودٍ إهداره وانخراجه بالكليّة، بل إيذان منهم باستقلال البدل بنفسه، فلا يكون في حكم السّقوط، حتّى يلزم إخلاء الصّلة عن الضّمير. أفاده الرّوميّ.

قوله: (المحذور)

وهو خلوُّ الصّلة عن الضّمير، ولهذا جوّز البيضاويّ الوجهين حيث قال: «﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: عطفُ بيانٍ للضّمير في (به)، أو بدلٌ منه[2].

قوله: (ولا يصحّ أن يُبدل منْ ما)

جوابٌ عمّا يقال: هل يصحّ أن يُبدل مِنْ (ما)، فلا يُحتاجُ إلى هذا التكلّف.

---

(١) للأخطل. ينظر: ديوانه ٧٤.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي (٢/ ١٥١).

لأن العِبَادَة مصدر مُفرد لا يعمل فيهَا فعل القَول، لأن القَول وما تصرف مِنهُ لا يعمل إلا في جملَة أو مُفرد يُؤَدِّي معنى الجُملَة كـ«قلتُ قَصيدةً» والعِبَادَة لَيست كَذَلِك، نعم يجوز أن تُبدَل العِبَادَة من ﴿مَا﴾ إنْ أُوِّل ﴿قُلْتُ﴾ بـ«أمرت»، ....

فأجاب: بأنّه لا يصحّ، معلِّلاً له بأنّ العبادة، إلخ.

قال الرّوميّ: «وهذا على رأي من قال: إنّ العامل في البدل، هو العامل في المبدل منه، أمّا على رأي من جوّز في عامل البدل، كونه من جنس المبدل منه، فلا محذور، لجواز أن يكون العامل في العبادة هو أمر الّذي من جنس القول». روميّ.

قوله: (لأنّ العبادة لا يعمل فيها) إلخ

إن قلت: (عمل) يتعدّى بنفسه إلى معمول، فلمَ أدخلَ (في) عليه، وجعلهُ مفعولاً فيه؟ قلت: للرّمز إلى أنّ القول لا يتعلّق به أصلاً من حيث إنّه مفعول به، وإن تعلّق به على وجه الظّرفيّة من جهة اعتبار السّلب.

وقوله: (فعلُ القول)، الإضافة بيانيّة، وأضاف الفعل إلى القول، إشعارًا بأنّ الفعل إذا كان غير القول يعمل فيها، نحو: أخْلِصِ العبادةَ عن الرّياء. وعبّر عن (قلتُ) بالقول، ليعمّ كلّ مادّة فيها حروف القول. وإنّما لم يقل (القول) بحذف (فِعْل)، مع أنّه أخصر، لأنّ سلب العمل من جانب الفعل أولى، لاستلزامه السّلب عن القول استلزام الأعمّ الأخصّ، فهو مبالغةٌ في نفي العمل[1]. (ك) بتصرّف.

قوله: (نعم يجوز) إلخ

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٧٧ ـ ٣٧٨.

لأن «أمرت» يَعمَل في المُفرَد الخَالِي من معنى الجُملَةِ نَحو «أمرتُك الخَير» والأكثَر تعديته إلى المأمُور بِهِ بِالبَاء.

قالَ الزَّمَخشَرِيّ ما حَاصلُهُ: **ولا يمتَنع في** ﴿أَنِ﴾ من قَولِه تعالى ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ [النحل: ٦٨] **أن تكون مُفسِّرة** بِمَنزِلَة «أي» **مِثلها في** ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] فَيكون التَّقدِير: .....

إعلامٌ لما في النّفس، وهو: هل يجوز كونها بدلاً؟ فقال: نعم، يجوز[١].

قوله: (ولا يمتنع) إلخ

الواو: عطفٌ على مقدّر، كأنّه قيل: يمتنع القول بامتناع التّفسير بعد الإبهام[٢]، ولا يمتنع القولُ بالتّفسير بعده، ويصحّ جعلُها استئنافيّة أو اعتراضيّة، لكنّ الأوّل أولى، لخلوّهما عن رعاية النّظم.

وعبّر عن الجواز بسلب الامتناع، ليكون نصًّا في الرّد على المخالف[٣].

قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ﴾ [النحل: ٦٨].

أي: ألهمها، وقذف في قلوبها أن تتّخذ من الجبال بيوتًا، أي: من بعض الجبال، لأنّها لا تبني في كلِّ جبلٍ، فـ (مِنْ) تبعيضيّة. وسمَّى ما تتّخذُه بيتًا، تشبيهًا ببيت الإنسان، بل فيه من دقّة الهندسة ما لا يقوى عليه حُذّاق المهندسين، فسبحان اللّطيف الخبير[٤].

قوله: (مِثْلُهَا)

---

(١) الرومي.

(٢) عند الكافيجي ٣٧٩: «الالهام».

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٩.

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٧٩.

أي: اتخذي، فُسِّرَ الوحي إلى النَّحل بِأنهُ الأمرُ بِأن تَتَّخِذ من الجبَال بُيُوتًا. انتهى.

خلافًا لمن مَنعَ ذَلِك وهُو الإِمام الرَّازِيّ فَإِنَّهُ قالَ مُتعَقِّبًا لكَلام الزَّمَخشَرِيّ: إنَّ الوحي هُنَا إلهام بِاتِّفَاق ولَيسَ في الإلهام معنى القَول، وإنَّما هِيَ مَصدَرِيَّةٌ، أي: باتِّخاذ الجبَال بُيُوتًا،

أي: مثلُ هذه الآية في أن تكون مفسِّرة كائن في ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. فـ (مثلُها): مبتدأ، أو نصبٌ على الحال من اسم تكون.

والتّغايرُ المبنيّ عليه المماثلة، باعتبار الوقوع في شخص التّركيبين، وإن كان (أنْ) فيهما شيئًا واحدًا، وإنّما جُعل جواز التّفسير الثّاني أصلاً مع أنّ الإيحاء ذُكر في كلٍّ، لأنّ الإيحاء في الآية الثّانية فيه معنى القول اتفاقًا، بخلاف الأولى، فهو من ردّ المختلف فيه إلى المتّفق عليه.

قوله: (وهو الإمام الرّازيّ)

نسبةً للرّيّ، وهو: أبو عبدالله فخرُ الدّين محمّد بن عمر بن الحسين البكريّ الطّبرستانيّ الأصل، الرّازي المولد، المعروف بابن الخطيب، توفّي سنة ستٍّ وستُّمئة، بمدينة هراة[1].

فعلم أنّه ليس المذكور سابقًا، لأنّ ذلك اسمه: سليم، ولذا صرّح باسم ذاك هناك، وترك اسم هذا هنا، اكتفاءً بشهرته بالإمام الرّازيّ.

قوله: (باتّخاذ الجبال بيوتًا)

---

(١) الشنواني.

وأشَارَ المُصَنِّف إلى دَفعه نصرَة للزمخشري بقوله: **لأن الإلهام في معنى القَول**، لأن المقصُود من القَول الإعلام، والإلهامُ فعلٌ من الله يَتَضَمَّن الإعـلام بِحَيثُ يكون المُلهَم عَالِمًا بِما أُلهِمَ بِهِ، والهام الله النَّحل من هَذا القَبِيل.

ويُقَال فيهَا تَارَة: **مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة كالتي في** نَحو ....

«الصّواب: باتّخاذ بيوت[1] من الجبال»[2]، كذا قيل.

ويُجاب: بأنّ البيوت لمّا كانت بالجبال كانت كأنّها هي واللام في الجبال للجنس، فلا يقتضي الاستغراق، فكأنّه قال باتّخاذ بعض الجبال بيوتًا أي: تأوي إليها، وإن كان ما تبنيه وتتّخذه البيوت، لا الجبال.

فالصّواب: (الأوْلَى)[3]، لا: (الصواب).

فائدة:

قال (ك): إذا ولي الفعلُ المضارع المقترن بـ (لا) (أنْ) الصّالحة للتّفسير نحو: أشرتُ إليه أنْ لا يَفْعَل، جاز رفع ذلك الفعل على أنّها نافية، كما جاز جزمه على أنّها ناهية، فتكون مفسِّرةٌ على كلا التّقديرين، وجاز نصبه أيضًا على أنّها نافية، فتكون حينئذٍ مصدريّة، لا غير. وأمّا إذا وليها بدون (لا)، جاز رفعه ونصبه، لا غير[4].

---

(١) (أ) و(ج): «بيوتا». والمثبت من (ب)، وعند الشنواني في مخطوطة كالآتي:

الصواب باتخاذ بيوت من الجبال

(٢) الشنواني.

(٣) في حاشية (ج): «أي: التعبير بـ (الأولى)».

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾

قوله: (﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠])

(أنْ): مخفَّفةٌ من الثّقيلة، اسمها ضمير الشّأن محذوف.

قال الرّضيّ: لا يجوز تقدير ضمير الشّأن، إلاّ بعد (أنْ) المخفّفة قياسًا، و(إنّ) وأخواتها ضرورة[١].

فإن قيل: قد جوّزوا في قول الشّاعر:

قَنافِذُ هَدّاجُونَ حَوْلَ بيوتِهم ... بما كانَ إيّاهُمْ عَطِيّةُ عوَّدا[٢]

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ١١٣).

(٢) للفرزدق. في ديوانه (٣٠٧ ط إيليا الحاوي) وشرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة، بلفظ:

قنافذ درّامون خلف جحاشهم ... لِما كان إيّاهم عطيّة عَوّدا

اللغة: (قنافذ) جمع قنفذ وهو حيوان ذو شوك، يضرب به المثل في سرى الليل يقال: أسرى من قنفذ، (درّامون) يمشون مشيًا في سرعة وتقارب خطو، و(هداجون) من الهدْج والهدَجان وهو السير السريع، (عطية) أبو جرير. **المعنى**: إنّ قوم جرير يمشون كالقنافذ، لمشيهم في الليل للسرقة والفجور، وإنهم اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبي جرير لأنه هو الذي عودهم ذلك. **الشاهد**: قوله (بما كان إياهم عطية عودا) حيث ولي كان معمول خبرها، وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور على راي الكوفيين، لأنهم يجيزون: كان طعامك زيد آكلاً. والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون (عطية) اسم كان، ولهم في البيت عدة توجيهات، منها ما ذكر الشاهد من أجله هنا: أن اسم كان ضمير الشأن، و(عطية) مبتدأ، و(إيّاهم... عود) الأصل: عودهم، والجملة من (عود) وفاعله ومفعوله: خبر. وجملة المبتدأ والخبر: في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان على هذا الوجه.

ينظر: المقتضب للمبرد (٤/ ١٠١) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥١) والمسائل الحلبيات للفارسي ٢٥٦ واللامع العزيزي لأبي العلاء المعري ٦٩٤ وتخليص الشواهد لابن هشام ٢٤٥ وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٢٧٠) وشرح أبيات مغني اللبيب (٧/ ٢٧٨) وفتح القريب المجيب للدرة (٤/ ٣٣٧).

﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تكون فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] في قِرَاءَة الرّفع في يكون وهِي قِرَاءَة أبي عَمرو وحَمزَة والكسَائِيّ ويَعقُوب وخلف في اختِيَارِه.

وكَذَا يُحكَم لها بِالتَّخفيفِ من الثَّقِيلَة حَيثُ **وقعت بعد عِلم**، ولَيسَ المرَاد بِهِ «ع ل م» بل كل ما يدل على اليَقِين، **أو ظن ينزل ذَلِك الظَّن منزِلَة العِلم**، وتقدم مثالهما.

أنّ اسم كان ضمير الشّأن، والتّقدير: بما كان هو، أي: الشّأن.

وأجيب: بأنّهم لم يجوّزوا في هذا البيت أنّه محذوف، وإنّما جوّزوا أنّه مستترٌ في (كان)، والكلام في الأوّل دون الثّاني. (ش).

والسّين في (سيكون) للفصل بين (أنْ) والفعل، فتكون عوضًا عن المحذوف، أعني: ضمير الشّأن العامل فيه (أنْ)، وجبرًا للنّقصان اللاحق لها.

قوله: (﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾ [المائدة: ٧١][1])

أي: وحسب بنو إسرائيل أنّهم لا يصيبهم من الله بلاءٌ وعذابٌ في الدّنيا والآخرة، نُزّل حسبانُهم لقوّته في صدورهم منزلة العلم، فعلى هذا تكون (أنْ) هنا بعد ما نُزّل منزلة العلم، كما أنّها في الأولى بعد العلم حقيقةً، فيكون قد مثّل لما أجمله بقوله: (وكذا يُحكمُ) إلخ.

و(لا): حرف نفيٍ جيء به لما علمت. و(تكون) تامّةٌ فاعلُها (فتنة)، وهي مع فاعلها في محلّ رفع خبر (أنْ)، وهي مع معمولها قائمةٌ مقام مفعولي (حسِب).

---

(١) على قراءة أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿أَلَّا تَكُونُ﴾ برفع النون، في قوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ وقرأ بنصب النون ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٤٧.

الكَلِمَة الرَّابِعَة مِمّا جَاءَ على أربَعَةِ أوجهٍ: «مَن»، بفَتح الميم. فتكون تَارَةً شَرطِيَّة: كالَّتِي في نَحو ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. وتارَةً مَوصُولَة، كالّتي في نَحو ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ ....

قال (ش): «وادّعى ابنُ مالك أنّ (حَسِبَ) تستعمل تارةً للظّنّ وتارةً للعلم[١]، والظّاهر أنّ مراده أنّ ذلك بحسب الوضع».

قوله: (﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨])

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾: خبرٌ مقدّم، و﴿مَن يَقُولُ﴾: مبتدأ.

والمعنى: الّذي يقول كذا وكذا كائن من النّاس. وفائدة الإخبار: التّنبيه على أنّ الصّفات المذكورة تنافي الإنسانيّة[٢]. واعترضه الشّريف الجرجانيّ بأنّه لا يظهر في مثل: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

وأجاب الكازرُونيّ: بأنّ الفائدة في الآية المذكورة، تحصل بما ذُكر، وليس المراد أنّ ذلك يجري في جميع نظائره[٣].

قال الشّريف: «والأوْلى جعل مضمون الجار والمجرور مبتدأً على معنى: وبعض النّاس، أو بعضٌ منهم مَن اتّصف بما ذُكر، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف، ولا استبعاد في وقوع الظّرف بتأويل معناه مبتدأ[٤]، ....

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٨٠).

(٢) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي (١/ ٧٧ ـ ٧٨).

(٣) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي (١/ ٧٨ ط مصطفى البابي).

(٤) تتمته: «يرشدك إلى ذلك قول الحماسي: منهم ليوث لا ترام وبعضهم [...]، حيث قابل لفظ (منهم) بما هو مبتدأ، أعني: لفظة (بعضهم). وقد يقع الظرف موضع المبتدأ، مع تقدير الموصوف، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾». ينظر: حاشية السيد الشريف على الكشاف (١/ ١٦٧ ط دار الفكر).

على أحد الاحتِمالَين، فتحتاج إلى صلَةٍ وعائِدٍ.

وتارَةً استفهامية كالتي ....

كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]»[١].

قال الكازرونيّ: «جعل ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ بمعنى: بعض النّاس، يدلّ على كون (مِنْ) بمعنى: البعض، فيكون اسمًا، لكنهم ذكروا كون الكاف اسمًا، وكذا كون (عن) اسمًا، وما اطّلعنا على أنّهم ذكروا كون (مِنْ) اسمًا بمعنى: البعض»[٢].

ويجاب عنه: بأنّ (مِنْ) كذلك أيضًا، وخرّج عليه الزّمخشريّ قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، فقال: إنّ (مِنْ) بمعنى: بعض، مفعولٌ به. و(رزقًا): مفعول لأجله[٣].

فهذا يدلّ على أنّها اسم، والزّمخشريّ حجّة في العربيّة.

قوله: (على أحد الاحتمالين)

والاحتمال الثّاني: أنّها نكرةٌ موصوفة.

قال (ك): «وقد تقعُ (مَنْ) موصوفةً بمَعْرفة، إذا كانت موصولة نحو: قام مَن في الدّار العاقلُ. ولم يلتفت إليه المصنِّف، لقلّة استعماله في كلام العرَب، أو لكونِه مِن الوُجُوه المركّبة، وهو ليس بصَددها، بل بصدد بيان الوُجوه البَسيطة»[٤].

قوله: (وتارةً استفهاميّة)

---

(١) حاشية السيد الشريف على الكشاف (١/ ١٦٧ ط دار الفكر).

(٢) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي (١/ ٧٨).

(٣) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٧٨ ـ ٧٩).

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٧.

في نَحو ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢] فتحتاج إلى جَوابٍ.

وتارَةً نكرَةً مَوصُوفَة كالتي في نَحو: «مَررتُ بِمَن مُعجِبٍ لَك» أي: إنسَان مُعجِبٍ لَك، وتحتاج إلى صفةٍ.

«فيطلب بها العارض المشخَّصُ لذوي العلم، هذا هو المشهور»[١]. وقال صاحب المفتاح: «للسّؤال عن الجنس من ذوي العلم»[٢].

وها هنا كلامٌ يطلب من موادّ «التّلخيص» في مبحث الإنشاء.

قوله: (في نحو ﴿مَنۢ بَعَثَنَا﴾ [يس: ٥٢])

وأمّا: «مَنْ يفعل هذا إلاّ زيد. فـ (مَن): استفهاميّة أُشْرِبت معنى النّفي، ومنه: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. ولا يتقيّد حصول ذلك المعنى بتقدّم الواو، خلافًا لابن مالك[٣]، بشهادة حصول ذلك المعنى في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، بدون تقدّم الواو»[٤]. (م).

قوله: (بمَنْ معجبٍ لك)

فـ (مَنْ) نكرةٌ ولهذا وصفت، وعليه يتخرّج قول حسّان رضي الله عنه، شاعر النّبيّ ﷺ:

---

(١) الرومي.

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي ٣١١. وتمامه: «تقول: مَن جبريل؟ بمعنى: أبشر هو أم ملك أم جني. وكذا: من إبليس ومن فلان. ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]، أراد من مالككما ومدبر أمركما أملك هو أم جني أم بشر منكرا لأن يكون لهما رب سواه لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا في سؤاله هذا على معنى ألكما رب سواي؟ فأجاب موسى بقوله ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، كأنه قال نعم لنا رب سواك».

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ١١٠).

(٤) حل معاقد القواعد للزيلي ٢٤٨.

وأجَازَ ابو عَليّ الفَارِسِيّ في«مَن» أنْ تقع نكرَةً تَامَّةً فَلا تحتَاج إلى صفةٍ،

فكفـى بنـا فَضْـلًا علـى مَـنْ غيرنـا ... حُـبُّ النّبـيّ مُحمّـدٍ إيّانـا[1]

فـ (مَنْ) نكرةٌ[2] موصوفةٌ بالنّكرة، وهي كلمة (غير).

قوله: (وأجاز أبو عليّ[3]) إلخ

لم يتعرّض لردّه المصنّف وهو دليل القبول، فيعكّرُ على عدّها ممّا جاء على أربعة أوجه.

ويجاب: بأنّ كونها (نكرةً) أعمُّ من كونها (تامّةً) كما هو عند أبي عليّ، أو موصوفةً كما هو عند الكلّ.

قوله: (أن تقع نكرةً تامّة)

---

(١) البيت لحسان، أو لكعب بن مالك، أو لبِشر بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري.
المعنى: كفانا فضلاً على مَنْ غيرِنا حُبُّ النبيّ إيّانا وهِجرتُه إلينا. **الإعراب**: (كفى) فعل ماضٍ، و(بنا) الباء: حرف جر زائد، و(نا) في محل نصب مفعول به لـ (كفى)، (فضلا) تميز منصوب، و(على) حرف جر، و(مَنْ) نكرة موصوفة في محل جر، و(غيرنا) مجرور صفة للنكرة الموصوفة. قال الشنتمري: «الشاهد فيه حمل (غير) على (مَنْ) نَعْتًا لها، لأنّها نكرةٌ مُبهمة، فوُصِفتْ بما بعدها وصفًا لازمًا يكون لها كالصلة، والتقدير: على قومٍ غَيرِنا».
ينظر: ديوان حسان ٥١٥ (زيادات الديوان ١/ ٥١٥) وديوان كعب بن مالك الأنصاري (٢٨٩، جمع: العاني) والكتاب لسيبويه (٢/ ١٠٥ ط هارون، ٢/ ١٨٥ ط البكاء) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٣٧٠) وتحصيل عين الذهب للشنتمري ٢٧٤ (برقم ٣٨١) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٤٠ و٣/ ٦٥) ومغني اللبيب لابن هشام ٤٢٢ والمقاصد النحوية للعيني (١/ ٤٥٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٣٣٧) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ٣٧٧).

(٢) بمعنى: إنسان أو ناس. ينظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٦٤).

(٣) ينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٣٨١.

وحمل عَلَيهِ قَوله:

.... ونِعْـمَ مَـنْ هُـو في سِـرٍّ وإعْـلانِ

ففاعل «نِعمَ» مُستَتِر فيهَا، و«مَن» تَمييز بِمَعنى شخصًا، ....

محل القصد: الوصف، فلا يُتوهّم أنّ الشّرطيّة والاستفهاميّة ليسا نكرتين، والمسوّغ للابتداء بالاستفهاميّة، العموم.

قوله: (وحَمَل عليه)

لم يقل: واستدلّ عليه، لعدم استلزامه ما ادّعاه، لقيام احتمال الغير[1]، وهو ما أوّله به الجمهور.

قوله: (ومَنْ[2]: تمييزٌ)

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٨.

(٢) جزء من بيت، بلا نسبة. وتمامه:

فـنِعْمَ مَزْكَـأُ مَـنْ ضـاقَتْ مذاهِبُـهُ ونِعْـمَ مَـنْ هُـوَ في سِـرٍّ وإعـلانِ

اللغة: زكأ إليه: لجأ، ومزكأ: اسم مكان بمعنى: الملجأ والمستند. المعنى: هذا الإنسان نعم الملجأ والملاذ لكل أحد ضاقت عليه الدنيا، وكرمه في سرّه وعلانيته، أي: ليس ما يفعله من الخير لتصنُّع، فيفعل الخير في السر كما يفعله في العلانية. الشاهد: (نعم من) فذهب أبو علي الفارسي إلى أن (من) نكرة تامة، أي لا تحتاج إلى صفة، وهي تمييز، وفاعل (نعم) ـ على هذا ـ ضمير مستتر، و(هو) في البيت هو المخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره جملة: نعم مع فاعله، أو: خبر مبتدأ محذوف. وقال غير أبي علي: إن (من) معرفة ناقصة، أي: اسم موصول، وهي فاعل (نعم)، و(هو) مبتدأ خبره محذوف قدر بـ(هو) آخر، فتكون جملة الصلة هكذا: هو هو، على حد قول الشاعر: (أنا أبو النّجم وشِعري شِعري). وأنكر ذلك أبو علي الفارسي.

ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٢/ ١٠٩٨) وكتاب الشعر للفارسي ٣٨٠ والمحكم لابن سيدة (٧/ ٦٢) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢١٨) ومغني اللبيب ٤٣٣ وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٤١٠) وفتح =

والضَّمِير المُنفَصِل هُو المخصُوص بالمدحِ، أي: ونِعمَ شخصًا هُو، أي: بِشرُ بن مَروان المذكُور في البَيت قَبلَهُ.

فيه: أنّ شرط التّمييز في باب (نِعْمَ) أن يكون المميّز صالحًا لدخول (ال)[1].

والجواب: أنّ (مَنْ) صالحةٌ لذلك بمرادفها، وإن لم تصلح بنفسها[2]، فلذلك قال الشّارح: (بمعنى: شخصًا).

قوله: (هو المخصوص بالمدح)

فـ (هو): مبتدأٌ خبره ما قبله، أو خبرُ مبتدأ محذوف. والجمهور: على أنّ (مَنْ) موصولة فاعلُ (نِعم)، و(هو): مبتدأٌ خبره (هو) آخر على حدّ: (وشعري شعري)[3]، والظّرف متعلّقٌ بالمحذوف، أي: ونعم مَنْ هو هو ثابتًا في حالتي السّرّ والإعلان، وحينئذٍ يُحتاجُ لتقدير (هو) ثالث مخصوصًا بالمدح[4]، بل ورابعٍ إن لم يُجعل ما قبله خبرًا، فكثر التّقدير على هذا دون مذهب الفارسيّ، فلذلك كان كلامه أظهر، ولعلّ المصنّف لم يتعرّض لتزييفه

= القريب للدرة (٣/ ١٧٤).

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٩.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٠.

(٣) لأبي النجم العجلي. وتمامه: أنا أبو النجم وشعري شعري.
المعنى: أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال، وشعري هو الموصوف بالفصاحة. (شعري شعري) ذلك أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة أي: شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر، وشعري ما بلغك وصفه وسمعت ببراعته وفصاحته.
ينظر: ديوان أبي النجم العجلي (١٩٨ ط دمشق، ٩٩ ط الرياض) والأغاني (٢٢/ ٣٣٩) ومعاهد التنصيص للعباسي (١/ ٢٦) وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٤٣٩).

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٤٣٤.

النَّوع الخَامِس، من الأنواع الثمانية:

ما يَأتِي من الكَلِمات على خَمسَة أوجه:

وهُو شَيئَانِ:

أحدهما: «أيٌّ»، بفَتحِ الهمزَة وتَشديد الياء:

فتَقَع تَارَةً شَرطِيَّة، فتَحتاجُ إلى شَرطٍ وجَوابٍ، ....

لأجل هذا[1].

قال الكسائيّ: وقد تزاد (مَنْ) للتّأكيد[2]. وحُمل عليه قول حسان رضي الله عنه: (فكفى بنا فضلاً) إلخ، عند من جرّ (غيرِنا).

ورُدّ: بأنّه خلاف المشهور، والمشهور (غيرُنا) بالضّم، فـ (مَنْ) إمّا موصولة أو موصوفة، وكأنّه قيل: من هو غيرنا، فالجملة صفة أو صلة[3].

قوله: (أحدهما: أيّ)

وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرفِ مكانٍ فظرفُ مكان، نحو: أيَّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ معَك، أو إلى ظرفِ زمانٍ فظرفُ زمان، وكذا إلى المفعول والمصدر[4].

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٨٩.

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٥٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٧١) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤١٤) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢١٦) وضرائر الشعر لابن عصفور ٨١ وارتشاف الضرب لأبي حيان (٢/ ١٠٣٣) ومغني اللبيب لابن هشام ٤٣٤.

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٠.

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩١.

والأكثر أن تتَّصِل بهَا «ما» الزَّائِدَة نَحو ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ فـ«أيُّ» اسم شَرط مفعول مُقدَّم لـ﴿قَضَيْتُ﴾، و﴿قَضَيْتُ﴾ فعلُ الشَّرطِ، وجُملَة ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ جَواب الشَّرط وتَقَع تَارَة استفهاميَّة فتحتاج إلى جَواب نَحو ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبه: ١٢٤] فـ«أيُّ» مُبتَدأ، وخَبره ما بعده.

وتَقَع تَارَةً مَوصُولَةً، خِلافًا لثَعلَب في زَعمِهِ أنَّها لا تقع مَوصُولَة أصلًا، ويَردُهُ نَحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] فـ«أيُّ» مَوصُولَةٌ حُذِف صَدرُ صِلَتِها، أي: الَّذي هُو أشدُّ قالَه سيبَويهِ ومن تابعه، وهِي عِنده مَبنِيَّة على الضَّمِّ إذا أُضيفَت وحُذِف صدرُ صِلَتِها كهذه الآيَة.

قوله: (﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨])

أي: أيّ أجل وَفَّيتك منهما ـ سواء كان أطولهما الّذي هو العشر أو أقصرهما الّذي هو الثّماني ـ ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ﴾ [القصص: ٢٨]، أي: لا يعتدى عليّ في طلب الزّيادة عليه[١].

قوله: (فأيَّ: اسمُ شرطٍ)

و(ما): زائدة. و﴿ٱلْأَجَلَيْنِ﴾: مضاف إليه.

أو (ما): نكرة تامّة، و﴿ٱلْأَجَلَيْنِ﴾: بدلٌ منها[٢].

قوله: (ويردّه) إلخ

لأنّها لو لم تكن موصولةً لكانت استفهاميّة، إذ لا يصلح هنا غيرُها، لكن جعلها

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٢.

(٢) المدابغي.

وقالَ من يرى أنَّ «أيًّا» الموصولة لا تُبنى وإنَّما هِيَ مُعرَبةٌ دَائِمًا: هِي هُنَا في هَذِه الآيَة استفهامِيَّةٌ مُبتَدأٌ، و﴿أَشَدُّ﴾ خَبرهُ، وعَلِيهِ الكُوفيونَ، وجَماعَة من البَصرِيين، مِنهُم الزّجاج، وقالَ ما تَبيَّن لي أن سيبَويهِ غَلِط إلّا في مَسألَتَينِ:

استفهاميّة لا يصحّ، لأنّ (نَنْزِع) ليس فعلاً قلبيًّا حتّى يُعلّق.[1]

قوله: (وقال مَن يرى)

«ممّن رأى ذلك يونس والخليل[2]، فإنّهما يقولان: ليست موصولة، وإنّما هي استفهاميّة معربة. ثمّ اختلفا في تخريج الآية[3] بالنّسبة إلى مفعول (نَنزِع):

فقال الخليل: محذوف، والتّقدير: لننزِعَنّ الفريقَ الّذي يُقال فيهم أيّهم أشدّ. ويردّه: أنّه لا يجوز أن يقال: لأضربنّ الفاسق، بتقدير: الّذي يقال فيه الفاسق.

وقال يونس: الجملة، وعلّق (نَنزِع) عن العمل لأجل الاستفهام. ويردّه: أنّ التّعليق يختصّ بأفعال القلوب، و(نَنْزِع) ليس منها.

ويردّ مذهبهُما جميعًا قوله:

فسَلِّمْ عَلَى أيُّهُم أفْضَلُ[4]

---

(١) الشنواني.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٩٩ ط هارون، ٤/ ٧٨ ط البكاء) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ٢١١٩).

(٣) في قوله: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] وتخريجها الآية على رأي سيبويه: (أيّ): اسم موصول مبني على الضم، مضاف إلى الضمير (هم). و(أشدّ) خبر مبتدأ محذوف، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية صلة الموصول. ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٣.

(٤) لغسان بن وعلة. وهو عجز وصدره: إذا ما أَتَيْتَ بَني مالِكٍ.

المعنى: إذا صادفت قبيلة بني مالك فسلم على الشخص الذي هو أفضل، أي: على أفضلها. **الإعراب**: =

....

على رواية مَن يَضُمُّ (أيّ)، لأنّ حرف الجر لا يُعلَّق، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجارّ». (ش).

قوله: «لأنّ حرف الجرّ لا يعلّق»[1] ردٌّ على يونس. وقوله: «ولا يجوز حذف المجرور»[2] إلخ، ردٌّ على الخليل. وقوله: «ولا يُستأنف»[3] ردٌّ على الأخفش، فإنّه قال بمثل ما قال الخليل ويونس أنّ ﴿كُلِّ شِيعَةٍ﴾ مفعول (نَنْزع)، فتكون (مِن) فيه زائدة، كما هو مذهبه. وعليه فجملة: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ مستأنفة[4]. فكان الأولى للمحشّي أن ينقل مذهبه، ليكون الرّدُّ والمردود مذكوران.

ثمّ لا يخفاك أنّ الرّدَّ على يُونس غيرُ متّجه، لأنّه يقول بالتّعليق في غير أفعال القلوب، كما تقدّم فلا تغفل. أو أنّ النّزع مضمَّنٌ معنى التّمييز اللّازم للعلم، فمن ثمّ قال (ك): إنّ

= (فسلم): الفاء: واقعة في جواب الشرط و(سلم): فعل أمر والفاعل ضمير مستتر قديره: أنت، و(على): حرف جرّ. و(أيُّهم) أيّ: اسم موصول مبنى على الضم في محل جر مضاف، والهاء: في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (سلّم). و(أفضلُ): خبر لمبتدأ محذوف والتقديره: هو أفضل. وجملة المبتدأ والخبر: صلة الموصول (أيّ)، لا محل لها من الإعراب.

ينظر: الجيم لأبي عمرو الشيباني (٢/ ٢٦٤) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٦٦) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٨٣) والأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢/ ٧١٥، المسألة ١٠٢ الشاهد برقم ٤٤٢) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠٨) وشرح ابن عقيل على الألفية (١/ ١٦٢، برقم ٣٣) وتخليص الشواهد لابن هشام ١٥٨ والمقاصد النحوية للعيني (١/ ٤٠٠) وخزانة الأدب للبغدادي (٦/ ٦١) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢/ ١٥٢).

(١) الشنواني.

(٢) الشنواني.

(٣) الشنواني.

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٥٩.

إحدَاهما هَذِهِ، فَإنَّهُ يُسلِّم أنَّها تُعرَب إذا أُفرِدَت ....

«الأظهر هنا قول يونس، لخلوّه عن ارتكاب محذور ولتبادر الذّهن إليه»[١].

قال السّيوطيّ في حاشية المغني: «قال صدر الأفاضل: والمختار أنّ (أيًّا) في الآية غير مبنيّة، بل هي مرفوعةٌ بالابتداء، خبرها محذوف، أي: أيّهم هو أشدّ على الرّحمن عتيًّا فَلْنَنْزِعْنهُ، فهي بمنْزلة الشّرط والجزاء، ومقدّرةٌ تقديره[٢]، لأنّ المحذوف مدلول عليه من جهة المجازاة ومن جهة الصّلة، لأنّ الصّلة والشّرط لا يكونان بدون جملتين، ولا تكون للمجازاة إلاّ إذا كانت مرفوعة، لأنّ حرف الشّرط له صدر الكلام.

قال الأندلسيّ[٣] في شرح المفصّل: وهذا تخبيطٌ منهم، وقولٌ لم يقل به قائل، لأنّه إذا كانت للمجازاة لم تحتج إلى صلة، نعم تحتاج إلى فعلٍ به يكون الشّرط، نحو قولهم: أيّهم يأتِني أكرمْه، والّذي وصلت به في الآية جملةٌ اسميّة، فكيف تكون شرطيّةً فيها. ثمّ قوله: «لأنّ الصّلة والشّرط لا يكونان بدون جملتين»، خَبْطٌ لأنّ الصِّلَة لا تكون إلاّ جملةً واحدة. نعم الشّرط يحتاج إلى جملتين هما: الشّرط وجوابه»[٤].

قوله: (إحداهما هذه)

والأخرى: نصبُ (غُدْوَة) بـ (لَدُن)[٥].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٥.

(٢) ينظر: التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي (٢/ ١٩٤). نقله السيوطي عن: شرح المفصل للأندلسي اللُّوْرقي.

(٣) هو الأندلسي اللُّوْرقي (بضم اللام وسكون الواو)، المتوفى سنة ٦٦١هـ.

(٤) حاشية المغني للسيوطي (مخطوط، داماد إبراهيم ١٠٥٤، ل ١٢٣/ ب). والسيوطي ينقل عن: شرح المفصل للأندلسي اللُّوْرقي (بضم اللام وسكون الواو)، المتوفى سنة ٦٦١هـ.

(٥) الشنواني. وينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٥٨ و٢١٠ ط هارون، ١/ ١٢٢ و٢٨٢ ط البكاء).

فَكيفَ يَقُولُ ببنائِها إذا أُضيفَت؟

وتَقَع تَارَةً **دَالَّةً على معنى الكَمال** للموصوف بها في المعنى، **فَتَقَع صِفَةً لِنكِرةٍ** قبلهَا نَحو قَولُكَ: «**هَذا رجلٌ أيُّ رَجلٍ**» فـ«أيُّ» صفةٌ لرجل دَالَّة على معنى الكَمال، أي: **هَذا رجلٌ كَامِلٌ في صفة الرِّجَال**.

وتَقَع **حَالًا لمعرِفَة قبلَها**، كـ«**مررتُ بِعَبدالله أيُّ رَجلٍ**»، ......

قوله: (فكيف يقولُ ببنائها)

«قال بعضهم: إنّما بُنيت (أيّ) الموصولة وهي مضافةٌ لفظًا، إذا كان صدرُ صلتها ضميرًا محذوفًا، لأنّها لمّا حُذف صدرُ صلتها نُزِّل ما هي مضافةٌ إليه منْزلته فصارت كأنّها منقطعةٌ عن الإضافة لفظًا، مع قيام موجب البناء، فمَنْ لاحظَ ذلك بَنى، ومن لاحظ الحقيقة أعرَب». (ش).

قوله: (فتقعُ صفةً لنكرة) إلخ

«إن قلتَ: ولِمَ لمْ يقل: وتقعُ صفةً لمعرفة، إذا أضيفت لمعرفة؟ قلتُ: لعدم ظهور معنى الكمالِ حينئذٍ، كقولك: مررتُ بالرّجل أيَّ الرّجل، مثلًا». (ك).

قوله: (أيَّ رجُلٍ)

لم يفسّر المصنّف هذا كما فسّر الواقعة صفة، إشارةً إلى أنّه بمعناه وأنّه عائدٌ إلى معنى الكمال، فهما قسمٌ واحد، وإلاّ لو فسّرهُ لشوّش على عدّها ممّا جاء على خمسة أوجه[1].

واعلم أنّ (أيّ) إن أضيفت إلى مشتقٍّ من صفةٍ يمكنُ المدحُ بها، كانت بالوصف الّذي اشتقّ منه الاسم الّذي أضيف إليه، كما إذا قلت: مررت بعالمٍ أيّ عالمٍ، فقد أثنيت

---

(١) الرومي.

فَـ«أيٌّ» مَنصُوبَةٌ على الحال من «عبدالله»، أي: كَامِلًا في صفة الرِّجَال.

وتَقَع تَارَةً وصلَةً لنداء.........................

عليه بالعالميّة، وإن أضيفت إلى غير المشتقّ فهي للثّناء عليه بكلّ وصفٍ يمكن أن يُثنى عليه به، ففي مثال المصنّف: أثنيت عليه ثناءً عامًّا بكلّ ما يُمدحُ الرّجُلُ به[1].

قوله: (ووصلةٌ لنداء) إلخ

«وذلك لأنّهم استكرهوا اجتماع آلتَيْ[2] تعريف، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسمٍ مبهمٍ يحتاج إلى ما يُزيل إبهامه، فيصيرُ المنادى في الظّاهر ذلك المُبهَم، وفي الحقيقة ذلك المُخصِّص الّذي يُزيل إبهامه ويُعيّن الماهيّة، فوجدوا ذلك الاسم (أيًّا) إذا قطع عن الإضافة واسم الإشارة، حيث وضعا مبهمين مشروطًا إزالة إبهامهما، إلاّ أنّ اسم الإشارة قد يُزال إبهامه بالإشارة الحسيّة فلا يحتاج إلى الوصف، بخلاف (أيّ)، فكان أدخل في الإبهام فلهذا جاز: يا هذا، ولم يجز: يا أيّ، بل لزم أن يردفه ما يُزيل إبهامه، وذلك اسم الجنس، لأنّه الدّالُّ على تعيين الماهيّة، ويجرى مجراه (الّذي) ومجموعه ومؤنّثهما، وقد يجري مجراه اسمُ الإشارة الموصوف بذي اللام نحو: يا أيّهذا الرّجل». أفاده السّيوطيّ في حواشي المغني[3].

ويؤخذ منه: أنّ (يا) تفيد التّعريف، فمن ثمّ عُدّت النّكرةُ المقصودةُ معرفةً بالنّداء، فعلى هذا تكون المعارفُ سبعةٌ، منظومةٌ أمثلتُها في قولي:

إنّ المعــارفَ سَــبْعَةٌ فيهــا سَــهُلْ أنَـا صـالِحٌ ذا مـا الْفتَـى ابْنَـيْ يـا رَجُـلْ

---

(١) الرومي. وينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٦.

(٢) هذه صورتها في (ب): وصورتها في (ج):

(٣) حاشية المغني للسيوطي (مخطوط: داماد إبراهيم ١٠٥٤، ل ١٢٣/ ب، ويازم باشا ١٢٢١، ل ١٢٤/ ب).

ما فيه «أل» نحو ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [الإنشقاق: ٦]، فـ«أيُّ» مُنادى و«هَا» للتّنبيه، و«الإنسَان» نَعتُ «أيّ»، ....

ونُقل عن الأخفش: أنّ (أيّ) في: يا أيّها الرّجلُ، موصولةٌ حذف صدرُ صلتها، و(هو) العائدُ إليه، كأنّه قيل: يا مَنْ هو الرَّجُل.

ورُدّ: بأنّه محضُ تمحُّل، على أنّه لو صحَّ لجاز ظهور المبتدأ ههنا، وأن تُوصَل (أيّ) بأيّ جملة، مع أنّها ـ والحالة هذه ـ لا تكون الجملة إلاّ اسميّة. وله أن يجيب: بأنّ (ما) في قولهم: لا سيّما زيدٌ، كذلك.

قوله: (ما فيه ألْ)

قيدٌ لابدّ منه، فخرج العَلَمُ نحو: يا زيدُ، لأنّه معرفةٌ بالعَلَمِيّة.

و(ال) هذه لتعريف الجنس قبل دخول (أيّ)، وبعده للحضور كهي بعد اسم الإشارة[1].

قوله: (وها للتّنبيه)

وهي لازمةٌ للتّعويض عمّا فاته من الإضافة[2]. وهذا التّعويض[3] من جهة اللّفظ، أمّا التّعويض بالتّابع فمن جهة المعنى.

قوله: (والإنسان نعت)

«ظاهره مطلقًا، أي: ولو جامدًا، فيُلحظُ فيه الاشتقاق. وفصّلَ بعضهم فقال: إن كان مشتقًّا فنعت، أو جامدًا فعطف بيان»[4].

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٧.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ٤١٠. نقلاً عن الشنواني.

(٣) أي: التعويض بـ(ها).

(٤) المدابغي.

وحَركتُهُ إعرابِيَّةٌ، وحَركةُ «أيّ» بِنائِيَّة.

والكلمة الثَّانِيَة مِما جَاءَ على خَمسَة أوجهٍ: «لَو»:

قال السّيوطيّ في حواشي المغني: «التّحقيق: أنّه عطف بيانٍ، لا صفة، نصّ عليه ابن جنّيّ، وتبعه أكثر المحقّقين.

وأنّ (ال) جنسيّة، يراد بها تعريف الحقيقة، أمّا ما فيه الألف واللام الّتي للعهد فلا ينادى أصلًا ورأسًا»[1].

ولا ينافيه ما قلنا سابقًا، فتأمّل.

قوله: (وحركته إعرابيّة)

أي: فهو مرفوعٌ تبعًا للّفظ، بتنْزِيلِ الحركة البنائيّة منْزلة الحركة الإعرابيّة لظهورها. (م د).

وأجاز المازنيّ نصب وصفه، حملاً على محلّه، لأنّ المنادى مفعولٌ به معنى.

قوله: (وحركة أيّ بنائيّة)

فهي مبنيّةٌ على الضّمّ في محلّ نصب.

إن قلت: إذا كانت (أيّ) وصلةٌ، فلِمَ جُعلت منادى، وجُعل ما هي وصلةٌ إليه نعتًا أو بدلاً؟

قلت: لأنّها لمّا وقعت موقع المنادى جُعلت كذلك، ولمّا وقع الإنسان موقع التّابع قيل: إنّه نعتٌ أو عطفُ بيان، وإن كان النّداء في الحقيقة متوجّهًا إليه.

---

(١) حاشية المغني للسيوطي (مخطوط: داماد إبراهيم ١٠٥٤، ل ١٢٤/ أ). والسيوطي ينقل عن: التعليقة على المقرب لبهاء الدين ابن النحاس ٢٧٤.

فأحدُ أوجُهِها وهُو الغَالِب: أن تَكون حرف شَرطٍ في الماضِي نَحو، «لَو جَاءَ زيدٌ أكرمتُهُ».

قوله: (حرف شرط)

أي: حرفٌ دالٌّ على الشّرط، وهو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فرضًا، فقوله: (في الماضي) متعلّقٌ بحصول الشّرط الّذي هو جزءُ معنى التّعليق، لا بجزئه الآخر الّذي هو حصول الجزاء، لأنّه غير مقيّدٍ بالماضي، بل معلّقٌ على حصول الشّرط وإن لزم تقييدهُ بالماضي، لأنّ المعلّق بأمرٍ مقيّدٍ بالماضي يلزم تقييده بالماضي، وليس معلّقًا بالشّرط أيضًا، لأنّه بمعنى التّعليق، والتّعليق في الحال، لا في الماضي، فهو متعلّقٌ بجزء معناه، كما عرفت، هذا خلاصة ما في (ش).

ولا يخفى أنّ التّعليق بالنّظر للمعنى، فيرجع للتّقيد، وإلاّ فهو في الظّاهر متعلّقٌ بشرطٍ، وأنّ التّعبير بالجزء تسمُّح، لأنّ التّعلّق بمعنى: الارتباط بسيط، لكنّه إنّما يكون بين شيئين، فذلك الشّيئان ملزومان له، لا أجزاء، نظير قولهم: العمى عدم البصر، مع أنّ دلالة العمى على البصر التزاميّة، فلو نُظر إلى القيد كانت تضمّنيّة، غايته: أنّه ذُكر لتخصيص العدم، كما ذكر الحصولان لتخصيص التّعلّق. انتهى.

وفي (م): وبهذا الوجه، أعني: كونها للماضي، فارقت كلمة (إنْ)، فإنّها «لعقد السّببيّة والمسبّبيّة في المستقبل، ولهذا قالوا: الشّرط بـ (إنْ) سابقٌ على الشّرط بـ (لو)، وذلك لأنّ الزّمان المستقبل سابقٌ على الزّمان الماضي، عكس ما يتوهّمهُ المبتدئون، ألا ترى أنّك تقول: إنْ جئتني غدًا أكرمتُكَ، فإذا انقضى الغدُ ولم يجيء قلتَ: لو جئتني أمس لأكرمتُكَ»[1]. هذا كلامه.

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٢٥٤.

وإذا دخلت على المضارع صرفَتهُ إلى الماضِي، نَحو: «لَو يَفي كَفَى»، **فَيُقَال فيهَا: حرفٌ يَقتَضِي امتنَاع ما يَلِيهِ**، وهُو فعل الشَّرط مُثبتًا كانَ أو منفيًّا،

ووجه كون الزّمان المستقبل متقدّمًا على الماضي، أنّ الماضي فرع الحال، والحال فرع المستقبل، والحال سابقٌ على الماضي، والمستقبل سابقٌ على الحال، والسّابق على سابقٍ على شيءٍ سابقٍ على ذلك الشّيء، فثبت بقياس المساواة أنّ المستقبل سابقٌ على الماضي[1].

ثمّ لا يخفى أنّ هذا إنّما يظهر إذا كان الزّمان المتّصف به الاستقبال، والمضي واحدًا، كالصّورة الّتي ذكرها، وأمّا إذا كان متعدّدًا كأمس الماضي، وغدًا المستقبل، فإنّ الماضي فيه سابقٌ على المستقبل كما لا يخفى، وحينئذٍ فيوجّه سبق الشّرط بـ (إنْ) على الشّرط بـ (لو)، بأنّ (إنْ) للشّكّ وعدم الجزم، و(لو) للجزم بالامتناع، والشّكّ تصوّر والجزم تصديق، والتّصور سابقٌ على التّصديق، إذ الإنسان يشكّ أوّلاً، ثمّ يجزم إذا قام عنده الدّليل، تأمّل.

قوله: (ما يليه)

الضّمير المستتر[2] عائدٌ على (ما)، والبارز على (حرف)[3]. فقوله: (وهو فعل الشّرط) تفسير للضّمير المستتر، والمراد بالامتناع: الانتفاء، لا الاستحالة.

قوله: (مثبتًا كان أو منفيًّا)

«يعني: أنّ اقتضاء امتناع الشّرط، لا فرق فيه بين حالة الإثبات وحالة النّفي، فامتناع المثبت يكون منفيًّا، وامتناع المنفيّ يكون مثبتًا». (ق).

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٨٥ وعلل النحو للورّاق ١٨٠.

(٢) أي: المستتر في (يليه).

(٣) الزرقاني.

ويَقتَضِي استِلزامَهُ أي: فِعلِ الشَّرطِ لتاليهِ، وهُو جَوابُ الشَّرط مُثبتًا كانَ أو مَنفيا، فالأقسامُ أربَعَةٌ، لأنَّهما إمّا مُثبَتانِ نَحو: «لَو جَاءَ زيدٌ أكرمْتُهُ»، ....

قوله: (واستلزامه)

أي: أنّه على فرض وجود الشّرط، يوجد الجواب، وهذا لا ينافي امتناع الشّرط، فدخل لو وُجِدَ الشَّريكُ لحصل الفساد.

وحاصل ما أشار له: أنّ (لو) «تدلّ على سببيّة الأوّل ومسبّبيّة الثّاني، وتدلّ على انتفاء الأوّل فقط. وأمّا انتفاء الثّاني فيلزم من انتفاء الأوّل، إن لم يكن للثّاني سببٌ غير الأوّل، وإن كان له سببٌ غيره لا يلزم منه انتفاؤه»[1]، كما يوضّح ذلك الأمثلة الآتية.

قوله: (أيْ: فعل الشّرط)

وضع تفسير المرجع مكان المرجع، اختصارًا وإيضاحًا[2].

قوله: (مثبتًا كان أو منفيًا)

فامتناع المثبت بالنّفي، والمنفيّ بالإثبات[3].

قوله: (لو جاء زيدٌ أكرمتُه)

دلّت (لو) فيه على انتفاء مجيء (زيد)، وعلى أنّه لو وُجِد وُجِد إكرامه[4].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٠٠.

(٢) الزرقاني.

(٣) الزرقاني.

(٤) الشنواني.

أو مَنفيـانِ، نَحو: «لَو لم يَجِئنِي ما أكرمتُهُ»، أو الأوّل مُثبت والثَّانِي منفي، نَحو: «لَو قَصدني ما خيَّبتُهُ»، أو عَكسُهُ نَحو: «لَو لَمْ يجئني عَتبْتُ علَيهِ».

والمنطقيون يُسمّون الشَّرط مقدَّمًا، لتقدُّمه في الذِّكر، ويسمون الجَواب تالِيًا، لأنَّه يتلوهُ، ثمَّ يَنتَفي التَّالِي إن لَزِم المُقدَّم.

قوله: (لو لم يجئني[1] ما أكرمتُه)

دلّت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أنّ عدم المجيء لو وُجِد، وُجِد عدم الإكرام له. (ش).

قوله: (لو قَصَدني ما خَيّبْتُه)

دلّت (لو) فيه على انتفاء القصد، وعلى أنّه لو وُجد وُجد عدم الخيبة. (ش).

قوله: (لو لم يجئْنِي عتبتُ عليه)

دلّت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أنّه لو وُجد عدم المجيء، وُجد العَتبُ عليه. (ش).

قوله: (ثمّ ينتفي التّالي)

لمّا أفاد المصنّف بقوله: «واستلزامه لتاليه»، أنّ الأوّل ملزومٌ والثّاني لازمٌ، وقد تقرّر أنّ اللازم إمّا مُساوٍ لملزومه أو أعمّ منه، وكلٌّ له حُكم ـ أراد أن يفرّق بين اللازم الأعمّ والمساوي، فبيّن اللازم المساوي بقوله: (إن لزم المُقدَّم) أي: لزم التّالي المقدّم. فالمُقدَّم: مفعولٌ فهو ملزوم، ولم يخلف المُقدَّم غيره، فـ (غيرُه) بالرّفع: فاعل.

ومحصّله: أنّ التّالي إذا كان لازمًا مساويًا للأوّل ينتفي بانتفائه، كما هو حكم اللازم

(١) في نسخ موصل الطلاب، ونسخة الشنواني: «لو لم يجئ».

ولم يَخلُف المُقدَّم غَيره، نَحو ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٦] فَـ«لَو» هُنَا دَالَّة على أمرَينِ: أحدهما: أن مَشِيئَة الله الَّتِي هِيَ المُقدَّم لِرفعِ هَذا المُنسَلِخ ....

المساوي. ومفهوم قوله: (ولم يخلف المقدّمَ غيرُه) ما إذا خلف المقدّمَ غيره، وهو اللازم الأعمّ المشار له بقوله بعدُ، وهذا بخلاف ما إذا خلف المقدّم غيره، فالآية من قبيل الأوّل، والأثر من قبيل الثّاني. فاندفع ما قيل: إنّ الأولى حذف قوله: (ثمّ ينتفي التّالي) إلخ، لما علمت، ولجعله في مقابلة: «وهذا بخلاف» إلخ.

قوله: (ولم يخلُف المُقدَّم)

أي: في ترتّب التّالي عليه. و«الأولى أن يقول: ثمّ ينتفي التّالي إن لم يخلُف المقدَّم غيره»(١).

قوله: (﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٦])

إلى منازل الأبرار مع العلماء، بسبب تلك الآيات.

فالواو: للعطف. ومفعول (شاء): محذوفٌ دلّ عليه جواب الشّرط، أي: الرّفع(٢).

قوله: (المُنْسَلِخ)

اسم فاعل من «انسلخ الرّجل عن ثيابه»: خرج منها. والمراد به هنا: بَلعَم بْن باعُوراء، لأنّه انسلخ من آيات الله وكفر بها(٣).

---

(١) الشنواني.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٠٠.

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٠١.

الَّذِي هُو التَّالِي مَنفيّة بِدُخُول «لَو» عَلَيها، ويلزم من هَذا النَّفي المُقدَّم الَّذِي هُو مَشِيئَة الله أن يكون رَفعه أي: رفع هَذا المُنسَلِخ الَّذِي هُو التَّالِي مَنفيًّا لِلزومِه للمُقدَّم، ولكونِهِ لم يَخلُف المتَقَدِّم غَيره، إذ لا سَبَب لَهُ أي: للتالي وهُو الرّفع إلّا المُقدّم وهُو المشِيئَةُ، وقد انتَفَت ولا يخلفها غَيرهَا فَيَنتَفي الرّفع، وهَذا الحكم بِخِلاف ما إذا خلف المُقدَّم غَيرُهُ،........

قوله: (منتفية[1])

يعلم منه: أنّ المراد بالامتناع سابقًا الانتفاء، كما قرّرنا، لا ما يقابل الوجوب والإمكان[2].

قوله: (بدخول «لو» عليها)

في (ق): هذا هو نفس المدّعي، وقد جعله علّة، ففيه مصادرة[3].

وهو بعد تسليمه مندفعٌ بجعل باء (بدُخُول) للآلة.

قوله: (إذ لا سببَ له)

فإن قلت: إنّ الاستدراك بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أي: مال إلى الدّنيا، يدلّ على أنّ للرّفع سببًا[4] آخر، وهو عدم الميل إلى الدّنيا، فلا يستقيم قوله: إذ لا سبب لرفعه إلّا المشيئة[5]. فهذا الحصر ممنوع.

---

(١) المثبت من نسخة العطار والكافيجي ٤٠١. وفي مخطوطات موصل الطلاب، بلفظ: (مَنْفِيَّةٌ).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٠١.

(٣) الزرقاني. بتصرف.

(٤) (أ) و(ج): «مُسببًا». والمثبت من (ب) وحل معاقد القواعد للزيلي ٢٥٦.

(٥) ينظر: حل معاقد القواعد للزيلي ٢٥٦.

نَحو قَول عُمَر ﷺ في صُهَيب ﷺ: «لَو لم يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعصِهِ» فَإِنَّهُ لا يلزم من انتِفَاء المُقدَّم الَّذي هُو «لم يَخَفِ الله» انتِفَاء التَّالِي الَّذِي هُو «لم يَعصِهِ»

«قلت: نعم، ولكنّ المشيئة سببٌ لفعله الموجب لرفعه، وإنّ عدمه دليلُ عدمها، دلالة انتفاء المسبّب على انتفاء السّبب، فالسّبب المسبّب لشيءٍ سببٌ لذلك الشّيء، فيكون السّبب الحقيقيّ هو المشيئة، وأنّ ما نشاهده من الأسباب وسائط معتبرة في حصول المسبّب من حيث إنّ المشيئة تعلّقت به، كذا فهم من أنوار التّنزيل»[1]. أفاده (م).

قوله: (نحو: قول عمر[2]) إلخ

قال ابن السّبكيّ: لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث، لا مرفوعًا ولا موقوفًا، لا عن النّبي ﷺ ولا عن عمر، مع شدّة الفحص[3].

قوله: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ)

الخوف: «توقّع العقوبة على مجاري الأنفاس، أواضطراب القلب من ذكر المخوف. والخشيةُ أخصّ منه أو هي: خوفٌ مقرونٌ بمعرفة، ومن ثمّ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]»[4].

«والرّهبة: الإمعان في الهرب من المكروه. والوجل: خفقانُ القلب عند ذكر مَن يُخاف سَطْوتُه. والهيبة: خوفٌ مقترنٌ بتعظيم. والإجلال: تعظيمٌ مقترنٌ بالحياء»[5].

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٢٥٦.

(٢) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ٢٨٤) ومسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٦٨١).

(٣) ينظر: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لعلي القاري ٣٧٢ وكشف الخفاء للعجلونبي (٢/ ٣٢٣).

(٤) الشنواني.

(٥) الشنواني.

حَتَّى يكون المعنى أنه **قد خَافَ وعصى**، بِنَاء على أن «لَو» إذا دخلت على مَنفي أثبتَتهُ مُقدَّمًا كانَ أو تاليًا، **وذَلِكَ** مُتَخلِّف هُنَا، **لأنّ انتِفَاء العِصيَان الَّذِي** هُو التَّالِي **لَهُ سببان**: أحدهما: **الخَوف** من العقَاب، **وهِي طَرِيقَة العَوام. والثَّانِي: الإجلال لله والتعظيم لَهُ، وهِي طَرِيقَة الخَواص** العارفين بِالله.

والمرَاد أن صُهَيبًا ﷺ **من هَذا القسم**، أي: من قِسم الخَواص **وهُو أن سَبَب خَوفه** من الله تعالى **إجلالُ الله وتعظيمه، وأنه لَو قُدِّرَ** أي: فُرِضَ **خُلُوّه عَن الخَوف لم تَقَع مِنهُ مَعصِيَةٌ، فَكيف والخَوف مَعَ ذَلِك حَاصِلٌ لَهُ.**

قوله: (حتّى يكون المعنى[1])

حتّى: تعليليّة بمنْزلة (كي)، والتّعليل لـ (يلزم) المنفيّ، لا للنّفي[2].

قوله: (وهو أنّ سبب خوفه) إلخ

المناسب: عدم معصيته، إجلال الله وتعظيمه[3].

قوله: (لم تقع منه معصية)

لأنّ الإجلال حاصلٌ له[4].

قوله: (مع ذلك)

أي: الإجلال[5].

---

(١) (أ) و(ج): «المفسر».
(٢) الزرقاني.
(٣) الزرقاني.
(٤) الزرقاني.
(٥) الزرقاني.

وهَذِه المسألَة كالمُستَثناةِ من حُكمِ «لَو» وهُو أنَّها إذا دخلت على مُثبتٍ صيَّرتهُ مَنفيا، وإذا دَخَلت على مَنفي صَيَّرتهُ مُثبَتًا، وكَذَا حُكمُ جَوابِها، ومِن هُنَا أي: من أجل أنه لا يَلزَمُ من امتنَاع المُقدَّم امتنَاع التَّالِي في نَحو: «لَو لم يَخفِ الله لم يَعصِه»، تَبيَّن فَسَاد قَول المُعرِبين: أن لَو حرف امتناعٍ للجوابِ لِامتِناع الشَّرط.

قوله: (كالمستثناة) إلخ

«حاصله: أنّ من أحكام (لو): أنّها إنْ ولِيَها مثبتٌ صيّرته منفيًّا، وإن وليها منفيٌّ صيّرته مثبتًا، وكذا حكم جوابها، فاستثنى من هذا الحكم بعضَه، أعني: حكم الجواب، وأمّا حكم الشّرط فثابتٌ له دائمًا»[1].

قوله: (إنّ لو حرف امتناع) إلخ

هذا مذهب الجمهور.

وذهب ابن الحاجب إلى أنّه دالٌّ على امتناع شرطه لامتناع جوابه[2]. وللسّعد[3] معه كلامٌ، فراجعه.

قال الرّوميّ: «اعلم أنّ (لو) إذا كانت شرطيّةً، لها ثلاث استعمالات:

أحدها: لامتناع الثّاني لامتناع الأول، وهو المشهور.

والثّاني: أن تكون للدّلالة على لزوم وجود الجزاء دائمًا في قصد المتكلّم، حين كون

---

(١) الزرقاني.

(٢) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٥١).

(٣) ينظر: المطول للتفتازاني ٣٣٣.

والصَّواب أنَّها لا تَعرُّض لها إلى امتنَاع الجَواب أصلًا، ولا إلى ثُبُوتِهِ،

الشّرط مُستبعَد الاستلزام لذلك الجزاء، وكون نقيض ذلك الشّرط أنسب باستلزام ذلك الجزاء، فيستمرّ وجود الجزاء، سواءٌ وُجد الشّرط أو فُقد، وسواء كانا مثبتين نحو: لو شَتَمْتَني لأثنيتُ عليك، ومن هذا القبيل: قول أبي بكر[1] ﷺ: «لو كُشفَ الغطاءُ عنّي ما ازددت يقينًا»[2]، وذكره في شرح المفتاح. أو منفيّين، كما في: «لو لم يخف الله لم يعصه». أو مختلفَيْن نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [لقمان: ٢٧]، ويستعمل في هذا المعنى (لو لا) نحو: لو لا أكرمتني لأثنيتُ عليك.

والثّالث: في الاستدلال للدّلالة على أنّ العلم بانتفاء الثّاني، علّةٌ للعلم بانتفاء الأوّل، من غير نظرٍ إلى أنّ علّة الثّاني في الخارج ما هي، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ومن هذا عرف ابن الحاجب بامتناع الأوّل لامتناع الثّاني».

قوله: (أنّها لا تَعَرُّضَ لَها)

أي: لا دلالة، وإنّما عبّر به دونها مع كونها أشهر، لأنّ التَّعَرُّضَ أعمُّ في بادئ الرّأي من الدّلالة، لتبادر الوهم إلى اختصاص الدّلالة بالمطابقة[3].

قوله: (ولا إلى ثبوته)

فيه: أنّه يخالف ما مرّ، من أنّها لتعليق ثبوت مضمون الجزاء بثبوت مضمون الشّرط.

وحاصل الجواب: أنّه لمّا جاز سلبُ الدّلالة على نفي الجواب في زعمه جاز أيضًا

---

(١) عند الرومي: «قول علي ﷺ».
(٢) ينظر: نظم الدرر للبقاعي (٢/ ١٣٦) وتفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم ١/ ٥٦).
(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٠٧ ـ ٤٠٨.

وأنّما لها تَعرُّض لِامتِنَاع الشَّرط فَقَط، فَإن لم يَكُن للجواب سَبَبٌ سوى ذَلِك الشَّرط لا غيرُ، بِحَيثُ لا يَخلُفُه غَيرُه **لَزِم من انتفائِهِ،** أي: الشَّرط، **انتفاؤه** أي: الجَواب، **نَحو: «لَو كانَت الشَّمس طالِعَة لَكانَ النَّهار مَوجُودًا»،** فَيلزم من انتِفَاء الشَّرط وهُو طُلُوع الشَّمس انتِفَاء الجَواب وهُو وجود النَّهَار. **وإن** خَلَف الشَّرط غَيره بأن **كانَ لَهُ** أي: للجواب **سَبَبٌ آخر** غير الشَّرط **لم يلزم من انتفائِهِ** أي: الشَّرط **انتِفَاءُ الجَواب ولا ثُبُوته،** لأنّها لا تَعرَّض إلى امتناع الجَوابِ ولا إلى ثبوتِهِ **نَحو: «لَو كانَت الشَّمس طالعة كانَ الضَّوء مَوجُودًا»،** فإنّهُ لا يلزم من انتِفاء طُلُوع الشَّمسِ انتِفَاء وجودِ الضَّوء ولا ثُبُوته، **ومِنه** قَول عمر ﷺ: «**نِعمَ العَبد صُهَيب لَو لم يَخَفِ الله لم يَعصِهِ**»، وتقدّم تَوجِيهُه.

في زعمه سلب الدّلالة على ثبوته، وإن كانت تدلّ عليه في نفس الأمر[١]. (ك) بتصرّف.

قوله: (انتفاؤه)

«أي: الجواب، سواء كان انحصار سببيّة الأول، ومسبّبيَة الثّاني شرعًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أو عقلًا نحو: (لو كانت الشّمس طالعةً) إلخ، فإنّه يلزم من امتناع الأوّل امتناع الثّاني فيهما قطعًا، لكنّ لزومه في الأوّل بطريق الشّرع، وفي الثّاني بطريق العقل»[٢].

قوله: (انتفاء وجود الضّوء)

وذلك لأنّ الضّوء أعم، لتحقّقه مع الكواكب وغيرها، إذ القاعدة أنّه لا يلزم من نفي

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٠٨.

(٢) حل معاقد القواعد للزيلي ٢٥٩.

الأمر الثَّانِي مِما دلّت عَلَيهِ «لَو» في المثَال المذكُور وهُو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، **أَنَّ ثُبُوت المشِيئَة** من الله تعالى **مُستَلزمٌ لثُبُوت الرّفع ضَرُورَة، لأنّ المشِيئَة** سَبَب للرَّفعِ، **والرَّفع مُسَبَّبٌ** عَنهَا، وثُبُوت السَّبَبِ مُستَلزم لثُبُوتِ المُسَبَّب.

وهَذانِ المعنيان المُعبَّر عَنهُما بالأمرَينِ **قد تَضمنَّتهُما** أي: شَمِلتهُما **العبارَة المذكُورَة،** وهِي قَوله: حرفٌ يَقتَضِي امتنَاع ما يَلِيهِ واستِلزامَهُ لتاليِهِ، **دون** عبارَة المُعرِبين وهِي قَولهم: حَرفُ امتنَاعٍ لِامتِنَاع **فَأَنَّها لا تتضمَّنُها.**

الوجه **الثَّانِي** من أوجه «لَو»: **أن تكون حرفَ شَرطٍ** ....

الأخصّ نفي الأعمّ.

قوله: (فإنّها لا تتضمّنهما)

«بل تتضمّن أحدهما وهو الدّلالة على الامتناع المذكور، فقوله: (لا تتضمّنهما) من باب سلب العموم، لا عموم السّلب»[١].

قوله: (أنْ تكونَ حرفَ شَرطٍ)

قيل: «إنّ (لو) هذه لا يليها إلا فعلٌ أو معمول فعلٍ مضمر يفسّره فعلٌ ظاهرٌ بعد الاسم.

وقال ابن عصفور: لا يليها فعلٌ مضمرٌ إلاّ في الضّرورة[٢].

والظّاهر أنّه ليس كذلك، لوقوعه في أفصح الكلام، كقوله تعالى ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]». (روميّ).

---

(١) الزرقاني.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير ١/ ٤٦٠، تحـ: صاحب أبو جناح).

في المستقبل مُرادِفًا لِـ«إن» الشّرطِيَّة، إلّا أنّها أي: «لَو» لا تَجزِم على المشهُور كقوله تعالى ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء: ٩] فـ«لَو» هُنَا شَرطِيَّة بِمَنزِلَة «إنْ» أي: إنْ تركُوا ...

قوله: (في المستقبل)

يقال فيه: ما قيل في الماضي، فتذكّر.

قوله: (مرادفًا)

قال (ك): «المشهور أنّ (لو) في مثل هذا مستعملةٌ في معنى (إنْ)، خلافًا لابن الحاجب[١]، فتكون مجازًا.

فالمراد من المرادف ههنا، أن يكون معناه معناها، على سبيل المجاز دون الحقيقة»[٢].

قوله: (﴿لَوْ تَرَكُواْ﴾ [النساء: ٩])

ماضٍ لفظًا مستقبل معنًى. فإنّ (لو) الشّرطيّة يليها المستقبل لفظًا ومعنى أو معنىً فقط[٣].

أمّا الامتناعيّة فيليها الماضي لفظًا ومعنًى أو معنًى فقط، ولذلك مثّل بالمستقبل معنًى، وسيأتي يمثّل بالمستقبل لفظًا ومعنًى بالبيت، ولظهور عدم الجزم فيه بثبوت الياء.

قوله: (﴿ضِعَـٰفًا﴾ [النساء: ٩])

---

(١) كذا في المخطوطات نقلاً عن الكافيجي. وفي ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٩٨) والجني الداني للمرادي ٢٨٥ ومغني اللبيب ٣٤٥: «ابن الحاجّ». وهو: أبو العباس أحمد بن محمد الأشبيلي توفي سنة ٦٤٧هـ. وينظر: الكافية لابن الحاجب ٥٥ وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٥٠).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤١٣.

(٣) المدابغي.

أي: شارَفوا وقارَبوا أنْ يتركُوا، وإنَّما احتَاجَ إلى التَّفسِير الثَّانِي، لأن الخِطاب للأوصِياء، أو لِمَن يَحضُرون الموصي حَالَة الإيصاء، وإنَّما يَتوجَّه الخطاب إلَيهم قبل التّرك، لأنهم بعده أمواتٌ. قالَه المصَنّف في «المغنِي».

صفة، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانيًا لـ (ترك)، لتضمّنه معنى التّصيير، كما في قول عنترة:

فتَرَكْتُـهُ جَـزَرَ السِّبـاعِ يَـنُشْنَـهُ[1]

وفي قول الآخر:

هذا الَّذي تَـرَكَ الأَوْهَامَ حائرةً[2]

وقال الزّمخشريّ: ترك بمعنى: طرح إذا عُلّق بواحد، فإذا عُلّق بشيئين، كان متضمّنًا معنى: صيّر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قوله: (أي: شارفوا)

ففي تركوا مجاز الأوّل، وفي حاشية السّعد على الكشّاف: أنّ «هذا النّوع من المجاز،

---

(١) ديوان عنترة ٢١٠ وشرح الأشعار للبطلوسي (٢/ ق٢/ ٤٠). صدر بيت، وعجزه: ما بينَ قُلَّةِ رأسِه والمِعصَمِ.
اللغة: (جَزَر) اللحم، و(ينشنه) يتناولنه ويأكلن منه، و(قلة رأسه) أعلاه، و(المعصم) موضع السوار من الذراع. **المعنى:** تركته لحمًا للسباع، يتناولنه من أعلاه إلى أسفله.

(٢) لابن الراوندي (المتوفى سنة ٢٩٨هـ). ويُنسب إلى: الخبزأرزي، أو: أبي العلاء المعري. صدر بيت وعجزه:
وصيَّر العالمَ النحرير زنديقا
ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي ١٩٧ والتلخيص للقزويني ٩١ وغرر الخصائص الواضحة للوطواط ١٧٥ وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢٣٢) وكنوز الذهب لسبط ابن العجمي (٢/ ٣٢٦) ومعاهد التنصيص للعباسي (١/ ١٤٧).

ونَحو قَول الشَّاعِر وهُو: تَوبَة صَاحب ليلى الأَخْيَلِيَّة:

وَلَـو تَلْتَقـي أَصْـداؤُنا بَعْـدَ مَوْتِنـا ... ومِنْ دونِ رَمْسَينا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ

أي: وإنْ تَلتَقي، وإثباتُ الياء دَلِيلٌ على أن «لَو» غير جازِمَة، وزعَمَ قومٌ أن الجَزم بهَا لغة مُطَّرِدَة، وخَصه ابن الشَّجَري بالشّعر.

قد يكون بطريق الحصول، بأن يحصل الاتّصاف بالمعنى الحقيقيّ عقب تعلّق الحكم بلا تراخٍ كقتل القتيل ومرض المريض، وقد يكون بطريق المصير، بأن يكون شأنه المصير إلى ذلك ولو بعد حين، كقوله تعالى ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارٗا﴾ [نوح: ٢٧]، فإنّ اتصاف المولود بذلك متأخّر[١] عن تعلّق الولادة به»[٢].

قوله: (ولو تلتقي أصداؤنا) إلخ

بعده:

لَظَـلَّ صَـدَى صَـوتِي وإنْ كنـتُ رِمَّـةً ... لصـوتِ صـدَى ليلَـى يَهَـشُّ ويَطـرَبُ[٣]

«الأصداء، جمع: صدى، وهو مجيبك بمثل صوتك في الجبال ونحوها[٤]. والواو في (ومِنْ): للحال. والرّمس: تراب القبر. وسَبْسَب: مفازة، أي: مكان متّسع، مرفوعٌ بالابتداء،

---

(١) في مخطوطة حاشية التفتازاني على الكشاف: «متراخ».

(٢) حاشية السعد التفتازاني على الكشاف (مخطوطة: أحمد فاضل برقم ١٨٩، ل٢١/ ب).

(٣) لم أقف عليه في ديوان توبة بن الحُمير (بتحقيق: خليل العطية). والبيتان لأبي صخر الهذلي، وهما آخر قصيدة مطلعها:

ألَـمَّ خَيـالٌ طـارِقٌ مُتَـأَوِّبُ ... لأُمِّ حَكـيمٍ بَعْـدَ مـا نِمْـتُ موصِـبُ

ينظر: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٣٦ ـ ٩٣٨) والأغاني للأصفهاني (٢٤/ ١٢١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٤٣) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٥/ ٣٨).

(٤) الصحاح للجوهري (٦/ ٢٣٩٩، صدى).

الوجه الثَّالِث من أوجه «لَو»: أَنْ تكون حرفًا مَصدَرِيًّا أي: مُؤَولًا مَعَ صِلَتِه بِمصدَر مُرادِفًا لِـ«أن» المَصدَرِية، ....

خبره: من دون.

و(لظَلّ): جواب (لو). و(صدى صوتي): اسمها. و(يهشّ): خبره أي: يرتاح، و(يطرَب): معطوفٌ عليه. وجواب (إنْ) محذوفٌ دلّ عليه جواب (لو). والرِّمّة، بكسر الرّاء وتشديد الميم: العظام البالية»[1].

وفي (ش): الأصداء ـ بالمدّ ـ جمع: صدى بالقصر، وهو ما يردّه الجبل أو غيره من الأبنية المرتفعة في الأماكن الخالية عن الصّوت.

و(يهَشّ): يرتاح، من قولك: هَشِشْتُ لفلانٍ ـ بكسر العين ـ أهَشُّ هَشاشَةً[2]. والطَّرَب: خِفَّة تكون لسرورٍ أو حُزْن، والمراد هنا الأوّل».

قوله: (مؤوّلاً مع صلته)

«أوضح منه: مؤوّلاً هو وصلته». (ش).

وفيه: أنّ مفاد الواو التّشريك في الحكم، فيرجع للمصاحبة الّتي هي معنى (مع)، فتتساوى العبارتان.

قوله: (مرادفًا لـ «أنْ»)

إن قيل: لو كانت بمعنى (أنْ) المصدريّة، لما دخلتْ عليها، في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

---

(١) الزرقاني.

(٢) الصحاح للجوهري (٣/ ١٠٢٧، هشش).

إلا أنَّها أي: «لَو» لا تَنصِب كَما تَنصِب «أنْ» وأكثر وُقُوعهَا بعد «ودَّ» ﴿وَدُّواْ لَوْتُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] أي: ودوا الإدهان، أو بَعدَ «يَودُّ» نَحو ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦] أي: التَّعمِير،

ومن القَلِيل قَول قُتَيلة للنَّبيّ ﷺ:

ويجاب: بأنّ (لو) داخلةٌ على محذوفٍ، أي: تودُّ لو ثبت أنَّ بينها وبينه[1] الآية، فلم يلزم اجتماع المثلين.

قوله: (وأكثر وقوعها بعد «وَدَّ»)

والسّر فيه أنّها لا تخلو عن الإرشاد إلى معنى التّمنّي، وإن كانت مستعملةً في معنى (أنْ) فيتقوّى ذلك المعنى بانضمام معنى الوِداد إليه، فمن ثمّ قال الزّمخشريّ: إنّ (لو) في هذه الآية والتي بعدها للتّمنّي[2].

قوله: (قُتَيْلَة)

بقافٍ مضمومةٍ ومثنّاة فوقيّة فياء التّصغير، بنت النّضر بن الحارث، قتل ﷺ أباها النّضر صبرًا، فأنشدت بعد قتل أبيها:

أمحمّد ولأنت نَجلُ نجيبةٍ ... في قَوْمِها والفَحلُ فحلٌ مُعْرِقُ[3]

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٥١.

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري (٤/ ٤٤٤ في تفسير الآية: ﴿وَدُّواْ لَوْتُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]). نقلاً عن: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤١٧.

قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، ل ٧٣/ أ): «ضابط محل هذا القسم المتنازع فيه حيث وقعت (لو) في الغالب بعدَ مُفهِم تمنٍّ».

(٣) في: سيرة ابن هشام (٢/ ٤٢)، بلفظ: (أمحمد يا خير ضنءٍ كريمة...). وفي نسب قريش للزبيري ٢٥٥، =

مـا كـانَ ضَـرَّكَ لَـوْ مَنَنْـتَ ورُبَّمـا مَـنَّ الفَتـى وهُـو المَغـيظُ المُحْنَـقُ

أي: مَنُّك.

ما كانَ ضرَّك لو مَنَنْتَ، (إلخ).

فقال عليه أفضل الصّلاة والسّلام: «لو سمعتُهُ ما قتَلْتُه»[1].

واستدلّ بهذا بعض الأصوليّين على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد، فيقال له: احكم بما شئت، فهو صوابٌ، وعلى وقوع ذلك، فإنّ قوله ﷺ: «لو سمعتُهُ ما قتَلْتُه»، يدلّ على أنّ القتل، وعدمه، مفوّضٌ إليه[2].

وأجاب المانعون من الوقوع: بأنّه يجوز أن يكون، عليه أفضل الصّلاة والسّلام، خُيّر بيهما، كأنّه قيل له: لك أن تأمر بقتله وأن لا تأمر. ويجوز أن يكون بوحي نزل، بأنّه لو شفع فيه ما قُتل.

والنّجيبة: الكريمة الحسيبة. والفحل: الذّكر من كلّ حيوان. والمُعرِق: اسم فاعل من أعرق الرّجلُ صار عريقًا، وهو الّذي له عِرقٌ في الكرم. ومعنى (لو مَنَنْتَ): أنعمْتَ وأحسنت. والمَغيظ، بفتح الميم: اسم مفعول من قام به الغيظ وهو الغضب أو شدّته، «وأصله: مغيوظ، نُقلت حركة الياء إلى ما قبلها فحذفت الواو لالتقاء السّاكنين، ثمّ كُسر ما قبل الياء

= بلفظ: (أمحمد يا خير ضنءٍ نجيبة...). وفي حماسة البحتري ٥٢٦، بلفظ: (أمحمد ولأنت صِنوُ نجيبةٍ...). وينظر: الروض الأنف للسهيلي (٥/ ٣٤٦) والحماسة المغربية (١/ ١٠٠). وبلفظ المؤلف في: شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٦٤٩)

(١) ينظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٤٢).

(٢) ينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني (٣/ ٣٣٣) وفصول البدائع في أصول الشرائع للفناري (٢/ ٤٩٢).

ووُقُوع «لَو» مَصدَرِيَّة قالَ بِهِ الفراءُ، والفارِسِيُّ، والتَّبريزِيُّ، وأَبُو البَقَاءِ، وابن مالك، من النَّحوِيين، وأكثَرهُم لا يُثبِت هَذا القِسم وهُو وُقُوع «لَو» مَصدَرِيَّة، حذرًا من الاِشتِرَاك، ويُخَرِّجُ الآيَة الثَّانِيَة ونَحوهَا على حذفِ مَفعولِ الفِعلِ الَّذِي قبلهَا وهُو: ﴿يَوَدُّ﴾، وحذفِ الجَوابِ بعدَهَا أي: يَودُّ أحدُهُم التَّعمِير لَو يُعَمَّر ألف سنةٍ لَسَرَّهُ ذَلِك، ولا يَخفى ما في هَذا التَّقدِير من كَثرَة الحَذفِ.

للمناسبة»[1]. والمُحْنَق، بفتح النّون: اسم مفعول، من أحنقه: أغضبه، فهو توكيدٌ للمغيظ. انتهى من (ش).

قوله: (حَذَرًا من الاشْتِراك)

«أي: بين المصدريّة وغيرها، مع إمكان حملها على كونها غير مصدريّة.

فلا يقال: الاشتراك حاصل، فلِمَ فرُّوا منه في هذا الوجه خاصّة، لأنّا نقول ذلك لعدم إمكان الغير.

وإنّما فرُّوا من الاشتراك لاحتياجه دائمًا إلى قرينة، ولذلك يقال: إنّ المجاز خيرٌ منه، لأنّه إن ذُكر من غير قرينةٍ يُحمل على المعنى الحقيقيّ، والقرينة إنّما يُحتاج إليها عند إرادة المعنى المجازيّ»[2].

قوله: (لسرَّه ذلك)

فعلى هذا التّأويل تكون (لو) حرفُ امتناعٍ لامتناع[3]. انتهى.

---

(١) الزرقاني.

(٢) الزرقاني.

(٣) الشنواني.

الوجه الرَّابِع من أوجه «لَو»: أنْ تكون حرفًا لِلتَّمَنِّي بِمَنزِلَةِ «لَيتَ» إلا أنَّها لا تَنصِب ولا تَرفَع نَحو ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] فـ«لَو» لِلتَّمَنِّي أي: فليتَ لنا كرةً، قيل: ولِهَذا أي: تكون «لَو» لِلتَّمَنِّي نُصِب ﴿فَنَكُونَ﴾ في جوابها كَما انتصَبَ ﴿فَأَفُوزَ﴾ في جَواب لَيت بـ«أن» مُضمَرة بعد الفَاء وُجوبًا في قَوله تعالى ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣]، هَكَذَا استَدَلّوا، ولا دَلِيل لَهُم في هَذا الاستِدلال، ....

وضَعّف هذا التّأويل (ك): بأنّه «صرف للكلام عن معناه المقصود بدون احتياج، لمجرّد رعاية ضبط الأقسام، وهو لا يجوز»[1].

قوله: (أن تكون حرفًا للتّمنّي)

اختلف في (لو) هذه، فقيل: هي قسمٌ برأسها تحتاج إلى جوابٍ كجواب الشّرط، ولكنّه يكون منصوبًا كجواب ليت. وقيل: هي (لو) الشّرطيّة أشربت معنى التّمنّي.

فلهذا جاز أن يجمع لها جوابان: جوابٌ منصوبٌ بعد الفاء، وجوابٌ باللام، كقولك: لو تأتينا فتُحدِّثَنا لحصل لنا السُّرور بذلك[2].

وقال ابن مالك: هي (لو) المصدريّة، أغنت عن فعل التّمنّي[3].

قوله: (في هذا الاستدلال) إلخ

الاستدلال: استفعالُ صيغةٍ تُشعرُ بالتّكلّف، فكأنّهم تكلّفوا الدّليل، ففيه إشعارٌ بضعفه

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤١٩. وينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٢/ ٧٦٨).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤١٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٢٣ و٢٣٠).

لجَواز أن يكون النَّصب في ﴿فَنَكُونَ﴾ بـ«أن» مُضمَرَة جَوازًا بعد الفاء، و«أنْ» والفِعل في تَأوِيل مَصدَر مَعطُوف على ﴿كَرَّةً﴾، مثله في قَولِهِ وهُو الشَّخص المسَمّى مَيسُونُ أُمُّ يَزِيدَ بن مُعاوِيَة وكانَت بَدَوِيَّةً:

حيث لم يتمَّ. فلا وجه لما قيل: «الأوضح: هذا الكلام، أو ممّا استدلّوا به، لأنّ الاستدلال طلب الدّليل[1]».

«وحاصل الاستدلال أن يقال: إنّ إضمار (أنْ) بعد الفاء لا يكون إلاّ بعد الأشياء السّتّة، فلو لم تُحمل عليه لم يكن لنصبه وجهٌ، فالمناسب فيها أن تكون للتّمنّي»[2].

قوله: (لجواز) إلخ

والفرق بين المهروب عنه وإليه، على هذا: أنّ (أنْ) في الأوّل لازمةُ الإضمار، وهنا جائزته[3].

قوله: (ميسون)

«بنت (بَحْدَل) بالباء الموحّدة، بعدها مهملتان ولام»[4].

---

(١) الشنواني.

(٢) الرومي.

(٣) الشنواني. ينقل عن عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، ل ٧٣/ ب) قوله: «لجواز أن يكون النصب بأنْ مضمرة بعد الفاء العاطفة للمصدر الذي انسبك (أنْ والفعل) إليه، على مصدر مذكور قبل الفاء. فإن قلت: إذا كان في الموضعين الانتصاب بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء فما الفرق بين المهروب عنه والمهروب إليه؟ قلت: الفرق ان على المهروب عنه (أنْ) لازمة الاضمار ولا يجوز فيها الإظهار وعلى المهروب إليه (أنْ) جائزة الاظهار وجائزة الإضمار، فإضمارها ليس بلازم».

(٤) الشنواني.

ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيني أحَبُّ إلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفوفِ

فـ«تَقَرَّ» مَنصُوب بِـ«أن» مُضمَرَة بعد الواو جَوازًا، و«أن» والفِعل في تَأويل مَصدَرٍ مَعطُوف على «لُبسُ»، ومثله في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، فَـ﴿يُرْسِلَ﴾ مَنصُوبٌ بِـ«أن» مُضمَرَة بعد «أو» جَوازًا، و«أن» والفِعل في تَأوِيل مَصدَرٍ مَعطُوف على ﴿وَحْيًا﴾، ومثله في قَولِ الشَّاعِرِ:

قوله: (الشُّفوف[1])

بضمّ الشّين: الثّياب الرّقاق[2].

قوله: (بـ «أنْ» مضمرة)

وإنّما نُصب بـ (أنْ) مضمرة «ليصحّ عطفه على الاسم الّذي قبله، لأنّه حينئذٍ يكون مع (أنْ) مؤوّلاً بالاسم، فيصحّ العطفُ حينئذٍ، إذْ لو لا ذلك لما صحّ العطف، لأنّه لا يُعطفُ صريح الفعل على صريح الاسم، لأنّ العطف يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه

(١) جزء من بيت، لميسون بنت بحدل. ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٥ ط هارون، ٤/ ١٥٧ ط البكاء) والمقتضب للمبرد (٢/ ٢٧) والأصول لابن السراج (٢/ ١٥٠) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٣١٢ وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٤) وإسفار الفصيح للهروي (٢/ ٦٧٢) وتحصيل عين الذهب للشنتمري ٣٩٤ (برقم ٦٠٩) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي (٢/ ٢٥) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٢٧) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٣٧) والحماسة البصرية (٢/ ٧٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٤٨) ومغني اللبيب ٣٥٢ والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٨٨٠) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٧٧٨) وخزانة الأدب للبغدادي (٨/ ٥٠٤) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٥/ ٦٤).

(٢) الشنواني.

إنِّــي وقَتْلــي سُــلَيْكًا ثُــمَّ أعْقِلَــهُ   كــالثَّورِ يُضْـرَبُ لَمَّـا عافَـتِ البَقَـرُ

فـ«أعقِلَ» مَنصُوبٌ بِـ«أن» مُضمَرَة جَوازًا بعد «ثُمَّ»، و«أن» والفِعل في تَأوِيل مصدر مَعطُوفٍ على «قَتلِي» وهُو من خَصَائِص الفاء والواو و«أو» و«ثُمّ».

الوجه **الخامِس** من أوجهِ «لَو»: **أن تكون للعَرضِ**، وهُو الطّلب بلينٍ ورِفقٍ، نَحو: «**لَو تَنزِل عندنَا فتُصيبُ خَيرًا**» ذكره ابن مالك في **التَّسهيل**.

وذكـر لها ابن هِشَام اللَّخمِيّ وغَيره معنًى آخَرَ سادِسًا وهُو أن تَكونَ للتَّقليلِ ـ بِالقَافِ ـ نَحو قَوله ﷺ: «**تصدقوا ولَو بظِلفٍ مُحَرَّقٍ**»، وفي رِوايَة النَّسَائِيّ «رُدّوا السَّائِل ولَو بظِلفٍ مُحرَّقٍ»،

في العامل، ولا مشاركة للفعل مع الاسم فيه». (ش).

قوله: (للتّقليل)

ومَن قال: إنّ (لو) ههنا شرطيّة، وفعل الشّرط وجوابه كلاهما محذوفان، كأنّه قيل: لو وقعت الصّدقةُ «بظِلْفٍ مُحْرَقٍ»[1]، لحصل الثّواب، ولو حصل الاتّقاء بالتّصديق بشقِّ تمرة، لكان خيرًا عظيمًا، فقد ارتكب أمورًا لا يحتاج إليها في معنى الكلام[2]. (ك).

---

(١) موطأ مالك (٢/ ٩٦، برقم ١٩٣٣، رواية أبي مصعب الزهري)، بلفظ: «رُدُّوا السائل ولَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ». قال البغوي (شرح السنة ٦/ ١٧٦): «قوله: (ردوا السائل) لم يرد به رد الحرمان، بل أراد أنه يرده بشيء يعطيه وإن قل، فهو كقوله: سلم عليّ فرددت عليه، أي: أجبته». وينظر: فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢١١)، بلفظ: «تصدّقوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٢٧.

والمعنَى: تصدَّقوا بِما تيَسّر ولَو بَلَغ في القِلَّة كالظِّلْفِ وهُو بِكَسرِ الظَّاءِ المُعجَمَة للبَقَر والغَنَم كالحافِرِ للفَرَسِ، والمرَاد بالمُحرَّقِ المَشوِيُّ، وفي رِوايَة الشَّيخَينِ: «اتَّقوا النَّار ولَو بشِقِّ تَمْرَة». وقد يُدَّعى أن التَّقليلَ إنَّما استفيد من مَدخولِها لا مِنْها، لأنّ الظِّلفَ والشِّقّ يُشعرانِ بالتَّقليلِ.

وفي (م): أنّ (لو) شرطيّة داخلةٌ على خبر كان محذوفًا، والتّقدير: تصدَّقوا ولو كان بظِلْفٍ مُحْرَق إلخ، كقوله ﷺ: «التَمِسْ ولو خاتَمًا من حديد»[1][2].

قال المناويّ في شرحه الكبير على الجامع الصّغير: «قال ابن عربي: وُشِيَ[3] ببعض شيوخنا بالمغرب عند السّلطان في أمرٍ فيه هلاكه، فأمر بعقد مجلسٍ وأنّ النّاس إنْ أجمعوا على قتله قُتِل، فأجمعوا فأحضر لهم ليشهدوا في وجهه، فلم يستطع أحدٌ منهم أن يشهد، فسُئل الشّيخُ بَعْدُ فقال: تذكّرتُ النّار فرأيتها أقوى من النّاس غضبًا، وتذكّرتُ نصف رغيفٍ فوجدته أكبر من نصف تمرة،

فأسكنتُ غضبَهُم بالتّصدّق بنصف رغيفٍ في طريقي، فدفعت الأقلّ من النّار بالأكثر من شقّ تمرة»[4].

قوله: (ولو بَلَغَ في القِلَّة)

أي: ليس المقصود بَذْلُ الظّلفِ بعينه، فإنّه لا يُنتفعُ به عادةً، خصوصًا إذ كان مُحْرَقًا،

---

(١) موطأ مالك (٢/ ٥٢٦، برقم ٨) ومسند أحمد (٣٧/ ٤٩٨، برقم ٢٢٨٥٠) والبخاري (٧/ ١٧، برقم ٥١٣٥).

(٢) حل معاقد القواعد للزيلي ٢٧٠.

(٣) ضبط الكلمة من (ب).

(٤) فيض القدير للمناوي (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

النَّوع السَّادِس من الأنواع الثمانية:

ما يَأتِي من الكَلِمات على سَبعَة أوجُهٍ:

وهُو: «قد»، لا غيرُ:

فأحدُ أوجُهِها أن تكون اسمًا بِمَعنى: «حَسْبُ»، وفيهَا مذهَبانِ:

أحدهما: أنَّها مُعرَبةٌ رفعًا على الابتِداءِ وما بعدهَا خَبرٌ، وإلَيه ذهب الكُوفيونَ، ....

بل التّرغيب في إعطاء الصّدقة بأيّ وجهٍ كان[1].

قوله: (لا غير)

«أخذه الشّارح من الحصر المستفاد من قول المصنّف: (وهو قد)، فإنّها جملةٌ معرّفة الطّرفين فتفيد الحصر، أمّا (هو) فضمير، وأمّا (قد) فمعرفة بالعلميّة الجنسيّة على اللّفظ». (م د).

وكان الأولى أن يقول: أمّا هو فمعرفة لكونه ضميرًا بل أعرفُها، إذ كونه من الضّمائر مما لا يُشكّ فيه، ومن جعل (قد) من قبيل علم الجنس إذا أريد لفظها، كما هو شأن الكلمة، مبنيّ على أنّ الكلمة موضوعةٌ بالوضع الثّانويّ للفظها، وهو محلّ نزاعٍ بين السّعد والسيّد، ليس هذا محلّه.

ثمّ هذا في حال استعمالها في لفظها، أمّا استعمالها في معناها فإن كانت حرفًا كـ (قد) فهي من القسم الثّاني من أقسام الوضع بين العلاّمتين: السّعد والسيّد، وإن اختلفا في الموضوع له كُلّيّ أو جزئيّ لوحظ بـ (كُلّيّ)، مع الاتفاق أيضًا على أنّ الاستعمال إنّما هو في الجزئيّ.

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٢٦.

وعَلى هَذا **فَيُقَال فيهَا** إذا أضيفَت إلى يَاءِ المتكَلِّم: «قَدي دِرهَمٌ» **بِغَير نونٍ** للوِقايَةِ **كَما يُقَال**: «حَسبِي دِرهَمٌ» بِغَير نونٍ وُجوبًا. والثَّانِي: أنَّها مَبنِيَّة على السّكُون، لشبَهِها بالحَرفية لفظًا وهُو مَذهَبُ البَصريين، وعَلى هَذا يُقَال: «قَدي» بِغَيرِ نونٍ حَملًا على «حَسبُ» و«قَدني» بالنُّون حِفظًا للسكون، لأنَّه الأصل في البناء.

الوجه **الثَّانِي** من أوجه «قد»: **أن تكون اسم فِعلٍ بِمَعنى يَكفي** وهِي مَبنِيَّةٌ اتِّفَاقًا، ويتَّصِل بهَا ياء المُتكَلِّم، **فَيُقَال**: «قَدْني دِرهَمٌ» **بالنُّون** وجوبًا **كَما يُقَال**: «يَكفِينِي دِرهَمٌ» فـ«ياءُ المتكَلِّم» في مَحلِّ نَصبٍ على المَفعولِيَّة، و«دِرهَمٌ» فاعل.

الوجه **الثَّالِث** من أوجهِ «قد»: **أن تكون حرفَ تَحقِيق** لكَونِهَا تُفيد تَحقِيق وُقُوع الفِعل بعدهَا **فَتدخل على الفِعل الماضِي** اتِّفَاقًا، **نَحو** ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] فحقَّقَت حُصُول الفَلاح لِمَن اتّصف بذلك.

قيل: وتدخُل أيضًا على الفِعل المضَارع نَحو ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النو: ٦٤] أي: قد عَلِم، فحصول العلم مُحَقّق لله تعالى، وهَذا مأخُوذ من قَول «التَّسهيل» وعَلَيهِما للتَّحقيق.

قوله: (حرف تحقيق)

وأمّا قول المؤذِّن: قد قامت الصّلاة، فـ (قد) مفيدةٌ للتّحقيق والتّقريب والتّوقّع، وقد يكون مع التّحقيق التّقريب فقط، كما في قولك: قد ركبَ زيدٌ، لمن لم يكن متوقّعًا رُكوبه، ولا يخفى أنّ الإفادة على سبيل البدل، لا دفعيّة، إذ لا تفيد الكلمة معانٍ متعدّدة دفعة.

الوجهُ الرَّابِعُ من أوجه «قَد»: **أن تكون حرف تَوقُّع،** لِكَونِهَا تُفيد توقع الفِعل وانتظاره، **فَتدخل عَلَيهِما** أي: على الماضِي والمضارع على الأصَح فيهما.

وفي قَوله **أيضًا** تَسامُحٌ، لأن «قد» الَّتِي للتَّحقيق لا تدخل على المضَارع إلا في قَولٍ ضَعِيف عبَّر عَنهُ بـ«قيل».

تَقول في المضَارع: **«قَد يَخرُجُ زيدٌ»** إذا كانَ خُرُوجه مُتوقَّعًا مُنتَظَرًا، **فَدلَّ على أن الخُرُوج مُنتَظرٌ مُتوقَّع،** وتقولُ في الماضِي: «قد خَرَجَ زيدٌ» لِمَن يتَوقَّع خُرُوجه وفي التَّنزِيل ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، لأنَّها كانَت تتَوقَّع سَماع شكواها هَذا مَذهَب الأكثَر من النَّحوِيين.

قوله: (تتوقّع سماع شكواها)

«أي: سماعًا يترتّب عليه مقصودها»(١).

فائدة:

(سمِع) بمعنى: أدرك، يتعدّى بنفسه، ومتعلّقه: الأصوات، ومنه: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟﴾ [آل عمران: ٢٨١]، إلى غير ذلك.

وبمعنى: فهم وعقل، يتعدّى أيضًا بنفسه، لكن متعلّقه: المعاني، ومنه قوله تعالى:

---

(١) الشنواني.

وزعم بَعضهم أَنَّها ـ أي: قد ـ لا تكون للتوقع مَعَ الماضِي، لأنّ التّوقُّع انتِظار الوُقُوع في المستَقبل، والماضي قَد وقعَ، فَكيف يَتوقَّع وُقُوع ما قد وقع؟

وقالَ الَّذين أثبتوا معنى التَّوقُّع مَعَ الماضِي: أَنَّها تَدلُّ على أنّه أي: الفِعل الماضِي كانَ مُنتَظَرًا، تَقول: «قَد ركِبَ الأمِيرُ» لقومٍ يَنتَظِرون هَذا الخَبَر، وهُو ركُوب الأمِير، ويتوقعون الفِعل، وهُو الرّكُوب.

وذهب المُصَنّف في «المغني» إلى أنّ قد لا تفيد التَّوقُّع أصلًا.

الوجهُ الخَامِسُ من أوجُه «قد» تَقريبُ الزَّمن الماضِي من الزَّمن الحال، نَحو: «قَد قامَ» فَأنَّها قَرَّبَت الماضِي من الحال، ولِهَذا التَّقرِيب تَلزَم «قد» مَعَ الماضِي الواقِع حَالًا اصطلاحِيَّة: إمّا ظاهِرَة في اللَّفظ نَحو ﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الانعام: ١١٩]، فجملةُ ﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم﴾ حَالية، أو مقدرَة نَحو ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف: ٦٥] أي: قد رُدَّت إِلَينَا والجُملَة حَالية.

﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْ﴾ [البقرة: ١٠٤]، وقوله تعالى: ﴿سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وبمعنى: استجاب، يتعدّى باللّام، ومنه: «سَمِع اللهُ لِمَن حَمِدَه»[1].

وبمعنى: قبِل وانقاد، ومنه: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١]، يتعدّى مرّة

---

(١) موطأ مالك (١/ ١٣٥، برقم ١٦) والبخاري (١/ ١٣٩، برقم ٦٨٩).

وذهب الكُوفيّون والأخفش إلى أنّ اقتران الماضِي الواقِع حالًا بـ«قد» لَيسَ بِلازِمٍ، لِكَثْرَة وُقُوعه حَالا بِدُونِ «قد»، والأصل عدم التَّقدِير. هَذا هُو الظَّاهِر إذ لَيسَ بَين الحال الاصطلاحيَّة والحال الزَّمانِيَّة ارتباطٌ مَعنَوِيٌّ، بِدَلِيل أنهُم قَسَّموا الحال الاصطلاحِيَّة إلى: ماضَوِيَّةٍ ومُقارِنَةٍ ومُستَقبَلةٍ. اللَّهُمَّ إلّا أن يُقَال: الكَلام في الحال المقَارِنَة، لأنَّها المُتَبادِرَة إلى الذِّهن عِند الإطلاق.

وقالَ ابن عُصفُور: إذا أُجِيب القَسَم بِماضٍ مَعنًى، مُثبَتٍ لا مَنفي، مُتَصرِّفٌ لا جامِد، فَإن كانَ الماضي قَرِيبًا من الحال، جِئتَ قَبلَ الفِعل الماضِي بِاللامِ و«قد» جَمِيعًا، نحو «تالله لقد قامَ زَيدٌ»، وفي التَّنزِيل ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾ [يوسف: ٩١] وإن كانَ الماضي بَعِيدًا من الحال جِئتَ قَبلَ الفِعل الماضِي بِاللامِ فَقَط، كَقَولِه، وهُو امرُؤ القَيس:

باللام، وأخرى بـ (مِنْ)[١].

قوله: (وذهب الكوفيّون والأخفش) إلخ

أي: «فما ذكره المُصنّف من لزوم (قد) مع الماضي، هو مذهب البصريّين إلّا الأخفش»[٢].

قوله: (بماضٍ معنًى[٣])

(١) قال الشنواني: «فإذا كان السياق يقتضي القبول عُدّي بـ (من)، وإذا كان يقتضي الانقياد عدّي باللام».

(٢) الشنواني.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير ١/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧).

حَلَفْتُ لَهـا بـاللهِ حلْفَـةَ فـاجِرٍ لَناموا فما إنْ مِن حَدِيثٍ ولا صَالِ

قالَ المصَنّف في المغني: والظَّاهِر في الآيَة والبَيت عَكسُ ما قالَ، إذ المرَاد في الآيَة: لقد فضَّلَك الله علَينا بِالصبرِ، وذَلِكَ مَحكُوم لَهُ بِهِ في الأزَل، وهُو مُتَّصِفٌ بِهِ مُذ عَقَلَ، والمرَاد في البَيت أنهُم نَامُوا قبل مَجِيئِهِ. انتهى.

وزعم جَار الله الزَّمَخشَرِيّ في كشافِهِ عِندَما تكلَّم على قَوله ﴿لقد أرسلنَا نوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] في تَفسِير سُورَة الأعرَاف أن «قد» الواقِعَة مَعَ لام القسم تكون بِمَعنى التَّوقُّع وهُو الأنتِظَار، لأنَّ السَّامع يتوقَّع الخَبَر ويَنتَظِرُه عِند سَماع المُقسَم بِهِ، هَذا معنى كَلام الزَّمَخشَرِيّ، ولَفظُهُ: «فَإن قُلتَ: فَما بالُهُم لا يكـادون يَنطِقـون بِهَذِهِ اللام إلا مَعَ «قـد»، وقلَّ عَنهُم نَحـو قَولـه: حَلَفتُ لها بِالله، البَيت؟

«إنّما قيّد جواب القسم بكونه ماضيًا، لأنّه إذا لم يكن ماضيًا، لم يؤت بـ (قد) المفيدة لتقريب الماضي من الحال، لأنّه حينئذٍ لا يُمكن اعتبار هذا المعنى ليؤتى بها. وبكونه مثبتًا، لأنّه إذا كان منفيًّا، لم يؤت بـ (قد) المفيدة لذلك، لعدم الحاجة إليها حينئذٍ، لأنّه إذا نُفي الفعل الماضي استمرّ ذلك النّفيُ إلى زمن الحال بحكم الاستصحاب وبكونه متصرّفًا، لأنّه إذا لم يكن متصرّفًا كـ (لَيسَ، وعَسى، ونِعْمَ، وبِئْسَ) فإنّها لا تدخل عليهنّ لأنّها للحال، فلا معنى لذكر ما يقرّب ما هو حاصل، ولذلك علّة أخرى، وهي: أنّ صِيَغَهُنَّ لا يُفِدْنَ الزّمانَ، ولا يتصرَّفْنَ فأشبهْنَ الاسمَ». (ش).

قوله: (وزعَم جارُ اللهِ)

عبّر بالزّعم، ليشير إلى أنّ مرتضاه قول ابن عصفور، ولأنّ توجيهه المذكور

قلتُ: لأنّ الجُملَة القَسَمِيَّة لا تُساقُ إلا توكيدًا للجُملَةِ المُقسَمِ عَلَيها الَّتِي هِيَ جوابُها، فَكانَت مَظِنَّةً لِمَعنى التوقع الَّذِي هُو معنى «قد» عِند استِماع المُخَاطَب كَلِمَة القَسَم». انتهى.

ولا يُنَافي ذَلِك كَونهَا للتَّقريب..

لا يجري في خصوص الآية، لأنّ القسم غيرُ مذكورٍ فيها، بل هو مقدّرٌ كما عرفت، فينافيه قوله: (عند سماع[1] المخاطب كلمة القسم)[2].

ولعل مراد الزّمخشريّ أنّ التّوجيه على النّمط المذكور فيما كان المقسم به مذكورًا، فأجري ذلك التّوجيه فيما لم يكن مذكورًا إقامةً للقسم مقام المذكور، لشدّة احتياج الكلام إلى القسم للكفرة المعاندين في إثبات نجاة مَن اتّبع المرسلين وهلاك المخالفين. وإنّما اضطرّ الزّمخشريّ إلى هذا، لعدم جريان قول ابن عصفور في هذه الآية، إذ بين هذه القصّة للرّسول محمّد ﷺ وبين إرسال نوحٍ أمدٌ بعيد[3]. أفاده (م).

وهو يعكّر على قول الشّارح: (ولا يُنافي ذلك كونها للتّقريب).

قوله: (لأنّ الجملة القسميّة[4]) إلخ

يؤخذ منه: أنّ الكلام جوابُ القسم وأنّ فعل القسم لتوكيده.

---

(١) نقل العطار لفظة: «سماع»، عن نسخة (حل معاقد القواعد للزيلي). وصورة النص (مخطوطة: عاطف أفندي ٢٥١٨، لوحة ٨٤/ أ) كالآتي: قوله عند سماع
وخالف النُّسَخَ محققُ (حل معاقد القواعد ٢٨٠) فأثبتها كمطبوعة (الكشاف للزمخشري ٢/ ٨٧)، بلفظ: «استماع». وهو كذلك في (موصل الطلاب، النسخة المكية ٦٤) وهذه صورتها: عند استماع المخاطب

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ٨٧).

(٣) ينظر: حل معاقد القواعد للزيلي ٢٨١.

(٤) قال الزرقاني: «القسمية، أي: المقسم بها ونسبت إليه لذكره فيها».

قالَ في التَّسهيل: وتدخل على فعلٍ ماضٍ مُتوقَّع لا يُشبِهُ الحَرف، لتَقريبِهِ من الحال. انتهى. واحتَرَز بقولِه: «لا يُشبِهُ الحَرف» مِن الفِعل الجامِد نَحو: نِعمَ وبِئسَ، وافعَلِ التَّعَجُّبِ، فَلا تَدخُل عَلَيها «قد»، لأنَّها سُلِبَت الدّلالَة على المُضِيِّ.

الوجه السَّادِس من أوجهِ «قَد»: التَّقليلُ ـ بِالقَافِ ـ وهُو ضَربَانِ:

الأول: تَقليلُ وُقُوعِ الفِعل نَحو قَولِهم في المُثُل: «قد يَصدُق الكذوب» و«قد يَجودُ البَخِيلُ»، فوُقوعُ الصِّدق من الكَذوب، والجود من البَخِيل قَلِيلٌ.

والثَّانِي: تَقليلُ مُتَعَلّقِهِ، أي: مُتَعَلَّق الفِعل، نَحو قَوله تعالى ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [النور: ٦٤]، فمُتعلَّق الفِعل: العِلم بِما هم عَلَيهِ، أي: أنَّ ما هُم مُنطَوُون عَلَيهِ من الأحوال والمُتعلَّقات ....

قوله: (قال في التّسهيل)[1] الخ

الغرض من نقل كلام التّسهيل: تأييد مدّعاه من أنّ كون (قد) بمعنى: التوقّع، لا ينافي كونها للتّقريب.

قوله: (فمتعلّق الفعل العِلْم)

الأولى حذفه، لأنّ المتعلّق ما هم عليه، لا العلم بما هم عليه، لأنّه نفس الفعل.

(١) قال الزرقاني: «قوله: (ولا ينافي) إلخ، حاصل ما أشار إليه أنه لا اختلاف بين ابن عصفور والزمخشري وابن مالك وذلك لأن ابن عصفور اقتصر على التقريب واقتصاره لا ينافي كونها للتوقع أيضًا، والزمخشري اقتصر على التوقع ولا ينافي كونها للتقريب أيضًا فهي دالة على المعنيين معًا. وكلام ابن مالك يدل على ذلك أيضًا». [...] وفيما أشار إليه نظر من وجوه».

هُو أقل معلوماته تعالى.

وزعم بَعضهم أنَّها أي: ﴿قَدْ﴾ في ذَلِك أي: في قَوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ للتَّحقيق لا للتقليل، كَما تقدم في قَوله: وقد تدخُلُ على المضَارع نَحو قَوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾، وزعم هَذا البَعض أيضًا أنَّ التقليل في المثالين الأوَّلين وهُما: «قد يصدق الكذوب» و«قد يجود البَخِيل» لم يُستَفَد مِن لفظِ «قد» بَلْ مِن نَفسِ قَولك: «البَخِيل يجود» ومِن قَولك: «الكذوب يصدق»، فَإنَّهُ أي: الشَّأنَ، إن لم يُحمَل على أن صُدُور ذَلِك أي: الجُود من البَخِيل والصِّدق من الكذوب قَلِيلٌ على جِهَة النُّدورِ، كانَ مُتَناقِضًا، لأن البَخِيل والكذوب صِيغَة مُبَالغَة تَقتَضِي كَثرَة البُخل والكذب، فَلَو كانَ كلٌّ مِن: «يجود» و«يصدق» بِدُونِ «قد» يَقتَضِي كَثرَة الجُودِ والصِّدقِ لَزم تَدافُع الكثيرين، لأنَّ آخر الكَلامِ وهُو البَخِيلُ والكذوبُ، يَدفَعُ أوَّلهُ وهُو: يَجودُ ويصدُقُ.

قوله: (أقلُّ معلُوماته)

لأنّ علمه تعالى متعلّقٌ بالواجب والجائز والمستحيل، وما هُم عليه من أفراد الجائز، وهو قليلٌ بالنّسبة لأفراد الواجب والمستحيل المتعلّقان للعلم، إذ من أفراد الواجب كمالاته تعالى، وهي غير متناهية، ويستحيل عليه أضدادها.

وفي (ق): «يصحّ أن تكون (قد) في الآية، لتقليل الفعل أيضًا، والمعنى: أنّ علم الله بما هم عليه قليلٌ جدًّا بالنّسبة إلى علمه المتعلّق بغيرهم، وهذا لا شكّ فيه».

وفيه: أنّ القلّة والكثرة من عوارض الكمِّيّات. ومذهب المحقِّقين من أهل السُّنّة: أنّ

الـوجـه السَّـابع من أوجـهِ «قـد»: التَّكثيـر، قالَه سيبَويه في قَولِه، وهُو الهُذلِي:

قَـدْ أتْـرُكُ القِـرْنَ مُصْـفَرًّا أنامِلُـهُ كَـأنَّ أثْوابَـهُ مُجَّـتْ بِفِرْصـادِ

والقِرْنُ، بِكَسر القَاف: الكُفْءُ في الشَّجاعَةِ. والأنامِلُ: جمعُ أَنمَلَةٍ، وهِي رَأسُ الإصْبَعِ. ومُجَّتْ، بالبِناءِ للمَفعُول، أي: رُمِيَت، يُقَالُ: مَجَّ الرَّجُلُ الشَّرابَ مِن فيهِ إذا رمى بِهِ. والفِرْصادُ، بِكَسرِ الفاءِ: التّوتُ الأحمَرُ.

علمه تعالى صفةٌ واحدة ومتعلّقٌ بجميع الأشياء، فلا يُعقل فيها قلّةٌ ولا كثرة، فلعلّ ما ذكره مبنيّ على ما قاله أبو سهل الصُّعْلوكيّ[1]، من تعدّد العِلْم بتعدّد المعلومات، وهو مذهبٌ غيرُ مرضيّ.

فالحقّ: أنّ (قد) لتقليل المتعلّق فقط.

قوله: (السّابع التّكثير)

استعمالها فيه بطريق التّضاد، إذ أصلها التّقليل[2].

قوله: (التّوت الأحمر)

بمثنّاتين من فوق. ولا يقال: توث بمثنّاة أوّله ومثلّثة آخره.

وقيل: يقالان معًا، وقد ذكر اللّغتين ابن الأعرابيّ. وقال ابن قتيبة قال الأصمعيّ:

---

(١) محمد بن سليمان، أبو سهل الصُّعلوكي، الحنفي نسبًا، الشافعي مذهبًا، المتوفى سنة ٣٦٩هـ. ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/ ١٥٨).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٤٥.

وقالَهُ الزَّمخشَرِيّ أي: قالَ أنَّها تَرِدُ للتَّكثير في قَوله تعالى ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] والكَثرَةُ هُنَا في مُتَعَلَّق الفِعلِ لا في الفعل نَفسِهِ، وإلّا لَزِم تَكثِيرُ الرُّؤيَةِ، وهِي قَديمَةٌ، وتَكثيرُ القَدِيمِ بَاطِلٌ عِند أهل السُّنَّة.

العرب تقول بالمثنّاة، والفُرْس تقول بالمثلّثة[1]. أفاده (ش).

قوله: (والكثرة هنا)

هو من كلام الشّارح تحقيقًا، لما هو الحقّ عند أهل السُنّة، بخلاف ما قاله الزّمخشريّ، فإنّه مذهبٌ اعتزاليّ، حيث قال: «ربّما ترى[2]، ومعناه: كثرة الرّؤية»، ثمّ استشهد بقوله:

قد أترُكُ القِرْنَ[3]، إلخ.

---

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٨٦.

(٢) كذا في المخطوطات. وفي الكشاف للزمخشري (١/ ١٥٥): «نرى».

(٣) يُنسب البيت للهذلي، وهو في ديوان عبيد بن الأبرص (٤٩ تحـ: حسين نصار، و٧١ تحـ: ليال)، وتمامه:

قد أترُكُ القِرنَ مُصفَرًّا أنامِلُهُ ... كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرصادِ

اللغة: (قد) للتكثير، (القرن) المثيل في الشجاعة، (الأنامل) جمع أنملة، وهي رأس الإصبع، (مصفرًّا أنامله) كناية عن موته، لحصول ذلك عقبه، وخصّ الأنامل لأن الصُّفرة إليها أسرع وفيها أظهر. يقول: طعنته فنزف حتى اصفرّ. و(مُجَّت): صُب عليها كما يُصب الماء من الفم، و(الفرصاد) التوت الأحمر، شبَّه الدم بحُمرة عُصارته. أراد: كأنما مُجّ عليها فِرصاد لأنها مخضبة بالدماء. المعنى: أترك كثيرًا شجاعًا مماثلاً لي في الشجاعة، حال كونه مصفرًّا أصابعه بسبب الموت، وثيابه ملطخة بدمائه، كأنها صُبغت بماء التوت الأحمر.

ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٢٤ ط هارون، ٥/ ٥٤٠ ط البكاء) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ٣١٨) وتحصيل عين الذهب للشنتمري (٥٧٠، الشاهد برقم ٩٨٤) ومغني اللبيب ٢٣١ وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٤٦.

النَّوع السَّابع:

ما يَأتِي من الكَلِمات على ثَمانِيَة أوجهٍ:

وهُو الـواو. وذَلِكَ أي: الانحصـارُ في الثَّمانِيـة: **أنّ لنـا واوَيـنِ يَرتَفع ما بعدَهما** من الاسم والفِعل المُضارع، وهما:

واوُ الاستِئنافِ، وهِي الواقِعَة في ابتِدَاء كَلامٍ آخرَ غيرِ الأوّلِ، نَحو قَوله تعالى ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥] بِرَفع ﴿نُقِرُّ﴾ فالواو الدَّاخِلَة عَلَيهِ: واو الِاستِئنَافِ **فَإنَّها لَو كانَت للعَطفِ على** «نُبيِّنَ»

وذلك لأنّ الرّؤية إمّا بصريّة أو علميّة، وكلاهما مستحيلٌ كثرته، لأنّ القديم لا تكثُّر فيه.

قوله: (واو الاستئناف)

في حاشية الشّيخ ياسين على لقطة العجلان: أنّها «الدّاخلة على مضارع مرفوع حقّه النّصب أو الجزم»(١)، وبه يُشعر تمثيل المصنّف. فيُشكل قولهم في الواو الواقعة في ابتداء الكلام: إنّها استئنافيّة، فلْيُحرّر.

قوله: (في ابتداء كلامٍ آخرَ)

الأولى حذفه، لأنّ واو الاستئناف هي «الواو المستأنفةُ بعدها الجملة، أي: الّتي ليس بينها وبين ما قبلها ارتباط، سواءٌ كان قبلها شيء أو لا»(٢).

---

(١) **فتح الرحمن** شرح زكريا الأنصاري على **لقطة العجلان** للزركشي، بحاشية ياسين ٥٩ (مطبعة النيل).

(٢) الزرقاني.

لَانْتَصَبَ الفِعلُ الدَّاخِلَة عَلَيهِ وهُو ﴿نُقِرُّ﴾ كَما نُصِبَ في قِراءَةِ أبي زُرعَة، وعَاصِمٍ في رِوايَة المُفَضَّلِ والواو الثَّانِيَة: **واوُ الحال**، وهِي الدَّاخِلَة على الجُملَة الحالِيَّة: اسميَّةً كانَت أو فِعلِيَّة وتُسَمّى: **واوُ الِابتِدَاءِ أيضًا**، **نَحو** قَولك: «**جَاءَ زيدٌ والشَّمسُ طالِعَة**»، ونَحو: «**دَخَلَ زَيدٌ وقَد غَرَبَت الشَّمسُ**»،

والمراد: الاستئناف النّحويّ أو البيانيّ[1]. انتهى ملخّصًا من (ق).

ويعكّر عليه: ما نقلنا عن ياسين على أن الاستئناف البيانيّ الحقّ فيه عدم اقترانه بالواو، كما حقّقه عبد الحكيم في حواشي المطوّل[2]، منازعًا للاستناد في الاقتران بالواو إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [التوبة: ١١٤]، الآية.

وفي عبد الحكيم أيضًا: «لم يُعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة النّحويّة، أعني: الجملة الابتدائيّة»[3]، حرّره.

قوله: (لانتصبَ الفعلُ)

بعدها، لكنّه لم ينتصب، فبطل كونها للعطف.

قوله: (وتُسمّى واو الابتداء)

«لوقوع ما بعدها: مبتدأ»[4]، ....

---

(١) قال الزرقاني: «والمراد بالاستئناف: هو النحوي، أعم من أن يكون بيانيًّا أم لا».

(٢) حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على المطول ٣٨٨.

(٣) لعل في نسخة العطار سقط بانتقال النظر، فالذي في (حاشية السيالكوتي على المطول ٣٨٨): «لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة البيانية، أعني: جواب السؤال. **إنّما تدخل على قلة على المستأنفة** النحوية، أعني: الجملة الابتدائية».

(٤) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب): «(وتسمّى واو الابتداء) أي: لها صلاحية أن يليها المبتدأ».

وسيبويهِ يُقدِّرُها ـ أي: الواو ـ بـ«إذْ»، لأنَّها تدخُلُ على الجُملَتَينِ بخِلافِ «إذا»، لاختصاصِها بالجُملَةِ الفِعلِيَّة على الأصَحّ.

وأنَّ لنا واوينِ يَنتَصِبُ ما بعدهما من الاسم والفِعل المُضَارع ويُفيدانِ المَعِيَّة وهُما:

في بعض الصُّور»[1].

وإنّما احتاجت الجملة الحاليّة للواو لأنّها «لم يكن لها قوةُ اتّصالٍ بذي الحال كاتّصال الصّفة بالموصوف، كانت كأنّها منقطعةُ التعلّق عمّا قبلها ومستأنفةٌ عنه، فلذلك احتاجت للواو»[2]، فالجملة الاسميّة إذا وقعت حالًا يلزمها الواو في المشهور، وجاز تركها كما في نحو: كلَّمْتُه فوه إلى فِيّ.

قوله: (يقدِّرُها بـ «إذ»)

ليس المراد أنّهما بمعنى واحد، إذ لا يُرادف الحرفُ الاسمَ[3]. بل المعنى: أنّ الواو وما بعدها قيد للفعل السّابق، كما أنّ (إذ) كذلك[4].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٥١. قال الرومي والمدابغي: «(وتسمى واو الابتداء أيضًا)، أي: كما تسمّى واو الحال، ولها اسم ثالث وهو واو إذ».

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٥١، وقال الكافيجي ٤٥١: «فإن قلتَ: فلمَ ذكره؟ قلتُ: للتّنبيه على أنّ الابتداء في واو الحال لا يمنع أن يكون لما بعدها تعلّق بما قبلها من جهة الإعراب، بخلاف الابتداء في واو الاستئناف».

(٣) قال الزرقاني: «وسيبويه يقدرها بـ (إذ) ولا يجعلها بمعناها، كما فهم عنه بعضهم، لأن (إذ) اسم و(الواو) حرف».

(٤) الشنواني. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٤٧١ وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٥٢.

واوُ المفعُول مَعَه، نَحو قَولِكَ: «سِرتُ والنِّيلَ» بِنصبِ النِّيل على أنهُ مَفعولٌ مَعَه.

والثَّانِيةِ: واوُ الجَمعِ الدَّاخِلَة على الفِعل المضَارع المَسبُوق بِنَفيٍ أو طَلَبٍ مَحضَينِ، وتُسَمّى عِند الكُوفيين: واو الصَّرْفِ، لصَرفِهِم نَصب ما بعدهَا عَن سَنَنِ الكَلام.

قوله: (سِرتُ والنّيلَ)

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١]، فيحتمل أن تكون للمعيّة، وأنْ تكون للعطف بتقدير مضاف، أي: وأمرَ شركائِكُم فهو من عطف المفرد، أو بتقدير فعلٍ، أي: وأجمعوا، فهو من عطف الجمل[١].

قوله: (بنصب «النّيلَ»)

أي: بالفعل على الأصحّ[٢]، لا بالواو[٣].

ولا يجوز رفعه عطفًا على الضّمير، بتقدير تأكيده، لعدم تصوّر صدور السّير منه[٤].

ولعلّ التّعبير بصيغة الافتعال، أعني: ينتصب، للإشارة إلى أنّ النّصب بالفعل لا بالواو، وإلّا قال: ينصب.

قوله: (مَحْضَيْنِ)

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٤٧١ ـ ٤٧٢ وحل معاقد القواعد للزيلي ٢٨٨.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٥٣.

(٣) ينظر: العوامل المئة للجرجاني ٥١ (ط المنهاج).

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٥٣.

مثال الدَّاخِلَةِ على الفِعل المسبُوق بِالنَّفي نَحو قَوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] أي: وأنْ يَعلَمَ.

ومثال الدَّاخِلَة على الفِعل المسبُوق بِالطَّلَبِ، نَحو قَول أبي الأسود الدُّؤلي:

لا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ   عَـارٌ عَلَيـكَ إذا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

المُراد بالنّفي المحض: غير الرّاجع إلى معنى الإثبات. والمراد بالطّلب المحض: ما لا يكون بلفظ الخبر أو المصدر أو اسم الفعل، نحو: حسبك الحديث فينامُ النّاس، و: سقيًا فنرويك، و: صه فنكرمُك[١]، فلا يجوز النّصب بعد شيءٍ منها. (ش).

قوله: (لا تَنْهَ عنْ خُلُقٍ)[٢]

قال الإمام الرّازيّ: الخُلُقُ: ملكةٌ تصدرُ بها الأفعال عن النّفس بسهولة[٣].

وقبل البيت:

يـا أيُّهـا الرّجـلُ المعلِّـمُ غيـرَهُ   هَـلّا لنَفْسِـكَ كـان ذا التّعلـيمُ

---

(١) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، ل٨٠/ ب): «(الداخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب) أي: تقع الواو في مواضع الفاء، لكن ليس ذلك على الإطلاق، إذ يدخل الفاء في موضع لا يدخل فيه الواو، وذلك فيما كان الأول سببًا للثاني، نحو: لا تدنُ من الأسد فيأكلك، لا يجوز: ويأكلك. والعكس: لا يأكل السمك وتشرب اللبن، لا يجوز: فتشرب اللبن».

(٢) اختلف في نسبته، والمشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدُّؤلي، في: ديوانه ٤٠٤ (الملحق المشكوك، تحـ: محمد حسن آل ياسين). ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٢ ط هارون، ٤/ ١٥٣ ط البكاء) والمقتضب للمبرد (٢/ ٢٦) وحماسة البحتري ٢٤٧ والأصول لابن السراج (٢/ ١٥٤) والأغاني للأصفهاني (١٢/ ١٦٠) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ١٧٨) وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري ٩٣ وتحصيل عين الذهب للشنتمري (٣٩٢، برقم ٦٠٤) والحماسة البصرية (٢/ ١٥) ومغني اللبيب ٤٧٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٥٧١) وخزانة الأدب للبغدادي (٨/ ٥٦٧).

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٣٠/ ٨١).

أي: وأنْ تَأْتِيَ.

وعبارَة المُغني: والواوان اللَّذَان يُنصَب ما بعدَهما: واو المفعُول مَعَه، والواو الدَّاخِلَة على المضَارع المنصُوب، لعطفِهِ على اسم صَرِيح أو مُؤَول، فالصريح كَقَولِه:

ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَينِي ... أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ

والمُؤَوَّل نَحو الواقِع قبل واو الصّرف. انتهى.

وأنَّ لنا واوين يَنجَرُّ ما بعدَهما من الأسماء، وهما:

واو القَسَمِ، يُجَرُّ ما بعدها بها نَحو قَوله تعالى ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١].

تصف الدّواء لذي السّقام وذي الضّنا ... كي ما يَصحّ[١] به وأنتَ سقيمُ

وأراك تمنحُ[٢] بالرّشاد عقولَنا ... منها وأنت على الرّشادِ عقيمُ

ابدأ بنفسِكَ فانْهها عن غيِّها ... فإذا انتهَتْ عنهُ فأنت حكيمُ

فهناك يُسْمَع ما تقول ويُقتدى ... بالقول منك وينفعُ التّعليمُ

قوله: (﴿وَٱلتِّينِ﴾ [التين: ١])

هذه الواو هي الّتي للقسم، أمّا الّتي بعدها فللعطف، وإلّا لاحتاج حينئذٍ كلُّ واحدٍ إلى جواب[٣].

(١) (أ): تصح.

(٢) عند الشنواني: تلقح.

(٣) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٤٧٣.

والثَّانِية: واوُ «رُبَّ» يَنجَرُّ ما بعدهَا بإضمار «رُبَّ» لا بِالواو على الأصَح، كَقَولِه، وهُو عَامر بن الحَرث:

وبَلْـــدَةٍ لَـــيسَ بهـــا أنِـــيسُ إلّا اليَعـــافيرُ وإلّا العِـــيسُ

قوله: (لا بالواو)

فمن ثمّ كان الصّحيح أنّها واو العطف، خلافًا للكوفيّين والمبرِّد[1] وحجّتهم: افتتاح القصائد بها، كقول رؤبة:

وقــاتِمِ الأعمــاقِ خــاوي المُخْتَــرَقْنْ[2]

والّذي رجّح كونها عاطفة: أنّ واو العطف لا تدخل عليها كدخولها على واو القسم، قال الشّاعر:

ووالله لـــولا تَمْـــرُهُ مـــا حببتُـــهُ[3]

(١) قال المبرد (المقتضب ٢/ ٣٤٨): «الواو بدل من (رب)».

(٢) اللغة: (قاتِم) مُغْبَر، أي: ربّ بلد مُغبر، و(الأعماق) وهي النواحي البعيدة، وعُمق كلّ شيء قَعْره ومنتهاه، و(الخاوي) الخالي، و(المُختَرَق) المَمَرّ ويقال: اخترق الزُّقاق أي: مرَّ فيه، يريد أن الطرق خالية لأنّها لا تُسلك. المعنى: ربّ بلد، إذا نظر الناظر إلى أطرافه البعيدة حسبها غُبرة، بسبب بُعدها.
ينظر: شرح ديوان رؤبة (١/ ٤، ط مجمع القاهرة) والكتاب لسيبويه (٤/ ٢١٠ ط هارون، ٥/ ٥١٩ ط البكاء) والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٢٥٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ٣٠٦) وتحصيل عين الذهب لشنتمري (٥٦٥، الشاهد برقم ٩٦٧) والأفعال للسرقسطي (١/ ٢٩٨) والمحكم لابن سيدة (٦/ ٣٨) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١) ومغني اللبيب لابن هشام ٤٤٨ وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٧٦٤) وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٧٨ و١٠/ ٢٥) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٤/ ٢١).

(٣) لعَيْلان بن شُجاع النَّهْشَلي. وتمامه:

ووالله، لـــولا تَمـــرُهُ مـــا حَبَبْتُـــهُ ولا كـــان أدنـــى مِـــن عَبيـــدٍ ومُشـــرِقِ =

أي: ورُبَّ بَلدَةٍ. واليَعافيرُ: الظِّباء البيضُ. والعِيسُ: الإبِلُ.

وأنَّ لَنا واوًا يكون ما بعدَهَا على حَسَبِ ما قبلَهَا، وهِي واو العَطفِ، وهَذِه هِيَ الأصل والغَالِب، وهِي لمُطلق الجمعِ على الأصَحِّ، ....

أفاده (م)[1].

قوله: (واليَعافير: الظِّباء البِيض)

وقيل: اليَعافير: «جمع يَعفور، وهو ولد البقر الوحشيّة»[2].

قوله: (والعِيس: الإبل)

أي: «البيض الّتي يخالطُ بياضها شيءٌ من الشُّقرة»[3]، جمع: عَيْساء، كبِيْض جمع: بيضاء[4].

قوله: (على الأصحّ)

عند أكثر النّحاة، فإنّ قطرب والفرّاء وثعلب قالوا: إنّها تفيد التّرتيب كالفاء.

= اللغة: (حبتُه) أحببته، وهما لغتان. المعنى: لم تكن له في قلبي هذه المنزلة، ولا كان أدنى إلى قلبي من غيره، وذكر الرجلين: عبيدًا ومُشرقًا. الشاهد: قوله (ووالله) الواو الأولى للعطف، والثانية للقسم. ينظر: الألفاظ لابن السكيت ٣٢٨ والاشتقاق لابن دريد ٣٨ والزاهر لابن الأنباري (١/ ٣٣١) والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ٢٥١ وتهذيب اللغة للأزهري (٤/ ٨) وتهذيب الألفاظ للتبريزي ٤٢٤ والتنبيه والإيضاح لابن بري (١/ ٥٧، حبب) ومغني اللبيب ٤٧٣ وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٧٨٠) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ١١٦).

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري (١/ ٥٤٧).

(٣) الصحاح للجوهري (٣/ ٩٥٤، عيس).

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري (١/ ٥٤٧).

فَلا تدُلُّ على تَرتِيب، ولا معية إلّا بِقَرِينَة خارجية، وعند التجرّد من القَرِينَة يحتَمل معطوفها المعَانِي الثَّلاثَة، فَإِذا قلتَ: «قامَ زيدٌ وعَمرٌو» كانَ مُحتملا للَمعِيَّة والتّأخُّر والتَّقدُّم.

وأنَّ لَنا واوًا يكون دُخُولهَا في الكَلام كخُروجِها، وهِي الواو الزَّائِدَة، وتسَمى فِي القُرآن: صِلَة، نَحو قَوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فـ﴿فُتِحَتۡ﴾ جَواب ﴿إِذَا﴾ والواوُ صلَة جِيءَ بهَا لتوكيد المعنى، بدَلِيل الآيَة الأُخرَى قبلهَا وهِي ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] بِغَيرِ واوٍ.

وقيل: لَيست زَائِدَةً، وإنَّها عاطفةٌ، والجَواب مَحذُوف، والتَّقدِير: كانَ كَيْتَ وكَيْتَ.

قوله: (والجواب محذوف)

السّرّ في حذفه: الدّلالة على أنّه أمر لا يُحيط به الوصف من نعيم أهل الجنّة، وللتّفخيم لشأنه، وللتّشويق إليه [1].

وقوله: (كان كيت وكيت)

اسم كان ضمير الشّأن.

و(كَيْتَ) الأوّل: خبر، والثّاني: معطوف عليه، وهو كنايةٌ عن خبر أهل الجنّة وأحوالهم [2].

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٥٩.
(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦٠.

قالَه الزَّمَخشَريّ والبَيضاويّ.

وقيل: واو الحال، أي: وقد فُتِحَت فدَخلَتِ الواو لِبَيان أنَّها كانَت مُفَتَّحَةً قبل مَجيئِهِم، وحُذِفت في الآيةِ الأُولى لِبَيان أنَّها كانَت مُغلَّقةً قبلَ مَجيئِهم. قالَه البَغوِيّ.

وقَول جماعَة من الأدباء كالحَريريّ، ومن النَّحوِيين كَابن خالوَيهِ، ومن المفَسّرين كَالثَّعلَبِيِّ: إنَّها أي: الواو في ﴿وَفُتِحَتْ﴾ واوُ الثَّمانِية، لأنَّ أبواب الجنَّة ثَمانِيَة ولذَلِك لم تدخل في الآيَة قبلهَا، لأن أبواب جَهَنَّمُ سَبعَةٌ.

وقَولهم: إنَّ مِنها أي: مِن واوِ الثَّمانِية قَوله تعالى ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] وهَذا القَول لا يرضاهُ نَحوِيٌّ، لأنَّه لا يتَعَلَّق بِهِ حُكمٌ إعرابي، ولا سِرٌّ مَعنَوِيٌّ.

قوله: (لا يرضاه نحويّ)

وحينئذٍ فالواو في ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، لعطف جملةٍ على جملة، كأنّه قيل: هم سبعةٌ وثامنهم كلبهم، أو للحال كأنّه قيل: هؤلاء سبعةٌ وثامنهم كلبهم، وإنّما قدّر المبتدأ اسم إشارة ليتحقّق في الكلام ما يعمل في الحال.

وقيل: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جملةٌ اسميّة مرفوعة المحلّ، على أنّها صفة ﴿سَبْعَةٌ﴾، فدخلت عليها الواو لتأكيد لصوق الصّفة بالموصوف، وللدّلالة على أن اتّصافه به أمرٌ ثابت.

والواو في الآية الأولى: إمّا واو العطف، أو زائدةٌ على ما فيه. قال (ك): وجعلها

....

للحال أظهر[١].

وقد يجاب كما في (ك): بأنّ «واو الثّمانية في التّحقيق هي واو العطف. لكن لمّا اختصّ استعمالها بمحلّ مخصوص، أو بما يناسب ذلك المحلّ بوجهٍ من الوجوه، وتضمّنت أمرًا غريبًا واعتبارًا لطيفًا، كأنّها قد خرجت عن واو العطف على ما هو المعهود في أمثال هذه، فاشتاقت إليها النّفوس أيّ اشتياق، كما يشهد بذلك وجدانك شهادة صدقٍ، فاستحقّت أن تسمّى باسمٍ غير اسم جنسها، فسمّيت بواو الثّمانية لاختصاصها بها وتمييزًا لها عن سائر استعمالاتها في غير ذلك المحلّ، كما سمّيت الواو في نحو: لا تأكلِ السّمك وتشربَ اللّبنَ، واو الصّرف، وإن كانت هي في التّحقيق واو العطف. ونظائر هذا في الفنون كثيرٌ جدًّا، ويؤيّده قول بعض المفسّرين: إنّها للإيذان بانتهاء تعداد سبعة، وابتداء تعدادِ أمرٍ آخر معطوفٍ عليه، ولذلك تُسمّى واو الثّمانية.

فإن قلت: لم اختصّ استعمالها بالثّمانية؟ قلت: لمناسبةٍ بينها وبين السّبعة. وذلك أنّ السّبعة عقدٌ تامٌّ كعقود العشرات، لاشتماله على أكثر مراتب أصول الأعداد، وأنّ الثّمانية عقدٌ مستأنف، على أنّ بينهما[٢] اتّصالًا من وجه وانفصالًا من وجه. وهذا هو المقتضي للعطف، وهذا المعنى ليس بموجودٍ بين السّبعة والسّتة.

على أنّ التّعليل النّحويّ توجيهٌ بعد الوقوع والاستعمال، تقريبًا للأذهان، فإذا وجدتَ للكلام محملًا صحيحًا فاحمله عليه، بقدر الإمكان، صونًا له عن الإلغاء، ولله درّ من قال[٣]:

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦٢.

(٢) عند الكافيجي: فكان بينهما.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦٣.

والقَول بذلك أي: بِأن الواو واوُ الثَّمانِية في قَوله تعالى ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبه: ١١٢]، لأنَّه الوصف الثَّامِن أبْعَدُ مِن القَول بذلِك في الآيَتَين قبلهَا.

ومـا عَبَّـرَ الإنسـانُ عـن فَضـلِ نَفسـهِ [بمثلِ اعتقاد](١) الفَضـلِ في كُلِّ فاضـل(٢)

قوله: (والقول)

مبتدأٌ، خبره (أقربُ)(٣). ووجهه: أنّ الواو في ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]، قد دخلت على الثّامن وهو ملائمٌ للثّمانية، وأمّا الواو في آية الزُّمر فلم تدخل على عددٍ أصلاً، بل دخلت على جملة: ﴿فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، فليس فيها أمرٌ يدلّ على عدد، لأنّ الأبواب إنّما تدلّ على معناها، والعدد معلومٌ لنا من دليلٍ آخر، وما وقع في بعض النُّسخ: (أبعد) ليس بصواب، إذ الأبعديّة إنّما تُتصوّر في آية الزّمر لا في

---

(١) المثبت من ورود البيت في موضع سابق عند العطار، موافقًا لنزهة الألباء لابن الأنباري ٣٢ والكافيجي ٤٦٣.

واقتصرت نسخة (ب) على لفظ: «اعتقاد»، وصورة البيت فيها كالآتي:

قال وماعبر الانسان عن فضل نفسه
اعتقاد الفضل في كل فاضل

وفي (أ)، بلفظ: «سوى باعتقاد»، وصورة عجز البيت كالآتي:

سوى باعتقاد الفضل في كل فاضل

(٢) لأبي الحسن، عمر بن محمد النَوقاتي. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات ابن الأنباري ٣٢ والآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ١٠٦ ط الرسالة).

(٣) كذا في نسخة الكافيجي ٤٦٤، وأشار إلى لفظ: (أبعد) في نسخ أخرى من «الإعراب عن قواعد الإعراب»، هكذا: (والقول به في ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ أبعد منه في آية الزّمر).

والقَول بذلك في قَوله تعالى ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم: ٥]، لأنَّ البَكارَة وصفٌ ثامِنٌ ظَاهِرُ الفسادِ، لأن واو الثَّمانِية صَالِحَة للسُّقوطِ عِند القَائِل بهَا، وهِي في هَذِه الآيَة لا يَصِحُّ إسقَاطهَا، إذ لا تَجتَمِع الثّيوبَة والبَكارة

﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾. ملخّصًا من (ك)[1]. واعلم أنّ نسخته هكذا: (والقول)[2] إلخ (أقرب منه في آية الزُّمر)[3]، فعلى هذا إنّما يُحتاج لبيان القرب بالنّسبة لآية الزّمر كما صنع، وأمّا على ما هنا فالظّاهر أنّ آية الكهف مساويةٌ لآية ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ إذ العددُ موجودٌ في الكلّ، ففي كلام الشّارح شيء.

ووقع في نسخة (م): والقول به في آية الزمر أبعدُ منه في: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾، وهي ظاهرة. قوله: (﴿وَٱلنَّاهُونَ﴾ [التوبة: ١١٢])

الظّاهر أنّ الواو للعطف، وقعت هنا دون بقيّة الأوصاف السّابقة، ليتقابل الأمر والنّهي، بخلاف بقيّة الأوصاف، أو لأنّ الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر التزامًا وبالعكس، فأُشير إلى الاعتداد بكلٍّ من الوصفين، وأنّه لا يكفي فيه ما تحصّل في ضمن الآخر[4]. (م).

قوله: (إذ لا تجتمع الثُّيُوبة والبَكارة)

وحينئذٍ فالواو للعطف، وإنّما توسّطت بين هذين الوصفين دون ما عداهما، لأنّ بينهما اتّصالاً من وجه، وأمّا الصّفات الباقية، فبينهما اتّصالٌ تامّ، فلا حاجة إلى ارتباط بعضها

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦٤.
(٢) في نسخة الكافيجي: «والقول [به]».
(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦٤.
(٤) ينظر: حل معاقد القواعد للزيلي ٢٩٧.

وليست ﴿أبكارًا﴾ صفة ثامنة، وإنَّما هِيَ تاسعة، إذ أول الصِّفات ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾.

وقول الثَّعلَبيّ إنَّ مِنها قوله تعالى ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧] سَهوٌ ظَاهِرٌ، لأنَّها عاطِفَةٌ، وذِكرُهَا واجِبٌ.

النَّوع الثَّامِن وهو آخر الأنواع: **ما يَأتِي من الكَلِمات على اثنَي عشَرَ وجهًا:**

وهُو «ما»، وهِي على ضَربَينِ: اسميّة، وحرفيّة: فالضرب الأول: الاسمية، وهِي الأشرَف، **وأوجهها سَبعَة:**

ببعضٍ إلى الإتيان بالعاطف.

قوله: (وليست أبكارًا صفةٌ ثامنة)

هذا هو الأولى في توجيه الفساد، وأمّا ما قاله من أنّ «واو الثّمانية صالحةٌ للسّقوط، فليس بشيء لأنّ هذا من أحكام الواو الزّائدة، لا من أحكام واو الثّمانية»[1]، لما علمت سابقًا أنّ واو الثّمانية هي واو العطف، وهي لا تصلح للسّقوط[2].

قوله: (وإنّما هي تاسعة)

فإن أجيب: بأنّ ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥][3] وما بعده تفصيلٌ لـ ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾، قلنا:

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦٦.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦٦.

(٣) وتمام الآية: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾.

أحدهَا: معرفَة تَامَّة، فَلا تحتَاج إلى شَيء، وهِي ضَربَان: عَامَّة، وخاصّة.
فالعامّة: هِيَ الَّتِي لم يتقدمها اسم تكون هِيَ وعاملها صفة لَهُ في المعنى، نَحو قَوله تعالى ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة: ٢٧١] فـ «ما» فاعل «نِعْمَ» مَعنَاهَا الشَّيء، و«هِي» ضمير «الصَّدقَات» على تَقدِير مُضَاف مَحذُوف دلّ عَلَيهِ «تُبدوا»، وهُو المخصُوص بالمدح. أي: فنِعْمَ الشَّيْءُ إبْداؤُها.

والخاصة: هِيَ الَّتِي يتقدمها اسم تكون هِيَ وعاملها صفة لَهُ في المعنى، ويقدر من لفظ ذَلِك الاسم المتَقَدّم، نَحو «غسلْتُه غَسلًا نِعِمَّا» و«دَقَقْتُه دقًّا نِعِمَّا» أي: نِعْمَ الغسيل، ونِعْمَ الدَّقّ.

والثَّانِي: معرفَة نَاقِصَة، وهِي الموصولة، وتحتاج إلى صلَة وعائد، نَحو قَوله تعالى ﴿قُلۡ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٌ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ﴾ [الجمعة: ١١] فَـ ﴿مَا﴾: مَوصُول اسمِيّ في مَحل رفع على الِابتِدَاء. و﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ صلته و﴿خَيۡرٌ﴾ خَبره. أي: الَّذِي عِند الله خير.

والثَّالِث: شَرطِيَّة، زمانية وغير زمانية، فَالأولى: نَحو قَوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ﴾ [التوبة: ٧] أي: استَقِيمُوا لَهُم مُدَّة استقامتهم لكم. والثَّانية: نَحو قَوله تعالى ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وكذلك ﴿ثَيِّبَٰتٖ﴾ تفصيلٌ للصّفات السّابقة.

قوله: (﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧])

والرَّابع: استفهامية، نَحو قَوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧] ويجب في «ما» الاستفهامية حذف ألفها ....

(ما): مبتدأ. خبره فعل الشّرط، لاشتماله على ضميره، وقيل: الجواب، وقيل: هما معًا[١].

قال (ك): «فإن قلت: الله تعالى عالمٌ بكلّ شيء، سواءً كان خيرًا أو شرًّا، فما الفائدة في تعليق العلم بالخير وحده؟ قيل: المراد منه، الحثّ عقيب النّهي عن الشّرّ، ليُستدلّ به ويُستعمل مكانه. وقيل: المعنى على العموم، لكن اقتُصر على ذكر الخير، على سبيل الاكتفاء، إظهارًا لشرفه.

فإن قلت: فما الفائدة في هذا التّعليق، مع أنّ علم الله متعلّق بكلّ شيء؟ قلت: التّرغيب في فعل الحسنات، والتّرهيب عن اكتساب السّيّئات. على أنّ الشّرط قد يُستعمل للدّلالة على أنّ المشروط ثابتٌ مستقرٌّ في كلّ حال، وهذا من ذلك القبيل. والمراد من التّعليق في مثل هذا، مطلقُ الارتباط سواءً كان على سبيل التّوقّف أم لا»[٢].

قوله: (﴿وَمَا تِلْكَ﴾ [طه: ١٧])

مبتدأ، خبره (تِ)، واللّام: للبعد، والكاف: حرف خطاب. و﴿بِيَمِينِكَ﴾ حالٌ من ﴿تِلْكَ﴾، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢][٣].

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٣٠١.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٧١، وتمامه: «وبيمينك: منصوب المحل على أنه حال من (تلك)، مثل ﴿عَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١] فالمعنى: يذكرونه دائمًا، على الحالات كلها، قائمين وقاعدين ومضطجعين على جنوبهم. وأما العامل فيها فهو معنى الإشارة في (تلك) كما في: ﴿هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾».

إذا كانَت مجرورة، نَحو قَوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] الأصل: «عَن ما» و«بِما»، فحُذِفَت الألفُ، فرقًا بَين الاستفهاميّة، والخبريّة.

وسُمِع إثبَاتها على الأصل نثرًا وشعرًا، ....

وقال الكوفيّون: إنّ ﴿تِلۡكَ﴾: اسمٌ موصول، صلته ﴿بِيَمِينِكَ﴾[١].

قوله: (إذا كانت مجرورةً)

وذلك «لحصول كثرة الحروف المفضية إلى الثّقل الدّاعي إلى الحذف»[٢].

قوله: (بحرفٍ)

أي: أو مضافٍ[٣]، كما صرّح به الرّضيّ، وتقديم الجارّ عليها لا يُسقط صدارتها، لأنّه لمّا لم يُمكن تأخيره عنها قُدّم عليها، وجُعِل المجموعُ ككلمةٍ واحدة، وحَذفُ الألف دليل التّركيب[٤].

قوله: (فحذفت الألف فرقًا)

ولم يعكس، لأنّ التّخفيف في الاستفهام أليق.

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٧١.

(٢) حل معاقد القواعد للزيلي ٣٠١.

(٣) قال الشاطبي (المقاصد الشافية ٨/ ٩٦): «وأما المجرورة باسم فليس ذلك بلازم فيها، بل يجوز أن تقول: مجيء ما جئت؟ ومثلُ ما أنت؟ نصّ على ذلك سيبويه، إلا أنّ الأجود الحذف». ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٦٥ ط هارون، ٥/ ٤٨١ ط البكاء) والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري (٢/ ٦٣٥).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٥٠) وأول كلامه: «وقد تحذف ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف، وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهامًا...».

فالنَّثر كَقِراءَة عِيسَى وعِكرِمَة: ﴿عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ﴾ بإثبات الألف، والشعر كَقَول حسان رضي الله عنه:

علـى مـا قـامَ يَشْـتِمُني لَئيمٌ كخِنْزِيـرٍ تَمـرَّغَ في دَمـانِ

والدَّمان: كالرّماد وزنًا ومعنًى.

قوله: (كقراءة عيسى)

هو ابن عُمَر الأسديّ الكوفيّ المقرئ، صاحب الحروف، ويُعرف بالهَمْداني[1]، لا عيسى بن عُمر البصريّ الثّقفيّ النّحويّ[2].

وعِكرِمة، بكسر العين والرّاء: هو أبو عبدالله المفسّر، مولى ابن عبّاس رضي الله عنهما، روى عن مولاه وعن عائشة وعن أبي هريرة، رضي الله عنهم. والعكرمة: الأنثى من الحمام، كأنّ هذا العَلَم منقولٌ منه[3]. انتهى ملخّصًا من (ش).

قوله: (﴿عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ﴾)[4]

قال الزّمخشريّ: «معنى هذا الاستفهام تفخيم الشّأن، كأن قيل: عن أيّ شيءٍ يتساءلون»[5].

---

(١) خرّج له الترمذي والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٣/ ١١).

(٢) الشنواني، نقلاً عن: تحفة الغريب للدمامين (٢/ ٩١٠). وينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري ٣/ ٣٧٢، الترجمة ١٨١٦) وإنباه الرواة للقفطي (٢/ ٣٧٤) وتهذيب الكمال للمزي (٢٣/ ١٣ ـ ١٤).

(٣) ينظر: تحفة الغريب للدماميني (٢/ ٩١٠).

(٤) ينظر: المحتسب لابن جني (٢/ ٣٤٧).

(٥) الكشاف للزمخشري (٤/ ٥١٥).

إلّا أنَّ حَذفَ الألِف هُو الأجود، وإثباتها لا يكَاد يُوجد. **ولِهَذا**، أي: ولأجل أن «ما» الاستفهامية تحذف ألفها إذا جرت، **رَدَّ الكسَائي على المفَسّرين قَولهم في** قَوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧] **إنَّها استفهامية**، وجه الرَّد: أن نفي اللازِم يستَلزم نفي الملزُوم، وكَون «ما» الاستفهامية مَدخُول حرف الجرّ ملزوم لحذف الألف، وحذف الألف لازم، فَإذا ثبَتَت الألف فقد انتَفَى اللازِم، وإذا انتَفَى اللازِم ـ وهُو حذف الألف ـ انتَفَى الملزُوم ـ وهُو كَون ما استفهامية ـ وإذا انتَفَى كَون «ما» استفهامية ثَبت نقيضه وهُو كَونهَا غير استفهامية. وجَوابه يُؤخَذ مِمّا تقدّم.

قالَ في «الكَشّاف»: ويحتَمل أن تكون «ما» استفهامية، ....

قوله: (وجه الرّد)

حاصله أن يقال: لو كانت (ما) استفهاميّة، لحذفت ألفها عند دخول حرف الجرّ عليها، لكنّ ألفها لم تحذف، فلم تكن استفهاميّة، فاللّازم لكونها استفهاميّة عدم الثّبوت، وقد انتفى بالثّبوت فينتفي ملزومه بثبوت نقيضه، لأنّ النّقيضَين لا يجتمعان.

وحاصل الجواب عن هذا الرّدّ: منع الملازمة في قول المعترض لو كانت استفهاميّة لحذفت ألفها إلخ، بأن يقال: لا يلزم من كونها استفهاميّة حذف الألف، عند دخول الجارّ، فالملازمة ممنوعة، وسند المنع قراءة عكرمة وبيت حسّان، فهذا نقضٌ تفصيليّ مع السّند[1].

قوله: (قال في الكشّاف)

عبارته: «فإن قلت (ما) في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي﴾ [يس: ٢٧]، أيّ الماءات؟

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٧٢.

أعنِي: بِأيّ شَيء غفر لي رَبِّي، فَطرح الألف أجود، وإن كانَ إِثبَاتهَا جَائِزاً، يُقَال: «قد علمت بِما صنعت هَذا» و«بِمَ صنعت». انتهى.

وعَلى وجوب حذف الألف **إنَّما جَازَ إِثبَات الألف في: «لِماذا فَعَلْتَ؟»، لأنَّ ألفها صَارَت حَشوًا بالتركيب مَعَ «ذَا»**، وصيرورتهما كالكلمة الواحِدَة، **فَأشبَهت** «ما» الاستفهامية في حَال تركيبها مَعَ «ذا»، **«ما» الموصولة**، في وُقُوع ألفها حَشوًا، لصيرورة المَوصُول مَعَ صلته كالشيء الواحِد.

والخَامِس: نكرَة تَامَّة غير محتاجة إلى صفة، **وذَلِكَ** واقع **في ثَلاثَة** مَواضِع، **في** كل مِنها **خلاف** يذكر.

قلت: هي المصدريّة، أو الموصولة، أي: بالّذي غفر لي من الذّنوب. ويحتمل أن تكون استفهاميّة»[1] إلخ.

قوله: (وصيرورتهما كالكلمة الواحدة)

فالألف وقعت في التّركيب وسطًا، والحذف في الوسط قليل، لتحصّنه من الحوادث، واعلم أنّ (ماذا) تستعمل على أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) إشارة، نحو: ماذا التّواني[2].

---

(١) الكشاف للزمخشري (٤/ ١١)، وتمام قوله: «[...] ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني: بأيّ شيء غفر لي ربي، يريد به ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قتل، إلا أنّ قولك: بمَ غفر لي، بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزًا، يقال: قد علمت بما صنعت هذا، أي: بأيّ شيء صنعت، و: بمَ صنعت».

(٢) ورد في بيت، للعماد الأصفهاني. ينظر: الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة (٤/ ٣٥٤). وتمامه، (من المنسرح):

ماذا التّواني وذا التأخُّر والـ ... إبطاء قدّم مسيرنا عَجلا

أحدها: الواقِعَة في باب «نعم وبئسَ» إذا وقع بعدهَا اسم أو فعل، فَالأول **نَحو** قَوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] **والثَّانِي**: كَقولِك: «**نِعمَ ما صَنعْتَ**» فَـ «ما» في المثالين نكرَة تَامَّة مَنصُوبَة المحل على التَّمييز للضمير المستَتر في «نعم» المرفُوع على الفاعلية. والمخصوص بالمدح في المثَال الأول مَذكُور، **أي**: **نعم شَيئًا هِيَ**، وفي المثَال الثَّانِي مَحذُوف، والفِعل والفاعل صفته، أي: **نعم شَيئًا** شَيء **صَنعته**. والخلاف في الأول ثَلاثَة أقوال، وفي الثَّانِي عشرَة أقوال، تركتها خوف الإطالة.

والموضع **الثَّانِي** من المواضِع الثَّلاثَة: **قَولهم** إذا أرادوا المبالغَة في الإكثار من فعل: «**إنِّي مِمّا أنْ أفْعَلَ**» فخبر «إنَّ» مَحذُوف، و«مِنْ» مُتَعَلِّقَة بِهِ،

الثاني: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) موصولة، كقول لبيد:

ألا تَسْألانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ ... أنَحْبٌ فيُقْضَى أمْ ضَلالٌ وباطِلُ[1]

فـ (ما): مبتدأ، و(ذا): خبره، أو بالعكس. وجملة: (يحاول) صلة، والعائد محذوف.

و(يحاول): يطلب.

و(نحب): بدلٌ مفصّل من مجمل وهو (ما). والنَّحْب، بفتح النّون وسكون الحاء المهملة، أصله: المدّة والوقت، يقال: قضى نَحبه، إذا مات. والمراد به هنا: النّذر.

---

(١) ديوان لبيد ٢٥٤ والكتاب لسيبويه (٢/ ٤١٧ ط هارون، ٤/ ١٠٥ ط البكاء) وتحصيل عين الذهب للشنتمري ٣٨٢ (الشاهد برقم ٥٧٨). اللغة: (النحب) النذر، وهو فعل يوجبه الإنسان على نفسه. **المعنى**: الانسان مجتهد في أمر الدنيا وتتبعها، حريص عليها، فكأنما أوجب على نفسه نذرًا، يجري إلى قضائه وهو منه في ضلال وباطل.

و«ما» نكرَة تَامَّة بِمَعنى «أمر» و«أن» وصلتها: في مَوضِع جر بدل من «ما».
أي: إنّي مَخلُوق مِنْ أمْرٍ، ذَلِك الأمر هُو فِعْلي كَذا وكَذا.

وزعم السِّيرافي وابن خَروف وتبعهما ابن مالك ونَقله عَن سيبَويه:

والمعنى: ألا تسألان المرءَ ما الّذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدّنيا، أنذرٌ أوجبه على نفسه أن لا ينفكّ عن طلبه، فهو يسعى في قضائه، أم هو في ضلال وباطل.

ويجوز نصب (أنحب) بتقدير أن تكون (ما) أو (ماذا) مفعولاً بـ (يحاول)، و(ذا): زائدة على الأوّل فيكون بدلاً من (ما) أو (ماذا).

وجملة (فيُقْضَى): إمّا في محلّ رفعٍ أو نصبٍ، على أحد الاحتمالين في (أنحب).

الثّالث: أن تكون (ماذا) كلّها استفهامًا، كما هنا.

الرّابع: أن تكون كلّها اسم جنس بمعنى: شيء، أو اسمًا موصولًا بمعنى: الّذي.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة.

السّادس: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) زائدة نحو: ماذا صنعتُ فيكم[1].

قوله: (بدلٌ من ما)

«أي: بدلُ كلّ من كلّ، قاله الكافيجي[2]. وذلك لأنّ المراد بالأمر خاصّ، ولذلك قال المصنّف: (هو فعلي كذا)، فالإتيان بـ (هو) ليس للإشارة إلى أنّ (فعلي) خبر مبتدأ محذوف والجملة بدل، بل للإشارة إلى أنّ المراد بالأمر خاصّ كما قلنا»[3].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٩٥ـ٣٩٦.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٧٦.

(٣) الزرقاني.

أن «ما» معرفَة تَامَّة بِمَعنى «الأمر» و«أن» وصلتها: مُبتَدأ، والظرف: خَبره، والجُملَة: خبر «إنَّ». أي: إنّي من الأمر فِعلي كَذَا وكَذَا. والأول أظهر، **وذَلِكَ لأنّه على سَبِيل المبَالغَة، مثل** ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، جعل الإنسَان لمبالغته في العجلة كَأنهُ مَخلُوق مِنها، ويُؤَيِّدهُ أن بعده ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾..

قوله: (والأوّل أظهر) إلخ

لأنّه «لا يتحصّل للكلام طائل معنًى على هذا التّقدير»(١)، وإن نوقش بأنّ له معنًى طائل، بجعل (ال) للكمال في الأمر، أي: فعلي الأمر الكامل(٢).

قوله: (وذلك لأنّه على سبيل) إلخ

ليس تعليلًا لقوله: (والأوّل أظهر)(٣)، كما قد يُتوهّم من زيادة الشّارح لفظ (لأنّه)، فكان الأولى إسقاطه.

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٣٩٢.

(٢) الزرقاني، ونص قوله: «وقد يقال: بل للكلام معنى طائل وذلك لأن (ال) في الأمر للكمال، أي: إن فعلي من الأمر الكامل، والظاهر: أن مثل هؤلاء الجماعة لا يقصدون غير هذا».

(٣) قال الزرقاني: «بل تعليله ما تقدم، فكان المناسب إسقاط قوله: (لأنه) ويكون اسم الإشارة عائد على قولهم: (إني مما أن أفعل) أي: هذا القول يقال على سبيل المبالغة».
قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب ل ٨٦/ أ): «(وذلك) أي كونه مخلوقًا من فعله كذا وكذا (على سبيل المبالغة مثل) المبالغة في قوله تعالى (﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]). والمبالغة حقيقتها أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدًّا مستحيلاً أو مستبعدًا لئلا يظن أنه غير متناه فيه [أي: في الوصف] وينحصر في: التبليغ والإغراق والعلو. لأن المدعى [أي: الوصف] إن كان ممكنًا عقلاً وعادة فتبليغ، وإن كان ممكنًا عقلاً لا عادة فإغراق، وإلا فغلو».

وقيل: العجل الطين، بلغة حِمْيَر، ورَدَّه المصَنِّف في «شرح بَانَت سعاد» بِأَنّ ذَلِك لم يَثْبُت عِند عُلَماء اللُّغَة.

والموضع الثَّالِث، وهُو آخرها: **التَّعَجُّب**، نَحو: **«ما أحسن زيدًا»**، فَـ «ما»: نكِرَة تَامَّة مُبْتَدأ، وما بعدهَا: خَبَرها.

قوله: (لم يثبت عند علماء اللُّغة)

وحينئذٍ لا ينبغي تخريج الآية على أمرٍ لم يثبت، بل المبالغة باقية لم تنتفِ.

قوله: (الثّالث التّعجّب)

هو «انفعالٌ يحدثُ في النّفس عند مشاهدة ما يُجهل سببه، ويقلُّ في العادة وجوده، ولهذا لا يجوز في حقّه تعالى، لأنّه عالمٌ لا يخفى عليه شيءٌ، وما ورد منه تعالى كقوله: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، مصروفٌ إلى المخاطب، أي: يجب أن يتعجّب العباد منه»[(١)].

قال ابن النّحّاس في تعليقته على المقرّب لابن عصفور: «وما يردُ مثلها ـ أي: الآية ـ في الكلام جوابان:

---

(١) نقلاً عن الشنواني. والنص في: شرح الكافية، لنجم الدين سعيد العجمي (مخطوطة شهيد علي ٢٤٦٣، نسخت في بغداد سنة ٧٧٢هـ، ل٢٥١/ أ)، وصورته كالآتي:

انفعال التعجب قال التعجب انفعال يحدث في النفس
عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجوده ولهذا لا يصح التعجب على الله تعالى
لانه عالم لا يخفى عليه شيء وما ورد منه تعالى نحو فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب
اي يجب ان يتعجب العباد منه

أي: **شَيءٌ حَسَّنَ زيدًا**. وهَذا القَول **هُو قَول سيبَويه**، وجوز الأخفَش أن تكون مَوصُولَة، وأن تكون نكرَة نَاقِصَة وما بعدهَا صلَة أو صفة، والخَبَر مَحذُوف وجوبا مُقَدّر بعظيم ونَحوه وذهب الفرّاء وابن دُرُسْتُوَيْهِ إلى أنَّها استفهامية، وما بعدهَا الخَبَر.

والسَّادِس: **نكرَة مَوصُوفَة** بصفة بعدهَا، **كقَولِهِم** أي: العَرَب: «**مَرَرت بِما مُعْجِبٍ لَك**» أي: **بشَيء معجب لَك**. **ومِنه** أي: ومن وُقُوع «ما» نكرَة مَوصُوفَة **في قَول** قالَ بِهِ الأخفَش والزّجاج والزّمخشري: «**نِعمَ ما صَنَعْتَ**» فَـ «ما»: نكرَة ناقِصَة فاعل «نِعم»، وما بعدهَا: صفتهَا. **أي: نِعمَ شَيءٌ صَنعْتَه**.

أحدهما: أنّ اللّفظ واردٌ من الله سبحانه وتعالى يتعجّبُ منه من يتعجّب من هؤلاء، لا أنّه سبحانه متعجّب[1] منهم، جلّ عن ذلك.

والآخر: أنّ هؤلاء صفتهم صفةُ مَن يُتعجّب منه بهذا اللّفظ، لا أنّهم الآن يُتعجّب منهم، بل على أنّ هذه الصّفة كالثّابتة لهم، والمستحقّوها هم»[2].

قوله: (أي: شَيءٌ حسَّنَ زيدًا)

«أتى بالتّضعيف دون الهمزة، لكونه أظهرُ في الدّلالة على المعنى. ولو قيل: أحسن، لكان ظاهرًا أيضًا، إذ الهمزة للصّيرورة، فالمعنى: شيءٌ صيّره ذا حُسْنٍ». (ق).

---

(١) (أ): يتعجب. والمثبت من (ب).

(٢) التعليقة على المقرب، شرح ابن النحاس ١٢٢ (ط الأردن).

ومنه أيضًا: «ما أحسن زيدًا» عِند الأخفَش في أحد احتماليه. أي: شَيء مَوصُوف بِأنهُ حسن زيدا عَظِيم. فَحذف الخَبَر وهو «عظيم» كَما تقدم عَنهُ.

والسَّابع: نكرَة مَوصُوف بهَا نكرَة قبلهَا، إما للتحقير، أو التَّعظِيم، أو التنويع، فَالأول: نَحو قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] والثَّانِي: نَحو قَولهم أي: العَرَب كالزَّباء: «لِأمْرٍ ما جَدَعَ قَصير أَنْفَهُ»، فَـ «ما» فيهما: نكرَة مَوصُوف بها ﴿مَثَلًا﴾ في الأوَّل، و«أمْر» في الثَّانِي، مُؤوّلة بمُشتق، أي: مَثلًا بالِغًا في الحَقارَة بعوضةً، ولِأمْرٍ عَظِيمٍ جَدَع قَصيرٌ أنفَه.

وقصير: اسم رجل وهُو قصير بن سَعد اللَّخمِيّ صاحب جَذيمة الأبرش، وقِصّته مَشهُورَة مَعَ الزَّباء لمّا احتال على قَتلِها.

والثَّالِث: نحو قولهم: «ضَربْتُه ضَربًا ما» أي: نوعًا مِن الضَّرب مِن أيّ نوعٍ كانَ.

قوله: (لأمرٍ ما، جدَع)[1]

أي: شأنٌ وحال[2]. و(جَدَع)، بالدّال المهملة، بمعنى: قطع[3].

---

(١) ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٢٢١) ومجمع الأمثال للميداني (١/ ٢٣٥ و٢/ ١٩٦) والمستقصى للزمخشري (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٧٩.

(٣) قال عز الدين ابن جماعة (أوثق الأسباب، ل ٨٧/ ب): «(لأمر) جار ومجرور، (ما) في موضع جر صفة للمجرور وهو (أمر). (جَدَع) بالدال المهملة: اسم رجل. (قصيرٌ أنفَهُ) أي: قطع قَصِيرٌ أنفه، [...] والجدع: قطع الأنف وقطع الأذن أيضًا وقطع اليد والشفة».

وقيل إنّ «ما» في هَذِه المواضِع الثَّلاثَة: حَرفٌ لا مَوضِع لها، زائِدَة مُنَبِّهٌ عَن وصفٍ لائِق بِالمحل، وهُو أولى، لأنّ زيادتها عوضًا عَن مَحذُوف، ثَابِتَة في كَلامهم. قالَه ابن مالك في «شرح التسهيل».

والضَّرب الثَّانِي: حرفيّة، وأوجُهها خَمسَة:

الأول: نافية، فتعمل في دُخُولها على الجُمَل الإسمية عمل لَيسَ، فَترفع الاسم وتنصب الخَبَر في لُغَة الحِجَازِيِّينَ، نَحو قَوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

والثَّانِي: مَصدَرِيَّة غير ظرفية، نَحو قَوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] فتسبك مَعَ صلتها بمصدر، أي: بنسيانهم إيَّاه، أي: يَوم الحساب.

والثَّالِث: مَصدَرِيَّة ظرفيّة زمانيّة، نَحو قَوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] فتنوب عَن المدَّة وتؤول بمصدر، أي: مُدَّةَ دَوامي حَيًّا.

ولا تقع ظرفيّة غير مَصدَرِيَّة، فَأمّا قَوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠] فالزَّمان المُقدّر هُنَا مجرور، أي: كلّ وقت، والمجرُور لا يُسمّى ظرفًا اصطِلاحًا.

قوله: (ظرفيّة زمانيّة)

زاد الشّارح (زمانيّة)، إشارةً إلى أنّ قول المصنّف شاملٌ لظرف المكان والزّمان، مع أنّها لا تكون إلاّ زمانيّة[1]، فكان ينبغي له التّقييد.

(١) قد عدل ابن هشام في (مغني اللبيب ٤٠٠ ـ ٤٠١) عن قولهم: (ظرفية) إلى قوله: (زمانية).

والرَّابع: كَافَّة عَن العَمَل، وهِي في ذَلِك ثَلاثَة أقسَام:

الأول: كَافَّة عَن عمل الرَّفْع في الفاعل، كَقَولِه وهُو المَرّار، يُخَاطِب امرَأةً:

صَدَدْتِ فَأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما ... وِصالٌ عَلى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

والجواب: أنّها لمّا كانت في نفس الأمر لا تكون إلاّ كذلك، لم يحتجّ للتّقييد.

قوله: (كافَّةٌ عَن العَمَل)

وتكتب موصولةً بالمكفوف، لغاية اتّصالها به. وإذا كانت غير كافّة تكتب مفصولة[1].

والفرق بين (ما) الكافّة و(الزّائدة):

- لفظًا: إبطالُ العمل في الأولى دون الثّانية.

- ومعنًى: إبطال معنى الكلام، بإسقاط الأولى دون الثّانية.

قوله: (صَدَدْت)[2] إلخ

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨٥.

(٢) جزء من بيت، للمَرّار الفَقْعسي. ويُنسب إلى عمر بن أبي ربيعة (ديوانه ٢٠٧ ط الهيئة المصرية).
المعنى: يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود، فلا يدوم وصال الغواني إلا لمن يلازمهن ويخضع لهن. وفسر ذلك بالبيتين بعده. ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣١ ط هارون، ١/ ٧٩ ط البكاء) والمقتضب للمبرد (١/ ٨٤) والأصول لابن السراج (٢/ ٢٣٤) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٧٤) وتحصيل عين الذهب للشنتمري ٦٢ (الشاهد ١٦) وفرحة الأديب لأبي محمد الأعرابي ٣٧ وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٦٧) ومغني اللبيب ٤٠٣ والمقاصد النحوية للعيني (٣/ ١٠٢٤) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٧١٧) وخزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٢٣١) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٥/ ٢٤٦).

....

الصّدود: الإعراض، يقال: صَدَّ عنهُ يَصُدُّ صُدُودًا أي: أعرض.

ولابدّ من تقديرٍ في قوله: (وِصالٌ)، أي: توقّعُ وصالٍ، إذ الوصال مقابلٌ للصّدود، فلا يمكن اجتماعه معه، فضلًا عن دوامه.

والمعنى: أنّ انتظار الوصال ربّما قطَعَهُ طولُ الصّدود، فيحصل اليأس، فإنّ كثيرًا من المحبّين يئس من محبوبه لعوارض[1]، كما قيل:

هـي الشّمسُ مسكَنُها في السّماءِ ... فعَزِّ الفؤادَ عزاءً جميلًا

فلن تستطيعَ إليها الصُّعودَ ... ولن تستطيعَ إليكَ النّزولا[2]

وقد قلتُ من آخر قصيدةٍ لي[3]:

ويا قلْبُ لا تطمعْ بوَصلٍ ممنّعٍ ... وكُنْ يائسًا منهُ فما أقرب اليأسَا

وأوّلها:

---

(١) قال الدماميني (تحفة الغريب ٢/ ٩٣٠): «وقد يقال: عبّر بالوصال عن إرادته وتوقُّعه، أو حذف مضاف للقرينة، فإن المُحب قد ييأس من الوصل بطول استمرار الصدود واستمرار الإعراض فينقطع رجاؤه منه وتوقعه له، فيكون ذلك سببًا لسلوه وعدم إرادته للوصال، وكثيرًا ما يقع ذلك لبعض الناس».
قال المدابغي (مخطوط): «والتقدير: قلما يدوم وصال يدوم، و(قلما) بمعنى النفي، أي: لا يدوم وصال، أي: توقعه، فهو على حذف مضاف، أي: لا يدوم توقع وصال مع طول الصدود، وبتقدير المضاف اندفع الاعتراض بأن الوصال لا يوجد أصلاً مع الصدود طال أو لا، فالمراد أن المحبوب إذا طال الصدود لا يرجو ولا يتوقع محبه وصاله، بخلاف ما إذا حصل صدود ولم يطل فإنه يتوقع فيه الوصال بانقطاعه».

(٢) للعباس بن الأحنف. ينظر: ديوانه ٢٢١ (ط دار الكتب المصرية) والحماسة المغربية (٢/ ٩٧٥) والمذاكرة في ألقاب الشعراء للإربلي ١٨٩.

(٣) من الطويل.

....

فـؤادٌ علـى إتـلافِ صـدِّك قـد أمسـى ... يخالُ فجاجَ الأرضِ من ذا الجَفَا رَمْسا

وطوفـانُ دَمْـع فيـه سـابحُ مُقْلَتـي ... على جَبل التّسْهيدِ لا شكّ قد أرسى

أقلْنـي وَقـاك الله مـن نـارِ جَفـوةٍ ... غـدتْ نَفَسًا تجري فأحرقت النَّفْسا

إلى آخرها.

ثمّ الصّدود غيرُ مغيّرٍ للمحبّ ومانعٌ، بل ربّما كان سببًا لازدياد التهابه، وعظيم اكتئابه، كما قيل:

وزادَني رغبـةً فيهـا تمنّعُهـا ... وحبّ شيء إلى الإنسان ما مُنِعَا[1]

بل الدّاء العُضَال والمرض القتّال، فلا تتقطّع منه الأوصال، وتشتفي به العُذّال.

ولقد قلت[2]:

اتّخـذني إليـك عبـدًا ذليـلًا ... خاليًـا في هـواك مِـنْ شُـرَكاءِ

فهْـوَ خَيْـرٌ مِـنْ أنْ أكـون مَليكًـا ... لـك بـدري وأنـت مَـع أعـداءِ

أو بُعد دارٍ وشطّ مزار، كما قلت[3]:

عَـذِّبِ القَلْـبَ مـا اسْتطعْت فـإنّي ... لسْتُ أسْلو ولو ولعْت بصَدّيْ

---

(١) ورد في: شعر الأحوص الأنصاري ١٥٣، بلفظ:

وزادَني كَلَفًا في الحُبِّ أنْ مَنَعَتْ ... وَحَبُّ شَيْءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعا

وينظر: نوادر أبي زيد ١٩٨ والأغاني للأصفهاني (٤/ ٢٩٩).

(٢) من الخفيف.

(٣) من الخفيف.

فَـ «قَلَّ»: فِعـل ماضٍ يقبل التّائَين، و«ما»: كَافَّة لَهُ عَن طلب الفاعـل، وأمّا «وِصالٌ»: فَهُو فاعل لفعل مَحذُوف وُجوبًا، يُفسّره الفِعـل المذكُور وهُو «يَدومُ». والتَّقدِير: قَلَّما يَدُوم وِصال يَدُوم،..........

كُـلُّ شـيءٍ يسُـرُّني مِنْـكَ مـا لـم تُفْجِـع الـدَّهرَ يـا مَلِـيحُ بِبعْـدِيْ

وبالجملة، فالنّاس في الهوى مختلفون، و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، نسأل الله السّلامة من دائه، ونستعين به على طرح أعبائه.

قوله: (يقبل التّاءين)

«أي: تاء التّأنيث السّاكنة، وتاء الفاعل متكلّمًا كان أو مخاطبًا.

تقول: قَلَّتْ الدّراهم، بلا فكّ إدغام. و: قللت وقللت[١]، بفكّ الإدغام، لأنّ تاء الفاعل تستدعي سكون ما قبلها»[٢].

قوله: (عن طلب الفاعل)

أي: النّحويّ، لا عن طلب الفاعل حقيقةً، لامتناع صدور الفعل، لا عن فاعل.

قال بعضهم: إنّ (ما) في (قلّما): زائدة، و(وِصالٌ): فاعل (قلّ). وقيل: (ما) مصدريّة مطلقًا، سواءً كانت مع قلّ أو كثُر أو طال. فما بعدها بمعنى المصدر، فاعلٌ لهذه الأفعال،

---

(١) كذا في النسخ، والنقل عن الزرقاني، كما في إحدى مخطوطاته: وقللت وقللت وتُضبط: (قلَلْتُ وقلَلْتَ). أمّا ضبطها بالتشديد: (قلّلْتُ وقلّلْتَ) فلا فك للإدغام فيه.
والوجه المستعمل: (أقْلَلْتُ وأقْلَلْتَ). يقال: قَلَّ الشيءُ: ضد كثُر. وأقلّه غيرُه وقلَّله في عينه، أي: أراه إيّاه قليلاً. ينظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٨٠٤، قلل) والمخصص لابن سيدة (٤/ ٣٨٣).

(٢) الزرقاني.

على حدِّ: ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] **ولا يكون «وِصال» مُبتَدأ وخَبره «يَدُوم»، لأنّ الفِعل المكفوف** عَن طلب الفاعل **لا يدخل إلا على الجُمَل الفعليّة،** لأنّه أُجري مجرى حرف النَّفي، فقولك: «قَلَّما تَقول»، بِمَعنى: ما تَقول. قالَه ابن مالك في «شرح التسهيل».

فَإنْ قلت: اينَ فاعل قَلَّما؟ قلت: لا فاعل لَهُ. فَإن قلت: الفِعل لا بُد لَهُ من فاعل، قلت: أقُول بِمُوجبِه، ولَكِن في غير الفِعل المَكْفوف. فَإنْ قلت: هَل لِذَلِك نَظِير؟ قلت: نَعَمْ، الفِعل المؤَكِّد، كَقَولِه: أتاك أتاك اللّاحِقون. فـ«اللّاحقون»: فاعل للأوّلِ ولا فاعل للثّانِي. قالَه المصَنّف في «التَّوضِيح».

ولم تَكُفّ «ما» مِن الأفعال عَن عمل الرّفع **إلا ثَلاثَةً: قَلَّ، وطالَ، وكَثُر.**

فَالأوّل:

كأنّه قيل: وقلّ دوام الوصل. لكنّ القول بأنّها كافّة أولى[1].

قوله: (فإن قلتَ: أين فاعل قلّما؟)

هذا السّؤال وجوابهُ عُلما من قول المصنّف: «و(ما) كافّةٌ عن طلب الفاعل»، ولكن أتى بهما، ليرتّب عليهما السّؤال الّذي بعدهما[2].

قوله: (إلّا: قَلَّ وطالَ) إلخ

وعلّة ذلك: شبههُنّ بكلمة (رُبّ)[3].

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨٥.

(٢) الزرقاني.

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨٥.

قَلَّمــــا يَبْــــرَحُ اللَّبيـــــبُ ....

والثَّانِي:

يَــا ابْــنَ الزُّبَيـرِ طالَمــا عَصَـيْكا ....

والثَّالِث: «كَثُرَ ما فَعلْتَ كَذا».

ولا تدخُل هَذِه الأفعَال المكفوفة بـ«ما» إلّا على فِعليَّة صُرِّح بِفعلِها

قوله: (مع إنّ وأخواتها)

زعم ابن دُرُسْتَوَيْه وبعض الكوفيّين إلى: أنّ كلمة (ما) مع هذه الحروف ـ أي: (إنّ) وأخواتها ـ اسمٌ مبهمٌ بمنْزلة الضّمير في التّفخيم والإبهام، وفي أنّ الجملة بعده مفسِّرةٌ له، ومخبرٌ بها عنه[1].

ومن المهمّ: أن يُعلَم أنّ (إنّما) لإثبات ما يُذكرُ بعده ونفيُ ما سواه، لا بمعنى: أنّ (إنّ) للإثبات و(ما) للنّفي، على ما ذُكر، وله وجهٌ لطيفٌ منسوبٌ إلى عليّ بن عيسى الرّبعيّ[2] كان من أكابر أئمّة النّحو ببغداد، وهو: أنّ كلمة (إنّ) لمّا كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثمّ اتّصلت بها (ما) المؤكّدة لا النّافية، كما يظنّه مَن لا وقوف له بعلم النّحو، تضاعف تأكيدها، فناسب أن تتضمّن معنى الحصر، لأنّ قصر الشّيء على الشّيء ليس إلا تأكيدًا للحكم على تأكيد[3]. كذا ذكره السّكاكيّ في المفتاح، في بحث القصر[4]. (م).

---

(١) حل معاقد القواعد للزيلي ٣١٠ ـ ٣١١.

(٢) تحرفت في النسخ إلى: «الربيعي». والمثبت من أصل النص في: مفتاح العلوم ٢٩١ وحل معاقد القواعد للزيلي ٣١١.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي ٢٩١.

(٤) حل معاقد القواعد للزيلي ٣١٠ ـ ٣١١.

والقسم الثَّانِي: كَافَّة عَن عمل النصب والرَّفع، وذَلِكَ مَعَ «إنَّ» وأخَواتهَا نَحو قَوله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] والقسم الثَّالِث: كَافَّة عَن عمل الجَرّ، ومُهَيِّئة للدّخول على الجمل الفعلية.

فالمُهيِّئة نَحو قَوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] والكافة عَن عمل الجَرّ نَحو قَوله وهُو الشّمردل:

أخٌ ماجِدٌ لَمْ يُخْزِني يَوْمَ مَشْهَدٍ ... كَما سَيْفُ عَمرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

قوله: (ومهيِّئة)

«أي: مع كونها كافّة، لأنّ التّقسيم للكافّة. وكان الأحسن أن يقول تِلْو قول المصنّف عن عمل الجرّ: مهيِّئة وغيرُ مهيِّئة، ثم يقول: فالمهيِّئة كذا وغير المهيِّئة كذا. ففي عبارته إيهام». (ق).

قوله: (فالمهيِّئةُ نحو قوله) إلخ

فيه: أنّ ما بعدها فعلٌ فكيف يقال: إنّها كفّت عن عمل الجرّ؟ والجواب: أنّها صالحةٌ لذلك، بحيث لو وُجد بعدها اسمٌ لكانت كافّةً عنه[1].

قوله: (والكافّة عن عمل الجرّ)

مع كونها «غيرُ مهيِّئة»[2].

قوله: (أخٌ ماجدٌ)[3]

(١) الزرقاني.

(٢) الزرقاني.

(٣) البيت لـ: نَهشَل بن حَرِّيّ، يرثي أخاه مالكًا. ونسبة البيت في (موصل الطلاب) إلى: «الشمردل». كما في =

....

«المجد: الكرم، ومَجُد الرّجلُ ـ بالضّمّ ـ فهو مجيدٌ وماجدٌ. والمشْهَد: محضر النّاس، والمراد هنا: الحرب»[١].

ولعلّ المراد بعمرو: عمرو بن معدي كرب الزَّبِيديّ، البطل المشهور، مخضرمٌ أدرك الجاهليّة والإسلام. وسيفه هو: الصِّمصَامة. والمضارب: جمع مضرِب ـ بكسر الرّاء ـ نحو شبرٍ منْ طَرَفه، فالجمع نظير: شابت مفارقُه، وإنّما له مفرقٌ واحد[٢].

قال الرّوميّ: «وقد تُستعملُ هذه الكاف للقرآن في الوقوع، نحو: كما حضرَ زيدٌ قام عمروٌ، أي: قارن القيامُ الحضور في الوقوع. وقيل: إنّها قد تكون لتأكيد الوجود، كما في قوله: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا﴾ [الإسراء: ٢٤].

أي: أوجد رحمتهما إيجادًا متحقّقًا كما أوجدا تربيتَهما إيجادًا محقّقًا في الزّمان الماضي».

= نسخة الرياض، وهذه صورتها في النسخة المكية ٧٦: السموأل وليس ما أثبت في طبعتي د. عبد الكريم مجاهد، وأبي بلال الحضرمي، وهو: «السموأل».

المعنى: (لم يخزني يوم مشهد) أي: لم يقصر في مشهدٍ من مشاهد الحرب والخصام فيُخزيني عند الافتخار به، وأراد بـ (سيف عمرو) صمصامة عمرو بن معدي كرب، وبها يُضرب المثل في المضاء. الشاهد: (كما سيفُ) فقد كفت الكاف عن الجر بـ (ما).

ينظر: الحماسة لأبي تمام (٢٤٤برقم ٢٨٨ تحـ: عبد المنعم أحمد صالح، ١/ ٤٢٠ تحـ العسيلان) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢/ ٨٧٢، برقم ٢٨٧) وشرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري (١/ ٤٥٥، رقم ٢٥١) ومغني اللبيب ٢٣٦ والتصريح مضمون التوضيح للأزهري (١/ ٦٦٦ ـ ٦٦٧) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٥٠٢).

(١) الرومي.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري (١/ ٦٦٧).

بِرَفع «سَيفُ» على الابتِدَاء والخَبَر.

واختُلِفَ في «ما» التّالية لِلَفظ: «بَعْدَ» كقَوله وهُو المَرّار يُخَاطِب نَفسَه:

أَعلاقَــةً أُمَّ الوُلَيِّــدِ بَعْــدَ مــا أفْنـانُ رَأسِـكَ كالثَّغـام المُخْلِـسِ

على قَولَيـنِ: فَقيـل: كَافَّـة لـ «بَعـدَ» عَن الإضَافَة إلى «أفنان». وقيـل: مَصدَرِيّة عِند مَن يجوّز وَصلها بِالجُملَةِ الاسميّة.

و«العَلاقة» بِفَتح العين المهملَة: علاقَة الحُبّ. و«الوُلَيِّد»: تَصغِير الولَد وهُو الصَّبِي. و«الأفْنان»: جمع فنن وهُو الغُصن، مُبتَدأ. و«كالثَّغام» بِفَتح المثَلَّثَة والغين المعجَمَة: جمع ثغامة، خَبره وهُو نبت في الجَبَل يَبْيَض إذا يبس، شبّه بِهِ الشّيب. و«المُخْلِسِ»، بالخَاءِ المعجَمَة والسِّين المهملَة: اسم فاعل من أخلس النَّبات إذا اختَلَط رطبه ويابسه، واختلس رَأسه إذا خالط سَواده البياض.

والوجه الخَامِس: زائِدَة، ....

قوله: (للفظِ بَعْد)

بزيادة (لفظ) اختلّ اللّفظ[1]، تأمّل.

قوله: (وزائدة)

جعلها مقابلةً للكافّة، وإن كانت منها، بناءً على أنّ لها تأثيرًا قويًّا، وهو منع العامل عن

(١) قال الزرقاني (مخطوط): «(للفظ) بهذا التقدير لزم تغيير الاعراب إذ، (بعد) على كلام المصنف منصوبة بـ (التالية)، وعلى تقدير الشارح تكون مضافًا إليها».

وتسَمّى هِيَ وغَيرهَا من الحُرُوف الزَّوائِد: صِلَة وتأكيدًا في اصطِلاح المُعرِبين، فِرَارًا من أنْ يتبَادَر إلى الذِّهن أنّ الزَّائِد لا معنى لَهُ، والحَامِل على هَذِه التَّسمِيَة خُصُوصُ المَقام القُرآنيّ، والتّعميم لِطَرد الباب وقطع المادَّة، نَحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، أي: فبرحمة وعَن قَلِيل، و«ما» صلة مؤكدة، ليصبحن نادمين.

العمل، فكأنّها ليست بزائدة.

قوله: (من الحروف الزّوائد)

«وهي ثمانية: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومِنْ، والباء، واللّام، والكاف بندرة». (روميّ).

قوله: (صلةً وتأكيدًا)

أي: تسمّى بهما معًا، وبكلّ واحدٍ على انفراده[1].

قوله: (والحامل على) إلخ

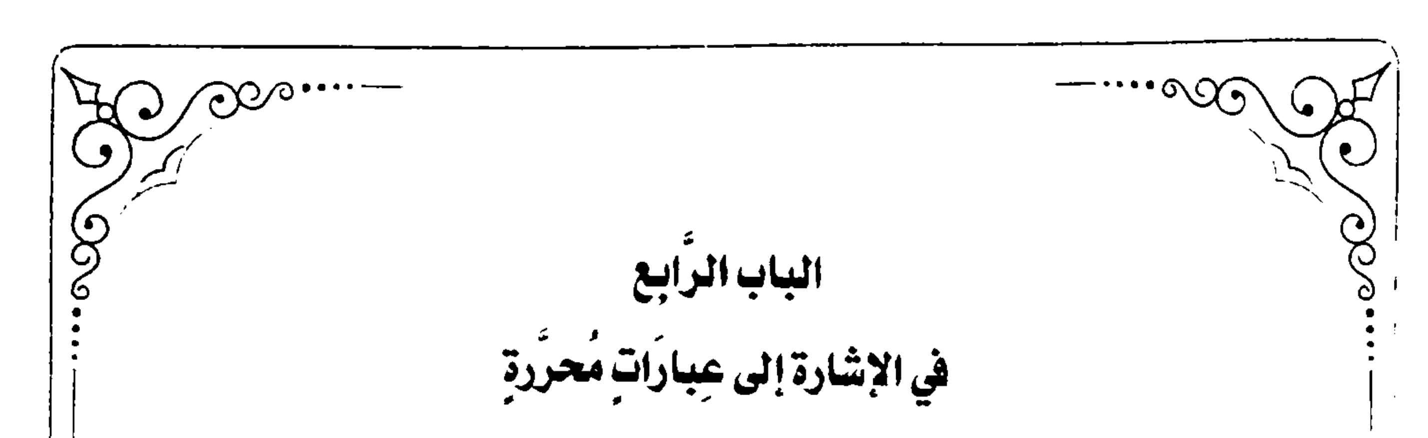
الواو بمعنى: أو، فهو إشارةٌ لعلّةٍ ثانية[2].

❁ ❁ ❁

---

(١) الزرقاني.

(٢) الزرقاني.



الباب الرَّابع

في الإشارة إلى عِبارَاتٍ مُحرَّرةٍ

أي: مهذبة مُنقَّحة مُستوفاةٍ للمقصود، مُوجَزةٍ من الإيجاز وهُو تَجرِيد المعنى مِن غيـر رِعايَة لِلَفظ الأصل بِلَفظ يَسيرٍ، ولم يقل: مُختصَرة، لأنّ الاختِصار: تَجرِيد اللَّفـظ اليَسِير من اللَّفظ الكثير مَعَ بَقاء المعنى، ولَيسَ مُرادًا هُنا.

يَنبَغِي لَكَ أيهَا المُعرِب أنْ تَقول في نَحو: «ضُرِبَ» ـ بِضَم أوّله وكَسْر ما قبلَ آخِره ـ ....

قوله: (الباب الرّابع: في الإشارة[1])

في زيادة الإشـارة إشعارٌ بأنّ ذلك التّفصيل إيماءٌ بالنّسبة إلى ما يستحقّهُ هذا المقام من البسط[2].

وقد تقدّم لك وجهُ تأخّر هذا الباب عند التكلّم على أوّل الأبواب ووجه ترتيبها، فلا تغفل.

---

(١) لفظ «الإشارة» ورد في النسخة المكية من (موصل الطلاب)، وأشارت إليه نسخة الرياض في الحاشية وأثبتت في المتن: «الإشارات».

(٢) الرومي.

مِن قَولك «**ضُرِبَ زَيْدٌ**»: «ضُرِبَ»: **فِعلٌ ماضٍ**، لِتُبيِّن نوع الفِعل **لَمْ يُسَمّ فاعِلُه** لتُبيِّن أنَّه لم يبقَ على صيغته الأصليَّة، **أو** تَقول: فعل ماضٍ، **مَبنِيّ للمَفعُول**، لِوَجازَةِ هاتَين العِبارَتَين **ولا تَقُل** مَعَ قَولك: فعل ماض: **مَبنِيّ لِما** أي: لِشَيء **لَمْ يُسَمّ فاعِلُه**، **لِما فيهِ** أي: لِما في هَذا التَّعبير ـ بِمَعنى العبارَة ـ **من التَّطويل والخفاء**. أمّا التَّطويل: فَلأن هَذِه العبارَة سبع كَلِمات، والعبارتان السابقتان دون ذَلِك. وأمّا الخفاء: فلإبهام ما وقعت عَلَيهِ «ما» المجرورة باللامِ.

وفي كِلْتا العبارتين السابقتين نظر، أمّا الأُولى: فَلأنَّها تصدُق على الفِعل الَّذِي لا فاعل لَهُ، نَحو: «قَلَّما» إنَّه فعل ماضٍ لم يُسمّ فاعله، مَعَ أنه لَيس مرادًا، وأمّا الثَّانِيَة: فَلأن المفعُول حَيثُ أُطلق انصَرف إلى المفعُول بِهِ، لأنَّه أكثر المفاعيل دورًا في الكَلام. كَما قالَه المصَنّف في «المغني»، فَلا يَشمَل المُسند إلى المجرور والظّرف والمصدر.

ويَنبَغِي لَكَ أن تَقول في نَحو: «**زَيدٌ**» المسند إلَيه الفِعل المبنِيّ للمَفعُول: **نَائِبٌ عَن الفاعل**، لجلائه ووجازته.

ولا تَقُل: **مفعول لِما لم يُسَمَّ فاعله**، **لخفائه وطوله**، كَما يُؤخَذ مِمّا تقدَّم. **وصِدْقِهِ بِالجَرِّ**، أي: ولِصِدقِ هَذا القَول **على** المفعُول الثَّانِي، .....

قوله: (فعلٌ ماضٍ)

بالتّنوين فيهما.

مِثل: «دِرْهَمًا» مِن نَحو: «أُعْطِي زَيدٌ دِرْهَمًا»، فَيصدُق على «دِرْهمًا» في هَذا المثَال أنه مفعول لما لم يسم فاعله، مَعَ أنه لَيسَ مرَاداً، ومن ثَمَّ سَمّاهُ المتقدِّمون خبرًا ما لم يُسَمَّ فاعِله.

وينبَغِي لَك أن تَقول في «قد»: حرف لتقليل زمن الماضِي وتقريبه من الحال وتقليل حدث المضَارع، ولتَحقِيق حدثيهما، وتَقَدَّمت أمثِلَة ذَلِك في بحث «قد».

وينبغي لك أن تَقول في «لن» من نَحو: «لن أقوم»: حرف نفي واستقبال، ولا تقتَضِي تَأكِيد النَّفي، [خلافًا للزمخشري في «كشّافه»] ولا تأبيده [خلافًا لَهُ في «أنموذجه» فَـ «لَن أقوم» يحتَمل أنّك تُرِيدُ: لا تقوم أبدًا، وأنّك لا تقوم في بعض أزمنة المستَقبل] على الأصحّ.

قوله: (خبرًا لما لم يُسمَّ فاعله)

لمّا حصلت الفائدة التّامّة، أطلق اسم الجزء عليها مجازًا للمشابهة.

قوله: (ولا تقتضي تأكيد النّفي)[1]

خلافًا للزّمخشريّ[2].

---

(١) في النسخة المكية من (موصل الطلاب ٧٦): «ولا تقتضي تأكيد النفي ولا تأبيده على الأصح». وفي المطبوع، زيادات كالآتي: «ولا تقتضي تأكيد النفي [خلافًا للزمخشري في كشافه]، ولا تأبيده [خلافًا له في أنموذجه]، [فلن أقوم يحتمل أنك تريد: لا تقوم أبدًا، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل] على الأصح». ينظر: مغني اللبيب ٣٧٤ والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري (٢/ ٣٥٧).

(٢) في الأنموذج للزمخشري ٣٢: «و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد». وفي بعض النسخ: «التأبيد»، بدل قوله: «التأكيد». ينظر: شرح الأنموذج للأردبيلي ١٩٠.

وينبغي لك أن تَقول في «لَمْ» من نَحو: «لَمْ يَقُمْ» حرف جزم لنفي المضَارع وقَلبه ماضِيًا.

وأن تَقول في «أمّا» المفتُوحَة الهمزَة المشَدّدَة الميم، من نَحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] الآية: «أمّا»: حرف شَرط وتفصيل وتوكيد،.....

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون المنفيّ بـ (لا) آكدُ من المنفيّ بـ (لن)، لأنّ المنفيّ بـ (لا) قد يكون جوابًا للقسم، والمنفيّ بـ (لن) لا يكون، ونفي الفعل إذا أقسم عليه أوكَد.

وقال صاحب الإقليد[١]: والمراد بالتّأكيد: هو التّصميم، وإبرام العزيمة على ما أخبر به من سلبٍ وإيجاب، وليس كما زعم بعضهم أنّها للتّأبيد، إذ التّأبيدُ منافٍ للتّحديد، وقد جاء التّحديد معها في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠]، وحتّى لانتهاء الغاية. (انتهى)

بهذا يبطل كونها لتأكيد النّفي ولتأبيده.

وزعم قومٌ منهم ابن السّراج إلى أنّه يجوز أن يكون الفعلُ بعدها دعاءً[٢]، واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، والصّحيح: أنّه لم يستعمل من حروف النّفي في الدّعاء إلاّ (لا) خاصّة. انتهى من (الروميّ).

قوله: (حرفُ شرطٍ)

أي: حرفٌ فيه معنى الشّرط[٣]، إذ لو كانت أداة شرطٍ لاقتضت فعلًا بعدها، لكنّها

---

(١) الاقليد شرح المفصل، لتاج الدين احمد بن محمود بن عمر الجندى المتوف سنة ٧٠٠هـ.

(٢) الأصول لابن السراج (٢/ ١٧١).

(٣) قال أبو حيان (ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٣): «وقال بعض أصحابنا: حرف إخبار يتضمن معنى الشرط، =

ومن نحو: «أمّا زيدٌ فمُنطلِقٌ»: حرف شَرط وتوكيد، بِدُونِ «تَفصِيل» ....

لم تقتضه، فليست أداةَ شرطٍ، وهي من أغرب الحروف، لقيامها مقام أداة شرطٍ وجملة شرطيّة[١].

قال محشّي الضّوء: اختلف النّحاة في (أمّا) بعد اتفاقهم على أنّها حرف، هل هي موضوعةٌ للشّرط، أو قائمةٌ مقام ما وُضعَ له؟

فذهب ابن الحاجب إلى الأوّل، حيث قال في الكافيّة: «وحروف الشّرط: إنْ ولو وأمّا»[٢]، وصاحب الكشّاف إلى الثّاني، حيث قال في مفصّله: «(أمّا) كلمةٌ فيها معنى الشّرط»[٣]. ووفّق بينهما المولى جلال الدّين الغُجْدُوانيّ[٤] فقال: إنّ صاحب الكشّاف اعتبر ما كان خالصًا للشّرط، وابن الحاجب

ما فيه معنى الشّرط وأدرجه في حرف الشّرط، فيكون جمع بين الحقيقة والمجاز. ومن هذا قيل: إنّ إطلاق حرف الشّرط على (أمّا) التّفصيليّة مجاز[٥].

قوله: (بدون تفصيل)

= فإذا قلت: أمّا زيد فمنطلق، فالأصل إنْ أردت معرفة حال زيد، فزيد منطلق، حُذفت أداة الشرط وفعل الشرط، وأُنيبت مناب ذلك (أمّا)».

(١) الزرقاني.

(٢) الكافية لابن الحاجب ٥٥ (ط مكتبة الآداب).

(٣) المفصل للزمخشري ٣٨٦ (ط دار إحياء العلوم).

(٤) ضبطه في (ب) بالصورة الآتية:. الغُجْدُوانيّ وتحرف اسمه في مطبوعة (بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٤٧) إلى: «الفجدواني».

وهو: جلال الدين، أحمد بن علي بن محمود الغُجدُواني (من قرى بخارى)، توفي في حدود سنة ٧٣٠هـ من مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب. ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٣٧٠) وهداية العارفين (١/ ١٠٧).

(٥) الرومي.

وأن تَقول في «أنْ» المفتُوحَة الهمزَة السّاكنة النُّون، من نَحو: «أنْ تقوم»: «أن»: **حرف مصدريّ ينصب المضارع ويُخَلِّصهُ للاستقبال.**

وأن تَقول في **الفَاء الَّتِي بعد الشَّرط**، من نَحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، الفَاء: **رابطة لجواب الشَّرط** بِالشّرطِ، **ولا تقل: جَواب الشَّرط، كَما يَقُولُونَ**، كالحوفي وغَيره، **لأنّ الجَواب** في الحَقِيقَة **إنَّما هُو الجُملَة بأسرها**، يَعنِي الفَاء ومدخولها، **لا الفاء وحدها**، وفيه تجوُّز، لأن الفَاء لا مدخل لها في الجَواب، وإنَّما جِيءَ بِهَا لربط الجَواب بِالشّرطِ، كَما قالَ قبل التَّعلِيل.

وقيل: إنّها لا تخلو عن التّفصيل، لكن قد يكون لمجملٍ في الذّكر، وقد يكون لمجملٍ في الذّهن، وإلى هذا أشار العصام بقوله: ومن قصر نظره على الثّاني، فقد صار عانيًا لتكلّفاتٍ لا يجدُ لها غانيًا. قال من حشّاه: وبيانُ التكلّفات أنّه يحتاج في كثيرٍ من المواضع، كأوائل الكتب إلى تكلّف تقدير مجمل، وإلى تكلّف تقدير مقابلٍ لـ (أمّا)، وأورد أنّ هذين تكلّفان لا تكلّفات.

وأجيب: بأنّه أراد بالجمع ما فوق الواحد، أو الجمع باعتبار أكثر الموادّ، أو التكلّف الثّالث اعتبار قرينة على المقدّرَين.

قوله: (كما يقولون)

مثلُ هذه الكاف تسمّى: كاف القِرَان[١] والوقوع، وقد تقدّم لك مثالها.

---

(١) الضبط من (ب) كالصورة الآتية: كاف القِرَان . وتسمى كاف القِران والمفاجأة أيضًا وهي للمبادرة، إذا اتصلت بـ (ما)، نحو: سلم كما تدخل.

والجَواب عَن القَائِلين بِأنّ الفَاء جَواب الشَّرط: أنّه على حذف مُضَاف، والتَّقدِير: حرف جَواب الشَّرط، أولا حذف، فَيكون مجَازًا، علاقته المجَاورَة، مِن إطلاق أحد المتجاورين ـ وهُو الجَواب ـ على مجاوره ـ وهُو الفَاء ـ.

وأن تَقول في نَحو: «زيدٍ» بِالجَرِّ، مِن نحو: «جَلَست أمامَ زيدٍ»: «زيدٍ» **مخفوض بِالإضَافَة**، أي: بإضافة «أمام» إلَيه، **أو بالمضاف**، ولا تقل مخفوض بالظرف، وهُو أمام، **لأنّ المقتَضِي للخفض إنَّما هو الإضَافَة [أو المضاف]، لا كون المضَاف ظرفا بِخُصُوصِهِ، بِدَلِيل** أن المضَاف قد يَأتِي غير ظرف، كَأن يكون اسم ذَات أو اسم معنى نَحو: **«غُلام زيدٍ»** و**«إكرام عَمرو»**.

قوله: (لأنّ المقتضي للخفض)

«فيه مساهلة، لأنّه يفهم منه كون العامل نفس المقتضي، وليس كذلك، لأنّ العامل ما به يتقوّم المقتضي للإعراب، على ما صرّح به ابن الحاجب في مقدّمته، اللّهم إلاّ أن يُقدّرَ محذوف، كأن يقال: لأنّ ما به يتقوّم المقتضي»[1] (إلخ).

قوله: (أو المضاف)[2]

ترك القول الثّالث، وهو أنّ العامل في المضاف إليه حرف الجرّ المقدّر، لعدم الالتفات إليه.

---

(١) الرومي.

(٢) وقع في (موصل الطلاب) من نسخة الرياض ٤٩ قوله: «إنما هو الإضافة [أو المضاف]». وفي النسخة المكية ٧٧، بدلاً منه قوله: «إنما هو الإضافة».

....

وانظر على قول من يقول: إنّ العامل هو الحرف، إذا كانت الإضافة لا على معناه كالبيانيّة، ما العامل في المضاف إليه حينئذٍ؟ فإنّه يضطرّ إلى القول بأنّ العامل هو الإضافة أو المضاف.

وقد يجاب: بأنّها لمّا لم تكن على الأصل لم يلتفت إليها، ويؤيّده أنّها من قبيل المجاز. انتهى

ثمّ إنّي رأيت في تعليقة ابن النّحاس على المقرّب، كلامًا نفيسًا له مسيسٌ بالمقام، لا بأس بذكره، قال رحمه الله تعالى: «مسألة: اختُلِف في عامل الجرّ في المضاف إليه. فقيل: العامل حرف الجرّ المقدّر في الإضافة، وحرف الجرّ يعمل مقدّرًا إذا ناب عنه نائبٌ، كواو رُبّ وفائها، لأن معنى غلامُ زيد: غلامٌ لزيد، ومعنى خاتمُ فضّة: خاتمٌ من فضّة.

قال شيخنا[1]، رحمه الله: وهو ضعيف، لأنّا لا نُسلّم تقدير الحرف، وقوله: إنّ المعنى: غلامٌ لزيد وخاتمٌ من فضّة، قلنا: مسلّم أن المعنى ذلك، وأمّا تقدير الحرف فلا نسلّم، ومستند المنع: أنّ المقدّر كالملفوظ به، ولو لفظنا بحرف الجرّ لما تنزّل غلامٌ من زيدٍ منْزلة الجزء[2] بالإجماع، وأنّه منَزّلٌ في حال الإضافة منه منْزلة الجزء[3] بالإجماع، فعرفنا أنّه ليس حرف الجرّ مقدّرًا، وإن سلّمنا أنّ حرف الجرّ مقدّر، ولكن لا نسلّم أنّه يعمل مقدّرًا، لضعف عامل الجرّ. وقول المستدلّ: إنّه يعمل إذا ناب عنه نائب، كما في واو رُبّ وفائها. قلنا: لا نسلّم النّيابة، وأمّا واو رُبّ وفائها، فقد بيّنّا في باب حروف الجرّ أنّ الصّحيح أنّ الجرّ بـ (رُبّ)

---

(١) الكلام لبهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن النحاس (المتوفى سنة ٦٩٨هـ). ومن شيوخه: ابن يعيش (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) وابن مالك النحوي (المتوفى سنة ٦٧٢هـ).

(٢) في المطبوع من التعليقة ٤٢٣: «الجر».

(٣) في المطبوع من التعليقة ٤٢٣: «الجر».

وفي بعض النّسخ: إنّما هُو المضاف من حَيثُ إنّه مُضاف. وهُو مُتَعَيّن لأن الأصَح أنّ العَامِل في المضَاف إلَيه إنّما هُو المضَاف، لا الإضافَة.

وأن تَقول في الفَاء من نَحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢] الفَاء: **فاء السَّببيَّة، ولا تقل فاء العَطف لأنّه لا يجوز** ـ على رَأي ـ **أو لا يحسن** ـ على آخر ـ **عطف الطَّلَب** ـ وهُو قَسَم من الإنشَاء ـ **على الخَبَر** المقَابل للإنشاء، فَلَو جعلنَا الفَاء عاطفَة «صلِّ» ...

المقدّرة، لا بالواو والفاء.

وقيل: العامل هو الاسم الأوّل وهو الصّحيح، لأنّ سيبويه رحمه الله قال: واعلم أنّ المضاف ينجرّ بثلاثة أشياء، بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرف، وبشيءٍ يكون ظرفًا، وباسمٍ لا يكون ظرفًا[1].

فنصّ ـ رحمه الله ـ على أنّ الجرّ بالاسم الّذي هو ظرف، أو بالاسم الّذي لا يكون ظرفًا، ولأنّ المضاف إليه معرَبٌ فلا بدّ له من عامل، وقد أبطلنا أن يكون حرف الجرّ هو العامل، فتعيّن الأسم، لعدم القائل بالثّالث»[2] انتهى بحروفه.

وفيه: أنّه قيل به، وهو أنّ الجرّ بنفس الإضافة، فليحرّر.

قوله: (المقابل للإنشاء)

دفعَ به ما قد يُتوهّم أنّ المراد: خبر المبتدأ.

ويعلم منه: أنّ الخلاف في عطف الإنشاء على الخبر وعكسه، لا عطفه على الطّلب

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٤١٩ ط هارون، ٢/ ٣٥ ط البكاء).

(٢) التعليقة لابن النحاس ٣٢٤.

على ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾، لزم عطف الإنشَاء على الخَبَر، **ولا العَكس،** أي: عطف الخَبَر على الإنشَاء. وهُي مَسأَلَة خلاف: منع من ذَلِك البيانيون، لما بَينهما من التَّنَافي وعدم التناسب، وأجَازَهُ الصفَّار، وقالَ المرَادِي في شرح التسهيل: أجَاز سيبَويه التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام، فَأجَاز: «هَذا زيد ومن عَمرو؟». انتهى.

وأن تَقول في **الواو العاطفة** من نَحو: «جَاءَ زيد وعَمرو»: الواو: **حرف لمُجَرّد الجمع** ....

وعكسه، فكان الأولى أن يعبّر بدل الطّلب بالإنشاء، لأنّ الطّلب أخصّ.

وقد يجاب: بأنّه عبّر به لأجل المثال الّذي ذكره، لأنّه من قبيل الطّلب.

قوله: (وأجازه الصَّفَار)

استدلّ المجيز بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [البقرة: ٢٥]، في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، في سورة الصّف.

وجوّز السّعد في التّلويح في بحث الواو في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، قال: «إنّه عُطِفَ على قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ﴾ [النور: ٤]، وقال: عطفُ الإنشاء على الخبر، وبالعكس، سائغٌ جائزٌ عند اختلاف الأغراض»[1].

وأيضًا قال في شرح الكشّاف حيث فسّر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، الآية: إنّ عطف الإنشاء على الخبر كثير، فعطف قوله: ﴿وَلَبِئۡسَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، على قوله: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمُواْ﴾، أفاده الحفيد في حواشي المطوّل.

(١) ينظر التلويح على التوضيح: ١/ ١٩٦.

بَين المتعاطفين. قالَ المصَنّف في «المُغنِي»: لا تقل للجمع المطلق. انتهى، لأنَّها قد تكون للجمع المقَيد، نَحو: «جَاءَ زيدٌ وعَمرٌو قبلَه أو بعدَه أو مَعَه».

وأن تَقول في «حَتَّى» من نَحو «قدم الحُجَّاج حَتَّى المشاة»: «حَتَّى»: **حرف عطف للجمع والغاية والتّدريج.**

وأن تَقول في «ثُمَّ» من نَحو «قامَ زيد ثمَّ عَمرو»: ....

قوله: (بين المتعاطِفَيْن)

في الحكم، كما في عطف الجمل، وكونهما محكومًا عليهما كما في: جاء زيدٌ وعمرو، أو محكومًا بهما كما في: قام وقعد زيدٌ[1].

قوله: (أو مَعَهُ)

أمّا نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، فهي نصٌّ في المعيّة، فلا يقال فيها ما ذكر، وكأنّ المثال لإخراج هذه.

قوله: (والغاية)

أي: بدون ترتيب، فيصحّ: أكلتُ السّمكةَ حتّى رأسَها، مع أكله الرّأس أوّلًا، وهو لا ينافي الغاية، إذ المقصود: لم أُبْقِ منها شيئًا[2].

قوله: (التّدريج)

أي: في المعطوف عليه، فلا يقال: بلعتُ السّمكة حتّى رأسها[3].

---

(١) الزرقاني.

(٢) الزرقاني.

(٣) الزرقاني.

«ثُمَّ» **حرف عطف للتَّرتِيب** بَين المتعاطفين **والمُهلة** في الزَّمان.

وأن تَقول في الفَاء من نَحو: «قامَ زيد فعمرو» والفَاء: **حرف عطف للتَّرتِيب والتعقيب**. وتعقيب كل شَيء بِحَسبِهِ، تَقول: «تزوّج فلان فوُلد لَهُ» إذا لم يكن بَينهما إلا مُدَّة الحمل.

وإذا اختصرت فيهِنَّ، أي: في أحرف العَطف الأربَعَة وما عطفت، **فَقل: عاطف ومعطوف**، على طَرِيق اللف والنشر على التَّرتِيب، الأوّل للأوّلِ والثَّانِي للثَّانِي، **كَما تَقول في** نحو: «بِسم» **جَارّ ومجرور، وكَذَلِكَ** تَقول في **نحو: «لن نَبرَح» و«لن نَفعل» ناصب ومنصوب**، وفي نحو: «لَمْ يقمْ» جازم ومجزوم.

وأن تَقول في «إنَّ» المكسُورَة الهمزَة **المشَدّدَة** النُّون: **حرف تَوكِيد، ينصب الاسم** اتِّفَاقًا **ويرفع الخَبَر** على الأصَح، وتزيد على ذَلِك في «أنَّ» **المفتُوحَة** الهمزَة المشَدّدَة النُّون: مَصْدَرِيّ، فتَقول: «أنَّ» **حرف توكيد** مصدريّ، **ينصب الاسم** اتِّفاقًا **ويرفَع الخَبَر** على الأصَحّ.

وتقول في «كَأنَّ»: حرف تَشبِيه، ينصب الاسم ويرفَع الخَبَر.

وفي «لَكِنَّ»: حرف استِدراك، ينصب الاسم ويرفَع الخَبَر.

وفي «لَعَلَّ»: حرف ترج، ينصب الاسم ويرفَع الخَبَر.

قوله: (على الأصحّ)

مقابله: أنّه مرفوعٌ على ما كان عليه.

وفي «لَيْتَ»: حرف تَمَنٍّ، ينصب الاسم ويرفَع الخَبَر.

واعلَم أنه يُعاب على الناشِئ في صِناعَة - بِكَسر الصَّاد - وهِي العلم الحَاصِل من التمرن في العَمَل، **الإعراب** - بِكَسر الهمزَة - وتقدم بَيانه، **أنْ يذكر فعلًا** من الأفعال الثَّلاثة، **ولا يبحَث عَن فاعله** إن كانَ لَهُ فاعل، ولَو قالَ أن يذكر عَاملًا ولا يبحَث عَن معموله، لَكانَ أشمل، ليدخل في العَامِل: جَميع الأفعَال وأسمائها، والمصادر وأسمائها، والصِّفَات وما في مَعناها، ويدخل في المعمُول: الفاعل ونائبه، واسم كانَ وأخَواتها،........

قوله: (الإعراب، بكسر الهمزة)

هو مجرورٌ على أنّه مضافٌ إليه. والمضاف قوله: (صناعة). وبفصل الشّارح بينهما بتفسير (المضاف) أورث اللّفظ ركّة، فكان الأولى تأخير التّفسير عن المضاف إليه.

قوله: (وتقدّم بيانه)

الأولى: أنّ المراد به هنا علم النّحو.

قوله: (ولا يبحثَ عن فاعله)

لأنّ كلّ فعلٍ له فاعل، فالنّفس عند سماع الفعل تتشوّق لسماع فاعله، فلو تركه لأبقى تشوّقها، نعم يجوز السّكوت عن الفاعل المعلوم نحو: خَلَق العالَمَ، أمّا السّكوت عن المفعول فليس بمعيبٍ، لأنّه فضلة[1].

قوله: (وما في معناها)

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٠٨.

وخبر إنَّ وأخَواتها، وما أشبه ذَلِك.

أو يذكر مُبتَدأ في الأصل أو في الحال، **ولا يفحص عَن خَبره أهو مَذكُورٌ أم مَحذُوف، وُجوبًا أم جَوازًا؟**

أو يذكر ظرفًا أو مجرورًا لَهما مُتَعَلَّق، **ولا يُنبِّه على مُتَعلّقه أهُو فعل أم شِبهُه؟**

وتقدّم أنّ المجرُور بِحرف زائِد لا يتَعَلَّق بِشَيء، فَلا مُتَعلَّق لَهُ.

أو يذكر جملَة فعلية أو اسمية، **ولا يذكر ألها مَحلّ من الإعراب أم لا؟** وهل المحل رفع أو نصب أو خفض أو جزم؟ أو يذكر مَوصُولًا اسميًّا، **ولا يُبيِّن صِلَته وعائده.** ومِمّا يُعاب على الناشِئ في صناعَة الإعراب: **أن يقتَصر في إعرَاب الاسم المبهم من نحو قَولك:** «قامَ ذا» أو «قامَ الَّذي» ..

كالمنسوب نحو: مررتُ برجلٍ مصريٍّ حمارُه، والجار والمجرور، والظّرف المعتمد كما مرّ.

قوله: (في الأصل)

عمّم، ليدخل خبر النّاسخ.

قوله: (وتقدّم أنّ المجرور) إلخ

هذا بمنزلة التّخصيص في كلامه، يعني: أنّ البحث مفروضٌ في جارٍّ مفضٍ معنى الفعل لمعموله، بخلاف الزّائد فإنّه لا متعلّق له حتّى يبحث عنه.

قوله: (من نحو: قام ذا)

على أن يَقُول في الأول: «ذا» اسم إِشارَة، أو يَقُول في الثَّانِي: «الَّذِي» اسم مَوصُول، فَإِنَّ ذَلِك لا يُبنى عَلَيهِ إعراب من رفع أو غَيره، **فَالصَّواب أن يُقال في** «ذَا» أو «الَّذِي» في المثالين: **فاعل** مَحَله رفع **وهُو اسم إِشارَة، أو فاعل وهُو اسم مَوصُول.**

وهل المحلّ للموصول دون صلته أوْ لَهُما؟ صحّح في «المغني» الأوّل، وقد أورد المصَنّف سُؤالًا على ما قَرَرَهُ وأجاب عَنهُ فَقالَ: **فَإِن قُلتَ: لا فائدَة في** قَوله في «ذا» **إنّه اسم إِشارَة،** بعد قَوله: إنَّه فاعل، لأنّ الغَرَض بَيان الإعراب، وكَونه اسم إِشارَة لا يَنبَني عَلَيهِ إعراب، **بِخِلاف قَولك في «الَّذِي»** مَعَ بَيان مَحَله من الإعراب: **إِنَّه اسم مَوصُول، فَإِن فيهِ فائدَة وتنبيها على ما يفتَقر الموصُول إِلَيه من الصِّلَة والعائد، ليطلبهما المعرب، وليعلم أن جملَة الصِّلَة لا مَحلَّ لها.**

أُدخل بنحو: قام اللّذان و: قام ذان، ونحوهما، وأدخل أيضًا كلّ مثالٍ أشبه ما مثَّل به، مما لا ينبني على بيانه إعرابٌ، كأن يقول في زيدٍ من: قام زيد. قام: فعلٌ ماض، وزيد: اسمٌ مظهر علم، وفي: رأيت بكرًا، إن بكرًا: اسمٌ ساكن الوسط مثلاً، بل الصّواب أن يقال في الأوّل: فاعل، وفي الثّاني: مفعول[1].

قوله: (لا ينبني عليه إعراب)

«لأنّ المقتضي للإعراب، هو توارد المعاني فيما هو قابلٌ لها، لا كون الاسمِ اسمَ

---

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥١١ ـ ٥١٢.

قُلتُ: بَلَى فيهِ، أي: في قَوله: اسم إشارة فائدَة، وهِي التَّنبِيه على أن ما يَلْحقهُ مِن الكَاف حَرف خِطاب، وإنْ كانَت متصرِّفة تصرُّف الأسماء، لا أنَّها اسم مُضَاف إلَيه.

إشارة، ولا موصولًا»[1] ولا غير ذلك.

وإنّما قال: (فالصّواب) دون الأولى، إذ ما ذكر جائزٌ، غاية الأمر: أنّه معيب لأنّ الوجه المعيب يضمحلّ عند المقابلة بالوجه الحسن، فيبطل الالتفات إليه، فكأنّه أمرٌ باطل يعبّر في مقابله بالصّواب[2].

قوله: (تصرّف الأسماء)

مِن فتحها في المذكّر، وكسرِها في المؤنّث، وإلحاقِها علامة التّأنيث، والجمع.

قوله: (لا أنّها اسمٌ مضاف إليه)

لأنّ اسم الإشارة معرفة، فلا يضاف لشيءٍ، ولا اسمٌ مرفوعٌ لأنّه لا رافعٌ هنا، ولا اسمٌ منصوب لأنّه لا ناصب، فتعيّن أن يكون حرفًا.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون منصوبًا باسم الإشارة، لما فيه من معنى الفعل ـ وهو أشيرُ ـ نُصب به الحال؟ فالجواب: أنّ هذا لا يكون إلّا إذا اقتضاه المقام، ولا اقتضاء هنا، وقد يستدلّ بحرفيّة هذه الكاف أيضًا بامتناع وقوع الضّمير موقعها، ولو كانت اسمًا لما امتنع[3].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥١١.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥١١.

(٣) الرومي.

ولِيَهْتَدي إلى أنّ الاسم المقرون بـ «أل» الَّذي يَقع بعدَه، أي: بعد اسم الإشـارة مِن نَحو قَولك: «جاءَنِي هَذا الرّجل» نعت عِند ابن الحَاجِب، أو عطف بَيان عِند ابن مالك على الخِلاف المذكُور في المُعرَّف بـ«أل» الواقِع بعد الإشارة، والواقِع بعدَ «أيُّها» في نَحو: «يَا أيها الرَّجل». فَذهبَ بَعضُهم إلى أنّه نعت «أيُّها» وبَعضهم إلى أنَّه عطف بَيان عَلَيها،

قوله: (ولْيَهْتَدِ[1]) إلخ

«قدّره إشارةً إلى أنّ قول المصنّف إلى أنّ الاسم معطوف على قوله: (على أنّ ما يلحقه) فيكون العامل (التّنبيه) وهو يتعدّى بـ (على) لا بـ (إلى)، وعلى هذا فكان المناسب أن يقول: ولِيهتديَ، بنصب الفعل بـ (أنْ) مضمرة، فيكون من عطف المصدر المؤوّل على المصدر الصّريح، إذ عطف الفعل على المصدر لا يجوز. وقدّر الكافيجيّ (التّنبيه) فقال: وهي التّنبيه إلى أنّ الاسم (إلخ)[2]. ففيه دلالةٌ على أنّ التّنبيه يتعدّى بـ (إلى)». (ق).

وفيه مناقشةٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ ما ذكره مبنيّ على أنّ ياء (يهتدي) ليست ثابتة، مع أنّها ثابتةٌ فيما رأينا من النُّسخ، وذاك دليلٌ على أن (يهتدي) منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرة، إذ لو كان مجزومًا لحذفت.

الثّاني: أنّ تقدير لفظ (التّنبيه) في كلام الكافيجيّ لا يفيد أنّه يتعدّى بـ (إلى) حقيقة. لِمَ لا يجوز أنّه يتعدى[3] بها لتضمّنه معنى الإشارة.

---

(١) (ب): «وليهتدي». وهي موافقة لنسخة الرياض من (موصل الطلاب، ل٥١). والمثبت من (أ) موافقًا للنسخة المكية من (موصل الطلاب، ل٨٠). ونسخة الزرقاني التي ينقل عنها العطار بلفظ: (وليهتد)، لكن العطار سيعود فيثبت لفظ: (وليهتدي).

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥١٥.

(٣) (ب): تعدى.

وقيل: بدلٌ مِنها. **ومِمَّا لا يُبنِي عَلَيهِ إعراب أن يَقُول في** «غُلام» **مِن نَحو** «غُلام زيدٍ»: **مُضاف، مُقتَصِرًا عَلَيهِ، فَإنّ المُضاف لَيسَ لَهُ إعراب مُستَقِرّ كما للفاعل**، فَإنّ لَهُ إعرابًا مُستَقرًّا وهُو الرّفع أو مَحلًّا، **ونَحوِه** أي: الفاعل مِمّا لَهُ إعراب مُستَقر، كالمفعول فإنّ لَهُ إعرابًا مستقِرًّا وهُو النّصب، **بخِلاف** المضاف فَإنَّهُ لَيسَ لَهُ إعراب مُستَقرّ، **وإنّما إعرابه بِحَسب ما يدخل عَلَيهِ** مِمَّا يَقتَضي رَفعه أو نَصبه أو خفضه، **فالصَّواب أنْ تُبيِّنَ** موقع إعرابه **فَتقُول: فاعل أو مفعول أو نَحو ذَلِك** من العمد والفَضلات، **بخِلاف المضَاف إلَيه فَإن لَهُ إعرابًا مُستَقرًّا وهُو الجَرّ** بالمضاف، **فَإذا قيل: مُضَاف إلَيه، عُلِم أنَّه مجرور** لفظًا أو محلًّا. ويَنبَغِي للمُعرِب أنْ لا يُعبِّر عَن ما هُو مَوضُوع على حرف واحِد بِلَفظِهِ، فيَقُول في الضَّمِير المتَّصِل بِالفِعلِ من نَحو «ضَرَبْتُ»: «تُ» فاعِل، إذ لا يكون اسم هَكَذا، فَالصَّواب أنْ يعبّر باسمه الخاص أو المشتَرك، فَيَقُول: التَّاء أو الضَّمِير: فاعل. أمَّا ما صَار بالحذف على حرف واحِد، فَلا بَأس بذلك، فتقول في «مُ»: مُبتَدأ حُذِف خَبره، لأنَّه بعض «ايْمُنُ»،

قوله: (وقيل بدلٌ منها)

ظاهره أنّه قولٌ ثالث[1]، وليس كذلك، لأنّه متى صحّ عطفَ بيانٍ صحّ بدلًا، كما هو القاعدة، إلّا ما استُثني، وهذا ليس من المستثنى[2].

قوله: (فتقول في «مُ») إلخ

(١) قال الزرقاني: «ظاهره أنه قول ثالث، فيقتضي أن من أعربه عطف بيان لا يعربه بدلاً وعكسه، وفيه نظر».

(٢) الزرقاني.

وفي «قِ» من نَحو قَولك: «قِ نَفسَك» فعل أمر، لأَنَّه من الوِقايَة.

فَإنْ كانَ مَوضُوعًا على حرفين نُطق بِهِ، فَتَقول: «مَن»: اسم استِفهام، وما أشبه ذلك. ولا يحسن أن ينطق عَن الكَلِمَة بحروف هجائها، فلا يُقال: الميم والنُّون: اسم استِفهام، ولذَلِك كانَ قَولهم «أل» في أداة التَّعرِيف أقيس من قَولهم: الألف واللام.

فحينئذٍ فيه تأمّل، لأنّ كلًّا من (مُ) و(قِ) حرفٌ هجائيّ، فكيف يكون مبتدأً أو فعلًا؟ ويجاب: بأنّ المحذوف صار نسيًا منسيًّا كـ(يد)[١]. أي: فكأنّ الكلمة هي هذا الحرف.

قوله: (فإن كان موضوعًا على حرفين) إلخ

«وذلك لأنّ اللّفظ موضوعٌ لنفسه، فلا مانع من إطلاقه عليها، وإنّما وضعوا اللّفظ لنفسه لأنّهم محتاجون إلى التّعبير عنه، فلو وضعوا لفظًا آخر لكان الوضع له ضائعًا، إذ نفس اللّفظ كافٍ في التّعبير عنه»[٢]. «ومثلُ هذا الوضع لا يوجب الاشتراك، وإلّا كانت جميع الحروف مشتركة، ولا قائل به»[٣].

قال الرّضيّ: إذا جُعلت الكلمة عَلَمًا وكانت ثنائيّة وقُصد إعرابها، فإنّه يشدّد الحرف الثّاني، نحو: أكثرت من اللوّ، لتكون على أقلّ أوزان المعرَبات. وأمّا إذا جُعلت عَلَمًا لغير

---

(١) الشنواني. قال الدماميني (تحفة الغريب ٤/ ٧٧٢): «وإنما جعلتها من باب يد، أي: ممّا حذفت لامه نسيًا، لا من باب عصًى، لأنه لم يكن لها لام في الوضع، فكان جعلها من باب يد، أي: مما جعل لامه بالحذف كأنه لم يوضع أولى».

(٢) الشنواني.

(٣) حاشية السيالكوتي على المطول ٤٧٧. نقلاً عن الشنواني.

ويَنبَغِي أن يجتَنب المُعرب أنْ يَقُول في حرف من كتاب الله تعالى: إنَّه زَائِد تَعظِيمًا لَهُ واحترامًا، لأنَّه يسبق إلى الأذهان أنَّ الزَّائِد هُو الَّذِي لا معنى لَهُ أصلًا، وكَلامه سُبحَانَهُ مُنزَّه عَن ذَلِك، لأنَّه ما من حرف فيهِ إلَّا له معنًى صَحِيح، ومَن فهِم خِلاف ذَلِك فقد وَهم. وقد وقع هَذا الوَهَم، بِفَتح الهاء: مصدر «وهِمَ» بِكَسرِها، إذا غَلِط، الإمام فَخر الدّين الرَّازِيّ خطيب الرَّيّ، قالَ الكافيجي: فَإنْ قُلتَ: مِن أينَ علم المصَنِّف أنَّ هَذا الوهم وقع للإمام فَخر الدّين الرَّازِيّ؟

اللّفظ أو لم يُقصد إعرابها، فلا تُشَدِّد ثانيها إذا كان صحيحًا نحو: جاءني كم، لئلا يلزم التّغيير في اللّفظ والمعنى[١]. انتهى ملخّصًا من (ش).

قوله: (أن يجتنب المُعرِبُ)

خَصَّ القول به دون غيره، وإن كان الاجتناب يعمّه وغيره، لأنّه هو الباحث عن الألفاظ، فأغلب ما يقع ذلك منه.

قوله: (في حرفٍ)

المراد بها: الكلمة بأقسامها الثّلاثة[٢]، وحروف المباني[٣].

قوله: (زائد)

أي: بالإطلاق هكذا، أمّا حرفٌ مزيدٌ للتّأكيد أو زِيد للتّأكيد فلا يُجتنب، بل واقعٌ في

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٦٩).

(٢) يُستعمل (الحرف) بمعنى الكلمة مطلقًا، وهو استعمال قديم عند اللغويين والنحويين. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٢٠.

قُلتُ: من أمرين:

الأوَّل: أنَّه نقل إجماع الأشاعرة على عدم وُقُوع المهمل في كَلام الله تعالى، وهُو عين الإجماع على عدم وُقُوع الزَّائِد فيهِ، إذ الزَّائِد بِهَذا المعنى هُو عين المهمل، فَلَو لم يَقع لَهُ هَذا الوهم لما احتاجَ إلى التَّعرُّض لِهَذا الإجماع.

والثَّانِي: أنَّه حمل «ما» في قَوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] على أنَّها استفهامية بِمَعنى التَّعَجُّب، كَقَولِه تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] فَأشَارَ المصَنّف إلى الأَوَّل بقوله: **فَقالَ الفَخر الرَّازِيّ: المحَقِّقُونَ من المتكَلِّمين** ـ وهم الأشاعرة ـ **على أن المهمل لا يَقع في كَلام الله تعالى،**

التّفاسير. قال البيضاويّ في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]: «ما مزيدةٌ للتّأكيد»(١).

قوله: (قلت من أمرين)(٢)

أجيب عن الأوّل: بأنّه يجوز أن يكون إشارةً إلى الرّد على الحشَويّة، القائلين بأنّه يجوز أن يقع في الكتاب والسّنّة ما لا معنى له.

وعن الثّاني: بأنّه يجوز أن يكون دفعًا لما قد يُتوهّم من أنّ هذا يدلّ لهم، بناءً على أنّه

---

(١) أنوار التنزيل للبيضاوي (١/ ٦٢). ثم قال البيضاوي: «ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان، بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تذكر مع غيرها فتفيد له وثاقة وقوة، وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه».

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٢٢.

لترفُّعه عَن ذَلِك. وأشار إلى الثَّانِي بقوله: **وأمَّا «ما» في قَوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ فَيمكن أنْ تكون استفهامية للتعجب، والتَّقدِير: فَبِأي رَحمَة من الله،** يَعنِي: لا زائِدَة. انتهى كَلام الفَخر الرّازِيّ.

والظَّاهِر أنَّ هَذا الوهم لا يَقع لواحِد من العلماء فضلًا عَن أنْ يَقع لمثل الإمام الرَّازِيّ، وإنَّما أنكر إطلاق القَول بِالزَّائِد، إجلالًا لكَلام الله تعالى، وللملازمة لباب الأدَب كَما هُو اللّائِق بِحالِه. وأمّا حمل «ما» في قَوله ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ يُمكن أنْ تكون استفهامية بِمَعنى التَّعَجُّب، على سَبِيل الجَواز والإمكان، [الَّذي قالَه المعربون، وعبارَة بَعضهم قيل: «ما»: زائِدَة للتّوكيد، وقيل: نكرَة، وقيل: مَوصُوفَة بـ«رحمة»، وقيل: غير مَوصُوفَة و«رَحمَة» بدل مِنها،] فَهُو بمعزل عَن الدّلالَة على وُقُوع الوهم مِنهُ بمراحل. انتهى كَلام الكافيجي.

ولمّا فرغ المصَنّف من نقل كَلام الإمام الرَّازِيّ وتوجيهه، وأرَادَ إبطَاله وبَيان تَعريف الزَّائِد، قالَ: **والزَّائِد عِند النَّحوِيين: هُو الَّذِي لم يُؤت بِهِ إلا لمُجَرّد التّقوية والتّوكيد، لا إنّ الزَّائِد عِندهم هُو المهمل،**............

لا معنى لِلفظ (ما) ههنا، فدفع بما[1] ذكره.

ولا ينافي ذلك إمكان جواز وجهٍ آخر، بأن يقال: إنّها زائدةٌ للتّأكيد، لأنّ الجواب بشيءٍ لا يُنافي الجواب بشيءٍ آخر. (ش).

قوله: (إلاّ لمجرّد التّقوية)

---

(١) (ب): ما.

كَما توهّمه الإمام الرَّازِيّ، وأنت قد علمت أن الإمام الرَّازِيّ بَرِيء مِن ذَلِك، والتّوجيه المذكُور للإمام الرَّازِيّ في الآيَة باطِل لأمرين:

أحَدُهما: أن «ما» الاستفهامية إذا خفضت وَجب حذف ألفها، فرقًا بَين الاستِفهام والخَبَر، نَحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] و«ما» في الآيَة ثَابِتَة الألف، ولَو كانَت استفهاميّة لحذفت ألفها، لدُخُول حرف الخَفض عَلَيها، وأُجِيب بِأنّ حذف ألف «ما» الاستفهاميّة إذا دخل عليها الخافِض أكثريّ لا دائِميّ، فَيجوز إثباتها للتّنبِيه على إبقاء الشَّيء على أصله، ....

أي: التّقوية المجرّدة عن غيرها من المعاني، وعطفُ التّأكيد تفسيريّ، ونُظر في الحصر بـ (مِنْ) الزّائدة المفيدة للتّنصيص على العموم في النّفي، فإنّه بدونها ظاهر، ومعها نصٌّ فيه نحو: ما جاءني مِن أحد، و(لا) في نحو: ما جاءني لا زيدٌ ولا عمروٌ، فإنّها زائدةٌ مع أنَّ[1] الكلام بدونها يحتمل نفي المجيء في حالتي الاجتماع والافتراق، ونفيه في حالة الاجتماع، وبوجودها يتعيّن المعنى الأوّل، فقد أفاد الزّائد معنًى غير التّوكيد.

وأجيب: بأنّ ما ذُكر يرجع للتّأكيد، بل هو نفس التّأكيد، لأنّ التّأكيد تقوية الكلام، ورفع الاحتمال عنه[2].

قوله: (لحُذِفَت ألِفُها)

لكنّها لم تُحذف، فليست استفهاميّة، فالاستثنائيّة محذوفة، والشّرطيّة مذكورة، ودليل الملازمة قوله: (لدخول حرف الخفض)، وقوله: (وأجيب) إلخ، منعٌ للملازمة، فهو نقضٌ تفصيليٌّ.

---

(١) (أ) سقط: «أن». والمثبت من نسخة (ب)، موافقة لما عند الشنواني.

(٢) الشنواني.

وعورض بِأن إثبات الألف لُغَة شَاذَّة لا يحسن تَخرِيج التَّنزِيل عَلَيها.

والأمر الثَّانِي: أن خفض «رَحمَة» حِينَئِذٍ، أي: حِين إذ قالَ: إن «ما» استفهامية، يشكل على القَواعِد، لأَنّه أي: خفض «رَحمَة» لا يكون بالإِضَافَة، إذ لَيسَ في أسماء الِاستِفهَام ما يُضَاف إلّا «أي» عِند النُّحَاة الجَمِيع، و«كم» عِند أبي إسحاق الزّجاج، ولا يكون خفضها بالإبدال من «ما»، وذَلِكَ لا يجوز، لأنَّ المبدل من اسم الِاستِفهَام لا بُدّ أنْ يقتَرن بِهَمزَة الاستِفهام، إشعارًا بتعلُّق معنى الاستِفهام بِالبَدَلِ قصدًا، واختصَّت الهمزَة بذلك، لأَنَّها أصل الباب، ووضعها على حرف واحِد، ....

قوله: (وعُورِض)

المراد بالمعارضة هنا: مطلق المنع، من إطلاق الخاصّ، وإرادة العام، لا المصطلح عليها كما لا يخفى.

قوله: (لا يحسُن إخراج التّنْزيل)

فلم ينفع هذا الجواب.

قوله: (إلّا أيّ)

وذلك لأنّ معناها يكون بعضًا من كلّ، فحقّه أن يكون مضافًا أبدًا.

قال في الإقليد: يمكن أن يكون أصل (أي): أويا، لأنّه أبدًا بعضُ ما يُضاف إليه، وبعض الشّيء يأوي إلى كلّه، فقلبت الواو ياء[1].

---

(١) الرومي.

نَحو: «كَيفَ أنت؟ أصحيح أم سقيم؟» [فـ«صحيح» بدل تفصيل من «كيف»، ولذلك قرن بهمزة الاستفهام. و«سقيم»: معطوف] و«رَحمَة» لم تقترن بِهَمزَة الاستِفهام، فَلا تكون بَدَلا من «ما» **ولا** يكون خفضها على أن تكون «رَحمَة» صفة لـ«ما» **لأنّ «ما» لا تُوصَف** ....

قوله: (كَيفَ أنتَ؟)

أنت: مبتدأ. خبره: كيف، قُدِّم للصّدارة. وصحيحٌ: بدلٌ منه. وأم: للعطف. وسقيم: عطفٌ على صحيح.

ووقع الفصل بين البدل، والمبدل منه، لاقتضاء المبدل منه الصّدراة كما علمت[١].

قوله: (ورحمةٌ لم تقترن)

إشارةٌ لدليلٍ استثنائيّ، أصله أن يقال: «لو كانت مبدلةً من اسمِ الاستفهام، لكانت مقترنةً بهمزة الاستفهام، لكنّها لم تقترن بها، فلا تكون مبدلة»[٢].

قوله: (ولا يكون خفْضُها)

أي: يُوجد بمعنى: يتحقّق.

قوله: (إذا كانت شرطيّة)

ذكره استطراديّ[٣].

قوله: (لأنّ ما لا يُوصف) الخ

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٢٦.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٢٦.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٢٦.

إذا كانَت شَرطِيَّة أو استفهاميّة وكلّ ما لا يُوصف لا يكون لَهُ صفة، فَوجَبَ أنْ لا يكون صفة لـ «ما» ولا يكون خفضها على أن تكون «رَحمَة» بَيانًا ـ أي: عطف بَيان ـ على «ما»، لأنّ «ما» لا تُوصَف وكل ما لا يُوصف لا يعطف عَلَيهِ عطف بَيان كالمضمرات عِند الأكثَرين. وللإمام الرَّازِيّ أن يَقُول: لمّا كانَت «ما» على صُورَة الحَرف، نُقل الإعراب مِنها إلى ما بعدهَا، فجرّت بالحرف على حدّ: «مَرَرْتُ بالضّارِب» على القَول باسمية «ال» وهُو الأصَحّ.

دليلٌ اقترانيٌّ ذكر المصنّف صغراه، والشّارح كبراه، ونتيجته.

قوله: (لأنّ ما لا يُوصف) الخ

دليلٌ اقترانيٌّ كالّذي قبله.

قوله: (وللإمام) الخ

هذا الجواب لا يُجدي نفعًا، كما يظهر للمتأمّل. وقد أجاب (ش) عن الإمام بجوابين:

الأوّل: أنّ له أن يقول: إنّ (رحمة) بدل، والاقتران بهمزة بالاستفهام غالبيّ، لا كُلّي.

الثّاني: أنّ الاستفهام مقدّر. انتهى بتصرّف.

ولا يخفاك ضعف الجواب الأوّل، لما يلزم عليه من تخريج القرآن ـ وهو في أعلى طبقات البلاغة ـ على أمرٍ نادر. فالأحسن الجواب الثّاني، وإنّما أخرّه لأنّ الأوّل منعٌ والثّاني تسليم، والمنع مقدّمٌ، كأنّه قيل: لا نُسلّم أنّ الاقتران بالهمزة كُلّي، سلّمنا فنقول: إنّ الاستفهام مقدّر.

وكثير من النُّحاة المتَقَدِّمين يسمون الزَّائِد صِلَة، لكَونه يتَوصَّل بِهِ إلى نيل غَرَض صَحِيح: كتحسين الكَلام وتزيينه، **وبَعضهم يُسَمِّيه مُؤَكِّدًا،** لأنَّه يُعطي الكَلام معنى التَّأكِيد والتقوية، **وبَعضهم يُسَمِّيه لَغوًا،** لإلغائه، أي: عدم اعتِبـاره في حُصُول الفائدَة بِهِ، **لَكِن اجتِنَاب هَذِه العبارَة الأخِيرَة في التَّنزِيل واجِب،** لأنَّه يَتبادَر إلى الأذهان من اللَّغو البَاطِل، وكَلام الله تعالى منزَّه عَن ذَلِك.

قوله: (لأنّه يعطي) الخ

نقل (ش) عن البعض أنّ الفرق بين الحروف الزّائدة المفيدة للتّأكيد، والحروف الموضوعة له الغير الزائدة، كـ (لام القسم) و(لام التّأكيد): أنّ هؤلاء موضوعةٌ لتأكيدٍ هو جزءُ معنى الكلام، والحرف الزّائد وإن كان موضوعًا لمعنى التّأكيد، إلاّ أنّه لا دخْل له في التّركيب، بل خارجٌ عنه[1].

وهذا كلامٌ غيرُ مستقيم، لما نقلناه سابقًا عن عبد الحكيم في حواشي المطوّل: أنّ الحروف الزّائدة «ليست موضوعةً للتّأكيد، وإلّا لزم أن تكون مترادفة»[2]، وحينئذٍ فالفرق: أنّ اللّام ونحوها موضوعةٌ للتّأكيد، والحروف الزّائدة ليست موضوعةً بل حصل بها وعَرَضَ للتّركيب، من قبيل أنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى.

ويؤيّد ما قلنا: أنّ (إنَّ) مثلاً قبل دخولها في الكلام يقال فيها: مؤكِّدة، ولا كذلك الحرف الزّائد، ولعلّ الشّارح أشار لهذا بقوله: (يعطي) دون يفيد، أو دون يوجد به في الكلام التّأكيد، فتأمّل.

---

(١) الشنواني.

(٢) حاشية السيالكوتي على المطول ١٠٠.

وفي هَذا القدر الَّذِي ذكره المصَنّف كِفايَة لمن تَأمّله، فَإنّ التَّأمُّل أصل في دَرْك الأُمُور كلّهَا، فَلذَلِك حضّ على التَّأمُّل في ختم الكتاب، كَما فعل في افتتاحه، حَيثُ قالَ: تقتفي بمتأمّلها جادة الصَّواب.

والله الموفق والهَادِي إلى سَبِيل الخيرَات بمنه وكَرمه، سَأَلَ الله التَّوفيق والهِدايَة إلى طَرِيق الخَير بمنّه وكَرمه، كَما فعل في أوّل الكتاب حَيثُ قالَ: ومن الله استمد التَّوفيق والهِدايَة إلى أقوم طَرِيق بمنّه وكَرمه. فختم كِتابه بِما ابتَدَأ بِهِ.

قوله: (الّذي ذكره المصنّف)

أي: من المسائل، فالمشار إليه محقّقٌ عقلًا، فاسم الإشارة استعارة تصريحيّة، وهل هي تبعيّة أو أصليّة؟

جرى صاحب الرّسالة الفارسيّة على الأوّل، والبعض على الثّاني. وإن أردت استيفاء الكلام على هذه الجملة راجع ما كتبناه على خاتمة الشّارح على الآجروميّة.

قوله: (فإنّ التّأمل أصلٌ في درك الأمور كلّها)

وهو كذلك، فإنّ مَنْ لا تأمُّلَ عنده لا يقف على المعاني حقّ الوقوف، فيتحيّرُ في أودية الشّكوك كالملهوف، ولأبي العلاء المعرّيّ:

الفكرُ حبلٌ متى تُمسِكْ على طرفٍ منهُ أنط بالثّريا ذلك الطّرفُ[1]

قوله: (والله الموفّق)

تقدّم معناه في الخطبة.

---

(١) ينظر: اللزوميات (٢/ ١٠٢ ط الخانجي) ومرآة الزمان لسبط ابن الجوزي (١٩/ ٤٠).

والحَمد لله رب العَالمين والصَّلاة والسَّلام على سيد المرسلين مُحَمَّد وآله وصَحبه أجمَعِينَ.

قالَ مُؤَلفه خالِد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهَرِي: فرغت من تسويد هَذِه الورقات ثالث شوّال، سنة ثمان وتسعين وثمان مِئة من الهجرة النبوية.

قال بعضهم: علامة التّوفيق في المتعلّم أربعةٌ: شدّة العناية، وذكاء القريحة، ومُعَلِّمٌ ذو نصيحة، واستواء الطّبيعة، أي: خُلوّها من الميل لغير ما يُلقى إليها.

قيل: إذا جمع العالم ثلاثًا، تمّت النّعمة على المتعلّم: الصّبر والتّواضع وحسن الخُلق، وإذا جمع المتعلّم ثلاثًا، تمّت النّعمة على العالم: العقل والأدب وحسن الفهم[١].

قوله: (وصلّى الله على سيّدنا محمّد)

قال ابن عبد السّلام: ليست صلاتنا عليه ﷺ شفاعة له، إذ مثلنا لا يشفع لمثله، بل صلاتنا عليه شكرٌ له على ما أولانا من إرشاده[٢].

وقد قال عليه أفضل الصّلاة والسّلام: «من أسدى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له»[٣].

ولهذا يشير قول الحليميّ: المقصود بالصّلاة على النّبيّ ﷺ التّقرب إلى الله تعالى، بامتثال أمره وقضاء حقّ النّبيّ ﷺ علينا[٤].

---

(١) ينظر: شرح مختصر الخليل للخرشي (١/ ٥٢ ط بولاق).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ١٦٨).

(٣) قال العراقي (تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي ٢/ ٥٨٤): «رواه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر بإسناد صحيح، بلفظ: من صنع». ينظر: سنن أبي داوود (الحديث ١٦٧٢).

(٤) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ١٦٨).

....

فالحمد لله الذي جعلنا من أمّته، ووفّقنا للعمل بسنّته، فنسأله سبحانه وتعالى أن لا يحرمنا من شفاعته، وأن يدخلنا بمغفرته الشّاملة نعيم جنّته، ورحم الله والدينا ومشايخنا وإخواننا وأحبابنا، ورزقنا وإيّاهم سعادة الدّارين بجاه محمّد، ﷺ.

وكان الفراغُ من تأليفها: عصر يوم الجمعة المبارك، بالجامع الأزهر، وذلك في شهر رجب سنة ألفٍ ومائتين وتسعٍ، من الهجرة النّبويّة، على صاحبها أفضل الصّلاة وأتمّ السّلام.

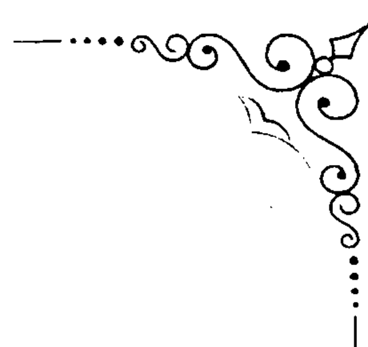
ووافق الفراغ من تبييضها على يد المؤلّف: يوم السّبت المبارك، في شهر جمادى الثّانية، من شهور سنة ألف ومئتين وإحدى عشر.

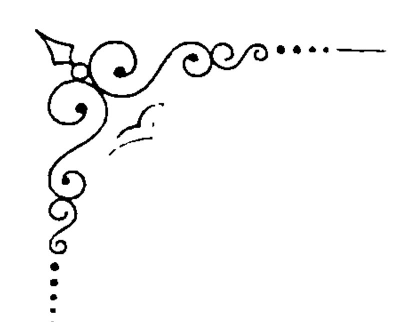
ولا يحرمنا المطّلع على ما كتبناه والمتأمّل لما رقمناه، من صالح دعوة يدّخر لنا وله بها أجر وثواب عند الله، فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين.

وصلّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم[١].



(١) جاء في خاتمة (أ): «وكان الفراغ من كتابتها لنفسه ولمن شاء الله تعالى بعده، خليل عمر الشافعي، في يوم الأحد المبارك، ثالث عشر شهر المحرم، سنة ألف ومئتين [و] ثمانية وخمسين من الهجرة، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم».
في خاتمة (ب): «وافق الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة ضحوة السبت المبارك، الثامن عشر من شهر جمادى الأولى، من سنة سبع وسبعين ومئتين وألف، على يد محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد السبكي الشافعي، غفر الله لهم ولجميع المسلمين، آمين آمين».





الفهرس

الموضوع	الصفحة

